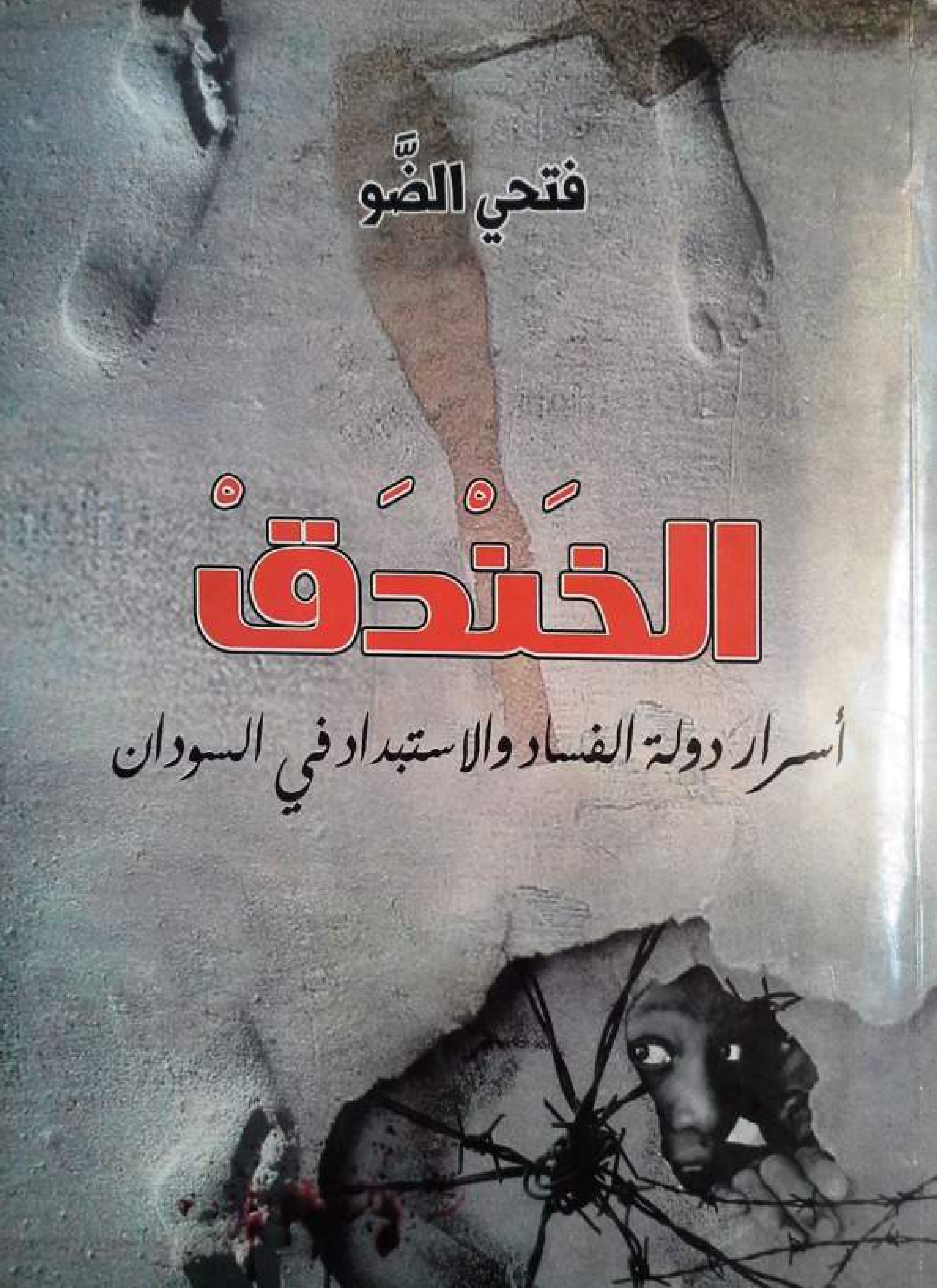

فتحي الضَّو
الخَنْدَقْ
أسرار دولة الفساد والاستبداد في السودان

فتحي الضّو

الخَنْدَق

أسْرارُ دَوْلَة الفَسَاد والاستِبْدَاد فِي السُّودان

الخندق...

أسرار دولة الفساد والاستبداد في السودان

المؤلف:

فتحي الضو
Wheaton, IL 60187, USA
faldaw@hotmail.com

تصميم الغلاف:

سامح الكاشف

التصميم الداخلي:

جابي فايز غبريال

الطابعون:

مكتبة جزيرة الورد
٤ ميدان حليم – خلف بنك فيصل الإسلامي
شارع ٢٦ يوليو – القاهرة – مصر

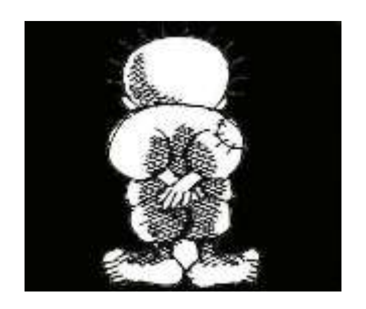
الموزع:

دار عزة للطباعة والنشر
الخرطوم - السودان

الطبعة الأولى

القاهرة ٢٠١٢

شبكات موثوقة لمتابعة أخبار الثورة في السودان



يوميات زول ساي

www.facebook.com/ZooolSay



تجمع العلمانيين السودانيين

www.facebook.com/SUDAN.SECULARS



شبكة رصد السودان

www.facebook.com/Rasd.Sudan.Network

By

AD05BAA18D28E5319901206C55AEE4D77D77C1
4F92E3C31B0A4368F56AF0430EE1D65C4563C01
523FA1DF13CD9984A147C78EADFF7FAF998963F
5C06518D6E80

إهداء..

إلى وِدَادْ صِدِّيق

زوجاً خُلقتَ من نفسي، وروحاً سكنتُ إليها، حُباً ومودَّةً ورحمة...
ثمَّ رَحَلَتْ قبل أن نطوي معاً الصفحة الأخيرة!

تأمّل..!!

قال الفضيل بن عياض:

إذا قيل لك هل تخاف الله؟

أسكتْ!

فإنك إن قلت "نعم" كَذَبْتَ، وإن قلت "لا" كَفَرْتَ!!

فتأمّل..!!

أنا لا أدعو

إلى غيرِ الصراطِ المستقيمْ

أنا لا أهجو

سوى كل عُتلِ وزنيمْ

وأنا أرفضُ أنْ

تُصبحَ أرضُ اللهِ غابهْ

وأرى فيها العصابهْ

تتمطى وسط جنات النعيمْ

وضعافُ الخلق في قعر الجّحيمْ

هكذا أبدعُ فنّي

غيرَ أني

كلما أطلقتُ حرفا

أطلقَ الوالي كلابَهْ

آه لو لمْ يحفظِ الله كتابَهْ

لتولّتهُ الرقابَهْ

ومَحَتْ كُلَّ كلام

يُغضِبُ الوالي الرجيمْ

ولأمسى مُجملُ الذكرِ الحكيمْ

خمسُ كلماتٍ

كما يسمحُ قانونُ الكتابَهْ

هي: (قرآنٌ كريم...

صدق الله العظيم)...

أحمد مطر



توطئة

أُدخُلوها بسلامٍ آمنين!

يقول المفكر الفرنسي الذائع الصيت، غوستاف لوبون (١٨٤١- ١٩٣١) في أحد مؤلفاته الرائعة والمتميزة:[١] «**إن رجالات الدولة الكبار في كل العصور، وفي كل البلدان بما فيها الأكثر استبداداً، قد اعتبروا الخيال الشعبي بمثابة أكبر داعم لسلطتهم، فهم لم يحاولوا أبداً أن يحكُموا ضده**». ثم ضرب لوبون مثلاً باستعراض حديث نابليون بونابرت في مجلس الدولة الفرنسي، عقب انتصاراته الباهرة في شتى بقاع العالم: «**لم استطع إنهاء حرب الفاندي، إلاّ بعد أن تظاهرت بأنني كاثوليكي حقيقي. ولم استطع الاستقرار في مصر، إلاّ بعد أن تظاهرتُ بأنني مسلم تقي. وعندما تظاهرتُ بأنني بابويٍ متطرّف، استطعت أن أكسب ثقة الكهنة في إيطاليا. ولو أتيح لي أن أحكم شعباً من اليهود، لأعدت من جديد معبد سليمان**»... ومن المفارقات، إن قوماً جاءوا من بعده، لم يكتفوا بفعل الشيء نفسه في التظاهر Pretence ، بل الأنكى وأمرْ إنهم قاموا بتسييس الدين وتديين السياسة بصورة سافرة، أسقطت كل بواعث الحياء والقيم الأخلاقيّة النبيلة. ولم يكن ثمة هدف يُذكرُ من وراء ذلك، سوى الإمساك بتلابيب السلطة حتى لا ينازعنهم فيها أحد. أيِ استبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير.. وهم الخاسرون!

سيُدركُ القرّاء الكرام حال الفراغ من قراءة هذا السِّفر، إن هدفنا ابتداءً فضح هيبة مصطنعة وقوة زائفة. ولم يتطلب الأمر شيئاً سوى هز منسأة سليمان التي يستند عليها النظام. فالمادة التي بين أيديكم تتضمَّن وقائع مثيرة، وقد انطوت على وثائق خطيرة. شئنا أن تكون دليلاً دامغاً في فضح الأجندة الباطنيَّة للدولة السلطويَّة التي قامت بتأسيسها العُصبة الحاكمة في السُّودان منذ العام ١٩٨٩، أي عقب الانقلاب العسكري الذي أجهض النظام البرلماني المنتخب. وفي إطار الحيثيات التي بات يعرفها القاصي والداني، كانت الغرابة سيِّدة الموقف آنذاك، والتي تمثلت في أن تنظيم الجبهة الإسلاميّة القوميّة، الذي خرج الانقلاب من عباءته، كان مشاركاً في ذات النظام الموءود، وذلك ضمن منظومة ما سُمّي بـــ"حكومة الوفاق الوطني" (١٩٨٧- ١٩٨٨)، فبغضّ النظر عن الدوافع السياسيّة، فإن المشاركة المذكورة لم تعصمه أخلاقيا من

---

١ سايكلوجية الجماهير - دار الساقي - ترجمة هاشم صالح.

ـة لا يقوى على صنعها إلاّ الذين بلغوا شأواً عظيماً في المكر
ـ لم يستطع أي من دهاقنة التنظيم أن يأتي بتبرير، لا نقول أخلاقياً
ـ العكس فيما ذهب إليه الدكتور حسن التُرابي في ندوة أقيمت بجامعة
٢٠٠٣/١٢/٣١ حيث قال: «**إن الحركة الإسلاميّة لا تستطيع الوصول**
ـر **الديمقراطيّة، لأن الاتجاه العالمي كان لا يقبل الإسلام في الحكم**»،[٢] وهو
ـير الذي لم يستنكف الآخرون تكراره كلما سُئلوا أو لم يسألوا عن ذات الأسباب!

بالرغم من كل ذلك، لم يكن عصياً على السودانيين المُغرَمين بالحديث في شئون وشجون السياسة، أن يكتشفوا منذ الوهلة الأولى بحصافتهم الفطريّة المعهودة، أن العُصبة التي جلست على سُدة الحكم، اتّخذت الدين الإسلامي غطاءً لتمرير أجندتها السياسيّة. ليس هذا فحسب، بل جعلته وسيلة لتبرير أفعالها الإجرامية. علما بأن التجاوُزات التي ابتغوا تبريرها، ليست عن حُرمة دم البعوض، أو حكم من تبوّل واقفا، وإنما عن فظائع بلغت حد القتل والبطش والتنكيل والتعذيب وقطع الأرزاق. ولم يكن ذلك نهجا عشوائيا، وإنما منهج وأسلوب حياة، أسّسوا له في المسيرة القاصدة بما اصطلح على تسميته بـ"فقه الضرورة"، وهو المصطلح الذي دخل القاموس السياسي والأيديولوجي للنظام عنوةً. ولم يكن ذلك تغوُلا على المذهب الشيعي كما يتراءى لبعض العارفين، وإنما كان استدعاءً ابتزازيا لسدنة المذهب القابعين في مدينة "قُم"، وعندما تمّ لهم ما أرادوا يومذاك، أنتجت العلاقة حلفا عقيما، مضى وهناً على وهن، لأن الخادع والمخدوع يعلمان تماما أنه محض خواء، لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى!

تستند مادة هذا الكتاب على ساقيّ الفساد والاستبداد. وبالرغم من أنهما أصبحتا لا تحتاجان لدليل أو برهان، إلا أنه درءً لأية شبهات ودحضا لأي توجُسات، سوف نعضُدهما بوثائق هامة، ومصدر الأهميّة يكمُنُ في أنها خرجت من دهاليز النظام وغُرفه المغلقة. وبالطبع سوف يثور سؤالٌ يتوخى البحث عن إجابة للكيفيّة التي اجتازت بها هذه الوثائق الليل والأستار حتى وصلت مرابعنا، لا سيّما، وأنها من لدُن نظام ظلّ الأمن هاجسه الأساسي، وفي سبيل هذا الهدف صرف من أجله بلايين الدولارات لدعم سلطات النظام وتثبيت أركانه؟! الإجابة ببساطة تقول: صحيحٌ أن هذا النظام بنهجه الديكتاتوري البغيض استبقى أسراره في بُروج مشيّدة، لكن العرب العاربة تقول في إحدى حكمها الخالدة "من مأمنه يُؤتى الحذر"، وعليه يمكن القول إن هذه الوثائق وجدت طريقها إلينا وهي تتهادى تيها وخيلاء. ولأن حاملها هو ابن سرحتها – أي العُصبة – الموصوف بالوفاء والإخلاص والتجرُد، نَحسَبُ أن ذلك يمكن أن يُعقّد اجتهادات العُصبة الحاكمة، ويزيد من دوائر دهشتها إن قيّض الله لها معرفته. وسواءً نجحت العُصبة في مسعاها أو أخفقت في طموحها، يمكن القول إن أهمية هذه الوثائق لا تنحصر في كونها تُعدُ اقتحاما جريئا لحصون منيعة، ولكن في مضمونها الذي سيزلزل الأرض تحت أقدامها. بل لربما عجّل برحيل دولة الظلم وإن طالت سلامتها. فهي بكل

٢ صحيفة الشرق الأوسط ٢٠٠٤/١/٢.

المقاييس تُعدُ الأحلك ظلمة، والأسوأ غُمَّة في حياة السودانيين، فلم يجنوا منها شيئاً، سوى الجهل والمرض، ونقص في الأنفس والثمرات!

بغضّ النظر عن رأينا الذي يحتمل الخطأ والصواب بقدر سواء، فإن المصدر المذكور من الذين قيل عنهم إنهم تربوا في عرصات الحركة الإسلاميَّة، وتدرَّجوا في مراقيها ينظر للقمَّة دون أن يطمح لبلوغها. وإن وصفوه بالإخلاص والوفاء فهو مثله مثل أبناء عُصبته، يمكنه أن يُشنف آذانك بادّعاء التجرُد ويردّد على مسامعك أهزوجة "هي لله، لا للسلطة ولا للجاه" في الوقت الذي يكون فيه قد أنشب فيها أظافره كالمنيَّة. ويمكنه أن يمعن في الزُهد بقوله "لا لدنيا قد عملنا" وهو من أخذ نصيبه منها مثنى وثلاث ورُباع. ولا تستعجب إن زايد عليك بالدين وزاد بالوطنية وقال لك: "نحن للدين فداء"... أما أنتم يا أعزائي القرّاء، فمن قبل أن تتداح عليكم أمواج الدهشة وتُغرقكم في لُججها، ما عليكم سوى أن تستصحبوا الشعارات البراقة التي ردَّدتها هذه العُصبة، افتراءً على الله سبحانه وتعالى، وازدراءً لعباده من السودانيين الصابرين على المكاره. أما الذي نحن بصدده، فهو الدليل الساطع والبرهان القاطع الذي يؤكد ذلك ويكشف ادّعاءات الزُهد والتديُن والتجرُد والوطنية، حتى ندرك بالفعل إنها محض زعيق وصريخ وذرُ رمادٍ في العيون!

طالما أنه لا يُضيرُ الشاة ذبحها بعد سلخها، حريٌ بنا القول: إن المصدر، أو إن شئت فقل المصادر التي سربت لنا هذه الوثائق، بأيدٍ راعشة وقلوب واجفة.. "هم" من أبناء الحركة الإسلاموية، بل إن شئت فقل "هو" من الذين تربوا في كنفها، وترقوا في مدارجها كما ذكرنا آنفا. وواقع الأمر فأنا مثلك يا عزيزي القارئ، لم أعرف ليلي من ضُحاي حينما طالعتُ تلك الوثائق للمرّة الأولى، إذ ساورتني ذات الشكوك التي ساورت سيِّدنا إبراهيم من قبل، أثناء رحلته المثيرة من الكُفر إلى الإيمان. ولأننا نحن معشر السودانيين معروفين بقلّة الحيلة ونفاد الصبر حينما يتعلق الأمر بصيدٍ ثمين، حسبته باديءَ الأمر فردا ولكن من خلال ركام الوثائق - كما ونوعا - أيقنتُ أنه ربما ليس وحده. وأدركتُ أن ثمة عُصبة صغيرة تقف من خلفه، وقد اتخذتُ من قصة أبناء سيِّدنا يعقوب نموذجا في التآمُر، أقول قولي هذا برغم نفيه الذي أردفه بقسم غموس. ولكن رُبَّ متوجس يُذر على مسامعنا قول الله تبارك وتعالى في محكم تنزيله: **{هل في ذلك قسم لذي حجر}** (سورة الفجر) وقد يتساءل مثلما تساءل غيره خلق كثير: منذ متى بربك برئَت العُصبة بقسم ذاع بين الناس أو حتى خفي سره.. بدءً بالانقلاب على الشرعية الدستورية، ومرورا بهويته المزيفة، وانتهاءً بالقوات الأجنبية التي ناءت بكلكلها على صدر الوطن؟

سواءٌ هذا أو ذاك، أجد نفسي ملزما بإيراد حوار قصير بيني وبين المصدر الذي أصبح في فم المدفع، حدث ذلك بعد فترة استوثق فيها من قولي له: إن أخلاقي المهنيَّة تحتم عليَّ الا أفصح عن مصدري حتى لو وُضعت الشمس في يميني والقمر في شمالي. كان ذلك في بداية عهده في الاتصال والتواصُل حينما وعدني مؤكدا إنه

سيبرّني بمعلومات تعينني في رسالتي الوطنية، على حدّ تعبيره. وعندما قلت له: لماذا؟ قال إن ذلك لسببين، الأول: إعجابه بما نكتب، والثاني "تأكدهم" من أننا نكتب دون إملاء من جهة، أي على عكس ما كانوا يظنون. ولا أدري إن كانت صيغة "الجمع" التي خرجت من بين صدغيه، هي للتأكيد أم التضخيم، أم زلة لسان اقتضاها المقال وفرضها المقام. قلتُ له، الأولى: ذلك شرفٌ لا أدّعيه ولم انتظر منه مكافأة من أحد. أما الثانية، فالحمد لله الذي جعلكم تستبينون الخيط الأبيض من الأسود في خضم الاتهامات وترمون بالقول على عواهنه تخوينا وتشكيكا وتسفيها لكل من خالفكم الرأي.

ثمّ دارت دورة الأيام بصرير أشبه بصرير الساقية، إلى أن فاجأني بهذه "الغنيمة"، التي بين يديك يا عزيزي القارئ. وحينها، وبعد الاستيثاق الدقيق، قلتُ له: أسمح لي بأن أعيد على مسامعك قولا ثقيلا، بالرغم من أنني سبق وقلته من قبل. قال: تفضّل. قلتُ: لماذا تعطيني هذه المعلومات التي من شأنها أن تزلزل أرضا تقف عليها أنت وعُصبتك؟ فقال لي كمن يستعجل حتفه: الأرض بك أو بسواك تزلزلت تحت أقدامنا، ولكن أعطيك لها من أجل تشهد لي يوم الموقف العظيم. قلت له: أيُّهم.. فالذي أعرفه إن هناك موقفين عظيمين، الأول في الدنيا وإن اختصَّ به أهل السودان، أما الثاني ففي الأخرة وهذا ما بشّرنا به خالق أهل السودان والبشر أجمعين. فأيُّهم تريدني أن أشهد به يا ترى؟ قال خالطا بين الجد والهزل: دع الآخرة حتى نصلها، واتركنا في الدنيا!

بُهِتَ الذي سَدَرَ في تخيُّلاته وسيناريوهاته، ولكن بالرغم من كل ذلك، يجدُرُ بك يا عزيزي القارئ أن تسألني: ما الذي دعاني لأن أشك في أن من ورائه تقف عُصبة؟ الإجابة باختصار شديد، تكشف عنها طبيعة المادة نفسها، فالرجل الذي أفني عُمرا في دروب الحركة الإسلاموية، لا أعتقد أنه ملمٌ بتقنية العصر، والتي جعلت من العالم "شاشة كمبيوتر" كما يقولون، فبعض الذي ستقرأه لا يستطيع فعله إلا من امتلك قدرا من الإلمام بالتقنية الحديثة... ليس هذا فحسب، بل يجدر به أن يكون ممّن حباهم الله بعقل فذ وموهبة متميّزة، تستشف ما وراء أكمة تكنولوجيا العصر. وعليه، قطعا لدابر هذه المتاهة، وحتى لا نُرهق العُصبة بطلاسم تزيد من عذابها النفسي، نعيد من باب المقاربة مع لغة اليوم، ما قاله معاوية بن أبي سفيان بالأمس بتحوير يحتمه المقام: "إن لله جنود من تقانة!" ولكن كلنا يعلم أنه أمرٌ لن يتأتى، إلاّ إذا سخّر الله لهؤلاء الجنود، عباداً اختصهم بقضاء حوائج أهل السودان، لا سيّما وهم من صبروا في الدنيا ولم يستبقوا شيئا يكسبون من وراءه أجرا في الآخرة!

تأسيسا على ذلك، ثمة رسالة غاية في التواضع، نوجّهها لمن اعتقد أن التكنولوجيا دانت له وصارت طوع بنانه، وتوهّم أنه ظِلّ الله في الأرض وبيده مقاليد الكون، يُحيي ويُميت بما اسماه "الكتيبة الإستراتيجية" أو "الكتيبة الإلكترونية" أي الذين وصفهم السيد محمد المهدي مندور، نائب رئيس المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم بأنهم: «**الجنود الذين يقودون عمليات الدفاع الإلكتروني**» وبشّر أولئك الجنود في يوم تخرُجهم بقوله: «**لن تؤتى البلاد وأعيننا ترمش**»، وزاد متوعدا: «**أنتم مجاهدون ولن**

تستطيع قوة في وجه الأرض أن تقف أمامنا»، وأضاف بفم ولغ من دماء خصومه: «من يقف أمامنا سنسحقه سحقاً وننتهي منه في هذه الأرض»، وخصَّ منهم بالذكر جنوداً مجهولين سمَّاهم بـــ«بشباب الفيس بوك»[3] وذلك في إشارة للموقع الإسفيري الشهير. وبعد الوعد والوعيد، لم ينس أن يُعضِّد قوله بقسم غليظ، شأنه في ذلك شأن عُصبته الذين استهانوا بالقسم مراراً وتكراراً وهُم حانثون!

لا أدري ما الذي يمكن يقوله مندور المهدي عندما يستذكر قوله أعلاه بما اعتوّره من استعلاءٍ وعنجهيَّة واحتقار لمخالفيه في الرأي والتوجُّه، إن قيِّضت الظروف له أن يطالع مؤامرات عُصبته هذه؟! فالذين حاولوا التقليل من شأنهم هُم شباب هذا الوطن، وطائفة من الوطنيين ممن آلمهم الإقصاء وأوجعهم المآل الذين لحق ببلادهم. ذلك بغض النظر عن الاختلاف الطبيعي في الآراء، فهم طائفة من المخلصين تشهد لهم أنهم ظلّوا وما انفكوا يبحثون عن وسائل يهزون بها عرش الطاغوت، ولن يجرِّمنيهم شنآن قوم عملوا على تخذيل جهودهم حتى كادوا أن يجرِّدونهم من وطنيتهم. علما بأنه إذا ما كانت المسائل تقاس بمنطق القول السائد: "لولا اختلاف السلع لبارت الأسواق"، فليكن بمنطق: "دع ألف زهرة تتفتح"، على حد تعبير الزعيم الصيني ماو تسي تونغ. فالطبيعي أن توفر الدولة المناخ الذي يحفز على تلاقح الأفكار وتمازُج الآراء وصولاً لهدف نبيل يرتقي بالبشر وفق ما أكدت الديانات السماويَّة وأقرَّت الأعراف الإنسانيَّة. وهو أمرٌ لن يتحقق إلا في ظلّ دولة تقدِّر إمكاناتهم، وتطوِّر قُدراتهم وتصقل مواهبهم، وفي ذلك حقٌّ مشروع للسائل والمحروم كما تعلمون. أي في إطار حقوق وواجبات المواطنة، وفي ظلّ دولة ديمقراطية حقيقية تبتغي رفاهية المواطن وازدهار الوطن.

بَيْدَ أنه لن يخفي على قارئ السطور هذه أمراً في غاية الوضوح، فلا مناص بعدئذ من القول إن قيمة هذا الصيد الثمين، أو السمين - سيَّان- تكمُنُ في جسارة الدخول إلى عش الدبابير، وشاهدنا في ذلك أيا كانت وسائله فهو أمر غير محمود العواقب. أما نحن الذين لا نطمع إلا في أجر المناولة، نقول بكل صدق إن كل ما من شأنه بث الرعب في نفوس العُصبة يجد منّا قطعاً كل تقدير وترحيب واحترام، وذلك تأسيسا على يدٍ سلفت في مناهضة مشروعها الظلامي من جهة، وتوخيا لنبل المقصد من جهة أخرى، لا سيَّما وأنه يهدف إلى تعرية مشروع ثيوقراطي لسلطة غاصبة، في دولة تميَّزت بالتنوُّع الإثني والتعدُّد الديني والتبايُن الثقافي كما أسلفنا الذكر. وتبعا لهذه المعطيات نكرِّر ما قلناه أيضا إنها سلطة افترت على الله كذبا وعلى عباده قهرا وعملت عكس ما هو مفترض وطبيعي. إذ دخلت في حروب مستمرَّة مع شعبها.. عملت على تقتيله وتدميره وسلبه إرادته وإهدار كرامته بشتى الوسائل والسُبُل.. فما الذي يمكن أن يفعله المرء حيال كل ذلك؟ فالمُكر السيئ لا يحيق إلا بأهله.

---

[3] استناداً على موقع سودانيز أون لاين نقلاً عن الصحف المحلية ٢٣/٣/٢٠١١.

حريٌ بنا القول إن هذا الاقتحام يمثل حالة نادرة في تاريخ الديكتاتوريات السودانيّة الثلاثة، وإن كان أمرا مألوفا في تاريخ الشعوب وبصورة نسبيّة. وشاهدنا في ذلك نموذجاً اتَّخذ منحنىً عالمياً وهو ماثل بين أيدينا في منشورات الموقع الشهير المسمى بـــ"ويكيليكس" Wikileaks، أي "تسريبات ويكي"، وهو موقع أثار ضجة مؤخراً رغم أنه تمَّ تدشينه في العام ٢٠٠٦ وخرج على الملأ باستحياء شديد، ورويدا رويدا عمَّ القرى والحضر بتسريباتٍ تناولت نحو ما يُقاربُ المائتي دولة، وعلى وجه الخصوص "العالمثالثية". والمعروف أنها قد أثارت ضجّة دوليّة بموجات جبَّت كل واحدة ما قبليها، أي تصنع الوثيقة دوائر من الجدل الممزوج بالدهشة، ثم تغوص في زوايا الذاكرة، ريثما تظهر واحدة أخرى بذات الوصف، وتتداح دوائر كما الماء في البركة الراكدة، كلما اتسع مداها تلاشت. بما يعني أن ثمّة إثارة أصبحت ملازمة للمسألة أيضا. وفي التقدير أن إحساس الإنسان - أيا كانت جنسيّته - في كونه أصبح ملما بأسرار الكواليس ومناخات الغرف المغلقة لأصحاب القرار أو النُّخب الفاعلة في المجتمع لأمر يدغدغ المشاعر ويبعث المتعة. فلكل جديد دهشة كما تقول العرب العاربة أيضا.

انطلاقا من هذه الزاوية، يجدُرُ بنا تسليط الضوء قليلاً على هذا الموقع الذي أقام الدُّنيا ولم يُقعدها بعد. فاجأ الناشط الأسترالي "جوليان أسانج" العالم باقتحام عرين الأسد، واستطاع الدخول لمعقل من معاقل الإدارة الأمريكيّة الحصينة. بغضِّ النظر عن الجدل الذي أثاره أسانج وما زال بين كثرة غالبة ترى في ما فعله عملا مشروعا وبين قلة قليلة استنكفت فعله، يمكن النظر للمسألة من زاوية أنه لا يمكن الادّعاء بالقوة المطلقة بعد أن اتضح أن إصبعا واحدا يمكن أن يضغط على مفتاح صغير في جهاز كمبيوتر "حاسوب"، يستطيع أن يدُكَّ حصون إمبراطوريّة عتيدة. لم يكن الرجل يمتطي دبابة، ولا يحمل صاروخا، أو حتى بندقية كلاشنكوف. فقط كان يحمل جمجمة بداخلها عقل متقد الذكاء. دخل لعرين الأسد وخرج محمّلا بصيدٍ وفير. وبالطبع لم يستأثر به ويعالجه وراء غرف مغلقة كما حال الوثائق نفسها، ولكن شاء أن ينشرها على الملأ حتى يعلم الخلق ما الذي كان يجري خلف الجُدران المؤمّنة. مع العلم أنه كان بمقدوره أن يجني مالا كثيرا إن أراد ابتزاز الإدارة الأمريكية، وآخرين ممَّن تناولتهم الوثائق وضاعت على إثر نشرها هيبتهم!

أوردنا ذلك حتى لا يلتبس الأمر في أذهان البعض، فالوقائع والشواهد تقتضي التوضيح والإنصاف فيما نحن فيه غارقون، أي هذا الكتاب ومقارنة طبيعته بطبيعة الموقع الشهير "ويكليليكس"، فالواقع أن مصادرنا كانت سبّاقة من الناحية الزمنيّة. إذ أن الموقع المذكور، برغم ظهوره المُبكّر كما أوردنا، لكنه لم يبدأ تسريب ما يخص السُّودان إلا في العام الماضي، وعلى وجه الدقة يمكن القول أثناء إعدادنا هذا الكتاب. علما بأن صيدنا الوفير استقرَّ بين أيدينا من قبل عام ونصف العام تقريبا، وهي فترة وإن تأخرنا في إنجازنا هذا الكتاب، ولا عُذر لنا سوى شواغل الدهر التي حالت دون الانتهاء منه في زمن قياسي. هذا إلى جانب أن الاستغراق في معالجة وثائقه بحثا

وتمحيصا واستقراءً استوجب وقتا ليس بالقصير. إذ تطلب الأمر كثيرٌ من البحث والتنقيب والتحرّي والتحليل، وربط الأحداث بعضها ببعض، ومن ثمّ فكّ شفراتها "الأمنيّة" وتزويدها ببعض المعلومات والتوضيحات اللازمة، وهذه كلها أشياء سيلمسها القارئ بنفسه وهو يتابع صفحاته.

وبالرغم من أن كل ما ذُكر أعلاه لا ينبغي أن يكون عذرا، ولكن نقول ربّما التثبُّت والدقة والأمانة تشفع لنا عند القارئ. وبالقدر نفسه يمكن القول لو أننا شئنا نشر هذه الوثائق بصورة مجرّدة، أي دون معالجتها بما ورد ذكره، لكان ضررها أكثر من نفعها، وذلك نظراً للتشويش الذي سيحدُث جرّاء ذلك، إضافة إلى أنها ستكون محض إثارة، وبالتالي ستنتهي بمجرّد انتهاء مفعولها، أي سيبقى الزّبَدُ ويذهب ما ينفع الناس جفاء. وبناءً على ذلك فقد فكرنا وقدّرنا أن تكون هذه الوثائق بمثابة "مذكرة اتهام" مُحكَمَة، بما يصعُبُ نفيه أو دحضه أو التبرؤ منه!

على الرغم من كل ذلك، لو جاز لنا أن نقارن بين الحدثين، فيمكننا القول إن الوثائق التي نشرها ويمضي في نشرها موقع ويكيليكس، تركّزت بشكل أساسي في التقارير المتبادلة بين السفارات الأمريكيّة Homework المختلفة، وبعض الإدارات ذات الصلة. ولعلّ الغاية من ذلك واضحة جدا، فالدبلوماسيون الذين يقومون بذلك النشاط يهدفون إلى الإلمام بالظروف السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في البلد المعيّن، لكي تُعين أصحاب القرار في حكومة بلادهم على اتخاذ الموقف الملائم تبعا لذلك. وهو أمرٌ مشروعٌ بلا شك في إطار العمل السياسي والدبلوماسي المعروف، بغضّ النظر عن الوسائل التي استُخدمت في الحصول على تلك المعلومات. وبغضّ النظر أيضا عن الآثار التي خلفها أو سيخلفها نشر الوثائق على الدوائر أو الأشخاص ذوي الصلة، وكذلك بغضّ النظر عن نوايا الشخص المستخلصة منه. علما بأن البراءة أو حُسن النوايا أو اللامبالاة أو السذاجة حتى، كلها أمور لا تبرّر، بل لا تشفع طالما أن الحديث المعني جرى وراء حُجُبٍ وأستار وجُدران يصعُبُ اختراقها. في حين ما نحن بصدده الآن لمختلف جدا، ذلك ما يمكن تسميته بوثائق الظلام، فبالنظر لطبيعة النظام الشمولي الديكتاتوري القائم في السودان، هذه الوثائق تتحدّث عن فساد سياسي وإداري وأخلاقي ومؤامرات ودسائس وأمور أخرى تتسق وطبيعة النظام نفسه.. وبالتالي، وفق تقديراتنا، يصبح أمر نشرها واجبا وطنيا حتى يكون الناس على علم بما يجري في الغرف المظلمة ومن وراء الكواليس!

انطلاقا من هذه الزاوية، لا نود الدخول في جدل بيزنطي كمثل الذي صاحب منشورات ويكيليكس في بداية عهدها، ولا غرْوَ أن خفّت وتائره رويدا رويدا، وحلت محلها غرائز حب الاستطلاع والاستمتاع والشغف الطبيعي، لدرجة أصبح الناس فيها أكثر نهما، كلما طالعوا وثيقة، قالوا هل من مزيد. وطالما أن لكل فعلٍ ردُّ فعلٍ وفق قوانين الطبيعة المعروفة، يمكن القول إن وثائق ويكيليكس كان لها مردوداً إيجابيا كبيرا. ظهر سريعا في بعض البلدان وتباطأ نسبيا في بلدان أخر. وطبقا لهذا يمكن

القول أن التغييرات الراديكالية التي اجتاحت العالم العربي فيما سُمّي اصطلاحا بـ"ربيع الثورات" ليست بعيدة من هذا المساق، سواء جاء الأمر متزامناً دونما ترتيب مسبق، أو قصدا مع سبق الإصرار. على الأقل لا يستطيع أحد أن ينفي العامل النفسي المُحفّز الذي دفع الثورات العربية - التي اختلفت وتباينت فيها طرق التعبير- في تسليط الضوء على الفساد والاستبداد في أقطار بعينها. وعليه من هذا المنطلق، ثمة أمل مرتجى في أن يفضي نشر وثائق العصبة ذوي البأس الحاكمة في الخرطوم هذه، إلى نتائج مماثلة، تحرض المغلوب على أمرهم على الفعل والتغيير والإصلاح!

ثمّة سؤال ظلَّ يراود مخيّلتي طيلة كتابة سطور هذا الكتاب: كيف ساس شُذاذ الآفاق أناساً لم ينتخبونهم وظلوا جاثمين على صدرهم لأكثر من عقدين من الزمن، في حين أن أفعال وأقوال يوم واحد كانت كافية لقذفهم في مزابل التاريخ؟! نحن لا نريد أن ننكأ جراح مرارات طاف عليها الزمن في الانقلاب وملابساته، ومن ثمّ مسار الحُكم وتوقعاته... لقد عبثت عُصبة الإنقاذ بمُقدّرات السودان ومصائر أهله، سلطت سدنتها وهم متعطشون للدماء، فكانت الحروب هوايتهم ومآسي الناس متعتهم. من أجل هذا لم يعبأوا برؤية البلاد تُبترُ من أطرافها حتى وصل البتر حد انفصال ثلثها، مساحة وسكاناً وموارد. ولم تحرّك معاناة أهلها ساكنا في ضمائرهم النائمة بعد أن عطّلوا أحاسيسهم ومشاعرهم. اتخذوا الحُكم مطيّة لتلبية نداء شهواتهم المريضة، فاكتنزوا المال والذهب وتمتعوا بالنساء مثنى وثلاث ورباع.. أوهموا وتوهّموا أنهم الحاكمون بأمر الله، والقائمون على ملكوته في الأرض، ولذا لن يطالهم حساب أو عقاب. عوّضا أن يكونوا في خدمة السلطة، صارت السلطة في خدمتهم، وبدلاً من أن يعملوا لرفاهية الإنسان سخّروا الإنسان لرفاهيتهم!

لقد حادت العُصبة الحاكمة في السودان عن جادّة الطريق، والذي كان يمكن أن يختصر سنوات من المعاناة على أهل السودان. المفارقة أنها ما زالت تطمع في المزيد، رغم الأزمات التي استحكمت وضاقت حلقاتها، بل وأصبحت تنذر بعواقب وخيمة. ليس على مصائرهم فحسب، ولكن على مصير البلاد والعباد الذين سيدفعون ثمنها غاليا بلا شك. فكلنا يعلم أن النار حينما تندلع لا تتخير أهدافها، ولهذا يخشى الناس أن تخرج سيناريوهات العنف من قمقمها فتضع البلاد في صفوف الدول التي سلكت طريق الآلام نفسه وما زالت تتنكب خُطاها. فرغم دروس الإنسان لأخيه الإنسان، يأبى "النيرونيون"، الجُدُد أن يتخلوا عن ساديّتهم الوالغة في دماء البشر، فثمّة إصرار غريب على رؤية الخرطوم تحترق بنار لن تترك حجراً ولا بشرا. كأنّ بينهم وبينها ثأر لا يدري أحد كنهه.

في الكفة الثانية، نقول إن كان الناس يؤمنون بالديمقراطيّة خيارا حضاريا، وأنها وسيلة، غايتها تقدُّمهم ورفاهيّتهم وازدهارهم، وأنهم في سبيل ذلك هُم مدركون للمتاعب والمخاطر التي تحفّ طريقها. وأنهم على استعداد لبذل التضحيّات الجسام بتقديم الأرواح رخيصة في سبيلها.. نقول، سترتفع بلا مناص وتائر التكلفة دون سقف

في حدودها، ولا يظنن أحداً أن الخداع الذي ظلت تمارسه العُصبة ذوي البأس بمنجيهم، لأن شمس الحقيقة ستكون عندئذ قد كشفت الأكاذيب البلقاء والادّعاءات الجوفاء، فلن يكُن ثمّة مكانٍ للذين يُسبّحون بحمد الديمقراطيّة نهاراً ويُزهقوا روحها ليلاً!

بالطبع لن نأتي بجديد إن قلنا إنه عصر الشفافيّة وزمن التقنية.. إنها الحقبة التي تغيّرت فيها آليات الحرب والسلام. فكلنا يعلم أن ثمة حروب صارت تندلع وتنطفئ دونما أن تراق فيها نقطة دم واحدة، وثمة حروب تتصدع لها عقول وجدران، ويُراقُ فيها ما هو أكثر مأساويّة من تخيُّل الجحيم في العالم الآخر. تأسيسا على ذلك، ولفائدة القارئ، ينبغي أن نمعن النظر كثيرا في النقاط التي سلطنا فيها بعض الضوء على ذلك الموقع الشهير "ويكيليكس" بما يمكن أن يُعين في تفهم القضايا بواقعية ووضع الأمور في إطارها الصحيح، لا سيّما، وقد لاحظنا أنه بين الفينة والأخرى يُطلُّ أحد مؤتكفة السياسة أو خفافيش الظلام، ليستنكفوا النشر متعللين بأسباب ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب. وإنني على يقين بأن الكلمة الصادقة تظل متوهّجة دوماً، أصلها ثابت وفرعها في السماء. وما أصدق تلك العبارة في القول المأثور المنسوب لأحد حواريي السيد المسيح عليه السلام «**كلمتي لا تُردُّ إليَّ فارغة**»!

تلك أمة ولود، لابدَّ وأن يخرج من صُلبها المُخلص الذي سيخرج للملأ شاهراً عقله قبل سيفه. المُخلص الذي سيفتح أبوابا ظنها الكهنوتيون الجُدُد أنه لن يقربها أنس ولا جان. المُخلص الذي سيجعل الأرض تهتز تحت أقدامهم من بعد أن اعتقدوا إنها لن تميد أبدا. سيحتفي به هذا الشعب العظيم، وسيكرّمه وفاءً وإخلاصاً وعرفاناً بشرفٍ لم يدّعه، ومجدٍ سعى إليه وهو من الزاهدين. كنا قد ذكرنا تأكيداً بأن هذه من المرّات النادرة التي تتراخي فيها مفاصل نظام ديكتاتوري حتى تصبح بضاعته الكاسدة على قارعة الطريق، مبذولة للسابلة من كل فج عميق. إنها المرّة الأولى التي يُستخدَمُ فيها سلاح التكنولوجيا في فضح أفعال وممارسات ديكتاتورية عتيدة. هي الديكتاتوريّة الثيوقراطيّة التي دخلنا دهاليز جهازها الذي سامنا سوء العذاب.

عندما نصل الكهف الذي كان يلوذ به رئيسه السابق، الفريق أول مهندس صلاح عبدالله قوش، فنحن في حقيقة الأمر نود الاقتصاص للمظلومين والمقهورين الذين طالتهم يد المذكور. ولكن بما أن الشيء بالشيء يُذكر، فكثيراً ما حيّرتني العُصبة ذوي البأس، بل ربما حيّرت غيري أيضا في الألقاب التي تتكرّم بها وتقدّمها بأريحية يحسدها عليها حاتم الطائي. فـ"قوش" مُنحَ أو مَنَحَ نفسه – سيّان – رتبة "فريق"، ولا يعرف الناس في أي معركة نال تلك الدرجة الرفيعة، اللهمَّ إلاّ إن كانت هذه المعركة مع مواطنين عُزّلٍ لا حول لهم ولا قوّة. ولو جاز لنا التذكير ببعض حاملي تلك الرُتب الرفيعة، أنظر مثلا في القرن الماضي، عرف الناس القائد العسكري الألماني إيرفين روميل، والذي لقب بـــ"ثعلب الصحراء"، وقد نال لقب "مارشال" بعد انتصارات كبيرة جاب فيها العالم طولاً وعرضا. وفي العصر الحديث، قاد جنرال آخر أسمه نورمان

شوارزكوف تحالف ٢٨ دولة في حرب تحرير الكويت، أو حرب الخليج الثانية التي سُمِّيت بـ"عاصفة الصحراء".. ففي أي معركة نال الجنرال ورئيسه "المُشير" تلك الرُتَب الرفيعة؟! صَدَقَ أبو البقاء الرندي حين قال: «**ألقاب مملكة في غير موضعها: كالهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد**»، فهل كان يعني هذه العُصبة؟!

لكن لن نذهب أبعد ونسبر أغوارا تجلب الهَمّ والتعاسة وإن اغتمَّت جرّاءها العُصبة ذوي البأس. إذ يعلم الذي رفع السماء بلا عُمُدٍ، ودحا الأرض بلا مَدَدٍ، أن القصد الأساسي من نشر هذه المادة هو الإذلال، أي فضح الكبرياء الزائف الذي يتدثر به هذا الجهاز، وكشف القوّة الوهميَّة التي يختبئ من وراءها جلاوزته، لا سيَّما، وقد ظنُّوا أنهم يقفون بمأمن من أي يدٍ تتجرّأ للوصول لكهفهم. فالقصة باختصار تقول إنه بعد هذا الفضح المُبين، سيكتشف السُّودانيون إنهم يقفون في مواجهة نمر من ورَق. فالقائمون على أمر هذا الجهاز اختبأوا وراء جبروت القوّة ضد أفراد شعبٍ أعزل. لكن واقع الأمر أنه جهازٌ لا حول له ولا قوة. وإن أفراده، وعلى رأسهم رئيسه السابق صلاح قوش، ورئيسه الحالي محمد عطا المولي، لا يمكن الجزم بأنهم أشخاص طبيعيون كشأن سائر البشر، وذلك ليس افتراءً على شخصياتهم بقدر ما هو واقع يلتصق بكل من انخرط في هذه المهنة التعيسة!

يجنح علماء النفس "السايكولوجيون" إلى أن الأشخاص الذين يعملون في هذه المهنة، ويجنحون نحو ممارسة العنف بكافة أشكاله القميئة مع خُصومهم، أو ضحاياهم على وجه الدقة، هُم شخصيات غالبا ما تكون غير سويَّة، كأن يكون بعضهم قد تعرَّض إلى مواقف معيَّنة في طفولتهم أو صباهم واستقرَّت في عقولهم الباطنة، وبالتالي يصبح أمر استدعائها ميسورا، كلما شعروا بالحاجة للاقتصاص من ذلك الماضي اللئيم. فالذي لا مراء فيه، أن العاملين في الأجهزة الأمنيَّة والذين عُرفوا بممارسة التعذيب على ضحاياهم، يحملون في دواخلهم تراكُمات ضخمة من العُقد النفسيَّة. ولهذا نجد هذه الفئة عندما تمارس هوايتها في التعذيب والإذلال فهي في الواقع تنفس عن مكبوتاتها، أو تفعل ذلك بحثا عن إيجاد مبرِّر لأفعال شيطانيَّة، أو أنها تثأر من الظروف التي صنعت ذلك الماضي اللئيم، أو يريدون بها مواراة تعاسة ذلك الماضي، أو أنها تنتقم من ضحاياها لتُوهمها بأنها ضالعة في ما يشعرون به من ذنوب. وأيا كانت الأسباب، فهم يجدون فيما يفعلون عزاءً تتسرّى به نفوسهم المريضة!

مما لا شك فيه أن ذاك الماضي اللئيم يشكّل قاسما مشتركا لكثير من منسوبي جهاز الأمن والاستخبارات، لهذا فهُم لا يشعرون بعُقدة الذنب في ممارسات فردية أو جماعية. أي تلك التي يفعلونها بطقس جمْعي، وبتبتُّل كأنهم يؤدون صلوات في مكان عبادة. ولهذا أيضا هم لا يرون شذوذا فيما يفعلون، بقدر ما يعتقدون أنها ممارسات طبيعية فيها راحة للنفس تسُرُّ الناظرين. فهم قد يسمعون أنين ضحاياهم كمقطوعة موسيقية رائعة، ويتخيَّلون توسُّلاتهم وكأنها لوحة رسمتها أنامل فنان بارع. بيد أن بعضهم تشوَّهت نفوسهم نتيجة توصيفات عرقيَّة وإثنيَّة وطبقيَّة جُبِلَ على ترديدها بعض عامة أهل السودان. وهي تتدرج تحت باب مُمارسات مجتمعية توارثوها أبا عن

جد. وهي ذات الممارسات التي استدعاها ممَّن سموا أنفسهم بـ"منبر السلام العادل" لمالكه وصاحبه السيد الطيِّب مصطفى، أو "الخال الرئاسي"، كما يطلقون عليه حقيقةً وتندُراً. والمنبر المذكور لم يكن سوى كيانٌ عرقي، تأسَّس على نيران الحقد والكراهية، لينطق عن الهوى والهويَّة، وفي ذلك ادَّعى "العروبة" الخالصة كصفة ليست مبلغ أهل السودان، ولا كهوية هي غاية همهم. فالهوية العروبويَّة الإسلامويَّة هي مَحْضُ أوهام، لن تجد لها عرقاً خالصا في جينات أهل السُّودان، وبالقدر نفسه ليست عاراً حتى يُلزموا على التبرؤ منها. وتلك معركة حسمها أهل النهي وأصحاب العقول النيِّرة، عندما خلصوا بعد حوارات استمرَّت ردحا من الزمن، إلى أن ما يمكن أن تُسمَّى بـ"السُّودانويَّة" هي الطريق الثالث الذي يحسم جدل الهويَّة، ويُجنِّب أهل السودان رَهَقَ سفسطائيَّة قوم موسى. بل كان بالإمكان أن يجنبه انشطار ثلث البلاد. وهي أقسى جزية دفعها السُّودانيون عن يدٍ وهم صاغرون![4]

عليه، وتبعاً لذلك، نجد أن من وراء الممارسات الشائهة لجهاز الأمن والمخابرات، تقف في كواليسه فئة منكفئة على ذواتها، تكبِّلها أحاسيس بالدونيَّة نتيجة التعقيدات المجتمعيَّة والنفسيَّة التي ذكرنا. وهو أمرٌ ليس حكرٌ على منسوبي هذا الجهاز وحدهم، بل هي في الواقع سمات وسلوكيات كل منسوبي هذه الأجهزة التي تعمل في الظلام، أي في ظلِّ نظام ديكتاتوري شمولي. للتقريب، فنضرب في ذلك مثلا من قصص السابقين، إذ يمكن القول إنها ذات النقائص والعقد النفسية التي استغلها نظام الرئيس الروماني المخلوع نيكولاي شاوشيسكو بتجنيد ما سُمِّي بـ"السكورتات الأمنية"، ويشاركه الموبقات نفسها نظام شاه إيران الإمبراطور محمد رضا بهلوي المعروف بـ"السَّافاك"، أو "السَّاواك" بالفارسيَّة، وإن كان في العربية أقرب في طبيعته لممارسات السَّفك، وورثته من نظام الملالي الحالي الذين حلوا محله وسموا بـ"الفافاك" أي وزارة المخابرات، كما أن "الحرس الثوري" نفسه يمكن أن يكون مثلاً. تماماً مثلما هو جهاز مخابرات نظام مانغستو هيلا ماريام المُسمَّى بـ"الدرق"، أما جهاز "الموساد" الإسرائيلي فذاك كبيرهم الذين علمهم الساديَّة!

في التقدير أن منسوبي هذه الأجهزة ضحايا تماما مثل ضحاياهم، مع اختلاف الأسباب التي أدَّت لهذا القاسم المشترك. وعليه، فغالب الظن أنهم من تلك الزاوية يتوهَّمون بأنهم يجدون في أجهزة الأمن والمخابرات، مشفى يبتغون فيه مداواة عِللهم وأمراضهم النفسية وهم لا يعلمون إنهم يزيدونها عدداً من ناحيتي الكم والكيف. لهذا لا غُرْوَ إن كانت أحاسيس البعض نحو المبنى الذي يتخيَّلونه كمنتجع راق خُصِّص للرفاهية والترويح عن النفس. ولهذا لم يكن غريباً تضخم هذا الجهاز تضخما مفزعا بل ومقصوداً، حيث تعدَّدت أنشطته وتنوَّعت، فأصبح على سبيل المثال يدير عشرات المئات من الشركات الأمنيَّة تحت غطاءات عديدة، وكأنما في الأمر تنافسا شريفا.

---

4 ذلك في إشارة إلى أن انفصال الجنوب مضى كحدث مثلما تمضي سائر الأشياء في السودان، فقد عجز السودانيون بصورة عامة والوحدويون بصفة خاصة عن التعبير بأي من الوسائل عن الأثر الذي خلفته كارثة العصر السوداني، سوى الصمت الذي كان أضعف الإيمان!

فضلا عن ذلك، فقد أضافوا إليه الزوّار الجُدُد الذين يعيشون في كنفهم من قيادات "أحزاب الأنابيب"، أي الذين انشقوا عن أحزابهم الأصلية لأغراض شخصيَّة وأصبحوا يعيشون في معيَّة النظام بدراهم معدودات وامتيازات تمنح لهم شراءً لولاءاتهم وعرفانا لخدماتهم. ولهذا ليس في الأمر غرابة إن رأيتهم يتنطعون أو سمعتهم يتحدثون بلسان الملكيين أكثر من الملك. فهُم من تمدَّد خزيهم، وتطاول عارهم من أجل إرضاء السادة الجُدُد كلما وجدوا لذلك سبيلا[٥]!

زُبدة الحديث، يمكن التأكيد على أن جهاز الأمن والمخابرات، ووثائقه محور هذا الكتاب، استند على ساقين بغيضتين: الأولى، العنصريَّة.. والثانية، الشوفينيَّة[٦] Chauvinism وفيما بينهما، كان مال السُحت، هو القاسم المشترك الأعظم للتعبير عن أي من الفكرتين. ونزيد بعوامل أخر، علماً بأن القائمين على أمر جهاز الأمن والمخابرات، تعمَّدوا إزكاء نيران النعرات العنصريَّة القبليَّة حتى صارت سِمَة في حُكم اللاهوتيين الجُدُد. وكانت الظاهرة أكثر سطوعا في جميع إدارات ووزارت ومرافق الدولة. ومن خلالها أديرت كثير من صراعات الكواليس بين الأجنحة المختلفة في دست الحكم. وفيما يبدو لم يكن ثمة اكتراث يُذكر من المتصارعين أنفسهم، في أن تأثيرات الظاهرة السلبيَّة تهدِّد مكونات المجتمع السوداني، لا سيِّما، وأنه مجتمع تحت التكوين. ونستدعي للذاكرة مراراً السهولة التي مضى بها انفصال الجنوب، الأمر الذي حفَّز آخرين لأن يحذو حذوه، في حين أن إزالة الأسباب التي أدَّت إلى ظهور هذه الحِمية تبدو أقل كلفة من الانفصال. مع ذلك تداعت بعض أجزاء السودان بالسهر والحمى (سنذكر هذا تفصيلاً في فصل قادم) وإلى أن يحين ذلك، لن نقوى على الصبر فيما جاءنا بقولٍ مُبينٍ قطع قول كل خطيب!

ما جاء به الفريق صلاح قوش في هذا الصدد كان أمراً أدّاً، ولن يكون غريباً إن كُتب بعدئذ في لوح أهل السودان بأنه حاملُ لواء تلك الظاهرة البغيضة، بلا منافس. إذ تجلت تلك الروح العنصريَّة فيما خطه قلمٌ صحفي، الذي كتب تقريراً بعنوان: "كنتُ شاهداً على عنصريَّة صلاح قوش" جاء فيه ما يلي، علماً بأن المذكور لم يترجَّل بعد يومذاك من رئاسة الجهاز الأمن والمخابرات! «**اتصال هاتفي يوم الاثنين الأول من فبراير ٢٠١١ أتاح لي الشهادة على عنصرية بغيضة خرجت من أفواه عدد من قيادات المؤتمر الوطني في لقاء مرشح المؤتمر الوطني بالدائرة "٥" مروي بطلاب منطقة مروي صلاح قوش مدير الأمن السابق ومستشار الرئيس الحالي. ابتدر الحديث الشاعر السر عثمان الطيب، وبعده مرشح المؤتمر الوطني في القائمة النسبية للولاية الشمالية معتصم العجيمي وأخيراً اللواء متقاعد حسب الله عُمَر، خرجت بعض الإشارات العنصرية خلال إفادات الثلاثة، دوَّنتها وأنا أتعجَّب من**

---

٥ أنظر مقالنا المنشور في المواقع الاسفيرية السودانية المعروفة بتاريخ ٢٠١١/٤/٣.
٦ تعود التسمية لجندي فرنسي (نيكولا شوفان) عمل تحت قيادة نابليون بونابرت وكان يكن له ولاءً أعمى، ومن هنا أصبحت هي الفكرة التي تعبر عن التعصب والتطرف والمغالاة الشديدة للقومية أو للأمة أو حزب معين مع حقد وكره عميق لباقي القوميات والأوطان والأمم.

مستوى هؤلاء القيادات، لكن الذهول الحقيقي سيطر عليَ وأنا أستمع إلي صلاح قوش، بعد حضوره واعتلائه المنصة، وهو يقول للطلاب: **«نحن بنينا السودان لكن ما اهتمينا بي أهلنا، وبعد دا الناس يقولوا الجماعة مسيطرين على الحكومة، ناس دارفور عندما يقابلونا في خلال اللقاءات يقولون لنا إننا سنأتي إلى مروي ونغتصب نساؤكم، وكنا نقول لهم نحن ما زيكم، وقت نبقي زيكم ممكن تغتصبوا نسوانا، نحنا فاشلنا بمشي للطورية، وناجحنا بمشي للعسكرية، عشان كدا نحن العسكرية نجحنا فيها شديد، وما ممكن زول يقدر علينا، ونحن عملنا كتيبة خاصة لحسم الناس ديل لو جو، لكن أولادكم للأسف شردُوا منها، وما اهتموا بالموضوع»**... ويضيف الصحافي مختتماً تقريره بقسم كان ما قاله لن يُصدّقه أحد: **«أقسم بالله إنني سمعتُ هذا الحديث، ومعي أكثر من ١٠٠ طالب وخريج من أبناء مروي»**!![٧]

لكل امرئ يومئذٍ شأنٌ يُغنيه، كما قال المولى تبارك وتعالى. فهذا حديث ارتجّت له أركان البلاد الأربعة فيما نظن، ويكاد المرء يشعر بتململ أرواح الوطنيين في أحداثهم، ومنهم من نذر عمرا ووضع روحه على كفه من أجل وحدة السودان بحقبها التاريخية المختلفة. ومنهم من تكسّرت تحت نصالهم وقوة إرادتهم مشاريع المستعمرين بمختلف جنسياتهم وتباين مآربهم. صحيح أن نظام العُصبة الحاكمة تطرّف في أيديولوجيته، ولكن لم يكن متوقعا أن يتطرّف في عنصريته بمثل ذلك السفور والمباشرة. المفارقة أن الدين "الإسلامي" الذي منه يدّعون استمداد مرجعيتهم، استندت كثير من نصوصه القرآنية والأحاديث النبوية على نبذ العنصرية، لأنها منتنة، على حدّ قول الرسول الكريم: **«حدثنا عمرو بن دينار، سمعت جابر بن عبدالله "في الصحيحين": كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة، فكسع رجلٌ من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال له الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما بال دعوى الجاهلية؟ قالوا يا رسول الله: كسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال: دعوها فإنها منتنة»**! وهو القائل أيضاً: **«لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى»**، وقال الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله: **{يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ...}** (الحجرات – ١٣).. وقال أيضا: **{إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ...}** (الحجرات – ١٠) وتأتي تلك كدلائل وبراهين لتؤكد أن نظام العُصبة السودانية اتخذ من الدين وسيلة لتمرير أجندته السياسية.

واقع الأمر إن اصطراع العرق والأيديولوجيا كان يمور في صدور كثير من الإسلامويين. وجاءت أحداث بعينها لتثبت ما كان دائرا في الخفاء ردحاً من الزمن. فقد تغلبت العصبية القبلية في أحايين كثيرة على الرابطة العقدية، في حين نجد أن غريزة المصالح الخاصة وأشياء أخر، كانت تفور في الصدور بما يصعُبُ الإفصاح عنها. ولنضرب مثلا بقصة ميلودرامية تقطع نياط القلوب، حتى ولو كان الذي تجرّع

---

٧ حمزة بلول - صحيفة الأحداث ٢٠١١/٢/٢.

مرارتها من العُصبة نفسها. ففي خضم الصراع بين الإسلامويين بعد انقسامهم إلى مؤتمر وطني وشعبي، اختفى "محمد الخاتم موسى يعقوب"، ووالده كما هو معروف أحد العُصبويين الذين قضوا عمراً في رحاب التنظيم، ويُعَدُّ من القيادات الإعلامية البارزة في الحركة وكذا السيدة والدته. بغريزة الأمومة والأبوة معا، طفقا يبحثان عن ابنهما حتى خارت عزيمتهما، واستسلما لقدرهما دون أن يقويا على البحث أكثر مما فعلا. ورحلة البحث تلك يضيق المجال عن سرد تفاصيلها الدقيقة التي جاءت على لسان الوالدين في اكثر من موقع، وصفا فيها ما حدث وجهودهما في طرق باب أي مسئول توسُّلا أو تسوُّلا - سيَّان - عنده حلا لمصيبتهما، والقصة بتفاصيلها لا تخلو من عجائب وغرائب ومفارقات لن يجد المرء لها مثيلاً إلا عند من اتخذ الدين وسيلة لتحقيق مآرب خاصة لا علاقة لها بالعقيدة وسماحتها.

تلك القصة لم يعلم بها قادة العُصبة فحسب، بل وصلت حتى (الرئيس) المشير عُمَر البشير، مرورا بنائبه علي عثمان طه، وانتهاءً بثالثهما أحمد إبراهيم الطاهر، رئيس الجهاز "التشريعي"، وقلنا انتهاءً لأن الأخير هذا استقرَّت القضية على طاولته برُمَّتها، ذلك باعتباره المسئول عمَّا يُسمَّى بـ"لجنة المحاسبة" في الحزب. وسواء صدقاً أو كذبا، قال الأبوان: إنه تكوَّنت ثلاثة لجان للبحث والتقصي، لم تستطع فك طلاسم القضية التي أصبحت لغزاً في أذهان العامة، وإن بدَت واضحة المعالم في أذهان خفافيش الظلام. هل يصدِّق أحداً في البشرية، حتى ولو كان ساذجا أن رئيس دولة يأمر بتشكيل لجنة للبحث في قضية فرد حول موضوع معيَّن أيا كانت طبيعته، تعود بخفي حنين؟! هل لعاقلٍ أن يأتمن رئيس في حياة أمة وقد عجز عن حل قضية فرد؟! هل تلك دولة غاب، أم دولة تحكمها قوانين وتشريعات؟! كم مثل هذا اختفى في ظروف مماثلة أو مغايرة، وأهله لا يعرفون طريقا لرئيس الجمهورية؟! بل هَبْ أنهم يعرفون، فهل كان بوسعه أن يفعل لهم أكثر مما فعله لأخيه في العقيدة والوطن، كما يقولون؟! بالطبع هذه أسئلة تعبث بذهن من كان مثلي وهو يعلم أنها لن تجد إجابة شافية.. لأن من يعلم نام قرير العين هانئها!

صفوة القول إن القضية التي تطاولت لأكثر من خمس سنوات، لم يعرف حتى الآن ما إذا كان المختفي قسرا، حي هو أم ميِّت. وبالطبع، فمن باب الاجتهاد يمكن القول إن الثابت في حيثيات الأسباب، هو أن الشاب المختفي أحاط نفسه بكمية من المعلومات والأسرار التي خشي أصحابها من المصير نفسه، ولم يجدوا غير هذه الوسيلة القذرة، أي اللجوء إلى ما حرَّم الله، وهو القتل.. أو ما حرَّم الإنسان، وهو الاختطاف والحبس القسري في مكان يصعُبُ الوصول إليه. لا يعرف المرء ما هي مشاعر السيد موسى يعقوب الحقيقية بعد هذه المحنة، ومدى تقلبه بين فقه المصالح الذي يحكم كثير من قيادات الحركة الإسلاموية، والأيديولوجيا التي أفنى فيها عمراً، والقبيلة التي يلوذ بها الإسلامويون حينما يدلهم ليلهم وتتفرَّق بهم السُبُل. وما حدث لابن يعقوب يماثل ما حدث للمهندس علي البشير، الذي اغتيل بدم بارد أمام أسرته (سنستعرض هذه القصة وفق تفصيل في فصل قادم) ونكتفي بالإشارة إلى أن المغدور

كان ضحية صراع الأيديولوجيا والسلطة، ولم يكن وحده، فقد لحق به آخرون قضوا نحبهم بصورة أكثر ميلودرامية، ومنهم من ينتظر!

أما العنصر الثاني في كتاب جهاز الأمن والمخابرات، فقد كان "المال" كما ذكرنا من قبل، والذي كان ديدن الفريق أول صلاح قوش إبان رئاسته الجهاز، وهذا ما ستكشف عنه الوثائق التي ننشرها في هذا الكتاب. الواقع أنه ليس وحده في هذا المضمار، فمعظم – إن لم نقل كل – رجال الأمن والمخابرات لديهم قناعة كاملة إنه بالمال وحده يحيا الإنسان، وهم يظنون إنه الوحيد الذي يمكن يصهر الحديد ويفتت الصخر العصيًا، فلذلك هم لا يألون جهدا في استخدام هذه الوسيلة مع أصدقائهم وأعدائهم معا. بل إن الإستراتيجية تحتم على أن تغدق الأموال على الكادرات قبل الضحايا. ولهذا نجد أن الكادر الأمني يحاصَرْ ماليا بـــــ"كماشة" من قبل المؤسّسات المالية التابعة للتنظيم، مثل بنك أم درمان الوطني، بنك فيصل الإسلامي، بنك التضامن، وبنك الشمال، أو الشركات التي تتبع لجهاز الأمن، مثل تلك التي ورد ذكرها، أو المنظمات التي تدّعي العمل في المجالات الإنسانية وما أكثرها، فجميعهم يقدّمون خدماتهم المباشرة من قروض وتسهيلات ومنح وامتيازات مختلفة المشارب، وبالتالي حتى يتسنى للكادر التنظيمي أن يدافع عن مصالحه الخاصة حدّ التضحية بحياته، وهي في باطنها مصالح التنظيم. وهذا يفسّر لنا عددا من الظواهر الشاذة التي حاصرت المجتمع وأطبقت على خناقه، مثل الحالات التي يقود فيها البعض آبائهم وإخوانهم إلى السجون وبيوت الأشباح، بدعوى أنهم يدافعون عن مشروع عقدي إسلامي، ويمكنه أن يستشهد ويستند على آيات العقوق تبريرا لفعله.

من أجل هذا كلنا يعلم أن جهاز الأمن الأخطبوطي بدأ ينشر حبائله حول الشباب مستغلا ظروف الفقر والعوز والحاجة والبطالة المستشرية في أوساطهم، وفي ذلك يتبع طرقا لا يأتيه الشك من بين يديها ولا من خلفها. كمثل الإعلان عن وظائف مهنية محترمة في الصحف السيارة، وأخرى بشروط بسيطة وسهلة، وبالطبع لا حاجة لأي خبرة، لأن المتقدّم يخضع لخبرات أخر. والمعروف أن من يقع أسير جبروت المال يسهُلْ اقتياده وغسل دماغه والسيطرة عليه في القيام بمهام يمكن أن ترقى أحيانا لدرجة القتل.. أما التعذيب والتنكيل، فهذه من المهام التي يؤديها الكادر بإخلاص كأنه يؤدّي خدمة وطنية، أو يعمل عملا صالحا يبتغي به الجنة!

أما العنصر الثالث، فهو ممارسات المشوّهين نفسيا، وهي صفة تطلق على الذين تمزّقهم أشياء معينة تقودهم إلى التفكير في الانتقام من المجتمع في شخص الضحية الذي تضعه الأقدار بين أيديهم. وهؤلاء هم الذين لا يتورّعون في استخدام كافة الوسائل اللاأخلاقية.. قرأتْ في موقع سودانيز أونلاين الشهير www.sudaneseonline.com شهادة لأحد المُعذّبين (بفتح الذال) في بيوت الأشباح، قال إنه طلب من سجّانه أن يؤدّي الصلاة، فقال له الأخير: "الله في إجازة هنا".. وكتب آخر مؤكدا أن المُعذّبين (بكسر الذال) يقومون للصلاة بخفة زاهدٍ متعبّد، ويقفون

بين يدي الله رُكّعاً خُشّعاً يبتغون فضله، وسيماؤهم في وجوههم من أثر السجود. وأكد أن بعضهم ترى الدموع تطفر من مقلتيه، وهم يتلون بتبتُّلٍ شديد آيات الله بصوتٍ رخيم.

في كلٍ، ليس في الأمر عجب أن قاموا إلى مهامهم المقدّسة عقب السلام مباشرة ليواصلوا الواجب الوطني. واقع الأمر، وفق ما يرى عُلماء النفس، فالذين كانوا يبكون في صلواتهم، تُبهجهم دموع ضحاياهم وهُم يتلوُّون ألما بين أيديهم، كما أن من كان ساجداً خاشعا قبل حين، تُطربه آهات ضحيته وهو يكثر التوسل له، مثال لذلك ما سُمّي بــ"فتاة الفيديو" المجلودة، وجلادها من سُمّي بــ"قدو قدو" يقهقه طربا لتوسُّلاتها التي تقطع نياط القلوب، بل إن كثير من الذين تعرّضوا لتعذيب في البيوت سيئة السمعة التي أطلق عليها "بيوت الأشباح" أجمعوا على أن مُعذبيهم كانوا يمارسون حياة طبيعية أثناء فترات الراحة بين وجبات التعذيب. أي كانوا يضحكون ويقهقهون ويأكلون ويشربون بتلذذٍ بالغ، رغم أنهم يكونون قد نسوا بقايا دماء من ضحاياهم، رشحت في ملابسهم أو التصقت بأجسادهم أثناء حفلات التعذيب. أو ربما يكون الضحية نفسه لم يذُق طعاما ولا شرابا وجلاده يمضغ أمامه الأكل بتلذذ يثير لعاب الجائعين. فالكثيرون غُسلت أدمغتهم Brain washing على أنهم يفعلون ذلك تقربا وزُلفى لله ربِّ العالمين.

بل ليس في الأمر حرج إن ذكروا لضحاياهم إنهم يفعلون ذلك بناءً على أوامر ربّانية، بزعم أن عُصبتهم هي ظلُّ الله في الأرض، والحاكمة باسمه. ولعلَّ هذا ما عناه تحديداً الدكتور نافع على نافع، الراعي الرسمي لبيوت الأشباح سيئة السمعة، وهو الذي تقلد مهام الجهاز في أحلك سنواته (نوفمبر ١٩٨٩ إلى سبتمبر ١٩٩٥) إذ قال في حوار مع صحيفة البيان الإماراتية ٢٠٠٥/٧/١٦: «**أحسن ما في الجهاز أنه كان فيه مجموعة من البشر متجرِّدة، كانت ترى أن مراعاة حق الله تعالى وحق عباده أهم لها.. نحن لسنا جهاز حكومة تحكم وفقط، فلا نفعل شيئاً يضرنا لمصلحة حاكم، وهذه القيم الأخلاقية كانت هدفاً لنا في الجهاز**»... نافع علي نافع، قائل الحديث أعلاه، هو نفسه الذي كان يشارك في حفلات التعذيب التي يتعرّض لها المعتقلون، ولم يسلم من ذلك حتى أستاذه وزميله فيما بعد، د. فاروق محمد ابراهيم، الذي وثق لما ذكرنا بمذكرة مفتوحة وتابعها قضائيا[٨]!

لم يُعرفْ لنافع على نافع تاريخا في الحركة الإسلامية، فهو من الوجوه التي ظهرت بغتة كما الكابوس ولم يكن شيئا مذكورا قبل الانقلاب، سوى وجود محدود. والواقع أنه ظهر بعد فترة من حدوث الانقلاب، وذلك بعد أن احتار كثير من المعتقلين في الشخصيّة الملثمة التي تطوف على المعتقلات السريّة والعلنيّة، تُصدر الأوامر بشهيّة مصّاصي الدماء، إلى أن ازيح القناع عن وجهه بالقرائن على طريقة أهل السُّودان، وبالبحث عن ماضيه، اهتدى الناس إلى أنه عمل لفترة من حياته في كليّة

---

٨ سقوط الأقنعة.. السودان سنوات الخيبة والأمل - المؤلف.

الزراعة. وشاعت أخبار على أنه اختفى لفترة من الزمن لم يُعرفُ له فيها مقرا، وذلك إبان حقبة الديمقراطية الثالثة. وتردّد أن نافع عاد مجدّدا بعد نجاح الانقلاب ليتولى تلك المهمة "الأمنيّة الأخلاقيّة" على حدّ تعبيره، وبالطبع فقد تخرّج على يده كثيرون من الكوادر النّجباء، ومنهم تحديداً تلميذه صلاح عبدالله قوش الذي خطط بعد سنين، أي بعد أن اشتدّ ساعده، وعزم على رمي أستاذه المذكور، لكن الأخير كان له بالمرصاد.. وتلك نقرة أخرى سنعود فيها لسيرة الاثنين معا في فصول قادمة.

لابدّ لمن يستعرض سلوكيات جهاز الأمن والمخابرات أن يتوقف كثيراً عند ثقافة التعذيب المؤدلج باعتبارها تتقاطع جذريا مع مكوّنات الشخصية السودانية المجبولة على التسامُح، فضلاً عن تضادُها أصلاً مع العقيدة السمحاء كما وضحنا سلفا. فقد رأى البعض أن ما كان يقوم به أفراد جهاز الأمن والمخابرات في ظلّ دولة أصحاب الأيادي المتوضئة يُعَدُّ شيئاً نكرا. أي أنه سلوك غريب لا يتسق والصفات الوديعة التي تتصف بها الشخصية السودانية. ويستدلون بذلك على أن الانتهاكات التي حدثت في ظلّ النظامين الديكتاتوريين اللذين سبقا النظام المذكور لم ترْقَ إلى مستواه لا من ناحية الكم ولا الكيف، وإن كانت هذه الملاحظة لا تنسخ عنهما الفعل المشين نفسه. لكن فيما ذكرنا يتضح أن التعذيب يُعَدُّ جزءً مهماً في تدريب كوادر الحركة الإسلامية بمنهج لا يمُتُّ بصلة لأدبيات وأخلاق الدين التي تحض على اللين والتسامُح ومكارم الأخلاق، ولنا في هذا مثلاً!

قبل عدة سنوات ألقي القبض على أحد العناصر الأمنية كان ينوي القيام بمهمة مقدّسة خارج الحدود تشمل سودانيين وغير سودانيين قال: «**نأخذ محاضرات أمنية ودورات مقاومة التعذيب والندوات الدينية والمحاضرات عن المسلمين في شتى أرجاء العالم**»... وأضاف: «**هناك التدريب العسكري المكثف والشاق يعطيك الطاقة وتقوية روح التحمُّل، ثم محاضرات بهذا الخصوص، وفي اليوم الأخير أذكر كان لنا برنامج مقاومة التعذيب يوم الخميس. تناولنا وجبة الإفطار، ثم اتجهنا إلى المسجد لأداء الصلاة وتلاوة القرآن. ولم يأت نداء الصفارة، وأتت الظهرية ولا جديد يُذكر، واستمرّ الوضع على هذا المنوال. وفي حوالي الساعة الواحدة صباحاً حيث أتت سيارة شاحنة جنود شرعوا يصرخون، الخيانة، الخيانة، مؤامرات تريدون قتل الشيخ حسن الترابي وقاموا بربطنا وتعرّضنا لتعذيب شديد في اليوم الأول...**» ثم استطرد في سؤالٍ آخر مفسراً هذا الإجراء: «**كانوا ينهالون علينا ضرباً، وبعد اليوم الثامن قالوا لنا كان هذا درس في مقاومة التعذيب ولا يعتبر قاسياً بالمقارنة مع ما عانوه الإسلاميون المصريون على يد جهاز الأمن المصري...**». كان هذا مقتطفات من محضر الاعترافات الكاملة لضابط أمن قُبض متلبسا وما زال يرزخ في سجون دولة مجاورة، بالرغم من تحسُّن العلاقات بينها والنظام[9].

---

[9] نصر الدين بابكر أبوالخيرات، وهو عنصر الأمن الذي اعتُقل واستجوبته السلطات الإريترية واعترف بأنه ابتُعث لاغتيال عناصر من المعارضة على رأسهم العميد عبدالعزيز خالد والرئيس الإريتري أسياس أفورقي وآخرين، وقد نشر محضر الاستجواب في صحيفة الفجر التي كانت تصدُرُ في لندن، تاريخ ١٩٩٧/٦/٢٥.

استطراداً في هذا الأمر، نما لعلمنا أنه يتم التمهيد لثقافة التعذيب بالنسبة للكوادر المنتخبة، بالتربية العنيفة في إطار عزلة اجتماعية صارمة، يحصر فيها الكادر نفسه بصورة أقرب إلى اعتزال الناس والحياة، أو بما يمكن تسميته بـ"القوقعة" ولهذا يمكن أن ترى أثر ذلك في جفاف ينابيع الإبداع الإنساني بصورة عامة لدى معظم كوادر الحركة الإسلاموية. فغالباً ما تجدهم عاطلي المواهب الأدبية والفنية والإبداعية بشكل عام، بل حتى الرياضية، بما في ذلك كرة القدم الأكثر شعبية في السودان. وكتبرير للفقر الإبداعي يطال التحريم هذه المناشط باستخدام الدين للتبخيس عن جدواها بدعوى أن الدنيا ومباهجها دار غواية ونعيم زائل، للتأكيد يرددون آيات من القرآن في غير موضعها، مثل قوله تعالى: **{وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ.....}** (الأنعام – ٣٢).. أو كقوله تعالى: **{وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ.....}** (لقمان – ٦).. في حين أن هذه المباهج حينما يتعلق الأمر بالمال واكتنازه والجاه والتمرُّغ في نعيمه، يستشهدون لك بقول الله تعالى: **{وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ....}** (الضحى – ١١)، أو عندما يتعلق الأمر بالزواج والإكثار منه، فإنهم يعيدون عليك قوله تعالى: **{وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلاَ تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا.....}** (القصص – ٧٧)، علماً بأنهم يحفظون الآية التي تحض على الزواج كأنما ليس في القرآن سواها.. فيُثنون ويُثلثون ويُربِّعون، ثم يغُضُّون الطرف عن شرط العدل، كأنما المخاطبين صُمٌ بُكمٌ عُمي! هذا إذا لم يلجأوا لحيلة أخرى من حيل الزواج الذي تعدَّدت مسمياته!

مقابل البؤس في العطاء الذي ذكرنا، لا يجد الإسلامويون في أنفسهم حرجاً في التعبير عن ثقافة العنف، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً. أليس هُم من بَرَعَ في استخدام الأسلحة اليدوية في المعاهد والجامعات؟ أليس هُم من أسفر عن مواهب كادت أن تغطي على مواهب "نوبل" في صنع المفرقعات والمولوتوف وما جاورهما؟ وتأتي قصة الحادثة الشهيرة المُسمَّاة بحادثة "العَجَكو" كدليل واضح للمُفارقات آنفة الذكر. حدث ذلك في العام ١٩٦٨ أثناء عرض مسرحي أقامه طلاب الجبهة الديمقراطية، وكان يتضمَّن أداء رقصة مشتركة بين الطلبة والطالبات من التراث الغنائي لغرب السودان وسُمِّيَت بـــــ"العجكو"، الأمر الذي اعتبره طلاب الاتجاه الإسلامي شيئاً مثيراً للغرائز الجنسيَّة، ورجساً ينبغي اجتثاثه بالسيخ والمولوتوف... ومن عجب أن الدكتور عبدالرحيم علي رئيس مجلس شورى المؤتمر الوطني السابق ما زال يفتخر بكونه أحد فرسانها!

لهذا لا غَرْوَ أن جاء كادر موتور من ذات الجماعة بعد ما يناهز النصف قرن على الحادثة المذكورة ليدعو بالاحتفاء بها، باعتبارها معركة قومية.[١٠] وبما أن الحماقة بالحماقة تُذكر، لابد من أن حادثة حاج ماجد سوار، وزير الشباب والرياضة ومسئول التعبئة السياسية في حزب المؤتمر الوطني، قد حلقت في سماء عارفيها، ونعيدها أيضاً

---

١٠ محمد وقيع الله في مقال بعنوان: "اربعون عاما على حادثة العجكو" مواقع سودانية – مارس ٢٠٠٩.

لنلقي الضوء على ما ذكرنا. فالمذكور من فصيلة الدبابين[11]، وكان يمكن أن يكون نسياً منسياً لولا طموحه الجامح لتصدُّر صفوف رفاقه، والذي قاده لأن يتبوأ منصباً وزارياً، وأي منصب، فقد عُيِّن وزيراً في الوزارة المعنية بالشباب والرياضة، فتأمّل - يا هداك الله - تلك المفارقة التي يمكن أن تسقط الأجنة من الأرحام. فقد قام المذكور كنتيجة للشحن العقدي الأيديولوجي بصفع أستاذه الدكتور علي سليمان عميد كلية القانون، ضارباً بأمير الشعراء أحمد شوقي أيضاً عرض الحائط، وهو القائل أشهر وأعظم بيت شعر في ضرورة احترام المعلم على الإطلاق!

قُمْ للمُعلِّم وَفِّه التبجيلا * كَادَ المُعلِّم أن يكُونَ رسُولاً**

في ختام هذه المقدّمة، يمكن القول إننا هدفنا إلى توجيه الأنظار نحو أهم المحطات التي تشكل مادة هذا الكتاب، ونسلط عليها الضوء حتى يكون القارئ العليم بصيراً بالدروب الوعرة التي سنقطعها معا. وذلك بغية الوصول للنهاية التي نأملُ أن نضع بها الأنشوطة حول رقبة العُصبة ذوي البأس. من هذا المنطلق، نحن نستخلص مآلاتها ودلائلها والملابسات التي تحيط بها، وهي كما نعلم تقف منتصبة تشخص أبصارها، ولن يمحها الزمن بتقادمه، وهي كالتالي:-

- **أولاً:** عودة على بدء، سيبقى السؤال الحائر الذي لن تستطيع العُصبة له إجابة صريحة، بل حتى وإن تحايلت، فسيظل ما حدث لغزاً يورثها عسراً ويرهقها قتراً. ونعيد التساؤل مرة أخرى: كيف يمكن لمصدرنا أن يقتحم معقلاً حصيناً من معاقل العُصبة، وهو المعقل الذي صرفت فيه البلايين من أموال الشعب السوداني، لا من أجل حماية أمنهم القومي، ولا من أجل حياة حرة كريمة لشعبه، بل على العكس تماما، ذاك جهاز صُمِّم من أجل تثبيت أركان النظام عن طريق إذلال الوطن ومواطنيه؟! فبحسب المُعلن من الميزانيات العامة سنويا، ظلت العُصبة الحاكمة تخصّص، وعلى مدى أكثر من عقدين من الزمن، أكثر من ثلثي الميزانية العامة، لقطاعي الأمن والدفاع، أي ما يُعادل ٧٠% منها أو يزيد قليلاً.. فعلى سبيل المثال نجد أن الميزانية الأخيرة، بل في كل الميزانيات، خاصة بعد استخراج البترول وتصديره في العام ١٩٩٩، دائماً ما تخصص النسبة أعلاه، في حين يتم تخصيص أقل من ١٠% لقطاعي الصحة والتعليم. ومثل هذه الأرقام أصبحت بنداً ثابتاً. زد على ذلك، فالرئيس الذي يسكن القصر الذي بناه غردون، يستمتع وحاشيته بنحو مليون دولار شهرياً، هي عبارة عن مخصّصات ومنصرفات مؤسسة رئاسة الجمهورية[12]. يحدُثُ هذا في بلدٍ لا يجد الأطفال فيه لقيمات تسد رمقهم قبيل أن يذهبوا لمدارسهم في الصباح الباكر، وحتى عندما يذهبوا لهذه المدارس، فلن تكون

---

١١ أحد مصطلحات الضلالة التي شاعت اثناء حرب الجنوب، باعتبار ما سُموا بالمجاهدين كانوا يتربصون بالدبابات لاصطيادها.

١٢ ذكر ذلك السيد مبارك الفاضل في قناة النيل الأزرق أثناء حملته في انتخابات رئاسة الجمهورية التي شارك فيها. والجدير بالذكر أن ميزانية العام ٢٠٠٩/٢٠١٠ خصصت ١١% لمؤسسة الرئاسة في حين كان نصيب الصحة والتعليم في نفس الميزانية ٧% فقط.

كراسي الجلوس مرفوعة في انتظارهم، ولا الطاولات مبثوثة لتتشرّف بمقدمهم. فالآلاف منهم ما زلوا يفترشون الأرض، ويكتبون على ترابها، أي الصلصال الذي منه خلقوا وإليه يعودون!

- **ثانياً:** لا شك أننا جميعا نسعد للتقدم التكنولوجي والتقني الذي تصاعدت وتائره حتى سلب الدهشة طعمها الجميل. ويسعد الديمقراطيون بشكل خاص، والمؤمنون بالنهج الديمقراطي بصورة عامة في أنه تمّ تطويع واستخدام التقنية الحديثة في مقاومة الأنظمة الشمولية والديكتاتوية (لعبتْ بعض المواقع الإسفيرية دورا مقدرا ومؤثرا في كثير من الثورات والانتفاضات التي اجتاحت بعض دول العالم، مثل "تويتر"، و"فيس بوك" والهواتف النقالة، بالإضافة للبريد الإلكتروني).. ليس هذا فحسب، بل إن تلك المواقع ظلت تلعب دورا هاما في تحديد مسارات الناس السياسية وخياراتهم الثقافية، إلى جانب نمط حياتهم الاجتماعية. وهو تقدُّمٌ تعود فيه فضل الريادة للغرب "الصليبي"، وحتى لا تستغرقهم نظرية المؤامرة كما يجنح الكثير منهم كلما رأوا ومضة تقنية تتلألأ في الأفق. ويمكن القول إن ذلك التقدم التكنولوجي لم يتخيَّر مستخدميه، ويكفي الاستدلال بـ"أسانج" الذي أسَّس أشهر موقع "ويكيليكس" كما ذكرنا... ولم يستخدم في ذلك سوى عقل جبَّار، استطاع أن يخترق به حصون أحد أهم المؤسَّسات الأمريكية بصورة كادت أن تُفقدها وقارها. فالغربيون على اختلاف مللهم ونحلهم – وفيهم من يتبعون الإسلام دينا – هُم من ألهمونا هذه الوسائل الرائعة دون دمغها بدينٍ أو عقيدة سياسية معيَّنة. الأمر الذي حدا ببعض الأنظمة لأن تعيد البصر كرَّتين، قبل أن تُقدم على خطوة كانت تستسهلها من قبل. ذلك ما يعزِّز مبدأ الشفافية نحو حُكم راشد أو ما سُمِّي بـ"الحوكمة" Good Governance بحسب المصطلح الحديث الظهور. الأمر الذي يعزِّز مبدأ الرقابة أيضا على الأنظمة الديكتاتورية. وبالتالي تضاءلت "الحصانة" إن لم نقل "الغفلة" التي كانت تتوارى خلفها الأنظمة القمعية الديكتاتورية. إذ لم تعُد مقاومتها تستوجب أن يضرب المرء أكباد الإبل، بل صارت تلك المهمَّة النبيلة في غاية اليُسر، لا تتطلب سوى جهاز كمبيوتر في حجم كفة اليد! علما بأنه ليس مطلوب من هذه التقنية استولاد المبادئ، بقدر ما المطلوب توصيلها لنهايتها المنطقية!

- **ثالثاً:** ترى لماذا نقول ذلك؟ حسنا، فلنضرب مثلا بكتابنا هذا. فمؤلفه كما تعلمون عبدٌ فقير إلى ربه، يعيش وأسرته في ضاحية صغيرة بالقرب من مدينة كبيرة في ولاية من ولايات الغرب الأوسط الأمريكي. وهو خيارٌ لم يكن له فيه يد، بقدر ما هي خطىً كُتبت عليه وعلى غيره، جرَّاء ممارسات القمع والإقصاء واضطهاد الرأي الآخر في الوطن الأم. مع ذلك لم يقف البعد الجغرافي حائلا في التواصُل الطبيعي، فبرغم آلاف الأميال يظل الوطن أقرب إليك من حبل الوريد. فعباد الله المبعثرين هؤلاء يُطلون على الدنيا بأجمعها من خلال شاشة صغيرة، تأتيك بالأخبار متى ما طلبتها، والطالب قابع في عقر داره. من هذا المنطلق لك أن تتخيَّل يا قارئي العزيز، سعادتي وأنا أتلقى مادة هذا الكتاب، ومحورها قضايا طالما سهر الخلق جرَّاءها واختصموا. لقد اختصرت التكنولوجيا عشرات الآلاف من الأميال،

فما ظنته الأنظمة الديكتاتورية بعيدا كان قريبا من حيث لا يعلمون. ولا شك أن القارئ الكريم يدرك تماماً إننا نتعامل مع عُصبة سوّلت لها نفسها أن تفعل ما تريد في شعب طيِّب الأعراق. ولا شك أنه فيما نحن بصدده يقول إن جبال الظلم قصيرةَ حتى لو استطالت، وأن سُحُبُ الاستبداد فقيرة، حتى وإن أمطرت. لأن دولة الظلم ساعة، ودولة العدل إلى قيام الساعة.. هذا لو كانوا يعقلون!

- **رابعا:** من أجل ذلك، لعلَّ الهدف الأساسي من نشر هذه الأسرار مدعَّمة بالوثائق المُحكَمَة، هو رسالة لمن توهَّم أنه في بروج مشيَّدة، وهو لا يعلم أن الحرص الحقيقي يتمثَّل في الشفافية، والحذر المطلوب تأتي به الديمقراطية، والأمان الحقيقي يكمُنُ في العدل والإنصاف. وليتهم يعلمون أن الفضحَ لن يتوقف في الحيِّز المنشور، فهذه مجرَّد بداية ونقطة في بحر، متى ما هاج وماج سيُغرقُ كثيرون في لُججه العميقة. فلا يظننَّ من تسوَّر بالبراءة إننا أتينا على كل شيء، فثمَّة أطنان من التاريخ السري البغيض تنتظر الاستجلاء. ما يزال هناك الكثيرون الذين قُتلوا غدرا وغيلة ولم يعلم بهم أحد. وهناك من اختفى من عيون أسرته كما تختفي النسمة الباردة في عزّ الهجير. ومن هؤلاء الشاعر الرقيق "أبا ذر الغفاري"، كان يمشي بين الناس بشرا سويا وفجأة اختفى وصار لغزا عصيا! هل لأحد منَّا يمكن أن يتصوَّر حال أم مكلومة لم تستطع أن تعرف ما إذا كان "ضناها" حياً فيُذكر، أم ميتاً فيُقبر. ستعلم العُصبة أن أسرار عقدين من الزمن أصبحت في الهواء الطلق، ونقول نحن: من حق الذين حيكت باسمهم، ومن حق الذين كانوا ضحاياها في الخفاء أن يطلعوا على سيناريوهاتها المُخزية. ومع ذلك، فإننا من باب الانحياز لقيمنا وأخلاقنا ومُثلنا سنُحجم عن نشر أشياء، نعلم أننا لو أمطنا عنها اللثام لهَدَمَت صوامع وبيع وبيوت. وهذا ليس حجبا مطلقا، فكل شيء بمقدار، ولكل حادثة حديث، كما يقولون في المأثورات!
- **خامساً:** في سياق التفصيل في وثائق هذا الكتاب، نشير إلى أن مادة الوثائق الرئيسية هي عبارة عن رسائل متبادلة بين الفريق أول صلاح عبدالله قوش رئيس جهاز الأمن والاستخبارات السابق، والذي حدثت إقالته أثناء تأليفنا هذا الكتاب، وأظنها كانت ستحدُثُ لا مُحالَ عند ظهور هذا الكتاب، مع اختلاف الحيثيات، فإقالته التي حدثت كانت بسبب صراع محتمل على السلطة، أو هكذا توجَّس المشير البشير الذي أوصل له "الوُشاة" عبارة مختصرة قالها قوش: «**أستطيع أن أقلع السلطة دي في ثلاثة ساعات**»، ويبدو من السياق أنه كان جادا، وحتى إن لم يكُن، فإن تبريره الذي ادَّعى فيه الغضب للمعنيين بالرسالة لم يشفع له. فاقتلعه ساكن القصر في ثلاثة دقائق. والمُفارقة أنه قوش نفسه الذي دعا معارضيه أن يقتلعوا السلطة بالبندقية مثلما اقتلعها هو بالبندقية (أنظر مقالنا في المواقع الإسفيرية السودانية، أو قوقل، بعنوان: "من يحكم السودان" ٢٠١١/٦/١٠).. أما في الحالة الثانية، أي بافتراض أنه كان سيُقالُ من منصبه عند نشر هذه الوثائق، فذلك أمر سيكون مستبعدا أيضا.. لماذا؟ لأن معيار الولاء ببساطة في سلطة أصحاب الأيادي المتوضئة هو أن تفسد لكي ترتقي سُلَّم المجد، ذلك مثلما حدث "للواء"

عبدالرحيم محمد حسين، الذي نجم عن فساده انهيار عمارة جامعة الرباط يوم ٢٠٠٥/٢/٢٢ بجاردن سيتي، وأشارت التحقيقات بأن العمارة المنهارة دفنت في ركامها معدات بأكثر من ١٢ مليار جنيه (بالقديم) بالإضافة لقيمة المبني، أي ما يعادل ٦ مليون دولار بحسب حديث المهندس محمد حسن سيِّد، مدير شركة رويال الهندسية، التي نفذت المشروع في مؤتمر صحفي نُشر يوم ٢٠٠٥/٣/١، نفى فيه صلة القُربى بوزير الداخلية اللواء حسين، ولكنه أكد أن شركته هي المنفذة لمنزله الخاص: «**ولكنها تعاملت مع الوزير تعامُلها مع أي عميل أو زبون للشركة**»، وأن هناك: «**مديونية بلغت ٣٠ مليون جنيه في ذمَّة الوزير، تمَّ تسديدها لاحقاً من عائد إيجار المنزل لإحدى شركات النفط**»... رويدك يا عزيزي القارئ، الذي حدث أن "اللواء" حسين في خطوة غير مسبوقة في تاريخ العُصبة ذوي البأس تقدَّم باستقالته، والتي نورد نصها هنا "بأخطائها" لتوثيق يُنتظر به يوماً عبوساً قمطريرا:

اخى الكريم المشير عمر حسن احمد البشير
رئيس الجمهورية

حفظكم الله ورعاكم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

طلب إعفاء

١- بالقرار الوزاري رقم ٤٩ «٢٠٠٥» بتاريخ ٢ مارس ٢٠٠٥، قررت إحالة ملف التحقيق حول أسباب انهيار مبنى المعامل الطبية بمستشفى الرباط الجامعي تحت الانشاء للسيد وزير العدل.

٢- لقد كان دافعي لهذا الطلب هو حرصي الشديد ان يكون التحقيق محايدا ونزيها وعادلا ليصل الى الحقائق كاملة حول اسباب انهيار المبنى تحت التشييد.

٣- بعد الاطلاع على نتائج التحقيق حول اسباب انهيار مبنى مجمع المعامل الطبية، والذي خلص الى وجود بعض القصور في أداء أجهزة الوزارة الهندسية في التصميم ومتابعة التنفيذ الفني والاداري، ومن واقع مسؤوليتي السياسية عن الاداء العام لاجهزة الوزارة فإنني اتحمل عنها المسؤولية السياسية في هذا الحدث بالذات، وأضع بين يديك اخي الرئيس طلب اعفائي من موقعي كوزير للداخلية.

٤- اخي السيد الرئيس، اضع هذا الطلب امامكم اليوم بعد رحلة عمل طويلة تحت قيادتكم الرشيدة، وثق اني ما زلت جنديا وفيا مخلصا للوطن وثورة الانقاذ الوطني ورهن اشارتك.

٥- لك السمع والطاعة في المنشط والمكره.

٦- جزاك الله خيرا كثيرا والله من وراء القصد.

اخوك:

اللواء ركن مهندس عبدالرحيم محمد حسين

عبدالكريم

في اليوم الثامن من جمادى الاولى ١٤٢٦هـ

الموافق ١٥ يونيو ٢٠٠٥م

صورة طبق الأصل

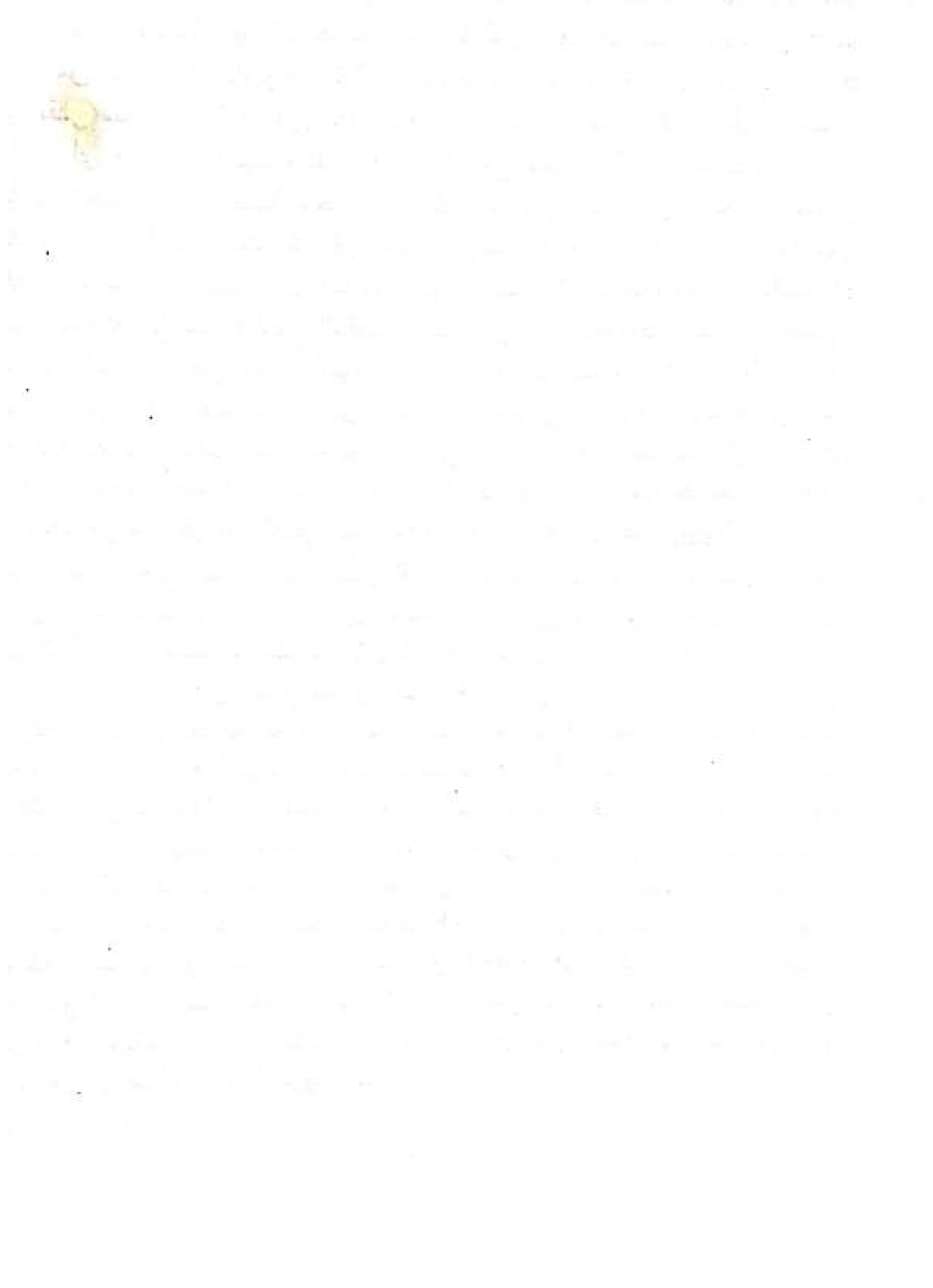
بالنظر للشُبهة البائنة التي وردت في ختام تقرير مدير الشركة الهندسية منفذة المشروع، كان ينبغي أن يُقدَّم الوزير لمحاكمة يعضدّها سقوط العمارة نفسه، التي أحاطت عناية الرحمن بنحو عشر عمال ونقيب شرطة (التيجاني محمد الطاهر) والحارس وابنه (١٢ سنة) نجوا جميعاً وانتشلوا من تحت الأنقاض..!! مهلاً يا عزيزي القارئ، فما زال في الكأس باقٍ من مرارة لنتجرّعها معا. أصدرت لجنة التحقيق برئاسة القاضي محمد فريد تقريرها الذي وردت فيه هذه العبارة التي برّأت ساحة الوزير: «**وبالتالي لم يثبت لنا أن وزير الداخلية قد أثرى ثراء حراماً رغم عدم التزام الوزارة بالإجراءات القانونية واللائحية للجوانب المالية والمحاسبية التي تكون المحاسبة في مخالفتها من سلطات وزير المالية.....الخ**)... ثمّ كان ختامها علقماً، إذ هُنيهة وأصدر المشير الذي رقى نفسه من قبل، قراراً بترقية اللواء إلى فريق، وقال قولته الشهيرة عن الفترة التي قضاها مستجما في منزله: «**إنها استراحة محارب**» وليته ألحقها بقولٍ شنّف به سمعنا أحد علماء السلاطين في حقبة مضت وقال: «**هذا الفتي يذكرني بعُمَر بن الخطاب**»!

- **سادساً:** اتصالاً مع ما سبق، لم يمنعنا المآل الذي آل إليه قوش من تخصيص حيّز للبحث في سيرة صعوده وهبوطه، وذلك حتى يتسنى لنا الدخول في دهاليز سيرة القطب الذي كان يتبادل معه المعلومات، وهو المقدم محمد حسّان بابكر "شحم ألبل"، وهو من خلال سيرته الذاتية التي خطها بيراعه، قد يكون مغموراً لعموم القرّاء، ولكن من المؤكد أنه ليس كذلك في أروقة جهاز الأمن، بدليل أنه وفقاً للوثائق المتبادلة كان عقد الواسطة بين رئيسه الفريق أول صلاح قوش وبين العُملاء والمتعاملين معه في الخارج على اختلاف أنشطتهم ومشاربهم واهتماماتهم. وقد اختار أو اختيرت له العاصمة الأثيوبية أديس أبابا لتكون مقراً لإقامته تحت ستار العمل الدبلوماسي كـ"قنصل"، وهي الوظيفة التي تغوّلت عليها الأنظمة الديكتاتورية لتجيّرها لصالح مصالحها. أما أديس أبابا نفسها فهي مدينة ضخمة، تصلح تماما للعمل الاستخباري لعدة أسباب، منها: أنها تضم أكثر من مائة سفارة من دول العالم، وهي المقر الرئيس للاتحاد الأفريقي، إلى جانب فروع للمنظمات

العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ودولية كثيرة، فضلاً عن امتيازات أخرى غير مرئية يعرفها كل من امتهن مهنة "البصاصة" دون سواهم.

- **سابعاً:** من الأشياء التي زادت من دهشتي طبقاً للوثائق، هو افتقار رئيس الجهاز، الفريق أول صلاح قوش، وتابعه المقدم محمد حسّان بابكر للحس الأمني، فكلاهما يتبادلان في أسرار ترتعش لها الأفئدة، بدون أي احتياطات معروفة، تلك التي يلجأ لها كل من امتلك تلك الخاصيَّة. قلتُ لنفسي: كيف يتركان أثراً ولا يجنحان نحو استخدام شفرات ورموز "كودية" Code name؟! جاء ذلك في معرض تعليقي على استخدام الطرفين لاسميهما صراحة، أما الأخير فيبدو أنه كان مزهواً، فقد زاد عليها بذكر رتبته الأمنية ومقر إقامته، في الوقت الذي يخاطبان فيه الأطراف الأخرى بأسماء رمزية!! لكن الذي زاد من دهشتي بحق أنه بينما يبدو المقدم "شحم أليل" متمكن بصورة نسبية من اللغة الإنجليزية، لم يفتح الله على الفريق قوش بحذقها بالرغم من ضرورتها لمن تسنم موقعاً كالذي كان يجلس على رأسه. وجاءت مكاتباته لأطراف لغتهم الإنجليزية غاية في الضعف والركاكة، لدرجة أنها تضمنت أخطاءً إملائية مخجلة، ناهيك عن الصياغة التي تتضاءل أمامها قدرات وإمكانات المبتدئين. وكنتُ قد سألت نفسي: بأي لغة تحدث قوش في ضاحية "لانغلي"، أي مقر وكالة الاستخبارات الأمريكية Central Intelligence Agency التي تبعد بنحو ١٥ كيلومتراً عن العاصمة واشنطن، والمعروفة اختصاراً بـــ"CIA" وهو خريج أشهر جامعات السودان؟!
- **ثامناً:** لابد وأن عيون القراء ستجحظ أمام أهم الوثائق التي يحتويها هذا الكتاب، ففي الوقت الذي أصبح فيه نظام العُصبة كاثوليكياً أكثر من البابا، على حدّ تعبير الفرنجة في ما يخص القضية الفلسطينية، نكشف عن وثيقة تتحدث عن علاقة ومصالح متبادلة بين النظام ودولة الكيان الصهيوني الإسرائيلي!! الأمر الذي اضطرنّا إلى إعادة قراءة كثير من المواقف وأحداث حدثت بين الطرفين، حاول النظام أن يظهر فيها بمظهر الضحيَّة، وخلصنا فيها إلى أن الفريق قوش، أو جهاز الأمن برُمّته، كان على علم بالضربات الجويَّة في شرق السودان، والتي طالت قافلة تحمل أسلحة مهرَّبة لحركة حماس في قطاع غزة!
- **تاسعاً:** أيضاً من الوثائق التي ستزلزل الأرض تحت أقدام العُصبة ذوي البأس، وثيقة تتحدَّث عن علاقة مريبة بينهم وبين السيناتور القس جون دانفورث. والمعروف أن الأخير هو عرّاب اتفاقية نيفاشا، أو المعروفة بـــ"اتفاقية السلام الشامل"، والتي أفضت في نهايتها إلى انفصال الجنوب. كما أدّت إلى تداعيات كثيرة مرئيَّة وغير مرئيَّة، وعليه نتوقع أن تثير هذه الوثيقة عاصفة بين الحزب الجمهوري الذي ينتمي له دانفورث، وبين الحزب الديمقراطي الحاكم حالياً. كذلك ثمة وثائق ستطيح برؤوس كثيرة قرباناً للحقيقة، إذ تتحدَّث عن علاقة مريبة بين أطراف ذات صلة بقضايا معينة وجهاز الأمن والاستخبارات، الأمر الذي نحسبه سيثير شهية الفضوليين للبحث عن ما وراء الأكمة!

- **عاشراً:** حريٌ بنا القول إننا عَمَدنا إلى نشر الوثائق المذكورة بحذافيرها، أي دون تدخُل جراحي من قبلنا في الصياغة والأخطاء الإملائية والإنشائية المصاحبة حتى لا نُفسد قيمتها التوثيقيَّة. بيْدَ أننا حاولنا مساعدة القارئ في فك طلاسمها، أي تذييلها بتعليقات من بنات أفكارنا، وهي تمثل اجتهادنا ووجهة نظرنا التي قد تخطئ وقد تصيب بقدرٍ سواء. علاوة على أننا استعرضنا أحداث أخرى في مسيرة العُصبة النضالية، أي في زيارة جديدة للتاريخ. ويأتي في طليعة ذلك ما سمَّيناه بـ"سنام الخطأ والخطايا"، أي قضية محاولة اغتيال الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك في أديس أبابا، وذلك على إثر توفر معلومات مثيرة لنا، نَحْسَبُ أنه ستقشعر لها أبدان أصدقاء العُصبة قبل أعدائها. تلك قضية لا يُضعف من حيثياتها، أن المجني عليه أصبح خارج إطار السلطة، لأنها وفق ما يقوله فقهاء القانون الجنائي، لا تسقط بالتقادُم. وفي سياق الموبقات الجنائية هذه نكشف للمرَّة الأولى عن الأسباب التي أودت بحياة شاب برئ بتهمة شاء الجاني أن يجعلها غطاء في قصة لم تعرفها دهاليز الحكم والسياسة من قبل في السودان، بل ربما منذ أن خلق الله شعوبه وقبائله ليتعارفوا! وقدَّرنا أن الإشارة لهذه الجرائم متكاملة قد تعين الباحثين عن الإدانة في يوم يفر فيه المجرم من أمه وأبيه وحليفه الذي كان يأويه!
- **حادي عشر:** بالطبع نحن لا نمنّ على القُرّاء الكرام، ولكن يجدُرُ بنا القول إن هذه الوثائق استهلكت منا زمناً ليس بالقليل، وبعضها أورثني من أمري عُسراً، ليس في سبيل التأكد من صحتها، فهذا ما لا يمكن أن يتجادل فيه اثنان أو تنتطح حوله عنزان، إنما قصدنا أن نضع صوراً ضوئية للوثائق. أما الوقت الطويل الذي استغرقه العمل في تلك الوثائق، فقد قلنا إنه كان بغرض فك بعض طلاسمها وتقديم ما يُعين على تسهيل قراءتها. وفي هذا الصدد يمكن القول فيما ذكرنا بتواصل النفع من التقنية، والتي قلنا إنها أصبحت خير معين للبشرية في بلواها من الأنظمة الديكتاتورية. إذ التهبت خطوط الاتصالات بيننا وبين من نثق في إضافاتهم المفيدة، مستعينين بالأصدقاء والزملاء من المبعثرين في فضاءات الدياسبورا السودانية غُربة وشتاتاً ومحنة.. كذلك أصابت الحمى البريد الإلكتروني الذي كادت أن تجأر خطوطه بالشكوى. واضعين في الاعتبار أن الحقائق في ثقافتنا السودانية حمّالة أوجُه، مع الإقرار أيضاً بأنه لا يحق لأحد أن يدَّعي امتلاك الحقيقة المطلقة، لكن الأسرار في حياتنا دائماً ما تتناسل وتتكاثر وتتفرَّخ حتى يصبح لها أكثر من أب، بالرغم من أن أمها واحدة لا شريك لها!



الفَصْلُ الأوَّل

المَشْهَدُ الأوَّل

مَغَالِيق التّارِيخ

العُلماء العارفون بأسرار الكائنات الحيَّة يقولون على سبيل المثال أن أسراب الجراد عندما تحل بأرضٍ خضراء فإنها لا تأتي بغتة، فهي تستشعر هدفها ولها إفرازات تقودها إلى حيث منتهاها. وهو معيار يصدُقُ إلى حدٍ كبيرٍ فيما نحن بصدده في السؤال الأزلي: كيف تأتى للعُصبة الحاكمة أن تحل بأرض دون أن تتوفر لها مغريات القدوم؟! لا شك أن السودان بلد تعثرت خطاه وتنكب في مسيرته تنكب الأعمى في طريقه. وهو أمر أيا كانت مسبباته التي تعجز دفتي الكتاب عن حصرها، فقد وفَّر للعُصبة مناخاً تبيض وتُفرِّخ فيه. وعليه، نتكئ قليلا على جدران تاريخ هشَّمته الخلافات والصراعات وفشل النُخب في مداواة جراحه. وهي اتكاءة واجبة لا تستقيم بدون قراءة التاريخ الماثل، وهو ما سنأتي على ذكره بصورة عجلى في بلد أنهكها القعود!

مضى على استقلال السودان (يناير ١٩٥٦) نحو خمسة عقود زمنية ونصف. تناصفتها الأنظمة الديمقراطية والشمولية، وإن لم تكن جميعاً بقدرٍ سواء. إذ نجد أن ثلاثة أنظمة حكمت حكماً أوتوقراطيا Autocracy أو توتاليتاريا Totalitarianism تراوح بين ديكتاتورية الفرد وشمولية الجماعة. وقد استهلكت ما قدره أربعة وأربعون عاماً من تلك الحقبة، وبالطبع لا أحد يعرف أيان منتهاها؟! ذلك في مقابل ثلاثة أنظمة ديمقراطية، لم تُكمل أيا منها دورة برلمانية كاملة (٤ سنوات) وحازت مجتمعةً على أقل من عشر سنوات، وأيضا لا أحد يعلم أيان مرساها؟! أي متى تُدبر الأنظمة الشمولية وتُدير ظهرها لأهل السودان بصورة نهائية؟! ومتى يُقبل نظاما ديمقراطيا مستقرا ترسو به سفن الحكم التائهة والباحثة عن مرفأ لأكثر من نصف قرن.. يُرجى منها أن تُوقِف دوران ما أصطلح على تسميته بـــ"الحلقة الشريرة" Vicious Circle(انقلاب، انتفاضة، ديمقراطية).

من جانب آخر، وعلى الرغم من وضوح الرؤية، إلا أنه كثيرا ما يقع بعض المحللين والمراقبين للشأن السوداني في خطل المقارنات الجائرة، ذلك حينما يتجاهلون فوارق الفترات الزمنية المذكورة، ويعملون على تجريم المنهج الديمقراطي نفسه دون التطبيق. في حين أنه لا ينبغي أن يختلف المراقبون حول ماهية الأنظمة الشمولية

ومساوئها. فالثابت أنها اقترنت دائما بموارد الهلاك لكل من سلك دروبها واتخذها منهجا في إدارة شئون البلاد والعباد. أما الديمقراطية فقد تواصت عليها شعوب كثيرة في العالم، أو إن شئت فقل عنها "نهاية التاريخ" بمثلما ذهب في ذلك فرانسيس فوكوياما بعد انهيار نظام القطب الشيوعي ومنظومته من دول أوروبا الشرقية. ويدعم قولنا وقوله إنه ثبت جدواها وفاعليتها في تقدُم وتطور وازدهار الأمم والشعوب. والمعروف إننا أتبعنا في السودان بما تعارف عليه الناس بنموذج "وستمنستر" Westminster البريطاني، وعلى الرغم من كونه نتجت عنه أنظمة برلمانية عاجزة، وبالرغم من أنها تنكّبت وتعثّرت خُطاها حتى أصبحت هدفا سهلا للانقلابيين العسكريين، إلا أنها تظلُ المنهج المثالي للحُكم الرشيد، والذي يمكن أن يستوعب تناقضات الواقع، ومكوّنات الشخصية السودانية المتنوّعة، والقادرة على تلبية رغائبها وطموحاتها وأحلامها. هذا إن استطاعت النخبة السودانية لها تطبيقا!

بيد أننا لسنا في مجال مقارنات، بقدر ما نحن في مقام تشخيص ونقد، يُمكّننا بالضرورة من توجيه أصابع الاتهام مباشرة للنخبة Elites السودانية نفسها، كما ذكرنا في صدر هذا الكتاب (النخبة، تعني هنا الذين ظلوا يديرون العملية السياسية، حُكاما أو محكومين، أو كما فسّرها عالم الاجتماع الإيطالي ألفريدو باريتو في كتابه الموسوم بـــــ"علم الاجتماع العام" وعرّفها بالجماعة الأكثر تميُزا وتفوّقا داخل المجتمع، وتحتل أعلى المراكز فيه، وقسّمها إلى نُخبة حكومية وغير حكومية. وإن كنا نميلُ إلى ما ذهب إليه السيناتور غايتانو موسكا في كتابه الأخر المسمى بـــــ"عناصر العلم السياسي"، وقال إنها تشمل المجال غير السياسي. ونقتنص هذا المفهوم تحديدا لنخلعه على المتخاذلين من النخب الثقافية والفكرية السودانية. وعموما هي لا تعني في مفهومنا من سنُعرّفهم لاحقا بمصطلح "الإنتلجنسيا" Inteligencia أي الطليعة أو الفئة المنتقاة، أو الصفوة، بدعوى إننا افترضنا فيهم مناصرة الحرية والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان).. وعليه، وفق هذا التوصيف يمكن القول إن النُخبة السودانية فشلت فشلا ذريعا، في المواءمة بين المنهج الديمقراطي الليبرالي ومقتضيات الواقع السياسي والثقافي والاجتماعي لبلادها. وقد تبدّى هذا الفشل في جنوحها نحو التطبيق الحَرفي – إن جاز التعبير – للديمقراطية الليبرالية، دون ما جهد يُذكر أو حتى محاولات تمنحها أجر الاجتهاد.

مع أننا جميعا نعلم أنه ليس بالضرورة أن تُستنسخ تجارب الشعوب وتُنقل حذوك الحرف بالحرف، فما بالك والبون شاسع في الأصل بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية ومنها السودان. ولكن هذا لا يعني تزكية ما يروج له البعض في عدم تهيؤ الأخير لها، وإنما يعني أن تطبيق الديمقراطية نفسها في إطار الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا) وكذا الدول الأوروبية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، ودول المنظومة الاسكندنافية) كثيرا ما تتباين صوره – من حيث المظهر – من قطر لآخر. في حين لا يمتد ذلك للجوهر، والذي يهدف إلى ترسيخ قيم الحريات العامة.. حرية الرأي والتعبير والتنظيم والصحافة، إلى جانب استقلال القضاء وسيادة

حُكم القانون، وكذلك احترام التنوُّع الثقافي والتعدُّد الديني وفق الأسُس التي يكفلها ويصونها الدستور، وكذا التأكيد على مبدأ التداول السلمي للسلطة، وضرورة الفصل بين السلطات الثلاث. ويمكن التأمين على أن هذه هي الوسائل التي تُثبّت أركان الحكم، وتفضي إلى حياة كريمة يتمتع فيها المواطن بقدرٍ وافر من الحريات العامة والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية. ولهذا لم يكن عصياً على الأنظمة الديمقراطية أن تنتشل الدول النامية من براثن الفقر والجهل والتخلف، ولا مناص من أن الديمقراطية نفسها، هي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يُجسِّر الفراغات الشاخصةَ أبصارها بين العالمين.

بالتمعُّن في الواقع السوداني أكثر، تتضح لنا سمات القصُور في الفوارق الكبيرة بين النظرية والتطبيق. فالديمقراطية المعنية، إما غائبة غياباً كاملاً في ظلّ الأنظمة الشمولية، أو مطبّقة تطبيقاً مشوّهاً في عهود الحكومات البرلمانية، ولمّا كانت الحالة الأولى تُعد تحايلاً مُتعمدًا، فإن الثانية تُعتبر تجسيد فعلي للكسل الذهني الذي استمرأته النخبة السودانية وتقاصر في المصالحة بين التنظير والتدبير، وفق ما أشرنا من قبل: «**إنه من المفيد التذكير بأن شعوبنا ذاقت الأمرّين وهي ترى الديمقراطية تُذبحُ بدم بارد أمامها من قِبل اليمين ومن قِبل اليسار، وتحت مُسمّيات مختلفةٍ من نوع الديمقراطية الشعبية، الديمقراطية الثورية، الديمقراطية الجديدة، الشورى الإسلامية، وكلها مُسميات لمسخ واحد هو الطغيان والديكتاتورية**»[١٣]، الأمر الذي لا يؤكد فشل النخبة السياسية السودانية فحسب، وإنما إدمان هذا الفشل على حدّ تعبير دكتور منصور خالد الذي ضرب مثلاً ونسي نفسه، حتى أصبح شيئاً متوارثًا تتناقله جيلاً بعد جيل.

ويمكن للمرء أن يستدل بكثير من القضايا التي ظلت تدور حولها النخبة لأكثر من نصف قرن، كما يدور الثور حول الساقية. الأمر الذي أهدر إمكانات السودان وبعثرها، وانعكس سلباً على شعوبه وتقدُّمها. ولا عجب بعدئذٍ أن بلغ الحال في ظلّ نظام الجبهة الإسلاموية الحاكم إلى أن يحتل السودان مؤخرة دول العالم وباستمرار. حدث هذا في الاستبيانات التي تقوم بها بعض المنظمات والمراكز البحثية المتخصّصة، وتهدف إلى تصنيف دول العالم تراتُبياً، وذلك باعتماد معايير معيّنة للفشل والنجاح. ومنها على سبيل المثال "منظمة الشفافية الدوليّة" Transparency International، و"فورين بوليسي" Foreign Policy وآخرون، وأحياناً تبدو المسألة غاية في التعقيد والحرج Critical عندما تتم مقارنة هذا الحال البئيس بدول تملك أقل ممّا يملكه السودانيون من موارد طبيعية وثرواتٍ مختلف مصادرها، ومع ذلك تجدهم قطعوا شوطاً مُقدّرًا في طريق النمو والتطوُّر والازدهار!

يمكن القول إن النُخبة السياسية السودانية ظلت أسيرة رؤاها الخاصة، وبلغت قمة الأنانية وهي تتعامل مع قضايا المجتمع بمنظورها الذاتي لا الوطني. إن أكل

---

١٣ الشفيع خضر - مقال - صحيفة الميدان ٢٠١١/٣/١٧.

وشرب الواحد منها توهّم أن الناس جميعاً شبعوا وتجشأوا.. وإن تداوى اعتقد أن بدن الشعب صحّ واستمرأ.. وإن تعلّم ظنّ أن الأمية مُحيت من المجتمع كله.. من أجل هذا مضت النخبة في طريق ترويج المفاهيم الخاطئة عوضاً عن محاربتها، وتكريس الأساطير المتوهّمة بدلاً من اقتلاعها. وفي هذا الصدد لعلّ أسوأ ما اتّصفت به الشخصية السودانية تضخيم صفاتها الإيجابية لدرجة المبالغة، وغض الطرف عن صفاتها السلبية حد التنزّه عنها. الأمر الذي امتدّت شظاياه وطال الخطاب السياسي أيضاً، فأصابته بقدر كبير من الاختلال والوهن، لدرجة ضاعت فيها معالمه ولم تُعرف له هوية محددة منذ أن بدأ يتحسّس خطاه في عتمة الجهل والبؤس والتخلف بُعيد الاستقلال.

ثمّ استمرّ يحتذي نهجاً متوتراً لأكثر من نصف قرن، وانتهى به الحال بحيث لم يستطع النفاذ لقلب الأسئلة الواقعية ليضع لها الحلول الكفيلة بالمعالجة. وكانت النتيجة أن تعقّدت القضايا الكثيرة والمختلفة والمتشابكة، فاختلط حابل الأولويات بنابل التطلعات. ومثالاً لذلك. فلتنظر وتتمعّن في الموضوعات التالية، والتي تشكل كلاً منها محوراً منفرداً: السلطة. الثروة. التهميش. الدولة الدينية، الطائفية، الشفافية، الحرب، السلام. التنمية. الدولة المدنية. قضايا البيئة. الهوية، التنوّع، الوحدة، الانفصال، تقرير المصير. الفيدرالية. الكونفدرالية. الحكمُ الذاتي. الحكمُ المركزي، الحُكمُ المحلي، الحُكمُ الولائي. الدستور. الحريات. التعدّدية. الصحّة. التعليم، الانتفاضة، الثورة، الأمن، النازحون. اللاجئون. السودان القديم. السودان الجديد، السودان الحديث، الاستقرار الاجتماعي.. وهلمجرا.. هذا غيضٌ من فيض. علا ضجيجه وارتفع عجيجه. فهل تُرى ثمّة قطر في الدنيا عجّ قاموسه بمفردات كهذه، وظلت نخبته تمضغها مضغاً لعشرات السنين دون كلل أو ملل؟! وبعد كل هذا. هل في ذلك قسم لذي حجر إن تجاوز الأمر حد العجز، وأصبح السودان بموجبه نموذجاً لدولة يُضرب بها المثل في الفشل المستدام؟

قد يجد المرء كثيراً من المفارقات في الواقع السوداني، والتي ترقى إلى مستوى التساؤلات الفلسفية الفكرية أكثر من كونها قضايا سياسية مجرّدة، منها على سبيل المثال: لماذا تبدو بعض النخب السودانية ضعيفة أمام السلطة، حتى وإن أدى ذلك إلى تغيير قناعاتها السياسية والفكرية؟ علامَ أصبح التنكّر للعهود وخيانة المواثيق سمة من سماتها؟ كيف عنّ لها أن تُهدر عمراً في دراسة العلوم الطبيعية مثل الطب بفروعه المختلفة أو الهندسة ولا تمارسها، فتلجأ للسياسة كأقصر الطرق لتحقيق طموحاتها؟ ما سر ولع السودانيين بالسياسة نفسها؟ لماذا يداهم انفصام الشخصية النخب التي أفنت العمر في فسطاط "الكفر" بغية التحصيل "العلماني" إن جاز التعبير، فتجنح للتطرّف العقائدي حال عودتها لفسطاط "الإسلام"؟ ما الذي حدا بهؤلاء على مداهنة الحُكام العسكريين لدرجة مبايعتهم على المنشط والمكره وهُم يعلمون عدم تأهيلهم (دكتور الترابي نموذجاً)؟!

كيف يُصبح تعايُشاً اجتماعيا فريداً كالذي نشأ بين قبيلتي المسيرية ودينكا نوك عبر العقود، شرا مستطيرا يُنذرُ بحربٍ أهلية شاملة بين غمضة عين وانتباهتها؟ لماذا فشلت النُخبة السياسية في إدارة التنوُّع الثقافي الذي حبا الله به بلادها؟ كيف تتسق العاطفة التي تطغى على سلوكيات الشخصية السودانية مع حروب أهلية طاحنة، وُصفت واحدة منها (الجنوب) بأنها الأطول في القارة الأفريقية، أما الثانية (دارفور) فقد ألحق بها أقسى الاتهامات (الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية)؟ ما الذي يدفع الشخصية السودانية لأن تضجر بالأنظمة الديمقراطية لدرجة الإهمال (عقد واحد) في حين تصبر على الأنظمة الديكتاتورية حد الإمهال (أربعة عقود نصف)؟ ما تفسير الحنين إلى الماضي "النوستالجيا" Nostalgia سياسياً والذي ظلّ يحاصر الشخصية السودانية، إذ كلما طاف عليها نظام بكى البعض النظام الذي سبقه بغضّ النظر عن شموليته أو ديمقراطيته؟

تتواصل الأسئلة سيلاً لا ينقطع.. ما الذي جعل التسامُح الذي نتج عن دخول الدين الإسلامي البلاد على هُدى "اتفاقية البُقط" يتمخّض عن نقيضٍ تمثّل في نظام ثيوقراطي متطرّف بعد عدة قرون؟ بل ما الذي أغرى الثيوقراطيون على تأسيس أول دولة دينية سُنية في بلد كالسودان دون مراعاة لمكوّنات مجتمعه التي لا تحرّض على ذلك، إن لم نقل تقف حائلاً دونها؟ كيف تروم النخبة الإسلامية لدولة دينية، وتدّعي تفويضاً ربانيا، وهي تمارس التعذيب والتقتيل والتنكيل والفساد الأخلاقي باسم الله، دون أن تسعى لتقديم نموذجا جاذبا يحبب في دين الله نفسه؟ ما الذي يجعل الحرية التي تتمتع بها الشخصية السودانية في صفاتها تخبو أمام طوفان الأنظمة الديكتاتورية؟ أليس هؤلاء سودانيون؟ ليصبح السؤال: كيف جاءوا، عوضا عن من أين جاء هؤلاء الناس؟ إلى أي مدى تُعد الصفات السالبة والمتوارية – عمداً أم قصداً – في الشخصية السودانية، سببا في توطيد دعائم الأنظمة الديكتاتورية؟ أو بصورة أخرى، هل جيّرت الأنظمة الديكتاتورية الصفات الايجابيّة في الشخصية لصالح مشروعها الهادف إلى تحطيمها؟ لماذا لم تشكّل تلك الصفات مضاداً حيويا للأنظمة الديكتاتورية بمجرّد أن تسفر عن وجهها؟ أي نحو أي منعرج ساهمت التربية السودانية والتعليم الأكاديمي في التعايُش مع الأنظمة الديكتاتورية؟

هل تتقاطع بعض الثقافات السودانية المتنوّعة مع البناء الديمقراطي؟ ما هي الأسباب الحقيقية التي تضافرت في تأسيس الديكتاتوريات، لا سيّما، وأن جميعها أظهرت تدريجيا ما استبطنته ابتداءً قبل أن ترتد على شعاراتها؟ هل ثمة إدراك جمعي بما جنته المرأة – نصف المجتمع – من الأنظمة الديكتاتورية؟ بمعنى هل يعلم الناس بأن المرأة تُعدُ الضحيّة الأولى للأنظمة الديكتاتوريّة، يليها الطفل المغلوب على أمره؟ وهل يستقيم أن يُحيي نظامُ القبلية بعد أن أصبحت رميما، ثم يتحوصل حولها متناسيا أنه كان يُنادي بالأممية الإسلامية؟ ألا يكون فشل المشروع الإسلامي سببا منطقيا في حتمية عدم تكراره؟ وطالما أنه بضدها تتبيّن الأشياء، هل يمهّد الفشل الطريق للدولة المدنيّة الديمقراطيّة، لتكون تلك هي نهاية التاريخ السوداني فعلا وواقعا؟

تتوالى الأسئلة أيضا، والتي تبدو من الناحية النظرية غاية في السهولة واليُسر. ولكن من الناحية العملية فهي لا تخلو من تعقيد يفسده الاختزال. ذلك لأنها ستقود حتما لدهاليز لا تخلو من مزالق جدلية. وبالطبع يمكن التأكيد على استثناء فئة من الإنتلجنسيا السودانية، والتي وجدت الإجابات القاطعة لكل هذه الأسئلة، سواء من منطلق وعيهم السياسي، أو جرَّاء إدراكهم أحابيل السلطات الشمولية. لكن الطريق ما يزال طويلاً أمام هؤلاء للوصول إلى السلطة لتطبيق رؤاهم، فزامر الحي لا يطرب كما يقولون. لكن إن أخذنا الأشياء بمنطق العموميات يمكن القول بداهة إن لا خير يُرجى من نظام يجيء على ظهر دبابة، هكذا حدثتنا التجارب الإنسانية ودروس التاريخ. رغماً عن ذلك، تجد فئة من الناس يُروِّجون للمذهب الشمولي بمسوّغات تدُسُّ السمَّ في الدَّسَم، مثل ادِّعاءاتهم بآلية بُطء اتخاذ القرار في الأنظمة الديمقراطيَّة، والجرأة في اتخاذ القرار لمواجهة الأخطار والتحديات في الأنظمة الديكتاتوريَّة، بغضّ النظر عن مآلاته. في الواقع تلك دعاوى بائسة ظلت تُردَّد في تغييب متعمَّد للوعي الجمعي. وبالنظر للأمثولة التي تقول: «**مَن جرَّب المُجرَّب حاقت به الندامة**»...

يبقى السؤال البسيط، ليس في مسألة اتخاذ القرار المعروفة عواقبه في تلك الأنظمة، ولكن ما جدوى التجارب الإنسانية ودروس التاريخ حتى يتوهَّم البعض أن هذه الأنظمة يمكن أن تأتي بالمَنّ والسلوى مُنزلة من السماء لإشباع شعب جائع؟

تتعدَّد الأسباب والنتيجة واحدة، من هذه الزاوية يجدُرُ بنا القول إن الأنظمة الديكتاتوريَّة لم تنشأ من فراغ، والواقع أنها لم تأت لنشر قيم إنسانية تهدف للارتقاء بالمواطن ورفاهيَّته وتحضُّره، بل على العكس من ذلك، فهي تجتهد ما وسعها لتدمير ثقافة الأمة وقيمها الأخلاقيَّة، والوطء على تراثها الحضاري. ونحن من تجاربنا المريرة ندرك أن الأنظمة الديكتاتوريَّة تعمل أولا على تأمين وجودها في السلطة من خلال العزف على تناقضات المجتمع. ثمّ تشرَعُ في كيفية تطويل بقائها في السلطة باستغلال أوضاعه السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة. ثمّ تبدأ في تركيز السلطة السياسيَّة والاقتصاديَّة في يد أقليَّة لتقهر وتقمع وتقصي بها الأغلبيَّة. وعندئذ تدخل آليات القمع والبطش والعنف والقوة كذرائع للحفاظ على أمن واستقرار الوطن لتبرير وجودها في السلطة. وطبقا لهذا التدرج تُصبح السلطة نفسها غاية وليست وسيلة لتحقيق حياة شريفة وكريمة للمواطن. ونحن حينما نكرُّ البصر مرَّتين، ونتأمّل الحال البائس الذي آلت إليه أمورنا، نُدرك دونما كثير اجتهاد أن ما ورد ذكره يمثل الأسباب التي أدَّت إلى اضطراب دولاب الدولة وعدم استقرارها لعدة عقود زمنيَّة، أي منذ أن نالت استقلالها وآل بها إلى فشل ذريع!

يمكن القول إن هذا هو الواقع الذي خلقته الديكتاتوريَّات والتي وضعت بذرة الانقلابات العسكريَّة نواتها في رحم الدولة، وبالطبع رُبَّ قائل: ليس من العدل تحميل القوَّات المسلحة أوزار تلك الانقلابات، ذلك انطلاقا من أن ثمَّة قوى سياسية بعينها كانت سببا في حياكة سيناريوهات الكواليس، بمعنى أنها جعلت من القوَّات المسلحة

حصان طروادة للانقضاض على السُلطة الديمقراطيَّة، بغضّ النظر عن فجورها أو تقواها. وهو قولٌ صحيح، وإن كان فيه نظر، كما يقول الإمام البخاري. إذ يعلم الجميع أن تعدُّد مؤامرات الظلام تلك تلوَّثت فيه أيادٍ كثيرة. فالانقلاب الأول الذي حدث عام ١٩٥٨ بقيادة الفريق إبراهيم عبود، تمَّ بتدخُّلٍ مباشر وسافر، لعب فيه اللواء عبدالله خليل رئيس الوزراء عن حزب الأمة دوراً مؤثراً وزجَّ بالحزب كله في أتونه مما أدّى إلى جدلٍ اتَّصل ولم ينقطع. وثانٍ بتدخُّل غير مباشر، وهو ما حدث في انقلاب عام ١٩٦٩ بقيادة العقيد جعفر نميري، وقام فيه الحزب الشيوعي السوداني بدور مساند بتبريرات لم تخلُ من جدلٍ أيضا: «**تهمة لا ننكرها، وشرفٌ لا ندَّعيه**»... أما الانقلاب الثالث، فهو الذي تمَّ تنفيذه بالتمويه والمُخادعة في العام ١٩٨٩، فقد دبَّره وخطط له وأخرجه حزب الجبهة الإسلامية القومية، وتولى فيه العميد عُمَر أحمد حسن البشير الرئاسة الظاهريَّة، بينما تسلم الدكتور حسن الترابي القيادة الباطنية... قال عنه الأخير على إثر افتراقهما بعد المفاصلة في العام ١٩٩٩ مقولته الشهيرة: «**اتَّفقنا على أن أذهب للسجن حبيسا، ويبقى هو في القصر رئيسا**».

عليه، أيا كان تفسير تعدُّد السيناريوهات هذه، فالرَّاجح أن الانقلابات العسكرية بذرت بذرة الديكتاتوريَّات الثلاث، في حين أن النظامين الانتقاليين اللذان جاءا في أعقاب انهيارها (١٩٦٤- ١٩٦٥) و(١٩٨٥- ١٩٨٦) كانتا سبباً في هشاشة الحكومات الديمقراطية التي وُلدت من رحمها. ذلك هو ما أُطلق عليها تعبير "**الحلقة الشريرة**" كما أشرنا من قبل، وهي الظاهرة التي قلَّ أن تجد لها مثيلاً في دولة أخرى من دول العالم!

المَشْهَدُ الثاني

الطَّامَة الكُبْرى

لكيما نستطيع أن نسبر غور هذه الطلاسم، حَريّ بنا القول أن الانقلاب الكارثي في العام ١٩٨٩ حدث تحت وطأة ظروف محليّة ودوليّة بالغة التعقيد. فعلى المستوى المحلي، جاء في أعقاب الإطاحة بالديكتاتوريّة الثانية (جعفر نميري) ونظراً لفقر ممارساتها البغيضة، وعطفا على مالآتها التي أحالت السودان إلى أرض يباب من قبل، فقد تبلور رأي عام استبغض الحكم السلطوي ونَفَر من الانقلابات العسكريّة كما ينفر السليم من الأجرب. بالرغم من أن تصاعُد الحمية الوطنيّة هذه لم تجد ما يعينها ويُعضّدها من النظام الديمقراطي نفسه. كان ذلك نتيجة عجز النظام عن الإجابة العملية على أمهات القضايا السودانية التي أشرنا. وبالرغم من كل هذا لم تُبدِ أي شريحة من شرائح المجتمع السوداني حماساً للإنقلاب الجديد، وازدادت الهوّة بعد أن أخفى الانقلاب هويّته، وتعاظمت أكثر حينما بدأ يُروّج لكذبة بلقاء، فحواها أنه انقلاب "وطني" قامت به القيادة العامة لقوّات الشعب المسلحة. وأنا، ومثلي آخرون، لا نعلم إن كان الإقرار بالهوية الحقيقية أو المستعارة يمكن أن يمنح الشرعية المفقودة؟ لكن على كلٍ كان الذهول وقتئذ سيِّد الموقف، لدرجة عجزت فيه القوى الديمقراطية "مجازا" عن تطبيق ميثاق الدفاع عن عرشها السليب، فرادى وجماعات![١٤]

عالميا، كان الانقلاب الكارثي قد وُلِد في ظلّ توجُه دولي جديد نحو الديمقراطيّة، الأمر الذي عبّر عنه المقال الشهير للناشط السياسي الأمريكي فرانسيس فوكاياما والمُسمّى بـ"نهاية التاريخ والإنسان الأخير" وتجسّد في سياسة جديدة للإدارة الأمريكيّة (كان يتولاها الجمهوريون برئاسة جورج بوش الأب) التي استصدرت قانوناً من الكونجرس بالرقم ٥٩٨ يمنع الاعتراف بأي نظام عسكري ينقلب على نظام ديمقراطي، وانتظرت على الرصيف لترى مردود فعلها. من جانب آخر تزامن الانقلاب مع قرار جديد تبنته منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي لاحقا) حول عدم الاعتراف بأي انقلاب عسكري ينقضُ على نظام ديمقراطي (اتضح لاحقا أن تلك من شاكلة قرارت الليل التي يمحوها النهار كما العهد في آليات ووسائل المنظمة

١٤ وُقع ميثاق الدفاع عن الديمقراطية في ١٧ نوفمبر عام ١٩٨٦ في احتفال بميدان الحرية وسط مدينة أمدرمان.

القارية) لكن الانقلاب نفسه وُلد في ظلّ تغيُّرات راديكاليَّة اجتاحت المعسكر الاشتراكي، وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي سابقا، وذلك على هدى أطروحات ما سُمّي بــ"البيريسترويكا" ومقدّمتها المُسمَّاة بنهج العلانية "الجلاسنوست" والتي سقطت دول المنظومة الاشتراكيَّة في لججها، كما تسقط أوراق الشجر في عزّ الخريف!

فما الذي حدث عهدئذٍ؟! على المستوى الداخلي، بدأت علامات الخوف تتبدَّد شيئاً فشيئا، وذلك على إثر التقاعُس في تطبيق ميثاق الدفاع عن الديمقراطيَّة. في حين استمرَّت السلطة الجديدة في تطبيق خياراتها، أو إن شئت فقل كوارثها التي توالت تباعا. وذلك عن طريق ما سُمّي بـ"أسلوب الصدمة الفجائية" وهو أسلوب فرانكوي، (نسبة للديكتاتور الأسباني المعروف فرانسيسكو فرانكو ١٨٩٢- ١٩٧٥) إذ شرعت السلطة الانقلابية إبتداءً، وبواسطة الدكتور مجذوب الخليفة ومساعدة وزير شئون الرئاسة المقدم طبيب الطيب محمد خير إلى تنفيذ سياسة الفصل التعسُّفي، أو سياسة قطع الأرزاق، أو ما سُمّي افتراءً "الفصل للصالح العام" من القطاعين المدني والعسكري، وأيا كان الاسم، فقد استهدف الإجراء كل من لا يدين بالولاء سياسياً وعقدياً للجبهة الإسلاموية القومية التي نفذت الانقلاب من وراء حُجُب الأكاذيب. تلك السياسة أدّت إلى حدوث اضطراب في نسيج المجتمع. وفي فترة بسيطة فاق عدد المفصولين أكثر من مائة ألف... سُئل الترابي في جلسة الاستماع مع الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٣، فقال: شمل التطهير نحو ألف موظف فقط[١٥] وعملت السلطة الجديدة على إحلال منسوبيها مكان المفصولين، ذلك بغضّ النظر عن كفاءتهم وتأهيلهم.. ولكن مع هؤلاء، حُشر آخرون من غير ذوي الولاء، انخرطوا في جهاز الدولة مقابل تأمين سُبُل كسب عيشهم!

تُعدُّ تلك الإجراءات القاسية من أسوأ ما اقترفته يد العُصبة ذوي البأس، وإذا سأل سائل: كيف ولماذا حدث هذا؟ تأتي الاجابة البدهية فيما ذكرناه آنفاً، وتتمثل في الخلخلة التي طالت شرائح المجتمع السوداني، واستهدفت تحديداً الطبقة الوسطى التي ذابت كما تذوب جبال الثلج المنفوش تحت الشموس الحارقة. وبين غمضة عين وانتباهتها أصبح المجتمع السوداني يرتع بين طبقتين متناقضتين، قلة فُتحت لها أبواب الثراء، فأقبلت عليه مثل غزاة دخلوا قرية فأفسدوها، ومن دون أن يكبح جماحهم وازع أخلاقي أو ديني أو وطني. وبالمقابل تمددت طبقة فقيرة أو التي أفقرت على وجه الدقة وطالت نحو ٩٠% من سكان البلاد وفق احصائيات النظام نفسه. وتبعاً لتلك الخلخلة الطبقية نتج واقع اقتصادي وثقافي واجتماعي كسيحاً، إذ تضعضعت جرَّاءه سلوكيات وقيم وتلاشت الأخلاق. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة لظاهرة واحدة فقط كمثال ما ذكرنا. والتي تمثلت في السم الذي تجرَّعته بعض حرائر أهل السودان، ممن أضطرَّهُنَّ الفقر لأن يأكلن بأثدائهن. ومثلما يحل وباء الطاعون بأرض ويحيلها بلقعا، إكتشف الناس أن داراً واحدة من عدة دُور في البلاد، تقبعُ في ضاحية طرفيَّه من ضواحي

---

١٥ أنظر محنة النخبة السودانية - ص ٤٧ - المؤلف.

العاصمة الخرطوم، وتستقبل سنوياً ما يقارب الألف طفل، وفي واجهتها لافته تشير إلى مُسمّاها: **"دار أطفال المايقوما لفاقدي السند"!**

من جهة ثانية، ولأن الفقر لا يعرف الفضيلة، فقد زادت ظاهرة النفاق الاجتماعي، ذلك ممّا جناه الناس من تلك السياسة كنتيجة للفقر الذي تمدّد حيث فضيلة مع الجوع، وفق القول المأثور. وازدادت تبعا لذلك ظاهرة النفاق الاجتماعي، عَمَدَ فيها المحتاجون والمستقطبون الجُدُد إلى ظاهرة التدين المظهري أو الظاهري – سيّان – حبث أن الأمر لا يستلزم أكثر من والأمر لا يحتاج لأكثر من اطلاق اللحى (أطلق الناس عليها تندراً عدة أسماء) والإكثار من "التهليل" و"التكبير" بغرض الحفاظ على وظيفة أو استجدائها، أو صرف أنظار سيف الفصل التعسُّفي. ومن لم يستطع، لجأ إلى الهجرة حتى كادت البلاد أن تفرَغ من أهلها، حيث ظهرت أرقام قياسية. ونظراً لبروز ظواهر جديدة صاحبت تلك الظاهرة، أدرك الهاربون إلى بقاع الدنيا المختلفة، بما فيها إسرائيل التي لم يكن يقترب نحوها أحد، أنهم لم يكونوا سوى المعنيين بالاستجارة من الرمضاء بالنار!

أما الإجراء الثاني في سلسلة الصدمة الفجائية، فقد تمثل في استحداث ظاهرة التجنيد الاجباري أو ما سُمّي بـــ"الخدمة الوطنية"، والتي هدفت إلى تأسيس مليشيات خاصة تحت مظلة "قوات الدفاع الشعبي" ولم يكن مبتدعها صادقا حينما قال عنها في وقت مبكر حينما فاح ريحها الخبيث، فقد سُئل الدكتور حسن الترابي عرّاب النظام وقتها فقال: **«هذه القوات شبيهة بالحرس الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية، وتختار عناصرها من الدوائر الحكومية، ويخضع هؤلاء لتدريب بسيط لفترة قصيرة من أجل تعزيز الانضباط، كما أنها فرصة لإعطائهم بعض المحاضرات حول طبيعة عملهم»**[١٦].. فقد قيل أيضا أن الغرض من الظاهرة منها مساعدة القوات المسلحة في مهامها القتالية، لكن في واقع الأمر كان هدفها الباطني تدجين الشباب وتغذية عقولهم بشعارات تجعل للموت طقوساً غير مألوفة، ومن ثمّ دفعهم إلى محرقة حرب الجنوب التي اتّخذت طابعا جهاديا، في حين ظلت كثير من الأسئلة تائهة في رؤوس الشباب المغرَّر بهم، واتخذت الاستفهامات اتجاهاً واحداً يرى في المتمرّدين الجنوبيين قوماً كافرين، ليس أمامهم سوى الدخول لدين الله أفواجا، أو دفع الجزية وهُم صاغرون!

أما الصدمة الثالثة، فجسّدتها شعارات جوفاء لإلهاء المواطنين عن قضاياهم الأساسية، مثل "نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع" وصاحبتها ادّعاءات تميد الأرض تحت أرجل قائليها مثل "أمريكا وروسيا قد دنا عذابها"، وألحقوها بأخرى توحي بالزُهد في السلطة "لا للسلطة ولا للجاه"، ورابعة تدّعي الطهارة "لا لدنيا قد عملنا، نحن للدين فداء"، وعلى هذا المنوال استمرّت الأوهام التي امتدّت خُزَعبُلاتها لسنين عدداً.

١٦ أنظر المصدر السابق - ص ٤٧.

من جهة ثانية، خُصِّصت معظم موارد الدولة للأمن الذي تعدَّدت أجهزته وتشعَّبت ممارساته الشنيعة، وذلك بُغية إحكام القبضة على المجتمع بالتخويف والترهيب والترعيب، الأمر الذي أدَّى إلى ظواهر مأساوية لا حصر ولا عدَّ لها. أيضا استتبع ذلك تكوين لجان شعبية (على نسق الحرس الثوري الإيراني) فانتشرت في الأحياء لمزيد من الرقابة الأمنيَّة، وسدُّ أي ثغرة يمكن أن تستغلها القوى المعارضة. أما على المستوى السياسي، فمضوا في طريق الاستقطابات، ذلك عن طريق بدعة ما اسموه بـــــ"مؤتمرات الحوار الوطني" وكان ذلك تناقضاً مريعا وتسمية نشاز، إذ لا يستقيم عقلاً أن يكون هناك حوار في ظلِّ حُريَّات مصادرة، وفي ظلِّ دبابات كانت تقف شاهرة مدافعها في الكباري وبعض المرافق الهامة، وفي خضم تدشين ظاهرة "بيوت الأشباح" التي أسمعت آهات المُعذبين بداخلها من به صمم!

واقع الأمر، كانت هذه الظاهرة قد أرَّقت بعض ذوي الضمائر الحيَّة، وإن اتَّضح أنهم مهيضو الجناح، وهذه شهادة خاصة من صديق "عرف الدار بعد توهُّم" وفضل حجب اسمه لأسباب تخصه، واستأذنته في نشرها، فليس الاسم مبتغانا بقدر ما توصيل الحقائق هدفنا: «**كنا نلتقي بالرئيس في مكتبه بمجلس الوزراء وبحضور وزير شئون مجلس الوزراء كل أربعاء صباحاً، لقاءً مذاعاً كخبر دون إذاعة مضمونه، ويشترك فيه كل "قادة الإعلام" كما كانوا يسمونهم (الاذاعة والتلفزيون وسونا والصحيفتين، الإنقاذ الوطني والسودان الحديث ومجلة سوداناو، وكنتُ أمثل (....) وفي ذات لقاء انتقدتُ جهاز الأمن مقدِّماً نماذج محدَّدة، فانبرى الوزير وكان عوض الجاز ليقول لي: ما ليك حق يا شيخ (....) في كلام زي ده... ديل ناس بصوموا الأثنين والخميس.. الخ. فقاطعته قائلاً: لكنني لا أتحدث الآن عن صيامهم ولا صلاتهم، أنا أتحدث عن أفعالهم التي أنا مسئول عنها، وكرَّرتُ الكلمة التي أثارته وهي أن "هنالك طغيان أمني" هذه الأيام مما لا داعي له، وأنني لست متحاملاً لكنني استخدم اللغة استخداما صحيحاً متفقا مع الواقع فقط.. وعندما أتى دور الرئيس للتعليق على جميع المداخلات قال: الكلام القالو (....) ده صحيح.. وأنا شعاري إنو الواحد يسمع كلام الببكيهو ما كلام البضحكو.. الخ**»!! الجدير بالذكر أن دكتور عوض أحمد الجاز، هو مسئول الأجهزة الأمنية في التنظيم!

لكن رغم مأساوية ما ذكرنا من سلسلة الإجراءات أعلاه، إلا أن النظام نجح في استقطاب ذوي الولاءات الضعيفة، وبخاصة بعض عناصر الحزبين التقليديين، وطال الأمر كذلك أحزاب عقائدية أخرى، مثل حزب البعث الذي انضمَّت معظم قيادته للحزب السلطوي الحاكم، وثمَّة آخرين تفرَّقت بهم السُبُل بعد انهيار دولة المنظومة في بغداد، وبقى الأستاذ محمد علي جادين صامداً وبجانبه ثلة من الصامدين. زد على ذلك، أن السلطة الغاصبة استطاعت التمويه في إخفاء هويَّتها، ليس بالنسبة للسودانيين، الذين استطاعوا التكهُّن بها منذ عشيَّة اليوم الأول، ولكن بالنسبة لدول الإقليم، وبخاصة مصر وليبيا والمملكة العربية السعودية ودول الخليج والعراق، وإثيوبيا وإريتريا وكينيا وأوغندا وتشاد. كذلك شمل التمويه الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يتزعَّمها

الدكتور جون قرنق، وذلك على إثر اطلاقهم عبارة فضفاضة توحي بالرغبة في الحوار «**نحن عسكريين وهم عسكريون، نفهم بعضنا بعضاً**»... وعلى هُدى عبارات التخدير هذه دارت جولات تفاوُض في عدة عواصم، بدءً بـأديس أبابا (أغسطس ١٩٨٩)، مروراً بنيروبي (ديسمبر ١٩٨٩)، وانتهاءً بأبوجا "١" (١٩٩٢)، وأبوجا "٢" (١٩٩٣) بغضِّ النظر عن ضآلة المردود!

لكن بعد حين حينما أسفر النظام عن ميوله الأيديولوجية، انفضَّ عنه المذكورون أعلاه، لكن بالقدر نفسه أقبلت عليه بالدعم جماعة الإسلام السياسي، ممثلة في التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، بالإيحاء أنَّ ما سعت له الجماعة منذ سنوات حان قطافه في دولة الخلافة الراشدة في السودان، فهوت أفئدة عناصره نحو السودان تحت ذرائع الاستثمار، وآخرون منبوذون في أوطانهم وجدوا في دولة الخلافة ملاذاً تحت مسوغات "فقه الاستجارة". أما على مستوى الدول فقد تحرَّكت إيران داعمة، لا سيَّما، بعد زيارة الرئيس هاشمي رفسنجاني في ديسمبر من العام ١٩٩٢ على رأس وفدٍ ضخم ضمَّ أكثر من مائة شخص. وحينها بدأ تحالف معلن يتخلق من بين أنقاض علاقة قوامها الانتهازية السياسية وباعدت بينها المذهبيَّة الدينيَّة. وبعد حينٍ اتضح أن إيران لم تُطعم حليفها سوى بضع مساعدات عسكرية ومطبوعات "قُم" و"النجف" لترويج المذهب الشيعي، والذي بدأ فعليا يسري لكأنما البلاد تنقصها مزيد من الدماء. وهكذا كان النظام يحاول كسر طوق العزلة الداخليَّة، بالإضافة إلى العُزلتين الإقليميَّة والدوليَّة. بينما كانت قوى المعارضة تتعثر كما يتعثر الأعمى في المسير!

الواقع أن سفور توجُهات النظام الأيديولوجية كانت مدعاةً لتشديد العُزلتين الدوليَّة والإقليميَّة. وأنفضَّ عنه حتى الذين أحسنوا فيه الظن بخداعهم. وعلى رأس هؤلاء كانت مصر، ثمَّ تبعتها أثيوبيا وإريتريا، والتحقت بهم كينيا وأوغندا، أما ليبيا فقد كانت كل يوم في حال وفق مزاج حاكمها الفرد معمَّر القذافي. إلا أن السبب الأساسي في التحوُّلات الإقليميَّة ونشوء التحوُّلات الدولية، تمثل في موقف النظام من قضية احتلال العراق للكويت، وتداعيات حرب التحرير أو ما سُمِّي بحرب الخليج الثانية. وفي واقع الأمر كان انحيازه جانب العراق تماهيا مع موقف التنظيم الدولي للإخوان المسلمين طمعاً في وراثة القوميَّة العربيَّة، بعد أن رأوا أفول نجمها في الأفق جرَّاء الغزو المذكور. لكنها كانت نقطة البداية للنظام في السير في طريق الآلام والدموع، وهو الطريق الذي لم يُكلفه رهقا وحده، ولكن دفع السودان والسودانيون ضريبته القاسية أضعافاً مضاعفة!

من جهة ثانية، لم تكن تلك التطوُرات أو الولادة القيصريَّة إن جاز التعبير، لتعبُر مثلما يعبُر الماء الزلال جوف شاربه. فقد كانت ثمَّة خلافات ونزاعات وتباينات تجري تحت السطح في أروقة النظام نفسه. ابتدرته "الثورة" بأكل بنيها العسكريين، عندما حلَّ الترابي في العام ١٩٩٤ المجلس العسكري الحاكم صوريا، ودانت له

السلطة المطلقة بعد أن أعادها إلى حياضه على إثر ظهور نوايا تلاميذه أو حوارييه – سيّان – بجذبها إلى حياضهم بعد الحادث الذي تعرّض له في كندا العام ١٩٩٣ وكاد أن يودي بحياته. في هذا الإطار، قدّم عثمان أحمد حسن (الرجل الذي كان يُفترضُ أن يكون القائد الحقيقي للانقلاب) وزميله العقيد فيصل مدني مختار استقالتهما من المجلس، نتيجة موقفهم المتضاد مع موقف النظام من مسألة احتلال العراق للكويت المذكورة آنفا! اتضح فيما بعد أن ذلك لم يكن السبب وحده، فقد ذكر الثاني موقفا أخلاقيا ونعيد ذكره لأن قضيته لا تسقط بالتقادم حيث قال العقيد فيصل مدني: «**هناك الكثير وقد تراكمت.. ولكن أحد الأسباب إعدام مجدي تاجر العملة وبيوت الأشباح وكذلك مقتل عامل عن طريق الخطأ**»![17]

بَيْدَ أن السؤال الذي يطرح نفسه ويؤكّد على أن أعضاء الانقلاب الكارثة كان جميعا وقلوبهم أو ميولهم شتى فأين هم الآن بعد مُضي أكثر من عقدين من الجُرم المشهود؟ (**ذكرت مصادر صحافية أن اللواء إبراهيم نايل ايدام عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ، ومسؤول جهاز الأمن في بدايتها ووزير الشباب والرياضة الأسبق، وعضو المجلس الوطني "البرلمان" مُنع من الدخول للاحتفال بالذكرى الرابعة عشرة بالقصر الجمهوري وشوهد وهو يغادر القصر غاضباً**)[18] فعلاوة على الثلاثة المذكورين، مات اللواء الزبير محمد صالح غرقا في حادث الطائرة المعروف في العام ١٩٩٨ بنهر السوباط بجنوب السودان، وتبعه إبراهيم شمس الدين الذي مات محترقا أيضا في حادث مماثل بمنطقة عداريبل بجنوب السودان، وكذا بيو إكوان الذي مات في ظروف غامضة، واستدعي العقيد صلاح كرار بعد تعيينه سفيراً في البحرين وفصل من الخدمة بعد مقال له في صحيفة محليّة انتقد فيه النظام وأقرّ بأشياء كانت حديث المعارضين منذ مجيىء الانقلاب الذي كان هو نفسه جزءً ديكوريا فيه، ومنها قوله: «**إن ما عايشه الناس بعد ١٩٨٩ كان أقرب إلى نموذج الدولة الأمويّة والدولة العباسيّة منه إلى دولة المدينة الفاضلة**»[19]، وانضمّ العقيد محمد الأمين خليفة للمؤتمر الشعبي بعد ما سُمّي بـ"المفاصلة" بين الجناحين، وانزوى في ركن النسيان العميد التيجاني آدم الطاهر، والعقيد إبراهيم نايل إيدام، والعميد مارتن ملوال، والعقيد سليمان محمد سليمان، دومنيك كاسيانو... بعضهم تقلب قليلاً في مناصب وظيفية امتداداً لدور الكومبارس،ـ ثم استقروا جميعهم الآن في الظلّ يجترون ذكريات سحابة حُكم لم تظللهم طويلا، ولم يبق منهم في السلطة سوى الفريق بكري حسن صالح، الرجل الذي لم يتخلّ عن ارتداء النظارة السوداء ومضغ "العلكة" Gum طيلة هذه السنوات، وذلك لمآرب يعرفها بعض العليمين، وفيهم زُمرة من أهل المشروع الحضاري أنفسهم ممّن لا يجرأون على السؤال.

---

١٧ حوار: صحيفة آخر لحظة بتاريخ ٢٠١٠/١/٧.
١٨ صحيفة البيان الإماراتية بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢.
١٩ صحيفة أخبار اليوم بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١.

هكذا أدار الزمن ظهره لمن كان يوما ملء السمع والبصر، يخادعون أهل السُّودان وهُم المخدوعون. ثمَّ بعد نحو عقدٍ كاملٍ من الزمن ختمت الجماعة تناقضاتها وخلافاتها ومؤامراتها، بأن أكلت الثورة "أبيها" عوضا عن أكل "بنيها" وفق القول الشائع في دروس التاريخ! ومن المُفارقات أن تلك الميلودرامية سارت على عكس ما ذكره الرئيس الذي وُضِعَ على رأس الانقلابيين على حين غرَّة، كبديلٍ لمن كان رئيسا أو خُطط له أن يكون رئيس الانقلاب وقضى نحبه.

عموما، ذلك أصبح من سواقط الأحداث، ولم يكن مقصدنا بصورة محورية، ولكننا أردنا فقط أن نعيد الأذهان إلى تناقضٍ وَرَدَ على لسان المشير البشير في وقت مبكر، إذ قال: «**رداً على سؤال من المؤلف بعد نجاح الانقلاب في العام ١٩٨٩ حول ما هي الضمانات التي تجعلهم لا يكونون وجهاً آخر لنميري؟ قال: هذا التخوُّف موجود.. خطأ جعفر نميري أنه حلَّ المجلس وعين نفسه رئيساً. لكن نحن الـ ١٥ حَل مجلسنا سيكون بنهايتنا جميعاً.. يعني عندما نحل المجلس نخرج كلنا "يعني نقوم سوا ونقع سوا".. لكن نميري في الأول حلَّ المجلس الذي أوصله للسلطة وكانوا من الأساس معه، ثمَّ عيَّن نفسه رئيساً.. ونحن سوف نبعد من هذه**».[٢٠]

نختم رحلة نعلم أنها أرهقت كاهل أهل السودان واسعدت صانيعها، وإن لم تكتب فصولها النهائية بعد. ولذا سوف نجنح نحو اختصارها امتصاصاً لبعض المواجع. ففي حين ظلت كل تلك التطوُّرات جارية فوق السطح وتحته، حريٌّ بنا القول إنها أصابت السودان والسودانيين في مقتل، بل يمكن القول إنها قبل ذلك أدت إلى وضع العقيدة الإسلامية فوق صفيح ساخن. لم يلبس البعض أن قالوا بصورة واضحة لا لبس فيها لو أن ذلك هو الإسلام فهم منه براء. وفي هذا الصدد لن يجد الذي يبحثون عن برهان مقارب، ما هو أصدق مما قاله أحد المؤسسين للتنظيم. وهو أيضاً أحد الرواد الستة الذين أوكل لهم مجلس شورى التنظيم التخطيط للانقلاب وسابعهم دكتور حسن الترابي[٢١].

لكن استكمالا للتوثيق، نقول إن مجلس شورى الجبهة القومية الإسلامية والمكوَّن من ٦٠ عضواً صوَّت بالاجماع لصالح فكرة الانقلاب، عدا ثلاثة، هم السادة: حسن مكي، عثمان خالد مضوي، والطيب زين العابدين. وللدقة أكثر، يُذكر أن الأخير هو الوحيد الذي صَمَدَ وتمسَّك بوجهة نظره، ومن ثمَّ تواصل موقفه المبدئي الرافض لفكرة الانقلاب حتى الآن، بل صار من مناهضي النظام بكتابات متميِّزة في النقد الموضوعي البناء. الاثنان الأخيران، تباينات مواقفهما من فكرة رفض الانقلاب نفسه، أي انطوى رفضهما على الخشية من الفشل، بدعوى عدم الجاهزية واقترحا تأجيله، بما يعني لم يكُن الرفض لموقف مبدئي.. ولهذا عندما نجح الانقلاب، مضيا في ركابه، لكل رؤيته في القرب والبعد، وهم لا يلوون على شيء!

---

٢٠ محنة النخبة السودانية - المؤلف - مصدر سابق - ص ١٧٧.

٢١ تفصيل ذلك الحدث ورد في "سقوط الأقنعة" - مصدر سابق.

نعود لحديث من جَهَرَ بخجله من أفعال عُصبته بعد المفاصلة، ففي حوار صحافي معه قال السيد ياسين عمر الإمام: «**الحركة الإسلامية دخلت السلطة وخرجت مضعضعة وفيها فساد شديد، وفيها ظلم وأدّت مفاهيم معاكسة للقيم التي تحملها للناس. وزارني بعض الأخوان بالمنزل وكان من ضمنهم حسن الترابي، وقلتُ لهم بأنني أخجل أن أحدّث الناس عن الإسلام في المسجد الذي يجاورني بسبب الظلم والفساد الذي أراه، وقلتُ لهم بأنني لا أستطيع أن أقول لأحفادي انضموا للإخوان المسلمين، لأنهم يرون الظلم الواقع على أهلهم، فلذلك الواحد بيخجل يدعو زول للإسلام في السودان. أنا غايتو بخجل، والسودان شلت عليه الفاتحة**»[٢٢].

كان لابد أن يكون ذلك هو مآل الثورة الزائفة جرّاء حصاد بائس، لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى. تجربة حينما تدور دورة التاريخ دورتها، وتفتح الأقدار دولاب أسرارها، سيكتشف السودانيون ما هو أكثر من الدم الذي أريق، وأبأس من الأخلاق التي انحطت، وأسوأ من الفساد المالي الذي استشرى. أما غير السودانيين، فسيقفون على تجربة أرجعت عقارب التاريخ للوراء، واستنسخت فساد الدولة العباسية ومؤامرات الدولة الأموية وانحطاط دولة الأندلس، وحينها سيكون أكثر من أبي عبدالله الصغير، يبكون ملكاً مضاعاً كالنساء لم يفوه حقه كالرجال!!

كنا قد تساءلنا في أن الأنظمة الشمولية عَمَدَت إلى استغلال بعض الصفات الإيجابيَّة في الشخصيَّة السودانيَّة، ووجَّهتها توجيهاً سالباً لتغذية مشاريعها الاستلابيَّة التدميريَّة. ويبدو ذلك جلياً إلى حدٍ ما في تناقُض أقوالها وتنافر أفعالها. كمثال لقولنا هذا أنظر التعبئة المستمرَّة ضد عدو متوهَّم، فهي إن لم تجده تقوم باختراعه فوراً بغرض الإلهاء وصرف النظر عن القضايا الأساسية. وتأمَّل ولهها بنظرية المؤامرة، فهي من فرط إدمان تآمُرها على الآخر تتخيَّل من يتربَّص بها دوماً. لهذا وذاك فهي تحرص على ألا تجعل المواطن يهنأ بحياة هادئة، لأن ذلك إن حدث فمن شأنه أن يجعله يفكر، وإن شرع في ذلك فسيكون ذلك مدعاة لأسئلة لن تكون في صالح بقائها.. من أجل كل هذا عملت الأنظمة الشموليَّة الثلاث على استثارة مشاعر الحقد والحسد والكراهيَّة، بدلاً عن إحياء قيم الحب والخير والجمال. ولعلَّ الأنكى وأمرُّ أن هذه المشاعر السالبة كثير ما تمَّ توظيفها للتفريق بين شعوب الأمة السودانيَّة نفسها، وليس ضد آخرين من وراء الحدود.

هذا ما تؤكده الحروب الأهليَّة المتصلة وتأجيجها بين الفينة والأخرى. فالمعروف أن القوات المسلحة منذ أن تمَّ تأسيسها تحت مُسمَّى "قوة دفاع السودان" في العام ١٩٢٥ لم تدخُل في حربٍ مع أي دولة من دول الجوار، أو حتى دولة بينها وبين السودان بحور أو محيطات. وبدلاً عن ذلك، كانت أداة وقاسم مشترك في الحروب الأهلية التي قتلت أبناء السودان، وبدَّدت موارده طوال نصف قرن. هذا ما حدث في الجنوب الذي انفصل جرَّاء تراكُم القهر السياسي والظلم الاجتماعي. وكذا هو الحال

---

٢٢ صحيفة ألوان السودانية ٢٠٠٧/٨/١٢.

في دارفور بواقع مماثل في التهميش، أدّى لحرب أهلية وضعت الإقليم على شفا حفرة من الانفصال. وهذه إن أضحت غاية فلن تكون مثار دهشة لأحد، لأن مقدّماتها اتّضحت للعيان، لاسيّما، الصيت الكبير الذي وجدته في الأروقة الدولية خلال فترة زمنية قصيرة (اندلعت حرب دارفور أواخر العام ٢٠٠٢) رغم أن الخسائر البشرية المذهلة ظلت قاسماً مشتركاً بينها وبين حرب الجنوب، إلاّ أن الأخيرة على العكس تماما فقد قبعت في أضابير المجتمع الدولي والعالم لنحو نصف قرن من الزمان قبل أن يجد لها حلا. ومما يزيد الدهشة حالياً أن النظام الذي يتوهّم امتلاك الحقيقة يعيد الكرّة بذات السيناريوهات الفقيرة في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق.

على أن المفارقة التي تدعو للأسى، وينبغي الوقوف أمامها طويلا على المستوى الداخلي، أنه بقدر ما جذبت خسائر حرب دارفور البشرية أنظار العالم، لم يكن الاهتمام أو شئت فقل التعاطف الداخلي بقدر سواء. إذ أن الحرب رغم مأساويتها لم تشكل هاجساً مؤرّقا في أجندة أهل السودان المبعثرين في أصقاع ولاياته المختلفة. بل إن الاهتمام القليل الذي حُظيت به من نُخب المركز، لم يعُد إلا أن يكون اهتماما سياسيا فقط وليس برباط المواطنة أو حتى بالمنطلقات الإنسانية المعروفة. ولعلّ السودانيون الذين يعيشون في الخارج بصفة عامة ودول الغرب بصورة خاصة، التمسوا هذه التناقضات أكثر من غيرهم. تمثّل ذلك في مشاهدتهم إنسانية جسدها أطفال المدارس وبعض منظمات المجتمع المدني. حيث أصبح من المألوف الوقوف على بعض أنشطتهم الخيرية وهي تخصص لمنكوبي الحرب من النازحين واللاجئين في حرب دارفور.

كمثال للوقوف على هذه الظاهرة كنت قد كتبت عن سيّدة طاعنة في السن جمعتني بها الصُدف في عمل تطوعي في كنيسة بالمدينة التي نعيش فيها، كنا نعبئ فيه طعام في أكياس بلاستيكية صغيرة لإرساله لمعسكرات الذّل والهوان في دارفور، وأثناء تجاذبنا الحديث سألتها إن كانت تعرف أين يقع هذا الإقليم المنكوب؟ فأجابت بالنفي، فقلتُ لها أنا من هذا البلد المُرهق أهله. فارتسمت على وجهها علامات دهشة بالغة كأنها اكتشفت قادماً من كوكب آخر، ثمّ لفتت انتباه الآخرين بفرح طفولي، وقالت لهم إن السيّد الذي يقف بقربها من دارفور، فهجمت عليّ عبارات الترحيب ممزوجة بتلك الابتسامة المطبوعة في الثقافة السلوكية الأمريكية، ولم أعرف حينها ما إذا كان عليّ أن أحزن أو أفرح.. أضحك أم أبكي.. ولكن دون شك لعنتُ في سري وجهري الذي كان سببا في هذه المأساة[23]!

كلنا يعلم أن تلك اللامبالاة المقيتة، هي ذات ما صاحب حرب الجنوب لسنين عددا، لكنها ما لبثت أن تغيّرت دراماتيكيا على المستوى الشعبي أو القاعدي –إن شئت– عندما غيّر النظام الإسلاموي طبيعة الحرب نفسها.. أي من حرب كانت تحفُّها

٢٣ مقال بعنوان "في الكنيسة جلسنا" - صحيفة الأحداث ٢٤/١٠/٢٠٠٧.

مطالب سياسيَّة ومظالم اجتماعيَّة معروفة، إلى حربٍ جهاديَّة بين مسلمين وصليبيين، بحسب مصطلحات جاهليتها الأولى. وتبعاً لذاك التغيير والتبديل، انتشرت ثقافة الموت، وشاعت الشحناء والبغضاء والكراهيَّة بين ابناء الوطن الواحد. وكان من الطبيعي في حربٍ ضروس أن تتكاثر سُرادق العزاء في كل أحياء السودان (قال أمين حسن عُمَر إن شهداء الانقاذ بلغوا عشرين ألفاً من طلاب الجامعات وحدهم. وقبله قالها أيضا عبدالباسط سبدرات تفاخرًا فيما ذكرنا. وتأمّل في قول متنطع آخر باهى الأمم بثقافة الموت، لكأنما اخترعت عُصبته إكسير الحياة: «**كشفت قوات الدفاع الشعبي عن مشاركة ٥٠٠ ألف مجاهد في العمليات بالجبهات القتالية في الماضي، استشهد من بينهم ١٥ ألف شهيد وجُرح منهم ٥٠ ألفا، فضلاً عن مشاركة ٣ ملايين في المجالات المختلفة كافة**»[٢٤].

هذا وذاك كانا سبباً في لفت انتباه الغافلين أو المستغفلين بأن الحرب التي يدور رحاها في خاصرة الوطن، ويفصل بينهم وبينها مئات الأميال، دخلت بيوتهم من حيث لم يحتسبوا. وفي إطار التعبئة السالبة التي ذكرناها، كانت قوات الدفاع الشعبي[٢٥] الأداة التي نفذت ثقافة الموت تلك، مدعومة بأساطير كان الغرض الظاهري منها الترغيب في الموت والتزهيد في الحياة، على عكس ما ينبغي الاحتفاء بها وفق توجيه الخالق عزَّ وجلَّ نفسه في العديد من سُور القرآن الكريم وسماحة دينه القويم {**وابتغ فيما آتاكَ الله الدَّارَ الآخِرَة، ولا تنسَ نَصيبكَ مِنَ الدُّنيا**} (القصص ٧٧). كما روى ابن عساكر عن أنس: «**ليس بخيركم من ترك دنياه لآخرته ولا آخرته لدنياه، حتى يصيب منهما جميعاً**» (ذكره الزمخشري في الكشّاف أثناء تفسيره لسورة الانشراح ٧٦١/٤).. المفارقة أن ثقافة الموت تلك استوجبت على النقيض طقساً فرائحيا، كـ"عُرس الشهيد"، وما لازمه من ابتهاج يُبشر بالجنَّة ويَعدُ الاقتران بالحُور العين.

الغريب في الأمر إنها ذات الظاهرة التي سَخر منها الدكتور حسن الترابي بعد المُفاصلة، ونُسبت له صناعتها... اجتهد الأستاذ المحبوب عبدالسلام لنفي ما شاع عن انطباعات الترابي حول تلك الظاهرة، وتوسّل في ذلك تسلسُلاً لنشوءها، وختم بقوله: «**ولم تشهد تلك المُناسبات عقد قِران على الحُور العين سوى أحاديث لقادة الحركة يتمنون للشهيد أن يكون في دار أبرك من داره مع الشهداء والصديقين والحُور العين، والتي مثلت مادة لذلك التأويل البعيد في تلك الأجواء المحتدمة بين الإنقاذ والمعارضة**»[٢٦]. الواقع أن تلك الأحاديث لم تكن تمنيات أو أنها أوِّلت كما ذكر الأستاذ المحبوب، ذلك لأن تلك الطقوس لم تجر من وراء حجاب، فهي كانت ضمن المواد التي اجتهدت وسائل إعلام النظام في نقلها، خصوصاً برنامج "ساحات الفداء"، إذ شاهد الكثيرون مراسيم الاحتفاء، على نغمات الدفوف والأهازيج المُموسقة بذات النسق

---

٢٤ اللواء عبدالله عثمان يوسف، القائد العام لقوات الدفاع الشعبي - الرأي العام ٢٠٠٩/٧/٢٦.
٢٥ قوات مساندة للجيش الرسمي، اعدّت على أسُس أيديولوجية.
٢٦ ورد ذلك في كتابه الموسوم: "الحركة الإسلامية السودانية.. دائرة الضوء – خيوط الظلام" ص ٢٦١.

الذي درج السودانيون عليه في المناسبات الطبيعية. فإن لم يكن ذاك حديث الحُور، فكيف يكون إذن؟!

لسنا في حاجة لتوثيق يرقد باطمئنان في بطون أرشيف القناة الفضائية الحكومية، لكن ما يهمنا كم طفرت عيون المشاهدين بالدمع الحري وهم يرون أمّ ثكلى انتهرها أحد المزايدين، وأجبرها قسراً على كفكفة دموعها وإطلاق الزغاريد المبحوحة. بل شاهدوا دكتور الترابي نفسه على الهواء في خضمّ هذا التهريج الذي ليس له سند ديني.. فالرسول الكريم لم يفعل ذات البدعة عندما مات وحيده وهو القائل: «**إن العين لتدمع، والقلب ليحزن، وإنا على فراقك يا إبراهيم لمحزونون**»، ولهذا لم يكن غريباً أن يرى ويسمع الناس عشرات من القصص التراجيكوميدية التي انقلب فيها السحر على الساحر.

ثمّة حالات ترك فيها الشهداء رفقة الحُور العين وعادوا أحياءً إلى ديارهم بحثاً عن حُور الإنس، بعد أن شاع أنهم من الأموات. فضلاً عن من عاد مُكذباً هرطقات البرنامج المذكور "في ساحات الفداء" وداحضاً قصص المبالغات التمثيليّة وما صاحبها من أساطير المطر الذي كان ينهمر بغتة في غير أوانه ليروي ظمأ ملائكة الأرض، والقرود الانتحاريّة التي تفتدي المعنيين بتفجير الألغام، والجثث التي تضوع مسكاً، ويفتر فمها عن ابتسامة غامضة تضارع ما رسم ليوناردو دافنشي على ثغر الموناليزا "الجيوكاندا"!

مع ذلك، ليس على الأستاذ المحبوب جناحٌ ولا تثريب إن اجتهد في تبرئة الدكتور الترابي، ذلك فيما راج عنه أو ما نُسب إليه من مقولة ثقيلة على اللسان وغليظة في الوجدان بعد المفاصلة: «**إنهم ماتوا فطايس**»، والفطيسة عند العامة هي "الميتة أم رماداً شح"، ومن ضمن معانيها الكثيرة في اللغة الفُصحى "خَطم الخنزير" ويمكن القول أن اكثرنا ألما في سمعها هُم أهالي الضحايا أنفسهم الذين ماتوا "سمبلة" بحسب مصطلحات "عربي جوبا"، أي ماتوا دونما هدف يُذكر. صحيح إن التعبير بمعناه المجرّد (فطايس) لم نجد له سنداً مباشراً جرى على لسان الترابي. لكن الساكت عنها كقائلها تماما، فالمصطلح سارت به الركبان، ومضغته الألسُن كثيراً على مدى ما يقارب العقد من الزمن بعد المفاصلة، مع ذلك لم يبادر أو يكلف دكتور الترابي بنفيه، وهو من حدث مئات المرّات في منابر سياسية وإعلامية مختلفة. مع ذلك فإن تلك برمتها تبدو جزئيّة صغيرة إزاء ما نطق به دكتور الترابي كُفراً بمشروع الحرب الجهادية بعد المفاصلة، حيث قال: «**إن الجهاد الذي كان يعنيه هو الجهاد من أجل الشورى، ولإقامة النظام الذي لا يريده الغرب، وأن الجهاد ليس لقتل الآخر ولكن لنشر المبادئ**»[٢٧]... وعموماً مهما يكن من تفسير فتلك أيام تجمّدت فيها الدموع في المآقي عنوةً، وانطلقت فيها زغاريد الفرح المشروخ اقتداراً!!

---

٢٧ جاء ذلك في ندوة بجامعة الخرطوم يوم ٢٠٠٣/١٢/٣١ نشرت صحيفة الشرق الأوسط خبرا عنها بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢.

سواءٌ جاء نسخ الفكرة على لسان الترابي أو تثبيتها على لسان غيره، فالذي لا يمكن نكرانه أن المفاصلة التي تمَّت بين الإسلامويين قد كشفت خطلُ كثيرٍ ممَّا كان يجري باسم الله تارة، ونيابة عنه تارة أخرى. وليس هناك أدلُّ من أن الذي كان مقدساً بالأمس أصبح مدنساً اليوم. فمن كان يتوقع أن يسمع حديثاً مثل الذي قاله المشير عُمَر البشير في لقاء جماهيري كما تصفه وسائل إعلام السلطة الجوبلزية (نسبة إلى جوبلز وزير دعاية هتلر) كان ذلك بمناسبة افتتاح مشروع لصناعة السكر في منطقة أبو جابرة (١٨٠ كليومترا شمال غربي الخرطوم) قال بغضبٍ شديد هو سِمته على الدوام: «**إن الترابي ظلَّ عمره كله يغش ويخدع الناس ويدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، لكنه لا يريد الشريعة، لأنه أحلَّ الخمر وفتْح البارات في الخرطوم، بعدما أغلقها الرئيس السابق جعفر النميري العام ١٩٨٣**»، وأضاف البشير مصطنعا الانفعال لدين الله بزيادة وتائر الغضب حتى يتسق مع الموقف: «**الترابي كان شيخنا وزعيمنا، لكنه خدعنا فتخلينا عنه. إنه رجل منافق وكذاب ضد الدين ويسعى إلى الفتنة ويحرض المسلمين على قتل بعضهم في دارفور**»[٢٨]... من يصدِّق أن حديثاً ليس مُوجَّها ضد علماني كما درجت ألسنة بعض الإسلامويين على ترديده، ولكنه ضد من كان عرَّابا للمشروع بأكمله. ولكن قل لنا يا صاح: هل يمكن بعدئذٍ لغرير أو طرير، مهما كانت درجة براءته أو سذاجته، أن يرهف السمع لمشروع "حضاري" ظهر بواره على ألسنة صانعيه؟!

لكن ذلك يبدو أنه "لم يُقنع الديك"، كما تقول الطرفة السودانيَّة الشعبيَّة الرائجة. فتأمَّل – يا هداك الله – ما قاله المشير عُمَر البشير بعد أكثر من عقد من المفاصلة وأكثر من عقدين على وجوده في السُلطة، وكان حديثه تعليقاً على حادثة جلد فتاة بصورة مهينة، أثارت غضب دوائر كثيرة داخل وخارج السودان، وفتحت على النظام أبواب جهنم من المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان. قال: «**الذين قالوا إنهم خجلوا من جلد الفتاة وفق حد من حدود الله عليهم أن يغتسلوا ويصلوا ركعتين ويعودوا للإسلام، الشريعة تأمُرُ بالجلد والقطع والقتل ولن نجامل في حدود الله والشريعة الإسلامية. إذا انفصل الجنوب فإن الشمال سيُغيِّر الدستور ولن يكون هناك مجال للحديث عن تنوع الثقافات**»... وزاد بما سُمِّي أو سمَّاه هو بـ"حديث الدغمسة"، حيث قال: «**إذا حدث انفصال للجنوب – لا قدَّر الله – فإن الدستور سيُعدَّل في كل شيء كان يخص الجنوب، وسنبعد منه العبارات "المدغمسة" وتصبح الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، والإسلام هو الدين الرسمي للدولة واللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، ولا مجال للحديث عن دولة متعدِّدة الأديان والأعراق والثقافات**»[٢٩]... فتأمَّل يا رعاك الله! أما وقد انفصل الجنوب ،فحديث الرئيس المشير أصبح واضحا وكثيرا ما ردَّد أن الدستور القادم سيؤكد أن "الشريعة الإسلامية" هي

---

٢٨ صحيفة الحياة اللندنية ٢٠٠٤/٤/٤.

٢٩ ولاية القضارف - رويترز ٢٠١٠/١٢/١٩.

المصدر الأساسي والوحيد للتشريع، لأنه بحسب زعمه أن عدد المسلمين نحو ٩٨% من سكانه، والذين أصبحوا تبعاً لذلك لا يتمتعون بالتعدُّد الديني والإثني والثقافي!

خطورة مثل هذا الحديث غير الواقعي، بل غير المسئول، اتضح في ردود أفعال تضع السودان وعُصبته تحت أضواء كاشفة. فبمجرَّد اندلاع الحرب في جنوب كردفان تحرَّكت الولايات المتحدة الأمريكية، الضامن الرئيسي لاتفاقية السلام، والبلد الذي لا تعصي العُصبة لها أمراً برغم الادّعاءات التي لم تقتل ذبابة. تحرّك السادة دينيس ماكدونو نائب مستشار الرئيس أوباما للأمن القومي، والمبعوث الرئاسي برنستون ليمان، إلى جانب القائمة بالأعمال في السفارة الأمريكية في الخرطوم ميري بيتس، وقاموا بجولات ماكوكية بين الخرطوم وجوبا والتقوا عدداً من مسئولي الحكومتين.. في الخرطوم عدا المشير البشير نظراً لاعتبارات الحظر المعروفة، وكذا في حكومة الجنوب وعلى رأسها الرئيس الفريق سلفا كير، بين يومي ١٨ و٢٠/١١/٢٠١١ وبحسب مصادر عليمة وغير رسمية كان الوفد يحمل مقترحاً مثيراً للجدل، واستند على التصريحات سالفة الذكر، ويقضي بتقسيم جنوب كردفان لجزئين على أساس عرقي، شمال مسلم يبقى في دولة الشمال، وجنوب زنجي مسيحي ينضم لدولة جنوب السودان، كحلٍ للحرب الدائرة الآن في الولاية. وهنا اكتشفت العُصبة أي منقلب ينقلبون، فلم تجد وسيلة للاعتراف بخطل أحاديث رئيسها، سوى رفض المقترح الأمريكي دون الحديث عن فحواه!

بيد أن حديث الرئيس المشير هذا، حديثٌ أشبه بصلاة الجنازة على بلدٍ حباه الله بتعدُّد إثني وديني وثقافي فريد. كان الأمل أن يُستثمر هذا التنوُّع لصالح وحدة طوعيَّة تسهم بقدر كبير في تقدمه وازدهاره قد تنقله إلى مصاف الدول المتقدمة. وهذا بالضبط ما حدث في الدول التي خلقت بيئة ملائمة هوت إليها أفئدة الناس من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم في التنوع المذكور. وتبعا لذلك أصبحت صاحبة مشروع حضاري حقيقة لا مجازاً. في حين أن أصحاب الوهم الحضاري حصدت بلادهم الحصرم الذي زرعوه. فالعُصبة التي تحكّمت في مصائر العباد فصلت جزءً عزيزاً من الوطن، الأمر الذي يُعَدُّ نتيجة طبيعية لما يمكن تسميته بـــــ"الغيبوبة الوطنية" - إن جاز التعبير - لأنها لم تأت بغتة، فتلك حالة بدأت نُذُرها منذ أن شرعت العُصبة في تحويل طبيعة الحرب نفسها كما ذكرنا. واستمرَّت بدعاوى الجهاد حيناً، ثم بتآمر دول الاستكبار العالمي والاستهداف الخارجي أحياناً أُخر. وعندما وصلت القافلة إلى مرافئ الاستفتاء، جاء كاسحاً لصالح الانفصال (٩٨،٣%) ومثلما تموء القطة حينما تحاصرها نوازل شر مستطير، طلع المشير عُمَر حسن البشير على الناس مرّة أخرى في إحدى لقاءاته الجماهيرية"الراقصة" بشرق النيل ليقول للصابرين والكاظمين الغيظ والثورة: **«إن الجنوب كان يشكل عبئاً على الشمال منذ استقلال السودان»**[٣٠] وهي عبارة لا يجرؤ على نطقها في عصرنا الحديث هذا غير رائده في الديكتاتورية، الفوهرر أدلوف هتلر!

---

٣٠ صحيفة الشرق الأوسط ١٥/١/٢٠١١.

المَشْهَدُ الثالث

إستراتيجيّة البَقَاء الطّارِدَة

كثيرون تساءلوا عن الكيفية التي ظلّ بها نظامٌ يحمل كلّ هذا السوء في السُلطة لأكثر من عقدين من الزمن. سؤالٌ مثل هذا اجتهد فيه أحد لم يكُن من أهل مكة، وقد حاول الاقتراب من حظيرته، مفاوضاً لحلحلة مشاكله لعله يستوي على الجُودي وينضم لمنظومة المجتمع الدولي. لقد خرج بحصيلة نظرة ثاقبة تمثل رؤية متكاملة، فقد قال اندرو ناتسيوس الذي كان مبعوثاً رئاسياً للرئيس الأمريكي جورج بوش وعيَّنه في اكتوبر ٢٠٠٦ في مقالٍ منشور إنه أدرى بشعاب مكة من أهلها، ذلك حيث عبّر وأوجز وصدق فقال: «**ولكنهم - أي السلطة الحاكمة في الخرطوم - خلال ذلك ارتكبوا جرائم كثيرة وسرقوا أموال النفط وفقدوا ولاء طوائف عديدة، فتقلص تأييدهم بشكل حاد حتى في مناطق نفوذهم التقليدية في المثلث العربي.. ورغم حاسة البقاء بينهم فإن زعماء المؤتمر الوطني يفتقرون إلى النظر الإستراتيجي فهم منظمون بشكل قوي حين يأتي أوان التكتيك الدفاعي قصير المدى، وما عدا اتفاقية السلام الشامل فإنهم لم يطوروا إستراتيجيات بعيدة المدى للتعامل مع مشاكل السودان الكبرى. فهم يحذقون ردود الأفعال وكسب الوقت بإطالة أمد التفاوض وأسلوب "فرّق تسُد" ولكنهم لم يبحثوا عن مخرج من المأزق الذي أدخلوا أنفسهم فيه. وهم على استعداد لقتل أي شخص، وإحداث ما لا يُحصى من الخسائر في صفوف المدنيين، وانتهاك كل مبادئ حقوق الإنسان لكي يظلوا في السلطة دون أي اعتبار للضغط الدولي لأنهم يخشون "محقين"، من الانتقام المحلي والملاحقة الدولية عن محاكمات جرائم الحرب**»[٣١]... انتهى الاقتباس ولم تنتهِ المحنة!

أما نحن، فلسنا بصدد رصد كل جرائم النظام التي وردت على لسان أساطينه، لكن الحديث عاليه يُجبرنا على الوقوف قليلا في أسوأ ما اجتهدت العُصبة ذوي البأس في تدشينه، تلك هي إحياء ظاهرة ظنها السودانيون أنها اندثرت، ألا وهي ظاهرة العصبيّة القبليّة، والتي أشرنا لها عرضاً في فصلٍ سابق. واقع الأمر ظلت هذه المسألة في العقل الباطني لسدنة التنظيم الإسلاموي منذ وقتٍ مبكر. يقول أحد أساتذة الجامعات

---

٣١ بعنوان "أبعد من دارفور" بمجلة فورين بوليسي الشئون الخارجية وترجمه للعربية محمد المكي إبراهيم في موقع سودانايل بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٤.

من ابناء دارفور (دكتور التيجاني عبدالقادر) الذي فارق دهاليز التنظيم بعد أن قضى في رحابه عمراً: «**إن نظام الإنقاذ عندما عمل على توزيع المناصب الوزارية تخلى عن الشعارات المرفوعة، مثل "المشروع الحضاري" وإعادة صياغة المجتمع، وأسلمة الحياة وتحقيق العدالة والمساواة، وتمت التضحية بهذه الشعارات لصالح التمكين، لكنه تمكيناً جهوياً لثلاث فئات من الإقليم الشمالي، هم: الشايقية والجعليون والدناقلة**»[٣٢]، لكن واقع الأمر أن تلك المسألة - أي مسألة القبليَّة - التي أجَّجت نيرانها العُصبة، استندت بشكل خفي على ما سُمِّي بـ"الكتاب الأسود" وهو كتابٌ مجهول المؤلف، اعتمد على إحصاءات للنخب السياسية التي تولت مسئوليات سياديَّة في الحكومات المختلفة من الإثنيات المختلفة، وذلك بغرض الوصول لما اعتبره ظلماً حاق بابناء ولاية دارفور بما لا يتناسب مع حجم سكان الولاية. إلى ذلك، أعلن الدكتور خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة، إنه من الذين أعدوا ذلك الكتاب. وجاء الاعتراف في أول حوار أجري معه في لندن بعد أحداث دارفور في العام ٢٠٠٣ وذلك بصحيفة "الحياة" اللندنية حيث قال: «**منذ الاستقلال حكم السودان ١٢ رئيساً، جميعهم من الإقليم الشمالي، ولم يرأس السودان أي شخص من دارفور أو الشرق أو الجنوب. قررنا التأكد من ادِّعائنا بسيطرة مجموعة صغيرة على البلاد فأجرينا إحصاءً نشرناه في الكتاب الأسود**»[٣٣].

بَيْدَ أن إحياء العنصريَّة بدأ يسري صراحة على ألسنة قادة الإنقاذ السابقين والحاليين، وعلى رأسهم كبيرهم الذي ولغ لسانه من بركها الآسنة. ففي بادرة وجدت استهجاناً واسعاً تساءل المشير عُمَر البشير بصورة استنكارية عن قبيلة السيد فاروق أبوعيسى، وهو رجل وطني غنيٌّ عن التعريف، وذلك أثناء إحدى خطبه الحماسية بمدينة نيالا ٢٠١٠/١٢/٢٩ في إطار حملته الانتخابية، إذ قال: «**حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي وراءهم قبائل، أسألوا فاروق أبوعيسى حزبه شنو؟ وراءه حزب.. وراءه قبيلة.. وراءه نقابة.. وراءه قوة سياسيَّة.. وراءه قوة اجتماعيَّة.. هو عنده صوت واحد ضد الشريعة**». ويبدو أن الرئيس الذي فقد ظله، مهجوسٌ بأشياء لا يراها الأسوياء في السودان، أو أنه مشحون بمفاهيم خاطئة، مثل الكثيرين من عُصبته، ولهذا لا غَرْوَ أن نقل عنه أندرو ناتسيوس قولاً خطيراً: «**قال لي الرئيس البشير على إنفراد ربما أكون آخر رئيس عربي يحكم السودان**»[٣٤]! وعلامة التعجُّب من عندنا يا أعزائي القراء، كابسط ما يكون التعبير عن محنة!!

---

٣٢ صلاح الدين عبدالرحمن الدومة - أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية - الخرطوم د.ن ٢٠٠٦ - ص ٤٦ - استنادا على دراسة دارفور: حالة السودان في السياسي والاستقرار "والتهميش" - عبده مختار موسى - الأهرام المصرية ٢٠١٠/١٠/١.

٣٣ عن الرأي العام ٢٠٠٨/٤/٧.

٣٤ أبعد من دارفور Beyond Darfur مقال بقلم أندرو ناتسيوس المبعوث الرئاسي الذي تم تعيينه في اكتوبر ٢٠٠٦ عن مجلة الشئون الخارجية Foreign Affairs ونشر في موقع سودانيل Sudanile بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٤ - ترجمة محمد المكي ابراهيم - مصدر سابق.

ولأننا نعيش في بلد فقد طعم الدهشة في ظلّ العُصبة ذوي البأس. كان موقع ويكيليكس قد نشر تقريراً طويلاً وخطيراً كتبه البرتو فرنانديز القائم بأعمال السفارة الأمريكية في الخرطوم، والذي استمدّ معلوماته من أحد جهابذة الظلّ الذين يعيشون في منطقة رماديّة، تارة مع النظام وأخرى خارجه. ونسبة لهذه الضبابيّة كان السيد فرناندز قد ألحق بتقريره هذا السيرة الذاتية للمذكور[٣٥]... لكن لا هذا ولا ذاك، فالذي يهمنا في هذا المقام، هذه الفقرة في تقريره المثير للجدل: «**إن النظام قام بالتركيز على تطوير الشمال من خلال ضخ موارد من خارج الميزانيّة ومن تحت الطاولة لوحدة إدارة السدود. وذكر أن الحلقة الداخلية للنظام تستخدم هذه المؤسسة أبناء مناطقهم الأصليّة التي تقطنها قبائل الجعليين والشايقيّة والدناقلة الذين ظلوا يحكمون السودان منذ الاستقلال**»[٣٦]، ذلك بالطبع يماثل ما شاع في الورقة التي كتبها الدكتور عبدالرحيم حمدي وتحدّث فيها عن تركيز التنمية في مناطق معينة تتوافق ومشروع الحركة الإسلامية مستقبلاً، وهي ما عُرف بـــ"مثلث حمدي"!

لم يصمُت السيّد كرامة إزاء الاتهامات الخطيرة التي وردت في التقرير. إذ عقد مؤتمر صحافي مصغّر نفى فيه ما نفى، وثبّت فيه ما ثبّت. وكان واضحاً أنه يريد تبرئة نفسه من ورطة دخلها وهو آمن، دار البرتو فرنانديز، ولم يخطر بباله أن ما قاله يمكن أن يتسرّب ذات يوم من مسامات الحوائط الصلبة. وأيضاً ما يهمُّنا من رُدوده الكثيرة هذه الفقرة التي زادت المرجل غلياناً، إذ قال: «**أذكر أنه قبل عامين من الآن، عقدت ندوة بمركز دراسات المستقبل. وكان لقاءً خاصاً برئاسة فاروق أحمد آدم، وبحضور لفيف من قيادات دارفور، لمناقشة كيفية الخروج من أزمة دارفور، وذلك بتحديد رأي من ابناء دارفور يُنقلُ للسيد نائب الرئيس على عثمان، وكنت الوحيد مع أمين محمود من غير أعضاء المؤتمر الوطني، في هذا اللقاء قدمت حديثاً في هذا الاجتماع عن علاقة الانقاذ بالتوجهات القبلية والعنصرية في السودان ودارفور بشكل خاص، وكان الحديث مفاجئاً للحضور ومستنكراً من الأغلبيّة، اذ كان فيه تفصيل لوقائع وأحداث وتعليقات من مسؤولين ودستوريين وقياديين تنم عن جهويّة انعكست فى السياسة العامة. وقال إن بعضها شَهدتُها وأخرى سمعتها والبعض وثقت إليّ. وأشرت إلى خطورة هذا السلوك خاصة من حزب يرفع راية الإسلام والقومية للأمة وأنه لايليق في مجتمع متعدد الأعراق والديانات أن يتحدث الناس عما هم مختلفون فيه وليس عما هُم مجمعون عليه. وقال لقد طلب منى منظمو الندوة فى نهاية الجلسة كتابة هذه الآراء وقد فعلت ذلك فعلاً**»[٣٧].

---

٣٥ وصف تقرير ويكيليكس فى تعريفه للدكتور موسى كرامة بانه العضو المنتدب لشركة دانجديد للصمغ العربى والمدير الأسبق للشركة السودانية للصمغ العربى، حاصل على درجة البكلوريوس من جامعة الخرطوم ودرجتي الماجستير والدكتوراة من جامعة طوكيو باليابان، خبير فنى لتقاسم الثروة بالاتحاد الافريقى. من مواليد نيالا، متزوج من الولاية الشمالية، شارك فى الحكومة لفترة ٣٠ عاما تقريبا إلى أن أنشا منظمة غير حكومية أطلق عليها اسم "مركز الدراسات السكانية". كل هذا الوصف لم ينكره الدكتور موسى كرامة واقر به تماما.

٣٦ نشر التقرير كاملا في موقع الراكوبة بتاريخ ٢٠١١/٩/٨ - http://alrakoba.net .

٣٧ صحيفة الصحافة السودانية ٢٠١١/٩/١٢.

كانت ظاهرة العصبيّة القبليّة التي أجّج نيرانها النظام قد بدا يعلو صوتها في وقتٍ مبكر، وذلك على إثر ارهاصات بتقوية شوكة قبيلة بعينها الوظائف في وزارة معينة، وظهر ذلك جلياً في المعلومات الخاصة باستمارة التوظيف. ذلك ما دعا الأستاذ الراحل محمد الحسن أحمد أن يطرح السؤال التالي على الدكتور عوض أحمد الجاز: **«أشار أحد مسؤولي الحركة الشعبية عبر الصحف إلى أن هناك ٣٥٠ موظفاً في حقول النفط وليس بينهم جنوبي واحد، هل يمكنكم إعطاؤنا إضاءة حول هذه أيضاً؟»..** فأجاب: «نحن من جانبنا إذا أردنا أن نثير كلاماً في الصحف، فيقال أن هذا المسئول قال كذا وذلك المسئول قال كذا، فإننا بذلك نثير فتناً أكثر مما نُعطي حقائق، ولذلك أقول إن هذه القضايا لا يمكن إخفاؤها فهي بيّنة، ولهذا إن من يريد البحث عن الحقيقة، فإن الطريق إليها ليس عبر التصريحات، فمن الممكن أن ينكر أي مسئول في الحركة بعض ما أوردته من مسائل، وأن يشكّك في صحتها، وحينئذ سأطالبه بأن يحضر أحد الفنيين، وإذا أراد أن يطلّع على الأوراق والوثائق فإنني سأعطيها له.

واستطرد قائلاً: **«كذلك فإنه اذا ذكر انه ليس هنالك موظفون جنوبيون يعملون في مواقع البترول، فسأقول له أن بإمكانه الذهاب الى الحقول بنفسه للاستيثاق من ذلك، إنني ارى انه يجب الا نتعامل بمفهوم ان المسألة هي مسألة شمالي او جنوبي، وأشير إلى أن البعض ردّد ــ في وقت سابق ــ بأنني عيّنت أبناء قبيلة الشايقيّة في وظائف كثيرة بوزارة الطاقة، وهذه المسألة أثيرت في البرلمان، ولقد أصررتُ على رئيس البرلمان ألا نكتفي بالنقاش حول هذه المسألة فحسب، وانما ان ثُبنى على الحقائق، وأن تطلع اللجنة على أسماء الموظفين الذين يعملون في وزارة الطاقة، وأن يحضروا أسماءهم إذا كانوا من قبيلة واحدة ليطلع البرلمان عليها، وللأسف الشديد فقد قُمنا بتحديد الأمر حتى نهايته، حيث أننا كتبنا أسماء كل العاملين في الوزارة، وسألنا أي شخص عن قبيلته، وفي نهاية الأمر اتضح أن أبناء القبيلة "الشايقية" التي ادّعى البعض عليها هُم قلة، بل هُم أقل مجموعة وسط المجموعات القبلية الأخرى وسط الموظفين بالوزارة. وقد قدّمنا نتيجة عمل تلك اللجنة داخل البرلمان، وكنا حريصين على توضيح اللغط الذي صحب تلك المسألة من اجل إبطال اي دعاوى من هذا النوع»**[٣٨]... هذا حديث لا يُشترى ولا يُباع كما يقولون!

ولكن – يا أعزائي الكِرام – لو أردنا التنقيب في هذا الحقل، فإننا لن نجد أنصع مثالاً وأصدق نموذجاً من تلك القصة التي ارتعدت لها أوصال كل من سمعها طوعاً وتقبلها كُرهاً. ففي إحدى لقاءاته السياسية العديدة، خطب الدكتور حسن الترابي في جمع من أنصاره وسرد عليهم قصة قال إن مصدرها شخصيّة قانونيّة بعد أن أدّى القسم أمام الرئيس المشير البشير، والذي أومأ إليه الترابي ولم يذكره صراحة، بقوله: **«تعلمون أمام من يؤدى القسم؟»** أما الشخصية القانونية نفسها والتي لم يذكرها بالاسم أيضا، فقد علمنا إنه السيّد دفع الله الحاج يوسف الذي تقلّب في عدة مناصب ابان عهد

---

٣٨ صحيفة الشرق الأوسط - حوار - ٢٠٠٦/٢/٢٨.

الرئيس المخلوع جعفر نميري، ومنها رئيس القضاء الذي مرّت من تحت إبطيه قوانين الشريعة الإسلامية سيئة الصيت، أو ما سُمّي بـ"قوانين سبتمبر ١٩٨٣". وتولى في نظام العُصبة ذوي الباس الحالي رئيس لجنة التحقيق في أحداث دارفور، أي المهمة التي أدى لها القسم. وهي أساسا كانت محاولة من النظام للالتفاف حول تداعيات المحكمة الجنائية. وذلك للايحاء بأن هناك عدالة محلية لا حاجة لها بالعدالة الدولية! امتدادا للرواية، قال الترابي إن البشير قال لراويها (دفع الله الحاج يوسف) في حديث هامس معلقا على تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان حول الانتهاكات في دارفور، وبخاصة حوادث الاغتصابات التي أثارت حفيظة الكثيرين، فقال له: «**الناس في دارفور يتحدثون عن الاغتصاب، دحين الغرباوية دي لو وطاها جعلي، ده شرف ليها ولا اغتصاب؟**»... ذلك سؤالٌ تقريري في عُرف السائل. وبالرغم من أنه يُعدُّ من أخطر الأحاديث في متون العنصريّة، إلا أنه مضى كما تمضي سائر الأشياء في البلد الذي صار ينام أهله على مفاجأة ويصحون على أخرى!

يبدو أن دكتور الترابي رأى أن حديثه ذاك رغم خطورته لم يؤدّ غرضه بالصورة التي ارتآها، فأعاد الكرّة بحديث آخر مماثل. ذلك في ندوة بدار الشروق المصرية أثناء زيارته القاهرة بعد طول حرمان من قِبل نظام الرئيس السابق حُسني مبارك، ونُشرت في صحيفتها بتاريخ ٢٠١١/٨/١٥ وتضمنّت رأيه في الرئيس المشير «**البشير ديكتاتور، وهو الذي كان طوال الوقت يُفضل فصل الجنوب ليتفرّغ لقمع أبناء شمال السودان المطالبين بالحريات. كما أنه عُنصري، يُطلق على الجنوبيين لفظ العبيد، بل إن وزيره لعدة سنوات علي الحاج، وهو طبيبٌ من أقصى غرب السودان، كان البشير يُطلق عليه "الفريخ"، ومعناها العَبد الصغير، وهي كلمة للتحقير من بقايا عصر العبوديّة والرق الذي ألغي في السودان أوائل العشرينيات من القرن العشرين**» وأيضا وجد الحديث طريقه للأرشيف، ليُضاف إلى سلسلة غرائب تتصدّع لها الجبال وتهتز الأرض تحت أقدام سامعيها، ومع ذلك لا تحرّك ساكنا!

واقع الأمر أن الطغمة الإسلامويّة عقدت قضيّة الحُكم في السودان، بحيث أنها لم تعُد مسألة صراع سياسي، بمثلما عُرف عنها منذ الاستقلال. فأصبح الأمر يتعلق بمصير الأمة، خاصة بعد أن امتدّت أعناق الحاكمين لخارج الحدود، وشرعوا في التدخّل السافر في شئون الآخرين. وذلك عن طريق تغذية تيارات مناوئة لأنظمتها من شتى بقاع العالم، وفتح الأراضي السودانية لعناصر تشاركهم التطرُّف العقدي فيما أسموه بـــ"فقه الاستجارة" التي شملت توفير معسكرات للتدريب، وتقديم كافة أنواع الدعم اللوجستي، بهدف إعادة تصديرهم لبلدانهم للقيام بتغيير الأنظمة الحاكمة فيها. وهو المشروع الذي وفروا له غطاءً سياسيا فيما سُمّي بـــ"المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي" والذي تأسّس في العام ١٩٩١ عقب كارثة الخليج الثانية (احتلال العراق للكويت) وحضر دورته الأولى شخصيّات عروبيّة ومسيحيّة، تطبيعا للتقارُب الذي أحدثه الغزو بين الإسلامويين والقوميين. وضمن هؤلاء كان جورج حبش، نايف حواتمة، عبدالباري عطوان، وآخرون. إلاّ أن أصحاب هذه الهويّة أحجموا عن حضور

الدورة الثانية في العام التالي ١٩٩٢ بعد أن أسفر المؤتمر عن توجُهاته العقديّة المتطرّفة أولاً، وأصبحت له علاقة واضحة بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين ثانيا، إضافة إلى أن الغزو لم يحقق التقارُب المأمول ثالثا، وكانت تلك كلها أسباب كفيلة بتلاشيه تدريجيا. وفي العام ١٩٩٥، قُبرَ تماما بعد محاولة اغتيال الرئيس مبارك (سنستعرضها بتفاصيل جديدة في فصل قادم) والتي أدخلت النظام كله في "كرنتينة" دولية، خضوعا لإجراءات تأديبيّة، هدفت لمحاصرته بغية إتقاء شروره وتجنب آثامه.

الغريب في الأمر أن النظام ظلّ يسعى لحتفه باستمرار، لكن الحائط المائل لا يسقط فجأة كما يقولون، فالأفعال التي كان يقوم بها النظام أضرّت بالإسلام ضررا بليغا، مثلما أن سياساته الداخليّة في مضمار الانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان السوداني استقطبت ضده معارضة واسعة، إذ شملت لأوّل مرّة في التاريخ السياسي السوداني الشمال والجنوب معا، وتلك قصة أخرى. بيد أنني وغيري ربما، ما نزال نضرب كفا بكف كلما تذكرتُ تلك الحقبة العجفاء والتي أضاع فيها النظام سنوات عزيزة على البلاد والعباد. المفارقة أن سياساته تلك سواء الخارجيّة أو الداخليّة، اتخذت من العقيدة الإسلاميّة منهجا، أو بالأحرى غطاءً كما ردّدنا ذلك كثيرا. لأنهم يعلمون في قرارة أنفسهم أن الذي أنزله الله بشيرا ونذيرا ترك للبشريّة من خلفه قرآناً وسننا يمكن أن تعينها على بناء أمة قويّة إن صَدَقت نواياها. بل لو أنهم كروا البصر اثنتين في الواقع حولهم، لما احتاجوا أصلاً لمن يذكّرهم بحجمهم من وراء الحدود. فكلنا يعلم أن الطريقة السلميّة التي دخل بها الإسلام السودان عبر "اتفاقية البُقط" المُبرمة بين عظيم النوبة وعبدالله بن أبي السرح عام ٣١هـ عبّرت عن سايكولوجية الشعب السوداني، وخلقت واقعا متميزا كفل للعقيدتين، الإسلام والمسيحية تعايُشا فريدا، ظلّ راسخا على مدى أربعة عشر قرنا، وانعكس تسامُحا في كثير من أوجُه الحياة الدينيّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

يعلم الناس أيضا أن التسامُح المذكور خلق بيئة ملائمة لما سُمّي بـــ"الإسلام الصوفي" الذي اتّصف به أهل السودان. الأمر الذي وطّد دعائم العقيدة الدينيّة أكثر، وقد لعبت الطُرُق الصوفيّة المختلفة دورا أساسيا في إبقاء جذوة الدين الإسلامي متقدة على مرّ العصور. ذلك على الرغم من تناحُر المصالح الاستعماريّة وصراع الحضارات - إن جاز التعبير - والذي كانت أرض السودان ساحة له في فترات تاريخيّة معيّنة. وقد كان من المنظور أن يتمازج الواقع الذي أنتجته اتفاقية البُقط مع الموقع الجغرافي الإستراتيجي ويجعل من السودان جسرا ثقافيا بين العالمين العربي والأفريقي. لكن على العكس من ذلك، تضعضت أركانه وانزوت أحلامه تماما في ظلّ نظام الجبهة الإسلامويّة، ولم يكن مستغربا إثرئذٍ أن يدفع جنوب السودان الضريبة الباهظة، ويصبح قربانا لتلك السياسات العشوائية التي جاءت متسقة مع توجُهات النظام الأيديولوجية. من هذا المنطلق، يمكن تخيُّل الجُرم التاريخي الذي ارتكبه جلاوزة العُصبة ذوي البأس. الذين نزعُمُ أن عبدالرحمن الكواكبي عناهُم بقوله: **«ما بال الزمان**

يضِن علينا برجال يُنبهون الناس ويرفعون الإلتباس، يُفكرون بحزم ويعملون بعزم ولا ينفكون حتى ينالوا ما يقصدون»!

حتى لا نكون كمن يرمي الحديث على عواهنه، أنظر يا قارئي الكريم ماذا فعلت العُصبة بالطرق الصوفيّة المشهود لها بالتسامُح والتعايُش السلمي مع عقائد وديانات أهل السودان. فثمّة العديد من الأمثلة التي تُبدي لنا التناقُض الذي أصبح قائما بين الإسلام الصوفي بكل مكوّناته الروحيّة وبين الواقع الذي انتجته العُصبة الحاكمة، ويقف شاهداً على ذكرنا. فلنقرأ معا هذا الخبر الذي جاء في سياق حُمّى المحكمة الجنائيّة التي أربكت أركان النظام: «**تلقى الرئيس عُمَر البشير بيعة الموت من مشايخ الطُرق الصوفية في مُواجهة قرار المحكمة الجنائية الدولية، مؤكدين تمسكهم به كرمز لسيادة البلاد**» ومضى الخبر في إضفاء مزيد من الدهشة: «**تسلّم الرئيس خلال حشد جماهيري غفير بساحة المولد النبوى بأم درمان أمس توقيع مليون صوفي كعهد وميثاق من الطرق الصوفية لإسقاط القرار ونصرة البلاد**»... ثمّ لزوم ما يلزم: «**وأعلن عبدالوهاب الحبر الكباشي ممثل الصوفية لدى مخاطبته الحشد أن الصوفية رأس الرمح فى معركة النصر والكرامة المقبلة، مُشيراً الى أن الرئيس رمز السيادة الوطنية ولا تفريط في الوطن**»[39]، فتأمّل!! هل رأى أحدكم صوفي رمى مسبحته جانبا وتدرّع ببندقيّة كلاشينكوف؟!

كأنّ ما قيل ليس كافياً لأن تتسهّد وتتأرّق له أمّة بكاملها، اتضح أن ثمّة زيادة لمستزيد، إذ جاء في صحيفة أخرى ما يلي: «**أعلن مشائخ الطرق الصوفية أنهم بصدد تكوين كتائب أهل الله لتقاتل جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة والدفاع الشعبي دفاعاً عن وحدة الوطن**»، وجاء موالٍ بسندٍ لا يأتيه الشك من بين يديه ولا من خلفه: «**قال الشيخ البدوي نور الدائم الشيخ السماني رئيس اللجنة الصوفية للدفاع عن العقيدة والوطن، خلال ترؤسه أول أمس الاجتماع الطارئ للجنة بمسجد الطريقة السمّانية بالصالحة بمدينة أمدرمان، إن الصوفيّة يرفضون بشدّة المؤامرات التي تستهدف الوطن، مشيراً لما شهدته جنوب كردفان من أحداث يفعل من وصفهم بالطابور الخامس**»... وطالما أنه ليس بعد الكُفر ذنب، كما يقولون، فقد كان حرياً بأن يُبدي أحد القائمين على دولة الصحابة القول الفصل: «**وقد قوبلت الخطوة بالاستحسان من وزير الارشاد والأوقاف الدكتور أزهري التيجاني**»، وقال بتأكيد جازم ليس بعده استدراك: «**لقد دقت ساعة العمل لتوحيد الجبهة الداخلية والوقوف صفاً واحداً لدحر أعداء العقيدة والوطن**»[40]، فمن هُم – يا سقاك الله – أعداء العقيدة المُفترى عليهم وأصدقاء الوطن المُفترين علينا؟!

بغضّ النظر عن الإجابة الواضحة معالمها بحديث قد يطول، يمكن القول اختصاراً إن ظهور حركة الاتجاه الإسلامي في السودان عقب الاستقلال لم يكن نتيجة

---

٣٩ صحيفة الرأي العام بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٩.

٤٠ جميع المقتطفات وردت في تقرير خبري بصحيفة الأحداث ٢٠١١/٦/١٤.

تلبية لحاجة روحية يفتقر لها المجتمع، بقدر ما كان رد فعل لصراع سياسي. وهو الصراع الذي وجدت له مبرّراته في الادّعاء بمحاربة مشروع الحركة الشيوعيّة بحُسبانه مشروعاً مضاداً للدين. وفي واقع الأمر كان ذلك ابتساراً مخلاً للمعاني السياسيّة التي هدف لها المشروع، سواء اتفق الناس حولها أو اختلفوا، وكان يمكن أن يكون شيئاً طبيعياً في إطار اختلاف الآراء ووجهات النظر، لكن ذلك لم يكن ليمنح اللاهوتيون الجُدد مسوغات وجودهم. كان ذلك التحايل قد بدأ يتشرنق منذ منتصف الأربعينات، وتحديداً منتصفها (١٩٤٦) ومن ثمّ استمرّ الصراع متواتراً، وظلَّ يمور تحت السطح بتديين السياسة حيناً، وتسيس الدين أحياناً أخر، الأمر الذي دفع أهل السودان ضريبته الكبيرة كما ذكرنا. ونحن إن شئنا التوقف في محطات لابدَّ من اتخاذ حقبة الستينات متكأ، وهي الفترة التي تجلى فيها الصراع، وتفاقم إلى أن انتهى بطرد الحزب الشيوعي من البرلمان في العام ١٩٦٥، وهي الواقعة التي فتحت صندوق الباندورا مثلما – جاء في الميثولوجيا الإغريقية – وبالاً في الساحة السودانية. وتبعاً لذلك تغيَّر المشهد السياسي برمّته. إذ استدعت القوى السياسية الداء القديم، وأصبحت كالمستجير من الرمضاء بالنار، وذلك في ظهور الخيار العسكري للمرّة الثانية. صراعٌ دفع شعب بأكمله ثمنه، إذ أصبح فيه إرثه الحضاري وتاريخه التليد، بكل زخمهما في مهب الريح!

في مايو من العام ١٩٦٩، حدث الانقلاب العسكري الثاني بقيادة العقيد جعفر نميري، وهو الانقلاب الذي كرّس لديكتاتورية الفرد كما هو معلوم. وبمنطق أن النار تحرق مشعلها أولاً، لم يسلم الحزب الشيوعي نفسه من تبعاتها، فحاقت به أكبر كارثة في تاريخه العام ١٩٧١، أي بالانقلاب نفسه والانقلاب المضاد، والذي أفضى إلى إعدام عدد من قياداته المدنية والعسكرية، والجدير بالذكر إنه منذاك الزمن أصبح الحزب أسير وسواس "فوبيا" Phobia النهاية أو الفناء من الوجود، الأمر الذي نظن إنه يفسِّر ما التبس على البعض في تقلص الحراك السياسي للحزب، لا سيَّما، وأن مواقفه التاريخيّة كانت تتصدَّر مقاومة الأنظمة الديكتاتوريّة بشجاعة. والمعروف أن السيد محمد إبراهيم نقد اختفى لمدة ٢٦ عاماً من جملة ٤٠ عام (الاختفاء الأول ١٩٧١– ١٩٨٥ ثمّ أعاد التجربة في الفترة ١٩٩٣– ٢٠٠٥)، وذلك منذ أن أصبح سكرتيراً للحزب عقب إعدام سكرتيره السابق السيد عبدالخالق محجوب. وقد حاول نقد تفسير تلك الحالة الفريدة بما يصعُب تقبُّله: «**الاختفاء أسلوب وممارسة في ظروف الديكتاتورية والقمع من أجل ضمان وجود واستقرار حلقة صغيرة من الكادر القيادي لمواصلة حياة الحزب ونشاطه ولو في أضيق نطاق**»[٤١]، ذلك ما يقال عنه "عجز القادرين على التمام" بدليل أن خروجه للعلن لم يكن ختاماً لمسك كما تراءى له. فقد سُئل في الحوار نفسه عمّا إذا كان انكشاف مخبئه كان نتيجة خلل تأمين حزبي أم اختراق من جهاز الأمن، فقال: «**عندما نفرغ من تجميع الخيوط والملابسات سننشُرها على الرأي العام، وذلك من حقه علينا سواء ما أبداه من اشفاق أو غمرنا**

---

٤١ حوار صحيفة البيان الإماراتية ٢٠٠٥/٥/٤.

به من ترحاب»[42]... ومضى عام تلو الآخر، وخلال ذلك عقد الحزب المؤتمر الخامس بعد أكثر من أربعة عقود زمنيَّة من المؤتمر الرابع، ولم يُنجز السكرتير العام للحزب العتيد ما وعد!

على كل، كانت حادثة طرد الحزب الشيوعي من البرلمان وإقصائه من الحياة السياسيَّة في نوفمبر ١٩٦٥ قد كشفت الأقنعة عن قوى كانت تتستر من وراء الأجندة الأيديولوجية نفسها، وإن كان ذلك بمقدار نسبي. فمَن غير "الإخوان المسلمين" أصحاب القدح المُعلى، فقد انداح الجُرم ليشمل آخرين من شتى الأحزاب، منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر. ثم تمدَّدت الظاهرة لتتأخذ شكل الإرهاب السياسي، ومضت في هذا الطريق، متخذة من سُوح الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية العُليا مرتكزاً. وبالتالي هَرَعَ كل حزبٍ نحو عُصبته تجنيداً وترغيباً، وكانت القوَّات المسلحة بكل ما تمثله من مظاهر القوة هدفاً للجميع، وأصبحت تلك إحدى آفات الواقع السوداني. لكن قمة الإرهاب السياسي وجد طريقه في الندوات السياسيَّة ووسائل الإعلام، لا سيِّما، المقروءة. وكذا النقاشات العامة بين الناس.. في معارك ضمر فيها القلم وتمدَّد السيف. كان المجتمع بأكمله قد دخل في دوامة المجهول. وسرت المقولات المثبطة للهمم كـ"رجل أفريقيا المريض" بعد أن أصبحت حُمَّى الانقلابات العسكرية الوسيلة المُثلى لمن ارتجي الوصول لسُدة الحكم!

قفزاً على المراحل التاريخية، كان لابدَّ أن يقود طريق تديين السياسة وتسيس الدين إلى حدثٍ مأساوي، وهو ما تمَّ بالفعل في ١٩٨٥/١/١٨، ذاك اليوم الذي أعدَمَ فيه نظام نميري الأستاذ محمود محمد طه شهيد الفكر الإنساني. وهو الحدث الذي فتح أبواب جهنم على الحركة الإسلامويَّة، إذ إلتصق بسيرتها كما الوشم في الجلد، لدرجة أصبح التحلل أو التحلحُل من تبعاته أمرٌ بالغ الصعوبة. ويتضح لنا هذا في التأرجُح بين الإقرار والاستنكار وهو ما وقع في براثنه قيادات الإسلامويين، وعلى رأسهم الترابي نفسه. فقد كان له رأي ذكره للمؤلف في حوار معه عقب انتفاضة ١٩٨٥ مباشرة، قال فيه: «**كنت أقدر خطر دعوته وكنت أقول صراحة إن ردَّة محمود محمد طه أوسع من ردَّة أي شيوعي سوداني. لأن محمود ادَّعى إنه نبي، وفيه شيء من الألوهية، ويعطي لنفسه الحق في نسخ تعاليم القرآن، ويضرب وحدانية الله، وبوجه خاص الجهاد، وهو السلاح الوحيد الذي تحمي به الملَّة، لذا فإن الغرب كان يحب محمود محمد طه كحبه للقادنية في الهند لأنها أسقطت الجهاد أيضاً.. لذلك عنى به الغربيون عندما أعدم، ليس حُباً في شخصه، ولكن في مبادئه التي تجرِّد المسلمين من سلاح الجهاد والاستقلال الثقافي، لأنه منذ الخمسينيات ظلَّ يدافع عن إسرائيل وله كُتبٌ في ذلك، ولأن في عقيدته دمجاً للصهيونيَّة والماركسيَّة والليبراليَّة الغربيَّة وبعض شطحات دينيَّة صوفيَّة إسلاميَّة. لذلك هناك أطراف كثيرة إسلاميَّة أدانته**

---

٤٢ المصدر نفسه ٢٠٠٥/٥/٤.

بالردّة، منها الأزهر والشيخ بن باز.. وعندما حاكمه القاضي كانت القضية سياسيّة أولاً ولكن القاضي وجد ما هو أكبر من ذلك وهي الردة»[٤٣].

عقب هذه الفترة بقليل، قال نفس الرأي تقريباً وبوضوح أكثر في تأييد الإعدام: **«لا أستشعر أي حسرة على مقتل محمود.. إن ردّته أكبر من كل أنواع الردّة التي عرفناها في الملل والنحل السابقة.. وعندما طبق نميري الشريعة تصدّى لمعارضته لأنه رأي رجلاً دينياً يريد أن يقوم بنبوة غير نبوته هو، وأكلته الغيرة فسفر بمعارضته.. ولقى مصرعه غير مأسوف عليه»**[٤٤]. ولكن بعد نحو ذلك بسنوات تغيَّر فيها المشهد السياسي السوداني، أورد الترابي رأياً مختلفاً تماماً، حيث قال في ندوة بجامعة البحر الأحمر بمدينة بورتسودان بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٨: **«المرتد ردّة فكرية بحتة لا يُقتل»**... وجاء حديثه ضمن كثير من الآراء التي أثارت جدلاً، منها إمامة المرأة ونزول المسيح عيسى بن مريم وعلامات الساعة.. الخ..

بَيْدَ أن المحبوب عبدالسلام ينبري مدافعاً، ويقول عن تلك الآراء إنها لم تكن جديدة، فقد قالها منذ سنوات وأورد تسلسُلها تاريخياً. وفيما يخص حد الردة قال: **«أما القضية التي يطلق عليها "حد الردة" فقد جاءت بعد محاضرة بجامعة الخرطوم "حول قضايا تطبيق الشريعة" في العام ١٩٧٩ تحديداً من تلامذة الفكر الجمهوري الذين استنكروا اجتهاد الشيخ الترابي "المرتد ردة فكرية لا يقتل" وأصدروا في ذات ليلة المحاضرة كتيباً يحمل عنوان "الترابي يخرج على الشريعة باسم تحكيم الشريعة"»**[٤٥] لكن طالما أن ذلك رأي سبق الإعدام، كان الأولى أن يتمسّك به قائله آنذاك ويرفض إعدام الشيخ تصالحاً مع ما نطق به من قبل، وعليه فإن موقفه من الإعدام جبَّ ذلك الرأي، وأكد تأرجحه بين الموقفين!

ليس الترابي وحده، فثمّة قومٌ آخرين تغيَّرت آراءهم، ولكن بعد أن غادر بعضهم مركب التنظيم ونأي بجلده، منهم: د. حسن مكي، د. عبدالوهاب الأفندي، د. التيجاني عبدالقادر، د. الطيِّب زين العابدين.. ولكننا نورد ما هو أعجب من يافع أصدر في صحوة ضمير إدانة متأخرة. ففي حوار مع حاج ماجد سوار (الوزير الدبَّاب الذي صفع أستاذه كما ذكرنا) فقد سُئل عن مقتل الأستاذ محمود، فقال رداً على سؤال حول موقفه من الإعدام، وكان حينها في السنة الأولى بجامعة الخرطوم، قال: **«كنا مؤيِّدين لهذا الموقف، بقناعتنا الفكرية في ذلك الوقت وأن الحُكم الذي صدر في حقه حُكماً صحيحاً، وشاهدتُ عملية تنفيذ الإعدام في ساحة سجن كوبر، ولكن كل هذا الجو رغم الخلافات والصراع السياسي لم تتأثر العلاقات بيننا كطلاب»**، ولكن عندما قال له الصحافي المحاور: بنظرة موضوعية محاكمة محمود محمد طه، الآن هل سيكون موقفكم مثل الموقف السابق؟ أجاب قائلاً: **«مؤكد المحاكمة محاكمة الأفكار**

---

٤٣ أنظر "محنة النخبة السودانية" - ص ٤٢ - حوار - مصدر سابق.

٤٤ صحيفة الوطن السودانية ١٩٨٨/٤/٣٠.

٤٥ صحيفة القدس العربي ٢٠٠٦/١/١٤ مقال بعنوان "اجتهادات الشيخ الترابي".

غير مقبولة، شخصياً سيكون رأيي مختلفاً، الأجدى كان أن تدحض الأفكار بالأفكار وحتى قضية الردّة فيها كثير من الإختلافات بين الأئمة والقُضاة، موقفي سيكون مغايراً لو كان الأمر بيدنا بمثل ما توصلنا إليه من فكر وثقافة»[٤٦]... على كلٍ، فإن الاعتراف حتى لو كان سيِّد الأدلة كما يقول القانونيون، فإنه لن يعيد روحاً ذهبت إلى بارئها!

لكن هذه ملاحظة هامة وجديرة بالتأمُّل في سلوك السياسيين أو بعض الناشطين السياسيين، والإسلامويون منهم على وجه الخصوص. ونعني به التأرجُح في المواقف ونسخ الأفعال بالأقوال. فالنموذج المذكور أعلاه ينبغي إخضاعه لتحليل نفسي قبل أن يُخضَعَ لتفسير سياسي. ويساورني شكٌ عظيم في أن المذكور لو لم يكن مبهوراً بالكرسي الوزاري الذي جلس عليه، لما اختلفت إجاباته عمَّا ذكره صحبه الميامين من قبل. وتحدثني نفسي أيضا، لو أنه سُئل ذات السؤال وهو في أحراش الجنوب إبان موجة الهوس الديني بدعوى الجهاد، لكانت إجابته أشد وطئا وأعظم قيلا. وهو قياس لا يمكن أن ينطبق عليه وحده. فذاك لعمري ما يمكن أن تسطره وانت مطمئن القلب على من تشاء من عبدة الكراسي والمناصب من الإسلامويين. وكلنا يعلم أن مسيرة التاريخ ستمضي محملة بنوازع الخير والشر معاً. وبمثلما رحل قوم آخرون سيرحل أزلام الحركة الإسلاموية، طال الزمن أم قصر.. ليس من السلطة فحسب، وإنما من الدنيا برُمتها، وتلك ليستْ أمنية وإنما هي سُنة الحياة التي ليس لمخلوق أن يوقف مسيرتها. ولكن من ذا الذي يجرؤ على مسح عار وضع بصماته القوية على جدار التاريخ؟!

كنا قد أشرنا عرضاً لمسألة فصل الجنوب عن الشمال. وقلنا إنها أم الكبائر التي تعد من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها العُصبة الحاكمة في التاريخ السوداني. وواقع الأمر أن ذلك يبدو أو لكأنهم أرادوا الإيحاء بأنه جاء بغتةً، في حين كان عبارة عن سلسلة من الممارسات التي كانت توحي لكل من خصَّه الله بعقلٍ يميِّز الخطأ من الصواب بأنها حادثة لا محال. أي لم يكن نتيجة ممارسات الفترة الانتقالية التي أعقبت اتفاقية نيفاشا (اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥) والتي شاركت بموجبها الحركة الشعبية لتحرير السودان النظام في السلطة. لكن الواقع إنها ارتكزت على سنوات طويلة من المُمارسات الخفيَّة، والتي كانت تظهر للعلن بين الفينة والأخرى. وذلك حديث سردنا تفاصيله المُشبَّعة بالمحن والإحن مراراً وتكراراً في كتاباتنا السابقة. فقط تجدُرُ الإشارة إلى أن الاتفاقيَّة نفسها تعرَّضت لنقد القوى السياسيَّة المعارضة، وذلك في بندين أساسين: الأول، إنها حُصرت بين شريكين، أحدهما ادَّعى تمثيل الشمال زوراً، والآخر ادَّعى تمثيل الجنوب بهتاناً... ثانياً، إنها قصُرت عن استصحاب كافة القضايا السودانية، وعلى رأسها مسألة الديمقراطيَّة التي تعد بمثابة حجر الأساس في القضايا السودانيَّة الكثيرة، وإن لم تكن بنداً رئيسياً أو فرعياً في أجندة الطرفين الموقعين عليها!

---

٤٦ صحيفة الرأي العام ٢٠١١/٣/١٥.

بالطبع إن قضيّة الحرب والسلام تعلو ولا يُعلى عليها، ولكن ينبغي التأكيد على أنها كانت نتاجٌ طبيعي لغياب الديمقراطيّة وتعثر نموها في الواقع السوداني وفق ما جرى سرده آنفا. وبناءً على ذلك لو قُدر لنا التأمُّل في الواقع الذي تسيّدت فيه العُصبة، أي بعد تسلمها زمام السلطة في العام ١٩٨٩، فقد اتضح جليا آنذاك أن الانقلاب حدث أساساً من أجل قطع مسيرة السلام التي كانت قاب قوسين أو أدنى، وكان واضح أيضا بأن إنجاز تلك العمليّة يعني تلقائيا دخول الجبهة الإسلاميّة في حالة موت سريري. وعوضاً عن ذلك، قامت بعد نجاح انقلابها بالتستر من وراء أجندة خفيّة، بدر منها آنذاك العمل على تحويل مسار الحرب بزجّ الجهاد في نيرانها المُحرقة، والتذرُّع بترويج "مشروع حضاري"، رغم الحكمة الأزليّة القائلة "إن فاقد الشيء لا يُعطيه". ولكن ذلك وإن كان متسقاً مع توجُهات النظام، إلا أنه تضليلٌ قُصد به إلهاء الناس عن الأسئلة التائهة دون إجابة، وفي صدارتها سؤال الشرعية الدستورية.

لمزيد من التمويه، ضمرت الحريات العامة، وتمّ تغييب الديمقراطيّة عمدا بذرائع الوطن المستهدف والمشروع المُتآمَر عليه. وعوضاً عن ذلك راجت مشاريع الوهم والضلال والغيبوبة الدينيّة. ذلك واقع أصبح فيه السودانيون أشبه بحال أهل العراق، يسألون عن حُرمة دم بعوض الملاريا الذي ينهش في أجسادهم وبين ظهرانيهم عُصبة أهرقت دمائهم حتى كادت أن تغيّر لون مياه نهر النيل. وبات عصياً كيف يمكن للمرء أن يتقبل حقيقة مجتمع هش التكوين، سواء دخل الإسلام بعد كفر أو أنه مُسلم بالفطرة، أن يقود العالم أجمع؟ ذلك مناخ غابت فيه الإجابة على الأسئلة الكبيرة والصغيرة معا جرّاء تغييب العقل نفسه، بل تصبح كثير من تلك الأسئلة محض ترف.. كيف لمشروع حضاري أن يبدأ بكذبة بلقاء؟ وكيف لمشروع حضاري أن يكون القتل والتنكيل والتعذيب وقطع الأرزاق وسائله التي يرجى له من وراءها انتشارا؟ وكيف لمشروع حضاري يخوض حرباً جهاديّة ضد مواطنيه؟ وكيف لمشروع حضاري يعيد صياغة إنسان تراكمت ثقافته وسلوكياته عبر آلاف السنين من قبل أن تغشاه سُحُب الفتح الإسلامي نفسها؟ ومع ذلك سرت دعاوى المشروع الحضاري بآلة إعلامية دعائية ضخمة لمزيد من الغيبوبة. إذ أن التوصيف نفسه حمل في أحشائه التناقض البائن، فالحضارة بمعناها البسيط هي كما سمّاها ابن خلدون اختصارا، هي: "تهذيب وتشذيب النفس من عناصر البداوة المتخلفة"، ويقول إن العنف هو أبسط سلوكيات البداوة. فكيف يستقيم عقلاً أن يوصل مشروعاً توسّل العنف للوصول إلى نهايته المنطقية والطبيعية؟

تلك قصة طويلة كما تعلمون.. قصة زادها الدموع والآلام والأماني الممكنة التي أضحت مستحيلة، قصة جفت فيها الأقلام ورُفعت الصُحُف. ولكن بغضّ النظر عن تفاصيلها التي كاد أن يمل منها السامعون. نتوقف قليلاً في تبيان ازدواجية المواقف. ففي الوقت الذي كان يتحدث فيه أباطرة العُصبة بلسان ديني فصيح، ارتفعت فيه رايات الحرب "الجهادية" إلى عنان السماء، كان الدكتور علي الحاج محمد أحد دهاة النظام الماكرين، يتحدث بلسان سياسي مبين مع الدكتور لام أكول أجاوين، بعد

انشقاقه ورفيقه رياك مشار من الحركة الشعبية لتحرير السودان في الناصر ١٩٩١. وهي المحادثات التي نتج عنها توقيع اتفاق باطني في فبراير ١٩٩٢ يُقرُّ بحق تقرير مصير الجنوب. ورغم سريّته الشديدة فقد انتشرت وثيقته كما النار في الهشيم، والمفارقة أن سريانها لم يدفع أهل النظام لوقف الترويج للدولة الدينيَّة، بل حتى بعد أن التقي دكتور علي الحاج الدكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان سراً في أوغندا (عنتيبي العام ١٩٩٣) عرض فيه الأول تقرير المصير نفسه. لكن الأخير رفض العرض رغم الضغوط العسكرية ممثلة في الحملات التي كان يشنها النظام ضده، بدءً بما أسماه "صيف العبور". لكن فيما يبدو طبقاً لمعطيات الواقع آنذاك، لم يكن قرنق في وضع سياسي يسمح له بقبول العرض وهو يروم "سودانا جديدا" كما تقول أدبيات الحركة الشعبية التي يتزعمها!

إن العُصبة ذوي البأس بحسب توصيفنا، أو جبهة الميثاق أو الإخوان المسلمين أو الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، بحسب توصيفهم أو "إخوان الشيطان" حتى بحسب نعت الرئيس المخلوع نميري لهُم عشية اعتقالهم في ١٠ مارس ١٩٨٥، كانوا يخادعون الله وأنفسهم وأهل السودان، بدليل تناقض أقوالهم التي ضجّت بها الكواليس، وأفعالهم التي كانت تجري على مرأى ومسمع من الناس. ففي الوقت الذي كانوا يحملون فيه "تقرير المصير" بيدهم اليُمني، كانت يدهم اليُسرى تقول إنه رجس من عمل دول الاستكبار ينبغي اجتنابه. المفارقة المذهلة في مقابل هذه الميلودراما التي غاب عنها شعب السودان بالطبع، كانت أقصى طموحات الحركة الشعبيَّة إقرار الكونفدراليَّة، وهذا ما ظهر بوضوح لأوّل مرة في محادثات أبوجا الأولى ١٩٩٢، وأبوجا الثانية ١٩٩٣، وعندما بدأت أجندة النظام السرية تسري رويداً رويدا في دول الإقليم.

فطن البعض لها ووضعوا أمام سدنة نظام العُصبة وثيقة محكمة الصياغة، بهدف محاصرتهم سياسيا وأيديولوجيا، إن جاز التعبير. كان أول المنتبهين ميلس زيناوي رئيس وزراء أثيوبيا، وأسياس أفورقي رئيس إريتريا، وذلك من قبل أن تتفرّق بهما السُبُل. فقدَّما وثيقة تبنتها دول الهيئة الحكومية لمحاربة الجفاف والتصحر، المعروفة اختصاراً بالإيغاد IGADD، وطرحت الوثيقة على الطرفين في العام ١٩٩٣ وسُمّيت بوثيقة "إعلان مبادئ" Declaration of Principles (DOP) قبلتها الحركة الشعبية على الفور، لأنه ببساطه كانت تتسق مع برنامجها المطروح، بينما رفضها النظام صراحة بدعوى إنها تضمَّنت بنداً ينص على فصل الدين عن السياسة، وبنداً آخر ينص على حق تقرير المصير، دون حياءٍ من أن البند الأخير هذا تحديداً، كان ذات البند الذي وقّع عليه دكتور علي الحاج محمد مع دكتور لام أكول، مما يدُلُّ على النفاق السياسي الذي أصبح علامة من علامات الجودة في صنائع العُصبة ذوي البأس!

في ظل تردُّد النظام وتمنعه برفض المبادرة، عكفت دول الإقليم على استخدام العصا لمن عصى، والتي تمخّضت عن حصار عسكري في العام ١٩٩٧ جرت سيناريوهاته بواسطة دول الجوار الثلاثة (إريتريا، أثيوبيا، أوغندا) وكانت قوى

المعارضة السودانية ممثلة في التجمُّع الوطني الديمقراطي لحمته وسُداه، وهو المشروع الذي حظي برعاية أمريكية في الخفاء، وفق ما ذكرنا تفصيلاته في "حوار البندقية"، لكنها رعاية لم تتعدَّ الدور المعنوي رغم اشتطاط البعض في تفسيرها، بتصوُّرات وسيناريوهات وتخيُّلات فاقت ما كان واقعاً على الأرض. آنئذٍ، تحسَّس أهل النظام مقابض بنادقهم فلم تُعنهم على مزيد من المكابرة أمام هجوم مكثف على ثلاث جبهات، قاسمه المشترك في كلٍ، الحركة الشعبية التي تمرَّست على الحرب ويقودها دكتور جون قرنق دي مابيور، الرجل الذي ملك كاريزما فريدة تكسَّرت أمامها نصال التبخيس المُصوبَّة عليه دوماً من أهل النظام، وإلى جانبه تقف معارضة كانت تتحسَّس خُطاها نحو مجدٍ انتظرته بصبر كاد أن ينفد، بل منهم من استبق ولم ينتظره، فشهر بندقيته حذوك الزناد بالزناد.. كقوات التحالف السودانية. الأمر الذي عدّه كثير من المراقبين بمثابة تحوُّلٍ دراماتيكي في ثقافة العقل الشمالي الذي كان يستنكف حمل السلاح. إزاء هذا الواقع الجديد، لم يكن ثمّة مناصٍ من رضوخ النظام وقبول ما سبق رفضه بالأمس. علماً بأن القبول الذليل جاء على استيحاء، إذ تمَّت إزاحة الدكتور غازي صلاح الدين من رئاسة وفد التفاوض، وتولى علي عثمان طه الملف بنفسه. لكن المفارقة التي لم يكترث النظام لوقعها الثقيل هي أن قبوله مبادرة الايغاد، وبما تضمَّنته من بند فصل الدين عن السياسة، والآخر عن حق تقرير المصير، شيَّعت رسمياً مشروعها الحضاري!

صحيح، بعد سنوات منذ ذلك يمكن القول أن كليهما سعى لحتفه بظلفه. لم يكترث أهل النظام لتحويل البندقية من الكتف اليمين للكتف اليسار، حتى بعد أن سمعوا الأصوات التي وصفتهم بالجُبن والخنوع والانتهازيَّة والإرهاب وهلمَّجرا.. وبالقدر نفسه حمل قرنق عصاة سحرية أعمت بصائر حلفائه في التجمع الوطني الديمقراطي، فأنكروا ضوء الشمس من رمدٍ، ولم يروا في المشهد سوى خلافة تجرجر أذيالها. وعندما حان أوان دفع الضريبة، كان النظام سباقاً، إذ نامت نواطيره عن ثعالبه، فصحا الطرفان على أنغام سلسلة من التوترات بين الشيخ وتلاميذه بدأت بما سُمِّي بـــ"مذكرة العشرة" وانتهت بالانقسام المشهود في ١٢ ديسمبر من العام ١٩٩٩ بين القصر والمنشية. يمّم الطرفان وجهاهما شطر الحركة الشعبية (قرنق) بعد أن صيَّرها الانقسام نفسه في مقام الحصان الأسود الرابح. لكن المفارقة أن العدوى أصابت حلفائها في التجمُّع الوطني أيضاً، فبدأ عقدهم في الانفراط بخروج حزب الأمة في مارس من العام ٢٠٠٠، وبدأ قرنق في ارتداء قبعتين كما كان يحلو له أن يصف نفسه.. قبعة حفظت له مكانه بين الحلفاء، وأخرى كفلت له الجلوس مع الأعداء تحت مظلة الإيغاد!

زبدة القول، يطيب لنا أن نختم هذه التوطئة، بما سبق وذكرناه، في السؤال الباحث عن إجابة مقنعة: ثمّ ماذا بعد؟! يعتقد كثير من المراقبين أن نظام العصبة الحاكم في السودان له من الأخطاء والخطايا، ما تتضاءل أمامه الأنظمة العربيّة التي ذهبت إلى ذمّة التاريخ، سواءً في تونس التي بدأت ربيع الثورات العربيّة، في مصر بديكتاتوريتها العتيدة، أو ليبيا بصلف وجهل قائدها الأممي، أو اليمن بنظامها

العشائري، أو سوريا بحزبها العقائدي. ومع ذلك ظلّ المراقبون السودانيون أو الأجانب يتساءلون عن أسباب تأخر قطار التغيير في السودان؟ والمعلوم أن الذين يطرحون هذا السؤال يجول في خاطرهم أن الشعب السوداني كان سباقاً في هذا المضمار بثورتين مشهودتين في أكتوبر ١٩٦٤ وأبريل ١٩٨٥ وإن لم تأتيا أكلهما كما ينبغي. وتبعاً لذلك استبعد كثير من المراقبين أن يكون في صمت الشعب كلاما، بل جهر البعض بتفسير سالب لهذا الصمت وقال إنه محض خوف وجبن وخنوع!

واقع الأمر تلك نظرة ضيزى، لم تضع الظروف المحيطة بالعلاقة بين الطرفين – النظام والشعب – في الحُسبان. فالثورات التي تروم التغيير الراديكالي بصورة عامة لا تأتي بغتة. لذلك جاءت الثورات التي هدفت لذات التغيير كنتيجة لاكتمال شروطها الموضوعية. لكن مهما كان التبرير فلو أننا شئنا تفسير ما يسميه البعض تلكؤا فيمكن حينئذٍ توجيه أصابع الإتهام مباشرة للنخبة التي لم تكتف بتقاعُسها عن دورها المرتجى وواجبها التاريخي، وإنما يمكن القول إنها كانت صاحبة القدح المعلى في صناعة الأزمة نفسها. وقد عهدنا أصحاب الياقات البيضاء دائماً ما يتدافعون بالمناكب للمشاركة في تثبيت أركان دعائم الأنظمة الديكتاتورية والشمولية، بذات المناكب التي هرعوا بها نحو ملاذات الأنظمة الديمقراطية من قبل، بالرغم من أنهم لم يؤدوا فرائضها ولم يحسنوا اتباع سُننها!

لسنا بصدد محاكمة تاريخيّة بقدر ما أردنا الإشارة عرضاً لمكمن الأدواء، دون الادعاء بأننا نملك الدواء. لكن إن شئت اختصارا يجنبك مغبة الدوران فقُل – يا رعاك الله – إن إمهال الشعب السوداني للعُصبة الحاكمة لا يندرج تحت بند الإهمال، بقدر ما هو تعبير عن غريزة الإمهال في سايكلوجية الشعب السوداني، حيث درج على التعامُل مع الأشياء بلا ريث ولا عجل!!

وهذا ما يمكن تلخيصه في عشر نقاط، علماً بأن هذه النقاط العشر التي سنوردها باختصار هي ملاحظات تحتمل الصواب ونقيضه، كما أنها لا تعتمد على بحث علمي، بقدر ما هي رؤى تهدف لمطابقة الواقع بالخيال، أو إن شئت فقُل بين العملي والنظري.

- أولاً: من الواضح لكل المراقبين أن الأزمات قد أحاطت بالنظام، وبالذات الأزمة الاقتصادية التي بلغت حداً لا يطاق بعد أن فقدت الخزينة العامة أكثر من ٩٠% من موارد البترول بعد انفصال الجنوب. فالمعروف أن العصبة الحاكمة قد أهملت كل القطاعات الإنتاجية منذ بداية تصدير البترول في العام ١٩٩٩ وشرعت في الاعتماد على البترول بنحو ٩٥% في ميزانية غلبت فيها الواردات على الصادرات. علاوة على الفساد الذي طغى واستفحل بصورة لم تعهدها البلاد منذ أن وطأ أول إنسان أرضها وأصبحت دولة بحدودها الإدارية المعروفة، سواء في ظل الاستعمار بتعدد أشكاله أو الحكم الوطني بمختلف ألوانه! والدليل على هذه الظاهرة أن عائدات البترول بلغت في الفترة المذكورة أكثر من ٤٠ مليار دولار، وإذا

أضفنا عليها ما يقاربها من الديون الأجنبية، نصبح أمام وضع معقد بصورة تعجز الراصدين. ولهذا لم يكن غريباً أن تتخبط السلطة الحاكمة وتعجز عن مواجهة الغلاء المعيشي، وكبح جماح الأسعار التي أثقلت كاهل المواطنين بمختلف شرائحهم. وكمثال لهذا العجز يكفي أن نقول أن تلك السلع تشمل السكر الذي تنتجه خمس مصانع، أحداها مصنع كنانة الذي يعد ثاني أكبر مصنع في العالم!

- **ثانيا:** الأزمات الاقتصادية المذكورة انعكست على معدّلات النُمو التنمويّة، وفقا لتقارير المؤسسات الدوليّة. ففي آخر تقرير صَدَرَ عن صندوق النقد الدولي كان معدّل النمو سالبا، أي ٠،٢- % في العام ٢٠١١ و٠،٤- % في العام ٢٠١٢، وهذا انخفض من معدّل نمو كان عام ٢٠١٠ نحو ٦،٥%، ومتوسط ٦،٧% ما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٩... الجدير بالذِكر أن السُلطة التي أدمنت الكذب، قال وزير ماليتها السيِّد علي محمود في اجتماع وزراء المالية العرب بأبي ظبي (سبتمبر ٢٠١١) أن بلاده تتوقع معدّل نمو ٥% للعام ٢٠١١، و٦% للعام ٢٠١٢.. فتأمّل قومٌ يكذبون دون أن يطرف لهم جفن!

- **ثالثاً:** امتدادا لسيلٍ لا ينقطع من الكذب المقيت، ظهرت في إطار أزمات السلطة المشكلة الكبرى والمتمثلة بشريحة الشباب، وهُم عصب الأمّة السودانية كما تعلمون. فقد انكشف غطائهم واتضح أنهم محاصرون بمرض البطالة، حيث بلغت النسبة في أوساطهم نحو ٤٧%، بحسب الاحصاءات الرسميّة. ولهذا بعد أن طاف طائف ثورات الربيع العربي، صارت التمنيات والوعود الجوفاء مادة ثابتة في أحاديث العُصبة ذوي البأس لشريحة الشباب. كمثال، فلننظر لحديث لا يُسمن ولا يُغني من جوع كهذا: «**كشف سوار خلال مخاطبته برنامج الدولة وقضايا الشباب بالمركز القومي للإنتاج الإعلامي أمس، عن خُططٍ ومشاريع كبيرة تستوعب حاجيات الشباب وتعالج الآثار السالبة للظواهر التي طرأت على حاضر الشباب بالبلاد. ولفت إلى أن الخطة التي شرعت فيها الدولة جعلت الشباب في أولوياتها من خلال مشاريع تشغيل الخريج والتأهيل والتدريب التي انتهجتها وزارة الموارد البشرية عبر توفير ١٠٠ ألف فرصة عمل للشباب**»[٤٧]... هَبْ أن ذلك صحيحا، على من تُوَزّع هذه الفرص الضئيلة؟! فالمعروف إما أنها ستذهب لأهل الولاء، أو تُقدّم كرشوة لمن يُرجى حياده على الأقل. وهَبْ أنها صحيحة، فأين كانت مخبأة طيلة السنوات العجاف؟! ألم تظهر نتائج الفصل التعسّفي من قبل في الخلخلة الاجتماعيّة التي نتجت عنها ظواهر لا أخلاقية مريعة.. وهي التي تقف "دار المايقوما لفاقدي السند شاهدا" عليها؟!

- **رابعا:** الحديث عن هذه الظاهرة اللاأخلاقية تحديدا يستلزم النظر في حديث الأرقام: «**أنشئت دار المايقوما في عام ١٩٦١ بطاقة قصوى ٤٠٠ طفل، وحينما آلت تبعيتها إلى وزارة الصحة كان بها في البداية ١٧ طفلاً فقط، ثم أصبحت تشرف**

---

٤٧ صحيفة الرأي العام ٣٠/٣/٢٠١١

عليها وزارة الشئون الاجتماعية منذ عام ٢٠٠٩. ومنذ بداية الألفية الثالثة، أصبحت أعداد الأطفال تقفز كل يوم في متوالية عددية. ففي عام ٢٠٠٠ قفز عدد الأطفال إلى ١٠٠ طفل، ثم إلى ٤٠٠ بعد أربعة سنوات، وتضاعف عدد الأطفال خمس مرات ليصل إلى ٢٠٠٠ في عام ٢٠٠٩ (إحصاءات ٢٠٠٩). قدرت نسبة الوفيات وسط الرضع والأطفال بـ ١٠%، أي مائتي طفل سنويا، غير أنها قفزت في نفس العام (٢٠٠٩) إلى ٧٤ طفل، أي ضعف ما كانت عليه في العام السابق، ولهذه الكارثة ما يبررها. فميزانية الدار تبلغ ٦٠٠ مليون جنيه، ليس للدولة مساهمة تذكر فيها، أن لم تنعدم تماماً، بينما أعداد الأطفال في ازدياد، ويصل ما بين (٢-٣) إلى الدار يومياً. في تصريحه لصحيفة الرأي العام بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩، ذكر الدكتور محمد محي الدين الجميعابي أن دار المايقوما "تتسلم (٧٠٠) طفل في العام، يأتي الكثير من الذين يؤمنون بكفالة الأطفال ويختارون منهم"»[٤٨].

ونزيد بأن الإحصاءات الحالية للعام ٢٠١١ بلغت نحو ألف طفل سنويا. علما بأن هذه الأرقام تتراوح علوا وهبوطا، وتختص بالذين يصلون الدار فقط، كما أنها لا تشمل دوراً أخرى، سواء في العاصمة المثلثة أو الولايات!

- **خامساً:** الحديث عن هذه الظاهرة أيضا، اكتسب طعم العلقم عندما فاجأ الدكتور عبدالهادي إبراهيم الرأي العام السوداني بحديث منشور هزّ أركان النفوس المفعول بها، ولم يهز شعرة في رأس الفاعل. كان ذلك عقب خروجه من السجن الذي قضى فيه بضع سنوات بعد محاكمته بتهمة إجراء عمليات إجهاض، حيث قال ردا على أسئلة صحافية:[٤٩]

• هل تذكر عدد العمليات التي أجريتها؟

= ١٠ ألف عملية إجهاض.

• هل الـ ١٠ ألف حالة كانت لفتيات حملن سفاحاً؟

= ٩٠% طالبات جامعيات وال١٠% زوجات مغتربين وحالات اغتصاب وفتيات متخلفات عقلياً.

• كيف تصل الفتاة إلى العيادة؟ خاصة وأن الذهاب إلى عيادات النساء والتوليد ما يزال البعض ينظر له بأنه للنساء المتزوجات فقط؟

= القُصر والمتخلفات كُنّ يأتين بصحبة أهلهم، أما الطالبات فيأتين مع صديقاتهن لأن ٩٠% منهن أهلهن لا يعلمون بحملهن، وعشيقهن في الغالب يتكفل بكل شيء، وأغلبهم رجال كبار في السن، وحتى ينتهي هذا الموضوع بالتي هي أحسن. هم في البداية يمشوا للقابلة أو الممرض أو يعملوا حاجة "براهن" كأن يتناولن (الظهرة والصبغة) أو تناول كمية من العقاقير حتى ينزل الجنين، لكن هذه

---

٤٨ الإحصاءات معتمدة على مقال للكاتبة الصحفية حليمة عبدالرحمن - موقع الراكوبة الإلكتروني - بتاريخ ... ٢٠١١.

٤٩ صحيفة السوداني ٢٠١١/٩/١١.

الأشياء ما يتنزّل الجنين، بالعكس، بتقتله داخل الرحم. وعندما يصلن العيادة يكون الجنين ميت، وبالتالي يُشكل خطورة على حياتها، وهن يأتين بتسمم في الدم أو ثقب في الرحم أو المثانة أو في القولون وناسور وغيره من المشاكل المستعصية، وفي هذه الحالة لا بد أن تتدخل وإن لم تتدخل تتسبب في ضياعها وفي النهاية دي بت أسرة.

- **سادساً:** للفساد الأخلاقي كذلك وجه آخر. كان قبل هذا يُعَدُّ ضمن المسكوت عنه، بالرغم من أنه لازم سيرة قوم ممّن أوهموا الناس بأنهم من الأطهار. وإلاّ فماذا تقول عن شهادة شاهد من أهلها؟! فلنقرأ ما نطق به السيد كرم الله عباس والي ولاية القضارف، في أعقاب المشكلة التي اندلعت بينه والدكتور عبدالرحمن الخضر والي الولاية السابق، وأدت إلى نقله واليا لولاية الخرطوم. فقد جاء في إحدى الصحف المحلية المحسوبة على أهل المشروع الحضاري ما يلي: «**وضع كرم الله عباس والي القضارف أنصاره ومؤيديه وأصحابه في الوسط الصحفي والإعلامي في موقف أقل ما يقال عنه إنه محرج ومؤسف، إذ قال بالصوت العالي: إن هناك ممارسات لا أخلاقية حتى داخل حزب المؤتمر الوطني، متهماً بعض أعضائه بممارسة أفعال قوم لوط، وحدد أماكن بعينها لترك فتح أبوابها لهؤلاء المنحرفين، مهدداً أياهم بإغلاقها خلال مدة زمنية لا تنقص ولا تزيد**»[٥٠]... أما نحن، فلا نملك سوى أن نقول: لا حول ولا قوّة إلاّ بالله العلي القدير!

- **سابعاً:** في ظاهرة أخرى، تأمّل ماذا جنى الشباب من نسبة العطالة التي ذكرناها من قبل، فقد تفشّت ظاهرة تعاطي المخدّرات بصورة مقلقة، وطالت شرائح الطلاب بمختلف أعمارهم، واصبحت الجامعات نفسها أوكار لترويجها، ومرّةً أخرى فلنتمعّن في إنجازات المشروع الحضاري على لسان فاقد الشيء: «**وأشار سوار إلى أن الفقر والبطالة والمرض والتعليم والإيدز والمخدرات من أكبر التحديات التي تقف أمام الدولة وتقف عائقاً أمام الإستفادة من طاقات الشباب، وأبان أن الدولة ستعمل ليل نهار من أجل إمتصاص الآثر السالب لتلك الظواهر**»[٥١]... ليس هذا فحسب، بل فلننظر رأي حاميها أيضا، حيث قال إبراهيم محمود حامد وزير الداخلية في معرض إجابته على سؤال من أعضاء المجلس الوطني بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٩: «**يعد الحشيش "البنقو" من أكثر أنواع المخدرات تداولاً وسط الطلاب بجانب الأقراص المخدرة**»، وأشار إلى أنه: «**تمّ ضبط ١١،٤ ألف طن من الحشيش عام ٢٠١١ مقابل ١٢،٥ ألف طن ضبطت في العام ٢٠١٠ بينما الأقراص المخدرة والمنشطة المضبوطة بلغت ٩٢٣٠١ قرصاً**»، ووصف هذه الكمية حال توزيعها بـــ"الكارثة". والجدير بالذكر أنه قال: «**إن الحشيش لا يُعَدُّ من أنواع المخدرات طبقاً للمعايير العالمية**»!!

---

٥٠ صحيفة الانتباهة ٢٠١٠/٥/٨.

- **ثامناً:** وبصورة شاملة لكل ما سلف، كان هذا اللقاء الذي جمع من جهة بين إدارة أمن المجتمع بجهاز الشرطة وشعبة أمن المجتمع بجهاز الأمن والمخابرات العامة، ومن جهة أخرى بعدد من رؤساء تحرير الصُحُف، وكُتّاب الأعمدة في الوكالة الصحافية الأمنيّة المُسمّاة بـ"المركز السوداني للخدمات الصحافية (SMC)" للحديث عن الظواهر التي تفشّت في المجتمع، مثل الدعارة بكل أنواعها وانتشار تعاطي المخدرات والخمر وسط الشباب السوداني من الجنسين: «**كشف المتحدثون عن وجود شبكات ضخمة تمتلك إمكانات هائلة بعمل منظم ومدروس للتجارة في الرقيق الأبيض "المصطلح بحسب تعبير كمال حسن بخيت رئيس تحرير الرأي العام الذي بدا لقارئه لكأنما كتبه بمتعة زائدة" لإفساد الشباب السوداني، وكشفت المعلومات أن شرطة أمن المجتمع قامت خلال عام واحد بضبط أكثر من واحد وثلاثين ألفاً منهم، فتحت في مواجهتهم بلاغات دعارة و١٠٦٥ بلاغ مخدرات في مواجهة ١٧١٤ متهماً، بينما فتح ٤٨٤ بلاغاً في مواجهة ٥٤٢ طالبة جامعية بمدينة الخرطوم وحدها مقابل ١٠٤٧ بلاغ دعارة في مواجهة ١٣٠٥ طلاب، كثير منهم ضُبطوا داخل الشقق المفروشة، كما تمّ فتح بلاغات في مواجهة ٦٧١ أجنبياً كانت بسبب العروض الجنسية والممارسات الفاضحة وتعاطي وحيازة خمور ومخدرات**»[٥٢]. أنظر يا أيها القارئ المكلوم لتاريخ هذا الخبر، وتأمّل أرقامه، وتنفس الصعداء، فلمثل هذا تلطمُ الدول "العلمانية" خدودها وتشق جيوبها، وتثكل نفسها!!

- **تاسعاً:** أما الفساد الذي لن يندهش له أحد، فهو الفساد المالي. وعن هذا يكفي ما صنعت يمينهم، مثل تقارير المراجع العام والتي كانت طيلة السنوات قضتها العُصبة في السلطة تتحدث عن الفساد الظاهر والمستتر، ومع ذلك لم يُحاكم يوما أحد المفسدين، بل اتّضح أنه أمر لن يحدُث في ضوء الحديث الكارثة الذي ألقي به المشير عُمَر البشير في حواره مع صحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٢، والذي نفى فيه تماماً حدوث فساد في الدولة، وقال رداً على السؤال التالي: «**الإنقاذ لها أكثر من عشرين عاماً في السلطة.. لا يمكن أن يكون كل قياداتها أطهار لدرجة ألّا يحاكم أحد من قادتها طوال هذه الفترة الطويلة؟**» فردّ سيادته ساخراً: «**طيب إذا ما في مفسدين كبار نحن نخلقهم؟!**».. وواصل حديثه: «**السبب هو أننا درجنا على اختيار خيار القيادات، لذا فمصطلح مفسدين كبار ما بتلقاه. فالإنقاذ مبنية على قواعد وأخلاق الحركة الإسلامية، ولها عدد كبير من الكوادر. ففي الموقع الواحد يكون مرشح قرابة ستين قيادي، فمن قبل ثبت أن أحد المحافظين أفسد.. في نفس اليوم سحبت منه الحصانة، وقُدّم للمحاكمة ومن ثمّ سُجن، فلا كبير على المحاكمة**».

---

٥٢ الرأي العام ٢٠٠٦/٦/١٤ [illegible]

بالطبع لا أحد يمكن أن يؤكد على المثل الذي ضربه أعلاه، ذلك ببساطة لأن المحافظ المذكور كائن غير مرئي. وقد نفى القائل في ذات حديثه وجود واحد فقط. والمفارقة أيضا أنه نفس الشخص الذي قال في مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٣ وفق ما أوردته كل الصحف، اثناء الحديث عن تصفية ٢٢ شركة حكومية: «**الحوافز تُعطى للموظفين بالدولة ما أسميه بـ"النهب المصلح باللوائح"، وجدنا من يأخذ راتب ٣٠ أو ٤٠ شهراً حافزاً»!**

لكن يبدو أن العُصبة نفسها تتعامل مع المصطلح وفق منهج السهل الممتنع، فتحاول التحايُل عليه بمفاهيم دينيَّة ومجتمعيَّة لكيما تصرف الأنظار عنه. ذلك بالضبط ما ورد في حديث عوض أحمد الجاز، مخاطبا نواب المجلس الوطني الذين سألوا سؤالاً روتينياً يزيح عنهم وخز الضمائر في مخصَّصات يأخذونها بلا طائل يجنى من وراءها. فقال: «**إن أخلاق المجتمع تمنع الكشف عن أسماء المتعثرين**»، ومع ذلك طمأنهم بقوله: «**إن الإجراءات التي تمَّ اتخاذها من قبل بنك السودان ووزارة المالية أدت الى محاصرة التعثر**»[٥٣]، وسانده في هذا الزعم آخرٌ بابتداع مصطلح شغل الناس حتى نسوا القضية الأساسية، فقد كشف حاج ماجد سوار أمين التعبئة السياسية في المؤتمر الوطني وزير الشباب والرياضة عن: «**إحالة عدد من أعضاء الحزب للمحاسبة عقب ثبوت تجاوزهم في المال العام، وقال إن الحزب عَملَ بمبدأ "السُترة" ولم يكشفهم لوسائل الإعلام**»[٥٤]، ويبدو أن ذلك مع علته لم يقرأه أو يعلم به رئيسه في الدولة والحزب، الذي نفى الظاهرة جُملة وتفصيلا!

لكن ذلك ما لم يفعله نافع علي نافع، مساعد رئيس الجمهورية ونائب رئيس المؤتمر الوطني، ولا ينبغي له، فقال مفسراً "فقه السُترة" بما يحتاج لتفسير آخر: «**إنه قيمة دينية لا يحتَج عليها**»[٥٥] وبعد أن قلل من انتشار الفساد.. وبالطبع لا عزاء للحافظين للرسول الكريم (ص) زاده الأخلاقي لأمته: «**إنما هَلك الذين من قبلكم، إنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد. وأيم والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها**»... من أجل هذا ستظل قضية الفساد تدور في حلقة مفرغة!

- **عاشراً:** تأسيسا على هذه الملاحظات، وهي قيضٌ من فيض يضج به قاموس العُصبة ذوي البأس، لو أننا أضفنا عليها قضايا الحريات المسلوبة والمنقوصة، وانتهاكات حقوق الإنسان بممارسات لم تنقطع منذ بداية عهدهم بالسلطة، علاوة على الحروب المفتوحة في أكثر من ثلاثة جبهات، وفوق كل ذلك قضية المحكمة الجنائية بكل ما تحمله من تبعات قاسية، وكذا الخلافات التي تجري بين أجنحة الظلام طمعا في وراثة السلطة، إلى جانب قضايا أخرى كثيرة يصعُبُ حصرها، وكلها تزيد من احتمالات المواجهة وتُضاءل احتمالات صمود النظام! ذلك يعني

---

٥٣ الرأي العام ٢٠٠٨/١١/١١ - مصدر سابق.
٥٤ آخر لحظة ٢٠١١/٢/٢٧.
٥٥ صحيفة ألوان ٢٠١١/٤/٢٣.

اكتمال الشروط الموضوعية، وهي حجر الزاوية في التغيير. ولو أننا وضعنا كل هذه العوامل نصب أعيننا ونظرنا لها بمنظار واقعي، لخرجنا بنتيجة واحدة، فحواها دنو الانتفاضة القادمة، وأنها مسألة وقت قد يقصُر ولن يطول!

بيد أن هذه الانتفاضة لن تخلو من سيناريوهات ظلَّ العقلاء يتحاشونها منذ أمدٍ بعيد، حتى لا تغرق البلاد فيما غرق فيه الآخرون. في التقدير أن السيناريو القادم سيكون عبارة عن مواجهة مفتوحة بين الشارع السوداني بمختلف قطاعاته والنظام القائم. ذلك نظراً لضعف قوى المعارضة. وهو ضعفٌ لا يقل عن محنة النظام، إن لم يكن أسوأ حالاً وسيُقعدها عن تقدُّم الصفوف. وبغضّ النظر عن تفاصيل كثيرة يعيها الجميع، يمكن القول أنه ذات الضعف الذي ساهم في تأخير المواجهة وتباطؤ وتائر التغيير.

عليه، فإن المأمول أن تشغل القوى الوطنية والديمقراطية نفسها بثلاثة قضايا أساسية، ربما عملت على تجسيير الهوة بين النظام ومناهضيه:

- **أولاً:** كيفية تخفيض التكلفة المتوقعة في رحيل النظام، ذلك لأن البلاد لا تحتمل مزيد من الدماء، وإهدار الإمكانات الماديَّة والبشريَّة.
- **ثانياً:** ثمة مهمة شاقة تحتاج لحلول قصيرة وبعيدة المدى، ذلك: كيفية إزالة ثقافة الديكتاتوريات؟! وليس خافياً سريانها وتفشيها مما أحدث خللاً في بنية المجتمع السوداني.. من هذه الظواهر السالبة والتي تمدَّدت في الحقبة السوداء بصورة مزعجة الكذب والنفاق والتدليس والغش والخيانة والحقد والحسد والكراهية، وهلمَّجرا. وهي قضايا سيساهم الإعلام في محوها تدريجياً بمثلما ساعد في انتشارها وتكريسها في ظلّ العُصبة!
- **ثالثاً:** كيفية الحفاظ على ما تبقى من حدود البلاد. وهو هدف لن يكون يسيراً في حال رحيل النظام، مثلما لم يكن يسيراً في وجوده! ثمَّة قول منسوب لأشهر ملوك الفرس كسرى أنو شروان أو "الروح الخالدة" والموصوف بالملك العادل الذي استطاع إقامة سلام أبدي مع البيزنطيين، وهو القائل: «**أحذروا صولة الكريم، إذا جاع واللئيم إذا شبع**».. ألا ليت هؤلاء يسمعون!

الفَصْلُ الثانِي



المَشْهَدُ الأَوَّل

سَنامُ الخَطأ والخَطَايا

عندما جلستُ إلى الدكتور حسن عبدالله الترابي بمنزله الكائن في المنشيّة، إحدى ضواحي الخرطوم في منتصف رمضان ١٤٣٢هـ (أغسطس ٢٠١١) ذات نهارٍ قائظٍ من نهارات مناخ السودان، لم أكن أطمح بكثير شيء عمَّا قاله في هذه القضيّة بأكثر مما نثره على وسائل الإعلام هنا وهناك على مدى سنوات. والكل يعلم – وأنا منهم – بالرغم من كل ما قال يظل في جُعبته الكثير ممَّا لم يُقال بقدرٍ سواء. ذلك لسببين رئيسيين، أولاً: إنه وحتى اللحظة يعدها فيصلاً في معركة مؤجلة بينه وبين مدبِّريها، وثانيا: يعدها كذلك لأنه – وفق ما اتضح – ليس شريكاً فيها، وهو أمر سبق لنا ذكره (أنظر "سقوط الأقنعة.. سنوات الخيبة والأمل")، ومن هنا فقد يتضح للقارئ أن الرجل سيكون كريماً في ما ليس له فيه يد، باعتبار أنها القضية التي ستنال من خصومه. وعليه فقد ظلَّ طيلة سنوات مضت يرسل الإشارات هنا وهناك، وهي إشارات كانت تكسب القضية غموضا أكثر مما تجلي أسرارها.

مع كل ذلك، عندما طرحتُ على دكتور الترابي الإفصاح عمَّا يعرفه عن هذه القضيّة للتوثيق، والذي هو الهدف الأساسي لهذا الكتاب، وقلت له افعل ذلك لانها قضيَّة فريدة، لها ما بعدها وإن تقادمت الأزمنة، فقد كنتُ أظنه بتردُّد ساسة أهل السودان الذين يكيدون كيداً لبعضهم في السرَّاء والضرَّاء، إنه لن يفعل، أو على الأقل سيُرجئني ليوم آخر قد يأتي وقد لا يأتي.. ولكن لدهشتي، طفق يحدثني مباشرة عن التفاصيل.. لعلَّ ما يميِّز الترابي عن سواه من السياسيين، مقدرته في اتخاذ القرار، سواء اتفق معه الناس أو اختلفوا، وبغضِّ النظر عن خطئه من صوابه. وبالطبع فالقارئ حرٌّ في أن يذهب حيثما شاء في تفسيره لمقاصده. أما أنا، فقد كان ديدني أن أوثق لقضية تُعَدُّ من أمَّهات القضايا السودانية ذات الأبعاد الخارجية، وأعلم – كما قال هو – إنها قضية لا تسقطُ بتقادُم الأزمنة، وقد زاد على ذلك بقوله إنه رجل قانون ويعلم تماما ما يترتب عليها![٥٦] بناءً عليه، سوف أحدِّثك – يا عزيزي القارئ – حديثًا لن تملَّ سماعه، في قضيَّة هي أشبه بما يمكن أن تكون قد شاهدته في دور الخيالة أو

---

٥٦ كان ذلك بحضور الأستاذ كمال عُمَر وآخر حضر اللقاء، وأشار له الترابي مرّة باعتباره شاهد على جزء من الحدث، وعرفتُ لاحقاً أن اسمه "تاج الدين بانقا".

قرائه في قصص "أجاثا كريستي" رائدة أفلام الرُعب والجريمة والإثارة. فالمعروف أن هذه القضية نُشرَ منها شذرات هنا وهناك، ولكن ما سنورده هنا يمثل كما متكاملا، يصلحُ لأي دُعاة أن يعتبرونه وثيقة اتهام كاملة، يمكن أن تجرّم أو تبرّئ المعنيين في أحشاءها. لا سيّما، وأن للقضية أبعاداً هامة، حيث أصبح الإرهاب بنداً أساسياً في أجندة المجتمع الدولي، في ضوئه تتمحور كثير من السياسات والإستراتيجيات. وأصبح في صدارة القضايا التي تلعب دوراً كبيراً في السياسة الدولية. علما بأن ما سنورده هنا ليست هي أقوال دكتور الترابي كلها، فبجانب ما أدلى لنا به كانت هناك اجتهادات أخرى، أقبلنا عليها بجهدٍ لا نمنّ به على أحد!

كما ذكرنا للقرّاء الكرام، الذين يعلمون منهم والذين لا يعلمون أيضاً، أن نظام العُصبة ذوي البأس الحاكم ارتكب العديد من الأخطاء والخطايا على المستويين الداخلي والخارجي. ونعتقد أن أكبرها على المستوى الأخير تمثلت في هذه المحاولة الفاشلة، والتي هدفت لاغتيال الرئيس المصري السابق محمد حُسني مبارك. صحيح أن الرئيس الذي كاد أن يكون ضحيتها قد خُلع من السلطة في ١١ فبراير ٢٠١١ بثورة شعبية فريدة في التاريخ السياسي المصري، وإضافة جديدة للتاريخ الإنساني. ومع ذلك، فالمعروف أن الجرائم الجنائية لا تسقُطْ بالتقادُم كما ذكرنا، سواءٌ على مستوى الأفراد أو الدول بغضِّ النظر عن موقع الضحيَّة من مسار الأحداث. وذلك تبعا لما تحكمه القوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية، وحتى لا يكون العالم الذي تعيش البشرية على ظهره، غابة تستبيحها خفافيش الظلام. ومن المفارقات أن بعض تلك المواثيق وقعت عليه العُصبة الحاكمة في السودان درءً للشبهات. مثل "الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب" التي وقعّها اللواء عبدالرحيم محمد حسين في مؤتمر وزراء الداخلية والعدل العرب العام ١٩٩٨، غضّ النظر عن أن الاتفاقية أساسا صُمّمت للنظام وأمثاله من الخارجين على القانون. بدليل أن سيادته قدّم مسوغات لتبرير التوقيع بصورة جعلت رؤوس أعتى الإرهابيين تتضاءل خجلا. لكن التوقيع لا يَجُبُّ جرائمه كما هو الحال بالنسبة لـــ"واقعة" أديس أبابا، والتي ستطارد مدبّريها حتى يجفل النوم من عيونهم. ليس لأن الدكتور حسن الترابي عرّاب الانقلاب جعلها في صدارة أدلته وهُمومه التي يود أن يلف بها الحبل حول أعناق حوارييه أو تلاميذه السابقين، ولكن لأن القانون الدولي لن يتسامح فيها كما ذكرنا، حتى لو تسامح الضحية أو بلاده!

انطلاقاً من كل هذه المعطيات، نقول للقارئ إن هذه القضيَّة ظلت محور اهتماماتنا ومرتكزها. بحثنا عن أسرارها في كل جُحر وفضاء، امتدَّ حتى لصدور ونفوس متآمريها وتنقيب ملف ضحاياها. وفي تقديري أنه ما من كلمة في سماء السودان العريض، تقع ضمن ملايين الكلمات التي يعج بها قاموس البشرية، بأعظم سحراً وفتنة ومعنى مثل كلمة "السر" هذه. ومن أجل كل ذلك كان لزاماً علينا أن نجتهد بقناعاتنا في رصد كل ما هو متصل بالموضوع محور اهتمامنا. أي تأملنا مُقترحها، وعجبنا لمُدبّرها، وكرّرنا البصر حُجتين في مُخططيها، ودهُشنا لحامليها، وسخرنا من منفذها، ثمّ قرأنا ورأينا وسمعنا ضحيتها وضحاياها.. وبالطبع كل ذلك لا

لشـ ء في نفس راصدها، ولكن لأنها تُعدُّ الأولى من نوعها التي يُقدِمُ عليها نظامٌ سوداني خارج حدود بلاده. وسنظلُّ نُطاردها بحثاً وتقصيا وتحليلاً حتى تستقر في مصيرها المحتوم، وهو ميزان العدالة الدوليّة. وبالقدر نفسه نؤكد أنه ليس هناك ثمة ثار في الأمر، بقدر ما الغرض ألاّ يكون التهاون فيها منفذا لمن يمكن أن تُسوّل له نفسه بتكرارها في نظام آخر، وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المجتمع الدولي أصبح في قضية الإرهاب كالجسد الواحد، إذا تداعى له بلد، تداعت له سائر البلدان بالسهر والحمى!

كنا قد تعرّضنا لهذه القضية خطفاً في كتابنا الذي ورد ذكره (سقوط الأقنعة) ونزيد على ما ذكرنا بتفاصيل توفرت لنا بعد صدور الكتاب. ويمكن القول إن التفكير الشيطاني في هذه القضية ومثيلاتها من الآثام ورد في خضم العزّة التي انتفشت لها أجنحة النظام بعد أن دالت لها السلطة الانقلابية، باعتبار أنه أول حركة إسلامية سُنيّة تصل للسُلطة، وأسفرت عن هويتها الحقيقيّة بعد حرب تحرير الكويت (حرب الخليج الثانية) وظنّ أن بمقدوره قيادة العالم الإسلامي بعد تصدير ثورته "الأمميّة الإسلامية" إلى دول تتلهف لمقدِمِها الميمون. وكانت استراتيجيّة النظام تنحو نحو التغلغُل في أفريقيا عبر دول القرن الأفريقي، بزعم أن الصومال بعد إنهيار نظام الرئيس سيّاد بري أصبحت ساحته تُغري بالتدخّل، وذوي القربى أولى بالمعروف كما يقولون. فهو بحسب تقديراتهم بلد يسهّلُ فيه تطبيق المشروع الإسلامي، نسبة لأن سكانه كلهم يدينون بالإسلام، بل وجميعهم على قلب مذهب واحـ (الشافعي) أي لا يوجد بينهم ذِمّي ولا كافر وفق ما يُردِّد أصحاب "المشروع الحضاري" انسهم. وكذلك فالصومال مثله جيبوتي، إضافة إلى إثيوبيا التي تتناصف المسيحية والإسلام سكانها (ويقالُ أن عدد المسلمين يبلغ ٦٥%) ومثلها أيضا من ناحية المناصفة إريتريا، أضف إلى ذلك مسلمي أوغندا وكينيا وجنوب السودان، والأخير كان في الحُلم الإسلاموي هو بوّابة الحركة للإطلالة على دول القارة، هذا إن استطاعوا دحر الحركة الشعبية عسكريا بمثلما تمنوا وخططوا وشرعوا بالفعل!

أما بالنسبة للعالم العربي، فقد وضع أصحاب "المشروع الحضاري" طموحاتهم على كاهل الدولة المصريّة، باعتبار أن فتحها يعني فتح بوابة العالم العربي، وصولا لمَغرِبِهِ، كما هو الحال في تونس والجزائر وموريتانيا والمغرب، بهدف تحريرهم من الإستلاب الأوروبي "النصراني"، وما زاد من فضل الظهر فليعبروا به بطاح المشرق العربي، ليندّاح نحو الدول الآسيويّة، وفي طليعتها أفغانستان وباكستان وكل من شاركهما القافية. هكذا كانت الأحلام أو الأوهام بالأحرى. وبمنطق أن لكل غاية وسيلة أو آلية، فقد استسهل أصحاب المشروع الحضاري قضيتهم ورأوا أن البداية يمكن أن تتم باستضافة المتطرّفين من الجماعات "فقه الاستجارة" فأصبحت الخرطوم قبلتهم، أو الملاذ أو السماء الآمنة Safe Haven وعلى رأسهم أسامة بن لادن الذي جاء تتبعه أمواله، بحسب تعبير السيّدة باربارا بودين إحدي المسئولين في إدارة الرئيس كلنتون

السابقة.[٥٧] وكان أسامة بن لادن قد قدِمَ من اليمن في منتصف مايو ١٩٩١ بطائرة خاصة وفي معيّته نحو عشرين فردا من أسرته، وبعض حرسه الخاص، وخرج في مايو ١٩٩٦ إلى باكستان ثم أفغانستان ثم باكستان مرّة أخرى، حيث عُثر عليه وقُتل بعد اختفاءٍ دام أكثر من عقد من الزمان!

جاء المنبوذون من أوطانهم ممَّن يسمون بـ"الأفغان العرب" وعلى رأسهم جماعة الجهاد المصرية، الاتحاد الإسلامي الصومالي، حركة الجهاد الإريتريَّة، الإنقاذ الجزائريَّة، النهضة التونسيَّة، الجماعة الإسلاميَّة الليبيَّة، وآخرين من العراق واليمن وسوريا وفلسطين.. وهلمَّجرا. وعلى رأس كل هؤلاء كان أسامة بن لادن كما أشرنا، والذي تراوحت الأسباب في ترحُّله، ولكن يبدو أن ملابسات حرب الخليج الثانية وموقف بلاده منها وما صاحبها من جدل كانت السبب الأساسي. وأيا كانت الأسباب، فقد جاء للخرطوم تحت غطاء الاستثمارات، فانشغل القوم بأمواله وانشغل الرجل بالتخطيط لما نوى الإقدام عليه بهدوئه المعهود. وفي خمسُ سنواتٍ قضاها بين ظهراني أصحاب المشروع الحضاري كان قد فرغ تماماً من تثبيت أركان الفكرة التي أزمع على نشرها تحت مُسمًى "القاعدة" حيث أتاحت له الخرطوم أن يثبت أركانها العملياتية Net working وشرع في أعمال استثماريَّة توحي كأنه قد حطَّ رحاله نهائيا في هذا البلد!

كاد أن ينقلب السِّحرُ على السَّاحر في موضوع المتطرِّف الليبي الجنسيَّة محمَّد عبدالله عبدالرحمن الخليفي، الذي حصد برشاشه أرواح أكثر من خمسين مصليا بين قتيل وجريح في مسجد أنصار السُنة بالثورة الحارة الأولى (مسجد الشيخ أبوزيد محمد حمزة زعيم الجماعة حينها قبل أن ينشقوا لمجموعتين) أثناء تأديتهم صلاة الجمعة ظهيرة يوم ١٩٩٤/٢/١٣، وعرج على مقر من مقرّات بسط الأمن بمنطقة أمبدَّة وتبادل معهم إطلاق النار، واتجه صوب منزل بن لادن (وتردَّد دون دليل واضح أنه كان يعتقد أنه بين المُصلين) حيث بادله حرسه الخاص إطلاق النار أيضاً قبل أن يتم اعتقاله. وقيل إنه أعدم حتى لا يكون هناك دليلٌ على أسرار اختفت من الورق وظلت في صدور أهلها.

وفقا لرئيس الاستخبارات السعودية السابق الأمير تركي بن عبدالعزيز[٥٨] أن حكومة الخرطوم عَرَضَتْ عليهم تسليم بن لادن، وكان ذلك عقب محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك العام ١٩٩٥، أي بعدما بدأت حبال المجتمع الدولي تلتف حول رقبة النظام، فأرادوا التخلص من الإرث الثقيل، ولكن السلطات السعودية

---

٥٧ الجدير بالذكر أن بودين حاليا سفيرة متقاعدة، تعمل حاليا محاضرة ودبلوماسية مقيمة أستاذة في كلية "وودرو ويلسون" للشئون العامة والدولية في جامعة برنستون، وتعد واحدة من أبرز الدبلوماسيين الأمريكيين المتخصصين في الشرق الأوسط، وقد شغلت عدة مناصب، منها مسئولة عن الشئون العسكرية والسياسية في شبه الجزيرة العربية في مكتب شئون الشرق الأدنى وشئون الجزيرة العربية ومن ثمّ كنائبة لمديره، وفي عام ١٩٩٧ عُينت سفيرة للولايات المتحدة لدى الجمهورية اليمنية.

٥٨ سقوط الأقنعة - حلقات توثيقية عن قناة أم بي سي (MBC).

رفضت العرض، وكذلك تردَّد أن العرض نفسه طرح لبعض المسؤولين الأمريكيين (إدارة الرئيس الأسبق بيل كلنتون) ولا يدري المرء ما إذا كان قبول أي من العرضين كان سيمنع حدوث الكوارث التي نفذها أتباعه فيما بعد، مثل كارثة بُرجي التجارة الدولية، وتفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا، والمُدمِّرة "كول" على شواطئ اليمن..إلخ.

تردَّد أن أسامة بن لادن بعد أن غادر الخرطوم إلى أفغانستان في مايو ١٩٩٦ قال فيهم قولاً ثقيلاً، نسخ عنهم صفة التديُّن المزعوم: «**هؤلاء قومٌ جمعوا بين التديُّن والجريمة المنظمة**».. والأمانة التوثيقية تقتضي أن نؤكد أننا فشلنا في الحصول على مادة تثبت ذلك، وإن تردَّد كثيراً. لكن الثابت هو ما صرَّح به نائبه الرجل الثاني في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري في قولٍ مماثل، وذلك بعد أكثر من عقد على حادثة طرد بن لادن من السودان، جاء ذلك في تسجيلٍ صوتي له من مخبئه، بُثَّ في موقع على الإنترنت، وأشارت له وسائل الإعلام المختلفة يوم ٢٠٠٩/٣/٢٤، ووفقاً لما ورد في موقع هيئة الإذاعة البريطانية الـ"بي بي سي"، قال الظواهري: «**إن مشكلات الرئيس السوداني عُمَر البشير مع الغرب هي عقابٌ له على طرد زعيم القاعدة اسامة بن لادن من السودان قبل عشر سنوات. وأضاف إنه على الرغم من سعي البشير لإرضاء القوى الغربية بطرد القاعدة من السودان عام ١٩٩٦ إلا أن الغرب لا يزال يلاحقه**».. وقال: «**إن نظام البشير يحصد ما زرع، مضيفاً أنه لسنوات طويلة ظلَّ يتراجع أمام "الضغط الصليبي الأمريكي"**»، وهاجم الظواهري البشير الذي قال إنه: «**طرد المجاهدين الذين لجأوا إلى السودان وفي مقدّمتهم الشيخ أسامة بن لادن**»، وأضاف الظواهري في التسجيل الذي بثه موقع على الإنترنت أنه: «**بصرف النظر عن سعي النظام لنيل الرضاء الأمريكي، فهو غير كافٍ وانتهى الأمر إلى طلب دولي لاعتقال البشير**»، وقال إن: «**حكومته انتهجت فكراً مُعوجاً مخالفاً للشريعة**»!

يجدُرُ بنا الوقوف قليلا في محطة العنف الذي أطلَّ بوجهه للمرَّة الأولي في حياة السودان بتلك الصورة الغريبة على مجتمعهم. وفتحت الباب على مصراعيه. فبعد سبعة اعوام من تلك الحادثة، وتحديداً يوم ٢٠٠٠/١٢/٩ رُوِّع السودانيون بخروج متطرِّف آخر يُدعى "عباس الباقر" بكلاشنكوف حصد أرواح أكثر من عشرين قتيلاً وجريحا في مسجد الجرَّافة أثناء تأديتهم صلاة التراويح، وقُتل القاتل في المكان نفسه في تبادُل نار بينه وقوة من الشرطة، ووري الثرى بمقابر فاروق بالخرطوم بعد أن رفض ذويه استلام جثمانه.. وقد روى خفير الجبَّانة ومسئول الدفن بها ملاحظة قال فيها: «**إن السفاح كان رجلاً شديد الضخامة أتعبنا في دفنه، فقد وقعت جثته مرتين من النقالة التي كنا نحمله عليها**».. وامتداداً لسيل العُنف، حدث الأمر نفسه ولكن بسيناريو تختلف وقائعه. كان ذلك في "كمبو" في ضواحي مدينة ود مدني، وكذلك في ضاحية الكلاكلة جنوب الخرطوم.

بعد نحو سبعة سنوات من حادثة الجرّافة، تكرّر السيناريو بتطوُّر نوعي. حيث اعتمر أربعة شبان ينتمون لـ"جماعة أنصار التوحيد" بنادقهم في ليلة رأس السنة الميلادية ٢٠٠٧، وخرجوا من غير هدى يبحثون عن ضحية يُلقمونها بضع رصاصات جزاءً وفاقاً لاحتفالهم بـ"بدعة" ليست من الدين في شيء، بحسب فهمهم. ووضع القدر أمامهم الأمريكي جون مايكل غرانفيل، أحد العاملين في الوكالة الأمريكية للمساعدات USAID وسائقه عبدالرحمن عباس رحمة. ومن المفارقات أن الشيخ أبو زيد الذي شهد مسجده أول حادثة إرهابية من نوعها شارك نجله عبدالرؤوف بفعالية في تلك العملية التي طالت رأس غرانفيل وسائقه. ولأن للدهشة مساراً لا ينتهي في أجندة عُصبة النظام الحاكم في الخرطوم، صحا الناس يوماً في المدينة الهادئة على خبر يقول أن قتلة غرانفيل هربوا من سجن كوبر بواسطة نفق قديم أعادوا حفره وهربوا، وتواردت أخبار باعتقال أحدهم، وهو ابن الشيخ، وهروب الآخرين نحو الصومال!

لأن الأحداث بدأت تأتي تباعاً، كانت تلك قصة سبقها في أغسطس ٢٠٠٧ حدث آخر، إذ فوجئ أهالي مدينة "السلمة" جنوب شرق الخرطوم بهدير انفجار ضخم، اتضح بعدها أن المنزل كان عبارة عن بؤرة إرهابية تكدّست فيها المتفجّرات، وقالت الشرطة إنها ضبطت في الوقت نفسه خليّة مماثلة بضاحية "سوبا شرق" وضاحية "الحتانة" شمال أمدرمان. أما الأمر الذي لن يندهش له المراقبون الحُصفاء فقد كان "ابن الشيخ عبدالحي يوسف"، وهو أحد الدُعاة المتطرّفين الذين تمدّدوا في سنوات الغيبوبة. ذلك بعد طرده من دولة الإمارات العربية المتحدة للأسباب ذاتها، وبعد عودته بنى مسجداً في ضاحية جبرة جنوب الخرطوم، ما لبث أن تضخّم باستثمارات في جوفه، تعدّدت كماً ونوعاً. والمذكور أيضاً يُدرّس مادة الشريعة بجامعة الخرطوم العريقة، وهو عضو ما يسمّى بـ"هيئة علماء السودان"، أو الهيئة ذات الصلة بالسُلطان الجائر. وأخيراً وليس آخراً، فقد تمّ ضبط خليّة بضاحية "الكلاكلة قطعية" واتضح لاحقاً أنها وثيقة الصلة بخلية السَلَمَة[٥٩]!

نعود لحديث البداية بالسؤال الكبير: كيف بدأت عملية أديس أبابا؟ قلنا إن هذا التوثيق يستند بدرجة كبيرة على لقاء خاص مع الدكتور حسن عبدالله الترابي بمنزله بضاحية المنشيّة بمدينة الخرطوم (منتصف أغسطس ٢٠١١ - رمضان ١٤٣٢هـ) إلى جانب توثيق من مصادر أخرى. تقول الرواية، تزامن مع نفس الفترة التي بدأ يفكر فيها البعض في اغتيال الرئيس المصري بأديس أبابا. جاءه نفرٌ من التونسيين (حزب النهضة، رئيسه راشد الغنوشي)[٦٠] للدكتور حسن الترابي وقالوا له إنهم خططوا

---

٥٩ اعتمد توثيق هذه العمليات الإرهابية أعلاه على تقرير رصين ومُحكم الصياغة والوقائع بقلم الصحفي خالد فتحي - موقع سودانيل ٢٠١٠/٧/٢٨ نقلاً عن صحيفة الأحداث.

٦٠ الغنوشي أحد المستجيرين بالنظام مطلع التسعينات، وغادر مع جحافل المغادرين بعد أن مُنح جواز سفر دبلوماسي، ذاع سره فأثار ضجّة باعتباره دليلاً على ما يقوم به النظام من مساندة للجماعات الإسلاموية، وأقام الغنوشي في أوروبا واستقرّ في بريطانيا، إلى أن عاد بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي، وخاض حزبه الانتخابات وأحرز نتائج غالبة مكنته من إدارة شئون تونس في الفترة القادمة.

لاغتيال الرئيس زين العابدين بن علي أثناء حضوره مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا. قال الترابي إنه تعجّب من تلك الجُرأة بحسب توصيفه و"وبّخهم" على ذلك، بحسب وصفه. وقال لهم: ألم تفكروا في المصير الذي سيلحق بجماعتكم في تونس في حال فشل محاولتكم؟ ألا تتعظوا بما حدث لإخوانكم في مصر بعد اغتيال السادات؟ هل مشكلتكم زين العابدين وحده؟ وصرفهم بمثلما صرف النظر عن الفكرة تماما.. بل أكد إنه لم يكلف نفسه عناء الإتصال بقيادتهم المقيمة في أوروبا، رغم إنه كان على تواصُلٍ بزعيمهم راشد الغنوشي. وأضاف إنه لا يعرف كيف تسرَّبت الفكرة لأخرين من بعد!

هذا ما أدركه الترابي بعد حدوث محاولة الرئيس حُسني مبارك. أما لماذا غُيِّب عنها، فهذا إما لأنهم علموا بموقفه الرافض مع التونسيين، أو لأنهم يعلمون سلفاً رأيه في مثل هذه العمليات، كما قال! (تفسير خاص للمؤلف: هي الفترة التي زاد فيها صراع الكواليس ضد الدكتور الترابي، وطمحوا لوراثته وإزاحته من هرم الدولة، كما سبق وذكرنا ذلك في سقوط الأقنعة).. ربما يفسر ذلك تغييبه، وقال: المهم في الأمر حدثت العملية التي انزعج لها، وأكد أنه شَعَرَ بمدى الورطة التي يمكن أن يدخُل فيها النظام، ولهذا يبدو أنه كان لزاماً عليه معالجة الأمر في ظلّ نظام يتحمّل مسئولياته، أيا كانت صورته بالنسبة للآخرين.

في خلفية المسرح الذي أصبح الكثيرون مجرّد نظارة فيه، كان الغزو العراقي للكويت قد وفّر مناخاً مشجعاً وداعماً للجماعات الإسلاموية المتطرّفة، وذلك على إثر انقسام العالم العربي (مسرح الحدث للاثنين معا) لمعسكرين. المعارضون، وهم غالبية الدول والحكومات العربية، والمؤيِّدون للغزو وعلى رأسهم الإسلامويين وتتزعّمهم حكومة الخرطوم، إضافة إلى الأردن وصنعاء وفلسطين، بالإضافة أيضاً لخليط من قوى سياسية مصرية ومن دول المغرب العربي.

من بين كل المتطرّفين الذين قدموا، وضعت جماعة الأمن المتأمرة في نظام العُصبة بيضها كله في سلة جماعة "الجهاد المصرية"، نسبة لأنها كانت عهدئذٍ من أكثر الجماعات نشاطاً بعد تنفيذها سلسلة عمليات إرهابيّة في مصر كان لها دوياً كبيراً على المستويين المحلي والدولي. كانت هذه الجماعة هي أيضاً الوحيدة التي راقت لأصحاب المشروع الحضاري الذين تعرّفوا عليهم للمرّة الأولى، وعلموا أنهم يودون "قطع رأس الفرعون" كما كانوا يُسمون الرئيس المخلوع حُسني مبارك. فاهتموا بهم وقرّبوهم كما العين من الحاجب، لأن ذلك من شأنه أن يفتح العالم العربي فتحاً مبيناً. وجاء على رأس هذه المجموعة أحد قادتها البارزين "مصطفى حمزة"، الذي طرح على الحُلفاء الجُدُد خطة اغتيال "رأس الأفعي" كما يُسمونه أيضاً، ومهّدوا لذلك بعمليات متواصلة عبر الحدود المفتوحة حيث قاموا بعدة عمليات إرهابية.

كانت تلك العمليات برغم تأثيرها لم تحقق طموح الجماعة التي استقرّ رأيها على تصفية الرئيس في مؤتمر القمة الأفريقية (طُرحت الفكرة في أعقاب الفترة التي

تلت الحادث الذي تعرّض له الترابي في مدينة أوتوا الكندية العام ١٩٩٣) تولى علي عثمان طه الإشراف على الملف برمّته، وسخّر له الجنود المذكورين، ليقوم جهاز الأمن بمهمة التنفيذ[٦١].. كان الجهاز يقف على رأسه نافع علي نافع، وعاونه في ذلك صلاح عبدالله قوش ومُطرف صديق، وأدار أسامة عبدالله الشئون المالية. اقتضى التنظيم أن يُوضع المتطرّفون المصريون بقيادة مصطفى حمزة في مزرعة تقع في أطراف العاصمة بالطريق المؤدي لمدينة واد مدني، ضاحية "الباقير"، وخضعوا لمتابعة لصيقة وتعليمات صارمة، ثمّ بعد فترة تمّ تسريب بعضهم على دفعات إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا بأوراق ثبوتية سودانية، وتحت غطاء العمل في المنظمات الخيرية[٦٢]، وقضوا مُدداً مختلفة طالت لبعضهم وقصُرت لآخرين، ثمّ قضت الخطة بأن يندمجوا في المجتمع الإثيوبي بالزواج من أثيوبيات، ولم لا، فقد عُرف مليكهم النجاشي بأنه «من لا يُظلم عنده أحد» كما قال الرسول الكريم، وكانت بلاده دار هجرة للمسلمين الأوائل، وأصبح ثاني اثنين نصرا الديانة الوليدة من دون أن يعرف عنها كبير شيء. ذلك واقعٌ ربما اختلط فيه بالنسبة للقادمين الجُدُد أشواق الماضي بتطلعات الحاضر، أو إن شئت فقُل الوهم بالحقيقة. فلا غُرْوٌ بعدئذ أن توسلوا الوصول لهذا الهدف طريقا شاقا ووعرا!

بحسب ما هو مُعلنٌ سلفا، كان من المفترض أن يُعقد مؤتمر القمة الحادي والثلاثين للزعماء الأفارقة في يونيو ١٩٩٥ في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وهو مؤتمرٌ يُعقدُ سنوياً حيث يحضره نحو ٥٢ بلداً، وبينما الرؤساء الأفارقة يتوافدون للاجتماع بهدف مناقشة القضايا الملحّة والمسائل الطارئة والمُزمنة التي تشكو منها القارّة الأفريقية، فجأة حدث ما أربك أجواء الاجتماع قبل ساعات قليلة من افتتاح القمة. كان الرئيس المصري حُسني مبارك واحداً من آخر الرؤساء الأفارقة الذين وصلوا إلى أديس أبابا، حيث استقبله الرئيس الأثيوبي مليس زيناوي لدى وصوله مطار بولي، وغادر موكبه المطار متوجّها نحو قلب المدينة بعد الساعة الثامنة صباحاً ببضع دقائق. وما كاد موكبه الرئاسي يغادر باحة المطار، حتى سُمِعَت أصوات إطلاق نيران كثيفة على مقرُبة من المطار، وحينها كان عصياً على الإدراك فهم ما جرى، وإن اتضح بعد حين، إنها محاولة لاغتيال الرئيس المصري على بعد أقل من كيلومتر واحد من المطار، والذي عادت سيارته أدراجها ليستقبلها الرئيس الأثيوبي الذي لم يبارح موقعه، ودون كثير كلام توجّه مبارك نحو طائرته الخاصة لعله يشعُرُ بالأمان في داخلها!

تكشف لنا اقتباسات منتخبة من المحضر الأصلي للسلطات الأثيوبية والحاوي أقوال الجُناة، أن العملية تمّت صباح يوم ١٩٩٦/٦/٢٦ بعد نحو ميلين من مطار "بولي"، وقد فوجئ المهاجمون بأن السيارة المرسيدس كانت مصفحة ضد

---

٦١ في لقاء بشمال كردفان قال الترابي إن علي عثمان أنفق ١،٥ مليون دولار في تدريب مجموعة من الإسلاميين والإعداد لهذه العملية. أوردت ذلك صحيفة السوداني ٢٠٠٧/٥/٥ - تقرير إخباري - محمد علي يوسف.
٦٢ المفارقة أن البلد الجائع أهله كان صاحب أكبر عدد من المنظمات العاملة في مجال الإغاثة في إثيوبيا، اي نحو ١٩ منظمة بأنشطة مختلفة.

الرصاص، الأمر الذي لم يدُر بخلد المنفذين، كما أن الحراسة التي كانت مصاحبة للرئيس مبارك كانت على درجة عالية من الكفاءة، إذ قامت بالرد على المهاجمين بضراوة واستبسال، وبناءً على تعليمات الرئيس الذي تماسك بعد أن كاد يطير صوابه، أمرهم بالعودة للمطار!

أدار السائق العربة بسرعة شديدة وعاد للمطار، حيث كان الرئيس الأثيوبي ما يزال متواجداً يستقبل ما تبقى من ضيوفه، وجرت مكالمة صغيرة وغاضبه بينهما، اختصر فيها الرئيس المصري بحاسّته العسكرية أو بخلفية التوترات بين البلدين، أن الفاعلين هُم **"جماعة الترابي في الخرطوم"**، بحسب تعبيره الذي نطق به وهو يشير بسبابته (يقصد الموقع الجغرافي) للبلد الجار المُغيَّب أهله من الأحداث، وقال بلغته الإنجليزية المتعثرة This is Turbi, I saw his followers.. الواقع أن الرئيس مبارك – بحسب ما ذكره لنا دكتور الترابي – ظنّ أن كل أسمر اللون سوداني الجنسيَّة، وقال إنه قطع بذلك بعد أن رأي شخصاً أسمر اللون من المهاجمين، وقف قبالة سيارته المصفحة ووجَّه نيران طلقاته نحوها. ثمّ غادرت طائرة مبارك مطار أديس أبابا عائداً لبلاده بعد أن خلّفت وراءها ركامٌ من علامات الدهشة والاستغراب وتساؤلات حيرى تبحث عن إجابة!

الذي حدث أن على طريق بولي المؤدّي والخارج من المطار للمدينة، والمُسمّى بالاسم نفسه، نصبت جماعة إرهابية كميناً للموكب الرئاسي في محاولة لاغتيال الرئيس. وتمكنت قوات الأمن الأثيوبية التي كانت تتولى الحراسة على طول الطريق من إحباطها بمساعدة الحراسة المرافقة للرئيس المصري. لقي اثنان من الإرهابيين مصرعهما رمياً بالرصاص على الفور. وهما عبدالقدوس القاضي (المعروق باسم "محمد") ومصطفى عبدالعزيز محمد (المعروف أيضاً باسم "تركي") ولقى اثنان من أفراد الأمن الأثيوبيين، وشرطي مرور أثيوبي أيضاً مصرعهم أثناء تبادُل إطلاق النيران. كما أصيب شرطيان آخران بجروح.

ولا نعلم ماذا حدث بداخل الطائرة من مناقشات بين الرئيس مبارك وكبار معاونيه، لكن ما حدث رفع من أسهُم اللواء عمر سليمان، الذي لم يكُن موافقاً على مشاركة مبارك في مؤتمر القمة ذاك، وقبل بالأمر الواقع بعد أن نصح بعُدَّة احتياطات أمنية، من بينها السيارة المصفحة وكوادر مدرَّبة تدريباً عالياً تم إرسالهم قبل يوم من وصول الرئيس مبارك إلى أديس أبابا.. على كلٍ، كان شروع أجهزة الإعلام المصرية في توجيه الاتهام لنظام الخرطوم فور وصول الرئيس ووفده إلى القاهرة، قد كشف شيئاً من نقاشات الفضاء، أو ما استقرّت عليه القيادة المصرية. ذلك بناءً على المؤشرات الرائجة والتي تؤكد أن نظام الخرطوم يمثّل العدو الوحيد للقاهرة أنذاك، بالإضافة إلى أنهم الذين احتضنوا الجماعة المناوئة لنظامها.

على الضفة الأخرى، فبالرغم من أن السُلطات المصرية وضعت بين يدي رئيس الوزراء الأثيوبي اتهاما صريحا يُغني عن كل بحث، إلا أن الحكومة الأثيوبية

لمصالح تقاطعت ولحساسية الوضع في منطقة القرن الأفريقي، وفوق كل ذلك للطريقة الأثيوبية Atitude المعهودة في التعامُل مع الأشياء، بلا ريثٍ ولا عجل، تعاملت بهدوء شديد حتى كاد الشك أن ينسلَّ لصدور الكثيرين، وظنُّوا أن ثمّة رائحة مؤامرة تفوح من بين جُدران الصوالين الصمَّاء.. بدأت أديس أبابا بتوجيه رسائلها الواحدة تلو الأخرى للخرطوم متضمِّنة الدلائل الأولية التي تؤكد تورُّطها في الجريمة. واستمرَّ الحال على هذا المنوال حتى صدر اتهامهم الكامل بعد نحو شهر أو يزيد قليلا، قالت فيه إديس أبابا إنها استجمعت كل الأدلة والقرائن والبراهين. وزادت عليها بابتعاث أحد مسئوليها للخرطوم حاملا ملفاً تنوء بحمله الجبال الراسيات بين البلدين. وكالعهد بهم، راوغت العُصبة فيما أقروه سراً وأنكروه علناً. لكن للزلازل توابع كما يقول الجيولوجيون، وللجريمة بقايا كما يقول الجنائيون.. بدأت البيِّنات تأتي تباعاً وتجرُّ خلفها جيشاً من البراهين. تلك حقيقة كان الوحيد الذي يعرف أيَّان منتهاها، الشيخ الدارس للقانون، والمتمرِّس في دروب السياسة وشعابها!

الذي حدث إنه بينما السُلطات الأثيوبية ترسل في مذكراتها المتواترة، كانت الخرطوم تحاول أن تداري ضوء الشمس من رمدٍ، تقوم من حين لآخر بترتيبات كان بعضها ينُم عن مُكر ودهاء، وأخرى مكشوفة لدرجة السذاجة.. مثل ما تردَّد عن هروب المتهم الأول مصطفي حمزة في الطائرة السودانية التي غادرت مطار أديس أبابا "بولي"، مباشرة بعد الحادث، وأخرى تنفيها، وهو أمرٌ لم نتمحَّص في تأكيده باعتباره غير ذي بال.. فثمَّة رواية غير مثبتة لنا وإن كانت متداولة، تقول إنه كان ضمن طاقم الحراسة المكلف بحراسة طائرة الرئيس البشير في المطار، وقيل أن الأخير أكتشف أن أحد الجُناة معه في الطائرة، فتوتر واستشاط غضباً، ولكن متى كان غضب الرئيس يفضي إلى فعل؟! واستدلَّ المراقبون على ذلك بانصرافه مباشرة من الطائرة للسيارة المُعدَّة له دون تنفيذ الترتيبات البروتوكولية المعروفة.. ومن الترتيبات الفطيرة أيضاً، هروب اثنان من الجناة عبر الطريق البري. قبَضَ الأهالي على أحدهم في منطقة حدودية، ووصل آخرٌ الخرطوم. أما من تبقى منهم في مسرح الجريمة، فبعد أن دارت معركة محدودة، استكملها الأمن الأثيوبي أمام المنزل الذي كانوا يختبئون فيه، إذ دارت معركة عنيفة أُستُخدِمَت فيها أسلحة ثقيلة، مما أدى إلى مقتل ثلاثة منهم وتمَّ القبض على البقية، وعددهم أربعة، وهم من وردت أقوالهم في محضر الاستجواب.

بعد البحث عن من تبقى من الإرهابيين، كانت السُلطات الأثيوبية قد بدأت التحقق واتضح لها في وقتٍ مبكر أنهم أعضاء في جماعة الجهاد المصرية، وأن ما مجموعه أحد عشر شخصاً كانوا ضالعين في المؤامرة التي هزَّت هيبة الدولة، ويُستحسن أن نقتبس أولا بعض التفاصيل الرسمية من المحضر الأصلي، الذي تضمَّن أقوال الضالعين، ومعلومات عن الهاربين والذين ألقى القبض عليهم، وعددهم جميعاً أحد عشر شخصاً، وجاء النص كالتالي بدءً بتعريف المتهمين:

١- مصطفى حمزة: معروف باسم "إبراهيم" زعيم التنظيم ويقيم حاليا في السودان.

٢- عزت: نائب مصطفى حمزة ويقيم هو الآخر في السودان.
٣- حسين أحمد شهيت علي: معروف أيضاً باسم "سراج" أو "فتحي". غادر أديس أبابا إلى الخرطوم بعد بضع ساعات من محاولة الاغتيال الفاشلة، مستخدماً جواز سفر سودانياً باسم فيصل لطفي عبداللطيف، ويقيم حالياً في السودان.
٤- عبدالقدوس القاضي: معروف باسم "محمد"، لقي مصرعه أثناء محاولة الاغتيال.
٥- مصطفى عبدالعزيز محمد: معروف باسم "تركي"، لقي مصرعه أثناء محاولة الاغتيال.
٦- شريف عبدالرحمن: معروف باسم "عمر"، المسئول عن عملية أديس أبابا، لقي مصرعه أثناء مقاومته إلقاء القبض عليه.
٧- عبدالهادي مقود: معروف باسم "حمزة"، لقي مصرعه أثناء مقاومته القبض عليه.
٨- محمد عبدالراضي: معروف أيضاً باسم "ياسين"، لقي مصرعه أثناء مقاومته القبض عليه.

ومن بين المتآمرين الـ ١١، لقي ٥ مصرعهم. ويعيش ٣ في السُودان، و٣ محتجزون لدى الحكومة أثيوبيا. وفيما يلي أقوال الثلاثة المحتجزين، ويُطلق عليهم اليوم على سبيل الاختصار أسماء "فيصل"، "خليفة"، و"ياسين".. ثمَّ يمضي المحضر الذي ننشره للمرَّة الأولى كاملاً، وهو يمثل الوثيقة الأساسية في القضية، علماً بأنه قد نشرت شذرات منه في بعض الصحف الخارجية.

١- **"فيصل"**، اسمه الحقيقي صفوت حسن عبدالغني عتيق.. يحمل جواز سفر سوداني باسم مستعار هو فيصل محمد أحمد، ويُعرفُ أيضاً باسم آخر هو "رابح". ووفقاً للشهادة اتي أدلى بها أمام الشرطة، إنه مواطن مصري وُلد في أسوان عام ١٩٦٤ وبينما كان يؤدي مناسك الحج في المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٠ سمع عن الجناح الشبابي للمجاهدين الذي انضم إليه فيما بعد. وبعد أن تلقى تدريباً عسكرياً في أفغانستان، وقضى فترة من الوقت في كينيا، تمكن من لقاء أعلى المسئولين التنفيذيين في الجناح العسكري لتنظيم الجماعة الإسلامية، وأمضى بضع سنوات مع غيره من الأعضاء في بعض المزارع التي تمتلكها الجماعة الإرهابية في السودان.
ويؤكد صفوت أنه جاء إلى أثيوبيا على متن إحدى طائرات الخطوط الجوية السودانية، برفقة شخص يُدعى فيصل لطفي أو سراج، حاملاً تعليمات مشدَّدة من مصطفى حمزة، والمعروف أيضاً باسم ابراهيم. ومصطفى حمزة أحد كبار قادة الجماعة الإسلامية. وقد سبق أن اعتقلته السلطات المصرية للاشتباه في تورُّطه في عملية اغتيال الرئيس الراحل السادات. وخططت الجماعة لصفوت أن يدير متجراً لبيع قطع الغيار في أديس أبابا. ووفر له التنظيم التمويل اللازم لبدء هذا العمل التجاري. وتزوَّج صفوت حسن من فتاة أثيوبية تدعى أببا سراج. استخدمها كغطاء إضافي، وسافرا معاً إلى الخرطوم

حيث التقيا مع مصطفى حمزة قائد المجموعة. وكان دور صفوت حسن في مؤامرة الاغتيال يتمثل في توفير الدعم السوقي، مثل استئجار المنازل والحصول على الأسلحة وجوازات السفر وما إلى ذلك.

٢ - **"ياسين"**، اسمه الحقيقي عبدالكريم النادي عبدالراضي أحمد، وهو معروف أيضا باسمين آخرين في جواز سفر يمني: ياسين عبدالحميد أحمد، وحمزة عبدالكريم محمد النهيم.. يقول إنه مصري، ولد في أرمنت عام ١٩٦٨. إنضم إلى الجماعة الإسلامية المتطرّفة في مصر وذهب إلى أفغانستان حيث تلقى تدريبا عسكريا لمدة شهرين، وهو يدّعي أنه خاض القتال مرتّين في الحرب التي دارت في أفغانستان بين المجاهدين والقوات السوفيتية. وهناك التقى للمرة الأولى بمصطفى حمزة، وهو أيضا عضو في مجلس الجماعة الإسلامية، وهو الذي أمره بالتوجُه إلى المزارع التي تملكها الجماعة الإسلامية في السودان.

حضر ياسين وإيهاب إلى أديس أبابا حاملين جوازي سفر مصريين للقيام بأعمال استطلاع لسُبُل اغتيال الرئيس مبارك، الذي كان متوقعاً أن يحضر مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا، وقابلهما سراج المعروف باسم فتحي في مطار بولي بأديس أبابا. وأقاما في منزل كان مخصصا للعملية، حيث شرعا في تقييم الوضع الأمني وتفصيلات الاستعدادات المتعلقة باستقبال رؤساء الدول الأفريقية في أثيوبيا. بالاضافة إلى ذلك، توجّه الاثنان إلى "ميتما" (يقصد المَتَمَّة - المؤلف) على الحدود الأثيوبية - السودانية وتسللا إلى السودان، على سبيل التدريب على طريق الهروب الذي سيسلكانه. واعطاهما ذلك التدريب فكرة عن المسافات، فضلاً عن المشاكل التي يمكن أن يتوقعا مصادفتها. وعند انتهاء عملية الاستطلاع، عاد الإثنان إلى أديس أبابا للمرة الثانية.

٣ - **"خليفة"**، اسمه الحقيقي هو العربي صدّيقي حافظ محمد، وهو يُعرف أيضاً في جواز سفر يمني باسم أحمد محمد علي، وأطلق عليه اسم خليفة عندما كان في أفغانستان. وفيما يلي إجابات خليفة على الأسئلة المتعلقة بهويته (انظر وقائع المقابلة).

٤ - **أبيبا سراج**، ها هي أبيبا سراج تحدثنا عن نفسها، وعن زواجها من فيصل (أنظر وقائع المقابلة)

هذا هو القدر من المعلومات التي كان الثلاثة على استعداد لكشفها فيما يتعلق بهويّاتهم. ولكن السؤال الذي يلزم الاجابة عنه: لماذا؟ لماذا أرادت الجماعة اغتيال الرئيس مبارك؟ جميعهم متفقون على أنه يستحق الموت. ويرد أدناه ما يسوقونه من حُجج.. ولنستمع من كل منهم عن مدى تورُطهم في مؤامرة محاولة الاغتيال.. ولنستمع الآن إلى ما لدى الأشخاص الثلاثة من معلومات فيما يتعلق بدور السودان، وأيضا فيما يتعلق بحياتهم المستقرة في السودان.

الجزء الثاني:
وقائع المقابلات التي أجريت مع المتهمين الثلاثة ومع أبيبا سراج زوجة فيصل الأثيوبية

"فيصل":
الاسم الحقيقي: صفوت حسن عبدالغني
الاسم الحركي: رابح
الاسم في الجماعة الإسلامية: رابح
الاسم المستخدم في أغراض مختلفة: (أ) جواز السفر المصري: صفوت حسن عبدالغني (ب) جواز السفر السوداني: فيصل محمد أحمد.

وُلدتُ عام ١٩٦٤ في غرب محافظة أسوان في مصر. وليست لديَّ أية فكرة عن تاريخ مولدي أو شهر مولدي. كما لا أذكر ما إذا كنت قد ولدت في منزل أو في مستشفى. واسم أبي هو حسن عبدالغني عتيق. وعندما تركتُ مسقط رأسي كان أبي لا يزال على قيد الحياة، وكان يعيش في غرب أسوان. كان موظفا حكوميا. وأخوتي وإخواني هُم: محمد وأميمة ومريم وزينب، وهُم يعيشون في غرب أسوان. وعندما تركت بلدي كانوا لا يزالون يعيشون هناك. وأبي في الستين من عمره تقريبا. واسم أمي هو نبوية محمد طه. وكانت هي الأخرى على قيد الحياة وقت أن رحلت من مصر. وهي تعيش في غرب أسوان. وهي لا تعمل، وأمي في الخمسين من عمرها تقريباً. وقد حفظتُ القرآن في مدرسة حكومية تُدعى مدرسة أسوان الغربية. ولا أذكر اسم الرجل الذي علمني القرآن. وأكملتُ تعليمي الديني في غرب أسوان. والتحقتُ بعد ذلك بمعهد المعلمين وكانت هذه آخر مراحل التعليم التي التحقت بها في أسوان. وعُيِّنتُ مدرساً بمدرسة أولية في غرب أسوان. ولم أقم بأي عمل آخر. وكنت أحصل على مرتب قدره ٥٠ جنيها مصرياً في الشهر من عملي كمدرس، وليست لي مهنة أخرى غير التدريب وهوايتي هي لعب تنس الطاولة.

والخدمة العسكرية الوطنية إلزاميَّة في مصر. ولكن بناء على أوامر رئيس الجمهوريَّة ورئيس الوزراء فإن المشاركين في جماعات دينيَّة لا يُلزمون بالاشتراك في الخدمة الوطنية. لم أشغل أي وظيفة خارج مصر. تزوَّجتُ أبيبا سراج منذ عام، وهي تعيش في أديس أبابا، أثيوبيا. ولا أذكر اسم الشخص الذي رتب لي الزواج. أنجبت ابنه اسمها زهرة وعمرها سنة واحد، وهي تعيش بالقرب من مستودع الباصات على مقربة من مدرسة غينيم في المنزل رقم ٧١٢.

"ياسين"

- سؤال: ما اسمك الحقيقي؟

= جواب: اسمي الحقيقي هو عبدالكريم النادي عبدالراضي أحمد.

- سؤال: هل لك أي اسماء مستعارة؟

= جواب: ليست لي أي اسماء مستعارة في مصر، واسمي المستعار بعد مغادرتي مصر هو ياسين واستخدم اسم حمزة عبد الكريم محمد النهيم في جواز سفر اليمني.

- سؤال: ما هو تاريخ مولدك؟

= جواب: ٦/١٢/١٩٦٧

- سؤال: أين ولدت؟

= جواب: مصر.

- سؤال: أي محافظة؟

= جواب: محافظة قنا، مركز أرمنت، قرية نجع دنقل.

- سؤال: أي جزء من القرية؟

= جواب: حسناً، إنها قرية نجع دنقل.

- سؤال: أخبرنا باسم أبيك بالكامل؟

= جواب: النادي عبد الراضي أحمد.

- سؤال: ما عنوان أبيك؟

= جواب: محافظة قنا، مركز أرمنت، قرية نجع دنقل.

- سؤال: ما عمل أبيك؟

= جواب: كان يعمل من قبل في مصنع للسكر في أرمنت، وقد تقاعد الأن عن العمل.

- سؤال: ما اسماء أخوتك وأخواتك من ناحية أبيك؟

= جواب: لي أخ واحد من ناحية أبي، واسمه محمد النادي عبد الراضي أحمد. وبقية وبقية أخواني وإخوتي هم من الأب والأم معاً، وهم عبد النبي عبد الراضي وعبد الحميد عبد الراضي عبد الكريم ومحمد وأحمد وأختي الكبرى تدعى نادية والصغرى تدعى شادية وعنوانهم هو نجع دنقل.

- سؤال: ما اسم أمك بالكامل؟

= جواب: رسمية أحمد سليمان حسن.

- سؤال: ما اسم المدرسة التي التحقت بها؟ وعنوانها؟

= جواب: إنها مدرسة ثانوية فنية في أرمنت. وتخرجت منها بحصولي على الدبلوم سنة ١٩٨٥- ١٩٨٦

- سؤال: أخبرنا بالأماكن التي عملت فيها، وباسماء الشركات. وكم كنت تتقاضى من مرتب؟

= جواب: لم أعمل في أي وظيفة حكومية. وكنت أعمل باليومية في أعمال البناء والتشييد. وكنت احصل على خمسة جنيهات مصرية في اليوم.

"أبيبا":

اسمي أبيبا سراج، وُلدتُ في أديس أبابا في منطقة روفاتيل في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ والتحقتُ بالمدرسة حتى الصف السابع ثم تركتها لأسباب صحية. وظللتُ معتلة لمدة تسع سنوات. ولم أتزوج إلا عندما بدأت صحتي تتحسّن. فقد استدعاني جار لنا يدعى الشيخ سعيد، وسألني عما إذا كنت على استعداد للزواج من سوداني يرغب في الزواج مني. وقلت له إذا كان الرجل معروفا بصلاحه وطيبته فإنني سأوافق بعد استشارة والديَّ. والتقيتُ بزوجي المُقبل ووافقت. وعند استشارة والديَّ، سأل أبي عن عمل الرجل، وقال الشيخ لأبي أنه تاجر قطع غيار سيارات وأنه مناسب لي. وأبلغني والدي أنه لن يضغط عليَّ لكي أغادر المنزل وأتزوج. وإنني لن أرحل إلا إذا رغبت في ذلك، وقلتُ له أنني أريد الرحيل، وتزوّجنا في شهر أيار/مايو وبعد بضعة أشهر ذهبنا إلى السودان.

"خليفة":

يُعرف أيضاً في جواز سفر يمني باسم أحمد محمد علي. وخليفة مصري، وُلد في مركز مغاغة عام ١٩٦٧. وفي عام ١٩٨٧ تلقى تدريباً عسكرياً لمدة ثلاثة أشهر في إطار برنامج الخدمة الوطنية المصرية. وهو يدّعي أنه انضم طوعا إلى عضوية الجماعة الإسلامية. وجاء خليفة إلى أثيوبيا من كراتشي مباشرة عام ١٩٩٥ بتذكرة سفر جوي وفرها له عُمَر. وفي أثيوبيا التقى مع سراج.

وهو يعرف سراج بأنه الشخص الذي استقبله في أثيوبيا، والذي اعطاه التعليمات للأشخاص المتورّطين في محاولة اغتيال الرئيس مبارك. وخلال الأسبوع السابق على مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية، وبينما كان الوزراء الأفارقة يجتمعون في أديس أبابا، كان خليفة والمتآمرون الآخرون يقومون بأعمال استطلاع لطريق بولي إلى المطار ومنه. ورسم "محمد" و"تركي" خريطة بنتائج أعمالهما الاستقصائية، وقدماها إلى عمر، وتداول الجميع بشأنها. وكانت الخطة الأصلية تقضي بتنفيذ عملية الاغتيال حول مكان اجتماع الزعماء. ولكن لما كان الأمن الأثيوبي مشددا حول المنطقة. تم تغيير الخطة والأخذ باقتراح عُمَر بتنفيذ العملية بالقُرب من المطار. ومثل غيره من أعضاء المجموعة، كلف خليفة هو الأخر بمهمة محددة.

- سؤال: ما اسمك الحقيقي الذي أعطاك إياه والدك؟

= جواب: العربي صديقي حافظ محمد.

- سؤال: باعتبارك عضواً في التنظيم ما الأسماء التي أعطيت لك؟

= جواب: خليفة، أحمد، محمد، علي، عاطف.

- سؤال: متى أعطيت هذا الاسم؟

= جواب: أطلق عليَّ اسم خليفة عندما كنتُ في أفغانستان في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥.

- سؤال: متى وُلدت؟

= جواب: ٢٤ آذار/مارس١٩٦٧.

- سؤال: أين ولدت؟

= جواب: مصر.

- سؤال: أي محافظة؟

= جواب: المنيا.

- سؤال: في أي بلدة؟

= جواب: مغاغة.

- سؤال: في أي قرية؟

= جواب: عزبة الكيلو.

- سؤال: ما اسم جدك بالكامل؟

= جواب: سعيد حافظ محمد.

- سؤال: ما عنوان أبيك؟

= جواب: مغاغة.

- سؤال: ما عدد أسماء وعناوين اخوتك وإخوانك من ناحية أبيك؟

= جواب: أخي محمد يعيش في مغاغة. وأخواتي فتحية وفطومة وشادية ورضوى وحنان وتعيش فتحية وحنان في مغاغة. وشادية تعيش في أهبا وتعيش رضوى وفطومة في القاهرة.

- سؤال: ما اسم أمك بالكامل؟

= جواب: عايدة بدير أبو الليل أحمد.

- سؤال: في أي مدرسة تعلمت القرآن؟ وما عنوان المدرسة؟ وما اسم معلمك؟

= جواب: المدرسة توجد في مغاغة. وهي لا تقتصر على تعليم القرآن، وإنما تقدم التعليم الحديث أيضا. وهي تسمى مدرسة الحرية.

- سؤال: ما آخر مدرسة التحقت بها؟

= جواب: مدرسة الحرية الابتدائية.

- سؤال: ماذا كنت تعمل؟

= جواب: لم اكن أعمل. كنت فقط أعمل مع أبي.

ويشرح "فيصل" ذلك:
= جواب: هناك أسباب شتى لضرورة ذلك. وأحد هذه الأسباب هو كما يعلم العالم كله أن مبارك لا يحكم حسب شريعة الله. وهناك أيضا أسباب أخرى ليست معروفة لدى اناس عديدين. فمبارك يذبح المسلمين. وتوجه كل جهوده نحو محاربة الإسلام والمسلمين. إلا أنه ينبغي عدم نسيان شيء واحد. وهو أن مبارك من خلال هذه الأنشطة يشن حربا ضد الله. وليس بوسع أي كائن بشري أن يخوض حربا ضد الله ورسوله. وإذا أصرّ مبارك على القيام بهذه الأنشطة، يجب أن يتوقع حربا من الله ورسوله. وأي شخص يفكر في قتال الله ورسوله يجب أن يكون مفلسا أخلاقيا في العالمين. العالم الزائل والعالم الأبدي. وتندرج أفعال مبارك في هذه الفئة... وإذا قُتلنا في سبيل الله، فسرعان ما سيأتي جيل في أعقابنا سيخوض حربا على الحكومة المصرية ومن ثمّ يقيم حكومة إسلامية. وهذا هو ما علمنا إياه سيدنا محمد وأفاض في توضيحه. آه.. النصر سيكون لنا في نهاية المطاف. ستُقام دولة إسلامية وخلافة إسلامية. وبعد ذلك سيهبط سيدنا عيسى (المسيح) من السماء إلى الأرض. وسيحدُث هذا حينما يتحوّل العالم بأسره إلى الإسلام. ويعني هذا حينما تسود شريعة الله في العالم. وتؤكد أحاديث سيدنا محمد هذا... ونحن نريد الموت في سبيل الله. ونتضرّع إلى الله أن ينعم علينا بهذا الشرف الأعظم... وطالما ظللنا مسلمين ملتزمين لا فرق بين أثيوبي أو سوداني أو مصري أو باكستاني أو يمني أو سعودي.

"خليفة":

- سؤال: لماذا قرّرت الجماعة الإسلامية اغتيال الرئيس حسني مبارك؟

= جواب: كل مسلم يناضل من أجل نصرة دين الله على الأرض عليه واجب أن يقتله. فهو لا يحكم وفقا لشريعة الله. ووفقا للقرآن وأحاديث سيدنا محمد. هناك التزام بتدمير من هُم على شاكلته سواء كانوا عربا أو غير عرب.

"ياسين":

- سؤال: لماذا كان اغتيال الرئيس حسني مبارك ضروريا؟

= جواب: بأمانة يتطلب هذا السؤال شرحا مفصلا. هناك عدد من الأسباب لذلك، إلا أنني أستطيع أن ألخصها باقتباس من القرآن (ويتلو آيات من القرآن).. إذا ذكرت ما فعله مبارك ويفعله الآن قد تقول إنني متحيّز. ولكني لن أذكر لك سوى شيء واحد. ومن الممكن أن تسأل المنظمات الإنسانية عن الفظائع التي يرتكبها النظام المصري ضد السجناء وأسرهم. وهذه الأفعال معروفة للجميع بما في ذلك الأطفال. وكل المواطنين يعرفون هذا. فأذكر لك بضعة أشياء في هذا الشأن. إنهم يشنون غارات على الشقق ويقتلون الصغار العُزّل على أساس الشُبهة فقط. ثم يأخذون جثث الموتى إلى أماكن أخرى حيث يعرضون جثث الموتى وبجانبهم أسلحة ليقولوا أنهم قُتلوا بينما كانوا يقاومون النظام. وهذا مثال بسيط. وكما ذكرت لك من قبل، إذا

استفسرتم من منظمة حقوق الإنسان المصرية ستحصلون على إجابة أفضل من إجابتي.

- سؤال: نريد منك أن تقص علينا تاريخ حياتك. كيف غادرت مصر وذهبت إلى المملكة العربية السعودية وباكستان وأفغانستان كعضو في الجماعة الإسلامية وحصلت على تدريب قبل العودة إلى السودان. كيف أتيت إلى أثيوبيا لدراسة الوضع وتلقيت معلومات من إبراهيم؟

= جواب: أصبحت عضوا في الجماعة الإسلامية قبل أن أغادر مصر. وفي كل حي ومنطقة هناك قائد واحد للتنظيم. وكان قائدنا محمد دندراوي هو الذي أبلغني بالذهاب إلى باكستان. وكانت هذه هي رغبتي أيضا في الذهاب إليها. ثم أعددتُ الوثائق اللازمة لسفري وبدأت رحلتي من مصر إلى المملكة العربية السعودية ومن هناك إلى باكستان ثم أفغانستان. وباختصار كانت رحلة حج. ولم أكن وحدي في رحلة حجي إلى المملكة العربية السعودية. فقد كان هناك شخصان معي. أحدهما ويسمى حافظ يعرف الطريق حيث أنه كان قد سافر من قبل إلى المملكة العربية السعودية لأداء العمرة. وكان هو حلقة الاتصال بيني وبين أعضاء الجماعة الإسلامية. وبعد أن أدينا الشعائر وأقمنا الاتصال مع أعضاء الجماعة الإسلامية الذين أعدوا كل ما يلزم لسفرنا. بما في ذلك التذاكر. مضينا قدما إلى باكستان. ولدى وصولنا التقينا بأعضاء التنظيم الذين كانوا في انتظارنا لاستقبالنا. وقد اصطحبونا إلى منزل. ويقع المنزل في حياة أباد. وبعد أن مكثنا في هذا المنزل عشرة أيام. أعددنا أنفسنا للتوجُه إلى أفغانستان. وقد اصطحبنا رجل يسمى منصور إلى أفغانستان وأخذنا إلى معسكر تدريب بالقرب من مكان يسمى صالا. وحصلنا هناك على تدريب استمرَّ لما يقرُب من شهر ونصف الشهر. ثم انضممنا إلى الجيش الأفغاني وقاتلنا ضد الجيش الروسي. ولم نظل طويلا في جبهة الحرب حيث أن قادتنا لم يسمحوا لنا بذلك. أعني لي أنا ومجدي. وحينما قلت قادتنا كنت أعني إبراهيم. فهم أرادوا أن يُرسلونا إلى مزرعة في السودان وبناءً على ذلك، لم يريدوا لنا أن نبقى هناك طويلا. ولست متأكدا جدا من طول المدة التي مكثناها في باكستان. ولكن يمكن أن تكون عامين. وبعد ذلك أخبرنا إبراهيم. أي أخبرني أنا ومجدي بالرحلة. أنا ومجدي من بلد واحد. بناء على تعليمات من مصطفى حمزة بالتوجّه إلى السودان والعمل في المزرعة. ذهبنا إلى السودان وكان الشخص الذي استقبلنا يسمى عثمان. وهو مصري وعضو في الجماعة الإسلامية. ويقع منزله بالقرب من مكان يُسمَّى الحرية. وقد مكثنا حوالي شهر في هذا المنزل. وكان ذلك في عام ١٩٩٣ أو نهاية عام ١٩٩٢. وقبل أن نأتي إلى المزرعة. كان هناك شخصان عضوان في الجماعة الإسلامية يعملان في المزرعة. وكانا يكرهان العمل بالمزرعة حيث أنه كان شاقا جدا. وقد أتينا لنحل محلهما. وقد سمح لهما بالذهاب حيثما أرادا. وبعد أن مكثنا شهرا واحدا في المنزل. توجّهتُ أنا ومجدي إلى المزرعة. وكان هناك شخصان معنا، أحدهما يسمّى حمزة والآخر يسمّى حسين. ومكث حمزة معنا

في المزرعة ليبيّن لنا كيفية الاتصال بالناس ويعرفنا بالمزرعة وما إلى غير ذلك. ومن الناحية الأساسية، تولى مجدي المسئولية عن المزرعة. وقد وضعوني معه لأنني أنا وهو من بلد واحد ولأنني ملم بالزراعة إلى حد ما. ويبلغ حجم المزرعة حوالي ٤٢ أو ٤٣ فدانا. وهي تقع على بعد يتراوح ما بين ١٠ و ١٢ كليومترا من الخرطوم. بالقرب من مكان يُسمَّى سوبا. وفيما يتعلق بدار المزرعة، فكانت به غرفة كبيرة ومخزن ومطبخ وحمامين ودورة مياه وخزان مياه.

- سؤال: أخبرنا عن الناس الذين تعرفهم في السودان؟

= جواب: هناك سوداني اسمه مدثر. كان يعمل مع ابراهيم. وهناك شخص يُسمَّى هيثم. اعتاد أن يأتي إلى المنزل وأعتقد أنه مدرس ولكني غير متأكد من ذلك.

- سؤال: ما هو عمل مدثر؟

= جواب: مدثر يعمل مع إبراهيم وليس معنا. إلا أنني كما قلت من قبل، كلما كانت هناك مشكلة فيما يتعلق بالمزرعة مع مزارع مجاورة. كان مجدي أخطر إبراهيم بها. الذي كان يشير بدوره بإخبار مدثر بها.

- سؤال: وفيما عدا ذلك، ما نوع العمل الذي كان يمارسه مدثر؟

= جواب: بصراحة كان مدثر يقوم بأعمال كثيرة.

- سؤال: هل كان مدثر احد المسئولين؟

= جواب: لا أعلم ذلك. ولا أعرف وظيفته. إلا أن المساعدات التي قدّمها كانت كثيرة. وكانت له أيضا صلات قوية. لقد مكثت فترة ما في المزرعة في السودان. ثم أخبرني ابراهيم بأنني سأذهب إلى أثيوبيا. وقال الشيء نفسه لإيهاب. وأخبرنا أننا سنتوجه لزيارة أثيوبيا. والسبب هو أن الرئيس المصري قد يزورها. حيث أن مقر منظمة الوحدة الأفريقية فيها. ثم حضرت أنا وإيهاب، أعتقد على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية الأثيوبية، ومكثنا لمدة ١٥ يوماً وزرنا البلد مع حارسنا رجل يسمَّى مظفر. وبعد أن أطلعت أنا وإيهاب على الوضع في أثيوبيا، تعيَّن علينا العودة بالسيارة حسب التعليمات التي أعطاها لنا فتحي. وهي معرفة الوقت الذي ستستغرقه والتكاليف التي ستتكبدها. وعلى أساس هذا وبعد دراسة جميع الجوانب. انطلقنا من أديس أبابا وتوجَّهنا بالسيارة إلى غُندار. ومن غُندار ذهبنا إلى متاما. ومن هناك إلى مدينة القضارف الواقعة على الحدود السودانية. ووصلنا في النهاية إلى الخرطوم. وقدَّمنا تقريرا عن الطريق والتكاليف التي تلزم إلى هيثم، لأن مصطفى حمزة لم يكن هناك. وقد مكثنا في المزرعة حتى عدنا إلى أثيوبيا للمرة الثانية. وبصراحة، لا استطيع أن أحدِّد بالتأكيد ما إذا كان مصطفى حمزة موجودا هناك أم لا في ذلك الوقت. وأذكر أن عزت كان هناك، وهو الشخص الذي أعطاني أنا وإيهاب جوازي سفر يمنيين وتذكرتين. وهو الشخص الذي أخبرنا بأننا سنذهب إلى أثيوبيا وبأن عمر سيشرح لنا كل شيء عند وصولنا إلى أثيوبيا. وحينما وصلنا إلى أثيوبيا. استقبلنا

عمر في المطار وأخذنا إلى منزل أتو مريسا. وبينما كنت أجلس أنا وإيهاب هناك أخبرنا عمر بأننا قد نعود إلى السودان. وفي أثناء ذلك أخبرنا بأننا سنمكث هناك في منزل ريثما يتخذ قرار بشأن ما إذا كنا سنعود إلى السودان أم لا. وبعد خمسة أيام، أبلغنا بأننا سنبقى معهم. وفي اليوم نفسه توجّهنا إلى المنزل الذي يعيشون فيه. واصطحبني أنا وإيهاب إلى منزل أتو مريسا. وكان في المنزل عمر وفتحي وخليفة ومحمد وتركي وحمزة. وبدأ عمر يشرح الخطة لاغتيال الرئيس. وقال في معرض شرحه لها: «**الماضي فات، ونحن الآن نناقش مهمة كل شخص**». ثم أوضح أن دوره هو حمل الحقيبة. وقال إنه إذا حدث أي شيء له سيحمل ياسين الحقيبة. ويتمثل دور سراج وخليفة في المراقبة من مسافة باستخدام منظار. وفيما يتعلق بإيهاب ومحمد فكان دورهما هو استخدام سيارة لسد الطريق أمام سيارة الرئيس حسني مبارك. وكان على إيهاب ومحمد أن يحملا أسلحة أيضاً. بجانب قيادة السيارتين. وبعد مناقشة الخطة عُدتُ أنا وإيهاب إلى المنزل الذي استخدمناه للنوم. وقد أمضوا هم أيضاً الليلة في منزلهم. وجاء عمر ليبلغنا بالانتقال إلى منزل سننتشر منه جميعاً للقيام بمهمة الاغتيال في اليوم التالي. وأحضر محمد الأسلحة في سيارته.

- سؤال: هل يمكن أن تختصر القصة؟

= جواب: بعد تعريفنا بمهمتنا، بدأنا الهجوم في الصباح التالي، لكن العملية فشلت.

- سؤال: ماذا كان دورك؟

= جواب: كما ذكرت لك من قبل، كان على عمر أن يحمل الحقيبة. وإذا حدث شيء له كنت سأقوم أنا (ياسين) بحملها. إلا أنه أثناء مدة العملية وقع حادث واحد وهو أن سيارة الهروب تعطلت. وطلب مني عمر تشغيلها وحاولت جاهداً، إلا أن محرك السيارة لم ينطلق. وظلت السيارة جامدة على هذا الوضع. وقد قتل البعض في العملية وفرَّ آخرون. وعُدتُ إلى منزلي. وفي غضون ذلك حدث شيء آخر وهو أن عمر أحرق جواز سفري وقد آلمني ذلك كثيراً جداً. وشعرتُ بالحُزن الشديد. وبسبب هذا نشأ سوء تفاهم بيننا. وقرَّرتُ بعد ذلك العودة من خلال الطريق الذي كنتُ أعرفه من قبل، وأمضيتُ الليلة بالقرب من محطة حافلات لشراء تذكرة سفر بالحافلة وقد قمتُ بذلك، وقد سافر خليفة معي أيضاً. وبعد أن أمضينا الليلة في مكان لا نعرف اسمه وصلنا غُندار، وفي الليلة نفسها تمَّ إلقاء القبض علي أنا وخليفة.

"خليفة":

- سؤال: ما اسم منظمتك؟ ومتى جُنّدت وأصبحت عضواً فيها؟

= جواب: بهدي الله دخلنا الجماعة الإسلامية في عام ١٩٩١ والعام نفسه ذهبت لأداء العمرة في المملكة العربية السعودية. وبعد ذلك سافرتُ إلى باكستان ثم إلى افغانستان حيث مكثتُ بمشيئة الله. ومن أفغانستان عدتُ إلى باكستان ثم سافرتُ إلى أثيوبيا. وبعد محاولة الاغتيال الفاشلة التي كنتُ في أثنائها في أثيوبيا قُبض عليَّ في موقع لم أعد أذكر اسمه الآن على الحدود بين أثيوبيا والسودان.

• سؤال: ماذا كنت تفعل عندما نفذ رفاقك محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك؟

- جواب: (للأسف هذا الجزء غير واضح - الكاتب)... وكنتُ أؤدي الصلاة كل يوم جمعة في مسجد الكعبة في أسوان الغربية. وكان اسم إمام المسجد هو الشيخ عبدالرحمن محمد. وغادرت مصر إلى المملكة العربية السعودية لأداء مناسك العمرة في عام ١٩٩٠ ولبثت هناك فترة ثم غادرت إلى باكستان. وما أن وصلت إلى المطار في باكستان حتى استقبلتنا سيارات أقبلت من الأنصار ونقلتنا إلى بيت الأنصار. وبعد وصولنا بثلاثة أيام سافرنا إلى أفغانستان في سيارة خاصة وتلقينا تدريبا عسكريا لمدة شهرين في معسكر يعرف باسم الفاروق. ومن هناك عدنا إلى بيت الأنصار حيث مكثنا من ٣ إلى ٧ أيام. وبعد أن انسحبت القوات السوفياتية من أفغانستان توجّهنا إلى جلال أباد. ثم رجعنا إلى الأنصار. وفي ذلك الحين كانت باكستان تحتجز الذين لا يحملون تراخيص إقامة. فاحتُجزتُ أيضاً لأني لم أكن أحمل ترخيصاً. والتقيتُ مصطفى حمزة بعد أن احتجزتني الشرطة بضعة أيام. وسألته عما إذا كان الشخص الذي لا يحمل تأشيرة إلى باكستان يستطيع العودة إلى بلده. فأجابني أن ذلك غير ممكن، وأني أستطيع الانضمام إلى جماعته. وأخبرته أني لا أرى مانعاً من الانضمام إليهم. وفي غضون ذلك احتجزت لدى الشرطة. وفي تلك الأثناء أعربت رابطة العالم الإسلامي عن استعدادها لتقديم تذاكر سفر بالجو إلى جميع العرب المحتجزين الراغبين في الذهاب إلى أي وجهة كانت، وبهذه الطريقة حصلت على تذكرة أيضا، وكانت التذكرة تتيح لي السفر من باكستان إلى كينيا ومن هناك إلى السودان. وهكذا طُردنا من باكستان إلى كينيا ومنها ذهبنا إلى السودان في زيارة مرور عابر لمدة ثلاثة أيام. وقد تكفلت الخطوط الجوية السودانية بنقلنا من نيروبي إلى الخرطوم. وكنا قد سافرنا من باكستان إلى كينيا على متن الخطوط الجوية الباكستانية. وحال وصولي إلى السودان اجتمعنا بمصطفى حمزة فأخبرنا أن بإمكاننا العمل معهم. وعلى هذا النحو أصبحتُ عضواً في الجماعة الإسلامية. وحين وصلنا إلى السودان كان معي مصريون ليسوا أعضاء في التنظيم وبقيتُ معهم لأنهم كانوا ينزلون عند معارف لهم في السودان. وفي أثناء إقامتي معهم كنتُ أتجوّل من مكان إلى آخر في الخرطوم. ثم قضيتُ كل وقتي في مساكن ومزارع تملكها الجماعة الإسلامية.

"فيصل":

• سؤال: ماذا كانت مخططاتك بعد دخول أثيوبيا قبل محاولة الاغتيال؟ أثناء محاولة الاغتيال ماذا كنت تفعل؟ وماذا كان دورك في المؤامرة؟

- جواب: كانت مهمتي حال دخول أثيوبيا تهريب الأسلحة إليها، الاحتفاظ بها في مكان أمن. اه.. كما كان عليّ أن أشتري بندقيتين أليتين إضافيتين من طراز كلاشنكوف لأن الأسلحة التي كانت بحوزتنا لم تكن كافية. كما كان عليّ أن أستأجر بيت للاحتفاظ بالأسلحة في مكان آمن. وكذلك أوعز إلى الأخ عمر بالحصول على

جواز سفر أثيوبي على وجه السرعة لعضو في الفريق اسمه خليفة، غير أني لم أفلح في هذه المهمة. أعني أني لم استطيع الحصول على جواز السفر. ولم يكن لي دور في محاولة الاغتيال نفسها. وإنما اقتصرت مهمتي للاحتفاظ بالأسلحة وشراء ما يلزم من أسلحة إضافية. وكل ما كان مطلوبا مني هو أن أسلم جميع الأسلحة إلى رؤسائي. أما الشخص المسئول عن مجمل الأمور، بما في ذلك محاولة الاغتيال. فكان الأخ عمر، وقد سلمته جميع الأسلحة عندما طلب إليَّ ذلك. ولم أشارك شخصيا في محاولة الاغتيال. وحضرت جلسة المحكمة لأن المسلمين المسجونين في أثيوبيا مثلوا أمامها في اليوم نفسه. وكنتُ أعرف بعض أعضاء رابطة الشباب المسلم. أما عن دوري بعد محاولة الاغتيال فقد أوعز إلى الأخ عمر بأمر معين. ففي اليوم الذي وقعت فيه محاولة الاغتيال لم أشترك فيها لأني لم أكن أعلم بموعد وصوله (أي مبارك) وقد أخبرني عمر بنفسه حينذاك أن دوري قد انتهى. وقبل وقوع محاولة الاغتيال ذهبنا معا لأخذ المفاتيح بعد أن أريته البيت المستأجر. ولكنه أكد لي في وقت لاحق أن دوري في العملية قد انتهى لوجود بعض الشبان معي. وبعد محاولة الاغتيال طلب إليَّ الأخ عمر أن أنضم إلى جماعتهم بعد أن صادفته في مكان ما، ففعلت. وكان معه الأخ إيهاب والأخ حمزة. وكانا مصابين بجروح خطيرة وينزفان بغزارة. وطلب إليَّ أن أحضر لهم شيئاً من عصير البرتقال. وكانوا قد اتصلوا بي هاتفياً بعد ظهر اليوم ذاته. وفي الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم نفسه سمعت في النشرة العربية من إذاعة أثيوبيا أن مبارك تعرَّض لمحاولة اغتيال. وفي وقت لاحق إتصل بي الأخ عمر هاتفيا فانضممت إليهم واشتريت لهم بعض عصير البرتقال.

"ياسين":

- سؤال: ما الدور الذي أدّته حكومة السودان حين أرسلت إلى أثيوبيا في مهمة تجسُّس؟

= جواب: كانت توفر التغطية الأمنية لأعضاء الجماعة الإسلامية في السودان كي لا يتعرَّضوا لجهاز الأمن المصري الموجود هناك. وفي هذا الصدد قدَّمت حكومة السودان وجهازها الأمني مساعدة كبيرة إلى الجماعة الإسلامية. ولا أود الإدلاء بمزيد من التفاصيل عن هذا الأمر كي لا أكشف الجماعة الإسلامية في السودان وإخوتنا في مصر. ولأن ذلك سيؤثر فيَّ شخصيا عندما تعرض قضيتي على المحكمة.

"خليفة":

- سؤال: ما العلاقة بين الجماعة الإسلامية وحكومة السودان؟

= جواب: العلاقة بين أعضاء حكومة السودان والجماعة الإسلامية علاقة سياسيَّة. فحكومة مصر تدعم وتشجِّع قوى المعارضة السودانيَّة، وحكومة السودان تستطيع بدورها أن تستخدم أداة أو قوة تحرِّكها في مصر. ولهذا السبب يُسمحُ للجماعة الإسلاميَّة بممارسة نشاطها في السودان ويلقى أي عضو من أعضاءها الترحيب في

البلد وهُم يحصلون على كافة أشكال الدعم سواء جاؤوا من باكستان أو من المملكة العربية السعودية ما دامت نيتهم هي الذهاب إلى مصر والكفاح في سبيل الله وزعزعة النظام المصري وإقامة نظام إسلامي. ولما كان السودان دولة إسلاميَّة فقد كان دور حكومة السودان هو تعزيز هذه الخطة وتشجيع تنفيذها لأنها تطبع شريعة الله.

"فيصل":

• سؤال: هل تستطيع أن تصف لنا مدى الدعم الذي تلقيته من الحكومة السودانية ودوائر الأمن السودانية؟

= جواب: عندما قرَّرت الجماعة الإسلامية - وهي تنظيم مصري - اغتيال الرئيس حُسني مبارك، قامت اللجنة المختصة في هذا التنظيم بعرض الفكرة على الجبهة الإسلامية القومية بالسودان والحكومة السودانيَّة ودوائر الأمن السودانيَّة حيث وافقت على هذه الفكرة. والدليل على ذلك أنها قدَّمت أسلحة وتغطيات أمنيَّة ومن خلال توفير مزرعة وتيسير استئجار مساكن وشراء سيارات ونحن نشعر بالامتنان إزاء كل ما قدمته.

• سؤال: كيف كان رد فعل الجبهة الإسلامية القومية بالسودان عندما فاتحتها الجماعة الإسلامية بشأن خططها؟ وإلى أي حد كانت مستعدة لمساندة أهدافكم؟ وهل تستطيع أن تصف لنا بالتفصيل الأحوال السائدة في أديس أبابا عقب وصولكم هنا؟

= جواب: بمجرَّد البدء في هذه العملية وبمجرَّد إبلاغ الجبهة الإسلامية القومية بالسودان بالخطة من جانب الجماعة الإسلامية (وبنجاح هذه الخُطة في وقت قريب إن شاء الله) رحَّب التنظيم بها كل الترحيب، وأبدت الجبهة أنها لا تجد صعوبة في التعاون معنا. وكان هذا التعاون متمثلاً في توفير الأسلحة، ومع هذا فإن الخطة كانت موضع تنفيذ على يد الجماعة الإسلاميَّة، ومساعدة الجبهة الإسلاميَّة القومية كانت رغم ذلك في ميدان توفير الأسلحة. وعقب هذا، كان فتحي معي عندما دخلنا أثيوبيا. آه.. لقد أحضر الأسلحة في صندوق كرتوني. وهذا الصندوق كان قد هُرِّب من المطار دون المرور على الدائرة الجمركيَّة والذين قاموا باحضاره كانوا من الدبلوماسيين، أي من الدبلوماسيين السودانيين، ولم يكونوا مسافرين عاديين. ولقد أطلعني على هذه الأمور الأخ فتحي. والجبهة كانت موافقة تماماً على فكرة تهريب الأسلحة. آه.. ومن الطبيعي أن أقول إن الجبهة كانت مستعدة للمساعدة في توفير الأسلحة. وهذه هي كيفية حصولنا على هذه الأسلحة. ومع هذا فإن الخطة كانت من وضع عدد من كبار أعضاء الجماعة الإسلاميَّة بالسودان. (والأخ فتحي الذي يعرف أيضاً باسم سراج هو الذي هرب إلى السودان على متن طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية السودانيَّة بمجرد فشل محاولة الاغتيال).

• سؤال: إنني لا أعرف هذه المزرعة. ولو افترضنا أن ابنتك زهرة موجودة

بالمزرعة، وانت لا تستطيع لقاءها وطالبت شخصا أخر باحضارها إليك، فكيف تصف لنا الطريق إلى هذه المزرعة؟

= جواب: لو كانت ابنتي بالمزرعة وطلبت إلى شخص آخر أن يحضرها لي فإنني كنت سأقول له ما يلي: إنك لو سرت من المطار إلى نقطة التفتيش المُسمَّاة سوبا ومضيت في طريقك لمسافة عشرين كليومترا بعدها ثم اتجهت إلى اليمين، فإنك ستجد لافتة ومنزلا مكونًا من عدد من الغرف، وبعد ذلك ستشاهد بركة وهذه البركة هي التي تميّز هذه المزرعة عن سواها.

- سؤال: أرجو إعطاءنا معلومات عن مصطفى حمزة؟

= جواب: إن الأخ مصطفى حمزة خريج جامعي وعقب اغتيال الرئيس السادات تعرَّض للحبس وبعد خروجه من السجن تولى مسئولية رئاسة الجناح العسكري للجماعة الإسلامية، وهو متزوج ولديه أربعة أولاد وحياته في السودان مكرَّسة لخدمة الله سبحانه وتعالى. وهو يبدأ عمله من منزله ويبارح منزله أيضا للاطمئنان على أحوال الشباب في مواقعهم. ثم يمضي بعد ذلك إلى مكتبه الخاص ولديه معلومات عن حكومة السودان تفوق كثيرا ما بحوزتي من معلومات.

- سؤال: هل تستطيع أن تذكر لنا اسماء بعض السودانيين الذين يترددون على مكتب مصطفى حمزة؟ وعن أي المواضيع كانوا يتحدثون؟ ولحساب من كانوا يعملون؟ وما هو رقم هاتف مكتب مصطفى حمزة؟ وكيف كان مظهر من يترددون عليه؟

= جواب: إن الأخوة السودانيين الذين كانوا يزورون مكتب مصطفى حمزة ويزورون مساكننا كذلك هم ابراهيم وعوض الله ومدثر ووائل، وعندما كان يحضر أحد هؤلاء الأشخاص كان مصطفى حمزة يطلب إلينا حتى وإن لم يكن هناك سوى فرد واحد بالمنزل أن نخرج لمدة ساعة أو ساعتين.. أما رقم هاتفه فهو ٧١٠٢٥ وقد كانوا يجتمعون بعد ذلك في مكان آخر.

- سؤال: وما هي الاتصالات التي كانت تتم بين الجماعة الإسلامية ودوائر الأمن السودانية؟

= جواب: في حالة احتياج الجماعة الإسلامية إلى أي شيء، كانت تحصل عليه من خلال دوائر الأمن السودانية. ومصطفى حمزة كان هو المسئول من جانب الجماعة الإسلامية. وأما من جانب الجبهة الإسلامية القومية بالسودان، فثمة أربعة اشخاص مسئولون. وقد يكون هؤلاء الأربعة من أعضاء دوائر الأمن السودانية. وعند حضورهم كانت الاجتماعات تعقد بين موظفين مسؤولين. والعلاقات بين المنظمتين كانت تتحدد بناء على هذه الاجتماعات. وهذا يعني أن كل ما تحتاجه الجماعة الإسلامية كان يتأتي لها من خلال هذه الاجتماعات.

- سؤال: هل تستطيع أن تحدثنا عن العلاقات بين الجبهة الإسلامية القومية

بالسودان ودوائر الأمن السودانية، إذا كانت لديك أية معلومات عن ذلك؟
= جواب: كل ما أعرفه أنهم مسيطرون على الحكومة فالسلطة في أيديهم.

• سؤال: هل لك أن تحدثنا بالتفصيل عن العلاقات بين مصطفى حمزة من جهة والجبهة الإسلامية القومية بالسودان وحكومة السودان من جهة أخرى؟ وما هي اسماء أعضاء لجنة الجماعة الإسلامية؟ وما هي اسماء من يقومون بزيارة مصطفى حمزة؟ وما هو الدور الذي كان يضطلع به هؤلاء في دوائر الأمن السودانية؟
= جواب: إن الأخ مصطفى حمزة هو الذي يضطلع بالاتصالات مع الجبهة الإسلامية القومية. وهذه الجبهة تسيطر تماما على حكومة السودان وفروعها. آه.. وثمة أعضاء من الجبهة كانوا يزورون مصطفى حمزة في منزله. أي أنهم كانوا متعوّدين على عقد اجتماعات منتظمة. ومندوبو الجماعة الإسلامية في هذه الاجتماعات هم الأخوة مصطفى حمزة وفتحي وعزت. أما من جانب الجبهة الإسلامية فأعتقد أن المندوبين هم إبراهيم وعوض الله ومدثر.

• سؤال: هل لديك شعور بالندم يا فيصل على اشتراكك في هذه المؤامرة؟ وإذا كان لديك مثل هذا الشعور فلماذا؟
= جواب: إننا اضطلعنا والحمد لله بهذه المهمة، ولا شك أنها مهمة تجعلني دائما أشعر بالفخر. أي أنني أحس بفخر حقيقي بما قُمتُ به. ومسألة نجاح محاولتنا أم إخفاقها مسألة مختلفة تماماً. فواجبنا هو الاضطلاع بمهمتنا، وما فعلناه هو كل ما كان يمكن أن نفعله كبشر. ولقد ابتهلنا أيضا إلى الله أن يكلل جهودنا بالنجاح. ومع هذا فلقد فشلت المحاولة. ونحن نتقبل ذلك بالرضا ما دامت هذه إرادة الله. وهذا لا يمنعنا إطلاقا وللحظة واحدة من الاستمرار في جهودنا. وفي ضوء خطورة المحاولة التي شاء الله لها أن تجري في أثيوبيا نسألهم كريم الصفح عما فعلناه. وإني أدعو الله أن يصفح الأثيوبيون عن عملنا. وإننا لنأسف للاضطلاع بهذه المحاولة في الحبشة (أثيوبيا) فالعالم الإسلامي كله يدرك ما هي الحبشة وباسم الجماعة الإسلامية وباسمي التمس بالغ الصفح من الأثيوبيين. وحيث أن الأثيوبيين يفهمون قليلاً من اللغة العربية. فإني ألتمس عفوهم. والله يعلم أني أقول هذا من أعماق قلبي عند التماسي العفو من الأثيوبيين. ومرة أخرى اسمي أثيوبيا "الحبشة" وبالنسبة للمسلمين كانت الحبشة أرضا لهجرة المسلمين الأوائل. والحبشة هي الأرض الطيبة التي جاءتنا بسيدنا بلال المؤذن. وهي بلد الملك "النجاشي" والرسول عليه السلام قد حثّ أتباعه على الذهاب إلى الحبشة. فهي أرض تخضع لحكم ملك عاقل يتسم بالعدالة والإنصاف بين الجميع. والإذن بمحاولة الاغتيال كان شديد الوطأة، ومع هذا، فإني ألتمس الصفح بمشيئته سبحانه وتعالى.

جاء في أقوال أبيبا سراج زوجة فيصل ما يلي:
• سؤال: من الذي استقبلك في السودان؟

= جواب: عندما ذهبنا إلى السودان، استقبلنا إبراهيم وفتحي وتركانا نستخدم حجرة في مسكنهما.

- سؤال: لقد استقبلتك أختك مع إبراهيم عند وصولك إلى الخرطوم، فكيف تم اللقاء بين اختك وإبراهيم؟

= جواب: لقد التقيا قبل ذهابنا إلى السودان ولقد سبق لي ولأبي أن أخطرنا زوجي بأن لي أخت في الخرطوم. وزوجي أبلغ إبراهيم هاتفيا باسم اختي وباسم المدرسة التي كانت بها. واختي كانت تعرف أننا ذاهبون إلى السودان. وزوجي طلب إلى إبراهيم أن يحضرها معه إلى المطار حتى تقابلنا.

- سؤال: ما عدد أولاد إبراهيم؟

= جواب: لديه أربعة أولاد، وأكبرهم يناهز السادسة من العمر وأصغرهم يبلغ سنتين تقريبا.

- سؤال: هل تعرفين اسماءهم؟

= جواب: أحد الأولاد اسمه خالد ولا أذكر اسماء الآخرين.

- سؤال: ما هو شكل إبراهيم؟

= جواب: إن لون بشرته فاتح وهو يبدو كما لو كان عربيا وزوجته أيضا كذلك.

- سؤال: ما هو شكل بيته؟

= جواب: إنه بيت مكون من طابقين ويسكنه زوجان من العرب. وكنا نقطن في حجرة واحدة بالطابق الأرضي ولم يحدث ان قابلت أي شخص باستثناء المجموعة. إلا أختي.

- سؤال: كيف كان إبراهيم وزوجته يعيشان مع أولادهما؟

= جواب: إنهم كانوا يعيشون في السودان وأعتقد أنهم كانوا يعيشون هناك منذ فترة ليست بالقصيرة وهم ينعمون بمعيشة مريحة.

- سؤال: هل يقومون أحيانا بالاستجمام؟

= جواب: نعم، فهم يقومون بالتنزه على شاطيء المياه. وقد يكون ذلك مرة واحدة كل أسبوع.

- سؤال: كيف كانت حالة إبراهيم الزوجية؟ هل كانت زوجته فطومة سعيدة معه؟

= جواب: يبدو أن زواجهما كان سعيدا. فلقد كانت تعيش معه هناك منذ وقت ليس بالقصير. وكانا يتناولان ألوانا شتى من الطعام. ومنى وسمية كانا بالطابق العلوي. وكان الاتصال عن طريق نظام اتصال داخلي.

- سؤال: من الذي استقبلك عندما عدت إلى أثيوبيا؟

= جواب: عندما عدنا استقبلنا شخص اسمه سراج. حيث قام باستئجار سيارة تاكسي وأخذنا إلى منزلنا الذي كان يعيش فيه لمدة شهر وستة أيام عندما كنا بالسودان. وعند دخولنا للمنزل رأيت حقيبتين من حقائب السفر. وسألت عنهما زوجي فأخبرني أنهما تحتويان على قطع غيار سيارات وبقيت هاتان الحقيبتان بالمنزل لمدة ستة أشهر تقريبا.

- سؤال: أكملي كلامك.

= جواب: قال لي زوجي فيصل أن لديه شأنا ما بالسفارة السودانية. وذهب إلى هناك وسألني سراج في حديثه معي عما إذا كنت أحب السودان. ولقد رددت بالإيجاب. وسألني عن أحوال إبراهيم المعيشية وعندما علم زوجي بهذه المحادثة كان في غاية الامتعاض. فهو لا يريدني أن أتحدث مع أي رجل. ومنذ ذلك الوقت لم يعد سراج إلى منزلنا على الإطلاق.

- سؤال: لماذا ذهب زوجك إلى السفارة؟

= جواب: لا أدري، ولقد سألته في الواقع عن السبب، فقال إن الأمر لا يعنيني بتاتاً.

- سؤال: ولكنه قال لك أين هو ذاهب؟

= جواب: إنه لم يكن يتحدث إليّ، بل كان يتحدث معه.

سؤال: مع من؟

= جواب: مع سراج.

سؤال: هل أنت مستريحة في حياتك الزوجية؟

= جواب: كانت الأمور مرضية في البداية ومع مرور الوقت كنت أتساءل لماذا لم يقم بشراء أي شيء وسألته عن ذلك. وأخبرني أننا ذاهبون للمعيشة في السودان. ولكنني رفضت وأفهمته أنني لن أذهب إلى السودان. وظللنا نتجادل في ذلك إلى أن حدث هذا.

صورة طبق الأصل

نعود للخرطوم التي أظلم ليلها وأغطش ضحاها، ليس بفعل الكهرُباء التي لا تنيرها إلا لماما، ولكن جرّاء الكارثة وأهلها نائمون.. بعد فشل العملية، ووصول الثلاثة المتورّطين في جريمة الاغتيال إلى الخرطوم، اضطربت أوصال "عرّابها" علي عُثمان محمد طه، وأدرك أن الأمر أبعد من الكتمان الذي يُعالجُ به كثير من الأمور في جهاز الدولة، وبخاصّة الأمور الخطيرة، والتي غالباً ما يُقصرُها على شخص أو اثنين، فعلى غير هذه العادة المُمَنهَجَة، دعا لمنزله عدد من الشخصيات المنتخبة التي تقود الدولة والحركة معا، وبعضهُم كان عليما بالدعوة، بل متورّطا في الجريمة، وآخرون كانوا لا يعلمون، وعلى رأسهم الدكتور حسن الترابي، الذي كان يظنه البعض أنه مَن يقف وراء

كل صغيرة وكبيرة، ولم يدُر بخلد أحدٍ أنه كان آخر من يعلم بين عُصبته، أو حوارييه بالأحرى.

حضر ذلك الاجتماع تحديدا كلٌ من: "الرئيس" عُمَر البشير، الزبير محمد صالح، الطيب إبراهيم الشهير بـ"سيخة"، بكري حسن صالح، عبدالرحيم محمد حسين، إبراهيم شمس الدين، على الحاج محمد، إبراهيم السنوسي، عوض الجاز، غازي صلاح الدين، إضافة إلى صاحب المنزل، وهو الدّاعي للاجتماع – كما ذكرنا، والذي ابتدر الاجتماع قائلاً بالنص: «**نحن اشتركنا مع جماعة الجهاد المصرية في محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرّض لها الرئيس المصري حسني مبارك، وقدّمنا لهم كل الدعم الذي طلبوه للقيام بهذا العمل، والذي حدث بعد ذلك أن ثلاثة قُتلوا في مسرح الحدث، وثلاثة ألقى الأمن الأثيوبي القبض عليهم، وثلاثة هرّبناهم ووصلوا الخرطوم، وقد جمعتكم لأقول لكم أننا "سنُصفّي" هؤلاء الثلاثة، وأنا أملك كل المبرّرات الشرعيّة والسياسيّة لذلك**».

رانَ صمتٌ قصير، كان المتحدّث قد جال خلاله ببصره على الحاضرين، ربّما ليرى وقع حديثه عليهم.. على الفور أخذ "الرئيس" عُمَر البشير الفرصة، وقال اختصارا: «**نعم، نُصفّيهم**»...!

قبل أن نواصل مسلسل الرُعب هذا، حريٌ بنا أن نذكّر لازمة تستجلي هذه المؤازرة الظرفيّة من "الرئيس"، ذلك أن المعروف منذ بداية الانقلاب كانت للسيد علي عُثمان محمد طه طريقة مُعيّنة في استقطاب الدعم والمؤازرة عندما يود طرح موضوع خطير أو شائك أو جدلي على الدكتور حسن الترابي، وهو المرور على "الرئيس" قبل أي لقاء أو اجتماع، لضمان مساندته فيما ينوي طرحه... ولقد ظلّ المذكور طوع بنانه منذ حدوث الانقلاب وإلى حين المُفاصلة التي حدثت نهايات العام ١٩٩٩، حيث بدأ "الرئيس" تمرُده على "عرّابه" الخاص، والذي ظلّ يطفو أحيانا على سطح الأحداث ليشي بوميض نار تحت الرماد، وأحيانا أخرى تخبو نيرانه، حتى ليظن المرء أنهما "رأسين في طاقيّة"، كما يقول المثل السوداني الدّارج.

بناءً على هذه الخلفيّة، وبمجرّد أن تدخّل "الرئيس" البشير مؤكدا ما طرحه السيّد علي عُثمان طه في الفكرة التي فاقت صيف السُودان القائظ في حرارته، أدرك الدكتور حسن الترابي أنهما متّفقان، فتحدّث بصورة منفعلة أشبه بـ"الهَيَجَان"، وقال نصا بعد أن تحوقل مرّتين: «**أنت نائبي**»... ثم أشار لـ"الرئيس" الذي زكّاه: «**وأنت رئيس البلد، تستحلون قتل النفس مع جماعة اتفقتم معها على عمل؟! لا حولَ ولا قوّة إلاّ بالله**»...

يقول الدكتور علي الحاج محمّد، الذي كان أحد الحاضرين – كما ذكرنا: «**لم أرَ الرئيس وعلي عثمان "humiliated" (أي ذليلين) كما رأيتهما في ذلك اليوم**»... وأضاف: «**في تقديري، كان هذا هو اليوم الذي حدث فيه انشقاق الحركة الإسلامية**».

أصاب الوجوم جميع الحاضرين، وأصبحوا كمن حطّ على رؤوسهم الطير، ولا يدري المرء شعور "الاثنين" الذين أهينا على مرأى ومسمع من عُصبتهم، وهُم "طائفة نوعيَّة"!

قال لهم دكتور حسن التّرابي مواصلا حديثه، وناثراً عليهم حديثاً عجزوا عنه: **«أنتم سياسيُون، هل يُعجزكُم أن تُخرجُوهم من هذا البلد إلى أي جهة؟ وإذا كنتم تخشون أن تطالبوا بتسليمهم من أثيوبيا أو مصر، أو الأمم المتحدة، فليُعلنوا عن أنفسهم بعد خُروجهم»**... ثم وجّه التّرابي حديثه مشيراً نحو دكتور غازي صلاح الدين، الذي كان حينها يشغل موقع أمين المؤتمر الوطني، وقال: **«عندكم مسئولٌ سياسي، يمكنكم أن تطلبوا منهم مخارجة سياسيَّة بدلاً من أن تستحلوا القتل بغير حق»**...

<u>ملحوظة من المؤلف:</u>

يبدو لنا أنه حتى تلك اللحظة لم يكُن التّرابي يَعْلَمْ تفصيلاً مَن من الوُجوه التي أمامه شاركَ، ومَن لم يُشارك في هذه العمليّة!

من جهةٍ أخرى، تأكد لهذه العُصبة أن التّرابي يستطيع أن يَرْفَعَ من يشاء ويُذِلَّ من يشاء، وأنه استعاد زمام المبادرة إثر تخطيط بعضهم لإزاحته عن مسرح الأحداث بعد الانقلاب مباشرة، وتفاقُم المؤامرة بعد الحادث الذي تعرَّض له في كندا، وفق ما أشرنا إليه في كتاب "سُقوطُ الأقنعة"...

انفضّ سامرُ المجتمعين بعد أن أوحى لهم التّرابي بالحلّ الذي يُخرجُهُم من الورطة، وبدأ التخطيط لعملية إخراج "الثلاثة" من السُّودان، وأختير الدكتور غازي صلاح الدين لمرافقتهم، إذ اقتضت الفكرة تجهيز طائرة خاصة، حيث حُشِر فيها المُخطِئون وخطاياهم، والبريئون ونواياهم، وإرسالهم إلى إيران، دون إخطار السُّلطات الإيرانيَّة... وثمة رواية تقول إن بعض أهلها يعلمون، وكانوا يتأهّبون للاحتفاء بإسلامبولي آخر، في إشارة لـــ"خالد الإسلامبولي" الذي نفذ جريمة اغتيال الرئيس الأسبق محمد أنور السادات... وأيا كان، فقد نُفّذت المُهمَّة بذات نَمَطِ أفلام الجاسُوسيَّة، حيث حلّوا ضيوفا آمنين في دار السفير "قطبي المهدي"، والذي سيقوم بعدئذٍ بإكمال السيناريو بإرسالهم إلى أفغانستان، وهو لا شكّ خبيرٌ بشعابها!

بعد أن أفرغت الطائرة من جوفها البشر وخطاياهُم في مطار طهران، قام الدكتور غازي صلاح الدين، الذي طاله طرف الخيط وفق نظريَّة "التوريط التدريجي" التي اشتهرت بها العُصبة في مُلمّاتها وصنائعها و"بلاويها" بمزيدٍ من التمويه، لكي تبدو الطائرة وكأنها توقفت اضطراراً للتزوُّد بالوقود في رحلتها إلى كوالا لامبور، وهي أيضا عاصمة يحجُّ إليها نفرٌ من العُصبة ليشهدوا منافع لهم، ولم يكُن لغازي حينها من منفعة يجنيها سوى أن قضى ليلته فيها، وكرّ عائداً في اليوم

التالي مباشرة... أيضاً لمزيدٍ من التمويه، قام بزيارة أبوظبي (دولة الإمارات العربيّة المتحدة) ثم عاد أدراجه كَمَنْ أدّى مهمة مقدّسة ونَجَحَ فيها بجدارة!

المتورّطون الثلاثة الذين كان من المفترض إرسالهم إلى العالم الآخر، الذي تتبسط فيه موازين الثواب والعقاب، وصلوا إلى مطار "كابول"حيث أفرغت حمولتها الثقيلة دون رقيب أو عتيد، ويستوي في ذلك الذين يعلمون والذين لا يعلمون.. بل قل لا يأبهون أصلاً لأحد، بما في ذلك حُرّاس الفضاءات الذين يرصدون دبيب النمل! وبعد عدة أيام، وبتنسيق مع مراسل قناة "الجزيرة" «أحمد زيدان»، وهو من الإسلامويين المُنظمين، وكان مراسلا أيضا لصحيفة "الحياة" اللندنية، ظهر "مصطفى حمزة" زعيم الجماعة التي خطّطت ونفّذت وفشِلت لتكون الرسالة الموجّهة للعالم: أنه لم يشارك! وكان موجودا في كابول بعد أن راجت الأخبار باقتران اسمه بالعمليّة!!

أما في الخرطوم، فإن الأمور كانت تمُورُ داخل العُصبة بعد نصيحة "الشيخ"، فأقدموا على خطأ كبير، كأنهم ودُّوا أن يقولوا للعالم: «ها نحنُ ذا فعلناها»... فما حدث بعد ذاك الاجتماع "التاريخي" أن زار ذات يوم "الرئيس" البشير الدكتور الترابي في منزله بعد صلاة الصُبح، أي فيما كانت العاصمة ما زالت تغط في نوم عميق، فطلب من عبدالرحيم محمد حسين الذي أوصله حتى باب الدار أن يُغادر، وجلس هو إلى دكتور الترابي، فقال له دون أي مقدّمات: «**أنا قرّرت أشيل نافع من الجهاز**»، فقال له الترابي على الفور: «**لكنك سوف تؤكد التهمة**»!! فغادره دون أن يُمنَحَ فرصة ممارسة سلطاته كـ"رئيس" حتى ولو بالتمنّي!!

وفق تقصّينا وتدقيقنا في أمور العُصبة، اتضح لنا بما لا يَدَعُ مجالاً للشكّ أن ذلك اللقاء كان هو أوّل لقاءٍ جَمَعَ بين الاثنين مُنفردين، منذ حدوث الانقلاب... بمعنى أن كل اللقاءات التي تمّت خلال الست سنوات السابقة على ذلك التاريخ كانت بحضور آخرين.. ونضعُ عبء التفسير على كاهل القارئ الفَطِن، إن أراد فك هذا اللغز!

برغم تحذير الترابي، ارتكبت عُصبته الخطأ الأزلي في عالم الجريمة، والقائل أن المُجرم لا يطيق صبراً على جريمته، ويظل يُداورُ حول مسرح الجريمة... من هذا المنطلق، أقدَمَت على تغييرٍ وتبديلٍ وتحويلٍ في مراكز بعض أفراد العصابة التي كانت مشرفة على، أو عليمة بالجريمة، إذ تمّ تحويل نافع علي نافع الذي كان يرأس جهاز الأمن إلى وزارة الزراعة، وهو رأسُ الرُمح في التنفيذ الذي أشرف عليه السيّد علي عثمان محمّد طه، ولم يكن ميسوراً عليه أن يغيّر موقعه هو أيضاً، وجيئ باللواء الدابي بديلاً لنافع في رئاسة جهاز الأمن، والدكتور مُطرف صدّيق، مدير إدارة العمليات الخاصّة إلى سفارة السودان في نيجيريا... أما صلاح عبدالله قوش (نائبه) فتمّ تحويله لمصنع "سارية" التابع للتصنيع الحربي، واللواء حسب الله عُمَر من مدير إدارة الاستخبارات المضادة إلى وظيفة دبلوماسي بباريس، ونصرالدين محمد أحمد، مدير إدارة التدريب إلى سفارة السودان بالقاهرة، وكمال عبداللطيف، مدير إدارة الأقاليم إلى سفارة السودان بنيروبي، وظنّوا أنهم بذلك مسحوا الأثر أو العار، وهي التنقلات التي قال

عنها الترابي فيما بعد إنها كانت خطأ، فتلك نصيحة سَبَقَ فيها السيف العذل، لأنها أساسا صَدَرَت في خِضَمِّ صراع الكواليس بينه وبين حوارييه، لتُنبئ بما هو قادمٌ فيما أسموه بـ"المُفاصلة الكُبرى"!

هذه سيناريوهاتٌ لا تستطيع حبكها سوى أجاثا كريستي، كما ذكرنا، ولا شكَّ أن المُغرمين بأفلام الجاسوسيَّة منُّوا النفس بفواصل في الإثارة الممتعة، ولم تخذلهم العُصبة ذوي البأس، فما زال للفيلم بقية... فالعودة لأصل الموضوع تُمسكُ بأهم خيوطه، حيث أنه في جوف العاصمة الأثيوبية أديس أبابا ثمَّة من كان على علم بالمُؤامرة، بل شارك في تجهيزاتها، سواءٌ بالصمت أو المشورة، أو تقديم تسهيلات لوجستيَّة. هؤلاء كانت التعليمات قد صدرت بإلحاقهم بإخوتهم، ثم أصبح مسرح العَبَث غايةً في الاضطراب، لا يُعرَفُ مَن قتل مَن؟ ومَن الذي يُصدرُ القرار، ومَن سينفذه، وهي الحالة التي امتدَّت خيوطها حتى الخرطوم، العاصمة الثانية للجريمة... وفي الأولى، أي أديس أبابا، تجرَّع كأس المنون بعد بضعة أيام من الحدث اغتيالا كلٌّ من "الدكتور عبدالله الجعلي" و"محمد الفاتح يوسف"، العاملين في الوكالة الإسلامية للإغاثة، على يد أحد العاملين معهم في المنظمة، الذي قتلهُما بدمٍ باردٍ وهرب، أو هُرِّب (يُقال إنه يعمل الآن في ديوان الزكاة)... والغريب أنه لم يكُن ضمن التصفيات التي اشتعل أوارها بعدئذٍ وسنستعرضها بالتفصيل. أما الذين كانوا على علم، فقد طُبِّقت فيهم سيناريوهات لا يُمكنُ أن تخطُر على قلب أعتى الأشرار!

ثمَّة رواية تقول أن "ياسر عبدالله عبدالحفيظ" كان من المُشاركين أو العليمين بالتخطيط، ولكنه سُرِّح من العمل في جهاز الأمن بعد فشل العملية... وتردَّد أن ذلك أورثه غبنا شديدا، وتبعا لذلك كان دائم التهديد بإفشاء أسرار جهاز الأمن... اقترح عليه رؤسائه السابقين أن يعمل عملاً تجاريا، ولا ندري إن كان ذلك لشغل نفسه أو درءً للشُبُهات... قام بافتتاح محل صغير في سوق "حلة كوكو" بمدينة الخرطوم بحري، ومُنح رأسمالٍ من جهاز الأمن، وبعد فترة وجيزة طَمَحَ إلى توسيع دائرة العمل، فقام بإشراك أحد أصدقائه ومعارفه، وهو يمُتُّ للواء الراحل الزبير محمد صالح بصلة قرابة... لكن لإبن عمه رواية أخرى[٦٣]، يقول فيها إن ياسر من مواليد مدينة كوستي، وتخرَّج في كلية التجارة جامعة القاهرة أواخر الثمانينات، ثمَّ عمل موظفا ببنك التضامُن الإسلامي، فرع كوستي، لكنه ما لبث أن انضمَّ للجبهة الإسلامية بعد حدوث الإنقلاب عام ١٩٨٩، وأرسل إلى ليبيا للتدريب على إنزال مظلي، والحديث ما زال للمذكور، وبعد عودته فُوِّج في حرب الجنوب لفترة عام... بعد عودته، وُظِّف في البنك العقاري، وتزوَّج من زميلة له تعمل في البنك نفسه، ثم ترك العمل في البنك، واشتغل بالأعمال الحرَّة لبعض الوقت، منها المحل الصغير في سوق حلة كوكو المُشار إليه... ولكن ما لم يذكره قريبه هذا، أن كل الأعمال والتنقلات المذكورة كانت تحت مظلة جهاز الأمن.

٦٣ شمس الدين ساتي - إفادة وردت في موقع سودانيز أون لاين.

من جهةٍ ثانية، كان "الطيّب عبدالرحيم" يتمتع بعلاقة صداقة قوية مع ياسر عبدالله عبدالحفيظ، توطدت بعد عملهما معا في جهاز الأمن، وكانا قد سافرا إلى ليبيا للتدريب المظلّي كما ورد ذكره أعلاه... كان "الطيب" هذا من المُشاركين في العمليّة، وهو من هرب إلى السودان بعد فشلها مباشرة، وذلك عن طريق نهر ستيت أو "القاش"، كما يُسمّى في السودان... قبل إشراكه في التخطيط لمحاولة اغتيال مبارك، كان يعمل بشركة "دانفوديو" بكوستي، والواقع أن ياسر هو من حلَّ محله في الشركة بعد نقل الأول منها، وقبل أن يستقرّ أمر الأخير على افتتاح المحل التجاري المُشار إليه سلفا، بعد عودة "الطيب" من أثيوبيا هاربا، كان كثير الاستدانة من صديقه "ياسر"، الذي أصبح في وضع مالي جيّد بعد توسُعه في العمل التجاري.. وليس معروفاً لدينا إن كانت تلك الاستدانة بعلم جهاز الأمن، الشريك في رأسمال المحل التجاري، أم من وراء ظهره، لكن سيناريو ما حدث بعد ذلك يشير إلى أن جهاز الأمن ليس بعيد عن ذلك!

وضع "الطيّب" خطة لاغتيال صديقه "ياسر" بدعوى مطالبته المُلحّة والمتكرّرة له، وتلك ذريعة رآها صُنّاع سيناريوهات الموت والرُعب مقنعة للتخلُص من عبئه للأبد... أوحى الطيّب لصديقه أنه سيردُّ له دينه في مدينة كوستي، وطلب منه أن يذهبا معا... تحركا في اليوم الأول من شهر رمضان ١٤١٩هـ، الموافق عام ١٩٩٨ ميلادي، وفي الطريق إلى كوستي، وقبل بضع كليومترات من ضاحية "جبل أولياء" ادّعى الطيّب أنه بصدد زيارة أحد معارفه ممّن يسكنون في منطقة قريبة من الشارع الرئيسي. لم يكن ثمّة مانع لدى من طُرحَت عليه الفكرة بالطبع، لأنه ليس في عجلة من أمره، وإن كان الموت الذي يحوم حوله في عجلة من أمره... فارقت السيّارة الشارع الأسفلتي، ودخلت في منطقة خلوية لا يُسمَعُ فيها سوى صرير رياح الخماسين، وهي تُودِع حبيْباتها الدقيقة في العُيون، وبعد دقائق معدودات من المسير، أوقف الطيّب السيارة وأخرج رشاشه وطلب من صديقه، أو ضحيّته بالأحرى، أن يتلو الشهادتين رأفة به حتى لا يموت كافرا... ومثلما يفعل هُواة القتل في أفلام رُعاة البقر "الكاوبوي"،أفرغ بضع رصاصات في جسده، وتركه يسبح في دمائه، وقفل عائدا بذات الطريق الذي قطعاه معا قبل ساعات، وإن لم يجد في سفره نصبا!

لم يجتهد ياسر في الاختفاء العسير، فقد ذهب مباشرة لمنزل شقيقته بمدينة الشجرة الواقعة جنوب الخرطوم، على ذات الطريق نفسه الذي سلكه القاتل والمقتول... أما إن سألت: لماذا يا قارئي الصبور لم يجتهد في الاختفاء العسير؟ سأقول لك، ليس لأن السيناريو كله كان فطيرا وساذجا بدرجة واضحة، ولكن لأنه بالقدر نفسه أتاح للمراقبين ألا يجتهدوا كذلك في معرفة ما وراء الأكمّة، أي لماذا يُجهد نفسه؟! ذلك لأن خفافيش الظلام التي ساعدته في رسم الخُطة الجهنميّة كانت مختبئة في الخلاء الذي شهد الجريمة نفسها، وكشفت عن وجودها فور سماعها الطلقات، لا لتُلقي القبض على الجاني، ولكن لتؤكّد له إنها رأته قبل أن يواري سوءته (كما المزوّد في

حلة) كما تقول الأمثال السودانيّة الدّارجة... وثمّة خيطٌ في الرواية يقول إنها عزمت على تصفيته في المكان نفسه، ولكنها عدلت عن ذلك ليكون الثأر وفقاً للقانون!

عندما طال غياب القتيل "ياسر" عن أسرته، شَرَعَ أقرباؤه يبحثون عنه في كلّ مكان، وبعد أن كلّوا وملّوا من البحث الحثيث، عَمَدوا إلى مركز شرطة "حلة كوكو" لقربها من محله التّجاري، وفتحوا "بلاغاً" بالغياب... وبعد نحو عشرين يوماً بالتقريب، جاء من قال لهم إن صورة القتيل تُوجد في مباحث مدينة "بري" ضمن القتلى مجهولي الهويّة... كانت تلك فترة نَعِمَ فيها القاتل بحريّة إلى حين، ولم يكن عصيًّا على من شارك في الجريمة في الخفاء إلقاء القبض عليه، وأودع سجن كوبر، وفي السجن العتيد، وقبل أن يطرق حُكمُ الإعدام أذنه، كان يردّد لسامعيه أنه سيُفشي بأسرار خطيرة، وكان ذلك "تخاذلاً" كفيلٌ بالتعجيل بإرسال قائله للدار الآخرة... لكن لأن "ياما في السجن مظاليم" كما يقولون، فإن كثرة ترديده تلك الروايات، كانت توحي لسامعيه الباحثين عن شيء يُروّحوا به عن أنفسهم بين الجُدران، أنها محض بطولات إن لم تكن هرطقات!

رفض والد ياسر وأسرته الديّة "الشرعيّة" فغادر الطيّب الدّنيا بعد أن نُفذ فيه حُكمُ الإعدام بسجن كوبر.. وبالطبع، لا يدري أحدٌ إن حمل معه معنى اسمه أو نقيضه، لكن الثابت أنه قُبِرَت معه أسرار قضيّة عُمِّدَت بالدّم، وإن بقيت أسيرة صدور كاتميها، ولم تُكتبُ نهايتها بعد... مرّة أخرى، ثمّة شيء يمكن أن يُقال في خلفيّة الأحداث.. كان فشل عملية أديس أبابا وتفرُّع دروبها، مدعاة لتغيير استراتيجيات في نظام حاصرته الأزمات الداخلية، علاوةً على أن العقوبات الاقتصاديّة المتدرّجة والتي تبناها المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن أحكمت عليه حلقاتها. لكن بحلول العام ١٩٩٦، ضعُف اندفاع العُصبة نحو بناء دولة أيديولوجية، أي دولة الخلافة الراشدة، علماً بأنهم في الأصل يعلمون استحالة ذلك ويتجاهلونه. فهل بالفعل تعلم العُصبة أنها تبنّت الخيار الإسلامي كمطيّة لتحقيق مآرب لا علاقة لها بالعقيدة السمحاء؟ هذا سؤالٌ صعب، لأنه يستلزم الصّدق مع النفس، وهو أمرٌ لن يتأتى مطلقا، لأنه في مناخ الهزائم دائما ما يتوارى أصحاب المشاريع الخاسرة. فلم يكن ثمّة بُدٍ من أن يُطأطئ الأيديولوجيون رؤوسهم "بفقه التقيّة" بدعوى الحفاظ على المشروع، في حين واصل البراجماتيون صعودهم "بفقه الضّرورة" بدعوى الحفاظ على المشروع أيضاً!

اقتضى التأرجُح ضرورة الإذعان لرغبات المجتمع الدولي من قبل الفئة الباغية، وهو يخطو حثيثاً في مضمار محاربة الإرهاب. والمُفارقة أنه بغضّ النظر عن الحديث بلسانين، وبغضّ النظر عن أن جريمة أديس أبابا ما تزال شاخصة أبصارها في الأفق، لكن العُصبة ذوي البأس أوحت لمتهميها إنها أيضا ستسير في ركاب محاربة الإرهاب! يقولُ جيراننا بشمال الوادي في أمثالهم الدارجة: "الكلام بلاش.. مش بفلوس"، وعليه طبقا لذلك شَرَعَت العُصبة في أكل الكيكة والاحتفاظ بها في نفس الوقت، على حدّ المثل الغربي السائد أيضا... أي أن ترعى الإرهاب وتحاربه في آن معا، لكن بالرغم من أنه ليس عسيرا على الحيّة أن تغيّر جلدها، لم يخطُر على

يمكن لأحد أن تضحّي بالذين استجاروا بها، ففتحت باب المزاد على مصراعيه لاصطياد المطلوبين، بما في ذلك النظام الذي كادت أن تُهلك رئيسه، إذ قدموا له أكثر من مائة من جماعة الجهاد نفسها، وشَمِلَ ذلك آخرين. وفي فبراير ١٩٩٦، زار سفير السودان لدى الأمم المتحدة، اللواء الفاتح عروة الولايات المتحدة الأمريكية، وعرض على مسئوليها تسليمهم أسامة بن لادن مقابل تخفيف العقوبات السياسية والاقتصادية، وبعد أن رفضت السعوديّة العرض نفسه قبل ثلاثة أشهر لاحقة، قام السودان بطرده رضوخاً لطلب نائب المخابرات الأمريكيّة، المستشار صامويل ساندي بيرجر.[94]

في تطوُّر دراماتيكي نادر خلف الأبواب الموصدة، سجّلت حادثة أديس أبابا وجوداً خارج الحدود، وذلك في أهم تفاوض حول القضية السودانية. حدث ذلك في ضاحية "مشاكوس" بكينيا بعد أن وقّعت الحركة الشعبية لتحرير السودان والنظام الخرطوم على "إعلان مبادئ" بموجبه انطلقت القضيّة كأنها جلمود صخر حطه السيل من علٍ.. في بداية الأمر، ظنّ الطرفان أن جولة المفاوضات ستكون كسائر الجولات الفاشلة على مدى ما يناهز العقدين، ولكن موقفا صارما للوسيط القس جون دانفورث وضّح أن الأمر على عكس ما يظنون، حيث أنه وضع مسودّة "إعلان المبادئ" أمام الطرفين، وإزاء تلكؤهما ومحاولاتهما التباطؤ، منحهما الوسيط مهلة قليلة، على أن يعودا بعدها للتوقيع، واشترط في ذلك تحمّل من يتمنع النتيجة.. فألحت العصا في توقيع الطرفين، وبعدها وضع الوسيط الجزرة التي تُحفز على مواصلة المسير.[95]

بغضّ النظر عن تفاصيل كثيرة أوردنا وقائعها في مؤلف سابق، نخلص إلى أن ملف محاولة اغتيال الرئيس حُسني مبارك ظهر في فترة من فترات التفاوُض، حيث وعدت الولايات المتحدة الأمريكية التي يمثلها القس جون دانفورث، المبعوث الرئاسي في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، في إحدى جلسات التفاوُض بعدما إدلهمّ ليلها، أن تعمل على تحسين العلاقة بين مصر ورئيسها المعني بالاغتيال والعُصبة المتورّطة، وعلى رأسها السيد علي عثمان طه، حامل الأوزار.. هذا ربما فسّر للبعض كيف ولماذا قابل الرئيس مبارك مُدبِّر محاولة قتله لمدة وجيزة لا تتعدّى عشر دقائق، وكان ثمنها عقودٌ وسنوات دفعها البلد الذي تسلطت عليه العُصبة، وقضت بفصله من خاصرته، ولكن كيف ولماذا؟ أعلم أن الألغاز أرهقتك يا عزيزي القارئ، ولكن مهلاً فسماحة أهل السودان لا يقوون على الصبر الطويل كما سيّدنا أيوب. فهذا ما سيُعينك على ذكره دكتور حسن الترابي في حلّ طلاسمه، وإن جاءت مُتأخرةً سنوات عددا!

ففي أثناء زيارته "التاريخيّة" للقاهرة سالفة الذكر، والتي استدعت الحدث الذي نحن بصدده بكثافة في أذهان المراقبين السياسيين، قال ردا على سؤال: لماذا سمحت السلطات المصرية بزيارة علي عثمان محمّد طه، ومنعته هو فيما قبل مرارا وتكرارا:

---

٩٤ صحيفة الواشنطن بوست ٢٠٠٢/٦/٣٠.

٩٥ وذلك فيما أسماه فيما بعد المبعوث الرئاسي غرايشون بقطعة الحلوى Candy حينما قال أن الوضع يحتاج لحوافز من سواك مهمته في دولة بواشنطون، والمعروف أنه اتبع تكتيكا ناعما مع النظام بحسب رؤيته أن ذلك يمكن أن يقود تدريجيا إلى أن هذا منصبه ليصبح سفيراً لبلاده في كينيا.

«سني عثمان طه يعمل بتنسيق وتعاون مع جهات غربية كثيرة، وحقق لها منافع متعدِّدة، وعلى اتصالٍ دائم معهم، وعلاقته بهم جيدة جداً، مع أنه لم يدرُس في الغرب أو يمكث فيه كثيراً مثلنا. وهو حاول كثيراً استرضاء أمريكيا بأي طريقة، ويكفي أنه وقع على اتفاقية نيفاشا عام ٢٠٠٥ في محاولة منه لتأمين نفسه، وتوثيق علاقاته بالطريقة التي أرادها الغرب، الذي كان يضغط على بعض الزعماء ومنهم مبارك لاستقبال علي عثمان طه»[٦٦]، أي يعني تأمينا لسير المفاوضات وتليينا لمواقف المذكور بغية الوصول للهدف المنشود وإن طال الصبر!.

بغضِّ النظر عن إيحاءات المكايدة المألوفة، فذلك قولٌ يعلمه تماما الذين يعرفون طرائق وسُبُل دكتور الترابي في الكرِّ والفر! من المفارقات الغريبة أن الترابي وجد نفسه في مصر بعد ما يقارب ربع قرن من الحرمان (آخر زيارة كانت في العام ١٩٨٨ أي قبل الانقلاب).. دخل مصر الذي هدَّده فيها رئيسه، والذي حمَّله كل تبعاتها، ولم يتزحزح قيد أنملة عن ذلك، بل هدَّد في حديث داخل الصوالين المغلقة وانتشر قليلا في الهواء الطلق، أن الترابي إذا حضر للقاهرة فلسوف يودعه سجن "ليمان طرة".. هذا ما كشف عنه أيضا الترابي فيما بعد: «**أتذكر أنني كنتُ أريد زيارة القاهرة في أواخر التسعينات، لكن مبارك قال لإخواننا: الترابي لا يأتي إلى مصر ولو جاء فسأضعه في سجن ليمان طره**»[٦٧]، (أشهر سجن مصري للمعتقلين السياسيين).. والمفارقة أن القائل مضى في طريقه للسجن، والترابي زار عاصمة بلاده.. والمفارقة الثانية أن السيِّد علي عثمان طه، عرَّاب المحاولة التي شاءت إزاحة الرئيس من كرسيِّه وإرساله للدار الآخرة كان مخططا له أن يكون في زيارة للقاهرة في نفس الفترة التي كان فيها الترابي (منتصف يوليو ٢٠١١)، فراجت تقارير صحافية تتحدَّث عن أن القاهرة ستشهد مصالحة الغريمين! وكان ذلك من سقط القول الذي يُعِدُّه المراقبون شططا في السياسة السودانيَّة. وعليه قد لا يكون مهماً القول إن الزيارة المذكورة لعرَّاب محاولة قتل الرئيس تأجَّلت عُدَّة مرَّات، لتتم في وقتٍ لاحقٍ بعد مغادرة الترابي لمصر، ببراءة تفوقُ براءة الذئب من دم ابن يعقوب!

في خلفية الأحداث التي تركناها عند منعرج اللوى بين الخرطوم وأديس أبابا، ظهرت على السطح شخصيَّة أخرى مثيرة للاهتمام في سياق تداعيات "واقعة" أديس أبابا، كان ذلك هو المهندس علي البشير، أحد الكوادر الشبابية القيادية في التنظيم، وهو أيضا من المعروفين في الدوائر الأمنية والتصنيع الحربي، وله إسهامات بارزة في المجالين.. كان قد التحق بسلاح المدرَّعات بعد الانقلاب عام ١٩٨٩ وتولى حينها المهام التأمينية الصعبة، وشارك في العمليات العسكرية في الجنوب، وتحديداً في ولاية الاستوائية، وبعد عودته أرسل لسفارة السودان في تشاد، حيث أنيطت به مهمة التحقيق

[٦٦] حوار مع صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ٢٠١١/٧/٣٠ والجدير بالذكر كان طه قد بدأ زياراته للقاهرة منتصف يونيو ٢٠٠٥ بمعية الدكتور جون قرنق لتسهيل التفاوض مع التجمُّع الوطني الديمقراطي برئاسة الميرغني لتوقيع ما سُمِّي بـ"اتفاق القاهرة" بين الكيان المعارض والنظام.
[٦٧] المصدر نفسه - حوار- صحيفة الحياة اللندنية ٢٠١١/٧/٣٠.

في صفقة أسلحة تمّ فيها اغتيال أحد كوادر التنظيم القيادية. وتردّد أن للسيد صلاح قوش ضلع في تلك الصفقة. وبعد عودته للخرطوم، ونسبة لخبرته الأمنية تمّ تعيينه رئيساً للجنة التحقيق في محاولة اغتيال الرئيس مبارك، وهو تعيينٌ ماكر كما أقرّ بذلك بعض المراقبين، أراد التنظيم أن يقول أنه يتبع الشفافية ولا يجد أي حرج في البحث والتحري والاستقصاء!

كان من البديهي أن تنهال معلومات هائلة على "المهندس علي البشير"، فوجد نفسه في بطن العملية نفسها، وإن أؤتمن عليها وفق الأجندة الباطنيّة للتنظيم. وهذه مُسلمة تصلح في عُهُود الصفاء والنقاء، لكنها لا تصلح في أزمنة الولاء. لهذا فقد حدث ما لم يكن في الحُسبان، أو يخطر على قلب كادر من كوادر التنظيم. فالعُصبة التي كانت على قلب رجلٍ واحد منذ تأسيسها انقسمت إلى فصيلين: المؤتمر "الوطني"، والمؤتمر "الشعبي"، أي"القصر" و"المنشيّة" بحسب التوصيف السائد، إذ مضى الأحباب كلٌ في طريق.. ومن ضمن هؤلاء، اتّخذ المهندس علي البشير جانب الفئة الثانية، أي التزم صف الدكتور حسن الترابي، وهو خيارٌ يتقاطع تماما مع ما حمله من أسفار، تلك التي يعتبرها دكتور الترابي كنزا لا يَفنى بالتقادم. ولهذا كان حريٌ بجماعة "الوطني" أن ترمي له بالترغيب أولا، وفي هذا الصدد تقول دوائر التنظيم الخاصة، أن الفريق أول صلاح قوش حاول استمالته لجناح القصر، وعَرَضَ عليه رُتبة كبيرة في جهاز الأمن، لكنه تمنّع ولم يرفض صراحة، وإزاء اشتداد الأزمة بين الطرفين، ورفضه عروض الترغيب، كانت عصا الترهيب تقف حاضرة خلف الكواليس، فصدر قرارٌ باطني بضرورة التخلّص منه، وشَرَعَ خفافيش الظلام في التخطيط لقتله بسيناريو أشبه بسيناريوهات الرُعب والموت والإثارة.

ذلك السيناريو اقتضى إرساله للدار الآخرة بأقصر الطرق.. الغريب في الأمر لم تحتاج القضية لكبير شيء في التخطيط على النمط "الهوليودي"، بمثلما لم يحتاج التنفيذ لصغير شيء في التدبير، أي بمثلما تفعل "المافيا" الإيطالية مع منسوبيها حينما يختلف السُرّاق حول المسروق. قصَدَ منزله بضاحية "الدروشاب" ثلاثة من كوادر التنظيم مُدجّجين بمسدسات مزوّدة بكاتم للصّوت، وتعليمات عقديّة مختصرة وواجبة التنفيذ، قضت بإعدامه فورا، بغية أن تُعدَمَ معه أسرار ضاقت بها عُصبته السابقة، وإن لم يضق بها صدر الضحيّة. ورغم كل ما يعرفه الناس عن هذه الفئة المارقة من ثقافة المجتمع السُوداني الوديع، لم يخطر على قلب بشر أن يتمّ تنفيذ اغتياله أمام زوجته وأطفاله بدم بارد. لكن الذي علِمه الناس فيما بعد، أن التنفيذ تمّ بعد مقابلة له مع "نصرالدين" مدير العمليات الخاصّة، الذي وَرَدَ ذكره في سياق التحوُلات بين الأجهزة أعلاه، إلى جانب ضابط أمن آخر هو "الفاتح الجيلي"، وبعد بضعة أيام من العرض الذي طرحه أمامه الفريق صلاح عبدالله قوش ورفضه المغدور!

نظرا للمُلابسات التي شابت القضية بما وَرَدَ ذكره، ارتأت العُصبة أن تتخذ منحىً قضائيا، أو هكذا أوحت لمن كشّرَ أنيابه في وجهها وهو كظيم.. وَرَدَ في محضر التحقيقات الموءودة أن أحد الشهود في الجريمة اسمه "تاج الدين بانقا محمد أحمد"، وهو من مواليد

العام ١٩٦٦ المناقل بولاية الجزيرة، وتخرّج في جامعة السُّودان، بكالوريوس هندسة ميكانيكا عام ١٩٩٣، وكان عضواً في المجلس الثلاثيني لاتحاد طلاب ذات الجامعة لدورة عام ١٩٨٩، وبعد أن غادر أسوار الجامعة، تنقل في وظائف مختلفة، منها عمله في مؤسسة تسمى "مَدَاخِلْ" إلى جانب صديقه المغدور به، المهندس علي البشير. وواقع الأمر ان "مَدَاخِلْ" هذه ليست مؤسّسة بالمعنى المؤسّسي المعروف، ولذا سيكون لنا معها شأنٌ اخر بعد حين!

أثناء التداوُل في القضيّة، حدث ما لم يكُن في الحُسبان، إذ دخل قاعة المحكمة رقيب أمن اسمه "مجدي" مدّعياً إنه من الشرطة، وقال إن بلاغاً جنائياً مفتوح ضد الشاهد بانقا منذ عامين بحيازة سلاح ناري بدون ترخيص. فبُهت القاضي "كباشي" الذي جرَت وقائع ما ذكرنا أمام عينيه، ولم يستطع أن يحمي بانقا الذي أقتيد إلى مكتب تابع لجهاز الأمن جوار مقابر فاروق، ثمّ أفرج عنه، لتبدأ غرائب محكمة جديدة أمام قاضي درجة أولى، هُو مولانا علي الأمين الطيّب في نيابة الجرائم الموجّهة ضد الدولة. أثناء تداوُل القضية، كانت هناك أصوات خلف الكواليس تقدّم العرض تلو الأخر لوالد علي البشير بُغية إغلاق ملف القضية ووضعها في الأضابير، لكن الوالد المكلوم رفضها جميعاً، فقد نكأ له اغتيال ابنه "علي"، جراح شقيقه "منتصر أحمد البشير" الذي اُغتيل في حرب الجنوب!

بَيْدَ أننا حتى نفهم ونستوعب عمليّة أديس أبابا بكل طلاسمها المُتشابكة، ينبغي علينا التوقّف قليلاً في أهمّ محطة، والتي تشكّل الخلفيّة الحقيقيّة لتلك العمليّة، وعمليّاتٌ أُخَر في تاريخ العُصبة ذوي البأس.. ذلكُم هُو صِراعُ الأجهزة الأمنيّة الخاصّة، وهي بالفعل غابة، لا يستطيع داخلها - حتى من الجماعة - إلاّ أن تشوكه شوكة كأخفّ ضرر.

المَشْهَدُ الثانِي

النوم مع الشيطان!

قبل الانقلاب الذي نُفذ العام ١٩٨٩، كان **"جهاز المعلومات الخاص"** بالحركة الإسلاميَّة قد انبسط وتمدَّد، ليُصبح أكبر جسم باطني في تاريخ الأحزاب السياسيَّة السودانيَّة مجتمعة، فقد ضمَّ الآلاف من الناشطين الذين تنوَّعت وتعدَّدت مصادرهم، ومنهم: مصادر عقائديَّة ملتزمة، مصادر مأجورة، ومصادر متعاطفة.. وكانت ثلاثيَّة المصادر هذه مثبَّتة في كل حي من أحياء السُودان، لا تغيب عنها شاردة أو واردة. ثمَّ هنالك "جهاز طوارئ" ينضوي تحت لوائه آلاف من المُدرَّبين على السلاح تدريبا جيداً، وهناك المئات في قطاع المِهَن والعمَّال، وكذلك آخرون مدرَّبون على العمل الاستخباري، مثل حماية الشخصيَّات الهامَّة وحفظ وتأمين الأماكن والوثائق، وكذا الاختطاف والاختراق والتهريب، إلى جانب كل أعمال الهَوَس العقائدي. إضافة إلى ذلك، هناك فئة هامة جداً، يُطلقُ عليها مصطلح "السوَّاقين"، وهُم فئة المدنيِّين الموصولين بالعسكريِّين ليكونوا وسيطا بينهم وبين قيادة الحركة التنظيميَّة.. ومن أهم هؤلاء، على سبيل المثال: أحمد علي الفشاشُوية، الزبير محمد الحسن، علي كرتي، محمد الحسن المقلي (شقيق عبدالله حسن أحمد، الذي توفي إلى رحمة الله)، ثم علي الرَّوَى (أيضا توفي قبل أعوام بعد إصابته بمرض السرطان).

غير أن الجدير بالذكر أن كواليس "الجماعة" تقول إن أغلب رموز وقيادات "العمل الخاص"، لا سيَّما جماعة"السوَّاقين"، قد يكونوا من الأذكياء الذين "يمتازون" بخاصيَّة الكتمان، لكنهم في الوقت نفسه يُصنفون كعاطلين عن المواهب السياسيَّة. لذلك، تجدهم وقد لجأوا إلى تسنُّم ودخول قطاع المال والأعمال بعد حين، وهُم أيضا من أدخل "بدعة" زواج "أرامل الشُهداء"... نستشهد في من ذُكرناهم أيضا، على سبيل المثال: "الفشاشوية" الذي ألقى بقبضته على "بنك أم درمان الوطني".. ثم الزبير محمد الحسن الذي تقلب بين بنك السودان ووزارة المالية.. أما علي كرتي، الذي كان ثريا حين كان معظم قيادات الحركة فقراء، فقد أثرى من واردات الجيش، واحتكرَت له كثير من صفقاته، لدرجة أن تعلق قلبه بأن يكون وزيرا للدفاع، فيما ظنَّ أن خبرته على رأس قوات "الدفاع الشعبي" تؤهِّله لاحتلال ذلك المنصب المذكور، لكن "الرئيس" البشير الذي استبطن طموحه، لربَّما بسبب هواجسه من أن يأتي غيره

بمثل جريرته، فقطع عليه الطريق وصار يقذف به بعيداً عن شواطئه، أي نحو العَدَل ثمّ الخارجيّة.[٦٨]

يقول البيولوجيون (عُلمَاءُ الأحياء) إن العقرب عندما لا تجد من تلدغه وتُفرغ فيه سمومها، تلدغ أحياناً نفسها! ربما لهذا السبب جَنحَت الجماعة بعد تنفيذ الانقلاب ونجاحه مباشرة، في أوليات مهامها التنظيمية، إلى حل الأجهزة الخاصّة كافة، باستثناء "مكتب الاختبار" الذي أسند إليه اختيار العناصر الأكثر والأفضل ولاءً لضمّها إلى الأجهزة العسكريّة، وتحديداً الكليّة الحربيّة وكليّة الشُرطة، ثمّ التيّار العسكري الجديد والهام جداً، "جهاز الأمن"... كما تولى "مكتب الاختبار" مهمّة ضبط التوازُن العرقي لصالح "الوسط" و"الشمال"!

اقتضى ذلك تكوين ما سُمّي بـــ"لجنة الأمن والعمليّات العُليا"، ورأسها اللواء الزبير محمد صالح، وضمّت بعض العناصر المنتخبة، نشط منهم بشكل خاص عنصران أساسيان، هُما: الرائد إبراهيم شمس الدين، والمهندس موسى سيد أحمد المُطيّب، وإليهما تعود أفكار الحسم والعَدَم، تنظيراً وتفعيلاً، وقد شاءت إرادة المولى تبارَكَ وتعالى أن يقضيا أجلهما كلٌ منهما في حادث تحطُم طائرة. وفيما يتعلق بالاعتقالات التي طالت العديد من الناشطين السياسيّين وغير الناشطين، وما صاحب ذلك من قصص مثيرة تتحدّث عن الظاهرة الشيطانيّة المُسمّاة بـــ"بيوت الأشباح"، والتعذيب والتنكيل والقتل الذي كان يجري بداخلها، يجدُرُ بنا تأمُل دور "لجنة الأمن والعمليّات العُليا" هذه بصورة عامة، ثمّ دورها الخطير في رصد حركة رمضان/أبريل ١٩٩٠، وإعدام الضبّاط الـــ ٢٨ الذين قيل أنهم كانوا يُخططون للقيام بانقلاب عسكري مماثل لانقلاب الإنقاذيين، وإلى جانبهم عشراتٌ من ضُبّاط الصف والجنود، دون مُحاكمات... ويُنظرُ أيضاً بتأمُل إلى دورها في إعدام الشُبان الثلاثة: "مجدي محجوب" والطيّار "جرجس يُسطس" والمواطن الجنوبي"أركانجلو داقاو"!

كان هذا بعضٌ ممّا جرى في الباطن، أما في الظاهر، عملاً بسُنة أن للدولة جهاز أمن رسمي، فقد اقتضى الترتيب تكوين جهاز أمن، والإعلان عنه، باعتبارها ضرورة لحماية "أمن الدولة" من المُخرّبين والعُملاء والجواسيس والطابور الخامس... وكمرحلة تمهيديّة، أو إن شئت فقل تمويهيّة، تقلّد إبراهيم نايل إيدام جهاز الأمن هذا لفترة قصيرة، وتقول أسرار الباطن أنه أقيل لأسبابٍ عنصريّة، وتلك من المسائل التي تضيق بها الصدور... أيا كانت الأسباب، فقد مضى إلى رحاب مناصب أخرى ليواصل فيها دور المُمثل الكومبارس، إلى ان قُذف به في اليَمّ الذي ابتلع رفاقه الميامين أيضاً، مِمَّن سُموا ذات يوم بـــ"أعضاء مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني"، حيث تولى المنصب بعده الفريق محمّد السنوسي، واختير الدكتور نافع علي نافع نائباً له، قادماً من كلية الزراعة، جامعة الخرطوم مباشرة، ومُنِحَ رُتبة "عميد"... ولأنّ

---

٦٨ بعد نجاح الانقلاب ظهرت حساسية البشير والعسكر من "السوّاقين".. والجدير بالذكر أن اغلبهم تحول للمؤتمر الشعبي بعد المُفاصلة وفي يومها، أي في الرابع من رمضان (ديسمبر ١٩٩٩) عرضوا على الدكتور الترابي اعتقال البشير وعلي عثمان وقلب الأوضاع لصالحه، لكنه رفض.

بعض الظنّ إثم، كما أكّد المولى تبارك وتعالى، فلن يظننّ أحداً، وبالطبع فإن المذكور بعد أن أفصح عن سريرته وذاع سرّه بين الناس أنه كان يطمح لدرجة مدنيّة مماثلة لتسمية "عميد" في الجامعة العريقة "الخرطوم"، التي كان يُدرِّس في إحدى كلياتها "الزراعة"! على كلٍ، بعد فترة أعفيَ الفريق محمد السنوسي، وتولى نافع علي نافع منصب مدير عام الجهاز، والذي كان فيما يبدو توّاقاً لتفعيل وتنميط وتجسيد ما اختزنه زمناً في صدره، بمثابرة لا يقوى على فعلها إلا من أنتزعت منه مشاعره وأحاسيسه الإنسانيّة. وفي هذا الشأن، يحفظ السُّودانيون في صدورهم قصصاً وروايات ليوم تُكشفُ فيه الحُجُب والأستار!

من باب الإنصاف وعدم رمي الناس بالباطل، نودُّ في هذا المقام أن نبرئ "النافع" من "ضَرَرَ" ألحقه بسيرته الناصعة البياض كثير من المُغرضين – وأنا منهم – الذين كانوا يكتالون عليه بشائعة تلقيه تدريباً حركياً في طهران، وفيما يبدو أن ذلك شاعَ على إثر غيابه عن ساحة العمل الأكاديمي لعددٍ من الشُّهور، ولم يستطع أحد إلى الآن أن يعرف أسبابها! لكن الذي علمناه أنه برئ من "تُهمة" التدريب في إيران هذه... ولِمَ لا، فالرُجلُ فيما يبدو لم يكن في حاجة لزيادة خبرته في مضمار يستطيع فيه أن يُصدِّر خبراته للآخرين... من جانب آخر، فقد ثبت لنا أيضاً من خلال البحث والتحرّي والتقصّي أنه كان فيما سَبَقَ مسئولاً عن المعلومات في "أمانة الفئات"، وذلك كيانٌ كان يرأسه – أو أمينه العام – الدكتور مجذوب الخليفة، فالمعلومات الثمينة في هذه الأمانة عن "الفئات" كانت مهمّة للغاية من الناحية التنظيميّة، لأنها يُعتَمَدُ عليها في التصنيف لانتخابات النقابات بشكلٍ خاص، وكان مكتبه يحتوي على سجلٍ كاملٍ لكلّ العاملين في السُّودان، مصنّفين وفقاً لمواقفهم في أدبيات التنظيم (ملتزم، متعاطف، محايد، معادي).. ولكي يجعل نافع علي نافع عمله سهلاً وميسوراً، صكَّ مصطلحاً من خبرته الزراعية وسمّاه بـ"الجرثومة"، وهي الصفة التي تُمنَحُ للكادر الذي يملك مقوّماتٍ تجعله قابلاً لأن يكون رجل أمن!

لكن بالطبع ليس نافع وحده من يستطيع أن يُنجزَ غايات نبيلة، إذ كان لابد لها من وسائل، فتطلب الأمر فريقاً من المُعاونين من ذوي البأس أيضاً.. لهذا فإن أوّل عملٍ قام به المذكور ضمُّ جماعة منتخبة من خرّيجي الجامعات، خاصّة جامعتي الخرطوم والقاهرة فرع الخرطوم، وتمَّ تعيينهم ضباطاً رسميين في جهاز الأمن، وهُم نفس كادر ما سُمي بـ"مكتب المعلومات" المُشار إليه قبلاً، لكن المُفارقة أن أغلبهم لم يدخل أياً من أجهزة "التنظيم" غير "مكتب المعلومات" المذكور، كذلك فإن نحو ٩٠% منهم كانوا أدنى مستوىً في "التربية الحركية" التي استنها التنظيم، وكانت لزاماً على الأعضاء.. أي أن عدداً لا بأس به منهم كانوا ممَّن لا ينتظمون في الشعائر، وبخاصة الكبار منهم.. ضمن هذه الكوكبة كان: صلاح عبدالله قوش (هندسة جامعة الخرطوم)، محمد عطا المولى (هندسة جامعة الخرطوم)، حسب الله عُمَر (هندسة جامعة الخرطوم)، عِماد الدين حسين (معمار جامعة الخرطوم)، جمال زَمقان (هندسة جامعة الخرطوم)، طارق محجوب (هندسة جامعة الخرطوم)، الرشيد فقيري (هندسة جامعة

الخرطوم)، كمال عبداللطيف (اقتصاد جامعة الخرطوم)، عُمَر نمر (تجارة جامعة القاهرة)، محمد حسب الرسول (تجارة جامعة القاهرة)، نصر الدين محمد أحمد (اقتصاد جامعة الخرطوم)، عُمَر الأمين (حقوق جامعة القاهرة)، محمَّد الحسن أبوبكر (تجارة جامعة القاهرة)، كمال موسى (حقوق جامعة القاهرة).. وبالطبع له أن يباهي بأنها كوكبة "تسد عين الشمس"!

مثلما أن لكل شيء استثناء، فثمَّة حالة خاصة، هي حالة الدكتور مُطرف صِدِّيق النِميري، إذ تخرَّج عام ١٩٨٠ من كلية الطب، جامعة الخرطوم، وعَمِلَ سنة الامتياز في مستشفى سوبا، ثم انضمَّ لطاقم "وكالة الإغاثة الأفريقيَّة الإسلاميَّة"، وشَغَلَ منصب مدير مكتب نيروبي وشرق أفريقيا، ثم عاد وتفرَّغ مع "مكتب المعلومات" في الجنوب، وعُيِّن رأساً مديراً لفرع العمليات الخاصة في "جهاز أمن نافع"، وهو الفرع الذي كان كله بيد صلاح قوش.. لذا فهذه السيرة العطرة لابدَّ لها من أن تُواجَهَ بالأسلحة المضادَّة وفقاً لطبيعة بعض البشر، والمذكورين في طليعتهم.. بدأ صراعُ الكواليس يشتد توهُّجه بين الغريمين (مُطرُف صدِّيق وصلاح قوش)، وبالطبع كان ذلك نتاج التراتبية، فطبقاً لأقدميَّة "أبناء الدُفعة" لم يكن ممكناً لصلاح قوش إلاَّ أن يكون نائباً لمُطرف صدِّيق، والذي حوَّل "العمليات الخاصة" إلى مركز القلب من الجهاز، خاصَّة في المُداهمات والاعتقالات والتحقيق مع المُعارضة، بل والتعذيب والتنكيل.. وبدوره أيضاً استعان بعددٍ كبيرٍ من كادر مكاتب المعلومات في الجامعات والثانويات، ممَّن لم يدخلوا الجامعات، أو لم يتمكنوا من التخرُّج منها!

لأن السُنَّة الحميدة التي دَرَجَت عليها الأجهزة الأمنية هي سياسة التخفي، ولبس الأقنعة، وانتحال الوظائف، ومنح الأسماء المستعارة، ومشاركة الناس الطبيعيين حياتهم التي درجوا عليها في السرَّاء والضرَّاء، وتقمُّص البراءة في العلن، وتقمُّص أدوار الشياطين في الخفاء... تفرَّقت عناصر جهاز الأمن بين الناس ليأكلوا الطعام ويمشوا في الأسواق... وضمن هذا السياق، اتجهت غالبيَّة معتبرة من القيادات الأمنيَّة في الجهاز للعمل في شركة أطلقوا عليها اسم: "دانفوديو" الهندسية، بجانب أن أغلب الدبلوماسيِّين الذي عُيِّنوا بعد الانقلاب كانوا يعملون في الوكالة الأفريقية الإسلامية للإغاثة، التي كان مديرها د. عبدالله سليمان العوض.. وكما يعلم الجميع، أنه بمثلما تناسلت السِّنين، تناسلت الشركات الأمنيَّة في عهد صلاح قوش فيما بعد، حتى أصبح الرَّاصدون في حاجة تُعينُهم على عمليَّات الجَمع والطرح والضرب والقِسمة!

بعد تأسيس الجهاز الرسمي بقيادة نافع علي نافع وكوادر "مكتب المعلومات"، عنَّ للجماعة في إطار سياسة التخفي سالفة الذكر أن تؤسِّس ما عُرِفَ بـ"معهد التدريب والدراسات الفِكريَّة والحركيَّة"، وكان يُختصرُ في كلمة: "قِمَم". وتفرَّغ لهذه المُهمَّة الجديدة شكلا وموضوعا كادر اسمه "بكداش أحمد المصطفى" (وهو من أبناء منطقة الحصاحيصا، ترك الدراسة بعد سنوات في جامعة الخرطوم، كلية الاقتصاد، ولم يتجاوز السنة الثانية، ومن المُفارقات التي لحقت ببعض أهل السُّودان أن والده كان

شيوعياً هواه، فإيماناً منه بالمبادئ التي اعتنقها، أراد منح هويّته لابن وُلِدَ له، فسمّاه بـ"خالد بكداش"، تيمُّناً بالزعيم التاريخي للحزب الشيوعي السوري.. لكن فيما يبدو أن الابن خذل والده، واتجه نحو المعسكر النقيض، وبعدها لم يسمع أحد من الناس باسم "خالد بكداش" وأصبح صاحب الاسم يُعرفُ باسم "شيخ خالد" طبقا لحالة الجذب الصوفي الذي دخل في أجواءها)! ولاحقا قام بتأسيس قناة تلفزيونية أطلق عليها اسم "ساهور" وألحقها بإذاعة سمّيت بـ"الكوثر"، وصار الرجل مؤلفا للعديد من قصائد "المديح النبوي"! وهو رغم ذكائه والكاريزما التي يتمتع بها، إلا أنه كان غريبُ الأطوار، يجمعُ دائماً حوله عدد من الشباب الأولاد والبنات، ويؤثر فيهم تأثيراً بالغاً، الأمر الذي يؤكده تحوُّلهم معه إلى متصوّفين منجذبين عندما أسّس الإذاعة والمحطة التلفزيونيّة المذكورتين!

ليس هذا فحسب، فواقع الأمر أنه قبل الوصول لهذه المحطة، فإن سيرة "خالد بكداش" سابقا و"الشيخ خالد" لاحقا جديرة بالوقف قليلاً.. ففي سياق المنافسة المحمومة بين الأجهزة التي تفرّخت،، كان للرجُل تاريخٌ حافل بالخصومة، بل واحتقار كادر "مكتب المعلومات" (أي صلاح قوش وجماعته)، وفي هذا الصدد تمكّن في فترة وجيزة من مدّ خطوطه إلى كل أجهزة الحركة داخل السُّودان، وإلى الحركات الإسلاميّة في كلّ أنحاء العالم، وكان بإشراف اللواء "الفاتح عروة" الذي كان يشغل أيضا منصب مستشار رئيس الجمهورية لشئون الأمن، فأعمل كل خبراته في كيان قال أنه "كان يحلم به"، فأثارت الأنشطة الحافلة غيرة وحفيظة سدنة "الجهاز" الرسمي!

لكن الجدير بالذكر أنه ما كان له أن يفعل ذلك – ولا ينبغي له – لولا أن الأمر برمّته، كان تحت الرعاية والحماية الكاملة من "الدكتور حسن الترابي"، وتلقائيا يُدركُ القارئ أن الفكرة في الأساس كانت من بنات أفكاره، تجسيداً لرغبته في تنزيل إستراتيجية التنظيم فيما سُمّي بـ"جهاز الأمن الشعبي"، ليقوم بأنشطة تتوازى مع طموحات التمدُّد خارج الإطار الجغرافي، تلك التي قال عنها البعض "الأمميّة الإسلاميّة"، وطبقا لهذه المعلومات لا شكّ أن ذاكرة البعض ممّن قرأوا "سقوط الأقنعة" قد توهّجت، ذلك فيما ذكرناه من أن المتربّصين بدكتور الترابي جاءتهم فرصة "قدريّة" تجرجر أذيالها، وذلك حينما تعرّض لما سُمّي سانحة بـ"حادث كندا"، فبينما كان الشيخ بين أصابع الرحمن، انقضّ الحواريون على جهاز "قِمَم"، فخلعوه كما يخلع رجل زوجه الناشز.. وحتى يصبح أثرا بعد عين، صادروا كافة ممتلكاته وبعثروا كوادره، وعليه تلقى بكداش "ضربة" مماثلة من حيث لم يحتسب!

لكن ذلك لم يدُم طويلاً في صراع "الأخوة الأعدقاء" خلف الكواليس، فبعد أن عاد الشيخ وتعافى ممّا أصابه في كندا، علم بالطبع بأحابيل الأبناء الجانحين، فاجتهد قدر طاقته التنظيميّة المعروفة لإعادة كثير من الأمور إلى حياضه مرّة أخرى، ومن ضمن ذلك عودة "قِمَم"، ولكن تحت مُسمّى جديد، إذ أسّس منظمة، وتبعا لذلك عاد "بكداش" ظافراً بعد أن ظنّ أن اخوته رموه في "الجُب"، وأوكل "الشيخ

الترابي" مهمّة الإشراف على "المبرّة" للواء الفاتح عروة، لكن سُرعان ما اختلف "بكداش" معه بعد شهر عسلٍ قصير، فابتعد عنهم، لكنه كأي "بصّاص" في الكون العريض، ترك عيناً معهم وادَّخر أخرى لـ"الرئيس" الذي كان يشغل منصب مستشاره الأمني.. وكما قلنا من قبل، كان يتوجس خيفة من أن يختطف أحداً كرسي يريد البقاء فيه – ولو صوريا – كما كان واقع الحال!

بالرغم من كل ذلك، استمرّ "بكداش" في مسيرته، وبذات الزخم الذي أشرنا له، تمدّدت "المَبرّة" سريعا كسابقتها، كما يتمدّد قرير العين هانئها، فتعدّدت أنشطتها وتجاوزت الحدود الجغرافيّة، ومنها أنها دفعت بنفر من كوادرها للمشاركة في الحرب التي هوت أفئدة كثير من الجماعات الإسلامويّة في كافة انحاء العالم، تلك هي الحرب الدائرة في البوسنة والهرسك، وصارت تتباهى بما قدّمته من ثمانية من كوادرها الذين قُتلوا في سراييفو! لكن الطريف في الأمر، أنه مع كل خطوة كانت تخطوها "المَبرّة" كان الغُرماء من سَدَنة الجهاز الرسمي كالنار يأكلون أنفسهم، ولهذا صاروا يُطلقون عليها من وراء ظهورهم "المَضرّة" وكأنهُم لا يعلمون أنه الاسم الذي يُضاد اسم كبيرهم الجالس على قمّة الجهاز الرسمي!

بعد ذلك، ووفقاً لصفاته التي ورد ذكرها، انفتحت شهيّة "بكداش" وصحبه القائمين على أمر "المَبرّة" لمزيدٍ من التمدُّد، فخططوا للوصول إلى بلدٍ أريقت فيه دماء المسلمين في بواكير عهد الرسالة المُحمّدية وجرت أنهارا.. ربما لهذه الأسباب اختاروا المملكة العربيّة هدفاً استراتيجيا، كأقصر الطرق وصولا لـ"الأمميّة الاسلاميّة" حيث خططوا لعمليّة، وربما لعمليّات لا يُعرفُ تفاصيلها، لكن اللواء "الفاتح عروّة" مستشارهُم الأمني، نصحهم بالعُزوف عن ذلك نسبة لأن الأمن السعودي علِمَ بالعمليّة (وإنني على يقينٍ بأنّ الخُبثاء سيقولون: ومن أخبر الأمن السعودي؟ وعليه، ستصبح الإجابة إن المعنى في جوف الشاعر، كما يقولون).. لكن "بكداش" المتحمّس لاحتلال الكعبة المُشرّفة مثلما أراد المتطرّف السعودي "جهيمان العتيبي" من قبل، أصرّ على مواصلة المسيرة بعناده المعروف، فبَعَثَ بطاقمه الاستشهادي إلى المطار للذهاب إلى السعوديّة، ليس لحَج يشهدون فيه منافع لهُم، ولا لعُمرة يمحون بها ذنوبهم، ولكن ليمحوا النظام الملكي من الوجود!

الذي حدث، أنهم عندما لم يسمعوا نُصحَ اللواء "الفاتح عرْوَة" حَمَلَ نفسه بنفسه وذَهَبَ إلى مطار الخرطوم في اليوم المُحدّد لسفر "المجتهدين" وصادر جوازاتهم ومنعهم من السفر.. في التقدير أن الذين حرمتهم العُصبة من السفر طوال السنوات الماضية، سيتنفسون الصعداء، وسيقولون: "المساواة في الظلم عدل".. الشاهد، أن تلك كانت المرّة الأولى التي تُمنَعُ فيها بعض عضوية العُصبة الحاكمة من السَفر، أسوة بعموم شعب السودان ممّن مارست فيهم ذلك بمتعة وتلذذ.. من جهة ثانية، تزامن مع ذلك ضربة قاضية تلقتها "المبرّة" في السعوديّة المستهدفة نفسها.. إذ تمّ اكتشاف خليّة في جهاز كمبيوتر رئيسها في مدينة جدّة، يحوي معلومات مفصّلة عن مناطق عسكريّة

في المملكة، فقامت السُلطات بحملة اعتقالات واسعة طالت معظم الكوادر المتفرّقة في المُدن السعوديّة، وتولى الدكتور مصطفى عثمان التفاوُض مع السُلطات السعوديّة، ولم يستطع التبرؤ منهم بعد واجهه الأمير نايف بن عبدالعزيز وقال له: **«أفهم أنهم لم يشتركوا في قضيّة تفجير الخُبر، ولكن كيف أفهم وجود خرائط لمنشآت عسكريّة في جهاز كمبيوتر رجُلٍ مدني؟»**، وذلك بحسب قول مصطفى عثمان نفسه لعُصبته بعد عودته، حتى لا يُقال عنه أنه جاء بخُفي حنين! ولم يكن ثمة مناص أن يذهب المعتقلون إلى السجون السعوديّة، حيث قضوا أكثر من ثلاث سنوات، دون أن يجرؤ أحد على المطالبة بإطلاق سراحهم، وبمثلما تبعثرت "قِمَم" من قبل، تبعثرت "المبَرّة"، وقاد بكداش أبنائه وبناته الأبرار نحو سُوح التصوّف، ولا ندري إن كان يبغي مجداً لم يطلْه، أو أنه أراد مسح ذنوبٍ ارتكبها عمداً!

يبدو ان ذلك كان خاتمة المطاف لـ"بَكداش"، لكنه لم يكُن خاتمة المطاف في تكوين جهاز أمني جديد، فتلك عُصبة هوايتها الأمن وصنائعه.. فبعد حلّ "المبَرّة"، أو بالأحرى منعها رسمياً من مزاولة أي نشاط أمني، وسُمّي اختصاراً بـ"مَدَاخِل".. اختار الترابي ضمن فلسفته في تعدُّد الأجهزة الأمنيّة ثلاثة أشخاص لتأسيس الجهاز الجديد، هُم: دكتور سيف الدين محمد أحمد، شرف الدين علي مختار، والسعيد عثمان محجوب. ولكن لصراع الظلام مائة وجه، وقناع واحد.. إذ ظلت الكواليس تشهد توتراً، مع فارق في تغيُّر الممثلين على خشبة المسرح.. اختصاراً لقصص لا تنتهي طفق "الشيخ الترابي" و"الرئيس المُشير" يشيدون بأنشطة "مَدَاخِل"، وفي المقابل ظلّ "الأستاذ" علي عثمان محمد طه يحارب "مَدَاخِل" بوسائله المعروفة من وراء حجاب.. فهو أكثر ما يخشى العلاقات المباشرة مع "الرئيس"، خاصة إذا كانت من قِبَل شخص من "دفعته"، مثل "الفاتح عروَة".. من جهة أخرى، اصطدمت رؤى الترابي بنزوع نافع علي نافع الميّال للمركزيّة المطلقة، بخاصة في الأجهزة الأمنيّة، وطبقاً لذلك اندلعت حربٌ ضروس، تفنن في أساليبها دكتور مُطرَف صدّيق، الذي يهوى التآمُر بالفطرة!

إحدى وسائل تلك المعارك كانت في تركيز الهُجوم على "الفاتح عروَة" في محاولة لاغتيال شخصيّته، عُبئ لها كافة ضُبّاط جهاز "مَدَاخِل"، إذ زَعَمَ "عروَة" مرّة أنهم حاولوا اغتياله بإرسال عُملائهم المهندسين، وعبثوا بكوابح "فرامل" طائرة كان يُزمِعُ قيادتها! ثمّ امتدّ هجومه بالغ الضراوة أيضاً على السعيد عثمان محجوب، ثمّ تطوّرت الحرب إلى الصّراع على "المَصَادر"، وكانت حرباً مكشوفة، لا أخلاق فيها ولا قيَم تراعيها، ذلك لأن ضُبّاط "الجهاز" وضُبّاط "مَدَاخِل" كانوا "رُفقاء سلاح"، أي أبناء "كار" واحد حتى مجيء انقلاب الإنقاذ، وكذلك بعدها حتى انفصال الجهازين، أو بالأحرى قيام الجهاز الجديد، وتشاكسهما حول "المصادر" الحزبية والمخابرات المذادة التي تغذيهم بالمعلومات.. ثم تطوّر الصّراع إلى داخل السفارات بين "القناصل"، وعناصر الأمن الشعبي من الدبلوماسيين، وهكذا دواليك!

من جهةٍ ثانية، نودُ الاشارة إلى مسألة إستراتيجيَّة كانت لها إفرازاتها الكبيرة التي سيتذكرها القارئ بلا شك.. ففي إطار تمدُّد جهاز الأمن الشعبي "مَدَاخِل" وتفاقم الصِّراع مع جهاز الأمن الرسمي برئاسة نافع علي نافع، قام الأخير مسنودا بــ"الأستاذ" علي عثمان محمد طه بنشاطاتٍ هدفت إلى تقصير ظلّ الجهاز الأول، ذلك باحتوائهم معظم الحركات الإسلامويَّة المتطرِّفة والمناهضة لحكوماتها، مثل حركة الجهاد المصرية، والجهاد الإريتري، والإثيوبي، والصومالي، وآخرين من بلدان المغرب العربي.. تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وليبيا، وكذا كوادر من بلدان عربيَّة وغيرهم.. في واقع الأمر، كان ذلك تجسيدا لما ظلّ الأثنان يرددانه دائما، اي علي عثمان محمد طه ونافع علي نافع، في قولهم: «**إن التغيير الإستراتيجي في مصر والسعودية يُعدُ بمثابة نجاحنا في السُودان**».. وكان ذلك يعني في الأولى المحاولة التي جرت لاغتيال حُسني مبارك في أديس أبابا، وفي الثانية إمكانيَّة إحداث انقلاب على النظام الملكي من داخل العائلة!

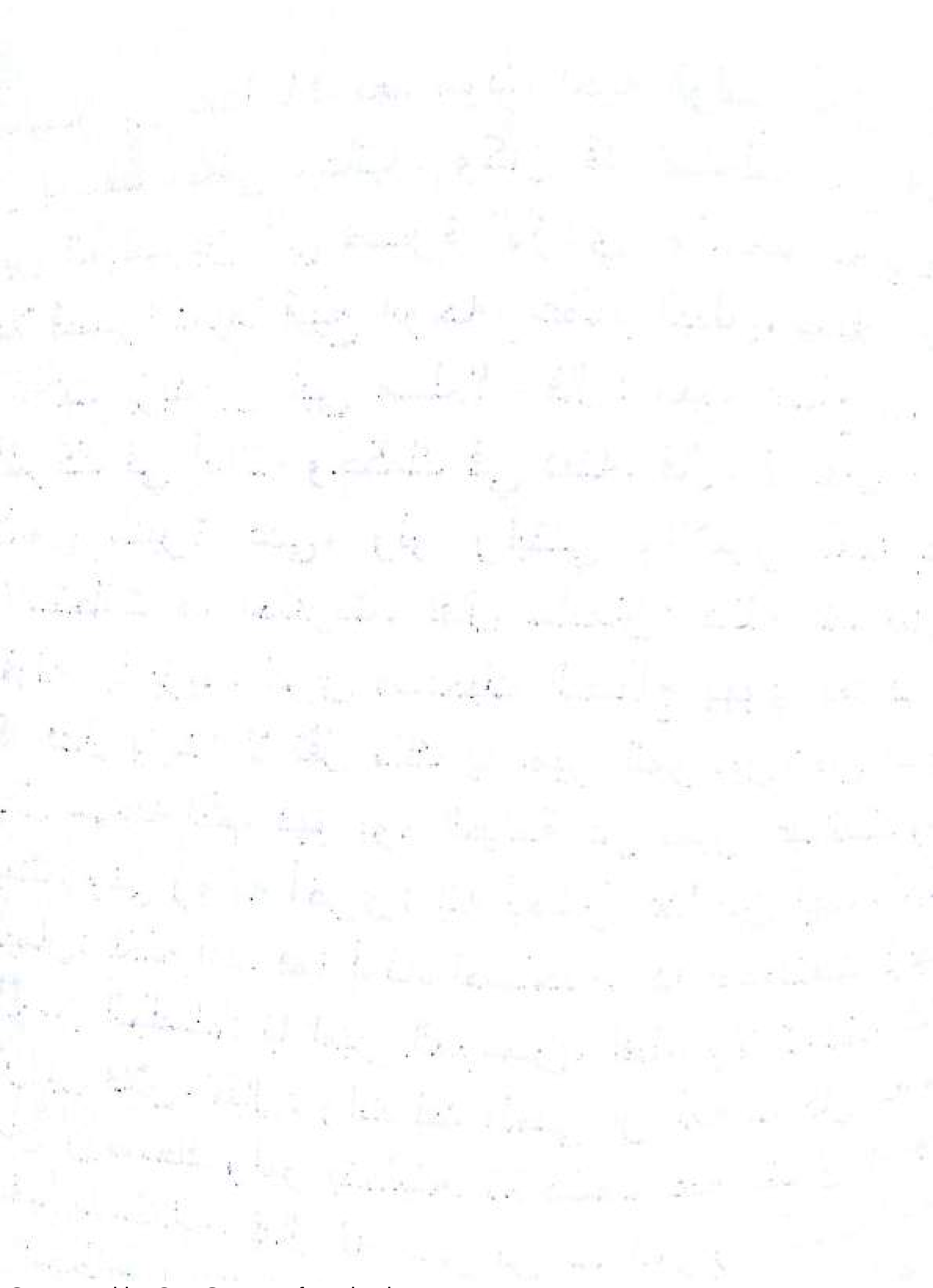
بالرغم من أننا نقف إزاء قضية لم تنته فصولها بعد. إلا أنه من الواضح جداً بالنسبة للمراقبين، أن عمليَّة أديس أبابا اتخذها الدكتور حسن الترابي وسيلة لغايةٍ قصَدَ منها وضع الحبل حول أعناق حوارييه السابقين، جزاءً على سرقتهم المشروع الذي نذر له حياته - بغضّ النظر عن الاتفاق أو الاختلاف.. ومن الواضح أيضا، بحسب ما ذكرنا من حيثيات، أن الترابي نأى بنفسه عن هذه القضيَّة، بل عن كل القضايا الجنائيَّة التي ارتكبتها العُصْبة في حقبته، فهل فعل ذلك قصداً، أم أنه غُيِّب عمداً كما ذكر؟ وهل قصده كان نسبة لاستنكافه هذا الأسلوب في العمل السياسي، أم أنه نأى بنفسه لعِلمِه بعواقبها كرجل قانون؟ وهل تستَّر على الجُناة حينها لأنه يريد المحافظة على نظام كان عرَّابه، أم أنه ادَّخرها ليوم شره مستطيرا كما تراءى في الأفق للمتابعين؟ لكن من المؤكد أن الترابي، يعلم أن تستُّره يُدينه أيضاً إن مضتَ القضيَّة نحو نهاياتها بمنطق السياسة، ولكنه حتماً يعلم بأنه يمكن أن يقضي بضع سنوات جزاءً لما سيعترف به، بعد أن يُقدِّم رؤوساً كثيرة ستتدلى من المقصلة.. وبالنظر لما هو حادث من تشاحُن وتباغُض بين الطرفين، سيكون ذلك يوماً انتظره "شيخ" حسن طويلاً، وإن أرجاه "دكتور" حسن ليوم موعود!

ختام القول، في قصص الأولين والآخرين من سدنة الأجهزة الأمنيَّة، نعود إلى ما ذكرناه عرضاً في المشهد السابق، والذي أشرنا فيه أن "مداخل" أنيط بها التحقيق في عملية أديس أبابا الفاشلة، حيث تسلم الملف المهندس المغدور "علي البشير"، والذي اغتيل أمام اسرته، وذهب إلى ملاقاة ربه وهو يحمل أسرار العمليَّة في صدره.. ولا ندري إن كانت هي ذات الأسرار التي نثرناها هنا أم أنه حمل المزيد، وأياً كان فقد قُبِرتَ معه، كذلك فإن "مَدَاخِل" لعبت دورا كبيرا فيما سُمِّي بــ"المُفاصلة الكبرى"، وتلك قصَّة تطول، وما اكثر القصص التي تطول في زمنٍ سيعلم الذين يجهلون أنهم كانوا ينامون مع الشيطان.. زمن كم فيه من سارق أصبح شريفاً، وكم من فاجرٍ صار

تقيا، وكم من قاتل أضحى بريئا! فلا غَرْوَ بعدئذ غير أن تكون "مَدَاخِل" ما زالت ناشطة في ساحة، وسدنتها ظماى، كلما ألقمتهم مصيبة قالوا: هل من مزيد؟!



الفَصْلُ الثالِث



المَشْهَدُ الأَوَّل

قوش.. راسبوتين القصر!

عندما تولّى الخلافة سليمان بن عبدالملك بعد موت أخيه الوليد، عَزَلَ يزيد بن أبي مسلم (مولي الحجّاج بن يوسف الثقفي وكاتبه، وكان قد استخلفه على الخراج بالعراق) وبعث مكانه يزيد بن المُهلب بن أبي صفرة الأزدي. وأحضر له يزيد في جمع من مجالسيه، وكان رجلاً قصيراً دميماً قبيح الوجه، عظيم البطن، تحتقره العين. فلما نظر إليه سليمان قال: «أأنتَ يزيد بن أبي مسلم؟ قال: نعم، أصلح الله أمير المؤمنين. قال: لعن الله من أشركك في أمانته وحكّمك في دينه. قال: لا تفعل يا أمير المؤمنين، فإنك رأيتني والأمور مُدبرة عني، ولو رأيتني والأمور مُقبلة عليّ، لاستعظمت ما استصغرت ولاستجللت ما احتقرت. فقال سليمان: قاتله الله، فما أسدَّ عقله وأعضب لسانه! وزاد بقوله: يا يزيد، أترى صاحبك الحجّاج يهوي بعد في نار جُهنم أم قد استقرَّ في قعرها؟ فقال يزيد: لا تقلْ ذلك يا أمير المؤمنين، فإنَّ الحجّاج عادى عدوَّكم ووالى وليَّكم وبذل مُهجته لكم، فهو يوم القيامة عن يمين عبدالملك وعن يسار الوليد، فاجعله حيث أحببت. وفي رواية أخرى: إنه يُحشرُ غداً بين أبيك وأخيك، فضعهُما حيث شئت. فقال سليمان: قاتله الله، فما أوفاه لصاحبه، إذا اصطنعت الرجال فلتصطنع مثل هذا. فقال رجلٌ من الجُلساء: يا أمير المؤمنين، اقتله ولا تستبقيه. فقال يزيد: من هذا؟ فقالوا له فلان بن فلان، فقال: والله لقد بلغني أن أمه ما كان شعرها يوازي أذنيها. فما تمالك سليمان أن ضحك وأمر بتخليته. ثمَّ كشف عنه سليمان فلم يجد عليه خيانة دينار ولا درهم. فهمَّ باستكتابه، فقال له عمر بن عبدالعزيز: أنشدُك الله يا أمير المؤمنين ألا تُحيي ذكر الحجّاج باستكتابك كاتبه. فقال: يا أبا حفص إني كشفت عنه فلم أجد عليه خيانة دينار ولا درهم. فقال عمر: أنا أوجدك من هو أعفُّ منه في الدينار والدرهم. قال سليمان: ومن هو؟ قال: إبليس، ما مسَّ ديناراً ولا درهماً بيده وقد أهلك هذا الخلق. فتركه سليمان»![69]

ثمّة حكمة صينيّة بسيطة تقول: «**إن السرج الذهبي لا يصنع من الحمار حصاناً**» ولكن ما أكثر الغافلون حين تحصيهم، لاسيَّما، الذين يعشقون السلطة ومدَّ لهُم الشعب حبال الصبر مدّاً. أما إن شئت تطبيقاً عملياً لما نقول، فلن يُنبئك مثل خبير

٦٩ سير أعلام النبلاء - الحافظ الذهبي - ج ٤ - ص ٥٩٤.

باصدق من قصة صعود وهبوط صلاح عبدالله محمد صالح الشهير بـ"قوش"،[٧٠] وهي القصة التي زرعت الدهشة في رؤوس صانعيها من أهل النظام، قبل أن يتقبّلها ماضغوها من معارضيه، ولو كان على مضض. فالسحر لابدّ وأن ينقلب على السّاحر، وهذه دالة أي نظام شمولي أو ديكتاتوري. فالفريق أول صلاح قوش، وتلك هي رُتبته التي جعلت جلوسه على سُدة رئاسة جهاز الأمن والمخابرات حلوا مستطابا، وظنّ توهُما أن السلطة ستجيء مقبلة نحوه تجرجر أذيالها. ويبدو أن ذلك شعور أطربه وأسكره وأغرّه كما أغرّ الوليد بن يزيد، بدليل أنه برغم تراكم خبرته الأمنيّة نسي أن يحمل معه أدوات الأمن والسلامة وهو في طريقه نحو قمّة الجبل. فراح يتمدّد في فضاءاتها بطرا، مثلما تتمدّد الأغصان المتسلقة فوق الجُدران. وزاد البعض من تيهه وصلفه وغروره، بالقول إنه بات ينافس متصارعين على سُدة الرئاسة، وهناك من رجّح كفته باعتباره ثاني اثنين يملكان سلاح القوّة القادرة على حسم صراع محتمل، ولم يجرمنهم شنآن ماضٍ لئيم ظلّ يطارده كما ظلّه، حتى لو كان هذا الماضي من شاكلة الجُرم التي تحرّمه الأنظمة الديمقراطية ويحول بين المرء وطموحه في الرئاسة. لكن ما ضرّهم، سواء كانت تبنؤات أو تمنيات. فكلاهما ينزلقان في ظلّ نظام ديكتاتوري.. شرعيّته منقوصة كالصلاة من غير وضوء!

لأن الأمور بخواتيمها كما يُقالُ، ينبغي علينا أن نتأمّل في الأسباب التي أودت بإقالته، مستصحبين منها ما ظهر وما بطن. إذ لم تكن المقابلة التي تمّت في وقت متأخر من مساء يوم الثلاثاء ٢٠١١/٤/٢٦ ضمن أجندة قوش، الذي استدعاه المشير عُمَر البشير لمقابلته في قصر الضيافة. كان ذلك يمكن أن يكون شيئاً عادياً، فقد حدث مئات المرّات، لكنه أصبح غير عادي نظرا للمناخ السائد وقتئذٍ. ومن الطبيعي أن يكون الغموض أو الجهل بفحوى المقابلة محفزا لمتلقيها في محاولة معرفة أسبابها. هذا بالطبع ما سيطر على ذهن قوش وهو في الطريق من منزله الذي لا يفصله عن القصر سوى دقائق معدودات. وبالنظر لعُدة معطيات ذات صلة بالموضوع آنذاك، يمكن للمرء أن يستنكه خمسة سيناريوهات عصفت برأسه آنئذ.

- **الأول:** كان لابدّ أن يحتلّ التوتر الذي طرأ وظهر مؤخرا للعلن بينه وبين دكتور نافع علي نافع مساعد رئيس الجمهورية ونائب رئيس المؤتمر الوطني لشئون التنظيم، بعد أن ظلّ سرا لفترة من الزمن.
- **ثانياً:** ربما ظنّ قوش أن للاستدعاء صلة بأمر يخص شأن النظام كله وليس شخصه وحده، وأنه لا يحتمل الانتظار حتى صبيحة الغد.
- **ثالثا:** ربما أن الأمر متصل بمسألة مشاركة بعض الأحزاب السياسية في حكومة موسّعة، وبالأخص حزب الأمّة الذي بدأ اتصالات بقيادته وصرّح أنه اقترب من استجابتها للمشاركة.

---

٧٠ قيل أن اللقب يعود لأستاذ رياضيات هندي الجنسيّة كان يدرّس في جامعة الخرطوم، وكان المذكور مغرماً بهذه المادة.

- **رابعاً:** ربما ليكون ضمن وفد سيغادر فجأة إلى جهة ما دونما سابق تخطيط بما اقتضه ظروف مستجدة.
- **خامساً:** ربما سأل نفسه: هل الإشاعة التي سَرَت في غضون اليومين الماضيين صحيحة؟! فلا شك أنه سمعها ليس بخبرته الأمنيَّة فحسب، وإنما لأنها تخصه وحده دون غيره، إذ تكهّنت الإشاعة بأفول نجمه من القصر، ولكنها قصُرت عن تنبؤ الموقع الجديد الذي سيُسكّن فيه، ولم تقُل تقاعُداً نهائياً، نسبة لأنه لم يُعرف عن العُصبة أنها تخلت عن أحد سَدَنَتِها من قبل!

كانت تلك هي مُجمَل السيناريوهات التي يمكن القول إنها سيطرت على ذهن قوش أثناء قيادته سيارته متجها صوب قصر الضيافة. ولم تُتِح قصر المسافة – كما ذكرنا – مجالاً أوسع لمزيد من التكهُنات أو حتى البحث بصورة أعمق فيما ورد ذكره من محاور. وصل ودلف ليجد المُشير البشير في انتظار مقدِمه الميمون إلى حين... (الجدير بالذكر أن قرار الإقالة ضمَّ مجلس خماسي: الفريق عبدالرحيم محمد حسين، الفريق بكري حسن صالح، الفريق محمد عطا، الدكتور نافع على نافع، البروفيسور إبراهيم أحمد عمر والدكتور قطبي المهدي، لكن قطبي المهدي قال: «**إن مساعد الرئيس نافع علي نافع لم يحضُر الاجتماع الذي تقرَّر فيه إقالة الفريق قوش**»،[٧١] لكنه لم يقل بأنه – أي نافع – لم يكن في حاجة للحضور بعد أن جهَّز المذبح!

هوّم المُشير الرئيس بالفريق يميناً وشمالاً في مسائل لا علاقة لها بأصل الموضوع، كعادة بعض السودانيين حينما يتعلق الموضوع بتبليغ أمر جَلل، إلى أن عرَّج على الموضوع الأساسي وألقى على مسامعه قرار إعفائه من منصبه كمستشار لرئيس الجمهوريَّة... لم يكن قوش في حاجة لمن يُذكّره بضرورة أن يُنصِتَ لذاك القرار بكل حواسه، ليس لأنه يجيد التصنُّت أصلا، ولكن لأنه يعرف تماماً أن الخبر الذي سمعه، استُنفرت له الحواس الخمس. ومهما يكُن، فالراجح أنه لم يكن يخطر على باله أنه سيسمع خبرا كهذا. ومن المؤكد أنه حاول التماسُك حين سماعه، إلا أنه نزل عليه كالصاعقة، ولم يُجدِ معها أنه تمرّس في صناعة قرارات مماثلة!

قرارٌ كهذا من المؤكّد أن "العُصبة داخل العُصبة" عندما أصدرته تحوَّطت له تماماً، وقتلت السيناريوهات أو ردود الفعل المحتملة بحثاً، في محاولة منهم لصدّ كل باب يمكن أن تأتي منه ريح لا تشتهيها سُفنهم. ولأن الخرطوم مدينة لا تعرف الأسرار، كان خاتمة تحوُّطاتهم إرسال الخبر لوسائل الإعلام لتبُثّه منتصف الليل. أما قوش نفسه، فقد غادر القصر متجهاً صوب منزله في منطقة الخرطوم (٢) وسيمُر بمبنى جهاز الأمن والمخابرات الكائن قبل منزله، وغالب الظن أنه ألقى عليه نظرة تشبه تماما نظرة شُعراء الجاهلية حينما يقفون بأطلال ديار محبوباتهم. ولا شك أنه شعر بإحساس مرير حينما طاف بخلده إنه لن يدخله مطلقا بعد الآن وهو الذي ظنّ أنه سيكون فيه خالدا إلى يوم يُنفخ في صوره. وحتى يكتمل المشهد التراجيكوميدي،

٧١ صحيفة الوطن السودانية بتاريخ ٢٠١١/٥/٤.

شهدت متواليات الأيام يومذاك تجريده من قوّته، منصباً تلو الآخر حتى لم يبق لعورته شيء يسترها، سوى عضويته في المجلس الوطني.. بلا حول ولا قوة!

ليست هناك دخانٌ من غير نار، ولا يُعرفُ ما إذا كان قوش قد أدرك أن النار التي التهمت طموحاته كانت قد أنذرته بالاقتراب من داره من قبل، إذ لم تكن تلك الإقالة الأولى، فقد سبقتها واحدة كانت بمثابة الدخان الذي يسبق ألسنة اللهب حينما تحاصر ضحيّتها. فقد صدَرَ بلا سابق تمهيد، قرارٌ جمهوري بإعفاء قوش من منصب رئيس جهاز الأمن والمخابرات في ٢٠٠٩/٨/١٤، وآخر بتعيين الفريق أوّل محمد عطا المولى مكانه، وقد كان نائبه في الأصل. وازداد الأمر تعقيداً في أذهان المراقبين عندما تمَّ تعيينه مستشاراً لرئيس الجمهورية لشئون الأمن. ولم يكن الناس يعلمون سوى أصحاب الأنوف الطويلة، إن هذا أو ذاك، كانا بمثابة قمّة جبل الجليد. في قضية كانت تشتعل من وراء الأبواب الموصدة، وحاول أهل النظام كدأبهم الإيحاء بأن كل شيء هادئ على الضفة الأخرى من النهر!

على كلٍ، جَنَحَ كثيرٌ من المراقبين نحو تفسير ما حدث لقوش بتساؤلٍ محوره: هل هو ترفيعٌ أم تخفيض أم ترقيع؟ قليليون كانوا يعلمون أن الإقالة سببها تمدُّد طموحاته في التصنُّت على هاتف الرئيس الخاص، ولم تشأ عُصبته على فصله لأن ذلك سيخلق تساؤلات هُم في غنىً عنها، لذلك اخترعوا أو اقترحوا له هذه الوظيفة حتى يكون قريباً من الرئيس بدلاً من التنصُت على هاتفه من البُعد. ونسبة لأنه أدمن العيش في الأضواء الباهرة، فقد كان عصياً عليه قبول الأمر الواقع بالإذعان له. فحاول توظيف قُدراته الأمنيّة في تحويل الهزيمة الشخصيّة إلى نصر. بدأها أولا بتحوير المُسمّى الوظيفي الجديد، فراح يروّج لأجهزة الإعلام عمداً تسمية "مستشاريّة شئون الأمن" وهي كما تبدو للرائي أعظم شأناً من "مستشار الرئيس لشئون الأمن". فهذه لن تكون سوى تسميته، إضافته لنحو ستة عشر كوكباً من العاطلين عن العمل يُحيطون بالرئيس كمستشارين وهُم لا يُستشارون. ثم زاد عليها بتجهيز مبنى منفصل بدأ في التضخّم كما الجهاز الذي غادره للتو. ثم زاد عليها باستقطاب عدد من أساطين الأمن في مركبه، ثمّ زاد عليها بالبت في ملفات سياسية بدعوى الوفاق السياسي!

في هذا الخصوص، شَرَعَ على الفور بالتواصُل مع القوى السياسيّة المعارضة تحت مظلة "الوفاق الوطني"، وكان أصلاً قد مهّد لذلك بنزع رداء الأمن وارتداء عباءة السياسي بترشيح نفسه في الانتخابات التي جرت العام ٢٠٠٩، وبدأ الظهور للعلن. على الجانب الآخر، كانت عُصبته تنظر إليه شذراً، خصوصاً الذين ظلوا يُصوّبون عيونهم على رأس الهرم طمعاً في الرئاسة، وكذلك الذين لا يسمحون بالاقتراب والتصوير لحصونهم المنيعة، والتي تمترسوا خلفها حماية لمكاسبهم الشخصية في السلطة، وأيضاً توجّس آخرون لديهم مآرب أخر يهشون بها أهدافاً غير مرئيّة للناظرين. في حين أن الأمر بالنسبة للمراقبين الذين لا ناقة لهم ولاجمل، لم يعد أن

يكون سوى صراع كواليس من جنس ما شهدوه طيلة العقدين المنصرمين في السلطة، حتى باتوا يحفظون سيناريوهاته عن ظهر قلب!

تلك السيناريوهات كانت ذات الأسئلة التي نشرت أجنحتها في الهواء، بحثا عن إجابة تهوي إليها: هل عني ذلك تكوين جهاز أمن آخر؟ وإن كان صحيحا، ما الداعي لذلك؟ هل تمدّدت طموحات قوش نحو هرم السلطة، كما الآخرين الذين يضعونها نُصب أعيُنهم في انتظار اللحظة المناسبة للانقضاض عليها؟ وإن صحّ هذا أيضا، هل اقترب أم ابتعد عن الهدف المذكور؟ إلى أين يسير قوش بقافلته غير المرئيّة؟ هل ذلك مؤشر لليلة قادمة تُستلُ فيها "السكاكين الطويلة" بين "الاخوة الأعداء"؟ والكثير غيرها من الأسئلة التي تعدّدت على هذا النمط، وتفرّعت وسلكت دروبا لم يفض أيا منها لإجابة شافية. علما بأن كثير من العارفين بالعُصبة الحاكمة وأحابيلها، كانوا يعتقدون أن الأسئلة التائهة تلك تحمل إجاباتها في أحشائها. فتعدُد الأجهزة الأمنيّة سمة من سمات النظام منذ تبوُؤه السلطة، وفق ما ذكرنا من قبل.[٧٢] كما أن الاعتماد على الأمن ظلّ فرضَ عينٍ في أجندته، ومن أجله صُرفت مليارات الدولارات. أما لو كان الأمر يتعلق بطموحات قوش، فتلك سُنة جُبلت عليها العُصبة وسار على دربها الكثيرون. ويكفي أنها قسّمتها لجناحين، "قصر" و"منشيّة"، وبالتالي صرفا للهواجس، قالوا ما ألهمته لهُم الحكمة الهندية الخالدة: «**إن صراع الأفيال لن يتضرّر منه أحد، سوى الحشائش الصغيرة**»، فما بالك لو كان الصراع في أرض قضت فيها العُصبة على الأخضر واليابس!

رغم كل ما سلف، فإن صراع الكواليس الذي بانت نُذره كان فرصة لنفر من العُصبة أن تُخرجَ فيه سيوف الحقد من أغمادها، شماتة في المذكور الذي سقط أرضا للمرة الثانية. فقد قال دكتور قطبي المهدي الذي سبق وأن مرّ بسيناريو مقارب عندما كان على رأس نفس الجهاز مصدر الجدل، ثم مضى عليه حينٌ من الدّهر أصبح فيه كاتبا صحفيا يكيل النقد للنظام حتى ظنّه البعض أنه خلعه كما خلع عمرو بن العاص خاتمه من يده، ثمّ رست سُفنه مجدّدا في المؤتمر الوطني، أو الحوش الجامع للنطيحة والموقوذة والمتردية، وما أهلّ به لغير السلطة. ومن ضمن إقطاعياته الكثيرة مُنح إقطاعية أمين أمانة المنظمات. فهو الوحيد بين عُصبته الذي جَهَرَ للصحافة بأسباب لم يجرؤ أحد منهم على قولها، وإن تنبأ بها المراقبون أمثالنا.

قال قطبي المهدي: «**إن التمدُد والتضخُم والطموحات الزائدة كانت وراء إقالة قوش**» وزاد: «**إن ملاحظات عديدة أحاطت بنشاطه ودفعت إلى تقييم تصرُفاته مؤكداً أن الرجل كان يرتب نفسه لرئاسة جمهورية السودان**» وأضاف: «**التحليلات توصلت إلى أن قوش وبعد أن سرت تصريحات بأن الرئيس لا ينوي الترشيح مرة أخرى، كان ضمن آخرين يرسم لأن يكون في هذا الموقع**»، واستدرك قطبي قائلا: «**موضوع**

---

٧٢ هؤلاء قوم خصخصوا حتى السجون والمعتقلات. حدثنا من نثق في صدقه ولا نملك له سندا أن الراحل دكتور مجذوب الخليفة كان يملك جهاز أمن خاص ومعتقل سري خاص أيضا، ولم يكن وحده.

المستشارية يمثل جزءً بسيطا»[٧٣]... الله.. الله.. لمثل هذا الكلام لابدَّ وأن العُصبة التي قيلت لها هذه الشروحات في اجتماع مغلق، قد رفعت السبابات ملوّحة بها في الهواء، ولكن لا لتتذكر الله بالوحدانيَّة والشهادة والبسملة والحوقلة، ولكن لتلعن قوش وسنينه! إمعانا في الولاء والطاعة وتأكيدا للتجرُد من السُلطة وزُهداً في الدُنيا. وهذا عين ما فعله قوش نفسه من قبل في مواقف مماثلة!

لكن قبل أن نغادر هذه المحطة يجدُرُ بنا أن نُورد ملاحظات بعض العُصبة على موضوع إقالة قوش، لنؤكد أن قلوبهم شتى وإن كان في أفواه بعضهم ماء يمنعهم من النطق المُبين. المفارقة أن قطبي المهدي كان في صدارتهم قبل أن يحلل الله عقدة من لسانه، فقد ذكر تصريحا مبهما يحق لقارئه أن يطلق العنان لخيالاته رجماً بالغيب، قال: «**إن القرار صدر على خلفية ما بدر من الأمين العام لمستشارية الأمن سابقاً**» مشيرا إلى أنها: «**أسباب أدت إلى صدور القرار**»... من جهته، قال نائب رئيس المؤتمر الوطن بولاية الخرطوم د. مندور المهدي: «**إن إعفاء قوش قرار رئاسي**» مشيرا أن: «**الرئيس هو الذي عيَّنه وهو صاحب قرار إعفائه، واعتبر ذلك تقدير رئاسة الجمهورية**»... لمثل هذا صُنعت الديكتاتوريات بالطبع، لم يتبقَّ للمذكور سوى يقول إن رئيسه يُحيي ويميت!! أما د. غازي صلاح الدين، مستشار رئيس الجمهورية رئيس الكتلة البرلمانية لنواب المؤتمر الوطني في المجلس الوطني، قال: «**إن إعفاء الفريق صلاح عبدالله من منصبه كمستشار لرئيس الجمهورية للشؤون الأمنية لا يعبِّر عن صراع داخل حزب المؤتمر الوطني**»، وأضاف: «**إن الإعفاء حيثياته داخلية**» وقال: «**لا أستطيع الإفصاح عنها**»، وزاد قائلا: «**صلاح شخص فاعل في المؤتمر الوطني وفي كل المواقع التي تقلّدها وسيظل فاعلاً في عضوية الحزب**»[٧٤].

عودا على بدءٍ، وقبل أن نلقي الضوء على الأسباب الحقيقية لإقالته، دعونا نغوص قليلا في البدايات والطموحات التي قادت قوش لتلك المقصلة. فهو من الرعيل الثاني للحركة الإسلاموية، ولد عام ١٩٥٧ في بلدة "بلل" بالقرب من مدينة كريمة شمال السودان، ولكنه تنقل بين مُدُن الجزيرة وبورتسودان والخرطوم، وقد نذر لها عمرا. تخرّج في جامعة الخرطوم كليَّة الهندسة، وانتمى للجماعة منذ المرحلة الثانوية بمدينة بورتسودان. ولم تُعرف له هواية محدَّدة، غير ما يبدو أنه صمَّم نفسه أمنيا وليس هندسيا، فقد بدأ نشاطه في الجامعة بتجميع المعلومات لتغذية ما سُمّي بـ"المكتب السرّي" التابع للحركة. ولهذا عُرِف بقلة الحديث وكثرة العمل.

بعد تخرُّجه اشتغل في مجاله، في شركات تعمل في المجال الهندسي، ولكن ذلك لم يدُم طويلاً حيث هجر المهنة بعد التحاقه بجهاز الأمن بداية سِنِي انقلاب عام ١٩٨٩ متوشحا الغموض ومتدرّعا القسوة ومتسلحا بصفات ينفر منها الأسوياء. ولهذا تدرّج في مراقي الأمن بسرعة صاروخية، حيث صار مسؤولا عن العمليات الخاصة

---

٧٣ الوطن السودانية ٢٠١١/٥/٤.

٧٤ كل التعليقات المذكورة عن صحيفة الانتباهة ٢٠١١/٤/٢٨.

بجهاز الأمن قبل أن ينتقل مديرا لمجمع اليرموك الصناعي (لصناعة الذخائر والأسلحة الخفيفة) في العام ١٩٩٥، أي بعد العملية الفاشلة التي استهدفت حياة الرئيس المصري المخلوع حُسني مبارك في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا. ثمّ عاد أدراجه وتقلد منصب مدير جهاز الأمن الداخلي العام ٢٠٠٠، وتولي منصب مدير جهاز الأمن العام ٢٠٠٢، وبعده تقلد منصب مدير جهاز الأمن والمخابرات بعد دمج الجهازين العام ٢٠٠٤... تلك هي السيرة المختصرة، ولكن ما بين السطور جحور تختبئ فيها ثعابين وعقارب!

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام، لماذا اخترنا صلاح قوش دون سواه من عُصبته؟ بالرغم من أن هذا يبدو سؤالاً تقريريا، لكننا لم نفعل من أجل التسلية؟ فإنما لشيء في نفس يعقوب كما يقولون. فصلاح قوش لم يكن الأكثر علما ولا الأطول باعا في مجال الفكر والسياسة والثقافة؟ فالأمر ببساطة إننا لم نختره، وإنما هو الذي اختارنا. ذلك لأنه يمثل مرتكزا أساسيا ومحورا رئيسيا في أحداث هذا الكتاب. فالوثائق التي ننشرُها للمرّة الأولى خرجت من عرينه الذي دخلناه بسلام آمنين وهو يغط في نوم عميق، ليس بعد أن غادره وفقد بريقه، ولكن منذ أن كان لصيته صليل ورنين، ومنذ أن كان سيرته تصطك لها أسنانٌ وأضراس. لهذا، وحتى نُحسن قراءة الوثائق القادمة، قرّرنا أن نوجّه نحوه الضوء. وجعلناه عبرة لعُصبة لا تعتبر!

على غير المألوف، لا يبدو الحديث صعباً لمن لم يَرَ الفريق أوّل صلاح قوش. وشخصيا لم ألتقه في حياتي، لا وهو رافلٌ في نعيم السُلطة، ولا بعيدا عنها في أقبية النسيان. لكن المؤكد أنني التقيتُ بالعديد من ضحاياه، سواءٌ الذين أوقعهم حظهم العاثر تحت قبضته في السنوات التي كان يصول ويجول فيها في "بيوت الأشباح" حيث خرج منها الكثيرون بعاهاتٍ مستديمة، منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر. وتلك فترة – كما تعلمون – كثُرت جرائمها وعظُمت بلاياها. ومما لا شك فيه فقد كان لصلاح قوش نصيب الأسد فيها، مدبّرا كان أم مشاركا أو منفذا. فهو رجلٌ متسلط، سريع الغضب، حاد المزاج. ميكافللي السلوك. يُحب الوصول لأهدافه بغضّ النظر عن الثمن، وهي صفاتٌ لا تحتاج لمعايشة تؤكدها... فالتقييم الذي ذكرنا أعلاه، مبني على وقائع ظلت ترشح وتنداح من عش الدبابير "جهاز الأمن والاستخبارات" بالإضافة إلى اجتهادات خاصة، ومعلومات عامة لا تخفى على عين أحد!

رغم أن لقوش قدرة فائقة في الغموض وإخفاء أهدافه السياسية، أو أيا كانت طبيعتها، مثل قوله دائما: «**أنا مهني ولا علاقة لي بالسياسة**»، وكذلك قوله الذي يعني به الحياد ويخفي به غير ما يدّعي: «**لست مع هذا ولا ذاك**» وفي وقتٍ مبكر من أيام الإنقاذ الأولى، قال لي: «**أنا مجرّد جندي في هذه الحكومة. والله أنا هسّع لو جاء الترابي رئيس وعلي الحاج وزير خارجيّة وطلبوا مني أخدم في مكاني ده ما عندي مانع**»... وعلمتُ إنه كان يود أن يُرسل عبري رسائل إلى آخرين، وكنتُ قد أكملت

حديثي معه وقلت: «**إنني أقول ذلك لوجه الله، وأنصرفتُ وتركته، وكان يبدو كأنه يبحث عن شيء لم يجده**».[٧٥]

قديماً قال المعلم أرسطو لأحد تلامذته الصامتين طول الوقت: «**تكلم يا بُنيَّ حتى أراك**»! أما أنا، فكما ذكرتُ، لا أزعمُ أنني رأيته غير مرتين متحدثا في مناسبتين اتاحتهُما لي التقنية الحديثة عبر البحار والمحيطات.. الأولى من خلال مقطع صغير في فيلم تسرّب خلسة إلى موقع "يو تيوب" You tube الشهير على الشبكة الاسفيرية، واتضح أن مصوِّره هاوٍ كان من حاضري المناسبة. وقد اجتهد في تصويرها بجهاز "موبايل"، وجاء اللقاء المذكور في إطار التعبئة لانتخابات العام ٢٠٠٩، وكما هو معلوم كان أحد مرشحيها.. في تلك المناسبة كان يتحدّث في رهطٍ من أبناء منطقته، ويبدو أن بعض المناهضين ممَّن لم يرُق لهُم اللقاء أو صاحبه، تسللوا إلى المكان ولعله قاعة الشارقة، بغرض إحراجه، وهو شيء طبيعي في مثل تلك الأجواء، لكن غير الطبيعي ما أتى به قوش بلا حياء. حدث ذلك على إثر ملاحظة ناقدة من أحد الحضور، فما كان منه إلا وأن أمسك بمكبِّر الصوت، وطلب من أي حاضر ينتمي لحزب "المؤتمر الشعبي"، المُنقسم من المؤتمر الوطني، أن يغادر القاعة مطرودا.. إلى هنا ربما كان هذا شيء طبيعي أيضا، لكن المُذهل أن البعض خرج تشيِّعهم كلمات نابية ومبتذلة صدرت منه، وقد وصفهم بأوصاف يعُف القلم عن ذكرها... لذا فقد صدق أرسطو!

أما المرة الثانية، فقد كان فيها ضيفا على القناة الفضائية الحكومية يوم ٢٠١١/٣/١٦ وأعيدت لعدّة مرّات. ولعلَّ الذين شاهدونها يشاطرونني الحُكم في الملاحظات التي عنَّت لي على مدى أكثر من ساعة مُدّة بث البرنامج، وإن لم يكن من العدل أن ابني رأيي في شيء مرئي، من المؤكد أن البعض لم يشاهده، ولكني على يقين بأن الملاحظات التي سأوردها لن تكن غريبة حتى على من لم يشاهده أو يعايشه عن قرب. ومن أراد التيقن فنحن نعيش في زمن أصبحت التكنلوجيا في متناول اليد، فمن شاء أن يتعرّف نظرياً على شخصه، فليجأ لجهاز حاسوب (كمبيوتر) ويحاول التجوّل في المواقع التي تحفظ لقاءاته. ومن يفعل أو يعرفه شخصياً فقد يشاركنا الملاحظات التالية:

- **أولاً**: على غير ما كنتُ اتوقع، بل على غير ما يُفترض أن يكون عليه رجال الأمن، فما شاهدته من انفعالٍ يومذاك لم يكُن عفو الخاطر، بقدر ما دلَّ على أنه جزءٌ من شخصيتّه. بدليل أن الحوار الذي جرى في استديوهات التلفزيون، كان المذيع فيه هادئا وكثيراً ما طرح عليه اسئلة تهدئ من روعه، ولكنه لم يُدرك الرسالة، فظلَّ يواصل الانفعال، وزاد من توتره أنه كان يحاول إخفاء هذه

[٧٥] المقتطفات أعلاه من رسالة لمصدر موثوق، وكان ذلك أوائل التسعينات.. كان مع العصبة في عشريتها الأولى، وذهب في العشرية الثانية مع المؤتمر الشعبي - جناح الترابي.

المشاعر، الأمر الذي فاقمها... الطريف في هذه المقابلة أنه قال: «**إنه على رجل الدولة من ناحية استراتيجية ألا ينفعل**»!

- **ثانيا**: بدا لي أنه من جنس الذين يعتقدون أن عُلو الصوت يزيد من الفرص لكسب قضية ما. وهذا ما كان يفعله أثناء طرح المحاور سؤالاً، إذ لا يدعه يفرغ منه إذا لم يتوافق مع آرائه، فيبدأ في المقاطعة غير اللائقة. ويزيد من "الطين بلّة"، بحسب المثل السوداني الدارج، إصراره على إكمال حديثه بصورة تعسفيه، كأنه يزجُر مُحاوره، ولعلّ تلك من ثقافة الموقع الذي غادره!
- **ثالثا**: من عجبٍ أنه كان يُورد آراء قطعيّة في مسائل جدليّة، ويعتبر أن رأيه هو الصائب. كقوله مثلاً: «**ليس هناك فاسد واحد في المؤتمر الوطني**» علماً بأن رواية باطنيّة تسربت للعلن تقول إنه حمل ملفا ضخما يحصر فساد "إخوة الرئيس" لكي يكون الأخير على علم بما يجهله، وقيل أن الأنكى وأمرْ أن الأخير هذا قذف بالملف على الطاولة، وقال قولته التي جرَت على معظم ألسنة المتابعين: «**يعني بقت على أخواني براهم**»، أي وحدهم! ذلك بحسب الرواية المتداولة في فضاءات الشفاهة السودانية. ونعلم أنه لا يجوز إيرادها في كتاب توثيقي من غير دليل أو برهان، ولكن ما عسانا أن نفعل، فكلنا يعلم أن الذي تمتد إليه يد التوثيق بالأدلة والبرهان قليل، ويمثل نسبة ضئيلة جداً، ولهذا نحن نثبتها على أمل أن تثبت الأيام وقائعها، أو تجد من يلقمها وثيقة، فلابد من يوم تنزاح فيه حُجُبٍ وتتكشّفُ فيه أهوال، وتُرى فيه أثقال وأنفال تنوء بحملها الصدور وتضج بوزرها السطور! وعموما فلنقل أن هذه مجرّد ملاحظات قد تُعين في فهم طلاسم تلك الشخصية المثيرة للجدل، وأشياء أُخر!

عمل قوش في جهاز الأمن مسئولاً عن العمليات الخاصة، تحت رئاسة الدكتور نافع علي نافع مدير الجهاز، والذين يعرفون الشخصيّتين معاً، يعلمون أن بينهما أمور متشابهات في الصفات الشخصيّة والسلوكيّة. وقد سُمّيت تلك الحقبة في أجندة العُصبة الحاكمة بـــ"فترة التمكين". وهي التي شهدت أفظع الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان في شتى المجالات. ولهذا تُنسبُ للمذكورَيْن، كثير من هذه القضايا، سيَما قضايا القتل والقمع والتعذيب التي طالت كثير من المعارضين السياسيين وغير السياسيين. ولعلّ أكبر انجازاتهما في هذا الحقل، ظاهرة ما سُمي بـــ"بيوت الأشباح"[٧٦] وكلاهما كانا يؤمنان بالعُنف وسيلة للوصول إلى غاياتهما. كما أنهما تجرّدا من أي عاطفة حيال أي شخص.

وبما أن القرين بالقرين يذكر، نتوقف قليلا في عتبات أحدهما لنتأمل كيف كان يمكن أن يدفع الثمن. كان الدكتور نافع في لقاء بصُحبة الدكتور مصطفى عثمان بسفارة السودان ببريطانيا مساء ٢٠١١/٧/٦ حيث وجّه له أحد الحضور سؤالاً عن ممارسات

---

٧٦ اعترف بها المشير البشير صراحة لأوّل مرّة في لقاء بمنزله مع إعلاميين من الخارج الذين جاءوا لحضور مؤتمر في مايو ٢٠٠٩ ويعد ذلك أول اعتراف علني من مسئول إنقاذي بعد نحو عقدين من الزمن.

النظام في بداية التسعينات، وعن ظاهرة بيوت الأشباح تحديداً بحكم مسئوليته فيها، وعن ما حدث للبروفيسور فاروق محمد إبراهيم على يده شخصيا، وكذلك حول المعتقلين السياسيين عموماً... أجاب نافع بذات الصلف والعنجهية، وحاول التقليل من عددهم بمقارنتهم بالمعتقلين في غوانتانامو وبريطانيا والسجون في أوروبا، فذكّره السائل مشيرا لشهداء رمضان وآخرين، فبَدَت نبرات الغضب المعتاد تظهر جليّة على صوته، وجسّدها بقوله المستفز: «**الداير يقلعها بانقلاب مفتوح فمرحباً به، ومن يسير في طريق ٢٨ رمضان سنقتله أيضاً، فإذا نجح فليقتلنا وإذا فشل سنقتله، والذي يريد أن يأخذ السلطة بالقوة نحن نقتله ثاني**»...

هذا ردّ يُفترضُ لرجل دولة، فأي محنة أصابت هذا البلد الولود؟! ومن ثمّ لم يكن ثمة مناص من أن يُنتج الدم الفائر في الأوردة والشرايين غضباً يصعُبُ كبح جماحه، رغم أنه ليس بالطريق الأمثل، ولكنه كان مدعاة لأن يعلو الضجيج ويتصاعد التذمُّر والاستنكار، فلم يتمالك أحد الحضور نفسه السيد "قاسم الطيب" فقذف بالكرسي الذي كان يجلس عليه نحو الدكتور نافع على نافع، فأصابه بخدوش في حاجب عينه اليُسرى... تلك الواقعة أعادت للأذهان ما حدث لدكتور الترابي في العام ١٩٩٢ بمطار "أوتوا" الكندي، عندما تلقى ضربة من مواطنه "هاشم بدرالدين" كذلك فإن العُنفُ اللفظي الذي تفوّه به نافع أعاد للأذهان أيضاً ما قاله المشير البشير من قبل وترسّخ أيضاً في الأذهان، ذلك عندما دعا معارضيه بحمل البندقية إن أرادوا للسلطة سبيلا... وفي كلٍ تعد هذه وتلك، إضافة عمليّة لا تحتاج لمزيد من التنظير في سلوك العُصبة ذوي البأس بعد أن أحالوا ثقافة شعب بأكمله نحو السعير!

نعود لقوش وسنينه، فقد أعزى السيد الصادق المهدي بعد خروجه من السودان ووصوله إريتريا فيما أسماه بعملية "تهتدون"، في أوّل مؤتمر صحافي عقده بفندق نيالا بالعاصمة أسمرا في ديسمبر ١٩٩٧، أعزى سبب هروبه إلى أن الفريق قوش رئيس جهاز الأمن هدّده بالتصفية الجسديّة أكثر من مرّة، وذكر أيضاً أنه هو من قام بترحيله معصوب العينين خارج سجن كوبر للإيهام بإعدامه، وكان يتعمّد إجلاسه على كرسي من ثلاثة أرجل وتكرار استجوابه، وذلك عقب الانقلاب. والمعروف أن عُلماء النفس دائماً ما يركنون في تفسير مثل تلك التصرفات الساديّة Sadism (تلذُّذ المرء بإنزال صنوف العذاب بالآخرين، أو القسوة المفرطة والابتهاج بها) إلى سلوكٍ معيّن أو فعلٍ سالب استقرّ في وجدان الجلاد واستوطن في عقله الباطن، وترك بصماته قوية في نفسه، بمثلما ذكرنا من قبل!

لفت نظري مقال لأحد الكُتّاب الصحافيين في موقع إلكتروني يسلط فيه الضوء على شخصية الفريق صلاح قوش من زاوية لا يطرقها السودانيون كثيرا، لكنه فعل ولا نعلم دوافعه، بَيْدَ أننا اتبعنا الطرق المعروفة في البحث والتحقق والتقصي درءً لأي غرض يرمي في اتجاه شخصنة القضايا، قال: «**من المواقف الإنسانيّة التي لا ينساها مجتمع مدينة بورتسودان عن الفريق صلاح عبدالله قوش مستشار رئيس الجمهورية**

للأمن، قد ضرب مثلاً حياً في التجرُّد من الإنسانية والأخلاق والتقاليد الإسلامية التي تربينا عليها حتى أصبحت تقاليد راسخة، وخاصة في إجلال الوالدين ومحبتهم والإحسان لهم، فإن صلاح قوش عندما أصبح في مركز قوة يوماً ما قام بإرغام أبيه عنوة على تطليق زوجته التي تزوّجها بعد وفاة أم أبنائه، فأحسنت إليه وكان يبادلها الإحسان بالإحسان، وقد قامت على رعايته ورعاية أبنائه، وقد شهد لها الناس بذلك، فالوالد لم يجد أي مبرر لارتكاب أبغض الحلال عند الله، رفض في بداية الأمر رغبة ابنه ولكنه نزل في النهاية عند رغبة ابنه العاق.. فقام بتطليق زوجته في مشهد لا يمكن التعبير عنه بالكلمات، لكنه بأي حال من الأحوال يكشف عن نفسية مريضة تتلذذ بعذابات الآخرين ولو كانوا سبباً في المكانة الكبيرة التي تتقلدها الآن. من يقسو على والده الذي كان سبباً في وجوده من الطبيعي أن يقسو على الآخرين مهما كانوا معارضين أو موالين، وهذا ما يفسّر حالات التعذيب التي طالت عشرات المعارضين الذين اعتقلوا في أيام عمله بجهاز الأمن بداية التسعينات وحتى خروجه من العمل المباشر، ويفسر حالات الاغتصاب التي تعرّضت لها المرأة السودانية والرجل السوداني على السواء، فصلاح قوش غادر الجهاز الأمني لكنه ترك إرثاً وثقافة لم تتغير مهما حاول مرتزقة النظام إثبات عكس ذلك فإن الشواهد والأدلة متوفرة ولا تحتاج لمغالطة».[٧٧]

إن طموح قوش الذي أشرنا له سلفا، قاده لأن يزيد من معلوماته بعلاقات مباشرة مع أطراف إقليمية ودولية. وكان قد مهّد لذلك أصلا مع خلال الصلات الجديدة مع الكوادر الإسلاموية التي توافدت للخرطوم في بداية سنوات الإنقلاب تحت مظلة "فقه الاستجارة" الذي أشرنا له سلفا، وتأتّى له الإشراف المباشر والخاص على جماعة الجهاد التي كانت تخطط لإغتيال الرئيس مبارك. وتابع المخطط منذ بدايته وحتى لحظة فشله، وقام بتقديم كل أنواع المساعدات الفنية والدعم اللوجستي، وشارك في وضع الخُطط التمويهيّة. وعندما فشلت العملية، كان ضمن الطاقم الذي أبعد من جهاز الأمن، وتمّ تبديل موقعه الوظيفي حيث نُقل إلى مصنع اليرموك للتصنيع الحربي، وشمل الأمر الآخرين المُشاركين، وذلك في إطار ما ظلنته العُصبة محاولة لصرف الأنظار عن تورُطها في العمليّة. وهو الإجراء الذي اعترف به دكتور الترابي وقال عنه إنه خطأ إجرائي من النظام، كما ذكرنا من قبل!

أيضا كان قوش مسئول مسئوليّة مباشرة عن أسامة بن لادن، في الفترة التي أقام فيها الأخير في الخرطوم. وفي هذا الصدد يقول جون برنبيرج المستشار السابق في البيت الأبيض الأمريكي إبان حكم الرئيس الأسبق بيل كلنتون: **«كنا نعرف أن قوش هو المرافق الشخصي اللصيق لأسامة بن لادن خلال وجوده في الخرطوم من العام ١٩٩٠ إلى العام ١٩٩٦ وهو الذي ساعده على إنشاء مشاريعه التجارية**

٧٧ اغتيال الناس وهم أحياء!! خالد أبو أحمد – مقال - صحيفة الراكوبة ٢٠١١/٢/٢٧ وكان الكاتب قد اتصل بصاحب المقال الذي يعمل صحافيا في دولة البحرين، للتأكد من المعلومات التي أوردها، وقد فعل، وزاد بأنه من المدينة نفسها و عليها شهود.

والمالية»، ولعله يقصد العام ١٩٩١.. وأيضا قال عنه موظف سابق في الاستخبارات السودانية أن: «**الجنرال قوش تم اختياره في التسعينيات ليكون رجلها داخل تنظيم القاعدة، وقد مكّنه هذا الدور من إجراء اتصالات مستمرة مع اسامة بن لادن**»[٧٨]، كذلك صرّح لذات الصحيفة جاك كلونان، وهو ضابط سابق في المباحث الفيدرالية، وكان يتابع نشاطات أسامة بن لادن، وقال: «**كضابط مخابرات.. كان الجنرال صلاح قوش يلعب دور الوسيط بين المخابرات السودانية وشبكة ابن لادن**»، وأضاف: «**ان بعض السودانيين المنتمين للقاعدة اعترفوا للمكتب الفيدرالي أن الجنرال صلاح قوش كان يجري اتصالات مع شبكة القاعدة**»، وأشار إلى أن: «**المكتب الفيدرالي كان حذرا في تعامله مع الجنرال قوش لأسباب واضحة، ولكنه لم يصل إلينا دليل من الدرجة الأولى يثبت أنه متورّط في نشاطات القاعدة**»... وعليه لن تكون لديك دلائل أكثر من هذه، إن كنت ممّن يريدون تقصي طموحات قوش. ولكن بالقدر نفسه، لا أحد غيره يعرف فيم كان يريد استخدام تلك المعلومات؟ ولاحقا يضع قوش نفسه العلاقة في إطار مبهم يجعلك تهرش رأسك هرشا لكي تتكشف ما وراء التصريح، حيث قال: «**وبشأن التعاون الاستخباراتي مع امريكا قال مدير الجهاز "ندرك أن التعاون كان له ثمن" لكنه استدرك بأن الثمن لم يكن خسارة الرأي العام الإسلامي في السودان، وأقر بوجود خلافات مع الـ (CIA) حول مكافحة الارهاب**»[٧٩]... هل تقول مثلي – يا رعاك الله – إن قوش كان يلعب دورا مزدوجا هدف من خلاله لتغذية طموحاته الشخصيَة، بميكافيلليّة أسقطت تبايُن التوجُهات التي جهر بها النظام الذي ينتمي له واستخبارات أمريكيا التي "دنا عذابها" وفق الأهزوجة الشعاراتيّة التي كانوا يُردّدونها؟! هل يعني ذلك حماية النظام الذي ينتمي له، أم تجسيد عملي لازدواجية الخطاب؟! ليس هذا فحسب بل، لدينا في "جراب الحاوي" المزيد!

عندما اشتدَّ الحصار على النظام بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك، وبعد أن وضحت المعلومات تورُط جهاز الأمن السوداني فيها، أحكمت بعض دول الجوار قبضتها على النظام، وصعّدت قوى المعارضة من نشاطها العسكري في الخارج، وقبل ذلك كان النظام قد تعرّض لاختبار حقيقي في المظاهرة التي حدثت في ديسمبر من العام ١٩٩٦، كذلك تضعضت العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى أدنى حالاتها: «**في وقت مبكر من عام ١٩٩٦ أقنع جون دويتش مدير المخابرات الأمريكية وزير الخارجية وارن كريستوفر سحب الدبلوماسيين الأمريكيين من السودان خوفاً على سلامتهم**»[٨٠] ثمّ واصلت تدهوُرها وبلغت الذروة إثر قصف مصنع الشفاء في أغسطس ١٩٩٨.

بناءً على كل هذه المعطيات، جنحت العُصبة الحاكمة إلى دمج الأجهزة الأمنيّة المتعدّدة في جهاز واحد، تولى قوش رئاسته تحت مُسمّى "جهاز الأمن

---

٧٨ لوس انجلوس تايمز ٢٩/٤/٢٠٠٥.
٧٩ صحيفة الأحداث ٢٩/١٠/٢٠٠٧.
٨٠ الواشنطن بوست ٣٠/٦/٢٠٠٢.

والاستخبارات"، وظلّ يديره من وراء ستار مصطحبا معه كل الغموض الذي جبَّ أي غموض اشتهر به رجال الأمن والمخابرات. ثمّ تنوّعت أنشطة الجهاز وبدأ التوغّل على كل قطاعات المجتمع، الاقتصاديّة والمهنيّة والثقافيّة والرياضيّة والصحافيّة، بل طال العسكريّة أيضا، حيث أصبحت لديه قوة تسليحيّة كبيرة. وخُصّصت له ميزانيّة ضخمة. وبمثلما كان الجهاز يتمدّد، كان طموح قوش يتمدّد أيضا. ولكل هذه الأسباب مجتمعة، أصبح الجهاز طرفا في معادلات السلطة، بل يكاد يكون السلطة كلها، بصورة لا تخفى على المراقبين!

كان قوش قليل الظهور في الوسائط الإعلاميّة. كثيرون سمعوا به ولم يروه، وربما يكون البعض قد رآه حقيقة في العام ٢٠٠٥ عندما أخرج سيناريو لكشف مخبأ سكرتير الحزب الشيوعي محمد ابراهيم نقد. وتردّد إنه كان يعلم ذلك سلفا وغضّ الطرف بُغية إخراجه بصورة دراماتيكيّة، تُجرّد الحزب العتيد ممثلاً في سكرتيره العام من ما كان يعتقده سلاحا فاعلاً في مواجهة السلطات الديكتاتوريّة. وإن كان ثمّة اجتهاد آخر، فيمكن القول بالنظر لتاريخ تلك الحادثة التي تزامنت مع اتفاقية السلام (نيفاشا) بين النظام والحركة الشعبية، إنها كانت نقطة البداية في مسيرة قوش الألفيّة في مدارج السياسة. ومن جانبه، كانت صلاحياته قد توسّعت، أو وسّعها – سيّان – وزاد منها محاولاته المستمرّة لـ"مدننة" الجهاز وتحسين صورته الكالحة في أذهان الناس. لم يتورّع فيها شخصيا أن يبرئ نفسه من أسوأ ظاهرة كان أحد أبطالها الميامين، فبمعايير فقه الضرورة لم يتورّع في استخدام الكذب دون أن يطرف له جفن، وذلك في قوله: «**هذه حملات سياسيّة مدبرة ومنظمة تستهدف تشويه سمعة الجهاز والعاملين فيه، وهي ادعاءات باطلة بغرض المزايدة، بزعم أن هناك استغلالاً سيئا للسلطة، وكنتُ حريصا على تصحيح هذا المفهوم، وأن يشعر المواطن بأن هذا الجهاز جهازه الذي يحميه**»[٨١]، وبالطبع لم يذكر في أن يحميه ممّن؟ من نفسه!

لم يكن قوش متزمتاً في تديُنه بين بني عُصبته، وإن اشترك معهم في استخدام الدين لتغطية أقواله وأفعاله، بخاصة تلك التي تبرّر الغير مألوف بفقه الضرورة، كما أشرنا أعلاه. والمتأمّل في ظاهره، يجنح إلى أنه يبدو كمسلم عادي كسائر أهل السودان، أكثر من كونه ينتمي لجماعة عقائديّة أيديولوجيّة متطرّفة. ورغم أن السرائر من علم ربي، لكنه يبدو لمن يراه أنه مهمومٌ بأمور الدُنيا أكثر من كونه مشغول بمآلات الآخرة. لكن كان ذلك هو المنطق الذي سهّل عليه مهمة إقناع قادة العُصبة الحاكمة بضرورة تحسين العلاقة مع الغرب، وهو أمرٌ لن يتأتى إلا في إطار تبادل معلوماتي، ولم ينتبه أحد إلى أن حامل الاقتراح سيكون ركنا أساسيا في التنفيذ، مما سييسّر عليه تمرير أجندته الخاصة. ولابد أن قوش يؤمن أيضا إيمان العجائز بدور الاستخبارات الأمريكيّة، المعروفة اختصارا بـال"سي آي إيه" (CIA) ومنذاك الوقت يمّم وجهه شطرها، مزوّدا بالمعلومات ومتزوّدا بالخبرات، وما بينهما كان ثمّة طموح يتمدّد في الأفق!

---

٨١ صحيفة الأخبار السودانية ٢٠٠٩/١١/٢٣.

المَشْهَدُ الثاني

الدُّخول بالشّبّاك

كانت الاستخبارات الأمريكيّة تعلم أنه يعلم الكثير عن الجماعات المتطرّفة، لا سيّما، أسامة بن لادن الذي كان حامل أسراره. وكان هو يعلم أن الاستخبارات الأمريكيّة تعلم.. ومن جانبها في فترة لاحقة، جعلت مهمّة الوصول إليه هدفاً إستراتيجياً، ومن جانبه عزم على استخدام ما بيده للاستقواء على عُصبته لتحقيق طموحات ذاتيّة. لكنه بخبرته الأمنيّة رأى أن يتم ذلك "بصورة شرعية"، أي تحت مظلة الجهاز الذي يترأسه وليس من وراء الكواليس، وتحت ذريعة أن ذلك من شأنه أن يُحسّن العلاقات مع الغرب، ويفتح الأبواب المغلقة للنظام ليحلّ كل مشاكله. وبالطبع ذلك إغراء يستحيل لأي من أركان النظام رفضه، حتى ولو تطلب الأمر تغيير جذري في لغة الخطاب من التطرّف للانحناء. لكن تسلسُل الأحداث يقتضي القول أن ما عَزَمَ عليه قوش كان في الأصل عرضاً سابقاً لسلفه، وهو الأمر الذي سهّل عليه مهمته، إن لم نشأ أن نقول كان محفزاً له في ما ذكرنا من ضرورة علاقة مزدوجة مع الاستخبارات الأمريكيّة.

وفيما يلي تفصيل الرواية: بعد نحو عام تقريباً من حادث أديس أبابا، كانت توجُهات النظام الأيديولوجية قد خبَأت قليلا، ففى أغسطس من العام ١٩٩٦ زار الخرطوم شخصية "حلزونية"، "منصور إعجاز" الباكستاني الأصل الأمريكي الجنسيّة، وهو يحاول أن يستغل الهويّة المزدوجة وعقيدته الإسلاميّة للعب أدوار باطنيّة، والأخيرة تتسق مع توجُهات نظام الخرطوم الذي أعلن للملأ إنه حامل لواء الإسلام، فوجدها إعجاز فرصة لعرض خدماته عن طريق مجموعة ضغط "لوبي" Pressure Group لتحسين علاقة الخرطوم بواشنطن، مقابل رفعها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وإلغاء العقوبات الاقتصاديّة. وبالرغم من مشروعيّة عمل جماعات الضغط في بلد كالولايات المتحدة الأمريكيّة، تخضع فيه السياسة أحياناً للعرض والطلب مثل أي سلعة تُباع وتُشترى، إلا أن إعجاز يعلم علم اليقين، أن تبايُن الآراء بين صُناع القرار في واشنطن يُعقد من مهمتّه، ولكنه لن يجعلها مستحيلة في بلدٍ تتعدّد فيها الآراء والهدف واحد. وبالطبع فإن تبايُن وجهات النظر ناتج من أن للبيت الأبيض سيدٌ يحميه بسياساته الخاصة، والتي تختلف عن نهج مجلس الأمن القومي، وتختلف عن طرائق

وزارة الدفاع، وكذا عن أسلوب وزارة الخارجية، وهكذا دواليك. عليه تسلم إعجاز مقدماً مليونين من الدولارات من نظام العُصبة، فلم يستصعب المهمة وإن طال السفر!

كان إعجاز قد بدأ مهمته في ظلّ الخطوة التي اتخذها وارن كريستوفر، وزير الخارجية. والقاضية بسحب معظم الدبلوماسيين في السفارة الأمريكية بناءً على نصيحة من جون دويتش مدير المخابرات المركزية الـ"سي آي إيه" مطلع العام ١٩٩٦، خوفاً على سلامتهم. واتخذوا معظمهم بما فيهم السفير "تيموثي كارني" من نيروبي مقراً، بالرغم من أن السفارة لم تُغلق تماماً. في إطار زيارته، التقى إعجاز أولاً الدكتور حسن الترابي عرّاب النظام آنذاك، والذي كان وقتها ماسك بزمامه. كان إعجاز يعلم أن الخرطوم قدّمت عرضاً لواشنطن في فبراير من العام ١٩٩٦ حمله سراً اللواء الفاتح عروة وقضى بتسليمهم أسامة بن لادن، وهو ما رفضته الإدارة الأمريكيّة بدعوى أنه ليست على المذكور أي تُهم تستوجب ذلك. على كلٍ، شرح إعجاز مهمته لدكتور الترابي، والذي تجاوب معها واستحسنها، وحمّله رسالة شخصيّة منه إلى الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، وصفها إعجاز فيما بعد بأنها كانت "غصنُ زيتون" ولكن لم يتلقى إعجاز رداً عليها.

لم ييأس إعجاز، فقدم مرّة أخرى للخرطوم بعد نحو شهرين، أي في أبريل ١٩٩٦، والتقى الدكتور قطبي المهدي رئيس جهاز المخابرات، وكان حينها قد تسلّم مهام منصبه حديثاً. ووفق ما يعلم من وسائل وآليات العقل السياسي الأمريكي في التعاطي مع الأزمات للوصول لأهدافه، طرأ على أجندة إعجاز ما يُسمّى بـ"سياسة الجزرة والعصا" Stick and Carrot وهو نهجٌ يكاد يكون ثابتاً في السياسات الأمريكيّة على اختلاف إداراتها. فقال لمضيفه: «**ما هي الجزرة التي ستقدّمونها للعصا الأمريكيّة حتى نستطيع إنزالها؟**»... على الفور أجاب قطبي، كمن كان يتوقع سؤالاً كهذا وإجابته حاضرة: «**لدينا معلومات مفصّلة تساعدهم في تعقب "المتطرّفين" ولسوف تساعد هذه المعلومات إدارة الرئيس كلينتون في الانتخابات المزمع عقدها نهاية العام نفسه، أي ١٩٩٦ بشكل خاص**». كان ذلك عرضاً سخياً يسيل له لعاب سامعيه، حمله إعجاز كما يحمل المنتصر غنيمته، وعاد إلى واشنطن ومرّره برمّته إلى مساعدي الرئيس، بمن فيهم صمويل، "ساندي بيرجر" مستشاره لشئون الأمن القومي، الذي علِم بالعرض وعن قيمته الكامنة في تعقب الخلايا الإرهابيّة ومتابعتها للقضاء عليها، ومع ذلك لم يفعلوا شيئاً، وذلك نسبة للتباين الذي ذكرنا بين أصحاب القرار!

يشرح إعجاز ذلك بنفسه في مقال له، وقال: «**كتبت مذكرة سرية إلى ساندي بيرغر في يوم ٢٧/١٠/١٩٩٦ بغرض متابعة اجتماع أغسطس الذي دعاني إليه هو وسوزان رايس "التي كانت وقتها موظفة بمجلس الأمن القومي" بالبيت الأبيض لمناقشة العلاقة السودانية الأمريكية. وقد أوردتُ تفاصيل الاجتماع الذي عقدته مع رئيس المخابرات السودانية الجديد، قطبي المهدي، قبل أيام فقط من اجتماع البيت**

الأبيض. وكان ذلك اجتماعاً لم استطيع أنا نفسي تبيُّن أبعاده الكاملة في ذلك الوقت، ومما أوردته في ذلك الاجتماع هو أن الهدف من اجتماعي معه (أي قطبي المهدي) هو معرفة ما إذا كان ممكناً استخلاص أيَّة استنتاجات ومعان، من المعلومات التي يملكها السودان، حول أولئك الذين يحضرون بانتظام اجتماعات المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي، الذي يُشرفُ عليه ويدعو له الزعيم الإسلامي السوداني الدكتور حسن الترابي».

أضاف إعجاز: «لا شكَّ تذكرون أنني ذكرت في اجتماعنا في أغسطس أن تلك المعلومات يمكن أن تكون ذات قيمة لا تقدَّر بثمن، في تقييم الخطر الإرهابي من السودان والدول المجاورة. وكان موقفه (أي قطبي) الأساسي هو أن السودان مستعد لتبادُل المعلومات حول كل من يحضرون ذلك المؤتمر، ممّن ينتمون إلى منظمات محظورة مثل حماس وحزب الله ومنظمة الجهاد الإسلامي المصرية والجماعة الإسلامية وغيرهم، شريطة أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للتعامُل مع السودان، ومساعدته في الابتعاد عن مساره الحالي. وقد شكا مر الشكوى (أي قطبي) من فشل محاولاتهم المتكرِّرة للاتصال بالإدارة، وكيف عُرقلت تلك الاتصالات على المستويات الدُنيا بسبب ما أسماه بـ"البقع العمياء"، وقد أطلعني على ملفات احتوت على معلومات بالغة الدقة والخطورة، وتحتوي على أسماء ونُبذ تعريفيَّة، مثل تواريخ وأماكن الميلاد وصور من الجوازات لكشف جنسيّات المشاركين، وخارطة تنقلات الشخص المعيَّن، ووصف مختصر لكل فرد لتوضيح المنظمات المختلفة التي ينتمون إليها».

وأكد إعجاز أن: «سكرتيرة بيرجر، "كريس"، أكدت أنه استلم تلك المذكرة واضطلع عليها وعلق بقوله: "سنقيِّم هذه المذكرة بعد الانتخابات، وجاءت الانتخابات وذهبت ولكن لم يتخذ أي إجراء حولها».[٨٢]

لا حول ولا قوَّة إلا بالله... أعتقد هذا ما يستحي الشيطان نفسه عن فعله. يستضيفون جماعات بـ"فقه الاستجارة"، وآخرين لعقد تحالفات معهم، ومن وراء ظهرهم يبيعونهم كما كان يُباعُ الرقيق في سوق النخاسة!

على كل، للمرَّة الثانية لا سميع ولا مجيب، فقد مضت الانتخابات ولم يحدُث شيء. لكن إعجاز لم يُصبهُ اليأس، ويبدو أن في مخيلته تتراءى ملايين الدولارات التي تذوِّب الحديد وتقوِّي الإرادة. في أبريل من العام ١٩٩٧، عاد إلى الخرطوم، ووجد أن القابضين على خناق الحُكم فيها غيَّروا مطلبهم، أو إن شئت فقُل إستراتيجيتهم، إذ أسقطوا تخفيف واشنطون للعقوبات في مقابل التعاوُن حول الإرهاب، وذلك بخطابٍ قام إعجاز بتسلُّمه من الرئيس السوداني المشير عُمَر البشير، موجَّها إلى عضو مجلس النواب "لي هاميلتون"، يدعو فيه وحدات مكافحة الإرهاب بكل من وكالة التحقيقات

---

٨٢ مجلة ناشيونال ريفيو National Review الأمريكية الأسبوعية المحافظة بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١.

الفيدرالية FBI ووكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية CIA للحضور للخرطوم، وتقييم المعلومات الاستخباراتية سالفة الذكر، ومدى الاستفادة منها دون قيدٍ أو شرط.. أي عرض دون تلقي أي جزرة.

الواقع أن ذلك العرض: «**لم يحظ بأي ردٍ رغم إلحاح هاميلتون واستفساراته العديدة لدى بيرجر ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت وغيرهما**»، كما قال إعجاز في مقاله المذكور. لكن هذا ممَّا لا يشغل باله فيما بدا، فقد تراءى له نجاحاً من وراء العرض بعد أن أحدث تحوُلاً في أجندة وزارة الخارجيَّة والتي كانت بصدد مراجعة مسألة الإغلاق الجزئي للسفارة، على إثر ما اعتُبِرَ أنه أحدث ضرراً بمصالحها، فقال: «**وبعد أربعة أشهر من النقاشات التي كانت تمور بها كواليس وزارة الخارجية، أي في سبتمبر ١٩٩٧، أثمر ضغط أصحاب وجهة النظر الرامية للتعامل مع التنازلات السودانية، إلى اقناع مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية المعروفة بتشدُّدها حيال نظام الخرطوم، بإرجاع بعض طاقم السفارة "ثمانية دبلوماسيين" للسودان، بدعوى القيام بضغوط على حكومته الإسلامية لحملها على وقف إيواء الإرهابيين العرب وجمع معلومات حولها، بالاضافة لمتابعة تفعيل الجهود لإنهاء الحرب الأهلية الدائرة في الجنوب. رغم ذلك، فقد لاقى القرار اعتراض سوزان راتس المعروفة أيضاً بتشدُّدها حيال النظام السوداني والمَيل نحو معارضيه، وكانت على وشك أن تصبح مساعدتها للشئون الأفريقية، حيث واجهت ضباط العلاقات الخارجية الذين اصدروا القرار وقالت لهم التوجُّهات الجديدة لن تستمر طويلاً**».

أضاف: «**ساندها في ذلك أيضاً ريتشارد كلارك خبير الإرهاب بمجلس الأمن القومي. وبعد نحو أقل من شهر، أي في اكتوبر ١٩٩٧، أعلنت وزارة الخارجية على لسان جيمي روبين تراجُعها عن القرار وعزَّز مجلس الشيوخ في ٩/١٠/١٩٩٧ من موقف رايس والجناح المتشدِّد، وفيما يشبه التمادي في الانتصار، لقى اقتراح من رايس حظه، وكان يرمي في اتجاه دعوة المعارضين لحكومة الخرطوم**». ذلك ما حدث بالفعل، بعد شهرين تقريباً في ديسمبر ١٩٩٧، حيث اجتمعت مادلين أولبرايت إلى أربعة من أقطاب المعارضة السودانية في نيروبي: (دكتور جون قرنق، مبارك الفاضل، عبدالعزيز خالد، فاروق أحمد آدم، والأخير كان ممثلاً للسيد الميرغني)، كما لا يخفى على المتابعين أن التساهُل في عروض النظام السخيَّة، جاء نتيجة الضغط العسكري الذي استعَرَ على طول الحدود الشرقيَّة من قِبَل قوى المعارضة السودانيَّة نفسها. كما أنها ذات الفترة التي شهدَت قبول النظام مبادرة دول الإيغاد بعد طول تمنع، والتي أفضت بعد جولات ماراثونية إلى ما سمي بإتفاقية السلام (نيفاشا) أولاً ثم بإنفصال الجنوب في نهاية الأمر!

لم تُثمر السياسات الجديدة شيئاً يُذكر لأن "ساندي بيرجر" كان من المساندين للتيَّار المتشدِّد. لكن كل ذلك لم يُثنِ إعجاز بمواصلة الإنجاز بمثابرة لا تعرف الكلل ولا الملل ولا الفشل، حيث قال مواصلاً في المقال المشار إليه: «**في محاولة أخيرة**

لإيجاد سبيل للتعاون مع السلطات الأمريكية، استلم الجهود هذه المرة مهدي إبراهيم سفير النظام في واشنطن، حيث التقى ديفيد وليام العميل الخاص المسئول عن قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكتب التحقيقات الفيدرالي، ووجِّه بأن المصالحة أمر صعب في ظلّ وقوف عناصر من الخارجيَّة والأمن القومي بصورة متعنته ضد حكومة الخرطوم. ومع ذلك كرَّر مهدي المحاولة نفسها مع المكتب في ديسمبر أواخر العام وفشلت أيضاً» وأضاف: «مع ذلك لم ييأس قطبي المهدي رئيس جهاز المخابرات السودانية، فكرَّر العرض غير المشروط لتبادل المعلومات الخاصة بالإرهاب مع مكتب التحقيقات الفيدرالى FBI في رسالة بتاريخ فبراير ١٩٩٨، معنونة مباشرة الى المندوب الخاص المكلف فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ديفيد وليامز».

بصورة تعكس التنازُع الذي كان يدور في الصوالين المغلقة، ردَّ على تلك الرسالة بعد فترة طويلة نسبياً، وتحديداً في ٢٤ يونيو ١٩٩٨ حيث كتب ديفيد ويليامز إلى قطبي المهدى قائلاً: «**أنا الآن لستُ في موقع لأقبل عرضك الكريم، آمل أن يتم ذلك مستقبلاً**». تصالح الرجل مع واقعه، وبدا ذلك كأنما هو انتصارٌ لتيَّار سوزان رايس، والتي وقفت بشدَّة تجاه أي تقارُب تمهِّد له زيارة من مكتب التحقيقات للخرطوم. ولكن ذلك لم يمض عليه وقت طويل حتى يُحسب في عداد المستقبل البعيد. فبعد ستة أسابيع فقط من اللحظة التي أرسل فيها ويليامز الرد، نُسفت سفارتا الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا في وقت واحد. وبالطبع كان هناك في الإدارة الأمريكيَّة من عضَّ نواجز الندم، وتأسَّف على عرضٍ جاء ممَّن كانوا يسُبون بلادهم في العلن، ويُسبِّحون بحمدها في السر، لأنه لم يحن عذابها بعد!

مقدِّم العرض الذي كان ضمن جوقة المنادين بـ"عذاب أمريكا" أيضا، لم يجد حرجا في نفسه للإفصاح عن كل ذلك بحديث أشبه بالشماتة. فقد قال الدكتور قطبي المهدي: «**كان يمكن منع تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨ لو كان مكتب التحقيقات الفيدرالي الـ"إف بي آي" FBI قد أخذ المعلومات التي قدِّمت له عام ١٩٩٦**»... وأضاف: «**كانت لدينا معلومات مخابراتيَّة كثيرة بشأن "عصبة" بن لادن كلها، مثل: مَن هُم ومَن هي عائلاتهم وتعليمهم**»، وأكد أن: «**المخابرات السودانية كانت تعرف ما يفعلونه وعلاقتهم بأسامة بن لادن، فقد كانت لدينا صور لهم كلهم**»[٨٣]...

من قبل أن يكرَّ القارئ البصر مرَّتين في حديث القائل، فقد أكده للذين لا يقرأون الصُحُف العربيَّة، وذلك في لقاء مع مجلة "فانيتي فير" Vanity Fair الشهريَّة المتخصِّصة، أجراه معه ديفيد روز في يناير ٢٠٠٢، فقال: «**إن مكتب التحقيقات الفيدرالي لو أنه قدِم للخرطوم في فبراير ١٩٩٨ لتحليل المعلومات ذات الصلة**

---

[٨٣] صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٥.

بالإرهابيين الذين كانت الخرطوم ترصدهم باستمرار، لربما لم يحدُث تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في وقت لاحق من العام نفسه».

الواقع، ذلك أيضا ما سبقه له الصحفي البريطاني المخضرم "ديفيد هيرست" في تقرير له لنفس المجلة في العدد الذي سبق ذلك (فانيتي فير بتاريخ ديسمبر ٢٠٠١) الذي ذكر أن: **«إدارة كلينتون رفضت عرضاً من المخابرات السودانية بشأن بن لادن وتنظيم القاعدة، ربما منع هجمات ٩/١١ وتفجير السفارتين في كينيا وتنزانيا، فقد عرضت تقديم معلومات بشأن ٢٢ رجلاً من ضمنهم بن لادن والظواهري ومحمد عاطف القائد العسكري للقاعدة»**... ولعله لن يفوت على فطنة القارئ أن تلك العروض التي انهالت من النظام "مكرهٌ أخاكَ لا بطل" وذلك عقب فشل محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا، وما استلزمته من حصار دولي على النظام. كان قادته يظنون أن الكرم الحاتمي كفيل بتخفيفه. ويُلفتُ النظر عبارة حادّة لخّص بها إعجاز رحلته تلك في تساؤلٍ طرحه: **«ولكن هل كان قطبي المهدي على علم بشيء خطير تحت مراقبته الشخصيّة يجري في أوساط الإسلاميين المتشدّدين؟ وأجاب: يبدو أن الأمر كان كذلك».**[٨٤]

يقول المثل السوداني الدارج: "الثور كان وقع بتكتر سكاكينه"... طبقاً لذلك، فقد انهالت السكاكين من كل حدبٍ وصوب، فقد جاء التأكيد من مصادر شتى فيما بعد، منها أيضا ما ذكره "كين سيلفرستين" في تقرير مطـول له بصحيفة لوس أنجلوس تايمز Los Angeles Times بتاريخ ٢٩/٤/٢٠٠٥: **«عروض حكومة البشير قد تمّ رفضها من قِبل ادارة الرئيس كلنتون على الرغم أنها تحمل عرضاً مغرياً بتسليم متهمين بتفجير سفارتي الولايات المتحدة في شرق أفريقيا»**... من جهة أخرى، كأنما منصور إعجاز أراد أن يُعضّد ما سبق وذكره من قبل، فقد اشترك مع تيموثي كارني الذي عمل سفيرا لبلاده في الخرطوم منذ عام أغسطس ١٩٩٥ وحتى نوفمبر عام ١٩٩٧ في مقال مشترك بصحيفة الواشنطن بوست Washington Post بتاريخ ٣٠/٦/٢٠٠٢، ذهب في اتجاه تأكيد ذات المعلومات المُدوّرة: **«عرضت الخرطوم لنا أفضل فرصة لجذب الراديكاليين الإسلاميين ووقف بن لادن مبكراً. إذا كان للولايات المتحدة الأمريكية أن تحسب إخفاقاتها التى قادت إلى هجمات الحادى عشر من سبتمبر، فإننا نحتاج إلى فهم إخفاقاتنا فى السودان»**... وعلى هذا المنوال تدفقت المعلومات، والتي لم تحرّك شعرة حياء في نظام تعلّق قلبه بالاستخبارات الأمريكيّة، وادّخر لسانه لسبّها!

بيد أن الذي يهمنا من ذاك التسلسُل أن قوش وجد الأرض ممهّدة بما ذكره سلفه قطبي المهدي. واتّخذت العلاقة شكلاً آخر عندما قبلت الإدارة الأمريكيّة ما رفضته أو تمنعت حوله بالأمس، وكان ذلك بعد تفجير سفارتي بلادها في كينيا

---

٨٤ يذكر أن بعض التصريحات أعلاه ورد ذكرها في كتاب "سقوط الأقنعة"، ولمزيد من التفاصيل حول العلاقة الأمريكية السودانية، يمكن مراجعة الفصل، ص ٤٥١.

وتنزانيا، فأرسلت فريقاً كاملاً أقام بين ظهراني العُصبة ردحاً من الزمن، ذلك ما لم يشأ مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية الذي كان أكثر عُصبته لعناً للإدارة الأمريكيَّة، من الاعتراف به جهاراً نهاراً، حيث قال بعد أسبوع واحد فقط أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لعددٍ من المراسلين الأجانب في الخرطوم يوم ٢٠٠١/٩/١٩: «إن **فريقاً من وحدة مكافحة الإرهاب الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي موجودون في الخرطوم منذ أكثر من سنة**»... ذلك يشبه ما يُقال: "كاد المريب أن يقول خذوني"، وبالطبع لن يفوت على فطنة القارئ أن التصريح الذي لم يُراعِ المشاعر الوطنيَّة كانت الخرطوم تريد أن تستبق به غضبة الإدارة الأمريكيَّة من أي إجراءات "ثأرية"، بعد كارثة أحداث سبتمبر!

من هذا المُنطلق، كان يسيراً على النظام أن يُقدِّم في طبق من ذهب كل المعلومات الخاصة بالجماعات التي استجارت به، دون أدنى اعتبار للعامل الديني والوازع الأخلاقي الذي ادَّعوا رفع لواءه، وتضمَّن ذلك معلومات عن أسامة بن لادن بعد أن اعترف بأحداث سبتمبر ٢٠٠١، إذ كثَّفت الإدارة الأمريكيَّة من ما أسمته بـ"محاربة الإرهاب" كانت تلك سانحة لقوش ليُقدِّم لهم ما سيَّل لعابهم. إذ فتحت السلطة للفريق الأمريكي المُقيم أبواب مكاتبها، بل ربما حتى غُرف نومها. فسرحت ومرحت وخرجت بصيدٍ ثمين أعانها في التقاط كثير من ناشطي القاعدة المبثوثين في أرجاء الكون، وساعدها في إبطال عمليات وإجهاض خُططٍ وسدُّ ثغرات.

وفقا للتقرير الذي تعرَّضنا له من قبل في صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" بعد سنوات تُوِّجت العلاقة بين الاستخبارات الأمريكيَّة وقوش، أو قُل الثمن الذي خبأه عن عُصبته، بنقله على متن طائرة خاصة في الأسبوع الثالث من شهر أبريل ٢٠٠٥ إلى مقر الوكالة في قاعدة "لانغلي" Langley بولاية فرجينيا، ولا شك أنه قرأ في لوح صغير يقبَعُ في واجهتها هذه العبارة، التي لا تُخفى على الناظرين: **"ستعرفون الحقيقة، والحقيقة ستجعلكم أحراراً من البؤس والجهل والمرض"**... ويبدو أن الإدارة تعمَّدت تسريبها لشيء أضمرته سيتضح له بعد حين... أجرى قوش اتصالات مع كبار المسئولين في المخابرات، على رأسهم السيد بورتر جي قس.

كانت تلك هي الزيارة الميمونة التي بَرَعَ كاتب التقرير في تصوير القادم الجديد: «**لقد فتحت طائرة المخابرات الامريكية أبوابها لرجل قصير، ممتلئ الجسم، يحمل وجه طفل في قامة رجُل ذو شارب رفيع، يدخن السجائر من غير أن يحترق بالثقاب، أنه الجاسوس قوش الذي عندما استقلَّ الطائرة، كان هذا آخر العمل السري الذي قام به السودان من أجل تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة عن طريق استغلال علاقاته التاريخيَّة مع المتطرِّفين لمصلحة الحرب على الإرهاب**»... وما لم يقله الكاتب أن قوش قُدِّم له عرضا في هذا الزيارة تاق له من البُعد، وهو مساعدته في الوصول لهرم السلطة، أي رئاسة الجمهورية، والواقع ليس وحده، فالمتابع لأنشطة هذه

الوكالة الأخطبوطية يعلم تماما، ان ما قُدّم لقوش هو "الجزرة" التي تقدّمها دوماً لكل من دخل دارها، باعتبارها إغراء لا يُقاوم!

تردَّد أن تلك الزيارة أعقبتها زيارة أخرى، وجعلت العلاقة سالكة بين الطرفين في إطار ما يسمونه تلطفاً بـــ"التعاون الاستخباراتي"، كان قوش خلال تلك الفترة يشعرُ بأنه يقترب بصورة حثيثة نحو الهدف اللإستراتيجي، وكان عليه أن يُضفي غموضاً على غموضه الذي اتسم به، وكان عليه أن يُظهر أقصى آيات الولاء للنظام الذي يعيش في ظله، وبصورة أكثر للرئيس، الذي كان آخر من يعلم أن "حامي" كُرسيّه سيُصبحُ "حراميّه" بعد حين! لهذا كانت تقارير قوش لعُصبته تتحدَّث بصورة متفائلة عن العلاقة التي تحسَّنت كثيراً مع الإدارة الأمريكيّة، بغضّ النظر عن التجديد السنوي الذي يضع النظام في قائمة الدول السبع المُصنَّفة كدول راعية للإرهاب (إيران، السودان، سوريا، كوريا الشمالية، ليبيا، كوبا، أفغانستان)... الجدير بالذكر أن هذه القائمة التي ظلت ثابتة وصامدة لم تتغيَّر منذ سنوات، لم تخرُج منها سوى ليبيا بعد تسوية قضية لوكيربي وطائرة بان أمريكان... أما آخر تجديد تمَّ لنظام السودان فقد كان في أغسطس ٢٠١١، وتوالى ذلك منذ العام ١٩٩٣.

بالرغم من الانتقادات الحادة للنظام في مجال حقوق الإنسان وتعيين مقرِّر خاص تناوب على وظيفته شخصيَّات عدة، وبالرغم من أن وزير الخارجيَّة كولن باول وصف النظام في سبتمبر ٢٠٠٤ بارتكاب أسوأ إبادة جماعية في القرن الحادي والعشرين، لكن الواقع أن قوش أصبح يعني رقماً للإدارة الأمريكيَّة، ممثلة في جهاز استخباراتها. وهو يدرك أنه الجهاز الذي أطاح بحكومات، وطالما غيَّر رؤساء، بل دخل عقر دار بعضهم وعاد بهم مُكبَّلي اليدين كما مجرمو الشوارع!

وفقاً لتقرير لوس أنجلوس تايمز، فإن الزيارة رشح منها التالي:

- **أولاً**: إن المخابرات السودانية قامت بمصادرة أدلة، حصلت عليها عن طريق غاراتها على بعض أوكار الإرهابيين، وتسليمها إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI وقد تضمَّنت هذه الأدلة جوازات سفر مزوَّرة.
- **ثانياً**: لقد قام السودان بطرد المتطرِّفين وتسليمهم لوكالات مخابرات عربية متعاونة مع المخابرات الأمريكيَّة (قاموا بتسليم جماعة الجهاد تكفيراً لذنبهم في أديس أبابا) وكما ذكرنا أيضاً، فقد اعترف "عبدالحكيم بلحاج" رئيس المجلس العسكري في طرابلس بتسليم النظام السوداني عشر عناصر لاستخبارات الرئيس المخلوع معمَّر القذافي. ومع ذلك عندما تسرَّبت الأنباء وسرت شائعات بتسليم مشتبه بهم للولايات المتحدة، أقسم الرئيس الذي يحلو له ممارسة تلك العادة أمام الملأ في مؤتمر صحفي نهاية العام ٢٠٠١ وقال: **«أقسم بالله نحن لم ولن نسلم أحد مشتبه بهم الي الولايات المتحدة»**.

- **ثالثاً:** نجح النظام في إحباط بعض العمليّات الإرهابيّة ضد الولايات المتحدة الأمريكيّة، واعتقل كل المتسللين الذين دخلوا إلى السودان، وهُم في طريقهم إلى العراق بنيّة الالتحاق بالمقاومة.
- **رابعاً:** إن المخابرات السودانية قامت باحتجاز بعض المشتبه بانتمائهم لتنظيم القاعدة، وذلك من أجل أن يُجري عملاء في المخابرات الأمريكيّة التحقيق معهم. المثير في الأمر، أن هذه المعلومات رفض صلاح قوش التعليق عليها للصحيفة ولكنه قال: «**نحن نملك شراكة قوية مع المخابرات الأمريكيّة والمعلومات التي زوّدناهم بها كانت مهمّة**»، وقد صدق!

آيات التطمين التي كان يذرُها على سمع الرفاق في المكاتب المغلقة، نثر بعض منها على الناس، وهي ترمي أيضاً في اتجاه التمويه الذي ذكرنا، فمن أجل هذه الغاية استرخص كل وسيلة، فقال متباهياً في حديث من أحاديثه القليلة بـ: «**تمتّع السودان بعلاقات ممتازة بنحو ٥٧ من الأجهزة المخابراتيّة في العالم، بينها أمريكا وبريطانيا وفرنسا والصين والهند وإيران وأسبانيا. وأن العديد من ضُباط الجهاز يتلقون دورات تدريبيّة في تلك البلدان**». وأكد في تصريح له بمدينة سرت الليبية، على هامش اجتماع دوري لدول الساحل والصحراء: «**إن الصلات المخابراتية المتينة بأجهزة الـ"إف. بي.آي" FBI والـ"سي آي إيه" CIA، إضافة إلى البنتاغون، حالت دون اتخاذ مواقف وإجراءات مدمّرة ضد السودان**»... ونفى في سياق ثان: «**اعتقال الأجهزة الأمنيّة لنُشطاء سياسيين، ولكنه أقرّ بالتحفظ على بضع عشرات لدواعي أمنيّة، لكنهم ليسوا من السياسيين**».[85]

تبعا لذلك كان طموح قوش نحو رأس الهرم تتزايد يوماً إثر يوماً، واستقرّت في أذهان الكثيرين بما فيهم هو شخصياً عندما وصلت حركة العدل والمساواة إلى أمدرمان في مايو ٢٠٠٧، وهي العمليّة التي لعبها بمكر شديد (تفاصيل في فصل آخر) فبحُكم تحكّمه في كثير من الخيوط الرابطة للحركات المسلحة، كان قد تابع مسار الحركة، وأيقن أنها لابدّ واصلة إلى أمدرمان، وأعدّ العُدّة لكي تواجهها قوة أمنية من جهازه الذي تضخّم عسكريا بدلاً عن القوات المسلحة، وكانت تقاريره لقيادته تتسم بالاستهانة بقوة الحركة، وإن لم يستبعد لها وصولها إلى مدينة أمدرمان، وحُجّته في ذلك بـ"استدراجها"، وبحسب تفسيراته المُوغلة في التهاون، أنهم سيقبضون علي كوادرها كما الجرذان الصغيرة.. القيادة العسكرية، بما فيها الرئيس الذي يضع النياشين اللامعة، ووزير دفاعه الذي ترصّع النجوم كتفيه، لم يسألوا أنفسهم: كيف لا يمكن ضرب قوّة مسلحة في الصحراء بعيداً عن عيون الرقباء، لا سيّما، وهي تقطع مئات الكليومترات دون أن تتعثر بحجر صغير في طريقها؟! على كلٍ، خابت توقعات قوش حينما استطاعت حركة العدل والمساواة الوصول للمدينة الهادئة أمدرمان، بما أسمته "عملية الذراع الطويلة" حيث فوجئت الدولة كلها بقوّتها وجسارتها، فارتبك

---

[85] صحيفة الأحداث ٢٠٠٧/١٠/٢٩ - مصدر سابق.

دولابها واهتزّت أركانها، وأصاب الذهول سدنتها. واستمرَّ ذلك الحال لعدَّة ساعات. ولكن نتيجة لأخطاء فنيَّة وإستراتيجيَّة ارتكبها جنود الحركة، تولت القوة الأمنيَّة السيطرة على زمام الأمور. ونال قوش بغيته فيما طمح وأراد، إذ ظهر أمام عُصبته والرأي العام بأنه حامي حمى الدولة، وأقام لذلك احتفالا استعرض فيه قوة الجهاز العسكرية، وبذل فيه مزيد من الولاء، الذي طربَ له الرئيس "الراقص"!

ليس كل ما يشتهيه المرء يُدركه، فقد حدث عارض أدَّى لتقليص طموحات قوش نحو الرئاسة! كان ذلك عند بداية الحديث عن ظهور قائمة تحمل أسماء ٥١ مسئولا سودانيا، قيل أنهم مطلوبون للمحكمة الدولية، لكن الواقع أنها كانت في البداية أقل من ذلك بكثير.. كتب الصحافي الأميركي مارك جولدبيرج المتخصِّص في الشئون الأفريقية مقالا تحليليا في صحيفة نيويورك تايمز New York Times، وقال: «**يوجد اسم قوش ضمن لائحة قُدِّمت إلى مجلس الأمن تضم ١٧ شخصاً، ويُعتبرون من أهم الشخصيات المتهمة بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور، ويعرقلون السلام في الإقليم**»، وأضاف أيضا: «**إنه مسئول عن اعتقالات تعسُّفية والتضييق والتعذيب وإنكار حق المعتقلين في محاكمات عادلة**».. ووصفه بأنه "عقل الحكومة السودانية"[٨٦]... إذن الثابت إنه ضمن المطلوبين في قائمة المحكمة الدوليَّة، وكان إعلان المُشير عُمَر البشير في رأس القائمة قد قلل من أهمية الإعلان عن آخرين، لا سيَّما، إذا ما كان يُرجى منهم تقديم معلومات أو الظفر بأحدهم وتقديمه كشاهد ملك أو ذو ارتباطات باطنيَّة بأجهزة حسَّاسة كما في حال قوش كما ورد ذكره.[٨٧] لكن أيا كان التفسير، فإن المعلومات السرية التي وصلت قوش والمتضمِّنة وجوده في القائمة، بدَّد القليل من طموحاته في الوصول للقصر، وإن لم يلغها تماما!

من أجل ذلك كرَّس قوش كل طاقاته وإمكانيات جهاز الأمن والاستخبارات من أجل أن يفلت المُشير عُمَر البشير رئيس الجمهورية من مصير منتظر، وهو ما قد يعني في تفسير آخر إفلاته هو من ذات المصير إذا دارت الدوائر. التحليل عاليه ليس تكهُّنات يا عزيزي القارئ، فهذا ما سنقرأه معاً، وستلمسه أنت عن كثب في الوثائق التي ننشرها في هذا الكتاب. وهي إن "طيَّرت عصافير رأسك"، تُرى ما الذي يمكن أن تفعله برأس رجُل الأمن القوي؟! منطق الأشياء يقول بلا تنطع أو مكابرة، ثمَّة حقيقة أزليَّة تقول: "بمثلما تدين تُدان"، وبمثلما تبيح لنفسك الدخول في شئون الناس الخاصة، فللناس أيضا أيادٍ يستطيعون بها اختراق ما ظننته حصنٌ حصين... عليه، نرجو ألا تقتل الدهشة رئيس جهاز الأمن والاستخبارات، الذي كان يعتقد أنه يعيش في كهفٍ مكين، وأنه عندما كان يصول ويجول في ردهات مملكته، والذي نحسبه أنه عندما تأمَّل بُنيانها المرفوع وعتادها المنصوب وتقنيتها المنشورة أرضا وجوا، تمطَّى وتثاءب وقال لنفسه: إنها لن تبيد أبدا!

---

٨٦ الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٨/٢١.

٨٧ ظهر من القائمة حتى الآن خمسة أشخاص، فإلى جانب المشير المذكور، هناك أيضا أحمد هارون، موسى هلال، علي كشيب، وأخيرا عبدالرحيم محمد حسين الذي أعلن عنه في نوفمبر ٢٠١١.

ستعلم يا عزيزي القارئ أن سعادة الفريق أول صلاح عبدالله قوش يجلس في العراء أو الهواء الطلق، وعليه ستُصبح الأسرار التي استخدم بعضها لأذى الناس، هي من نصيب هذا الشعب الصابر، الذي ظلّ يتابع حركاته وسكناته كشخصيّة أسطوريّة، وصدّق ترهاته بأنه يعيش في كهفٍ منيع، لا يستطيع أي كائن من اختراقه أو حتى يمكن أن يقترب من حيطانه الصلدة!

ونختم بالذي بدأنا به قصة رجُلٍ مثير للجَدل، وهو الأسباب الحقيقيّة التي تقف من وراء إقالته من منصبه، ومن ثمَّ تجريده من جميع مناصبه وتكسير أجنحته. ونرصد هنا روايتين متقاربتين لمصادر عليمة:

- **الأولى:** ثلاثُ كلمات فقط أودت بقوش إلى مقصلة طالما نصبها لغيره، إذ تحدَّث لنائبه الفريق أول محمد عطا المولى، بعفويّة اعتاد أن يمارسها معه وهو مطمئن الفؤاد، ليس لأنه نائبه حسب الترتيب الوظيفي فحسب، ولكن لأنَّ له يدٌ سلفت عليه، فهو من زكّاه للقيادة السياسيّة لهذا الموقع، ولهذا لم يكن يخطر بباله أن يأتي سهمٌ من كنانته ليصيبه في مقتل.. قال قوش لعطا: «البلاد تقف في منعطف خطير لابد من تحرُّك لإنقاذها».. وبالرغم من أنه لم يُفصح عن صورة الإنقاذ الذي أشار إليه، إلا أنه عني بالنسبة لعطا أن الرجل يُزمِعُ الانقلاب على السُلطة السياسيّة. فغادره وذهب قاصداً الدكتور نافع علي نافع، مساعد الرئيس ونائب رئيس المؤتمر الوطني لشئون التنظيم، والرجل الذي يترأس تيّارا نافذاً ضمن تيّارات كثيرة تتصارع في الخفاء للسيطرة الكاملة على السلطة، أكثرها تأثيرا تيّار يرأسه علي عثمان طه النائب الأول والمنفذ الأول لفكرة الانقلاب فيما مضى... استمع له نافع فرأى أيضا ما رآه حامل الوصيّة، ورأى كذلك إنها فرصة لإنقاذ السُلطة من نوايا قوش التي تعني انقلابا عليها، فطلب من محمد عطا أن يذهبا معا للمُشير البشير ليُعيد على مسامعه ذات الرواية، وقد فعل.. مما دفع الأخير لأن يستشيط غضباً، فهدّأ نافع من روعه وطلب منه أن يترك الأمر له، وهو رجلٌ متمرِّس في المؤامرات بلا شك.. عمل على نصب فخاً لقوش، إذ ذهب في اليوم التالي للمشاركة في برنامج حواري في الإذاعة السودانية (مؤتمر إذاعي) وفيه قلل من شخصيّة قوش متعمدًا، وقال عنه إنه غير مخوّل بالاتصالات التي يُجريها مع القوى السياسيّة تحت مظلة الوفاق الوطني، فلما سمع المعني هذا الحديث، استدعى في مكتبه بعض الصحافيين، وردَّ له الصاع صاعين وقال: إن ما يفعله يتم بمباركة الرئيس البشير ونائبه علي عثمان، وعليه فإن حديث نافع يخصه وحده.. وبالطبع هو لا يعلم أن الأول الذي قال عنه إنه حظي بمباركته سيستدعيه في بيت الضيافة كما ذكرنا في صدر هذا التحليل، ليخبره بأن الإنقاذ التي تفاني في خدمتها، قرَّرت أن تجازيه كما جوزي سنمار من قبل!

- **الثانية**: التفسير الثاني هذا لا يختلف كثيراً عن الأول، ففي إطار لعبة المقاصّات التي تجريها أجهزة المخابرات التي تعض بعضها البعض حينما لا تجد من تعضه، تواتر حديث فحواه أن المخابرات الأمريكيّة (سي أي ايه) سرّبت لربيبتها المصريّة تطلعات قوش للرئاسة بما سبق وأشرنا له من تفاصيل في زيارته مقرّها العتيد بولاية فرجينيا، وبالطبع هي - أي المخابرات الأمريكيّة - تعلم أن المصريّة سوف تقوم بتوصيله إلى الجهة المعنيّة طمعاً في أجر المناولة.. ذلك ما حدث عند الزيارة المفاجئة التي قام بها الرئيس المصري السابق حسني مبارك وبصُحبته اللواء عمر سليمان للخرطوم في أوائل نوفمبر ٢٠٠٨، وذلك لبضع ساعات، غادرها بعد ذلك إلى جنوب البلاد كأوّل رئيس مصري يزوره منذ العام ١٩٦٢، وقبل أن يُصبح دولة مستقلة.. الذي حدث في العاصمة الأولى إنهما أطلعا المُشير البشير بطموحات قوش وحذراه من مغبة "النوم في العسل" ممّا حدا بالمذكور أن يطلع المحفل الماسوني الذي يدير السلطة من وراء قناع، واكتملت الرواية بالصورة التي ذكرناها في أولاً.. مع ذلك، نحن لا نرجّح رواية على أخرى، لكن الثابت أن كليهما استندتا على خلفيّة ما ذكرنا في سيرة الفريق أوّل صلاح عبدالله قوش، والتي سردناها بتفصيل نأمل أن يكون قد وضع النقاط على الحروف!

المَشْهَدُ الثالث

وتابعَهُ "شَحَمَ أبل"!

من قبل أن نبدأ بنشر الوثائق المتبادلة بين رئيس جهاز المخابرات والأمن الوطني الفريق أول صلاح عبدالله قوش والمقدّم محمد حسّان بابكر "شحم أبل"، والذي اتخذ من العاصمة الأثيوبية مقراً له، وهو وفقاً للوثائق يُعَدُّ عقد الواسطة بين جهاز الأمن والمخابرات، وعامليها وعُملائها المتعدّدين في الخارج، سواءً كان ذلك أفراداً أو تنظيمات أم جماعات، فجميع أنشطتها تصبُّ عنده، مثلما يبدو أنه مخوّلاً بصناعة أحداث والتصرُّف فيها. ومن بين ذلك، هذه السلسلة من الوثائق لعمليّة مخابراتيّة أطلقوا عليها مصطلح "عملية الخَنْدَق" ولا ندري سر التسمية، وإن كانت عبارة عن طلاسم مخابراتيّة لعمليات متعدّدة، مثلما يجرى أحياناً في أفلام وقصص الجاسوسيّة. لكن يبدو أنها ترتكز بشكل أساسي على سلسلة مختصّة بالمحكمة الجنائيّة وتوابعها. علماً بأن المنشور هذا يشي بحلقات قبله وأخرى بعده. وقد اجتهدنا من كم الوثائق التي بحوزتنا أن نضعها متسلسلة حتى يسهُل للقارئ متابعتها. وفيها سنكتشف كيفيّة إدارة جهاز الأمن لقضيّة المحكمة الجنائيّة التي أرّقت مضاجع أهل النظام بصورة عامة، وجهاز الأمن نفسه بصورة خاصة. وفي سبيل ذلك، اجتهد في إيجاد مخرج من ورطة أطبقت على خناق رئيس النظام وآخرين. وتتحدّث السلسلة عن بعض من هذه الملاحظات.

بداية، من هو مُحمّد حسّان بابكر "شحم أبل".[٨٨] واقع الأمر، نحن لا نعرفه، كما أنه ليس بذات الشهرة التي يمكن القول أن الكثيرين يعرفونه. لأنه ببساطة يعمل في الكواليس كرجل أمن، وبالتالي لا يُعتقد أن من يعرفونه يتعدون دائرة أهله وأصدقائه وزُملائه في العمل، أو من عرفه هنا وهناك. لكن هذا لا يُنقِصُ من أهميته في القضيّة التي نحن بصددها. فهو على العكس تماماً، يعتبر شخصاً مهماً بين عُصبته الأمنيّة كما أشرنا. على كلٍ، سنسرد سيرته الذاتية من واقع ما خطه هو شخصياً بيده، وإن كانت لا تخلو من مبالغة. وفي التقدير تلك شيمة من شيم أهل الأمن عموماً. وهي ربما أوردها بتلك الصورة لكي يُقنع رئيسه بحُسن سيرته ونقاء سريرته.. والواقع أن

---

٨٨ "البل" بالدارجة السودانية تعني الإبل، أي اللقب يعني شحم الإبل، وفي واقع الأمر هو لقب الشيخ محمود ود زايد زعيم قبيلة الضباينة، الذي عُرف بشجاعته وكرمه (قدح ود زايد) وكذا مناهضته المهدية، والخليفة عبدالله التعايشي تحديداً. وتعيش القبيلة في أرض البطانة، وغير معروف لدينا إن كان للمقدم حسّان صلة بكل هذا، أم أنه تشابه في الألقاب، وهو على كلٍ ليس بذي بال في سياق ما نحن بصدده.

السيرة الذاتية هذه، هي التي قدّمها لجامعة بريطانية "يورك"، عندما أزمع مواصلة دراساته العليا! والقاعدة تقول إن رجال الأمن الخدّامون في الأنظمة الشموليّة، كذبة إلا من رحم ربي. ذلك بالطبع وفقاً للمنطق الذي يتسق مع طبيعة النظام، حيث يُصبحُ الكذب مثل الملح في الطعام، لا تستقيم معه سيرة أو يتوافق معه حدث إلا إذا كان مُبهّراً ببُهار الكذب، ومطليا بغلاف الرّياء، ومتدثرا بلحاف النفاق.. **{.....إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ}** (غافر - ٢٨).

تقول السيرة الذاتية إنه عمل قنصلاً في سفارة السودان في أديس أبابا لفترة قصيرة، ربما بين العام ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، والقنصليّة هي الوظيفة التي تحتكرها الأجهزة الأمنيّة في ظلّ الأنظمة الديكتاتوريّة، وذلك لغطاء عملائها ولممارسة أنشطة غير دبلوماسيّة. وتواصل سيرته التي خطّها بنفسه في هذه الوثائق فتقول، إنه تخرّج في جامعة النيلين كلية الحقوق ١٩٨٧- ١٩٩٤ (لا ندري لماذا هذه الفترة طويلة نسبيا) وقال إنّه نال أيضاً دبلوم في القانون من نفس الجامعة في العام ١٩٩٨، وأضاف كورسات في جامعة يورك ببريطانيا، وذكر أنه كان ضمن وفد الحكومة المفاوض في محادثات أبوجا ٢٠٠٦، وكذلك محادثات نيفاشا ٢٠٠٣- ٢٠٠٥، وأشار إلى أنه في العام ٢٠٠٢ عمل مستشاراً في منظمة العمل الدوليّة في إقليم البُحيرات العُظمى وموزمبيق والهند وسيريلانكا وبيرو وتيمور الشرقية (كل هذا في عام واحد، يا سُبحان الله!) وأجرى دراسات ميدانيّة لمركز كارتر ١٩٩٩- ٢٠٠١، وعمل محاضرا بكلية الدفاع الوطني، الخرطوم ٢٠٠٦، وعضو لجنة ما سُمّي بـ"٧/٧" لإعداد مسودّة الدستور الانتقالي، ومقرِّر في مفوضية أبيي ٢٠٠٥، وله إصداران، ويُجيد اللغة العربيّة والإنجليزيّة، بالاضافة إلى بدايات في اللغة الفرنسيّة. ومع ذلك لسنا في حاجة إلى أن نصدّق ما جاء في هذه السيرة الذاتيّة أو نكذّبها. فالأمر سيّان، فلو كان صادقا فلنفسه، وإن كان مبالغا - ولا نقول كاذبا - فعليها، ذلك لن يُنقص ممّا نحن فيه حبّة خردل!

- **أولاً:** تتنبأ الوثائق بأن العدد المذكور والمطلوب أكثر من شخص الرئيس البشير ورفيقه في الجريمة، وتذكر أسماء آخرين تظل تحوم حولهم، في محاولة لمعرفة ما إن كان الأمر سوف يمتد لهم أم سيتوقف في المذكورين. وتتحدث الوثائق بصراحة في أي احتمالات دون مداراة لما هو مطروح خلف الكواليس.
- **ثانياً:** على عكس الخطاب السائد والظاهر، وهو العنتريات التي لم تقتل ذبابة، فإن السلسلة تتحدّث عن إمكانية اتباع طرق أخرى بناء على عملاء تشير إليهم بأسماء مستعارة (كودية) ويبدو أنهم من ذوي الصلة بدوائر حكومية بخاصة البريطانية.
- **ثالثاً:** سوف ننشر الوثائق كما جاءت في صورتها الأصلية، أي دون تعديل لأي أخطاء لغويّة أو طباعيّة وردت فيها، تاركين ذلك لفطنة القارئ دون أن نتحمّل تبعات ذلك.

- رابعاً: ربما اندهش القارئ الكريم مثلي عندما يطالع تغلغل الجهاز وسط نُخب غربيَّة عُرفت باهتمامها بالقضيَّة السودانيَّة وتظهر في الواجهة بصورة محايدة، في حين أنها على تنسيق تام معها.
- خامساً: الترجمة التي أجريناها لوثائق باللغة الإنجليزية، هي ترجمة بتصرُّف واختصرنا بعضها درءً لتكرار ملَّهُ الناس من كثرة ما طالعوه، بل يكاد المرء أن يقول حفظوه عن ظهر قلب. المهم، جنحنا نحو الاختصار والتركيز على الأهم، فالمهم.
- سادساً: هل قبض دانفورث الثمن؟ ومن هو دانفورث؟ جون دانفورث قس أمريكي وسيناتور جمهوري سابق عن ولاية ميسوري، وكان سفيراً أيضا لبلاده في الأمم المتحدة. وقد تمَّ تعيينه ممثلا خاصا للرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن وذلك في احتفال صغير جرى بحديقة الزهور يوم ٢٠٠١/٩/٩، أي قبل يومين فقط من كارثة الحادي عشر من سبتمبر. ولهذا تعطلت مهمته لأن الكارثة خلقت واقعا جديداً، ولكن سرعان ما بدأ مهمته في ضوء تلك المعطيات، وفي ضوء تصميم الإدارة الأمريكيَّة للوصول إلى حلٍ للمعضلة السودانيَّة بأي صورة من الصور حتى يسهُل عليها تطبيق الإستراتيجيَّة التي توختها على هدى تلك الكارثة. ودانفورث، كما هو معلوم، بدأ رحلته باتفاقية جبال النوبة، ومنها انطلق إلى آفاق أرحب، انتهت بجمع العدوين اللدودين (الحكومة والحركة الشعبية) في مشاكوس وتوقيع الاتفاق الإطاري في يوليو ٢٠٠٢ ومنه إلى الاتفاق النهائي في نيفاشا في العام ٢٠٠٥ ليُصبحا شريكين بتشاكس استمرَّ طيلة الفترة الانتقاليَّة، وتواصل حتى بعد أن انفصل الجنوب وأعلن عن دولة مستقلة.

لكن السؤال الذي تفصح عنه هذه الوثائق، ويُتوقعُ أن يثير جدلا، ليس على مستوى الساحة السياسيَّة السودانيَّة فحسب، وإنما يمكن أن يمتد ذلك حتى الساحة الأمريكيَّة، حيث يتوقع أن تنبت أشجاراً من الاستفهامات بين الحزبين الرئيسين (الديمقراطي والجمهوري) ودانفورث ينتمي للأخير كما ذكرنا، والذي كان على سُدة السلطة برئاسة جورج بوش الابن، حينما تولى دانفورث تلك المهمَّة الخطيرة. فهل قبض دانفورث الثمن؟ اتهامٌ خطير بالطبع، سيَّما، وأن الخُطى التي بدا دانفورث في الملف السوداني بجبال النوبة وأنداحت دوائر إثر دوائر، لتُفضي في نهاية المطاف إلى انفصال ثلث السودان، بغضِّ النظر عمَّا إذا كان هذا الانفصال جاء عن طريق استفتاء كرَّسته اتفاقيَّة السلام أو أنه جاء خبط عشواء كطلقة في الظلام باغتت القوى الوطنيَّة والديمقراطيَّة. يومئذٍ يصبح هذا السؤال مثل طبل أجوف قد يُحدث ضجيجا كثيفاً عند قرعه ولكن يظل طبلاً.

هذا ما تشير إليه وثيقة خطيرة قد يترتب عليها فتح ملفات الحكومة السودانية في الكواليس، التي أدَّت إلى ذاك الاتفاق، ومن ثمَّ انفصال جزء من البلاد (حوالي ثلثها تقريبا) هل يمكن أن يكون ثمن ذلك كله، صفقة شراء سكر؟ نحن لا نرمي الكلام

على عواهنه، ولكن ستطالعون وثيقة تشير إلى صفقة في الخفاء في هذا الخصوص. والأخطر أن رجل الإدارة الإمريكيَّة، والممثل لأكبر رأس فيها يُهشم الحظر الذي صنعته بيدها، وهو قانون المقاطعة الأمريكيَّة للحكومة السودانيَّة. فالوثيقة تتحدَّث عن تحايلٍ لا يليق برجلٍ جمع بين السياسة والقداسة الدينيَّة، وإن كان منسجما مع أفعال جهاز الأمن والمخابرات السوداني الذي لا يراعي قيماً ولا يرعى أخلاقا. فكما هو معروف، يتعامل وفق منهج ميكافيللي، الغاية فيه تبررُ الوسيلة.

من جانب آخر كان دانفورث وقت الحديث عن تلك الصفقة متواجداً في مكان آخر ولم يخلد للتقاعُد والاكتفاء بانجاز أكبر عمليَّة بين أطراف متصارعة تؤدي إلى انفصال جزء عن السودان، فقد كان دانفورث يمارس في مهمَّة تبشير سياسيَّة أخرى متعلقة بذات السودان التعيس، وهو وجوده ضمن طاقم مؤسَّسة تتحدَّث وثيقة أخرى عن ضلوعها في محادثات الدوحة بين الحكومة والأطراف الدارفوريَّة المتصارعة.. ودانفورث يقف في صفوف المكتب أو التنظيم الذي قالت الورقة عنه إنه يدير تلك العملية من وراء حجاب كسمسار "بروكر" Broker وبمالٍ معلوم، والمكتب يقف على رأسه السيد ماكفرلين، وهو رئيس جهاز الأمن القومي في عهد الرئيس...

ومعا لنقرأ كتابا مسطور لسلسلة الوثائق المذكورة.

الفَصْلُ الرَّابع

المَشْهَدُ الأَوَّل

الجنائيَّة وفُجُورِهَا

الوثيقة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام

،،، السلام عليكم ورحمة الله،،،

الموضوع: اتصالات بشأن مذكرات توقيف

١. الموضوع المرفق هو عبارة عن نقاط محادثة هاتفية جرت يوم ٣٠ يونيو ٢٠٠٨ بين كل من وكيل الأمين العام لشئون حفظ السلام والمدعي العام للمحكمة الجنائية أمدنا بها المصدر (الروماني). يطلب فيها الأول إخطارهم بالتوقيت المزمع أتعلان أسماء القيادات السودانية التي ستطالب المحكمة بتسليمها لأجل عمل التحوطات اللازمة لأمن البعثات العاملة في السودان.

٢. أوضح كذلك في المحادثة خطورة هذا الاتهام الجديد على عملية السلام في البلاد وتداعياته المحتملة على الأوضاع عامة في البلاد وعلى عمل الأمم المتحدة والدول التي تقف خلف الدعوة لتغيير النظام.

٣. أشار الى استقلالية المحكمة ولكنه ناشد بضرورة إخطارهم مسبقاً حتى لا يفاجئوا بالقرار ولكي يتحسبوا جيداً لتداعياته. كما تناولت المحادثة السؤال عن موضوع توماس لوبانقا الكنغولي ونائب الرئيس الكنغولي السابق والمتمرد جون بيير بمبا.

٤. للتكرم بالاحاطة. وهي تأتي في توافق مع ما أفادنا به المصدر (هود) في لقاء لندن الأخير.

٥. لذلك أرى ضرورة التحرك العاجل قبل حلول منتصف الشهر الجاري موعد إعلان المدعي العام لقائمته الجديدة وفق الخطة المشار اليها في التقارير السابقة لإرباك خططه وتشتيتها خاصة في المحور القانوني. تعلمون أنه في لقاء ناتسيوس به مؤخراً قال له أنه لا يلتفت الى الدبلوماسية وسيمضي قدما في

اعلانه ما يعني أهمية تعجيل العمل القانوني وإعطائه الأولوية القصوى الآن.

٦. مع وافر التقدير.

المقدم محمد حسان بابكر

أديس أبابا/ أول يوليو ٢٠٠٨

صورة طبق الأصل

تجدرُ الإشارة إلى أن عبارة "سري للغاية وشخصي" كُتبت باللون الأحمر في كل الوثائق، لذا يُرجى وضع ذلك في الاعتبار.

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** هذه الوثيقة تعتبر فاتحة الوثائق التي بحوزتنا، والتي حَصَلنا عليها من مصادر النظام نفسه كما سبق وأشرنا لذلك في حديث المقدِّمة. وهي مذكرة من المقدَّم محمد حسَّان بابكر إلى رئيسه الفريق أول صلاح عبدالله قوش. والوثيقة كما هو واضح تمهِّد للموضوع الأساسي والقاسم المشترك بين معظم الوثائق الأوليَّة، وهو موضوع **"المحكمة الجنائيَّة"** الذي سيكتشف القارئ من خلال ما يقرأ انه شكَّل صداعاً دائماً للعُصبة الحاكمة، وقد أعيتها السُبُل في كيفيَّة الإفلات من شراكها التي نُصبَت لها، أو بالأحرى أوقعت نفسها فيها عمداً أو جهلاً، وبالطبع ليس ثمَّة احتمالٍ للنوايا الحسنة، فالقضيَّة التي وصلت حتى المحكمة الجنائيَّة، ليست نُزهة أو مزحة، فهي متعلقة بالإنسان وحقوقه.
- **ثانياً:** استخدمت الوثيقة أسماء مستعارة لعميلين، هُما: "هود" و"الروماني"، ولسوف تتضح إلى حدٍ ما هويتُهما فيما هو آتٍ من أحداث متسلسلة، لا نود أن نقفز من فوق جدرانها قفزاً يشوِّش على القارئ متابعة تستلزم قدراً من الحيطة والحذر، أو تُقعده عن قراءة ما بين السطور! لكن على كلٍ، يمكن القول إنهما عملاء غربيين، فمن الواضح أن جهاز الأمن والمخابرات استطاع تجنيد عناصر في دول أخرى، وذلك ليس بعصي كما هو معلوم، فما أكثر الذين يطرحون أنفسهم في سوق النخَّاسة، وهُم على استعدادٍ دائم لتقديم خدماتهم مقابل المال أو أي عرضٍ من عروض الدُنيا الزائلة. فإن كان البغاء أقدم مهنة في التاريخ، فيُمكن القول إن العمالة ثانيها.. ومع ذلك، نحن نعلم أن التاريخ يصنعه الأخيار والأشرار معاً.
- **ثالثاً:** العملاء المذكورون وضَّحوا منذ البداية "استقلاليَّة المحكمة" وكذلك يعلمون "خطورة الاتهام"، ويبدو أنه قولٌ لم يقر في أذن سامعيه، أو أنهم يعلمون ويتجاهلون، ومن ثمَّ ظلّوا يُكابرون ويُهرطقون ويعملون بأشياء لا علاقة لها بالقضيَّة وأصلها، وكلها أشياء هدفت إلى تضليل الرأي العام السوداني من جهة، ومراوغة المجتمع الدولي من جهة أخرى. وذلك مقابل ثمن بخس، وهو

البقاء في سُدة السلطة، حتى ولو على جُثث الذين حصدوهم في دارفور، وظنُّوا أن المجتمع الدولي يغافل عن فعلتهم النكراء.

- **رابعا:** ثمّة نقطة مهمة توضحها أو قل تؤكدها هذه الوثيقة، وهي ما درج أهل النظام جاهدين على تذويبها في أحشاء الحقائق. ذلك أن السيد لويس أوكامبو، المدّعي العام للمحكمة الجنائية، لم يتوصل للأدلة والبراهين عن طريق جهاز "التحكّم من على البُعد" Remote Control فقد حمل أوزارها في حقيبته ويمّم وجهه شطر الخرطوم، وهناك قابل كل من أراد مقابلته، ووضع بين أيديهم محصوله الذي حصده نتيجة جهود متكاملة بشريا وتقنيا. لم يُبدِ أهل النظام اهتماماً يُذكر وجنحوا إلى النُكران وهو أقصر الطُرُق. ثم عاملوا الرجل بجفاء وعدم إهتمام ظناً منهم أن ذلك سيحقق لهم مكسباً. وهو في الواقع نهجٌ دأبوا على فعله كلما أدلهم عليهِم ليل الخطوب التي اقترفوها بأيديهم. واعتمدوا على أنه لم يحدُث شيء من قبل، وبالتالي لن يحدُث شيء من بعد. فضحاياهم من السودانيين في الداخل والخارج جاروا بالشكوي، ولم يكن نصيبهم من رد الفعل سوى بيانات يقمن صُلبهم. لو أن في القوم رجلٌ رشيد، لقال لهم الأيام دول بين الناس، ما كان صالحا بالأمس ليس بالضرورة أن يكون كذلك اليوم. فما بالك إذا ما كان الأمر متعلق بالعدالة الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان الذي كرمه الله دون سواه من مخلوقاته الكثيرة!
- **خامسا:** صحيح تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه. فالنظام الحاكم ظلّ يرتكب أخطاؤه بحماقة، وعندما يُحاصر يصعب عليه التحلحل من تبعاتها. ونرى في الوثيقة كأنما مرسلها "محمد حسّان بابكر" انفتحت له مغاليق الحكمة، حينما أوصى رئيسه بضرورة التحرُك العاجل نتيجة عامل الزمن ومحاولة محاصرة الموضوع قانونيا. لكنه - أي بابكر نفسه - لم يشأ أن يخرج عن نهج عُصبته في قوله لرئيسه إن المحاصرة هدفها "إرباك خطط المدّعي العام وتشتيتها" أي مثلما تفعل فرق كرة القدم في الدقائق الأخيرة!
- **سادساً:** بات واضحا من خلال هذه الوثيقة أن هلعاً ساد أروقة النظام الحاكم، ليس بسبب الموضوع نفسه، ولكن لأنهم لا يعلمون أسماء الذين تضمُّهم القائمة السرية، لا سيّما وأن الأخبار التي انتشرت في أروقة المنظمات ودهاليز الدُول الكبرى، أشارت إلى أن القائمة تضم أرقاما تفاوتت في العدد، أما الكم فلم يخرج كثيراً عن الأسماء التي ثبت أن لها صلة مباشرة بالجرائم التي حدثت في دارفور، وأودت بحياة آلاف القتلى، وتشريد الملايين في الفيافي والصحاري ودول الجوار.

عطفا على كل ذلك، حريٌ بنا العودة قليلاً للوراء. ونطرح سؤالاً بدهياً في محاولة لاستجلاء الغبار الكثيف الذي حلّق فوق سماوات هذه المشكلة. فهي ذات المشكلة التي حاول العقيد القذافي الاستخفاف بها وفق نهجه الذي أودى به إلى التهلكة، وقال إنها بسبب "جَمَل". ونحا البعض نحو قبلة الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة

زعيمها الراحل جون قرنق، علما بأنها آنذاك جنحت للسلم كما تقول أدبيات العُصبة الحاكمة. في حين أن العُصبة الحاكمة نفسها جنحت للحرب في ساحة أخرى. ثمّ تداخلت الخطوط وحاول بعض ساسة أهل السودان الجالسين على مقاعد المعارضة، اختصارها إلى قضيّة التناحُر القبلي بسبب الماء والكلأ. وهو ذات التفسير الذي لاقى هوى في نفس. أهل النظام عشيّة اندلاعها، فما أيسر أن تضع أسبابها في القدر والطبيعة، ومع ذلك فكالعهد بهم لم يستقروا على تفسير، فقد كثُرت الاجتهادات وتناسلت التبريرات وتفرّخت الأسباب. ومن ثمّ جعلوا لكل حالة لبوسها، قفزاً بين الأوهام وتخفياً من وراء الحقائق.

الآن بعد ما جَرَت مياه كثيرة تحت الجسر، لسنا بصدد تحديد سبب واحد، فقد تعدّدت وتفرّخت وأفضت إلى نتيجة واحدة. صحيح أنها تعقدت وتشابكت وتداخلت، ولكن العودة بها إلى نقطة البداية ليس عصيا، بيد أننا لا نرغب في تشعيب مادة هذا الكتاب ونود البقاء في أقبية وثائقها فهي كفيلة بنكء الجراح وربما تضميدها. فعوداً على بدءٍ في تساؤل البداية، كيف وصلت الأمور للمحكمة الجنائيّة؟ ننطلق من هذه الزاوية وتتبدّى لنا في الأفق الإجابة بين طيّات السراب. يمكن القول أنه بعد نحو عام ونصف تقريباً من اندلاع المشكلة بدأت تسرى روايات التطهير العرقي، ودخلت كلمة "الجنجويد" القاموس الدولي، واكتسبت شُهرة، إذ صار الناس يتداولونها بنغمتها الموسيقيّة الجذابة بغضّ النظر عن تضاد المعاني، أو تفسيرها الذي حسم هويّة استعر نقاشها لأكثر من نصف قرن في أجندة مثقفي أهل السودان، فقد استقرّ أمر السامعين في المجتمع الدولي على أنها جماعة عرقيّة عربيّة تمارس التقتيل ضد الجماعات الأفريقيّة، وذلك بدعم من النظام الحاكم في الخرطوم ورعاية من خلف الأسوار لتكون يده الباطشة ضد المتمردين على سلطته في السهول والوديان ونجوع وقرى دارفور.. فلم تخيّب ظنهم!

كثيرون يظنون أن المنظمات الإنسانية العاملة في الإغاثة بمناطق الكوارث، يقتصر دورها على تقديم الغذاء للجوعى والماء للعطشى والدواء للمرضى. وهذا صحيح، ولكنهم يتجاهلون مهمّتها الأعظم وهي مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان بصورة عامة، وما الماء والغذاء والدواء إلا بعضٌ منها. ويتناسون أن هذه المنظمات هي عين صُناع القرار في الدول الكبرى. ونحن لا ننفي أن تكون لبعضها أجندة خاصة، سواء ظهرت أم بطنت، فذلك ليس القضية وإنما القضية أن يسائل الناس أنفسهم ما الذي أتى بهذه المنظمات لديارهم؟ وحتى عندما يقع "الفأس على الرأس" كما نقول في أمثالنا الدارجة، يعتقد كثير من حكام العالم الثالث والنظام الحاكم في الخرطوم في طليعتهم، أن التعامُل بعنجهيّة مع هذه المنظمات، مثل اللجوء لأساليب الطرد العقيمة، أو تضييق سُبُل تحرُكاتها، أو حتى تشييع مسائل التنصير والتبشير، يمكن أن يسكتها عن مهمتها الروتينيّة، وهي رصد انتهاكات حقوق المواطنين. علماً بأن القاعدة العقديّة البسيطة تقول، من أراد تنصير أو تهويد أو أسلمة شعبه، فعليه أن يُطعمه من جوع ويأمنه من

خوف، وفق تعاليم الخالق تبارك وتعالى. لكن هذا ما سيعزُّ ادّعاؤه على الذين ضُربت عليهم الذلة والمسكنة.

إن الرصد نفسه ما عاد حصراً على الوجود البَشري بميادين الكوارث وحده، إذ دخلت التكنولوجيا بآلياتها الدقيقة التي ترصد دبيب النمل في الفلوات. (في مطلع العام الحالي ٢٠١١ أعلنت منظمة "كفاية" Enough Project التي يقف على رأسها الناشط الحقوقي المعروف "جون برندرجاست"، أن قمراً صناعياً سيظلُّ محلقاً في سماء منطقة أبيي لرصد أي خروقات، وكان الممثل الأمريكي "جورج كلوني" قد أعلن عن نشر ذاك القمر بالمساهمة مع نشطاء آخرين، بعد زيارة له وبرندرجاست للمنطقة أواخر العام الماضي ٢٠١٠، ويُذكرُ أن القمر الصناعي المذكور قد أدّى غرضه بكفاءة، على سبيل المثال في الإنذار المبكر للتوتر الذي حدث بين قوات الحركة الشعبيَة وقوات الحكومة في مايو ٢٠١١، وإن لم يمنع حدوثه بالطبع، فقد أدى إلى اشتباك مأساوي لاحقاً، نزح جرّاؤه عشرات الآلاف من المواطنين الأبرياء الذي أدمنوا التعامُل مع المآسي!

ما نودُّ الاشارة له هنا تحديداً أن منظمات الإغاثة تلك، لعبت دوراً أساسياً في الوصول بمشكلة الجنوب إلى طاولة المفاوضات في يوليو من العام ٢٠٠٢ في مشاكوس، (يذكر البعض البيان الذي أصدرته أكبر ثلاثة منظمات دولية في نهاية الألفية الأولى، وهو أيضاً للمرّة الأولى منذ تاريخ تأسيسها، وفيه طرقت جرس الإنذار لتسمع من به صمم في المنظومة الدولية، وكان ذلك مدعاة لأن تلقي الولايات المتحدة الأمريكية ثقلها في القضية).. هذا وذاك هو بالفعل ما دفع التفاوُض للأمام وقاد المفاوضون بعدئذٍ إلى منتجع نيفاشا، إلى أن وقّع الطرفان إتفاقية السلام في العام ٢٠٠٥ على نهج الحكمة القائلة "مُكرهٌ أخاك لا بطل" لكن على الضفة الأخرى كانت مشكلة دارفور قد بدأت تتخلق بعد أن أطلت برأسها من الشرنقة، إذ سَرَت قناعة ترسَّخت في أجندة المنظمات العاملة في الحقل الإنساني، ومفادها أن النظام الحاكم في الخرطوم والذي يقتات دوماً على الكوارث، عزم على إغلاق صفحة حرب الجنوب ليفتح صفحة حرب غرب السودان، وكانت دارفور كبش الفداء. ولعلَّ الذين يؤمنون بنهج القوة من صقور سدنة النظام ظنّوا أن الأمر سيكون مجرَّد نزهة، يقوم فيها الجيش الذي ستوفره اتفاقية نيفاشا بإخماد التمرُّد في مهده. ذلك حديث جافاه المنطق، فيومذاك عزَّ العقلاء الذين يبحثون عن جذور المشكلة التي أنتجت تمرُّداً جديداً، ويعلمون أنها ستنتج تمرُّداً ثانٍ وثالث ورابع في بلد ظلّت حكوماته بمختلف مناهجها ومسمياتها، توفر عناصر التمرُّد في باطنها لكل من أراد منازلتها!

علاوة على كل هذا، كان النظام يختبيء وراء إرث ضخم من خطايا الإرهاب الدولي. وهنا لابد من التذكير أن تدخُّلات دول الإقليم أو المجتمع الدولي في المشكل السوداني، والتي تكاثرت منذ مجيئ النظام للسلطة في العام ١٩٨٩ لم يكن حباً في مساعدة أهل السودان الذين ظلوا يئنون تحت وطأة إرهاب النظام، بقدر ما كان يهدف

إلى اتقاء شروره وآثامه. ذلك بعد أن تجاوزت الحدود واستهدفت أمن وسلامة المجتمع الدولي في أحداث بعينها، إقليمياً ودولياً.

كمحصلة لكل ما ذكرنا أعلاه، آنذاك، كان سادة مجلس النواب الأمريكي، "الكونجرس" يطبخون في شيء يهدف إلى محاصرة شرور النظام القادمة. في أوائل أبريل من العام ٢٠٠٤ تسرّبت أخبار أن المجلس بصدد تدارُس مشروع قرار قدّمه نائبان من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، يدعو إلى إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية السودانية وتطهيرها من "شخصيات متورّطة في أنشطة إرهابيّة" والتحقيق تحديداً في مدى تورُّط نحو ١٢ شخصية من كبار المسئولين في الحكومة السودانية. وعلى رأسهم السيّد علي عثمان محمد طه، النائب الأول للرئيس في أحداث متعلقة بإرهاب دولي، وضرورة تقديم أي من هؤلاء للمحكمة إذ ثبت تورُّطه. وقدّم المشروع النائبان توماس تاكريندو ودونالد باين، وقد سبق لهما أن بعثا برسالة إلى الرئيس جورج بوش تتعلق بالأمر نفسه، والتي اتّضح أنها تمهّد لذلك.

تدارست اللجان المتخصّصة المشروع وطرح للاقتراع على أعضاء مجلس الشيوخ نهاية الشهر نفسه. وكان المشروع بمثابة ضغط على الحكومة للتوقيع على اتفاق السلام. وكان يدعو الإدارة الاميركيّة الى مطالبة الحكومة بـــ"إعادة هيكلة كاملة للأجهزة الامنية" إلى جانب إبعاد الأفراد المتورّطين في أعمال إرهاب دولي كجزء من اتفاق السلام الذي كان يجري التفاوُض عليه. ودعاها أيضاً للتوقف عن التورُّط في أعمال إرهاب أو دعمها ومحاكمة ومعاقبة أي مسئول سوداني تورّط في دعم الإرهاب الدولي. ويطلب المشروع من وزير الخارجية كولن باول (التحقيق في تورُّط كبار المسؤولين في الحكومة السودانية في جرائم إرهاب دولي وتقديم تقرير إلى الكونغرس عن نتائج التحقيق).. ويعدد المشروع مجموعة من القضايا، ويركز خصوصا على تفجير مركز التجارة العالمية العام ١٩٩٣ ومحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا العام ١٩٩٥ وتفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا العام ١٩٩٨ كما يطالب المشروع وزير الخارجية بالتحقيق في «حجم الدعم الذي يقدّم إلى حركة المقاومة الاسلامية "حماس" وحزب الله ونوعه، ووجود متطوّعين سودانيين في العراق ومدى مشاركتهم في عمليات ضد القوات الأميركيّة"».

حدّد المشروع أسماء ١٢ مسئولاً كبيراً يطلب التحقيق في اتهامات بدعم الإرهاب الدولي والمشاركة في القضايا المُشار إليها. وهُم كما وردت أسماؤهم ووظائف البعض الملتبسة: النائب الأول للرئيس علي عثمان محمد طه، وزير الحكم الفيدرالي وزير الأمن الخارجي السابق الدكتور نافع علي نافع، المستشار الرئاسي في الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة الدكتور غازي صلاح الدين، وزير الطاقة والتعدين الدكتور عوض أحمد الجاز، المدير العام لوزارة الخارجية مسئول الأمن السابق أثناء محاولة اغتيال الرئيس مبارك الدكتور مُطرف صديق النميري، مدير الاستخبارات الخارجية السابق الدكتور قطبي المهدي، مدير الأمن الداخلي اللواء صلاح عبدالله، وزير شئون

مجلس الوزراء اللواء الهادي عبدالله "النكاشا" مدير فرع الأمن الخارجي الدكتور عبدالكريم عبدالله، اللواء أسامة عبدالله من حزب المؤتمر الوطني، اللواء جمال زمغان، اللواء عماد الدين حسين (الألقاب العسكرية ليس تندرا من جانبنا، فذاك بالفعل ما ورد في نص المذكرة، ولا نعلم إن كانت حقيقة أم جهل)، لكن ما نعلمه جزئيا أن هذه المذكرة كانت بمثابة خارطة طريق لمن تولى التحقيق في القضية، حتى جعلها واحدة من اكثر القضايا إثارة في أروقة المحكمة الجنائية الدولية، باسماء ظهر منها اثنان (هارون وكوشيب) ورئيسهما الذي علمهم الإرهاب!

بيد أننا لو عدنا لمسألة العنجهيّة والاستعلاء والغرور الذي تعاملَ به أهل النظام مع القضية. تلك تلخصها بضع أسطر لأحد الذين جيئ بهم من خارج دوائر المنظومة، وتمَّ تعيينه في منصب النائب العام، علماً بأنه من أبناء الإقليم مسرح الحدث. فقد سُئل السيد محمد علي المرضي: «**لماذا قرَّرتم في الحكومة فتح دعوي جنائية ضد أمنستي إنترناشونال ولم تكتفوا بتكذيب ما جاء في تقريرها كما جرت العادة؟**».. فقال: «**ظللنا نواجه حرباً شرسة ومنظمة منذ أربع سنوات ورأس الحربة فيها هي أمنستي إنترناشونال بنشرها لتقارير ملفقة عن الأوضاع في دارفور وتنسب إلى القوات المسلحة وقوات الدفاع الشعبي أعمالاً لم تحدُث مطلقاً. ويكفي إنها تتحدَّث منذ تلك الفترة عن مقتل ٢٠٠ ألف وبشكل ببغاوي، وتقول أن الانتهاكات مستمرَّة، وأن التطهير العرقي مستمر، فكيف يظل الرقم كما هو منذ أربع سنوات؟ علماً بأن هذا الرقم لايساوي عُشر الحقيقة.. وماهي الحقيقة إذن؟ القتلي لم يتجاوز عددهم اثنتي عشر ألف في القتال بين الحكومة والحركات المسلحة وبين القبائل فيما بينها. لكن الرئيس البشير قال إن عدد الضحايا ٩ آلاف ضحية؟ الرئيس قال بهذا الرقم في وقت معيَّن. إذن عدد الضحايا قد إرتفع من ٩ آلاف إلى ١٢ ألف خلال فترة لا تتجاوز خمسة أشهر فقط الآن؟ هي المسألة تقديريَّة وليس لدينا إحصاء بالفرد. والرقم لم يتجاوز الاثني عشر، ويمكن أن يقل عنه. هذا حدث بعد المواجهات القبليّة التي وقعت مؤخراً في جنوب دارفور**».[٨٩]

لمزيدٍ من تسليط الضوء على القضيّة، ننشرُ فيما يلي نصاً إنجليزيا لوثيقة ملحقة بالوثيقة الأولى التي أرسلها المقدّم بابكر لرئيسه الفريق أوّل صلاح قوش أعلاه، كغنيمة ظفر بها من مصادرهم توضح تفكير ومتابعات البعثة الأمميّة والأفريقيّة المشتركة وانعكاس القضيّة عليهم، وهي لا تخلو من توقعات ينبغي أن تكون قد أقلقت مضاجع أهل السلطة في الخرطوم.

<u>Note to Mr. Guéhenno</u>

Re: Telecon with Mr. Moreno-Ocampo, ICC Prosecutor

ICC Warrants of Arrest

٨٩ حوار محمد علي المرضي، وزير العدل - الأحداث ٢٠٠٧/٩/٣٠.

Sudan - Implications of possible further indictments

[You may wish to underscore the potential impact that the possible indictments of Sudanese Government officials would have on UNAMID and UNMIS.]

- **We understand that the next set of indictments may target high-level Sudanese leaders.**
- **While the UN remains committed to cooperating with the Court, as has been the case thus far, it would be important to highlight the independence of the Court, since such indictments could have serious implications for both UNMIS and UNAMID, including the security of personnel.**
- **The indictments could also have wider implications for the peace processes in Sudan. (For example, the SPLM may find it hard to stay in the Government of National Unity if the top NCP leadership were indicted? This in turn could lead to the unravelling of the CPA.)**
- **The NCP may also withdraw their consent for UNAMID and/or UNMIS, or their cooperation with the missions could effectively halt.**
- **Whatever the case, it is likely that the Government would accuse the missions of being an instrument of those Member States interested in regime change, as hardliners have contended all along.**
- **DPKO, the Missions, and Member States will have to be prepared for these risks if the top Sudanese leadership is indicted. We would therefore appreciate if you could give us as much advance notice as possible.**

DRC

On 13 June, the Trial Chamber imposed a stay in the proceedings in the Lubanga case, following a ruling by the Chamber that the Prosecutor had incorrectly used Article 54 (3) of the Rome Statute which allows him to

receive information or documents, on the condition of confidentiality for the purpose of generating new evidence. The Chamber found that a significant body of potentially exculpatory evidence, mostly UN documents, had not been disclosed to the accused, thereby preventing him from adequately prepare his defense. The Trial Chamber, therefore, stayed the proceedings for the time being until the issue is resolved. At a June 24 hearing, the Court stated that it would be premature to consider the release of Lubanga at this stage.

OLA is in contact with the Prosecutor and exploring ways to find a solution that would allow the Judges of the Trial Chamber to privately review UN confidential material. OLA has also prepared guidance for the Spokesperson's office, in case the issue is raised by the press. The guidance states that "it would not be appropriate for the United Nations to comment on ongoing judicial proceedings in the International Criminal Court" and that "OLA is in regular contact with relevant ICC organs in accordance with the Relationship Agreement between the UN and the ICC." It also reaffirms our commitment to remain united with the Court "in its efforts to bring an end to impunity in the DRC and elsewhere."

- **Reaffirm the UN's continued commitment to cooperate with the ICC in its efforts to end impunity in the DRC;**
- **Express hope that the formula suggested by OLA to the Court in order to allow the Judges to privately review UN confidential material will be acceptable to the ICC;**
- **Seek further clarity regarding the next steps in the Lubanga case.**

On Jean-Pierre Bemba

On 24 May, Belgian authorities arrested in Brussels, Jean-Pierre Bemba, former DRC Vice-President and current Senator, executing an arrest warrant issued under seal by the International Criminal Court (ICC) on 23 May. The arrest warrant was issued following an ICC investigation into events that took place in the Central African Republic (CAR) between October 2002 and March 2003, when the MLC (Mouvement de Libération du Congo) rebel movement which Bemba led during the DRC

civil war, intervened militarily to support the regime of former CAR President Ange-Félix Patassé against a rebellion led by the current CAR President Francois Bozizé.

The investigation concluded that MLC forces carried out widespread and systematic attacks against the civilian population in CAR, including rape, torture and pillaging. The ICC has indicted Bemba on a total of four counts of war crimes and crimes against humanity. On 10 June, the judges of the ICC's Pre-Trial Chamber III issued a request to Belgium for transfer of Bemba to the Court. The Chamber also issued a warrant of arrest replacing the warrant it had issued on 23 May 2008.

The newly issued warrant of arrest concerns the same events which occurred in the Central African Republic in 2002 - 2003, and adds to the crimes contained in the warrant of arrest of 23 May 2008 two new charges of murder, one as a crime against humanity and the other as a war crime.

- Seek additional information from the Prosecutor regarding the next steps in the Bemba case.

صورة طبق الأصل

وفيما يلي ترجمة مختصرة لأهم ما جاء من نقاط في هذه الوثيقة.

مذكرة للسيد: جوهينو
السودان: الآثار المترتبة على لوائح اتهام أخرى

(ربما تكون راغبا في التعرُّف على التداعيات المحتملة لتوجيه لوائح اتهام أخرى على قيادات سودانية عُليا، على بعثتي اليونميد، واليونميس)

- نحن نفهم أن لوائح الاتهام التالية ربما تستهدف قيادات سودانية عليا في الخطوة التالية.
- بينما تلتزم الأمم المتحدة التعاون مع المحكمة، لكن ربما يكون من المهم تسليط الضوء على استقلاليّة المحكمة، حيث أن توجيه لوائح الاتهام هذه قد يترتب عليها تداعيات خطيرة لكل من اليونميس واليونميد ومن بينها أمن الأفراد.
- يمكن للوائح الاتهام الجديدة انعكاسات أوسع على صعيد اتفاقية السلام السودانية. (على سبيل المثال قد تجد الحركة الشعبية صعوبة أكبر في البقاء ضمن حكومة الوحدة الوطنية، إذا طالت الاتهامات قيادات في المؤتمر الوطني، وما قد يؤدي إلى انهيار اتفاقية السلام الشامل).

- قد يسحب المؤتمر الوطني موافقته بشأن اليوناميد، وكذلك اليونميس، وقد يتوقف تعاونه تماما مع المفوضيات الأممية.
- في كل الأحوال فإن الحكومة ربما تتهم المفوضيات بأنها أصبحت أدوات تستخدمها الدول الراغبة لتغيير النظام.
- إدارة عمليات حفظ السلام والمفوضيات والدول الأعضاء عليها أن تتهيأ لهذه المخاطر الممكنة كافة في حالة طالت الاتهامات كبار المسؤولين السودانيين وسنكون شاكرين إذا تكرمتم بتزويدنا بملاحظات مسبقة في هذا الصدد.

جمهورية الكونغو الديمقراطية DRC

في ١٣ يونيو حكمت غُرفة المحكمة بالإبقاء على الإجراءات في قضية لوبانغا بعد الحكم الذي أصدره حيث أن المُدّعي العام كان قد استخدم بالخطأ المادة ٥٤ (٣) لنظام روما الأساسي. والتي تسمح له باستلام المعلومات والمستندات بشرط السريّة التامة، وبغرض الحصول على شواهد جديدة. وجدت الغرفة أدلة كثيرة من مجموعة نفي التهم، وهي في الغالب وثائق الأمم المتحدة، وقد تمّ حجبها على المتهمين، وبالتالي تمّ حرمانهم من الاستعداد للدفاع عن أنفسهم. وعليه فإن غرفة المحكمة تتوقف عن الإجراءات في الوقت الراهن، حتى يتم حل الأمر في جلسة الاستماع يوم ٢٤ يونيو أوضحت المحكمة إنه من السابق لأوانه الحكم بإطلاق سراح لوبانجا في هذه المرحلة.

إن مكتب الشئون القانونية على إتصال بالقاضي، وتبحث عن سُبُل الحصول على حل يسمح لقضاة غرفة المحكمة الإطلاع الخاص على المواد السريّة للأمم المتحدة. كما جهّز المكتب الأطر لمكتب المتحدث في حالة إثارت الأمر من خلال الصحافة. ويحدد الإطار: ليس من المناسب للأمم المتحدة التعليق على محاكمات جارية في محكمة الجنايات الدولية، وإن مكتب الشؤون القانونية على اتصال منتظم مع الجهات التابعة لمحكمة الجنايات، وفق الإتفاقية التي تُنظم العلاقة بين الأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية. كما تجدد تأكيد إلتزامنا البقاء متحدين مع المحكمة، في جهودها لوضع حد للإفلات من العقاب في جمهورية الكنغو الديمقراطية وغيرها.

- تأكيد التزام الامم المتحدة التزامها التعاون مع محكمة الجنايات الدوليّة في جهودها لوضع حد من الافلات من العقاب في الكونغو.
- التعبير عن الأمل أن تكون مقترحات مكتب الشئون القانونية للمحكمة والقاضية بالسماح لقضاة الإطلاع على المواد السرية للأمم المتحدة مقبولة من محكمة الجنايات الدولية.
- البحث عن المزيد من الوضوح فيما يخص بالخطوات التالية في قضية لوبانغا:

حول قضية جان بيير بيمبا (الذي يشغل منصب نائب رئيس جمهورية الكونغو/ زعيم حركة تحرير الكونغو).

في ٢٤ مايو اعتقلت السلطات البلجيكية في بروكسل جان بيير نائب الرئيس السابق لجمهورية الكونغو وعضو البرلمان حالياً، وذلك تنفيذاً لأمر الاعتقال الصادر من قبل محكمة الجنايات الدولية في ٢٣ مايو. إن قرار الاعتقال صدر إثر تحريات المحكمة بشأن ما حدث في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٢ ومارس ٢٠٠٣ عندما تدخلت حركة تحرير الكونغو المتمردة التي كان يقودها آنذاك بيمبا خلال فترة الحرب الأهلية في الكونغو، عندما تدخلت عسكرياً لدعم النظام السابق في أفريقيا الوسطى برئاسة أنجي فليكس باتاسي ضد المتمردين، بقيادة الرئيس الحالي فرانسيس بوزيزي.

إن التحريات خلصت على أن قوات تحرير الكونغو، قامت بهجمات واسعة ومنظمة ضد المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى، شملت التعذيب والنهب والاغتصاب. وتعتقد محكمة الجنايات أن بيمبا مسؤول عن أربعة تهم كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. في ١٠ يونيو أصدر قضاة المحكمة التمهيدية الثالثة طلباً لبلجيكا لتحويل بيمبا إلى المحكمة، كما أصدرت المحكمة طلب اعتقاله عوضاً عن طلبها السابق الصادر في ٢٣ مايو ٢٠٠٨.

إن طلب الاعتقال الصادر حديثاً تضمن نفس الأمثلة التي حدثت في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وتضيف إلى الجرائم الواردة في أمر الاعتقال الصادر في ٢٣ مايو ٢٠٠٨ جريمتان جديدتان، واحدة جرائم ضد الإنسانية، وأخرى جرائم حرب.

الوثيقة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

<u>سري للغاية وشخصي</u>

السيد/ المدير العام

السلام عليكم ورحمة الله......

<u>الموضوع: عملية الخنق</u>

١. تم اللقاء مع المصدر (هود) اليوم ٣٠ يونيو ٢٠٠٨ يلتين حيث أفاد المذكور بأنه في التقرير الذي قدمه المدعي العام لمجلس الأمن الدولي الشهر الجاري أوضح أن الحكومة السودانية لم تستجب بتسليم المطلوبين برغم المطالبة الواضحة من مجلس الأمن الدولي وحيثيات القرار ١٥٩٣ وبالتالي انتهى الى أن الحكومة بكامل أجهزتها وسلطاتها متآمرة في التستر على المجرمين وبذلك تكون هي مسئولة مباشرة بناء على هذه النتيجة وخلص الى انه سيعلن في الشهر المقبل ويطلب من القضاة إصدار مذكرة توقيف في حق من أوعزوا لكل من أحمد هارون وعلى كوشيب بارتكاب تلك الجرائم.

٢. وأشار الى أنه في النصف الثاني من شهر يوليو سيطلب المدعي العام علناً من القضاة إصدار مذكرات توقيف بحق السيد رئيس الجمهورية باعتباره مسئولاً مسئولية مباشرة عن أعمال كل الأجهزة والأفراد التابعين له وأكد ربما تتم تسمية بعض أعضاء مجلس الأمن القومي باعتبارهم شركاء في المسئولية.

٣. أوضح أن المحكمة جسم وهيئة مستقلة ربما لاتخضع كثيرا لمناشدات بعض الأصوات الداعية لعدم الذهاب بعيداً في هذا الإتجاه . وستستفيد المحكمة من تجربة يوغسلافيا السابقة عند ادانة الرئيس سلوفودان ملوسفتش وهو في السلطة برغم اختلاف الأوضاع في السودان عن يوغسلافيا, وقال إن لويس أربور مسؤولة مفوضية حقوق الانسان الحالية هي التي كانت تتولي قضية يوغسلافيا لذا ربما استفاد المدعي العام كثيراً من تجاربها.

٤. أكد أن عدم تعاطي السودان مع المحكمة وتجاهله لها تماما أتاح المجال للمدعي العام بالتحرك بحرية في كل الاتجاهات وزادت اتصالاته بالدول والمنظمات لاقناعها بوجهة نظره في تجريم الحكومة السودانية الشيء الذي خلق انطباعا عاما بأن الحكومة السودانية فعلاً متآمرة في ارتكاب جرائم في دارفور لذلك ترفض فكرة التسليم حتى لا ينفضح أمرها وتتذرع بعدم التعامل مع المحكمة.

٥. شرحت له خطورة هذه الخطوة اذا ما تمت على النحو الذي أشار اليه وربما تؤدي تداعياتها الى ما لا يحمد عقباه خاصة وأن الأمر في مجمله سيسي والقضية سياسية تهدف الى تجريم طرف في النزاع دون الآخر ما يعني أن هناك تآمر في هذا الاتجاه ولن يجدي معه التعامل لأن النتيجة محسومة سلفاً.

٦. أشار الى هناك خطوات يتعين القيام بها منذ الآن وقبل صدور الطلب في منتصف الشهر المقبل وقبل أن يصبح مادة تتداولها أجهزة الأعلام وذلك لأجل تأخير صدور الإعلان وشغل المحكمة بقضايا قانونية يمكن أن تتطاول وتستمر لعدة سنوات. تتخلص هذه الخطوات في المحاور التالية:

أ. المحور القانوني: ويكون ذلك من خلال مناهضة قرارات المحكمة في حق كل من أحمد هارون وعلى كوشيب وفي شأن تحويل النزاع الى المحكمة الجنائية الدولية بالأتي:

(١) رفع دعوى قضائية لدى محكمة العدل الدولية بعدم أحقية واختصاص مجلس الأمن الدولى في تحويل النزاع في دارفور الى المحكمة الجنائية وهذه الدعوى بدورها يمكن أن تستمر لعدة سنوات ويمكن بمجرد رفعها أن تؤدي الى تعطيل عمل المحكمة الجنائية لحين الفصل في الاختصاص.

(٢) رفع دعوى قضائية من خلال محامين أو مؤسسات قضائية legal firms إنابة عن حكومة السودان لدى مؤسسات المحكمة الجنائية بعدم اختصاص المحكمة في النظر في قضايا قيد النظر أمام القضاء الوطني

عملا بمبدأ التكاملية والدفع بأهلية النظام القضائي السوداني في معالجة الأمر.

(٣) مناهضة قرار المطالبة بالتسليم لكل من أحمد هارون وعلى كوشيب أمام مؤسسات المحكمة الجنائية من خلال بعض المحامين أو المؤسسات القانونية المستقلة التي يمكن تكليفها بذلك لتتولى مسألة الدفاع والطعن في القرار وتطلب مراجعة الحيثيات التي بني عليها القرار وهذا بدوره يمكن أن يستمر لعدة سنوات.

(٤) الاستفادة من تجربة توماس لوبانقا الكنغولى الذي ألقت عليه المحكمة القبض العام الماضي والذي استطاع أن يناهض قرار المحكمة من خلال البينات الضعيفة التي قدمتها الأمر الذي سيؤدي الى اطلاق سراحه في الأيام المقبلة لضعف البينات في مواجهته.

ب. المحور السياسي والدبلوماسي: وذلك بعمل تحرك سياسي ودبلوماسي خارجي لعدد من الدول والأصدقاء في مجلس الأمن وبعض الدول المهمة والتي لديها علاقة بالسودان أو يهمها أمر الأمن والاستقرار فيه وذلك لتأكيد رغبة الحكومة السودانية في تحقيق الأمن والسلم الداخلى وتحقيق العدالة في حال ثبت أن هناك جرائم ارتكبت. وتوضيح خطورة الخطوة التي ستقدم عليها المحكمة على مجمل الأوضاع في البلاد والإقليم وإبراز حجم التعقيد الذي يمكن أن تسّببه مثل هذه الخطوة غير محسوبة العواقب.

ج. المحور الاعلامي: وذلك بمخاطبة الاعلام بما تم بشأن الجرئم التي ارتكبت في دارفور وإبراز دور القضاء السوداني وجهود الدولة في محاربة ظاهرة الإفلات من العقاب وعكس ما قامت به الجهات العدلية المختصة بشأن قضية على كوشيب بعد اطلاق سراحه عندما لم تثبت التهمة في مواجهته وإفادة الجهات المختصة بذلك مثل مجلس الأمن الدولى الذي أحال الأمر الى المحكمة الجنائية ما دام الحكومة السودانية لا تعترف بالمحكمة أو على الأقل طلب عقد جلسة استماع للمجلس لإحاطته بما تم. كل هذه الخطوات يمكن أن تسهم في تشتيت جهود المحكمة الدولية بدلاً عن ترك الساحة خالية لها لتتحرك بكل سهولة ويسر في عملية التجريم.

٧. قال يمكن الاتصال ببريطانيا وبعض الدول الأوربية التي تدفع في اتجاه انجاح مهمة المحكمة الجنائية وتوضيح موقف السودان من تحقيق العدالة وعدم معارضته لمبدأ محاربة الافلات من العقاب وشرح عواقب اتخاذ المحكمة لقرار مثل هذا على الأمن والسلام في دارفور.

٨. كذلك أشار الى ضرورة الاستفادة من الثغرات القانونية والسياسية التي وردت في تقرير المدعي العام أمام مجلس الأمن وتوظيفها قانونيا وسياسيا في خطوة لتعقد العمل على المحكمة. و عندما سألته عن من أعد التقرير الأخير أشار الى أن

هناك فرنسي سبق أن ذكره لنا في العام المنصرم وتحامله الشديد على السودان وهذا ما انعكس في البيان الأخير من لغة غريبة وعدم إحاطة بتعقيدات الواقع.

٩. أبدي ملاحظة حول التصريحات الغاضبة التي صدرت من السفير عبدالمحمود عبدالحليم عقب بيان المدعي العام وما تسببت فيه من زيادة حالة العداء مع عدد من الدول كان ينبغي كسبها لجانب السودان بدلاً عن استعدائها (يعني كوستاريكا عندما وصفها بأنها جمهورية موز) وكذلك تحامله على المدعي العام الذي تعتبره عدد من الدول أنه يقوم بواجبه. وعلق على ضرورة لجم الانفعالات في مثل هذه الحالات والتركيز على نقض الجوانب القانونية والاستفادة منها بصورة منطقية بدلا عن المهاترات والتي لا تجدي نفعاً بل ستزيد من تعقيد المسألة.

١٠. كما أشار الى أن انفاذ هذه الخطة بمحاورها المختلفة منذ الآن قبل حلول منتصف الشهر المقبل يمكن أن تنجح في تأخير الخطوات التي ستقدم عليها المحكمة في المرحلة المقبلة وهو ما يمكن أن يعطي مزيد من الوقت للحلول بعيداً عن التناول الإعلامي الذي ربما يزيد من تعقيد القضية.

١١. طلبت منه التفكير في أسماء بعض المحامين والمؤسسات القانونية التي يمكن أن تحظى باحترام وتقدير ولديها سمعة طيبة يمكن الاستفادة منها وتكليفها بمهمة الدفاع في المرحلة المقبلة في حال انفاذ هذه الخطة. كذلك طلبت منه عمل اتصالات مع المحكمة لمعرفة آخر ما استقر عليه الرأي بعد التناول الاعلامي عبر النت عن هذث الموضوع وتوضيح خطورة الاقدام على مثل هذه الخطوات لمعرفة الموقف الماثل بالضبط.

١٢. اتفقنا على اللقاء صبيحة الغد ٢٦ يونيو ٢٠٠٨م لمعرفة الإجابة على الاستفسارات أعلاه.

<u>التعليق:</u>

١٣. أعتقد أن هذا الأمر يتطلب التعامل معه بالجدية اللازمة ودراسة هذه الخطة بصورة متأنية والشروع في انفاذها منذ الآن حتي يتم تعقيد المسألة على المحكمة واشغالها بقضايا قانونية بحته من خلال محامين أو مؤسسات قانونية تعمل إنابة عن حكومة السودان.

١٤. وإذا أقدمت المحكمة على اعلانها بحلول منتصف الشهر المقبل ربما يؤدي ذلك الى تعقيد الأوضاع بصورة يصعب التعاطي معها سياسياً ودبلوماسياً لذلك أعتقد أنه من الأفضل العمل منذ اليوم على عدم الوصول الى هذه المرحلة لما لها من آثار سياسية مدمرة على البلاد.

١٥. أعتقد أن فكرة تكليف محامين أو مؤسسات قانونية محترمة ومقتدرة مهمة جدا لتتولى الدفاع وتستغل الثغرات القانونية وما أكثرها ويمكن أن تصل الى نفس النتيجة التي وصلت اليهلا قضية توماس لوبانقا وبالتالي طي هذا الملف نهائيا.

١٦. أرى انه يمكن أن يلعب الجهاز دوراً رائداً في هذا الاتجاه ويقدم خطة متكاملة

تكفي البلاد شرور مثل هذه المؤسسات التي استغلت كل ما لديها لتشوية صورة البلاد ورموزها وقيادتها السياسية. ويمكن أن يشرع في انفاذ الخطة ولو في المحور القانوني منذ الآن اذا تطاول الجدل السياسي حول جدوى التعاطي مع المسألة من عدمها.

١٧. للتكرم بالاحاطة ونتابع ونفيدكم.

المقدم/ محمد حسان بابكر
لندن في ٢٥ يونيو ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** يلاحظ القراء أنه ابتداءً من هذه الوثيقة، فإن المقدّم بابكر، أو ربما بالاتفاق مع رئيسه، اتخذت العملية اسم "**الخندق**"، وهو ما سيستمر في معظم الوثائق القادمة بالتسلسُل. ويبدو لي كما ذكرت آنفا أن التسمية خاصة بالمحكمة الجنائيّة وتداعياتها. وهو أمر لن نكترث له كثيرا – أي التسمية – ذلك لأن ما يهمنا جوهر الموضوع.
- **ثانياً:** لا شك أن القرّاء الكرام سيستمتعون جداً بالشفافيّة التي تتوخّاها عُصبة جهاز الأمن والمخابرات فيما بينهم، مثل نقل قول المصدر (الحكومة بكامل أجهزتها وسلطاتها متآمرة في التستر على المُجرمين وبذلك تكون هي مسئولة مباشرة بناء على هذه النتيجة) وبغير أنها تكابر في مثل هذه المواقف، وتقول العكس تماما، فإن هذا قول لو نطق بها أحد معارضيها لعُدَّ في مصاف الخيانة الوطنية ورُميَ به وراء الشمس!
- **ثالثاً:** لقد أسمعتَ لو ناديت حيا.. هل لاحظتُم معي يا أعزائي القرّاء أن المصدر يفصح لهم أو يتنبأ لهم أو ينذرهم بأن الرئيس الذي ألهاد الرقص على أشلاء مواطنيه «**سوف تصدُر بحقه مذكرة توقيف منتصف يوليو ٢٠٠٩**»؟! صحيح أن المذكرة لم تصدُر في يوليو بالضبط كما قال، ولكنها صدرت قبله، أي في ٢٠٠٩/٣/٤ في مؤتمر صحافي تحدّثت فيه لورانس بليرون الناطقة باسم المحكمة، ووجّهت له تهمتي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ولم تثبّت الثالثة وهي الإبادة الجماعية، والتي أضيفت فيما بعد. وعدَّ ذلك كأوّل توقيف لرئيس دولة يجلس على سُدة السلطة، بغضّ النظر عن الكيفيّة التي امتطى بها ظهر السلطة. وكما يعلم المتابعون فقد رحّبت بالقرار كل المنظمات الدولية الناشطة في مجال العمل الإنساني، إلى جانب معظم دول العالم (الموقعون على ميثاق روما نحو ١٠٨ دولة، وهم ملزمون بالتأييد، عدا ثلاثة دول عربية هي: الأردن، جيبوتي، جُزُر القمر) حاولت التمرُّد بترضية نظام الخرطوم، والأخيرة ظلت تقبض الثمن من حين لآخر. وأخرى مثلها دولا أفريقيّة عملت الشيء نفسه بلا جدوى. والمعروف أنه سبق للمحكمة الجنائيّة أن استصدرت مذكرات

توقيف في مايو ٢٠٠٧ بحق كل من أحمد محمد هارون الذي كان وزيراً للشئون الإنسانية، وعلي كوشيب أحد قادة الجنجويد كما وُصف في المذكرة. والجدير بالذكر أن مجلس الأمن أحال قضيّة دارفور للمحكمة الجنائيّة في مارس ٢٠٠٥ حيث بدأ الاهتمام بها مباشرة بعد ثلاث أشهر منذاك التاريخ.

- **رابعاً:** لو كنتُ مكان أهل النظام الحاكم، لأقمتُ لهذا العميل تمثالاً، فقد قدّم لهم خارطة طريق تنقذهم من يوم يفر فيه المرء من أخيه وصاحبته وبنيه. هذه الخارطة - كما هو واضح - قدّمت لهم خطة قانونيّة ودبلوماسيّة وإعلاميّه، ويقيني لو أنهم أتبعوها لربما غيّرت مسار القضية، وليت الذين أساءوا لهذا البلد الصابر أهله قبل ان يسيئوا لنظامهم وأنفسهم، أن يقرأوا هذه الوثيقة بتمعُن وحياد. ويبدو أن العميل المُشار إليه أقنع المقدّم حسّان حامل الآراء لرئيسه في جهاز الأمن والمخابرات. ولهذا تراه وقد أبدى كثير من الحماس والانحياز لها، بل أوصى صراحة رئيسه باتباعها كمخرج من الأزمة. ولا ندري ماذا كان رد رئيسه، أو ما إذا كان رئيسه نفسه ينقل هذه الآراء بأمانة مطلقة لساكن قصر غردون، المُشير عُمَر حسن أحمد البشير. لكن على كلٍ، الأمانة تقتضي الإشادة ببُعد نظر المقدّم بابكر، فقد ظهر في هذه الوثيقة ببُعد نظر تفتقر إليه العُصبة وفق ما تعلمون. لكنه لم يلبث أن نكص على عقبيه في نظرته لهذه (المؤسسات التي استغلت كل ما لديها لتشوية صورة البلاد ورموزها وقيادتها السياسيّة) فهل هذه المؤسسات، أم الرئيس وعُصبته، هُم من أساء للبلاد ومواطنيها؟!
- **خامساً:** من الأشياء الهامشيّة وإن كان يمكن أن تلقي بظلال على ما نحن بصدده، كانت الوثيقة الأولى عبارة عن تواصل عبر الهاتف بين المقدّم والعميل، لكن جاءت الوثيقة الثانية هذه، لتؤكد التقاء الطرفين في العاصمة البريطانية "لندن"، ويجدُرُ بنا التذكير أن المقدّم حسّان وفق سيرته الذاتيّة المُشار إليها قبلاً، درس في بريطانيا. وسنعلم لاحقاً أن السيرة الذاتية التي تعرّضنا لها، هي التي أرسلها لجامعة "يورك" التي يريد أن يعد فيها درجة الدكتوراه، وتلك قصة أخرى. لكن ما نود أن نلخص إليه، إنه فيما يبدو كان خبير بشعاب لندن ودروبها.
- **سادساً:** المصدر المُسمي "هود" يبدو أنه على درجة عالية من التأهيل، فهو يقدّم نصائح ثمينة، ويطرح خططاً كبيرة تعد بمثابة خارطة طريق كما ذكرنا، شملت جوانب قانونيّة ودبلوماسيّة وإعلاميّة، كذلك فهو يُبدي آراه بوضوح في السلبيات التي تظهر من أهل النظام (بمثلما أشار للسفير المدعو عبدالمحمود عبدالحليم في الفقرة التاسعة، وكان بحق نموذجا يبُث سُماً زُعافا، تحمله الأطباق الهوائية بين الفينة والأخرى ليدخل ديار المشاهدين دون استئذان).. هذا إلى جانب أن المقدّم حسّان يسأله حتى عن أسماء يمكن الاستئناس بآرائها، علماً بأن ذلك يعد من أبسط مهام السفارات، ولعلّ تجاهُلها أو عدم ذكرها يؤكد أن هذه السفارات أصبحت مواخير أمنيّة، وتدحرجت القضايا التي تهم البلاد والعباد من أجندتها.. أسفل سافلين!

- **سابعاً:** الزعيم الكنغولي المذكور في الوثيقة "توماس لوبانغا ديالو" والذي رأى كاتبها أنه يمكن تطبيق تجربته مع المحكمة الجنائية. فقد خابت توقعات البراءة التي ذكرها إذ لا تزال محاكمته جارية حتى كتابة هذا الكتاب أواخر العام ٢٠١١. رأس مليشيا تحت مُسمّى جبهة تحرير الكنغو، والتي نشطت أثناء الحرب الأهلية شرق الكونغو في مقاطعة "إيتوري" ما بين عام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ وقتل فيها نحو ٥٠ ألف من البشر، وتمّ تشريد أكثر من ٦٠٠ ألف مواطن، ومن ضمن الاتهامات التي وُجِّهت إليه إلى جانب القتل وعمليات الاغتصاب، تجنيد ما يزيد عن ٣٠ ألف طفل تحت سن الخامسة عشر. وقد اعتُقِل في بلاده واقتيد في مارس ٢٠٠٦ تحت حراسة أمنيّة مشدّدة، وعلى متن طائرة فرنسيّة قطعت به آلاف الأميال، وزجّت به في سجن تابع للمحكمة الجنائيّة بلاهاي، وبدأت محاكمته في ٢٠٠٩/١/٢٦ كأول متهم في المحكمة الجنائية.[٩٠]

أخيرا، هذه وثيقة باللغة الإنجليزيّة أدناه، كانت مرفقة مع الوثيقة الثانية أعلاه، والتي أرسلها المقدّم لرئيسه الفريق أول صلاح قوش. وليس واضحاً لنا ما إذا كان العميل "هود" هو من قام بتسريبها أو أنها جاءت من "فاعل خير" آخر. فهي على كلٍ تتناول ذات الموضوع بزاوية أخرى. ويلاحظ أنها موجَّهة لنفس الشخص الأول وهو السيد جينو "قوهينو" وسنعقب عليها بترجمة مختصرة بتصرف.

Priority

Strictly Confidential

Note to Mr. Guéhenno

<u>Sudan: Implications of ICC indictments</u>

1. On 5 June, ICC Prosecutor Luis Ocampo-Moreno informed the Security Council that he intends to present to the ICC Judges, "in July", a second case on crimes in Darfur. In his statement, Mr Ocampo stressed his view that the evidence shows a picture of crimes whose execution has required "the sustained mobilization of the entire Sudanese state apparatus". This has been widely taken to imply that the next set of indictments will target high-level Sudanese officials.
2. Our contacts suggest that the accused (some accounts say, six in total) may include Director of National Security and Intelligence Salah Gosh, Assistant to the President Dr Nafie ali Nafie, Vice-President Ali Osman Taha, and possibly, even President Bashir himself. At this stage, it is hard to separate speculation from fact. However it is clear that new indictments

---

٩٠ للتعريف، تمّ انتخاب لويس مورينو أوكامبو كأول مدّعٍ للمحكمة الجنائية في ابريل ٢٠٠٣، أي بعد تسعة أشهر من سريان ميثاق روما. عندما كان شاباً في مقتبل حياته العملية عمل مساعداً للمدّعي خوليو سيزار أستراسا، المحقق في اتهام تسعة من الطغمة الديكتاتورية التي حكمت الأرجنتين في الفترة ما بين ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣.

at this level could have serious political and operational implications for UNMIS, UNAMID and the JMST. These implications would depend on the precise charges made, the reaction of Member States, particularly those with obligations under the Rome Statute, and the response of the Government of Sudan. It is essential to discuss with OLA and DPA, at the principals' level, the likely scenarios and their implications for the Missions.

3. In the event of such high-level indictments, we should expect a hostile knee-jerk reaction, resulting in a serious deterioration of GoS co-operation with the United Nations on both practical and policy issues. Retaliation against UNMIS and UNAMID could take many forms and its severity would be influenced by Sudan's perception of its options and the reaction of Member States. Possible backlash could range from an increase in bureaucratic obstacles, including restrictions of movement and access intended to protect indictees, to expulsions of individual staff and, in a worst-case scenario, wholesale revocation of consent for the Missions. In the latter case, we would have few contingency options. At the same time, the possibility of a more nuanced response cannot be ruled out, since GoS may try to paint itself as legitimate and reasonable. Resistance to UN activity, at whatever level, would certainly be accompanied by a suspension of cooperation on policy issues, including CPA implementation, UNAMID deployment and the Darfur peace process.

4. Some Member States, and civil society activists are likely to push for the UN to play a role in detaining those indicted. As you know, in the case of the LRA indictments, OLA has previously advised that neither the United Nations nor UNMIS has any obligations under the Rome Statute in respect of arrest warrants issued by the ICC. Equally, there is nothing in the UNMIS mandate that would impose any *obligation* on the Mission to take any action in connection with the execution of arrest warrants. However, OLA has also previously advised that UNMIS may detain LRA leaders if it comes across them in an area of operation, and that the Misison's mandate on protection of civilians could, if the Secretary-General so determined, be read as *enabling* UNMIS to take action against individuals under Chapter VII within its capabilities and areas of deployment (see attachment). OLA's advice on UNMIS' and UNAMID's role would be required in the event of ICC indictment of senior GOS leaders.

5. Such indictments could also have far-reaching consequences for the CPA. The SPLM would have to decide rapidly whether to remain in the Government of National Unity, in partnership with the indicted President.

Claims of criminality throughout the Sudanese state apparatus would strengthen the case of Southern separatists, increasing the likelihood of a unilateral declaration of independence.

6. Indictments could also solidify the NCP's determination to remain in power indefinitely in order to protect themselves, thus reducing the likelihood of genuine elections. This could potentially strengthen the position of some opposition players. It is difficult to predict whether, on balance, the political effect would be to unite Sudanese parties or drive them further apart.
7. The same is true of the Darfur rebel movements. New indictments would raise the rebels' expectations and encourage them to hold out for more in a peace process. However, for the NCP a Darfur peace deal could become the only route leading away from the Hague. It is clear that the issue would be likely to polarize the Council. A worst case scenario would be one in which this polarization leads to paralysis, with the Council unable to agree either on robust action to support the ICC arrest warrants, or on a peace process that would require negotiation with indictees.
8. The course of events will of course depend largely on the decisions of the Prosecutor and Member States. In the meantime, we suggest that you rapidly consult OLA on the likely scenarios for new arrest warrants and the resultant legal obligations for Member States, UNMIS and UNAMID.

Raisdon Zenenga
26 June 2008

وترجمة الرسالة:

هام جداً

سري للغاية

مذكرة للسيد: جينو أو قوهينو

<u>السودان: تداعيات لوائح اتهام المحكمة الجنائية الدولية</u>

١- في الخامس من يونيو، أخطر محقق المحكمة الجنائية الدولية لويس أوكامبو مورينو مجلس الأمن الدولي، إنه بصدد تقديم الملف الثاني للجرائم المرتكبة في دارفور (في شهر يوليو) إلى قضاة المحكمة الجنائيّة الدوليّة. وفي مذكرته شدّد أوكامبو على اعتقاده أن القرائن تشير إلى نوع جرائم يتطلب ارتكابها تسخير كافة قدرات جهاز الدولة السودانيّة. وتمّ أخذ هذا على نطاق واسع للتأكيد من أن المجموعة التالية من لوائح الاتهام، سوف توجّه لمسئولين كبار في الحكومة السودانيّة.

٢- وفقاً لمصادرنا فإن قائمة المتهمين (والتي قد تصل إلى ست شخصيات) قد تضم مدير جهاز الأمن والاستخبارات صلاح قوش، مساعد رئيس الجمهورية دكتور نافع علي نافع، نائب الرئيس علي عثمان طه، وربما حتى الرئيس البشير نفسه. في هذه المرحلة يصعب التمييز بين الحقائق والتكهنات، ولكن من الواضح أن لوائح الاتهام الجديدة بهذا المستوى قد تترتب عليها تداعيات سياسية وعملية خطيرة على البعثات الأممية UNMIS وUNAMID وJMST على أن هذه التداعيات ستعتمد على الاتهامات الدقيقة الموجهة، وعلى ردود الأفعال لدى الدول الأعضاء بالمحكمة الجنائية، وبخاصة الموقعين على اتفاقية روما، وكذلك على رد فعل الحكومة السودانية. ومن الضروري مناقشة السيناريوهات المتوقعة وتداعياتها المحتملة على البعثات الدبلوماسية مع OLA وDPA (مكتب الشئون القانونيّة ومكتب الشئون السياسيّة للبعثة) على مستوى المبادئ.

٣- عند اتهام مثل هذه القيادات الرفيعة المستوى، علينا توقع عدائيات كبيرة قد تؤدي إلى تدهور خطير في تعاون حكومة السودان مع الأمم المتحدة، وذلك على صعيدي القضايا العملية والسياسية، فالانتقام من UNMIS اليونميس واليوناميد UNAMID قد يأخذ أشكالاً مختلفة، أخطرها سيكون نتيجة لتصوُر السودان لخياراته المتاحة وردود فعل الدول الأعضاء. وقد تتفاوت ردود الأفعال العنيفة، من زيادة العقبات البيروقراطيّة ومن بينها الحد من الحركة والخطوات الضروريّة، وذلك بغرض حماية المتهمين، إلى جانب طرد موظفي الأمم المتحدة. أما السيناريو الأسوأ فيتمثل في إلغاء كافة الاتفاقيات الموقعة مع البعثات الدبلوماسيّة. في مرحلة لاحقة سيكون لدينا خيارات طوارئ. وفي نفس الوقت لا يمكن استبعاد خطوات أكثر دقة من جانب الحكومة السودانية، والتي ستحاول الظهور بمظهر الموضوعيّة والإلتزام بالشرعيّة. إن مقاومة أنشطة الأمم المتحدة على أي مستوى سيكون من المؤكد مصحوباً بتجميد التعاون في القضايا السياسيّة كافة، والتي تشمل تنفيذ اتفاقيّة السلام الشامل، نشر قوات الهجين "اليوناميد"، وعملية سلام دارفور.

٤- من المحتمل قيام بعض أعضاء المحكمة وناشطين بمنظمات المجتمع المدني، في الدفع باتجاه دور للأمم المتحدة في اعتقال أولئك المتهمين. وكما تعلمون في حالة المتهمين من "جيش الرب" كان مكتب الشؤون القانونية OLA قد نصح بأنه لا الأمم المتحدة ولا اليونميس UNMIS مخوّلان وفقاً لاتفاقية روما فيما يتعلق بأوامر الاعتقال التي تصدرها المحكمة الجنائيّة الدوليّة. وبالتالي ليس هناك ثمة ما يشير في وثائق اليونميس إلى أي إلتزام يقع على البعثة لاتخاذ خطوات تتعلق بتنفيذ أوامر الاعتقال. على كلٍ، سبق لمكتب الشؤون القانونيّة OLA أن نصح بأن اليونميس UNMIS قد تعتقل قادة جيش الرب عند مرورهم بمنطقة عملياته، وأنه يمكن قراءة وثيقة mandate حماية المدنيين - إذا قرّر الأمين العام للأمم المتحدة

ذلك - (تمكين اليونميس لإتخاذ إجراءات ضد أفراد بموجب المادة السابعة، إذا كان ذلك ضمن نطاق امكانياتها وضمن مناطق انتشارها) أنظر المرفق. سنكون بحاجة إلى استصحاب توصية المكتب القانوني بشأن دور اليونميس واليوناميد في إتهام المحكمة الجنائية لكبار المسؤولين بالحكومة السودانية.

٥- مثل هذه الاتهامات، قد يترتب عليها تداعيات بعيدة المدى على اتفاقيّة السلام الشامل. ولذا على الحركة الشعبية إتخاذ قرار سريع بالبقاء في شراكتها لحكومة وحدة وطنية يواجه رئيسها إتهامات جنائية. كذلك فإن الدعاوي الجنائية على جهاز الدولة السودانية، سيقوي من موقف الانفصاليين الجنوبيين، ويزيد إحتمال إعلان الاستقلال من جانب واحد.

٦- لوائح الإتهام قد تعزز توجه حزب المؤتمر الوطني للاستمرار في السلطة إلى الأبد لحماية أعضائه، وبالتالي التقليل من إحتمال قيام انتخابات نزيهة في السودان، وقد يعزز هذا أيضاً من وضع بعض ممن يلعبون دور المعارضة، ولكن من الصعوبة بمكان التكهن بشأن الآثار السياسية لهذه الخطوة في توحيد الأحزاب السياسية السودانية، أو دفعها نحو المزيد من التشرذم.

٧- نفس السيناريو يمكن توقعه على صعيد حركات التمرد في دارفور، حيث أن لائحة الاتهامات الجديدة سوف ترفع من سقف توقعات المتمردين، وتدفعهم للانتظار أكثر قبل إنهاء مفاوضات السلام. على كل حال، فإن عملية السلام في دارفور بالنسبة لحزب المؤتمر الوطني تعد الطريق الوحيد الذي يقود بعيداً عن لاهاي. ومن الواضح أن هذه القضية ستؤدي إلى حملة استقطاب داخل دوائر المحكمة الجنائية، ولعل أسوأ سيناريو هنا أن يؤدي ذلك الى الشلل التام بحيث لا يتمكن المجلس من الإتفاق: إما لاتخاذ خطوات قوية لدعم أوامر اعتقال المحكمة الجنائية، أو على عملية سلام قد تتطلب التفاوض مع المتهمين جنائيا.

٨- تطور الأحداث سيعتمد بشكل كبير على قرارات المحقق والدول الأعضاء بالمحكمة، وفي نفس الوقت نوصي بالتحرك السريع لإستشارة المكتب القانوني بشأن السيناريوهات المحتملة لأوامر الاعتقال الجديدة، وما ينتج عن ذلك من إلتزامات قانونية على الدول الأعضاء واليوناميس واليوناميد.

ريزيدون زينينجا
٢٦ يونيه ٢٠٠٨

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** كما يطالع القارئ بمثلما تسرَّبت لنا وثائق النظام هذه، فهو بالقدر نفسه تتسرَّب له وثائق، ومن بينها مثل هذه المذكرة الصادرة عن السيد ريزيدون زينينجا Raisedon Zenenga.. فمن هو؟ إنه بمثلما نبأنا "قوقل" فهو مدير القسم الأفريقي في إدارة عمليات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. أما رافع

المذكرة فما رشح عنه من ذات الموقع أن اسمه بالكامل هو جين ماري جينو، أو قوهينو Jean-Marie Guehenno وقد شغل منصب مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام في الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٨).

- **ثانياً:** هذه الوثيقة تشرح نفسها بنفسها، وليست في حاجة لأي تعليق. فقد وضعت كل الاحتمالات قبل صدور القرار الذي أصاب عُصبة الخرطوم بالدوار والخوار والبوار. وواقع الأمر لو أن العُصبة قرأت مثل هذه الوثائق بذهن مفتوح دون تعصُب أو تنطع أو مكابرة، لجنّبها ذلك حالة الهياج التي لازمتها منذ صدور القرار وحتى اليوم. على صعيد النظام نفسه لم توضح الوثيقة الوضعية التي أصبح عليها بصورة مباشرة، ولكن سيناريوهاتها المتعددة تشير إلى أن النظام آنذاك وقف كحمار الشيخ في العقبة، أي لا يلوي على شيء!

- **ثالثاً:** على نسق وقوف شعراء الجاهلية على الأطلال، لابد أن القارئ توقف مثلي ملياً في البند الأول. والذي ضمَّ أربعة من أشرار النظام – والبعض يسميهم صقور النظام – الذين عرفهم الناس إبان المسيرة الظافرة لثورة "الإنقاذ" ولا غَرْوَ أن جميعهم عبرت سيرتهم الحدود وملأت الآفاق، وبالطبع تبقت قلة لم يرد ذكرها حتى تكتمل منظومة العقد النضيد للعُصبة ذوي البأس. ويبدو أن الأسماء التي لم يرد ذكرها، تنتظر زماناً ومكاناً معيَّنين. في ضوء ذلك، هل عرفتم يا أعزائي القراء لماذا يستميت بعض رؤوس العُصبة في مناهضة القرار الأممي؟! وهل تشدُدهم المُبالغ فيه، نوعٌ من أنواع خداع الذات، أم خداع المراقبين، حتى يظنوا أنهم ما فعلوا ذلك إلا حماية لرئيسهم الذي قيل أنه أمل الأمّة ورمز سيادتها بحسب توصيفهم! في حين أن بعضاً من هؤلاء ليلهم أشد ظلاما، لأنهم أصبحوا قاسماً مشتركاً، أي جمعوا بين جرائم دارفور وجرائم أخرى سُجلت في أضابير المجتمع الدولي، ولن تسقط بالتقادم، فأين المفر؟!

الوثيقة الثالثة

بسم الله الرحمن الرحيم

<u>سري للغاية وشخصي</u>

السيد/ المدير العام

،،، السلام عليكم ورحمة الله،،،،

<u>الموضوع: عملية الخندق</u>

١. إشارة الى التقرير السابق بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠٠٨م فقد جرى لقاء آخر بالمصدر (هود) يوم ٢٦ يونيو ٢٠٠٨ بفندق city Inn بوستمنستر وذلك للتعرف على

المجموعة القانونية والمحامين الذين يمكن الاستعانة بهم في حال اللجوء الى إنفاذ الخيار القانوني في الخطة.

٢. تحدث المذكور عن اتصالات أجراها في ذات اليوم بالمحكمة لمعرفة آخر ما تم التوصل إليه فقد أفادوه بأن المؤكد حتى الآن هو أسم السيد الرئيس ولا تزال المشاورات جارية لتحديد بقية الأسماء الأخرى على خلفية رفض تسليم المطلوبين. طلبت منه مواصلة اتصالاته لمعرفة أية تطورات قد تطرأ في خضم الحملة الجارية الآن في الشبكة العنكبوتيه عن العواقب المترتبة على اتخاذ قرار كهذا.

٣. وعن المجموعة القانونية أفاد بأن مجموعة Matrix Chambers هي من المشهود لها بالحيادية والكفاءة وحسنة السمعة وهي مجموعة بريطانية سبق أن عملت في قضايا مماثلة بشأن سيراليون ويوغسلافيا. وذكر أسم كل من فيليب ساندي Philip Sandy وبين إمرسون Ben Emmerson كمحامين مرموقين ولديهم علاقات بعدد من المؤسسات سواء دول أو منظمات وسبق أن ترافعوا في عدة قضايا تخص دول ومنظمات وكسبوها.

٤. سألته هل للمحامين والمجموعة القانونية أي صلات بالحكومة البريطانية أفاد بالإيجاب. طلبت منه معلومات إضافية عنهم وعن علاقاتهم بالحكومات أو المنظمات الحقوقية من غير المعلومات المعروفة عنهم والتي يمكن الحصول عليها من الانترنيت وقال إنه سيعمل اتصالات مع بعض الشخصيات معه في العمل من لديهم معرفة لصيقة بهم لتجميع تلك المعلومات.

٥. وعن إمكانية تعامل هذه المجموعة مع السودان أكد أنها ستفرح بمثل هذا العمل لأهميته كما أن لديها علاقات مع عدد من المنظمات الحقوقية وهي قادرة على مخاطبتها باللغة التي تفهمها.

٦. أمن على ضرورة التحرك في هذا الوقت وفق خطة شاملة وواضحة المعالم سياسياً وقانونياً ودبلوماسياً.

التعليق والرأي:

٧. هناك تكهنات بالأسماء التي يمكن أن يشملها قرار المدعي العام كما سبقت الإشارة اليه في التقرير الذي أعدته الأمم المتحدة والذي أرسل بتاريخ٢٧ يونيو ٢٠٠٨ والتي توقعت أن يصل العدد الى ستة أشخاص بمن فيهم السيد الرئيس لكنها كلها تبقى في إطار التكهنات. أعتقد أنه في كل الأحوال الأمر يتطلب التحرك السياسي والدبلوماسي وحتى القانوني حتي يتم إرباك خطط المدعي العام ومن يقف من وراءه بصورة تجعل أي خطوة يقدمونها عليها تجد المقاومة من داخلهم بدلاً عن انتظار ما يفعلونه ومن ثم تبقى تحركاتنا رد فعل لهم وقتها فإن الحملة الإعلامية المصاحبة للاعلان ربما تعطل كثيراً من الإجراءات.

٨. أري تشكيل لجنة مصغرة من بعض الشخصيات القانونية والسياسية لدراسة هذه الخطة والتداعيات المتوقعة للقرار على كافة المستويات وأن يعهد لها الاتصال بالمجموعة القانونية إذا تم التوافق حولها. وأقترح أن يضم للجنة كل من الدرديري محمد أحمد لخلفيته القانونية وقدرته على الصياغة القانونية المطلوبة لأي مذكرات أو في حال تم اللجوء للمجموعة القانونية يعرف كيف يخاطبها باللغة التي تفهمها وسيد الخطيب للبعد السياسي وقراءة المآلات وهي شخصيات متفرغة نوعاً ما من أية أعمال تنفيذية.

٩. للتكرم بالاحاطة ونتابع ونفيدكم.

المقدم/ محمد حسان بابكر
لندن ٢٧ يونيو ٢٠٠٨

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** هذا يؤكد ما ذكرنا من أن المصدر الملقب بـــ"هود" متغلغل في أوساط المجتمع البريطاني، ونحن لا نريد أن نستبق الأحداث، فالتسلسُل التاريخي للوثائق يزيح عنه القناع شيئاً فشيئاً. لكنه في هذه الوثيقة يجتمع مع نخبة من القانونيين في شأن قضيَّة تخص دولة على الأقل نقول عنها أن هود لا ينتمي لها. ولعلَّ السؤال الذي يطرح نفسه: هل النخبة التي يريد الإهتداء بمشورتها وسمَّاها، تتبع لجهاز من الأجهزة الأمنيَّة البريطانيَّة التي تتعامل مع جهاز الأمن والمخابرات السوداني؟! ذلك ما يدلل عليه بالإيحاء السؤال الذي وجَّهه المقدَّم بابكر لمصدره عن علاقاتهم بالسلطات البريطانية؟ فأجاب: بالتأكيد!
- **ثانياً:** تؤكد الوثيقة أن أمر اعتقال الرئيس المُشير عُمَر حسن البشير أصبح حتمياً ومحكوم بتوقيت زمني معيَّن. وبناءً على ذلك يفترض أن تكون المنظومة الحاكمة قد شرَعَت في تنفيذ خُططها المضادَّة. لكن الواضح أن فؤادها أفرغ من جوف أم موسى، بدليل أنها حتى ذاك الوقت يمضي المقدَّم بابكر على حثّ رئيسه في التعامُل الواقعي مع القضية، وذلك بعدة تدابير سبق وأن اقترحها منذ الوثيقة الأولى، بلا سميع أو مجيب يقول له: جزاك الله خير!
- **ثالثاً:** تتحدَّث الوثيقة عن آخرين يُتوقع الإعلان عنهم بعد أحمد هارون وعلي كوشيب، وذلك ليؤازروا الرئيس في رحلة التيه القادمة. إلا أنه بنفس القدر لا تظهر علامات تعامُل واقعي أو إجراءات وقائيَّة يمكن القول ان النظام الحاكم في الخرطوم قد شرع في اتخاذها. وأيضاً بدليل إلحاح المقدَّم بابكر في ضرورة ذلك، وبخاصة في المحور القانوني كما ذكر. يبدو لي، والله أعلم، أن العُصبة الحاكمة آنذاك كانت تنتظر ما ستسفر عنه الأيام، بأمل أن تتداخل أشياء غير متوقعة ويأتيهم بالأخبار ما لم يزوِّدوا!!

الوثيقة الرابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ٦ يوليو ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. اتصلت اليوم ٦ يوليو ٢٠٠٨م على المصدر (هود) واستفسرته عن مزيد من المعلومات عن المحامين العاملين في Matrix Chamber الذين سبقت الاشارة اليهم في التقارير السابقة. أفاد بأن المؤسسة المعنية تتميز بالحيادية والمهنية العالية وقد استقى هذه المعلومات بطريقة خاصة مع بعض المهتمين دون أن تتم الاشارة لموضوع السودان.

٢. أقترح إيفاد شخص للاتصال بالمجموعة واستفسارها عما يمكن القيام به في هذا الخصوص وذلك بالسؤال عن إمكانية الاضطلاع بهذه القضية وأي أسئلة أخرى تخطر بالبال.

٣. أشار الى أن هذه اللقاءات ستتميز بالسرية حيث أن طبيعة هذه المؤسسات كهذا. يمكن استفسار المجموعة عن المدى الزمني للعملية وأي متطلبات أخرى تعين على تجهيز حيثيات الدفاع وأي قضايا يمكن أثارتها في مواجهة المحكمة.

٤. وعن مواعيد إعلان الأسماء أشار الى أنه حتى الآن التاريخ المتوقع هو يوم ١٤ يوليو أو ١٥ يوليو القادم وبذات الأسماء المتوقعة (١+٦). وقال إنه سيتابع إذا كانت هناك أي تطورات في الأمر سواء في المواعيد أو الأسماء.

التعليق:

٥. أعتقد أنه من المناسب إيفاد شخص أو إثنين من الذين لديهم خلفية بالموضوع وعندهم البعد السياسي والقانوني معاً. كما يفضل أن يكون لديهم إلمام بنظام روما الأساسي ومعرفة الثغرات الواردة في القرار ١٥٩٣ التي يمكن الاستناد اليها في مناهضة الإحالة.

٦. كذلك من الأفضل دراسة البيان الأخير الذي قدمه المدعي العام لمجلس الأمن الدولي والذي حوى كثير من المغالطات التي يمكن استغلالها.

٧. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

٨. ونتابع ونفيكم.

المقدم محمد حسان بابكر

أديس أبابا ٦ يوليو ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** مرّة أخرى، هل تعجز السفارات عن تقديم معلومات عن جهة تشاركها الحياة في ذات البلاد التي تعيش فيها؟ المفارقة أن "ماتركس شامبر" ومن لفّ لفه من مكاتب المحاماة، أنشطتها مبذولة على قارعة الطريق لكلّ من أراد التنوير. فهي مكاتب مهمتها تقديم خدماتها لمن يرغب، وليس قيادة تظاهُرة في الشارع العام. ولكن في ظلّ اقتراحات المقدّم بابكر يبدو إما أن ذلك يندرج تحت باب العجز فعلاً أو أن رجلي الأمن شاءا وفقاً لطبيعة مهنتهما أن تبقى تلك الاتصالات في حيّز الدوائر الأمنيّة الخاصة. ومع ذلك لو كان التفسير الأول هو الصواب فتلك مصيبة، أما لو كان التفسير الثاني فالمصيبة أعظم. ومع ذلك يبدو لنا أن التفسير الثاني هو السائد حيث أن هذه الاتصالات ظلت حبيسة الملفات الأمنيّة، وظلت بقية العُصبة تنظم التظاهُرة تلو التظاهُرة لتصبّ لعناتها على المحكمة الجنائيّة والمدّعي العام، لويس مورينو أوكامبو. وإلا فما دعوى إرسال وفدٍ بمواصفات معيّنة ليعرف طبيعة "ماتركس شامبر"؟! والمفارقة أن نشاطاته مبذولة على قارعة الطريق كما ذكرنا، فهو ببساطة مكتب محاماة مهمّته تقديم خدماته للناس. وليس من ضمن هذه المهام قيادة تظاهُرة عارمة أو حتى مسيرة سلميّة وفق مصطلحات استهلكتها العُصبة. لكن على كلٍ، فقد غلب الطبع التطبُّع، أي غلبة مهنة الأمن النظر لأي مقترحات حتى ولو كانت من البديهيّات!
- **ثانياً:** الوثيقة توضح مدى الهلع الذي أحاط بأهل النظام وهم يتحرُّون بتوتر ملحوظ الأسماء التي سيعلنها المدّعي العام لويس أوكامبو، تماما كما يتحرّى الصائم ساعة الإفطار. ويبدو أن العُصبة الحاكمة سبقت المدّعي بالتكهُّنات والتنجيم، بدليل أن تعليقات المقدّم بابكر في ذيل الوثيقة، تكاد توضح أن رأيه قد استقرّ على أن المطلوبين سبعة، أو بحسب تنميطه في الرسالة ٧+١ والواحد المُشار إليه هو بالطبع الرئيس المُشير عُمَر البشير، حامل النياشين والأوسمة في حرب الخزي والعار ضد مواطنيه.. ولك أن تتخيل يا عزيزي القارئ حجم القلق الذي ساد أروقة العُصبة، وقد سرى بينهم ذلك العدد من المطلوبين للمحكمة الجنائية ترقباً!
- **ثالثاً:** من الواضح أن الجماعة سلموا زمام أمرهم للعميل "هود" الذي صار هو المبادر بالاقتراحات، والتي غالباً ما تجد أذناً صاغية من المقدّم بابكر، ويقوم بدوره بتعضيدها لرئيسه، ولكن بلا سميع أو مجيب كما سبق وذكرنا!

الوثيقة الخاسة

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ١٠ يوليو ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. اتصل علي اليوم ١٠ يوليو ٢٠٠٨م المصدر (هود) وأفاد بأن المدعي العام سيقدم تقريره يوم الإثنين ١٤ يوليو ٢٠٠٨ على الأرجح. سيتضمن التقرير إسم واحد هو السيد الرئيس بدعوي ارتكاب إبادة جماعية genocide .

٢. أفاد بأن المدعي العام سيقدم تقريره أمام قاضي واحد على الأرجح وستتم الدعوى لعدد محدود ومختار من الإعلاميين. سيطلب من المحكمة إصدار مذكرة توقيف في حقه. كما سيقوم المدعي العام بتلاوة بيان مقتضب وسيقدم إثباتاته في شكل تقرير.

٣. أشار الى أن بالتقرير سترد بعض الأسماء ولكن لن يشملها طلب إصدار مذكرات توقيف في حقها. وتوقع أن تتداول هذا الأمر أجهزة الاعلام وستوحي وكأن المطلوبين أكثر من واحد لكن المؤكد هو واحد فقط.

٤. بعد تقديم تقريره ستعلق المحكمة جلساتها لأجل غير مسمى وليس من المرجح أن تصدر أي مذكرة توقيف في حق السيد الرئيس. وستطلب المحكمة من المدعي العام جمع مزيد من الأدلة لتقوم بإصدار مذكرة التوقيف أو الإدانة.

٥. من جانب آخر سيقوم المدعي العام يوم غدٍ ١١ يوليو ٢٠٠٨ بتقديم تقرير لمجلس السلم والأمن الأفريقي. وقد قمت بإعداد مذكرة توضح موقف الحكومة السودانية من المحكمة مدعمة بحقائق واضحة مستندة على القرار ١٥٩٣ ونظام روما الأساسي تطالب الإتحاد الأفريقي أن يكون له موقف واضح من المدعي العام خاصة وأنه أضحى سياسي وبدأ يتجاوز المهمة التي اسندت اليه وفقاً لقرار مجلس الأمن وكأن لديه قضية شخصية مع الحكومة السودانية. تم توزيعها على أعضاء مجلس السلم ولرئيس مفوضية السلم والأمن الأفريقي وأرسلت نسخة منها الى المندوب الدائم في نيويورك (مرفقه).

التعليق:

٦. واضح من وحي الحديث إن الأمر كله سياسي وهو عبارة عن مظاهرة إعلامية وأن المدعي العام بهذه الخطوة يريد ممارسة مزيد الضغط على الحكومة السودانية لتقوم بتسليم الشخصين الذين أدانتهما المحكمة من قبل.

٧. ربما تنتظر المحكمة ردة فعل الحكومة السودانية تجاه هذه الخطوة لتقرر من بعد ذلك ؛ ما يتطلب دارسة وتحليل ذلك بحيث تتسم ردة الفعل بصورة هادئة تركز على نقد الجوانب القانونية. وفي نفس الوقت أن تنظم حملة دبلوماسية

واسعة تتزامن مع عمل قانوني كما تمت الإشارة الى ذلك في التقارير السابقة مع المجموعة القانونية التي ذكرت أو مع غيرها.

٨. أرى تشكيل لجنة سياسية لتقوم بعمل خطة إعلامية حتى لا تتسم ردود أفعال الدولة بالتخبط بحيث تضع موجهات إعلامية وتحدد من يخول له التحدث للإعلام.

٩. سيقوم المصدر غداً بارسال مقتطفات من التقرير الذي سيقدم.

١٠. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

١١. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
أديس أبابا ١٠ يوليو ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** لعلك سألت نفسك مثلي يا أيها القارئ الكريم، هل المصدر "هود" بهذه القدرة في معرفة التفاصيل، التي قد لا تتسنى إلا لمن كان لصيقاً بالمدّعي العام أوكامبو كظله تماماً؟! أم هل يا تُرى كان يرجم بالغيب، بنظرية "إما خابت أو أصابت" كما يردّد عوام الناس؟! ذلك استناداً على كثير من المعلومات التي ذكرها وحدثت على أرض الواقع.
- **ثانياً:** من المفترض أن تكون العُصبة حَمَدَت لكادرها الأمني المقدّم بابكر تمسكه الثابت بضرورة معالجة هذه القضية في الإطار القانوني، فلا يوجد له تعليق على وثيقة إلا وذكر هذه اللازمة، لكن جماعته في الخرطوم كانت قد اختطت لنفسها خطاً على النقيض تماماً، وسَدَرَت في بحرٍ من اللامبالاة والازدراء والتنطع والأوهام، وكل ما حاولت أن تزيح النصل الموجه إلى نحرها ازداد غوراً في عنقها! مع ذلك، فقد إرتدّ المقدّم بابكر عن الإيمان بالمعالجة القانونيّة، ومضى في الفقرة السادسة في ذات الطريق الخاطئ الذي سارت فيه عُصبته، إذ آزرهم في محنتهم بالتقليل من شأن القضيّة، بدعوى أنها محض "مظاهرة إعلاميّة" يقول بها المُدّعي العام لويس مورينو أوكامبو، أو كأنه ودّ أن يقول ما قاله خالد بن عبدالله القسري، والي الكوفة، في حق الجعد بن درهم من قبل: «**أيها الناس، أنصرفوا إلى مذابحكم يرحمكم الله، أما أنا فاريد أن أضحّي بالعدالة الدوليّة**»!
- **ثالثاً:** في الفقرة الأخيرة التي قال عنها المقدّم بابكر أنه كتب عنها مذكرة وعمّمها على مجلس السلم الأفريقي، هنا نكشف للقارئ أن المذكور عمل قنصلاً في سفارة السودان في أديس أبابا. وهي الوظيفة التي تضع الأنظمة الشموليّة عليها عينها بهدف ممارسة أساليبها المعروفة في التجسّس والتحسّس والاغتياب

كما ذكرنا. لكن يبدو لي هنا أن دور المقدّم بابكر كان أوسع واشمل من ذلك، بدليل أنه يقوم بكتابة مذكرة ويُعمّمها في حين أن ذلك ينبغي أن يكون من صميم واجبات وزارة الخارجيّة، فضلاً عن كونه أرسلها ومن ثمّ أرسل لرئيسه يُعلمه بحُسن صنيعه. من جانبٍ ثانٍ، فإن ذلك يدلُّ أيضاً على أن هذه القضية ظلت في الحيّز الأمني وفق ما ذكرنا سابقاً، ونعيد ما قلناه أيضاً من تساؤلٍ يهتدي بنظرية المؤامرة: هل الفريق أول صلاح قوش مدير جهاز الأمن والاستخبارت يفعل ذلك لشيء في نفس يعقوب، أي الاحتكار الذي دللت عليه هذه الوثيقة، أم أنه يطلع عُصبته بذات الشفافيّة التي يُحدثه بها مرؤوسيه؟!

الوثيقة السادسة

بسم الله الرحمن الرحيم

<u>سري للغاية وشخصي</u>

السيد/ المدير العام ٢٧ يوليو ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

<u>الموضوع: عملية الخندق</u>

١. اتصل علي اليوم ٢٧ يوليو ٢٠٠٨م المصدر (هود) وأفاد بأن هناك نقاش داخلي كثيف حول مسألة العدالة والسلام أيهما يكون أولاً وأثبتت القضية المعروضة الآن بخصوص طلب إصدار مذكرة توقيف بحق السيد رئيس الجمهورية صعوبة وتعقيد هذه المسألة .

٢. أفاد بأن التقرير الشامل حول لائحة الاتهام سيصدر هذا الأسبوع على الأرجح حيث يعكف مكتب المدعي العام على تنقيحها من إفادات الشهود وأسمائهم حتي لا ينكشق أمرهم للكافة.

٣. أشار الى أن بالتقرير سترد بعض الأسماء من يشغلون بعض المؤسسات الحكومية التي وصفها المدعي العام بأنها جزء من تواطأ في تعقيد الأوضاع في دارفور. وسبق للمدعي العام أن أشار في تقريره الذي قدمه لمجلس الأمن الدولي في ٥ يونيو ٢٠٠٨ الماضي الى أن كل مؤسسات الدولية العسكرية والأمنية والقضائية والدبلوماسية والخدمة المدنية مشتركة في خطة إجرامية وتم تعبئتها لإنفاذ هذه الخطة.

٤. أشار الى أن هناك نقاش داخلي هل يتم نشر هذه الأسماء في التقرير أم يتم حذفها ويتم التعامل معها بصورة منفصلة. وقال حتى الآن لم يحسم هذا النقاش

وتدور مشاورات مع بعض المهتمين حول هذا الأمر. وإذا ما استقر الرأي على نشرها سيفيدني بذلك. ويرجح أنه ما دام تم الحديث حول المؤسسات في التقرير الذي قدم لمجلس الأمن فإنه ربما يتم نشر بعض من تلك الأسماء.

٥. من جانب آخر تحدث عن ضرورة عدم إغفال الجانب القانوني برغم أن القضية فيها بُعد سياسي كبير لكن لابد من عدم إهمال الجانب القانوني خاصة وأن القضية ألبست اللباس القانوني. وتساءل هل تم التواصل مع المجموعة القانونية. أوضحت له أنه لم يتم التواصل بصورة مباشرة لعدم قراءة صحيفة الاتهام بصورتها المتكاملة لمعرفة الثغرات القانونية فيها.

٦. تطرق بالحديث الى النقاش الذي يدور داخل أروقة مجلس الأمن الدولي والانقسام الداخلي حول تفعيل المادة ١٦ من نظام روما الأساسي وأشار الى أن المادة هي تدعو الى تأجيل الأمر وربما إذا تم الاتفاق عليها أن تؤدي الى إعطاء مزيد من الوقت لمعرفة وقياس مدى التقدم الذي يتم على جوانب السلام والعدالة. وقال إنه من الصعب التوصل الى توافق حول تفعيل المادة ١٦ إذا لم تكن هناك ضمانات من أن القضايا التي تنظر فيها المحكمة سيتم التعامل معها من قبل السودان. وقال النقاش الذي يدور هل يتم تفعيل المادة المعنية لوقف اتهام الرئيس أم إيقاف العملية كلها بمن فيهم الذين سبق أن تمت إدانتهم؟ وأشار الى أن المحكمة ربما تقول أن الوقت غير مناسباً لايقاف العملية.

٧. أما عن موعد نظر القضاة في طلب المدعي العام أشار الى أن القضاة الآن في عطلة ويتم النظر فيها منتصف الشهر المقبل. وقال من خلال البينات المقدمة لهم فإنه ربما يصدر أمر التوقيف ليس بالضرورة في كل التهم بل على الأقل في بعضها حسب البينات التي بحوزة الإدعاء. كما يتوقع أن تطلب الدائرة التمهيدية مزيد من التحريات في بعض الإدعاءات الوارده. وأشار الى أن إصدار أمر التوقيف ربما يتم في أكتوبر المقبل بعد فحص كل البينات.

٨. ركز على ضرورة العمل في المحور القانوني قبل أن يصدر أمر التوقيف لأن صدوره سيعقد الأمور. وقال في ظل التحرك السياسي والدبلوماسي والعمل الداخلي لابد من تفعيل العمل القانوني الداخلي في القضايا التي تنظر فيها المحكمة لإبعاد المحكمة عملا بمبدأ التكاملية والاستفاده من الدعم الإقليمي واستصحابه في العملية القانونية الداخلية حتي تخلق مصداقية للعملية تقنع العامل الخارجي أن هناك جدية في حل مشكلة الإفلات من العقاب.

٩. تساءل عن ردة فعل الاتحاد الأفريقي أوضحت له أن الرأي العام الأفريقي ضد الخطوة التي أقدمت عليها المحكمة الجنائية لأنها ذهبت بعيداً ما خلق انطباع بأن الأمر كله سياسي. وإذا لم يستجب مجلس الأمن الدولي لطلب الإتحاد الأفريقي سيكون له كلام آخر خاصة وأنه هو الأقدر على فهم تعقيدات الواقع في السودان. وأشرت الى أن هناك نقاش وسط الناشطين والدبلوماسيين حول

من يأتي أولاً السلام أم العدالة؟ ويشير البعض الى أن خطوة المدعي العام الآن تناقض المهمة الرئيسية لمجلس الأمن الدولي الذي من مهامه حفظ السلم والأمن الدوليين وإذا أدت خطوته الى تدهور الوضع الداخلي ماذا سيكون دور مجلس الأمن الدولي. إتفق معي الى أن نفس هذا الكلام يدور وسط عدد من المهتمين في بعض الدول الغربية لكن منهم من يقول يجب إيجاد مخرج يستصحب الحلين وإن سار أحد المسارين بخطى أقل من الآخر. اتفق معي على تعقيد مسألة السودان بإعتبار أن هذه القضية تمثل أكبر تحدي حقيقي يواجه المحكمة والدول الأعضاء فيها. ويصعب التكهن بالمستقبل ولكنه أشار الى أن الدول التي تساند المحكمة ستحاول الوقوف الى جانب التجربة حتى لا تتأثر بهذا التحدي ولو من خلال إيجاد مخرج وسط بين السلام والعدالة.

١٠. تساءل هل موقف الاتحاد الأفريقي هذا يمكن أن يدفع بعض الدول الى الانسحاب من المحكمة؟ قلت له لا أجزم بذلك لكنه احتمال يظل وارداً إذا تم تجاهل نصائح الاتحاد الأفريقي من قبل مجلس الأمن الدولي خاصة وأن أفريقيا أكبر داعم للمحكمة الجنائية وهي ثلث أعضاء الأمم المتحدة. وأشرت الى أن الاتحاد الأفريقي رغم تضحياته في دارفور لن ينسى كيف تخلى عنه المجتمع الدولي وأصر على نشر القوات الدولية بدلاً عنه. وبعد التوافق على العملية الهجين حاولت الأمم المتحدة إختطاف العملية دون أي إعتبار للشراكة بين المنظمتين وإذا ما تكررت هذه المرة في طلبه بشأن السودان ربما تكون هناك ردة فعل لا يمكن التكهن بها خاصة وأن المناقشات حول البيان الأخير بشأن المحكمة الجنائية وردت بعض المؤشرات لذلك.

التعليق:

١١. استمرت المحادثة ٤٦ دقيقة حاول المذكور أن يحثني على أن نبذل قصارى جهدنا في التحرك في كل المسارات دون التركيز على البعض وإغفال الأخريات لأهمية الأمر.

١٢. أعتقد أنه من الضروري التحرك في المحور القانوني خاصة وأن هناك اتصالات تمت مع المجموعة القانونية التي أقترحت في التقارير السابقة كما قام المندوب في لندن بالاتصال بمجموعة قانونية أخرى وابدت استعدادها للقيام بالمهمة. وهو يطلب أن يسمع رأي الرئاسة هل يمضي قدماً أم يتوقف.

١٣. أرى تشكيل لجنة قانونية لدراسة هذا الأمر وعمل مقترحات للمجموعة القانونية التي تنظر في هذه القضية أمام المحكمة الجنائية إنابة عن السودان. كذلك يمكن أن تقدم بينات بما تقوم به المؤسسة العدلية في الوطن وتنشيط عمل المحاكم الخاصة في دارفور لتؤكد فعالية القضاء الوطني دون الإكتفاء بهذا الحديث لوسائل الإعلام فقط.

١٤. أري أن الوقت يسرقنا وسنتفاجأ بإصدار القضاة أمر التوقيف ونحن نكابد في

الجبهة السياسية والدبلوماسية وحدها. الجهات التي تستهدف الوطن لا تعمل في جبهة واحدة تعمل في كل الاتجاهات لذلك لا بد من العمل بنفس طريقتها خاصة وأن هذه القضية تعتبر من أخطرها وأكبر التحديات التي تواجه الدولة ما يتطلب استخدام كل الإمكانيات لمواجهتها.

١٥. يتطلب التعاطي مع هذا الموضوع التفكير بطريقة غير تقليدية خاصة وأن مناصري المحكمة الجنائية والجهات التي تدفعها لا يمكن أن تستكين لتنهار فكرة المحكمة أمام هذا التحدي وربما يتم ابتداع وسيلة مثل فكرة الهجين عند أزمة القوات الدولية. لذلك يجب أن نستلهم الدروس من تجربة القوات الدولية ولا يتم تقديم التنازلات (بالقطاعي) في الوقت غير المناسب. كما أن التعويل الكبير على المنظمات الأقليمية وحدها غير كافي خاصة وأن موقفها قد لا يستمر طويلاً ولن تصمد كثيراً أمام الضغوط الغربية.

١٦. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

١٧. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر

أديس أبابا ٢٧ يوليو ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** بدا المقدّم بابكر دقيقاً وهو يذكر الوقت الذي استغرقته المقابلة مع مصدرهم "هود"، ويلفت الانتباه أيضاً أنه عَمَدَ إلى التعليق المُغلظ، إن جاز التعبير، وذلك بالتأكيد على النقاط المهمّة التي أشار لها المصدر.. وجاء ذلك في نقاط كثيرة وبالتفصيل "المُمِل". فهل يا تُرى كان مؤمناً بقوة بصر وبصيرة مصدره، لدرجة التماهي في الرؤى والآراء؟! أم أنه كان كناقل الكفر، دون أدنى مسئولية تعود عليه؟!

- **ثانياً:** يُلفِتُ الانتباه في هذا الوثيقة أن المصدر المُسمّى بــ"هود" يعود ويكرّر رؤيته على مندوب جهاز الأمن والمخابرات بضرورة السير في مسارات قانونيّة، ولو أن المقدّم بابكر صعد إلى أعلى قمّة في العاصمة الخرطوم، وقال لعُصبته ما زال مصدرنا "هود" يوصيني بالمسارات القانونيّة حتى ظننتُ أنه سيورّثني، لما لامه أحد. وتكرار النصائح باللجوء للقانونيين، تدلُّ على أنه إما رجل صبور طويل البال، أو أنه يعلم أن عُصبته بما فيهم رئيسه في الجهاز أصابهم وقرٌ في آذانهم، وعوضاً عن ذلك مضوا في طريق التفكير بألسنتهم!

- **ثالثاً:** رغم تعضيد المقدّم بابكر لموقف مصدرهم بالتأكيد على المجابهة القانونيّة، لكنه يتأرجح في مسارات أخرى، وذلك من أجل التهوين عليهم، هو يبدو كمن يصنع صنماً من عجوة، وكلما جاع أخذ منه "قضمة" بعد أن يُحدّث نفسه بسيلٍ من التبريرات والاعتذارات إلى أن يلتهمه بالكامل، ثمّ يعكِفُ على صنع صنم آخر ليستمرّ الدوران في الحلقة المُفرغة. ونضرب في ذلك مثلاً في قوله: «**القضية ضد مبادئ السلم والأمن الدوليين**».. أو قوله: «**الخطوة لن تجد تشجيعاً من ثلث الدول الأفريقية**».. أو قوله: «**من الصعب التوافق حول المادة ١٦**».. وهكذا يتضح إنها مجرّد تطمينات يريد أن يقنع عُصبته، بقوله: صبراً يا قوم، إن موعدنا البراءة!

الوثيقة السابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

<u>سري للغاية وشخصي</u>

السيد/ المدير العام ٢ أغسطس ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله،،،

<u>الموضوع: عملية الخندق</u>

١. اتصلت على المصدر (هود) اليوم ٢ أغسطس ٢٠٠٨م وذلك لقراءة رد الفعل على قرار مجلس الأمن الأخير الخاص بتجديد بعثة اليوناميد وما اكتنفت المداولات حوله من مواقف. سألته إن كان حاضراً في نيويورك فأجاب بالنفي وأفاد أنه تابع مجرياته من لندن.

٢. أوضح أن الرأي في بلاده يشير الى أن المجلس يفتقد لاستراتيجية واضحة للتعامل مع الموضوع الخاص بمسألة السلام والعدالة الأمر الذي أدى لهذا الجدل. ولكن في المقابل أصبحت مسألة اللجوء الى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي ممكنة برغم عدم وضوح الرؤية حتى الآن حول كيفية إعمال هذه المادة.

٣. وأشار الى أن تعقيدات هذه المشكلة كشفت جانب آخر وهو أن الموضوع ليس كله يقع على كاهل الحكومة السودانية بل الأطراف الأخرى المحلية (الحركات) والإقليمية الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لا بد من أن تبحث جميعا في كيفية أيجاد صيغة تحقق السلام وتحاسب المخطئين عما ارتكبوه.

٤. من جانبي أوضحت له أن القرار الأخير كشف كيف أن الأمر كله سياسي وأن الولايات المتحدة هي التي تدفع في هذا الاتجاه. رد بقوله أن الأمر ليس كله كذلك بل تم تحميله أكثر مما يجب (over reality) وهذا يؤكد عدم وجود استراتيجية واضحة للتعامل مع الأمر.

٥. سألني عن موقف بريطانيا فقلت له في رأي الشخصي حاولت جاهدا أن أقرأ تعابير وجه المندوب البريطاني في المجلس عندما كان يتلو بيانه ولكني لم أتمكن من معرفة نواياه الحقيقية. ورددت له السؤال فأجاب بأنها تدعم السلام بنسبة ١٠٠% ومنفتحة لمسألة تعطيل إجراءات المحكمة الجنائية وتفعيل المادة ١٦ ولكنها في نفس الوقت تدعم المحكمة الجنائية بقوة ولديها التزام أخلاقي تجاهها. سألته كذلك كيف هي منفتحة؟ فأجاب بأن هناك لجنة بريطانية تدرس في كيف يكون هذا التعطيل وما يجب أن يتم قبل هذا الإجراء وما يجب أن يتم بعده.

٦. أوضحت له أن الحراك الذي أحدثته المحكمة خلق تكاتف قوي بالداخل ومن التجمعات الإقليمية المختلفة وخارج الإقليم وسيمثل قوة دفع لعملية السلام ولكن الإشارات التي تصدر من وراء البحار (كما حدث من أمريكا) ستؤثر على قبول الحركات للجلوس للتفاوض. وسألته هل بريطانيا لا تزال تنوي التوسط للسلام في دارفور؟ رد بالإيجاب وقال هناك عدم وضوح في التوقيت؟

٧. سألته كذلك هل ترى أنه من الأفضل التحدث مع بريطانيا حول هذه الموضوعات ثنائيا أم عبر طرف ثالث وما هو هذا الطرف؟ رد بقوله أنه يرى أن ثنائيا و على مستوى عالي أفضل ولكنه استدرك بقوله دعني أجرى اتصالات مع اللجنة المختصة بهذا الموضوع وسأفيدك بالنتيجة غدا؟ .

٨. بعد ذلك سألته عن المدعي العام والتعليقات الصحفية التي صدرت من البروفسير أليكس دي وال الذي وصف مؤتمره الصحفي عندما أعلن طلب توقيفه للرئيس البشير بأنه متعجل واتسم تقريره المقدم للقضاة بالضعف في البينات والصياغة وحتى الأخطاء الإملائية. وقال إن إجابات أوكامبو في مؤتمره تدعو الى أن يوقف المجتمع الدولي تفاوضه مع السودان ويعمل على تغيير النظام. وكيف علق أليكس بقوله "أي طالب جاد يدرس في السياسية السودانية لن يأخذ فكرة *أن كل جهاز الدولة يرسل تقاريره للبشير ويطيعه طاعة كاملة ولديه قبضة مطلقه عليه ولديه استراتيجية لتدمير الفور والمساليت والزغاوة* على محمل الجد. وكيف أن هناك بعض الأصوات بدأت تنادي بتنحيه من منصبه.

٩. أجابني بأنه لا أحد يدري ما يحدث في المستقبل ولكن بحكم معرفته به اللصيقة فإن المدعي العام قوي ومتعجل وقال إن الصحفي البريطاني الذي نادى بتنحيته ليس لديه وزن كبير وبذلك يتوقع أن يستمر للأربعة أعوام المقبله. وأقر بأن موضوع السودان معقد جداً وصعب التعاطي معه لذلك كل شيء متوقع في المستقبل.

التعليق:

١٠. حاولت من خلال هذه المحادثة معرفة ما يدور بخلد البريطانيين في المرحلة المقبلة خاصة وأن بريطانية هي التي صاغت وقدمت مشروع القرار الأخير وربما يكون لديها دور في القرار الذي يدعو الى تعطيل إجراءات المحكمة في مقبل الأيام. وقد تكشفت من خلال المحادثة مع المذكور أن هناك لجنة مختصة

بريطانية تعمل على دراسة خيارات هذا الموضوع.

١١. كذلك سؤالي عن كيفية التعاطي مع بريطانيا قصدت أن نعرف كيف ينظرون هم لمسألة السلام والعدالة بصورة أشمل. لذلك سأعرف منه نتيجة اتصالاته غدا هل هم متلهفين الى اتصالات على مستوى عالي كما أشار أم أن لديهم موقف آخر.

١٢. أعتقد أنه من الضروري أن يكون هناك تواصل مع البريطانيين بطريقة أو بأخرى بعد القرار الأخير لمجلس الأمن في محاولة لشق الصف الغربي وكسب جزء منه لصفنا في المعركة القادمة في المجلس والجمعية العامة.

١٣. للتكرم بالإحاطة ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
المندوب أديس أبابا
٢ أغسطس ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** يُشكرُ لسيادة المقدّم بابكر أنه يستخدم الفكاهة، وذلك لراحة أعصاب قرّاء الوثائق السريّة، وأنا منهم. وبالرغم من أنه واضح في هذه الوثيقة أنه يُعلي من قدراته لمسئوليه، أو قُل لرئيسه الجالس على رأس الهرم الاستخباراتي والأمني (صلاح قوش). صحيح أنه رجل أمن له من صفات البصّاصة ما أهّله لأن يكون في ذلك الموقع وبتلك الرتبة الرفيعة، لكنني لم أكن أعتقد أن يبلغ به الاستخفاف درجة يزعُمُ فيها أنه أوتي فراسة تجعله يقرأ الانطباعات في سيماء قائلها، حتى ولو كانت بأهميّة قضيّة مصيريّة كقضيّة المحكمة الجنائيّة. فقد قال سيادته لا فُضَّ فوه وقلَّ حاسدوه: إنه حاول قراءة الموقف البريطاني من انطباعات مندوبها أثناء قراءته تقرير بلاده وفشل. وأزعُمُ لو أنه تكهَّن بذلك فقط وصَدَقَ حدسه، لما توانت عُصبته في الاستعانة به لمعرفة نوايا المواطنين تجاهَهُم من الانتفاضة القادمة، أي أسوة بدول الربيع العربي.
- **ثانياً:** مع ذلك، لابد من التنويه على مهنيته والتي تجلّت حينما ردَّ سؤال مصدرهم "هود" بسؤالٍ مهني حاول من خلاله معرفة ما يدور بخلد البريطانيين، أو كما قال.
- **ثالثاً:** تراءى لي، إن لم أكن مخطئاً، أن المصدر "هود" بريطاني الجنسية، ولهذا فهو يبدو غير متحاملٍ تماماً على الموقف البريطاني من القضيَّة، بل على العكس، كان يزكّيه أحياناً. وهذا ما تجلى لنا في هذه الوثيقة، وتحديداً في النقطة الخامسة.
- **رابعاً:** هل ذكر المقدّم في تعليقه الثامن اسم البروفيسور أليكس دي وال؟ نعم، ذكره.. لهذا فلنا مع البروفيسور أليكس شأنٌ آخر في مقبل الصفحات القادمة، نتمنى أن تنزل حباً ومودة على قلوب مريديه!

الوثيقة الثامنة

بسم الله الرحمن الرحيم

<u>سري للغاية وشخصي</u>

السيد/ المدير العام ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

<u>الموضوع: عملية الخندق</u>

١٢. تلقيت رسالة من المصدر (هود) يوم ١٨سبتمبر ٢٠٠٨م يشير فيها الى أن قضاة المحكمة الجنائية يواجهون مصاعب جمة خاصة وأن القضية أظهرت خلافات دستورية جوهرية من الصعوبة تجاوزها في القريب العاجل.

١٣. أشار الى أن هذه المصاعب جعلت القضية تسير ببطء شديد خاصة وأنها فتحت الباب لنقاش حول دستورية الخطوة التي أقدم عليها مدعي عام المحكمة وتعارض ذلك مع المبدأ الراسخ في القانون الدولي وهو الحصانة التي يتمتع بها الرؤساء في فترة ولايتهم.

١٤. من جانب آخر هناك جدل قانوني يتنامى وسط بعض القانونيين الغربيين بين مؤيد ومعارض لهذه الخطوة. ولكن الرأي العام الراجح هو صعوبة إلزام دولة ليست عضواً في معاهدة دولية بنصوصها لأن ذلك ربما يؤدي الى خلل في النظام الدولي الذي ترسخ عبر السنين باعتبار أن المحكمة الجنائية أنشأتها مجموعة دول وإذا ما ألزمت ، مجموعة دول في معاهدة دولية، دولة غير عضو بولايتها هذا ربما يدفع مجموعة دول أخري أن تنشئ معاهدة أخرى وتحاكم بها رئيس دول أخري على خلاف معها.

١٥. أما بخصوص الجدل الداخلي وسط بعض الدول الغربية لحماية المحكمة الجنائية الدولية من الفشل فقد أمدنا المصدر (الروماني) بوثيقة عبارة عن ورقة غير رسمية Non-paper وزعتها فرنسا يوم ١٩ سبتمبر ٢٠٠٨ على بعض الدول على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة على خلفية التوجه الذي تتبناه بعض الدول الأفريقية في مناهضة المساعي التي تقوم بها المحكمة الجنائية باستهداف الدول الأفريقية دون غيرها.

١٦. تتناول الورقة غير الرسمية الفرنسية التي جاءت تحت عنوان (<u>ورقة استراتيجية لتفادي الطريق المسدود أمام المحكمة الجنائية الدولية</u>) عدة محاور أهمها:

أ. إصدار مذكرة التوقيف سيؤدي الى خلق أزمة غير مسبوقة بين السودان والمجتمع الدولي. والنتيجة ستكون عزلة وعدم استقرار في السودان. ويمكن تفادي ذلك لأن القضاة لم يصدروا المذكرة بعد. كما أن مجلس الأمن الدولي بإمكانه استخدام صلاحياته تحت المادة ١٦ من نظام روما الأساسي بتجميد القرار وتجديده بصورة دورية كل ١٢ شهراً. ولكن ذلك يتطلب أن تقوم الحكومة السودانية بإجراءات محدده قبيل إصدار القرار تجاه المحكمة الجنائية لمنع اصدار القرار وتجاه مجلس الأمن الدولي لاستخدام المادة ١٦ من روما الأساسي.

ب. المخرج يتمثل في أن تكون الحكومة السودانية على دراية بالأوضاع في حالة الطوارئ. وأن تتخذ خطوات وفق جدول زمني تشمل:

(١) التعاطي قانونياً مع المحكمة الجنائية الدولية في القضية التي تواجه الرئيس؛

(٢) إعفاء أحمد هارون من أي مهام تنفيذية ؛

(٣) أن تسلم للمحكمة أحد المدانين السابقين فورا والثاني قبيل أن تصدر المحكمة قرارها بشأن مذكرة التوقيف في حق الرئيس.

ج. في ما يلي قوات اليوناميد تطالب الورقة بأن تعالج الحكومة السودانية القضايا العالقة خاصة نشر الكتيبة التايلندية والوحدة النيبالية وأن تلتزم بنصوص اتفاقية وضع القوات بحيث ترفع كل العوائق أمام حرية حركة القوات واستخدامها للمطارات ٢٤ ساعة بما فيه الطيران الليلي.

د. أما بشأن العملية السياسية تطالب بأن تتعاون الحكومة مع الوسيط المشترك جبريل باسولي ؛ وأن تتخذ المبادرة في بدء التفاوض مع كل من خليل ابراهيم وعبدالواحد محمد نور تحت رعاية باسولي

ه. أن تقوم الحكومة السودانية بقيادة حملة اتصالات مع عدد من المؤسسات الدولية التي تشمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي والتفاوض الثنائي مع بعض الدول الغربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي وذلك لإظهار رغبة السودان وجديته في التعاون مع كل المجتمع الدولي.

و. تختتم الورقة بأن هذه الخطوات متوقع أن تخلق ظروف سياسية وقانونية مطلوبة لتساعد المحكمة في عدم اتباع طلب المدعي العام وفي نفس الوقت في حال المضي قدما في إصدار المذكرة تمكن مجلس الأمن من استخدام المادة ١٦ من نظام روما.

التعليق:

١٧. واضح أن هناك ضغوط على الدول الغربية التي تتبنى المحكمة الجنائية خاصة في ظل الصعوبات القانونية التي برزت في اتهام رئيس دولة على كرسي الحكم. لذلك بدأت فرنسا التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي في حملتها لتحقيق أكبر قدر من المكاسب قبل أن يُدفع مجلس الأمن الدولي بناءً على قرار من الجمعية العامة لتفعيل المادة ١٦ من نظام روما.

١٨. كذلك بدأ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في لقاءه اليوم مع الأمين العام للأمم المتحدة بالطلب رسمياً منه باستخدام مجلس الأمن للمادة ١٦ وتجميد الإجراءات في حق الرئيس البشير. كذلك قدم طلبا رسميا بإصدار قرار من الجمعية العامة في شأن الاختصاص الجنائي الدولي في حق الرؤساء الأفارقة وذلك لتأثير ذلك على استقلالية وسيادة الدول الأفريقية في القيام بواجباتها وفق القانون الدولي.

١٩. مرفق الورقة الفرنسية غير الرسمية التي قدمتها كثمن لاستخدام مجلس الأمن للمادة ١٦ من نظام روما الأساسي.

٢٠. للتكرم بالإحاطة مع الشكر.

٢١. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
أديس أبابا ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** يُلاحظ أن الترقيم لم يبدأ من رقم (١) بما يوحي أن هذه الوثيقة امتدادٌ لما قبلها، أو شيء من هذا القبيل. وعليه يمكن حصرها في التالي بذات التسلسُل الذي مضت فيه، وذلك حتى لا يختلط الحابل بالنابل في ذهن القارئ غير المعتاد على مثل هذه الألغاز الأمنيَّة، إذ يُلاحظ أيضاً أن الاتصال بالمصدر تمّ هذه المرَّة بعد فترة أطول نسبياً من سابقاتها!
- **ثانياً:** يتضح من البداية مدى الضيق والأزمة التي أحاطت بالنظام السوداني جرّاء المحكمة الجنائية. وإن كانت الأمور تُعرف بخواتيمها، يمكن القول إن موضوع المحكمة الجنائية قد استهانت به في بداية الأمر، وكأنهم لم يتوقعوا أنه سيصبح أنشوطة يشتد وثاقها حول رقبة النظام. فالأمر وفق ما تراءى لنا من خلال تسلسُل هذه الوثائق كان أشبة بكُرة ثلج تدحرجت من علٍ، وظلت تتضخم وتتضخم إلى أن وصلت القاع!
- **ثالثاً:** من الواضح أيضاً أن العملاء المشار لهم استغلوا ضعف إلمام مخدميهم فراحوا ينسجون في توقعات وتنبؤات أقرب إلى الشطحات أو الخيال منها للواقع. خذ مثلاً ما ورد على لسان المصدر "هود" في زعمه أن القضية «**مثار جدل بين القانونيين الغربيين**» وهو حديث مُطلقٌ على علاته. كذلك الحديث عن «**دستوريَّة القضيَّة**» لكأنما الذين تبنوها في المحكمة لم ينتبهوا لثغرة كهذه. في حين أن الوسيط المقيم في أديس أبابا (المقدَّم بابكر) يُفترضُ ألاّ يؤمن بتلك الترهات، لأنه بحسب زعمه في سيرته الذاتية فهو من الدارسين للقانون ونال فيه درجة عليا. على كلٍ، هذا نموذج للخلل الذي أضاعت به العُصبة عمراً في الورى!
- **رابعاً:** لوحظ أن المصدر الآخر "الروماني" ظهر مجدداً على الشاشة، وجاء هذه المرَّة بمقترح قدّمه الفرنسيون وإن أطلقوا عليه "مذكرة غير رسميَّة".
- **خامساً:** بالمقترح المذكور تهيأ لنا لكأنما الفرنسيين استذكروا فعل سقراط والسُم الذي تجرَّعه على مضضٍ قبل أن يطرحوا هذه الوثيقة على الملأ. فالناظر لها يُدركُ أن بعض الأفكار التي وردت فيها تشكل حلولاً منطقيَّة، كان يمكن أن توفر مخرجاً للنظام من ورطته قبل أن تتفاقم، ولكن بنفس المنطق لن يُقدم عليها لأن قبولها يعني تجرُعه السُم بيديه. ولا أدري كيف غاب على أهل النظام في الخرطوم المعادلة البسيطة التي تقول إن المجتمع الدولي في ظلّ الأحاديَّة التي باتت تهيمن عليه بعد الحرب الباردة، لا يمكن أن يسمح لتجربة جديدة تشكل

أحد ركائزه، كتجربة المحكمة الجنائيّة، أن تؤول إلى فشل وبوار، فذلك من شأنه أن يخلخل معادلاتٍ غير مسموح بالاقتراب منها، ناهيك عن التصوير أو استراق السمع. وعليه فإن أي ممانعة أو مماطلة أو حتى تلكؤ لن يؤدي إلى حل. والعجيب في الأمر، أن تناهى إلى سمعنا شفاهة أن بعض عُصبة نظام الخرطوم كانوا يتبنون اتجاهاً مرناً يسمح بالتعامُل الإيجابي مع المحكمة، لكن أصواتهم قُمعت من قِبَل الصقور الذين يُهيمنون على صناعة القرار، أي "العُصبة داخل العُصبة" كما أسميناهم من قبل!

- **سادساً:** يقول المثل السوداني الدّارج: "المكتولة ما بتسمع الصايحة" ذلك يوضح إلى حدٍ بعيد أن ادّعاء القوة إن لم يكن مسنوداً بإمكانات يبقى محض انتحار. فالنظام السوداني ظلّ يدَّعى ما ليس له به علم منذ أن جاء السلطة بوسيلة القوة العسكريّة الانقلابيّة، وظنوا وهماً أنها وسيلة تصلح للتعامُل مع الخارج بمثلما "نجحت" في تكميم الأفواه وقمع الرأي الآخر والإقصاء في الداخل. لقد كان واضحاً من البداية أن الطريق الذي اختطه النظام سيؤدي إلى النفق المظلم الذي آلت إليه الأمور فيما بعد!

الوثيقة التاسعة

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ٢٣ سبتمبر

٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

٢٢. تلقيت رسالة من المصدر (هود) اليوم 23سبتمبر ٢٠٠٨م يوضح فيها أنه سيلتقي يوم غدٍ الأربعاء ٢٤ سبتمبر بنيوريوك بكل من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أوكامبو والمبعوث الخاص البريطاني للسودان.

٢٣. طلب مني في الرسالة أن ننقل له أية رسائل يود السودان أن يوصلها لكل من المدعي العام أو المبعوث البريطاني بشأن قضية المحكمة الجنائية.

٢٤. أرجو من سيادتكم التكرم بإفادتي بأي رسائل يمكن نقلها عبر المصدر للمذكورين خاصة وأنه في انتظار الرد على رسالته.

٢٥. للتكرم بالإحاطة مع الشكر.

٢٦. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر

أديس أبابا ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

تعليق المؤلف:

هذه وثيقة مختصرة لأن الترقيم يدلّ على أنها امتدادٌ لسابقتها. كما أنه بات واضحاً – بصورة نسبية – هذه المرّة أن المصدر المدعو (هود) شخصية مرموقة تحظى بمقابلة المسئولين الكبار المعنيين بالقضيّة، مثل السيد لويس أوكامبو المدّعي العام للمحكمة الجنائية نفسه، والمبعوث البريطاني السيد مايكل أونيل مسئول ملف السودان في وزارة الخارجية البريطانية أيضاً. لكن ما لا يستقيم فيه عقلاً أن تكون دائرة اتصالاته في الضفة الثانية المعنيّة بالموضوع مع ضابط أمن برتبة مقدم!! على كلٍ، هو افتراض إن ترسّخت لنا واقعيته سيُرجح ما سبق وتنبأنا به من قبل، وقلنا عنه إن (هود) هو شخصية أمنية من جهاز الأمن البريطاني المعروف باسم (إم ٥) وهو بهذه الصفة يرجح أن يكون عميلا مزدوجا؟ على كلٍ، يبدو لنا في الحالين (أن الطيور على أشكالها تقع) إذا صدق حدسنا!

الوثيقة العاشرة

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ٢٩ سبتمبر

٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. اتصلت اليوم ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨م على المصدر (هود) المتواجد في نيويورك وذلك لمعرفة نتائج اتصالاته ولقاءاته مع كل من المدعي العام والمسئول البريطاني السيد مايكل أونيل مسئول ملف السودان في الخارجية البريطانية.

٢. أفاد بأن لقاءه مع المدعي العام لم يدم طويلاً وذلك لأنه كان مضغوطاً جداً ومحبطاً نظراً للاتصالات العديدة التي أجراها على هامش اجتماعات الجمعية العامة ووجد فيها آراء عديدة متناقضة حول موضوع السودان الأمر الذي سبب له هذا الإحباط. لذلك لم يتحدث معه كثيراً ولكنه علم منه أنه مشغول بجمع بينات جديدة حول الحادث الذي تعرضت له قوات الإتحاد الأفريقي في حسكنيته ويريد أن يجمع المعلومات التي بحوزة الأمم المتحدة كما يسعى إلى لقاء الإتحاد الأفريقي لجمع مزيد من الإفادات حول ذلكم الهجوم. ومن المتوقع أن يصل مكتبه بحضور

في حق قادة الحركات المسلحة التي تسببت في الهجوم في غضون الأسبوعين القادمين.

٣. وأشار الى أن القضاة الذين يدرسون ملف الدعوى في مواجهة السيد الرئيس سيطلبون مثول المدعي العام أمامهم في جلسة استماع يوم الأربعاء القادم أول أكتوبر وسيطلبون مزيد من الوثائق والبينات. ستكون الجلسة مغلقة وربما يعلن القضاة قرارهم النهائي في الدعوى بحلول نهاية العام.

٤. لقاءه مع السيد مايكل أونيل مسئول ملف السودان بالخارجية البريطانية كان مطولاً وذلك لأنه هو من الذين يصيغون السياسة البريطانية تجاه السودان وآراءه محل إحترام وإعتبار لأنه مختص في شئون السودان. وعلم منه أنه ليس هناك إجماع وسط الدول الغربية المؤيدة للمحكمة الجنائية حول إعمال المادة ١٦ من نظام روما الأساسي وليس من المنظور إنفاذ ذلك قبل الإتفاق على خارطة طريق تنفذ أولاً بواسطة السودان قبل اللجوء الى استخدام المادة ١٦ وعرضها أمام مجلس الأمن الدولي.

٥. يقول إن الفرنسيين والأمريكان التقوا سوياً على هامش الجمعية العامة ولكن ليس هناك رأي قاطع وواضح حول المادة ١٦. لذلك يشير الى أنه ليس من المرجح أن تكون حاضرة أمام مجلس الأمن الدولي قريباً .

٦. يقترح أن نلتقي مع السيد مايكل أونيل في حضوره والتفاكر معه حول المخرج من هذا المأزق. ويشير الى أن السيد مايكل متفهم جداً لتعقيدات الوضع في السودان وهو مع إيجاد تسوية سياسية وحل المشكلة بدلاً من تعقيدها، وهو مسموع الرأي داخل الخارجية البريطانية ويشكل الرأي داخلها لذلك لا بد من التعاطي معه.

٧. يقترح كذلك أن يتم التعاطي قانونياً مع هذا الأمر وهو لا يعني بالضرورة إضفاء شرعية على المحكمة أو إعتراف بها. ويمكن أن يتم ذلك من خلال طرف ثالث أو بطريقة غير مباشرة. وقال The train has left the station لذلك لابد من عمل جهد ما قبل أن يصل محطته النهائية لأن عامل الزمن مهم جداً في هذه المسألة.

التعليق:

٨. استمرت المكالمة ٢٥ دقيقة اسهب المذكور وركز على ضرورة الاستفادة من عامل الزمن حتي لا يسرقنا خاصة وأن الاتصالات السياسية والدبلوماسية لم تتمخض حتى الآن عن عمل ملموس يوقف إجراءات المحكمة. لذلك يتعين العمل في المحور القانوني خاصة وأن الدول الغربية الرئيسية في مجلس الأمن الدولي لم تتواضع بعد على رؤية موحدة للتعاطي مع القضية داخل المجلس. ومما رشح من تصريحات يؤكد ذلك وربما تستمر المماحكات وسط الدول الأعضاء في المجلس لحين صدور القرار من قبل القضاة وبالتالي يصبح سيف الإدانه مسلطا ثم يبدأ الابتزاز السياسي بعد ذلك كما هو واضح من الورقة الفرنسية غير

الرسمية.

٩. أقترح أن نلتقي مع المسئول البريطاني الذي تمت الإشارة اليه في التقرير مع المصدر وقراءة ما يدور بخلده من أفكار حول المخرج وشكله والدور المرجح أن تقوم به بلاده. وسبق أن أشرت في تقريرنا السابق (الخندق ٢٤ بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠٠٨م) بأن هناك لجنة بريطانية تنظر في كيفية التعاطي مع طلب المدعي العام وما يجب أن يتم لتعطيل الإجراءات.

١٠. وقبل اللقاء مع المذكور أقترح أن ألتقي بسيادتكم للتفاكر ملياً حول هذا الأمر.

١١. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

١٢. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
اديس أبابا ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** في هذه الوثيقة ينتاب المرء شعوران متضادان، الأول أن المصدر "هود" أحد البهلوانيين الغربيين الذين وجدوا ضالتهم في نظام يفتح خزائن البلاد لكل من يوهمه بأنه سيُخلّصه من ورطة أدخل نفسه فيها، وقد تطول الأمثلة... نُذكر منها على سبيل المثال منصور إعجاز، الأمريكي من أصول باكستانية، وقد سبقت الإشارة له في محاولته تحسين صورة النظام عند صُنّاع القرار في الإدارة الأمريكية إبان عهد الرئيس الأسبق بيل كلينتون، وذلك بغرض رفعه من قائمة الدول السبع الراعية للإرهاب، وبالتالي رفع العقوبات الاقتصاديّة، وأسهبنا في سرد هذه الجهود بما آلت إليه من فشل ذريع في ختامها. وعليه فإن معلومات المصدر "هود" في هذه الوثيقة لا تعدو أن تكون مجرّد بديهيات، بجانب أن ما قاله عن المدّعي العام واتصالاته في المنظمة الدولية، كذّبه الواقع فيما بعد!
- أما الشعور الثاني الذي يُمكن أن يطرأ على ذهن قارئ هذه الوثيقة، وخاصة نصفها الثاني، فهو يميل إلى تصديق المصدر وينفي عنه صفة الابتزاز والفهلوة. فقد صدق توقُّعه حول استدعاء قادة من الحركات المتمرّدة مثلما حدث فيما بعد مع "بحر إدريس أبو قردة" الذي ذهب بنفسه إلى لاهاي وتمّ التحقيق معه وإطلاق سراحه بعد تبرئته من ثلاث تُهم بدعوى أن الأدلة غير كافية لإثبات ضلوعه في حادثة حسكنيتة، والتي راح ضحيتها ١٢ فرداً من قوات حفظ السلام المرابطة في الأراضي الدارفورية في العام ٢٠٠٧. والمذكور من المؤسّسين لحركة العدل والمساواة وانشقّ عنها لاحقاً وأسّس ما أسماه بـ"الجبهة المتحدة للمقاومة"، وللمفارقة عُيّن وزيراً للصحة في الحكومة الأخيرة. كما شمل توجيه الاتهام لاثنين آخرين، هما عبدالله بندا وحامد جاموس.

- اتصالا مع ما ذكرنا من شعور يخامر المرء فيما يخص المصدر "هود"، نلمس أنه أسدى نصحا لأهل النظام ظلّ يحومون حوله ولم يستبينوه إلا ضحى الغد. قال لهم أن الوقت كالسيف، إن لم تقطعه قطعك، وخبّرهم قبل وقت كافٍ (بالنظر لتاريخ الوثيقة) بأن التحرُّكات السياسية تكاد تذهب أدراج الرياح. وعليه ينبغي عليهم طرق الأبواب القانونيّة، لكن العُصبة آنذاك غرقت في الشعارات مثل "السد السد.. هوّ الرد" والتنطّع بمقارعة المحكمة الجنائيّة وتوجيه سهام الشتائم والبذاءات نحو مدّعي المحكمة الجنائيّة، لكأنه يخوض معركة شخصيّة، أو بينه وبين العُصبة ثأرٌ على ميراث!

الوثيقة الحادية عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. كما سبق أن أشرت في التقرير السابق الخندق رقم ٢٣ بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠٠٨م فقد أمدنا المصدر (هود) بالنص الكامل للدعوى التي رفعها المدعي العام للمحكمة الجنائية في مواجهة السيد الرئيس بعد أن أجريت عليها المعالجات اللازمه لتصبح في متناول الجميع.

٢. واضح من الدعوى حاول المدعي العام حشوها بحيثيات لتثبت إدعائه بأن كل مؤسسات الدوله السياسية والعسكرية والأمنية والدبلوماسية هي مشتركة في خطة منظمه لارتكاب الفظائع في دارفور.

٣. حوت الدعوى إشارة للجهاز بإعتباره يقوم برسم خطة سياسية وإعلامية للتغطية والتمويه وتحدثت عن مركز الخدمات الصحفية والدور الذي يقوم به. كما تحدثت عن لقاءات مع بعض قادة القوات المسلحة والوثائق التى حصلت عليها المحكمة لتشير وكأن التعليمات تصدر من أعلى الى أسفل وبالتالى فأن الرئيس لديه السيطرة التامة. وأشار الى تصريحات من مندوب السودان بالأمم المتحدة عبدالمحمود عبد الحليم ليشير الى أن المؤسسة الدبلوماسية هي كذلك تغطي وتساهم فيما يجرى في دارفور.

التعليق:

٤. واضح أن الدعوي فطيرة وبها حشو ومغالطات تم تجميعها لتأكيد فرضية أطلقها المدعى العام أمام مجلس الأمن الدولي في تقريره في يونيو الماضي.

٥. أعتقد أنه من الضروري أن تخضع القضية أمام لجنة قانونية مختصة لدراستها وتوظيف المغالطات الوارده فيها لتفنيد إدعاءات المدعي العام وتحامله غير الموضوعي على السودان وقيادته وكان لديه ثأر شخصي.

٦. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

٧. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
أديس أبابا ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** ها نحن قد وصلنا المحطة الكُبرى، فالمقدّم بابكر يكشف أنه حصل على وثيقة إدانة الرئيس البشير كاملة من المصدر "هود" من قبل أن تُعلن، علماً بأن الحصول المُسبّق هذا لن يدرأ الشُبُهات التي أطلت برأسها من خلف السطور. من جانب آخر، تُعلمنا هذه الوثيقة في صدرها أن ثمّة مُكاتبات سابقة، لكننا لم نستطيع الحصول عليها حتى تكتمل الصورة.
- **ثانياً:** تكشف هذه الوثيقة بالفعل، أن النظام تعامل مع هذه القضية باستهانة شديدة. فمصدره "هود" أرسل لهم في وقت مبكر مذكرة الإدانة، فتحاوموا حولها كما يتحاوم الذباب حول فريسته. ثمّ انتظروا حتى قرَعت الأجراس إنذاراتها!
- **ثالثاً:** من الواضح جداً أن جهاز الأمن اضطلع بمهمّة متابعة هذه القضيّة دون الأجهزة الأخرى، وبناءً على هذا تفيد الفقرة الثالثة من الوثيقة بصحّة اتهامات المُدّعي العام لويس أوكامبو التي تمضي في هذا الخصوص. لكنه لم يحالفه التوفيق في الزعم بأن «**الرئيس لديه السيطرة التامة**» إذ يعلم المتابعون لشئون وشجون العُصبة الحاكمة أن ذلك محض افتراء، فالقرار تتولاه منظومة صغيرة داخل النظام، وأن بعضها لا يعلم به الرئيس نفسه. ومع ذلك فقد كان يبدو سعيداً بجهله، وقد تقلصت طموحاته في الحُكم الصُوري.
- **رابعاً:** أوردت الوثيقة للمرّة الثانية اسم السيد عبدالمحمود عبدالحليم مندوب السودان السابق في الأمم المتحدة. وذلك بالإشارة للدور الهدّام الذي لعبته الدبلوماسيّة في كارثة دارفور. وكنا قد ذكرنا أن المذكور كان نموذجاً للموظف الذي يحاول إرضاء رئيسه من أجل الوظيفة ومزاياها. ونحن لا نفتري عليه كذباً، فقد شهد له الأصدقاء قبل الأعداء في ظهوره المتكرّر على شاشات الفضائيات وهو يضُر النظام عوضاً عن أن يفيده. أما داخل قاعات المنظمة الدولية فللرجل صولات وجولات لا تخلو من فضائح دبلوماسيّة، ومن ذلك ما حدث بينه وبين مندوب نيكاراجو حين وصف بلاده بأنها إحدى جمهوريات الموز، وبحسبه تلك سُبّة تُنقصُ من قدرها بين الأمم. تلا مندوبها على مسامعه رداً رصيناً، ذكر فيه بالحقائق

والأرقام منزلة بلاذه بين الدول في مجالات شتى، مقارنة بدولة النظام الذي يمثله السيد عبدالمحمود عبدالحليم!

- **خامساً:** يبدو أن المقدّم بابكر اقتدى بمنهج السيد عبدالمحمود نفسه، ففي تعليقه المُرفق في ذيل الوثيقة ينصح مرؤوسيه بأن لا يلقوا بالاً لمذكرة المُدّعي العام، والتي أرفقها لهم وهي بزعمه «**فطيرة وبها حشو ومغالطات**» وتلك نصيحة مشى في دروبها المغالطون حتى أحلكت ليلهم. والغريب في الأمر أن المقدّم بابكر الذي قلل من محتوى الدعوى، نكص على عُقبيه في الفقرة التي تليها وقال لهم: «**من الضروري أن تخضع القضية للجنة قانونيّة مختصّة لدراسة وتوظيف المغالطات الواردة...**» ولا ندري كيف يتأتى للمرء أن يُوظف مغالطات ويطمح أن تنجيه من مصير منتظر؟!

الوثيقة الثانية عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام   ١٢نوفمبر ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. بالاشارة الى تقريرنا الخندق ٣٠ بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٠٨م فان اللقاء الذي إنعقد بين وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام الجديد السيد ألان لو روي والمدعي العام للمحكمة الجنائية أوكامبو يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨م بمقر الأمم المتحدة أوضح فيه المدعي العام أن الموعد المتوقع لأن يصدر فيه القضاة قرارهم بإدانة الرئيس البشير سيتأثر بقضية الكنغولي توماس لوبانقا لأن القضاة الأن مستوعبين بقضية الكنغو الديمقراطية.

٢. وتوقع أوكامبو أن تكون جلسة الاستماع الثانية بحلول منتصف نوفمبر المقبل وبعدها سيقرر القضاة إذا كان بمقدورهم إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس البشير أم لا.

٣. معلوم أنه سينعقد في خلال الفترة من الجمعة القادم ١٤ نوفمبر وحتى ٢٠ نوفمبر إجتماع الجمعية العمومية للدول الأعضاء في نظام روما الأساسي، وستكون المحكمة مشغولة به.

التعليق والرأي:

٤. حاولت الاتصال على المصدر (هود) من خلال الهاتف والبريد الالكتروني ولم أفلح في الوصول اليه واتوقع أن يرد في أي لحظة سواء عبر الهاتف البريد الألكتروني. وأثناء كتابة التقرير علمت منه أنه في إجتماع وسنتحاور عبر

الهاتف ظهر يوم غد وسنفيدكم بنتائجه لا حقاً.

٥. كل ما توصلت اليه من معلومات من مختلف المصادر يشير الى أن هناك ضغوط على المحكمة في هذه القضية وربما تؤدي هذه الضغوط الى تأخير صدور قرار القضاة لبداية العام القادم لإعطاء فرصة للجهود الجارية الآن في مجالات نشر الهجين والتقدم في عملية السلام. وقد أشار المدعي العام لهذا بقوله أنه سيطلب من القضاة في جلسة الاستماع الثانية المتوقعه منتصف الشهر الجاري بالتركيز على القضية الكنغولية والقضية المرفوعه في مواجهة الحركات وتأخير القضية الخاصة بالرئيس البشير لحين الفصل في الدعاوي الأخرى.

٦. أعتقد أن المهم ليس هو صدور مذكرة التوقيف في هذا الشهر أو بداية العام القادم ولكن المهم هو التعاطي بايجابية بدلاً من التركيز فقط على المحور السياسي والدبلوماسي والذي لم يبلور شيء ملموس بعد اللهم إلا المناصرات الشفوية والتي لا تكفي في مثل هذه الحالات.

٧. ولقد مضت حتى الآن قرابة ستة أشهر منذ أن رشحت المعلومات الخاصة بصدور مذكرة التوقيف ولكن ليس هناك جهد واضح في الجانب القانوني والذي من خلاله يمكن قياس حجم الجهد المبذول والتنبؤ بنتائجه. ولقد تم تبديد موارد ماليه كثيرة في انعقاد المؤتمرات والمسيرات والتحركات الخارجية كان يمكن توجيه جزء منها للجانب القانوني. وهذا الأخير يتطلب التعاطي مع جهات محترمه ولديها تجربة وليس مع مجموعات تريد أن تتكسب وتسوّق المقترحات غير العملية والتي لا تسير بالقضية لنهاياتها المرجوة.

٨. وقديماً تقول الحكمة إذا أردت أن تحل مشكلة يجب ألا تُعمِل فيها نفس التفكير وقت وقوعها بل يجب أن يكون خلاقاً وأكبر من حجم المشكلة. لذلك يتطلب إعمال التفكير المبتكر الذي يقلل المخاطر.

٩. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

١٠. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
اديس أبابا ١٢نوفمبر ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** من المؤكد أن القارئ سيندهش مثلي وهو يرى عُصبة ترى الحبل يشتد حول رقبتها، ومع ذلك لا تحرِّك ساكنا. يتهيأ لي أنهم كلما شعروا بالورطة تزداد غوراً جهزوا "للرئيس الراقص" لقاءً ينثر فيه حِكَمِه التي تقشعرُّ لها الأبدان، مثل قوله للملأ مخاطباً قرارات المحكمة الجنائية: **«بلوها وأشربوا مويتها»**.. أو قوله أن:

«**المدعي العام مزنوق زنقة ترزي يوم الوقفة**».. والعديد من هذه الأمثال الدارجة والتي يُعتقد أن مترجمي المحكمة الجنائية لو تضامنوا على لسان رجل واحد لما استطاعوا أن يجدوا لها مقابلاً موضوعياً.. ولكن ذلك ليس مهماً، فالمهم أن يختم الرئيس خُطبته العصماء التي توعَّد فيها مُدّعي المحكمة الجنائية وصحبه، وذلك بالرقص على أنغام أغنية من أغاني الحماسة السودانيّة، تتضمَّن شطراً مستفزاً تقول "من حُمرة عيونو أسلموا نصارى"!

- **ثانيا:** الغريب في الأمر أن معلومات هذه الوثيقة برغم أهميتها القصوى، فالمقدّم بابكر لا يسندها للمصدر المعروف "هود".. وقبل الاسترسال في القراءة، حسبْنا أن ذلك حدث من باب السهو والخطأ، غير أنني فوجئت به في الفقرة الأولى لتعليقه يقول إنه: «**حاول الاتصال به ولم يوفق**».. إذاً من أين أتى سيادة المقدّم بمعلوماته تلك؟ هل هو أيضاً سَرَّح في تغذية رئيسه بمعلومات من بنات خياله؟! لا سيّما، وهو القائل في الفقرة الثانية إنه استقاها: «**من مصادر مختلفة**» لم يُشِرْ لها.. وهو أمر يُدخِلُ الريبة والشكوك، خاصة إن كان بين بصّاص وبصّاص، فرجال الأمن لا يثقون ببعضهم البعض، وهو إحساس مستمد من عدم ثقة الناس فيهم.. ومع ذلك، قد تشفع الشفافية التي أتبعها المرؤوس مع رئيسه، ونقول إن التوثيق سقط سهواً!
- **ثالثا:** قد يُلاحظ القارئ أن المقدّم بابكر اضطر في تعليقه على هذه الوثيقة مضاعفة توقعاته. ولكن يبدو لي أنه كمن كان يؤذن في مالطا.. فهو يطرح آراءً تبدو كبارقة أمل للخروج من المأزق، ولكن يشوبها شيء من عدم الثبات، ورغم تكراره لها فهي لم تجد أذناً صاغية من رئيسه وفق ما أشرنا من قبل. وفي هذا الصدد، لم ألمس صدقاً في قوله مثلما التمستُ ما أكده بجرأة يحسد عليها: «**لقد تم تبديد موارد مالية كثيرة في انعقاد المؤتمرات والمسيرات والتحرُّكات الخارجيّة كان يمكن توجيه جزء منها للجانب القانوني**»، وهي عبارة لو قالها أحد معارضي النظام لوُصم بالخيانة الوطنيّة. وفي التقدير أن الحكم والأقوال المأثورة التي ختم بها المقدّم مذكرته هدفت إلى تخفيف تلك النصيحة الناجزة!

الوثيقة الثالثة عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ١٧نوفمبر ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. اتصلت على المصدر (هود) اليوم ١٧ نوفمبر وذلك لمعرفة آخر التطورات بالنسبة لقضية الرئيس البشير مع المحكمة الجنائية الدولية وما يدور داخل أروقة

المحكمة هذه الأيام.

٢. أفادني بأن المدعي العام قد فرغ من جمع الأدلة والبينات في قضية حسكنيته المتهمه فيها بعض الحركات الدارفورية المسلحة. وقد سلم هذه البينات لقضاة المحكمة ليعكفوا عليها بالدراسة ومن ثم إصدار مذكرة توقيف بحق المجرمين الذين تسببوا في مقتل جنود الاتحاد الأفريقي.
أوضح أن المدعي العام في بيانه الذي أصدره نهاية الأسبوع المنصرم كان متفائلا بأن يصدر القضاة قرارهم في غضون أسبوعين. ولكنه أشار الى أن هذا التوقيت من غير المرجح أن يمكن القضاة من الفراغ من القضية وذلك لأنه وبحلول منتصف الشهر المقبل سيدخلون في إجازة حتى بداية العام المقبل بمناسبة أعياد الكرسماس.

٣. أوضح أن قضية الرئيس البشير من غير المتوقع الفصل فيها قبل بداية العام القادم. وفي المقابل سيقدم المدعي العام يوم ٣ ديسمبر المقبل تقريره الدوري لمجلس الأمن الدولي والذي سيوضح من خلاله الخطوات التي قام بها في تنفيذ القرار ١٥٩٣ والصعوبات التي تواجهه وما ينبغي أن يقوم به مجلس الأمن الدولي.

٤. بعد ذلك تحدث عن الخطوات التي تقوم بها الحكومة خاصة في المجال القانوني وتعيينها لمجموعة قانونية للدفاع عنها والتعديلات المزمع إجراؤها على نصوص القانون الجنائي وتساءل عما تم بشأن علي كوشيب. وأشار الى أن الخطوات هذه رغم بطئها إلا أنها في الإتجاه الصحيح.

٥. من جانبي سألته عن ما يخطط له البريطانيون خاصة بعد الزيارة التي قام بها السيد مايكل أونيل للسودان ولقاءاته مع عدد من المسئولين. أفادني أنه لم يلتق به في الفترة السابقة ولكنه سيجري إتصالاً في الأيام المقبله وطلب مني إذا كانت هناك أية رسالة يمكن أن ينقلها له أو أي استفسار منه. فقلت له أولا نريد أن نقرأ الانطباعات التي خرج بها وما تقييمهم لما يجري حالياً بشأن ملتقى أهل السودان واستعدادات الحكومة للجلوس للتفاوض وحل المشكلة في المفاوضات المزمعه في الدوحة قريبا.

٦. أفادني بأن هناك ندوة يعد لها في أحدى الجامعات الأمريكية في فبراير٢٠٠٩ المقبل سيتم فيها تناول قضية دارفور والمحكمة الجنائية. وسيؤمها لفيف من المختصين والخبراء وسيخاطبها المدعي العام للمحكمة الجنائية وبعض المسئولين من الاتحاد الأفريقي وبعض المؤسسات والمنظمات المهتمة بشأن الأوضاع في السودان . وقال ربما تتم دعوة الحكومة السودانية للمشاركة فيها.

التعليق والرأي:

٧. أستمرت المحادثة لمدة ٢٠ دقيقة أبدى أولا اعتذاره لعدم الرد على في الفترة السابقه حيث أشار الى أنه تم نقله ليعمل في السفارة البريطانية في واشنطون. وسينفذ النقل في بداية العام المقبل وسيعمل في مجال مكافحة الإرهاب. وقد سافر

الى واشنطون لعمل بعض الترتيبات الإدارية.

٨. أعتقد أن هناك وقت لمضاعفة التحركات في كافة المحاور دون إغفال أي منها خاصة الجانب القانوني بشقيه الداخلي والخارجي. يجب أن يبذل جهد في الشق الداخلي لأنه هو الذي يعكس المصداقية خاصة في مواجهة القضية الخاصة بعلي كوشيب.لأن هناك حديث كثير يتردد رغم القرارات الجزئية بخصوص مبادرة أهل السودان لكن عدم تفعيل الجانب القانوني الداخلي يلقي بظلال من الشك حول مدي مصداقية الحكومة في المضي قدما في مكافحة الافلات من العقاب.

٩. كما ذكرت في تقارير سابقة فإن المحكمة الجنائية ربما تلوح بإصدار مذكرة التوقيف لتحقيق مكاسب عديدة على الأرض في مجال السلام ونشر اليوناميد. وسبق أن ذكر المدعي العام لبعض الرسميين في الأمم المتحدة أنه ربما لا يعلن أسماء المطلوبين في قضية حسكنيته وسيحيطها بسياج من السرية لتكثر حولها التكهنات وتدفع الحركات نحو طاولة التفاوض. والهدف الاخر هو أن الإعلان عن الأسماء ربما يدفع المطلوبين لتأجيج الصراع في دارفور ويؤدي الى زيادة حالة عدم استقرار.

١٠. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

١١. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر

أديس أبابا ١٧نوفمبر ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** هذه الوثيقة طفحت بالتوقعات، أي أنها لم تقدّم معلومات ملموسة ومحسوسة. وإن كان من ضمن التوقعات ما صَدَقَ فيما بعد، مثل إصدار مذكرة توقيف بخصوص "أبو قردة" للمثول أمام المحكمة كما أشرنا من قبل.
- **ثانياً:** لعلّ البعض لا يعلم بفحوى القرار ١٥٩٣، وهو القرار الذي استندت عليه القضية برمّتها، ولَئنْ القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في ما يخُص قضيَّة دارفور وتجاوزت العشرين قراراً، وضربت بذلك رقماً قياسياً. إذ أنها صدرت في بضع سنوات لم تحظ بها قضية من قبل. ففيم نَصّ هذا القرار التاريخي؟

صدر القرار الذي مهّدت له اللجنة الدوليّة للتحقيق في جرائم دارفور في ٣١/٤/٢٠٠٥ بموافقة ١١ عضواً وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت (الجزائر، البرازيل، الصين والولايات المتحدة الأمريكية)، أي لم ترفضه أي دولة، ويقضي بتقديم ٥١ شخصاً للمحاكمة أمام المحكمة الجنائيّة الدوليّة لما اقترفوه من جرائم ضد الإنسانيّة والقانون الدولي في دارفور، كما نصّت بذلك الفقرة الأولى من ديباجة القرار، والذي تتضمَّن تسع بنود.

- جاء البند الأول واضحاً في إحالة الوضع في دارفور للمحكمة الجنائية ابتداء من الأوّل من يوليو ٢٠٠٢.
- وألزم البند الثاني حكومة السودان وكل الأطراف الأخرى في النزاع بدارفور التعاون الكامل مع المحكمة والمدَّعي الجنائي، وتقديم أي مساعدة ضروريَّة لهُما بموجب هذا القرار.
- ودعا البند الثالث مجلس الأمن للتباحُث مع المحكمة الجنائيَّة والاتحاد الأفريقي حول التدابير العمليَّة التي من شأنها تيسير عمل المحكمة، بما في ذلك احتمال عقد الإجراءات في الإقليم نفسه، الأمر الذي سوف يساهم في الجهود الإقليميَّة لمحاربة الإفلات من العقاب.
- شجَّع البند الرابع المحكمة على دعم التعاون الدولي – كلما كان ذلك متفقا مع اتفاقية روما – مع الجهود المحلية لترقية سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الإفلات من العقاب في دارفور.
- وركز البند الخامس على ضرورة المصالحات وتضميد الجراحات، وشجَّع في هذا الخصوص إنشاء مؤسَّسات تضم كل قطاعات المجتمع السُّوداني، مثل لجان الحقيقة والمصالحة لاستكمال الإجراءات القضائيَّة، ومن ثمَّ تقوية الجهود المبذولة لاستعادة السلام المستدام، بمساعدة الاتحاد الأفريقي والعالم متى ما كان ذلك ضروريا.
- واستثنى البند السادس من القرار الدول غير الموقعة على اتفاقيَّة روما استثناءً صريحاً من تطبيق بنود هذا القرار على رعاياها الموجودين في السُّودان حتى ولو شاركوا أو ارتكبوا جرائم فظيعة.
- وتعلق البند السابع بمنع تمويل مصاريف المحاكمة الجنائيَّة بواسطة الأمم المتحدة، بل يكون ذلك على حساب الدول الموقعة على اتفاقيَّة روما التي أسَّست المحكمة الجنائيَّة نفسها، وكذلك من الدول التي تتبرَّع طوعاً لذلك الغرض.
- أما المادة الثامنة فقد نصَّت على أن يخاطب المدَّعي الجنائي مجلس الأمن خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القرار، ويعقب ذلك مخاطبته كل ستة أشهر حول الإجراءات التي تمَّ اتخاذها بموجب القرار.
- أما البند التاسع والأخير فقد قرَّر استمرار بقاء موضوع القرار على منضدة مجلس الأمن، وذلك تسهيلاً لتحريك الأمر في أي لحظة. وقد عكس مدى اهتمام المجلس بالموضوع.

هذه ترجمة غير رسمية، مختصرة للتعريف ببنود القرار بتصرف.

- **ثالثاً:** هذه الوثيقة أماطت اللثام تماماً عن المصدر الذي سُمي بـــ"هود" فقد اتضح جلياً بأنه أحد عناصر الاستخبارات البريطانيَّة، ذلك بالنظر لطبيعة الذين سخَّروه لتلك القضيَّة، أو قد يكون دبلوماسياً تابعا لوزارة الخارجية، لكن هذا افتراض يتضاءل مع الاحتمال الأول. على كلٍ، سواءً بهذه الصفة أو تلك، فقد أكد المقدّم بابكر بـــأنه سيُنقل لسفارة بلاده في واشنطن، للعمل في مجال مكافحة الإرهاب.

وهو الحقل الذي ينفي ما افترضناه سابقاً في أن التعاون بينه والنظام جاء في الإطار الاستخباري مثلما يقول رجال الجاسوسيَّة. فذاك مجال للنظام فيه باعٌ كبير، وهو أحد الموصومين بهذا الوصف البغيض (الإرهاب) وبناءً عليه نحن نرجِّح احتمال آخر، وهو أن النظام في الخرطوم وجد في المذكور ضالته مقابل حفنة من المال. فلا أحد يظن أنه بقبوله العمالة، كان يبتغي مجداً أو يسعى لتخليد ذكراه في أفئدة السودانيين!

- رابعاً: من الواضح ومن خلال هذه الوثيقة أن العُصبة ناقشت أمر تسليم علي كوشيب، ككبش فداء، وربما أحمد هارون أيضاً. وكما قرأنا من قبل، فإن المقدَّم بابكر حاول مراراً وتكراراً أن يجد لهذا الافتراض مسوغاً قانونياً. ومع ذلك من الواضح كذلك، إما أنهم لم يتوصلوا إلى قرار جماعي في هذا الإتجاه، أو أنهم أدركوا المأزق الذي سيترتب عليه تسليمهم. أي كما "الحبل على الجرّار" كما يقولون في الأمثال الشعبية!

الوثيقة الرابعة عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ٤ أكتوبر ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. جرت على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة لقاءات مع عدد من المسئولين الغربيين حول موضوع السودان شملت العملية السلمية في دارفور وموضوع المحكمة الجنائية وأثرها على الأوضاع الداخلية خاصة على عملية السلام الشامل ونشر العملية الهجين. وقد لخص لنا المصدر (الروماني) حصيلة هذه اللقاءات على النحو التالي:

أ. اللقاء بين الأمين العام للأمم المتحدة والسيد كارل بلديت وزير خارجية السويد الذي جرى يوم ٢٧ سبتمبر ركز على الآتي:

(١) تحدث الأمين العام عن التركيز الشديد لكل من الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي على استخدام المادة ١٦ من نظام روما الأساسي دون العملية السياسية. وذكر أنه تحدث للاتحاد الأفريقي عن ضرورة التوازن بين الأمرين خاصة وأنه لا يستطيع التدخل في العملية القضائية ولابد أن يأخذ القانون مجراه لأنه أي مساومة حول العملية القضائية ستكون لها عواقب خطيرة في المستقبل.

وقال أن مجلس الأمن الدولي سيناقش هذا الموضوع ولكنه أشار الى أنه وأوروبا في صف واحد حول هذا الموضوع.

(٢) من جانبه عبر المسئول السويدي عن قلق بلاده على مصير اتفاقية السلام الشامل والانتخابات القادمه في حال إدانة المسئوليين السودانيين.

ب. اللقاء بين الأمين العام والسيد غردون براون رئيس الوزراء البريطاني يوم ٢٥ سبتمبر ركز على الآتي:

(١) عبر الأمين العام عن تقديره للدور الذي تقوم به بريطانيا تجاه نشر العملية الهجين من خلال عملها ضمن لجنة أصدقاء اليوناميد لتتمكن الأمم المتحدة من تحقيق ربطها الخاص بنشر ٨٠% بحلول نهاية العام. وطالبها بممارسة الضغوط على الحكومة السودانية لمزيد من التعاون. وطلب من بريطانيا أن تشجع الرئيس فيكتور يوشينكو رئيس أوكرانيا على الوفاء بتعهداته بتقديم الدعم الفني للهجين من خلال تزويدها بعدد من الطائرات العمودية.

(٢) من جانبه تحدث المسئول البريطاني عن المبادرة البريطانية الفرنسية الهادفة الى تزويد الهجين بعدد من الطائرات العمودية ورفع قدرات الطائرات وتدريب الطيارين وساهمت بريطانيا بمبلغ ٥ مليون دولار ودعت أوكرانيا للمشاركة وقال إن الموافقة الأكرانية بتزويد البعثة بطائرات هو نتاج لهذه المبادرة.

(٣) وعلى صعيد منفصل عبر رئيس الوزراء البريطاني عن قلقه إزاء مبادرة الجامعة العربيه وشكك في قدرتها على تحريك العملية السياسية للأمام. وقال "لكن من المهم أن تجلس معنا الجامعة العربية على طاولة واحدة " وقال أيضا إن بريطانيا جاهزة لتقديم أي مساعدة ممكنه وأضاف أنه في السابق عرض أن تكون لندن هي مقر المفاوضات.

ج. اللقاء بين الأمين العام والسيد ديفيد مليباند وزير الخارجية البريطاني يوم ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨م تناول اللقاء الموضوعات التالية:

(١) شرح الأمين العام لقاءاته المختلفة مع عدد من المسئولين من الجامعة العربية والإتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ونائب الرئيس السوداني والتي تركزت في معظمها على العملية السياسية. ونفى أي ضغوط سياسية تمارسها عليه الجامعة العربية. وركز على أنه قلق من تأخر علمية نشر الهجين ولكنه طالب أن يعلم المجتمع الدولي أن هناك خطوات إيجابية اتخذتها الحكومة السودانية.

(٢) الوزير البريطاني أشار الى أنه ليست هناك أي خطوات اتخذت لتبرر استخدام المادة ١٦ من نظام روما الأساسي. وفي المقابل إعترف بأن انهيار اتفاقية السلام الشامل CPA سيؤدي الى مزيد من العنف. وقال إنه تحدث لنائب الرئيس طه وكان واضحاً وعكس الواقع. وقال إن هناك

رغبة في التسريع بالحل لتفادئ المخاطر There was a sense of urgency.

(٣) من جانب آخر قال أحد مساعدي الأمين العام من الحاضرين للإجتماع أن المصريين في لقاءاتهم كانوا حازمين جداً بقولهم إن إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني ستكون لها عواقب خطيرة جداً على عملية السلام وستؤدي الى مزيد من العنف وربما تمتد آثاره الى مصر.

(٤) وتساءل الوزير البريطاني؛ إذا كانت هناك جبهة دولية موحدة هل يمكن أن تجبر الحكومة السودانية بتسليم المدانين الآخرين المطلوبين للمحكمة الجنائية؟ أجاب عليه المندوب البريطاني لدي الأمم المتحدة بأن الحكومة السودانية موقفها واضح جداً لن تسلم أحد للمحكمة ولكنه استدرك بقوله يجب التحوط بعمل إجراءات في حال أقدمت الحكومة السودانية على تسليمهم. وعلق آخر من مساعدي الأمين العام بأن الحكومة السودانية ربما تلجأ لإجراءات داخلية.

(٥) في ختام اللقاء أوضح الأمين العام أنه لاحظ أن نائب الرئيس طه كان متأثراً جداً لإزدواجية المعايير التي يتعامل بها المجتمع الدولي.

٢. من جانب آخر إنعقد لقاء بين وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام الجديد (الأمريكي السيد لو روي الذي خلف الفرنسي جان ماري قوهينو) والمدعي العام للمحكمة الجنائية أوكامبو يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨م بمقر الأمم المتحدة وتطرق اللقاء بالدرجة الأولي الى الدعوي المرفوعة بحق السيد الرئيس.

٣. تحدث أوكامبو أنه يعمل مع الأمم المتحدة في كل المناسبات وأكد أنه يحرص على إطلاعها أول بأول على خطوة يخطوها بشأن إدانة أي شخص على خلفية الأوضاع في دارفور. وأشار الى أن القضية في مواجهة الرئيس البشير معقدة لأنه يسيطر على كل شيء. وقال إنه الآن بصدد فتح قضية في مواجهة ثلاث حركات دارفورية على خلفية الهجوم على حسكنيته في غضون اسبوعين الى ثلاثة أسابيع بعد أن تمكن من جمع كل الأدلة والبينات. حيث ستكون في مواجهة ثلاثة من حركة العدل والمساواة القيادة الجماعية وحركة التحرير جناح الوحدة.

٤. تساءل السيد لو روي عن الموعد المتوقع أن يصدر فيه القضاة قرارهم بإدانة الرئيس البشير وهل رفع دعوى في مواجهة الحركات سيؤثر على موعد الرئيس البشير؟ رد المدعي العام بقوله أن القضاة الآن مستوعبين بقضية الكنغو الديمقراطية وسينظرون في الأدلة الواردة في قضية الرئيس البشير بحلول الأسبوع القادم (الأسبوع الأول من أكتوبر الجاري). وتم تحديد أول جلسة استماع في قضية البشير يوم ١٠ أكتوبر ٢٠٠٨م وتوقع أوكامبو أن تكون جلسة الاستماع الثانية بحلول منتصف نوفمبر المقبل وبعدها سيقرر القضاة إذا كان بمقدورهم إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس البشير أم لا. وعن الدعوى بحق

الحركات أوضح أوكامبو أنه بصدد توجيه الاتهام للقادة الميدانيين وليس في مواجهة القادة الكبار وقال إنه في لقائه مع القضاة سيطلب منهم جعل الأولوية للدعوى في مواجهة الحركات وترك التداول حول قضية الرئيس البشير الآن.

٥. كذلك تساءل السيد لو روي عن العلاقة بين المحكمة الجنائية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية مذكرا بالتصريحات التي أطلقها رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي جان بينق عندما قال بأن الدول الأفريقية التي إعترفت بالمحكمة الجنائية ستسحب إعترافها بها إذا أدانت الرئيس البشير . كما طلب السيد لو روي من المدعي العام أن يفيده بوجهة نظره في النظام القضائي السوداني وعن الآلية التي يمكن من خلالها تحليل جدية الحكومة السودانية في محاكمة مرتكبي القضايا التي أرتكبت في دارفور.

٦. أجاب المدعي العام بأنه كانت لديه علاقة عملية جيدة مع كل من الرئيس ثابو أمبيكي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السابق كوناري. وقال إن إمبيكي كان داعم جداً للحفاظ على اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب وفي نفس الوقت من المدافعين عن الرئيس البشير وكذلك السيد جان بينق يتفق مع الموقف الذي يتخذه الرئيس أمبيكي. وقال إنه باستقالة أمبيكي لا يدري ماذا سيكون موقف جنوب أفريقيا بالنسبة للسودان والمحكمة الجنائية. أما عن تصريحات جان بينق بانسحاب الدول الأفريقية من المحكمة الجنائية قال إنه لا ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد.

٧. أما عن موقف الجامعة العربية فوصفه بأنه مليء بالثغرات وأعرب عن تفاؤله بأن الغرب إذا جاداً فإن الجامعة العربية يمكنها أن تجد المخرج المناسب. وقال أوكامبو أنه في لقاءه مع رئيس الوزراء القطري في فبراير الماضي أوضح له أن الرئيس البشير وافق على اعتقال أحمد هارون والسماح لنائب الرئيس على عثمان طه بلقاء المحكمة الجنائية. وعن صلاحية النظام الوطني الداخلي أشار الى أن الحكومة سبق أن وعدت بتأسيس آلية قضائية داخلية في العام ٢٠٠٥م ولكن ليس هناك عمل جدي اتخذ. وقال على العكس قامت الحكومة بترقية أحمد هارون ليشرف على العمل الإنساني وأنهت التحقيقات في مواجهة على كوشيب.

التعليق والرأي:

٨. من خلال اللقاءات التي جرت يتبين أن موضوع المحكمة الجنائية والدعوى في مواجهة السيد الرئيس ظل محيرا للجميع ولم تتضح بعد الرؤية للحل والخروج من المأزق. خاصة وأن هناك مخاوف على الأمن والاستقرار من جراء التداعيات التي ستنجم عند إصدار مذكرة التوقيف. كذلك يبدو أن الجهد الدولي بالأساس يقوم على التحدث بصوت واحد لإجبار السودان بتسليم المطلوبين للمحكمة وهناك أمل في إمكانية استجابة السودان برغم الرفض الواضح والقاطع الآن.

٩. يبدو أن التعويل سيكون على الجامعة العربية لتحدث الإختراق المطلوب في الموقف السوداني كما هو واضح من التفاؤل الذي يعتري المدعي العام. ومرد ذلك يعود الى الموقف الذي صدر من مجلس الجامعة العربية في بادئ الأمر تعليقاً على طلب المدعي العام في يوليو الماضي عندما وصف المجلس خطوة المدعي العام بعدم التوازن. وهذا القرار بدوره دفع المدعي العام الى أن يصف الموقف العربي بأنه مليئ بالثغرات.

١٠. أعتقد أن المدعي العام بإتجاهه لتسريع إصدار مذكرة التوقيف بحق بعض الحركات المسلحة يريد أن يضفي توازناً على موقفه وبالتالي يعطي مبرراً للجامعة العربية لتوجد له المخرج المناسب وربما وجد ضوءاً أخضراً من جهة ما نافذة ومتيقنه من ضمان تأمين المخرج العربي. لهذا أعتقد أنه من المناسب التحسب ودراسة أي مقترحات تصدر من الجامعة العربية أخذين في الإعتبار هذه الخلفية.

١١. أما بالنسبة للموقف الأفريقي فيبدو أنه متسق منذ البداية وهو يركز على إعمال المادة ١٦ من نظام روما الأساسي ويبذل كل جهده وفي كل المناسبات لتحقيق هذا الهدف. و يبدو أن الضغوط تمارس عليه في اتجاه التعجيل بالعملية السياسية بدلاً عن التركيز على المادة ١٦.

١٢. أعتقد أن التصريحات التي أطلقها السيد جان بينق بشأن انسحاب الدول الأفريقية من المحكمة قد أحدث صدى ولو أنه لم يؤخذ على مأخذ الجد ولو أنه تكرر صدوره من أي منبر أفريقي آخر فربما كان له أثراً ايجابياً.

١٣. بالنسبة للعملية السياسية يبدو أن الموقف البريطاني غير راض عن المبادرة العربية التي ترعاها قطر ولم يبدي تفاؤلاً بأي تقدم يمكن أن تحرزه وربما ينعكس ذلك على مشاركة الحركات الرئيسية خاصة العدل والمساواة. ما يتطلب التحسب له من خلال إيجاد صيغة تستوعب هذا القلق بالتشاور مع قطر حتى لا يؤدي التنافس الى ضياع فرصة التوصل لسلام جدي.

١٤. أقترح إيفاد مبعوث لجنوب أفريقيا للقاء القيادة الجديدة التي خلفت أمبيكي وضمان استمرار التأييد الذي كان يقدمه الرئيس السابق للسودان وللرئيس البشير. خاصة وأن جنوب أفريقيا من الدول المؤيدة للمحكمة الجنائية وهي في ذات الوقت عضو بمجلس الأمن الدولي ولديها آراء تجد التقدير في المحيط القاري والدولي.

١٥. داخليا أيضاً هناك زيارة سيقوم بها وكيل الأمين العام لحفظ السلام الجديد السيد لو روي في الفترة من ٦ -١٨ أكتوبر الجاري وسيلتقي بمعظم القيادات في الدولة ومن بينهم سيادتكم لذلك من المهم أن يسمع كلام واضح وقاطع عن بعض الموضوعات التي كانت مثار تساؤل لديه وحاول معرفة رأي المدعي العام حولها. وسيحاول أن ينقل لسيادتكم موقف الأمم المتحدة من المحكمة والاستقلالية التامة بينهما. وهذا الكلام تنفيه إفادات أوكامبو الوارده أعلاه والذي يحرص أن

يضع الأمم المتحدة في الصورة في أي خطوة يخطوها بشأن دارفور على خلفية القرار الصادر من مجلس الأمن الدولي (١٥٩٣/ ٢٠٠٥).

١٦. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

١٧. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
أديس أبابا ٤ أكتوبر ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** هل يلاحظ القارئ أن مصدر العُصبة الحاكمة في الخرطوم والمُسمَّى رمزياً بـ"الروماني" ينقل لهُم نصوص أحاديث جرَت بين طرفين، الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون ومسئولين من أقطار مهتمَّة بموضوع المحكمة الجنائيَّة، فهذا يعني بالنسبة لنا إما أن المصدر الروماني كان ثالثهما وهذا افتراض مستحيل، أو أنه واحد من أعضاء الوفدين، وهذا جائز إن لم يكن مستحيل أيضاً. وإن لم يكن هذا أو ذاك، فيبقى قولنا أن تلك جرأة منه تتوارى خلفها المباهاة التي تنز نزاً من بين السطور!
- **ثانياً:** أيضاً بحسب المصدر "الروماني" إن كان المسئول السويدي قد علق حقيقة بالتعليق الذي ورد في البند الثاني من الجزء الأول، نستطيع أن نقول إنه كاد أن يقول لسامعه المثل السوداني الدارج – أو ربما مصرياً أيضاً – عن حكومته "قلبي على ولدي انفطر وقلب ولدي عليَّ حجر".. ذلك في ضوء إهتمام المجتمع الدولي، مثلما يوضح تسلسل هذه الوثيقة، والذي يتوارى خجلا أمام لا مبالاة "حسَّانية" أهل السودان، كما في المثل الدارج أيضاً!
- **ثالثاً:** البند السادس من الجزء الأول، تحدَّث عن رأى صمدي للحكومة المصريَّة، وهو قولها الذي ورد على لسان مساعد الأمين العام والقائل إنهم كانوا «**ضد إصدار مذكرة توقيف للرئيس البشير**» لكن بالرغم من هذا، فإن الرئيس البشير جازى الحكومة المصرية جزاء "سنمار"؛ فقد ادَّعى بعد أن أفل نجميا بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إنها كانت تكيد لهم في الخفاء! لكن هل تُرى إنني في حاجة لأن أقول لأهل السودان إن الله سلط عليهم رئيس يُعَدُّ "مُسليمة الكذاب" مجرَّد تلميذ صغير في بلاطه؟! الواقع أنه بعكس ما نطق وادَّعى يُفترض في العُصبة الحاكمة التي يقف على رأسها الرئيس الكذوب أن تقيم تمثالاً للحكومة المصرية بدلاً أن يحصبها بحجارة من سجيل كما فعل، وذلك لثلاثة أسباب لا تُخفى على المتابعين، وهي:

(١) كانت العُصبة الحاكمة قد مارست أوَّل خديعة لها مع الحكومة المصريَّة عشيَّة الانقلاب، ذلك عندما أوحت لسفيرها في السودان السيد الشربيني، وممثل بلاده المقيم بين ظهرانيهم «**إن النظام الثوري الجديد مصري**

الهوى»، وبناءً على مقولة السفير، قامت مصر بتسويق النظام الجديد وفتحت له أبوابا ما كان له أن يفتحها حتى لو كلَّ متنه.. وما أن دانت له السلطة، حتى قام بعضّ اليد التي أحسنت إليه، وانقلب على مصر ونظامها كما ينقلب السحر على الساحر!

(٢) لم يكتف بالعضّ الحقود فحسب، وإنما زاد عليه بمحاولة اغتيال رئيسها السابق محمد حسني مبارك في أديس أبابا. وبعد فشل المحاولة، أخرج الكثيرون سيوفهم من أغمادها لقطع رأس النظام الأفعي، إذ توالت الإدانات، وتلتها عقوبات مختلف أشكالها. وجاءت المفاجأة بتخلف النظام المُفترى عليه (الحكومة المصرية) عن ركب العقوبات. فأعلنت على رؤوس الأشهاد إنها تقف ضد تلك العقوبات، فوقف المراقبون حيرى بين مصدِّق ومكذِّب!

(٣) وأخيرا، نعلم من هذه الوثيقة وعلى لسان مسئول أمني أن الحكومة المصرية كانت ضدَّ إصدار مذكرة بتوقيف الرئيس الذي أدمن الرقص على أشلاء ضحاياه في دارفور، كما ذكرنا. وبعد كل هذا، يقول دونما حياء يستُر كذبه، إن الحكومة المصرية كانت تكيد لهم كيداً ولم تمهلهم رويدا!

- **رابعاً:** لعلَّ المقدّم بابكر أفرط في المبالغة، وبدا لي أن هاجسه الذي سبق ذكرته وهو كيفيَّة إرضاء رئيسه القابع بين النيلين، وهو يرسل له المذكرة تلو المذكرة من الهضبة الأثيوبية، تحمل في طيَّاتها بشاراتٍ تنزل بردا وسلاما على متلقيها. وإلا فكيف يمكننا أن نستوعب قوله إن السيد علي عثمان طه رجلٌ رقيق تخدش حياءه ازدواجية معايير المجتمع الدولي، كما قال المقدّم. مع ذلك، نعتقد أنه قرأ تحرُّكات المجتمع الدولي جيداً، وقد اتضح ذلك في تعليقه الذي تضمَّن الفقرة الثامنة: «**يبدو أن الجهد الدولي بالأساس يقوم على التحدث بصوتٍ واحد لإجبار السودان بتسليم المطلوبين للمحكمة**»، وهو حقيقة لا ينكرها إلا مكابر عنيد. ومن أجل هذا، لم يقطع المجتمع الدولي العشم، تماما مثلما جاء في قوله: «**هناك أملٌ في إمكانية استجابة السودان برغم الرفض الواضح والقاطع الآن**»، لكن الرفض الواضح والقاطع هذا قد خبره الناس من ذات النظام وهو يقبل اليوم ما يرفضه بالأمس. فكلنا يعلم إن قبول القوات الأمميَّة جبَّ القسم الرئاسي!

- **خامسا:** سبق وأومأنا اجتهاداً في أن نظام العُصبة ذوي البأس لن يدَّخر جهدا في تسليم أي معتدٍ أثيم من جماعته، لا سيَّما، من هُم أدنى مرتبة من الرئيس المُشير. بناءً عليه، لابد أن عيونا كثيرة جُحظت وهي تطالع ما ورد في الفقرة السابعة، التي أكد فيها المدَّعي العام موريس أوكامبو - بحسب الوثيقة - إنه عندما التقى أمير قطر: «**أوضح له أن الرئيس البشير وافق على اعتقال أحمد هارون**» وهو قولٌ إن ارتجَّت له أرض المعارضين، فلا يحسبنَّ أحدا أنه سيُمطر خجلاً من سماء الحاكمين. مع ذلك يبقى الاستنتاج قائما. فطالما أن ذلك

قد حدث، أي جرى تداوله سراً من وراء أبواب مغلقة، فما المانع بنفس المعايير أن يضحي "إخوة يوسف" بقاتل الفكرة نفسه لأمير قطر؟ ذلك يؤكد أن الحاكمين في الخرطوم قومٌ لا أخلاق لهم.. وهي سُنة اتبعوها منذ وقتٍ مبكر في عدة إجراءات. منها على سبيل المثال ما ذكرنا من قبل، حول فتحهم حدود البلاد لمتطرّفين إسلامويين منبوذين في بلدانهم، توافدوا زُرافات ووحدانا، وأقاموا بينهم بـ"فقه الاستجارة" ثمَّ ما لبثوا وقايضوا بهم حكوماتهم عندما حُوصروا ودارت بهم الدوائر. والمفارقة أنه لم يفلت من مقصلتهم تلك سوى أخيهم في الرضاعة الإرهابية "أسامة بن لادن" والذي تمنعت حكومة بلاده عن استقباله، رغم أن المستضيفين عقدوا العزم على تسليمه. وأيضاً في الخاطر تراجيكوميديا راميرز سانشيز الملقب بـ"كارلوس"، وتداعيات تسليمه لفرنسا في العام ١٩٩٨.. وفوق هذا وذاك، ألم يتآمروا على شيخهم الذي علمهم الرماية.. وعندما اشتدَّ ساعِدَهم رموه في غياهب السجون؟!

الفَصْلُ الخَامِس

المَشهَدُ الأوَّل

الذِراعُ الطَّويلَة

كان ذلك هجوماً غريباً استهدف مدينة أمدرمان، تلك المدينة التي يُطلقُ عليها السودانيون وصف "العاصمة الوطنيَّة" وغرابته تكمُنُ في أنه تمَّ في وضح النهار. أي في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السبت ٢٠٠٨/٥/١٠، وهو يوم عطلة جزئية في البلاد. كان الناس بين غادٍ ورائح، يقضون في حوائجهم المختلفة التي دأبوا عليها من المهد إلى اللحد. لكن بالطبع، ليس بينها توقُّع ما حدث ظهيرة ذلك اليوم، عدا قلة كانت تعلم ولا تعلم، وسيكون لها معه شأنٌ آخر.

هكذا كانت تسير الحياة في المدينة الوديعة. وفجأة انتشر جنود ملثمين على حين غرَّة، وغطُّوا الشوارع الرئيسية كأنهم قصدوا تبديد روتينها اليومي.. شوهدوا وهم يتمنطقون بأسلحة خفيفة ولفوا أجسادهم بشرائط ذخيرتها المعروفة. بعضهم راجلين، تبدو على سيمائهم علامات التعب والإرهاق.. وآخرون يمتطون ظهور سيارات شعثاء غبراء من ذوات "الدفع الرباعي" ويحاولون الابتسام في وجوهٍ كادت عيونها أن تخرُج من محاجرها من فرط دهشتها، ولم تكلف نفسها عناء رد الابتسام بابتسام مماثل في البداية.. كان في بعض السيارات ينتصب سلاح ثقيل تتوجَّه فوهته نحو عنان السماء، وكلما سمع الناس أصوات طلقات نارية تأتي من هنا وهناك، تراكضوا في الطرقات بلا هُدى، تتبعهم ذات الأسئلة الحائرة مشوبة بخوف وهلع وحذر. وبالرغم من أن البعض بدا يعرف هوية القادمين الجُدُد من طيَّات عمائمهم، إلا أن الكثيرين ودُّوا لو أنهم علموا ما يُلقِم هواجسهم إجابة شافية، فراحوا يرجمون بالغيب حيناً، ويصنعون الرواية تلو الرواية حيناً آخر.. بشيء من الإثارة والتشويق والخيال الجامح الذي برع السودانيون في صنعه!

رويداً رويداً، كشف بعض الملثمين عن هويَّتهم، وأكدوا أنهم تابعون لـ"حركة العدل والمساواة" التي يتزعَّمها الدكتور خليل إبراهيم. ولكن لم يكن ثمَّة أحد من سكان المدينة أو حاكميهم، يعلمون أن المذكور كان شخصيا بين الجنود الذين انتشروا في المدينة، وهم بين تائهٍ في دروبها وبين من يسير بلا هدف للوصول إلى مناطق معيَّنة. لكن الذي حمَدَه الناس لهُم واستحسنوه إنهم لم يمسوا أحداً بسوء. ولذلك شرع بعض المواطنين في مدّهم بالماء والطعام، وآخرون نزعوا رداء الخوف وشاطروهم الحديث

وصالح الدعوات. لهذا لم يجرؤ أحد بأن يصفهم بذات الصفة الذميمة التي أطلقوها على آخرين سلكوا الطريق نفسه في ١٩٧٦/٧/٢، عندما هجمت كوادر "الجبهة الوطنيّة"، المكوّنة من أحزاب الاتحادي الديمقراطي والأمّة والإخوان المسلمين ذات المدينة، نزعت وسائل إعلام نظام نميري عنهم الهويّة الوطنيّة، وأسبغت عليهم صفة "المرتزقة"، وشاع اللقب بين الناس بصورة تمرئنت على أي تصحيح أو استدراك.. والمفارقة أن نفس الأخطاء التي صاحبت الجماعة الأولى كرّرتها الجماعة الثانية، وهي أخطاء استراتيجيّة كانت القاسم المشترك في فشل العمليتين!

لسنا بصدد فتح ملفات تاريخ توارت بعضُ وقائعه في الصدور، وغاص بعضها في بطون الكتب، بقدر ما هدفنا لتوضيح كيف أن هذا التاريخ يُعيدُ نفسه في السودان بصورة ازدرت عِبَرُه وداست على دروسه.. لهذا لم يكن غريبا أن يكون القاسم المشترك بين ما حدث في منتصف السبعينيات، وما حدث في منتصف السنة الثامنة من الألفيّة الحالية، هو ذات الأخطاء الإستراتيجيّة التي أقعدتهما عن بلوغ الهدف المنشود. فبالأمس مثلما اليوم، جاء الجنود المتمرّدين إلى مدينة لا يعرفون شعابها، بل إن أكثرهم لم يرها حتى في الأحلام. لكن في الوقت نفسه ذلك ليس بغريب أيضا، فنحن نعيش في بلدٍ يصنع ساسته تاريخهم من أفواه اليتامى والمساكين وأبناء السبيل. وإلاّ فقُل لنا، يا صاح، ما الذي يجعل خطأ حدث قبل أكثر من ثلاثة عقود زمنيّة وأدّى إلى فشل عمليّة كبرى يتكرّر بذات الملامح والشبه؟! فالجنود في الحركة الأولى يسألون عن معالم المدينة ومنشآتها بما في ذلك الكباري، وكذا فعل رُصفائهم في الحركة الثانية.. الجنود في الحركة الأولى تتعطل بعض سياراتهم، إما لأنها قديمة أو لأنها غير مصمّمة لقطع الفيافي والصحاري، وهكذا كان رفاقهم في الحركة الثانية.. الجنود في الحركة الأولى لا يعرفون هل يريدون رأس الشيطان الأكبر أم الشيطان الأصغر، وأيضا إخوانهم في الحركة الثانية.. فمن ذا الذي كان يعلم أن للعملة وجها آخرا يتعلق بالسياسة ودروبها، الجغرافيا وتضاريسها، التاريخ وأثقاله، الثقافة وتنوّعها، الدين وحمولته. إذ كلنا يعلم أن خليل إبراهيم ليس تشي جيفارا، بمثلما أن محمد نور سعد لم يكن إرفين روميل.. ومع هذا لن يُنقص التشبيه من وطنيتهما شيء!

في باب الاختلافات بين الهجومين، كان الأول مباغتا لم يشعر به نظام نميري إلا بعد أن وصل الجنود إلى قلب العاصمة الخرطوم، واستباحوها لبضع ساعات، قبل أن تستعيد القوات المسلحة زمام المبادرة وتهزم القوات الغازية، والتي سُمّيت افتراءً بـــ"المرتزقة" وكان الاسم كفيلٌ في التعجيل بهزيمتها كما ذكرنا.. أما الثاني، فقد كان مرصودا من مسافات بعيدة.. ذلك ما أكده محمد بحر نائب رئيس حركة العدل والمساواة[٩١] وهو من القيادات التي أُلقي عليه القبض بعد فشل العمليّة، وحُكم عليه بالإعدام وأطلق سراحه على إثر صفقة خفيّة، أثناء جولة من جولات التفاوُض بين النظام وفصائل دارفوريّة من بينها حركة العدل والمساواة، وتحت رعاية الحكومة

---

٩١ صحيفة الرأي العام ٢٠١٠/٢/٣.

العسكرية في عاصمتها النوحة (بلغت أحكام الإعدام أكثر من ٩٠ شخصا ولم ينفذ منها شيء بعد، وجاءت إفادته كما يلي:

• هناك جدل حول مسألة الدخول للمدينة؟
- قوات الحكومة كانت ترصد تحركاتنا، ويوم الأربعاء قبل وصولنا أم درمان بثلاثة أيام، أصدر الناطق الرسمي للقوات المسلحة بيانا يؤكد متابعتهم لنا ورصدهم، وهم فعلا كانوا «يحومون» حولنا بالطيران ونحن كنا نرصد تجسُّسهم هذا.

• أنت تريد أن تقول أن الحكومة لم تتفاجأ بهجومكم؟
- كل الدلائل تؤكد ذلك. بل إننا ونحن في طريقنا للخرطوم، تعرّضنا لقصف الطائرات في منطقة جبل عيسى بولاية شمال دارفور على بُعد ١٣٠٠ كيلومتر من الخرطوم وتمّ حرق ثلاث عربات من بينهم عربتي الخاصة، ولقد نجوتُ بفارق دقيقة واحدة فقط من انفجار العربة التي أصيبت بصاروخ بعد أن نبهني سائق العربة التي تمشي بأن طائرة حكومية تحلق فوقنا مباشرةً.. فخرجنا منها بسرعة مستخدمين الستر.

إذا كانت العملية بهذا الوضوح، فما الذي لم يجعل هزيمتها في الصحراء المكشوفة ومن مسافة بعيدة كتلك؟ الواقع هذا سؤالٌ ضمن عشرات الأسئلة التي تكتنف العملية دون إجابات مقنعة. وما تلك الشهادة سوى استهلال في رواية طويلة، نحاول بقدر الإمكان أن نميط عن زيف الغموض لثامها، وذلك بُغية الوصول إلى بعض أسرارها. ولن نكتفي بالحديث على عواهنه، ولكن ستكون الوثائق التي بين أيدينا خير هادي ومعين بالأدلة الدامغة.

من المعروف أنه في ظلّ النظام القائم في السودان، تعقّدت علاقات السودان الخارجية بما يحتاج لسنوات عديدة لترميمها، حتى بعد أن يغادر النظام مسرح السلطة. وكانت دول الجوار الأكثر تضررًا، سيّما، وأن العلاقات بين شعوبها وشعوب أهل السودان تتداخل ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، وقد لا تخضع للمعايير السياسيّة في كثير من الأحيان إلا بالقدر الذي يخدم تلك المصالح. ومصيبة نظام الخرطوم أنه حينما اعتلى السلطة عنوةً في البلاد، أخذته العزّة بالإثم فغلّب السياسة على المصالح المشتركة، وأعلن سرا وجهرا أنه بصدد تديينها وتصديرها لهم في ديارهم وهُم صاغرون. تلك هي خلفية واقعية لفهم الذي حدث في عملية الذراع الطويلة. إذ تمّ الهجوم بدعم مباشر من النظام التشادي برئاسة إدريس ديبي. وكان واضحا لكل المراقبين أن الدعم جاء للثأر من نظام الخرطوم، الذي سلفت يده في دعم معارضي الرئيس ديبي في فبراير من العام نفسه. وتعرّض نظامه لامتحان عسير بعدما وصل المعارضون القصر الرئاسي وحاصروه. ولولا فرنسا التي تدخلت لإنقاذه، لكان ديبي اليوم مجرد ذكرى في نادي الرؤساء السابقين.

ثمّة رواية تقول أن وزير الدفاع التشادي محمد علي أرض الشام طلب من حركة العدل والمساواة المساهمة في فك الحصار على القصر الرئاسي وإنقاذ النظام من السقوط بوسطة قوى المعارضة التشادية. فتحرّكت قوات حركة العدل والمساواة لأن سقوط الحكومة التشادية يعني فقدانها السند (سيقطع خطوط الإمداد، التسليح، الوقود والتموين) ويصعُبُ التحرك لتنفيذ عمليات عسكرية انطلاقاً من العمق التشادي، فاتجهت قواتها زحفاً من وادي سيرا داخل الحدود السودانية إلى إنجمينا بمتحرّكين. كان أحدهما بقيادة الدكتور خليل إبراهيم، وارتكزت على بعد بضع كيلومترات من القصر الرئاسي، وتم دحر القوات المعارضة، وبالتالي شاء الرئيس التشادي ديبي ردّ الجميل بتقديم الدعم الكامل لحركة العدل والمساواة، وهو الذي حفزها لغزو أم درمان.

لكن المُفارقة أن دعم حركة العدل والمساواة في الهجوم على أمدرمان جاء مشتركاً بين النظامين التشادي والليبي. فإن كان ذلك نهجٌ عادي في نظام القذافي، لكن الغريب في الأمر إنه أقدم على تلك الخطوة في ظلّ علاقة جيّدة نسبياً مع نظام الخرطوم. الأمر الذي أزعجهم وأربكهم ولم يستطيعوا أن يفعلوا حياله شيئاً غير الصبر على المكاره. وقد آثر النظام الليبي الصمت، فذاك ما يتسق وتصرُّفات العقيد القذافي كما ذكرنا، وهو سلوكٌ شرح مكنونه باختصار بليغ السيد موسى كوسا وزير الخارجيّة الليبي ومسئول جهاز الأمن السابق، بعد نحو ثلاث سنوات من غزوة أمدرمان، وذلك في سياق تصريحات أدلى بها في لندن بعد هروبه وتخليه عن نظام القذافي قبيل سقوطه النهائي قال فيها: «**إن العقيد القذافي يدعم جميع حركات التحرُّر والتمرُّد في العالم ليكون جزءً من المشكلة، وبالتالي يُصبح جزءً من الحل**»[٩٢]، فيا لها من هواية باهظة التكاليف!

لكن بغضّ النظر عن الدعم، فإن فكرة الهجوم كانت قد طُرحت أصلاً في المؤتمر الرابع الذي أقامته حركة العدل والمساوة أواخر العام ٢٠٠٧، وتعتبر أدبياتها أن المؤتمر يُعَدُّ أعلى سلطة في هيكل التنظيم. والهجوم الذي قاده خليل إبراهيم نفسه كما ذكرنا، استمرّ لساعات معدودات، ارتبك فيها جهاز الدولة بالكامل.

وفي باب ردود الفعل في مسرح الحدث، وجد بعض جهابذة نظام الخرطوم في الاختباء ملاذاً، وآخرون غادروا العاصمة إلى الأقاليم من قبل أن يتبيّنوا حقيقة ما حدث. وراح ضحيّته العديد من المواطنين الأبرياء، وكذا جنودٌ من الجانبين.. وللدقة، يجدرُ بنا القول أن ضحايا قوات النظام تركزت في منسوبي جهاز الأمن والمخابرات، وقدّر عددهم بنحو ٦٠ كادراً، وقُتل أحد قادة حركة العدل والمساواة "جمالي حسن جلال الدين" وعَرَضَت وسائل الإعلام صورة مؤلمة لجُثته. واعتقل النظام عشرات المئات من المواطنين بدعوى أنهم هاربون أو خلايا نائمة تابعة للحركة، وبين هؤلاء وأولئك ألقي القبض على كثير من الأبرياء، وكانت جريرتهم أن سيماءهم تشير لهويّتهم الإثنية، وجميعهم تعرّضوا لأبشع صنوف التعذيب، وقد قُتل العديد منهم..

---

٩٢ وكالة أنباء رويترز - أبريل ٢٠١١.

وبالرغم من كل تلك الخسائر، فقد اعتبرت حركة العدل والمساواة أنها نازلت النظام ونجحت فيما أسمته بعملية "الذراع الطويلة"!

وزير الدفاع الفريق عبدالرحيم محمد حسين لا يترك هذه السانحة تفوت دون أن يستعرض فيها عبقريته العسكريَّة، والتي تجلت للناس من قبل في تعليقه على قصف مصنع الشفاء في أغسطس ١٩٩٨. أما تعليقه عن عملية الذراع الطويلة فقد جاء مذهلاً، وذلك بعد نحو أسبوع من الحدث، فقد قال: «**الهجوم نفذته قوى دولية لإسقاط نظام الخرطوم**».. وبالطبع لم يُسَمِّ تلك القوى، ولا ينبغي له، ولكنه أضاف: «**لو قيل لي ضع خطة لفضلت أن استدرجهم إلى داخل المدينة**».. ونذكِّر القرّاء الذين يعلمون أن القائل يشغل منصب وزير دفاع ويحمل على كتفيه نجوم ونياشين تسرُّ الناظرين، وحديثه هذا دعك من علاته، فهو ببساطة يعني أنه لم ينفذ ما قال، فمن المفروض أن ينفذ إذن؟ كما أن ما اقترحه في نظريَّة الاستدراج تلك، هو بالضبط ما فعله رئيس جهاز الأمن والمخابرات بحسب قوله.. بالرغم من بؤس الاقتراح، فقد مضى سيادة الفريق في تفصيل حديثه بمصطلحات عسكرية حتى يشعرنا نحن عباد الله المدنيين بجهلٍ لم نقترفه، فقال: «**إن قوات خليل حينما تجاوزت خط الدفاع الأول، تمَّ تجهيز جهات تُسمى "أرض القتل" بوصفها خط الدفاع الثالث، ولكننا لم نحتج له**».. وأضاف: «**أرض القتل كانت في وادي سيدنا وشارع العرضة ومدخل جسر الإنقاذ**».

واصل "الفريق" تجلياته ليصل لمحصلّة تُضافُ لموسوعة العلوم العسكريَّة الدوليَّة، وذلك في قوله: «**عندما وصلت قوات خليل إلى الكيلو ١٧٠ قطعنا شكًا في أن الأمر مقصود به الخرطوم**».. وهل يَحْسَبَنَّ أحداً أنها كانت في طريقها إلى الحج؟! ثم استخدم سعادته علم الرياضيات حتى يحل للمراقبين معضلة استعصت عليهم، فقال: «**إن عدد الجنود الذين جاؤوا مع خليل بحسب قائمة كانت معهم، كانوا أكثر من ٢٥٠٠ جندي لم يتم حصر قتلاهم حتى الآن، ولكن بشيء من الحساب فخليل حتى أول من أمس كان معه من العربات ما يتراوح عدده ما بين ١٧- ٢٢ عربة من أصل ٣٠٩ عربة تحرك بها من تشاد، فإن افترضنا أن حمولة العربة ٢٠ جندياً، فإن من قُتل منهم أكثر من ١٦٠٠ جندي**»، وتابع: «**اعتقدت أن حركة العدل والمساواة دُمِّرت تماماً، إلا أن يتم إعدادها من جديد**».

بعد أن قرأ على خليل وقواته ما تيسَّر من سورة الفاتحة ترحُمًا على أرواحهم، قال في محور آخر: «**بعض الناس يقولوا إننا تأخرنا في ضربهم، ولكننا كنا نحاول تجميع أكبر عدد منهم حتى تجمَّعت أكثر من ٥٠ عربة وأصبحت أهدافاً سهلة للدرجة التي استطاعت دانة واحدة من سلاح المدرعات تدمير ٧ عربات منهم**».. وللتدليل على أنه كان يستخدم تكنلوجيا متقدِّمة تعرف جنس الأجنة في الأرحام، قال وزير الدفاع الهُمام: «**خليل تمَّ إخلاؤه بعربة "بوكس" مدنيَّة بيضاء بواسطة "الأدلاء"، الموجودين داخل العاصمة من منطقة مدخل جسر الإنقاذ**»[٩٣].. بمثل هذه الترهات نال

---

[٩٣] مقتطفات من حوار مع صحيفة الشرق الأوسط ٢٠٠٨/٥/١٨.

المهندس عبدالرحيم محمد حسين رتبة فريق في القوات المسلحة السودانية يا سادة يا كرام!

على الضفة الأخرى، كان الحدث ميدانا لقوى المعارضة أو جماعة "العاجزين على التمام"، كما قال أبوالطيب المتنبي، إذ تبارت بعض القوى السياسية في اصدار البيانات التي تدين العملية برُمّتها، وبعضها توارى خلف لغة محايدة يستشف منها الخوف والخنوع والانكسار. والمفارقة التي لن تمر بعض الناس، فقد كان الدكتور حسن عبدالله الترابي هو الوحيد الذي استثنى نفسه من جوقة السادرين في غيّهم، أي الذين لم يتبرأوا من العملية فحسب، بل أدانوها قولاً وفعلاً. في حين ساندها الترابي وحده بتصريحات قويّة، ونحا باللائمة على النظام وسياساته، وهو الموقف الذي كلفه الاعتقال، وكذا بعض منسوبي حزبه (المؤتمر الشعبي) بتهمة التواطؤ مع حركة العدل والمساواة.

أما "السيّدان"، فكالعهد بهما، لا يتركان حدثاً كهذا يمرُّ دون أن يصوبا عليه نيرانهم الصديقة.. بادر بذلك الحزب الاتحادي الديمقراطي وأصدر بياناً «**هنأ فيه القوات المسلحة والأجهزة الأمنيّة في تصدّيها للاعتداء الذي تعرّضت له مدينة أمدرمان، ورفض المساس بأمن المواطنين وترويعهم، ووصف الهجوم بأنه خروج على الشرعيّة الدستوريّة**».. ما أشبه الليلة بالبارحة، بالنسبة للرجل الذي ظلّ يكرّر أخطائه في السياسة السودانيّة دون أن يطرف له جفن. ذلك حدث من قبل في"همشكوريب"، التي هاجمتها قوات التجمُع الوطني الديمقراطي، الكيان الجامع الذي كان يقف على رأسه! ولكن بالرغم من أنه دَرَجَت العادة ألا يأبه الناس لمواقف الحزب الذي يتسم بالسيولة التنظيميّة، ومواقف رئيسه التي تتصف بالتذبذب والرخاوة والانكسار، إلاّ أن كثير من المراقبين باتوا يرصدون تصريحات الميرغني الداعمة لمواقف النظام في بورصة المال.. وقد أصبح ذلك يقيناً بعد تصريح قطع قول كل خطيب، أدلى به أحد قيادات الحزب، فقد: «**اعترف علي السيّد المحامي عضو المكتب السياسي للحزب الاتحادي الديمقراطي بأن الحزب قبض ١٣ مليار جنية بالتجزئة من المؤتمر الوطني الحزب الحاكم وصرفها على الانتخابات**»، على حد تعبيره.[٩٤]

بالمقابل، ينظر المراقبون لغريمه الذي يقف على الشاطئ الآخر. فالسيّد الصادق المهدي له أحياناً من التناقضات ما يثير الشفقة. فهو على الرغم من أنه من السياسيين القلائل المشهود لهم بالخبرة السياسيّة الكبيرة، وسعة الثقافة، بل وإثراء الساحة بكثير من الاجتهادات الفكريّة، سواءً اتفق البعض معه أو اختلفوا. فتلك جميعها صفات كان ينبغي أن تعصمه من مواقع الزلل، بغضّ النظر عن حظوظه في السلطة. وبالرغم من كل ذلك، كثيراً ما نجد المهدي يتخذ الخطوة الخطأ في الزمان الخطأ والمكان الخطأ. وذلك ليس اتهاماً بقدر ما له كثير من الأسانيد في نهجه التقليدي المعتاد. وما بين أيدينا يقف مثالاً ناصعا.

---

٩٤ موقع سودانيز أون لاين ٢٠١١/٥/٢ نقلا عن صحيفة الجريدة - حوار حسن بركية.

فهو في ذاك الحدث لم يكتف بإرسال آرائه عبر البيانات، كما فعل صنوُه الميرغني، ولكنه حمّل نفسه والتقى المشير عُمَر البشير في القيادة العامة للجيش، أي "كريماً" جَالسَ "لئيماً" كما يقولون.. وبالطبع هو لقاءٌ له رمزيّته ومدلولاته التي لا تخفى على أحد في مثل تلك الظروف.. فهل يُعقلُ أن يكون المهدي غير مُدرك لأبعاد خطوة كهذه؟! وقال عقب اللقاء إنه يدعم ويساند محاسبة قانونيَّة عادلة للمتورِّطين تقوم على عدم أخذ البرئ بجريرة المُجرم، داعياً إلى عدم استهداف أي حزب أو جماعة أو قبيلة في كيانها، وإنما في من دخل من أفرادها في هذا الإثم.. وزاد كُفرا وقال إنه جاء ليهنيء البشير على موقف القوّات النظامية في التصدّي للهجوم، ولتأكيد أن السودان الآن مستعد بقواته وقدراته المعنويَّة والسياسيَّة والفكريَّة لتأسيس "التراضي الوطني"، الذي يشمل الجميع ولا يستثني أحداً، وللحلّ السياسي الذي يستجيب للمطالب المشروعة لمواطني دارفور.

ليس هذا فحسب، فقد عبَّر المهدي عن دهشته للهجوم، مطالباً القوى السياسيَّة باتخاذ موقف مشترك لصدّ ورفض ومواجهة أيَّة جهة تريد أن تُملي إرادتها على السُّودان، واتخاذ قضية دارفور ذريعةً لها. متهماً جهاتٍ لم يسمّها بالمغامرة التي تسعى لاستغلال القضيَّة لإنفاذ أجندتها الخاصَّة. وأضاف: لقد صارت قضية دارفور الآن واضحة، وإن هناك اقتناعاً كاملاً بالاستجابة للمطالب المشروعة لمواطني الإقليم دون الزجّ بالقضيَّة في هذا الأتون الآثم.

مثلما يفعل الغافلون، ارتدى المهدي جُلباب الحاكم، وعبَّر عن أسفه لتورُّط النظام التشادي في هذا العُدوان الآثم، وأضاف: إن ما دار بيني وبين إدريس ديبي كان واضحاً، غير أن الوضع في تشاد يمكن أن يكون فيه اضطراب داخلي. وقال: نحن وتشاد سنتعايش كجيران حتماً، أردنا أم لم نرد، ولابدَّ أن نسعى لذلك، لافتاً إلى أن علاج المشكلة مع تشاد يكمُنُ في الدعوة لقيام مؤتمر إقليمي بين السودان وجيرانه لتحقيق التعايُش السلمي. وأضاف: على تشاد أن تدرك الآن أن أيةَ مغامرة ستأتي بنتائج عكسيَّة جداً لها، ودعا الجهات الأمنيَّة والشعب السوداني لليقظة والحذر والاستعداد لمواجهة أية محاولات يائسة بالحزم، مشيراً إلى أن القضيَّة ليست الحكومة أو الحزب الحاكم وإنما السودان للسودانيين، وضرورة وقوفهم جميعاً لحماية أمنه وسلامته وترتيب المنزل عقب ذلك من الداخل بما يحقق التراضي الوطني.

ولم يجد المهدي في نفسه حرجاً بعدئذ من لبس طاقية الناصح، إذ ناشد الحركة السياسيَّة بالبلاد بتعزيز مواقفها، وتوحيد إرادتها السياسيَّة، والوقوف سداً منيعاً ضد استخدام العُنف، أو إملاء أي حلٍ من أية جهة لأيَّة قضيَّة من القضايا، التي أصبح "التراضي الوطني" فيها يشكل أساساً لعلاجها. وعبَّر عن سروره وتقديره للموقف الوطني السليم للحركة الشعبية تجاه أحداث أمدرمان. وقال: **«كان يمكن أن**

مؤدي تلك الأحداث إلى بعض التكتيكات غير المسئولة».[٩٥] انتهى حديثه ولكن، هل قال "التراضي الوطني"؟ نعم، ولعله بعد قوله هذا يقصد العكس تماماً.

تلك طلاسم غريبة وعجيبة، فالحركة التي قامت بالهجوم – أي العدل والمساواة – أياً كان الرأي حولها بصورة عامة، إلا أنه فيما حدث هي حركة وجّهت طاقاتها القتاليّة تجاه نظام طالما وصفه المهدي نفسه في كثير من المواقف بأبشع وأسوأ النعوت، وعليه من هذه الزاوية يُفترضُ فيه ألا يعترض على أي رأي مماثل يأتي من أي جهة، حتى ولو كان من الشيطان نفسه، ناهيك عن حركة أتت بفعلٍ وليس بقول. إذاً كيف يمكن تفسير هذا التناقض؟ هل تلك زلة لسان؟ هل هذه أنانيَّة؟ هل هي غيرة سياسية من رجُل استبقى نفسه في كهف السياسة لنحو نصف قرن بالتمام والكمال؟ ذلك ما يُحيِّر المراقبين في شخصية المهدي.. أما أنا فأقول: ربما لمثل هذا **«كلما عزم المهدي على أن يصطاد فيلاً أصطاد أرنباً»!**

نعود أدراجنا إلى عُش العُصبة التي طيَّر الغزو صوابها.. لابد وأن القارئ الكريم استوقفته تلك الفقرة الفالتة في حديث الفريق عبدالرحيم محمد حسين سالف الذكر، وهو يجلس على سُدة وزارة الدفاع، وذلك في قوله: **«لو قيل لي ضع خطة لفضلت أن استدرجهم إلى داخل المدينة»** وقلنا إذا لم يتصدَّ المذكور لمثل هذا، فمن ذا الذي يفعل؟ وبالأحرى، إذا لم يكن قد تصدَّى، فمن الذي فعل؟ الواقع أن من قام بتلك المهمّة، كان جهاز الأمن والاستخبارات. وقد حدث هذا لشيء في نفس مديره الفريق أول صلاح عبدالله قوش، والذي حَجَبَ المعلومات حول الهجوم عن جهاز الدولة السُنيَّة، بما في ذلك قواتها المسلحة، ولم يصل إلا لمسامع قلّة من المتنفذين في داخل العُصبة نفسها. فوفقاً لمصادرنا الدقيقة، كان الفريق أول صلاح قوش قد قرّر أن يتصدَّى جهاز الأمن وحده لهذه المهمة "الوطنية"، شجّعه في ذلك استسهاله حجم القوّة المهاجمة، وكان بحساباته أنه يمكن القضاء عليها وهي في المهد، وزاد من ثقته أن الجهاز الذي يقف على رأسه أصبح عبارة عن جيش ثانٍ، ذلك بحجم العُدّة والعتاد التي تحصّن بها. ولهذا كان الجهاز – وفق ما سنرى من وثائق – هو الوحيد المتابع لتجهيزات الهجوم منذ البداية، وعَبَرَ عشرات المئات من الأميال. ولكن تخلخلت معادلاته واضطربت موازينه حينما اقتربت الحركة من المدينة، وجزء من قواتها اتجه نحو قاعدة وادي سيدنا الجوية، آنئذٍ لم يكن ثمّة مناص من أن يُشرك مدير جهاز الأمن بعض الوحدات العسكريَّة، ومضى السيناريو وفق ما ذكرنا من قبل.

بعد أن أنجز جهاز الأمن والمخابرات الجزء الكبير من المهمّة، كدأب أهل النظام حينما يحاولون تغطية ضوء الشمس من رمد، كان حرياً برئيس الجهاز الفريق صلاح عبدالله قوش أن يحتفي بالنصر الزائف، فأقام احتفائيّة خاطبها المشير عمر البشير يوم ٢٠/٥/٢٠٠٨ وفيها وجّه الأخير انتقادات لاذعة إلى زعيم حركة العدل والمساواة الدكتور خليل إبراهيم، ووصفه بـ"الجبان" وقال: **«إن الموت كان أكرم**

---

٩٥ صحيفة الصحافة ١٣/٥/٢٠٠٨.

للرجل بدلاً عن الجري إلى تشاد».. ومثلما خطل وزير دفاعه من قبل في تفسيرات مضحكة مبكية، قال المشير: «إن القوة العسكريّة فرضت السلام في الجنوب ودارفور» وأشار إلى أن: «قوات الحكومة لم تكن ترغب فيما حدث بأمدرمان، وكانت ترى تدمير الغزاة في دارفور وكردفان ولكنها فلتت».. وأضاف: «قلنا برّه أمدرمان زاغت عشان ربنا قدّر يجونا قدام الكوبري».. وادّعى أن المعركة حُسمت في ثلاثة ساعات وقال: «أعطيتم العملاء والخونة درساً في الوطنية».. وأردف: «خليل خلى ناسه وعملاءه وجرى».. ومضى قائلاً: «خليل قال داير يجي ثاني.. يا جماعة زول جرى الجرية دي، وشرد الشردة دي، والكُراع بعد ما إتعودت على الجرية ثاني ما بتثبت».. وتلقى المشير كالعادة: «بيعة الموت من ضباط وضباط صف وجنود جهاز الأمن، وتسلّم سيف النصر الذي يُمثل الشهداء في معركة الفداء، وعددهم البالغ ٦٠ قتيلاً».. وللتذكير أيضاً، أن قائل هذه الدُرر الإستراتيجية يحمل رتبة "مشير" في القوّات المسلحة السودانيّة. ثمّ واصل من بعده الفريق المُحتفى به وبقواته، المُضي في العزف النشاز. ولأن تلك مناسبة مزّق فيها أهل النظام المواثيق والعهود مثلما يمزّق الطفل دميته، قال قوش: «لن نقبل أن ينحصر دور الجهاز في جمع المعلومات، خاصة وأن البلاد تتعرّض للابتلاءات والطامعين».. الجدير بالذكر إن هذا البند هو ما تواصت عليه اتفاقية نيفاشا، أو إن شئت فقل اتفاقية السلام الشامل!

واقع الأمر، لم يكن الفريق قوش وجهاز مخابراته الوحيد الذي كان يعلم بما نوَتْ عليه حركة العدل والمساواة، فثمّة طرف آخر كان يعلم أيضاً، ذلك هو الولايات المتحدة الأمريكيّة ممثلة في سفارتها الكائنة في شارع علي عبداللطيف بالخرطوم غرب. وقد علمت السفارة بالحدث مبكراً، سواء بوسائل التقنية الخاصة بها، تلك التي تغطي سماء البلاد، أو البشريّة التي كان أهل النظام نفسه سُداتها ولُحمتها، وعلى رأسهم الفريق قوش نفسه. فقد أصدرت السفارة قبل يوم واحدٍ فقط من الهجوم، أي يوم ٢٠٠٨/٥/٩، تعميما لرعاياها، الظاهر منهم والمستتر، وطلبت منهم أن يتخذوا الحيطة والحذر. هذا ما كشف عنه بغموضه المعهود البرتو فيرنانديز سفيرها في الخرطوم، وذلك في إفادة صحافيّة له بعد شهرين من الواقعة، سُئل عنها في حوار، نقتطف منه الجزء التالي:[96]

- **بعض المراصد الصحفية تحدثت عن أنكم كنتم على علم بهجوم خليل على أمدرمان في مايو الماضي؟**

= صمت برهة ثمّ قال: والله هذا سؤال غريب.

- **الغريب سيد البرتو ما تردد من تحذير لرعاياكم في الخرطوم قبل يوم من هجوم خليل؟**

---

٩٦ الرأي العام بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٨.

= قد اكتشفت معلومات الهجمة من الحكومة السودانية، واكتشفنا لإمكانية هذه الهجمة من المخابرات السودانية ومن الخارجية السودانية. ففكرة أن أمريكا كانت لديها معلومات هذا غير صحيح ومرفوض تماماً، ودكتور خليل ليس من شلة الأمريكان.

قد يبدو السؤال غريباً، ولكن الأغرب منه حينما تعلم يا عزيزي القارئ أن خليل الذي قال عنه الرئيس المشير بلغة دارجة: «**خليل قال داير يجي ثاني يا** [illegible] **حرق الجرية دي وطرد الشردة دي والكراع بعد ما إتعودت على الجرية** تاني ما [illegible]» كان بالفعل قد نوى إعادة الكرّة مرة أخرى. وقولنا هذا يحتمل الصواب ويحتمل الخطأ كما قال الإمام الشافعي. لكن تزيد الوثائق التي بين أيدينا من حقيقة أن رغبة الدكتور خليل، فإنه أراد تكرار العملية، إما لأنه استسهل مهمّة كان يظنها الغير عسيرة أو مستحيلة، واكتشف هو بعد التجربة الأولى أنها ممكنة. أو ربما لمصلحة أخرى وأيضاً سنورد ذكرها!

تجمعت لدينا على الوثائق التي شاءت حركة العدل والمساواة إعادة كرّتها مرّة أخرى [illegible] حركة الصقر في نظام الخرطوم على عكس "العنتريات" التي طنطن بها قادة النظام وأجهزته الأمنية في كيفية صدّ أي هجوم ثانٍ تقوم به. ولم يتفتق ذهن قادته الأمنيين الذين كانوا يدّعون أنهم نجحوا في صناعة طائرة من غير طيّار، إلا عن عبقرية تقتصر على بناء [illegible] ليس لأنها غريبة، ولكن لأنها فطيرة.. حيث ضربوا أخماساً في أسداس [illegible] اختلاف حساب الحقل والبيدر، تفتقت عبقريتهم العسكريّة عن بناء خندق [illegible] في الجهة الشمالية للمدينة (أمدرمان) التي أصبحت هدفاً للمتمرّدين، رغم آلاف الأميال التي تفصل بينهم وبينها. خلاصة الأمر، كانت حركة العدل والمساواة قد [illegible] للهجوم مرة أخرى على العاصمة، التي تعتبر مدينة أمدرمان أحد [illegible] وقد تأكد ذلك بعد معلومات تجمّعت لدى النظام، أو بالأحرى لجهاز الأمن والمخابرات وهذا ما تكشفه الوثائق التالية التي أرسلها مندوبه في العاصمة التشادية إنجمينا (العقيد محمد حسّان بابكر) لرئيسه في الخرطوم الفريق أول صلاح عبدالله قوش، وهذا نصها:

الوثيقة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

هام وعاجل

السيد المدير العام

... السلام عليكم ورحمة الله....

هجوم محتمل على الخرطوم

١- أفادنا المصدر (الروسيني) أن القيادات العليا في المنظمة الدولية تتداول معلومة

محدودة التوزيع تتحدث عن هجوم محتمل على الخرطوم في الأيام القادمة من هذا الأسبوع تقوم به الحركات الدارفورية خاصة حركة العدل والمساواة بقوة تقدر بعدد ٥٠٠ عربة لاندكروزر. تتحدث المعلومات عن أن القوات ستتمركز في غرب وشمال غرب الخرطوم. ستتسلل مجموعة الى داخل العاصمة.

٢. يقول التقرير (مرفق) أن القوات الحكومية تبدو غير نشطة نظراً لتضعضع سلطة الرئيس البشير كما أن فصل الخريف لن يثني الحركة عن عزمها في ظل عدم فعالية الضربات الجوية نظراً لظروف الطقس كما ان ذلك سيؤثر على تحرك المدرعات.

٣. بالنسبة للمعارضة التشادية تتواجد في منطقة تاندولتي شمال غرب أدري وهم جزء من متحرك كبير تمت مهاجمته من قبل العدل والمساواة الأيام الماضية شمال الفاشر وهم عازمون على مهاجمة تشاد في أي وقت ولو كانت روحهم المعنوية هابطة.

٤. علق التقرير أن خبر الهجوم هذا تحدث عنه خليل لراديو فرنسا الدولي يوم السبت المنصرم وأذيع مرة واحدة فقط. كما أشار الى ان الهجوم الذي وقع على اليوناميد تسببت فيه مليشيات الجنجويد.

٥. هذه المعلومات تم تداولها مساء يوم أمس ١٤ يوليو ٢٠٠٨.

التعليق:

٦. يقول التقرير أن مصدر المعلومات يأتيهم من داخل الحركات. لذلك أرى أنه يتعين التعامل معها بالسرعة المطلوبة للتحقق من مدى صحتها ورفع جاهزية القوات حتى لا تتكرر هجمات مايو المنصرم لأنه إن صحت فإن الهجوم السابق هو الذي شجعهم لهذا.

٧. كذلك سبق أن أشرنا في تقارير سابقة من ذات المصدر الى مناوي سيستغل إعلان المحكمة الجنائية ليتنصل عن إتفاقية أبوجا بتاريخ ١٥ يوليو وما يليه. ربما يكون الهجوم منسق بين مختلف الحركات خاصة وأن هناك حديث عن لقاء جمع مناوي وخليل في الفترة السابقة.

٨. للتكرم بالاحاطة ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
المندوب أديس أبابا
١٥ يوليو ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

تعليق المؤلف:

ولكن من أين استقى المقدم معلوماته تلك، يقول أنه تحصل عليها من هذه الوثائق باللغة الإنجليزية ومصدرها عميلهم المسمى (الروماني) وهي عبارة عن معلومات من القوات الدولية المتواجدة في المنطقة، والتي يبدو أنها قادرة على رصد أنفاس المتحاربين. والجدير بالذكر أن المقدم بابكر أرفقها بمذكرته أعلاه لتعضيد معلوماته، والتي بحسب ما أشار فيها، إنها كانت قبل يوم واحد وتحتوي على الكثير من المصطلحات العصية على الفهم.

الوثيقة الثانية

This type of information reporting and collection is pertinent to the safety on the border area of Chad/West Darfur and furthermore into the greater Sudan, and is regularly shared between Chad and the Darfurs (FSCO's Information Operations Officers briefing to Senior Mgmt) by Lotus notes as there is no other means of communications, particularly to the FSCO's on the ground in West Darfur, that are considered secure.

Lotus notes and Thuraya are our only means of comms that could be considered slightly secure. Although the provision of secure comms has indeed been requested we are currently communicating information utilising only available resources. For the majority most of us are ex "information" officers and are aware of our boundaries regarding info operations.

West Darfur FSCO's (UNAMID and UNDSS) usually have an in depth overall picture of JEM and its operations as they were once predominantly in the West Darfur AO prior to their diversification to other Sudanese regions. We regularly speak with persons inside of these groups and feel it pertinent to share that information with our fellow security colleagues on the ground in Sudan and Chad.

If we are unable to share information via Lotus notes then I am afraid that the input from West Darfur will be omitted and we will situationally unaware of possible pending insecurities to our staff, furthermore we will be unable to provide input or analysis on the overall security picture for the Darfurs.

We understand that info requests and dissemination should be kept to a minimum distribution list, but would like to express our intent to continue our sharing relationship with those that currently share info between Chad and Darfur.
Best Regards,

UN Security

صورة طبق الأصل

ونلخص محتواها بتصرف في ترجمة غير الرسمية على النحو التالي:

إن جمع مثل هذه المعلومات وإعداد تقارير بشأنها، أمر يرتبط بسلامة المنطقة الحدودية تشاد/غرب دارفور والسودان بشكل عام، وعادة ما يتم المشاركة فيها بين تشاد ومناطق دارفور (مكاتب المعلومات التابعة لـ FSCO التي تعد المعلومات الى Senior Mgmt) من خلال نظام (لوتس) في غياب وسائل الاتصال الاخرى، وبخاصة لـ FSCO's على الأرض في غرب دارفور والتي تعتبر الاكثر تأثيرا.

إن نظام (لوتس) و(الثريا) هما فقط وسائل الاتصال التي يمكن اعتبارها مأمونة إلى حد ما. وعلى الرغم من أنه قد طلب توفير وسائل اتصال آمنة فإننا نتبادل المعلومات حاليا من خلال استغلال الوسائل المتاحة فقط. معظمنا ضباط بمعلومات سابقة ونعرف حدودنا فيما يتعلق بالمعلومات.

في غرب دارفور الـ FSCO's (يوناميد UNAMID – ويوندس UNDSS) تتوفر لديهم عادة صورة عميقة بشأن ال JEM – قوات العدل والمساواة – وعملياتها حيث سبق وأن تواجدوا في الغالب في غرب دارفور قبل تحولهم لأقاليم السودان الأخرى.

نحن نتحدث بشكل منتظم مع بعض الناس ضمن هذه المجموعات، ونشعر بضرورة تبادل المعلومات مع زملائنا رجال الأمن على الأرض في السودان وتشاد. وإذا لم نتمكن من تبادل المعلومات عبر نظام لوتس فإنني أخشى أن نحذف المعلومات الواردة من غرب دارفور، وأن نصل إلى وضع يفتقد فيه رجالنا إلى الأمن، وأكثر من ذلك فإننا سنكون غير قادرين على جمع المعلومات وتحليلها بشأن الصورة الكلية لمناطق دارفور.

نحن نفهم إنه يجب وضع طلب المعلومات ونشرها في أضيق الحدود (minimum distribution list) ولكننا نود التعبير عن رغبتنا في الاستمرار في علاقة التبادل مع الجهات التي نتبادل معها المعلومات حاليا بين تشاد ودارفور.

مع أطيب تحياتي
أمن الأمم المتحدة

الوثيقة الثالثة

07/14/2008 06:11 PM
Subject: FLASH REPORT/CONFIDENTIAL/NO FURTHER DISSEMINATION

UN CONFIDENTIAL/NO FURTHER DISSEMINATION

1. Be advised that according to a very reliable source JEM is about to attack

Khartoum in the next few days of this week/ A force of 500 vehicles would have reached areas in Noth Kordofan/ They would be located West and North West of Khartoum/. Some Jem elements would have been infiltrated within the Capital of Sudan/ Up to now Sudanese regular forces would have been very passive in the face of the situation because of the decline of the authority of Omar El Bechir/ The objective of the attack is to oust the current government/The rainy season is not an obstacle for JEM/ On the contrary air operations from Sudan are less effective because of the weather and the soil is not appropriate to movements of armored vehicles of Sudanese Army//

2. About the CAOG presence in Tandulti (north West of Adre)/ they are part of a bigger CAOG column attacked by JEM few days ago North of El Fasher/ They are waiting here for further orders even if the moral is very low/Could attack Chad at any time. ANT is very attentive to all rebels movements in this area and ready to intercept any hostile incursion//

3. About attack to UNAMID/ This attack was probably not premeditated but the consequence of a conflict for passage//Probably conducted by Jeanjawid groups//

COMMENTS
INFO or INTOX? To be determined but the information about JEM incursion in North Kordofan is tied to another information delivered to Radio France International (RFI) by Mr Khalil Ibrahim last Saturday and broadcast only one time.
For your consideration....Will keep you posted of any further information.

UN CONFIDENTIAL/NO FURTHER DISSEMINATION

صورة طبق الأصل

وأيضا نقدم لها الترجمة التالية بتصرف:

٢٠٠٨/٧/١٤
٠٦:١١ مساء

الموضوع: تقرير سري وعاجل جدا
غير مسموح بالنشر

١. نحيطكم علماً أن حركة العدل والمساواة وفقاً لمصادر موثوقة بصدد مهاجمة الخرطوم خلال الأيام القليلة القادمة من هذا الأسبوع. وهناك قوة تضم ٥٠٠ سيارة ربما تكون قد وصلت إلى مناطق شمال غرب كردفان حيث ستتمركز غرب وشمال غرب الخرطوم.
بعض عناصر العدل والمساواة ربما تكون قد تسللت إلى العاصمة السودانية. حتى الآن يبدو موقف القوات النظامية السودانية سلبياً جداً في مواجهة هذا الوضع بسبب تراجع سلطات عمر البشير. هدف الهجوم هو إزاحة الحكومة الحالية. موسم الأمطار لا يشكل عائقاً أمام قوات العدل والمساواة. بل على العكس فإن العمليات الجوية من جانب السودان أقل تأثيراً، بسبب أن الأحوال المناخية وطبيعة الأرض، غير مناسبة لتحرك القوات المسلحة السودانية.

٢. بخصوص وضع CAOG (قوات المعارضة التشادية) في تندلتي (شمال غرب أدري) فهي جزء من مجموعة أكبر كانت قد تعرضت للهجوم من قبل قوات العدل والمساواة قبل أيام قليلة شمال الفاشر. إنهم ينتظرون هنا تلقي المزيد من الأوامر، حتى في ظل الاخلاقيات المحدودة. يمكن لهذه القوات مهاجمة تشاد في أي وقت. إن الـ ANT (القوات الحكومية التشادية) يقظة جداً لكافة تحركات المتمردين في هذه المنطقة، وجاهزة لإحتواء أية أعمال عدائية.

٣. الهجوم على قوات اليوناميد ربما لم يكن متعمداً، ولكنه نتيجة نزاع حول الممرات، وربما قامت به مجموعات الجنجويد.

تعليقات:
(INFO or INTOX?) المعلومات الخاصة بغارة حركة العدل والمساواة في شمال كردفان ترتبط بمعلومات أخرى مستقاة من راديو (فرنسا الدولي) من خلال تصريحات لخليل ابراهيم، تمّ بثها يوم السبت الماضي ولمرة واحدة فقط. وهذا للعلم وسنزودكم بالتطورات في حينها.

تلك قصة تُستحق أن تُروى بتفاصيلها.. نعم، كانت حركة العدل والمساواة قد عَزَمَت على إعادة الكَرّة مرة أخرى. في ظلّ نظام يتشدّق بالقوّة علناً، وفي السرّ كان أضعف من جناح بعوضة.. كان رئيس جهاز الأمن الفريق أوّل صلاح قوش أكثر شفافية مما حدث من قبل، فتمّ تعميم محتوى المذكرة أعلاه على المعنيين في جهاز الدولة. المفارقة أنه من جملة عدة تدابير تمّ اتخاذها، كان هناك مقترح بتبليغ الإدارة الأمريكية بالموضوع، والطلب منها إثناء حركة العدل والمساواة عن القيام بذلك، بعُدة ذرائع، أهمها تضرُر المصالح الأمريكيّة في المنطقة! تولى الفريق أوّل صلاح قوش ابلاغ الإدارة الأمريكيّة ممثلة في جهاز مخابراتها القوي (سي أي ايه) برسالة محدّدة فحواها أن: حركة العدل والمساواة تتكوّن من إثنيّة معيّنة وهي قبيلة الزغاوة، وثمّة وشائج وأواصر مع الإثنيّة الحاكمة في إنجمينا، ويُعدُون بمثابة امتداد لها أو العكس.

وتؤكد الرسالة التي حملها قوش، إن وصول هذه الإثنيّة إلى الحُكم في الخرطوم سيهدّد المصالح الأمريكيّة، لأن أجندتها الباطنيّة تتحدّث عن إعادة أحلام دولة الزغاوة الكُبرى. وبالتالي طلبت الرسالة من حُلفاء الباطن، أي المخابرات الأمريكية، إثناء الحركة عن الهجوم المحتمل!

نظراً إلى أنه لم تكن ثمّة علاقات مباشرة بين حركة العدل والمساواة والإدارة الأمريكيّة. بالفعل كان للغة المصالح القدح المُعلّى. إذ طلبت الإدارة الأمريكيّة من فرنسا، وهي حليفها في لعبة المصالح الدوليّة، أن تستخدم نفوذها عبر الحكومة التشاديّة، حليفها الآخر، للضغط على حركة العدل والمساواة لوقف الهجوم الثاني على مدينة أمدرمان. من جهة ثانية، لم تكن حركة العدل والمساواة ممّن يبيع بضاعته دون مقابل. إذ وصلتها الرسالة بالتسلسُل المذكور أعلاه من الحكومة التشاديّة، فاستجابت توخياً لعلاقة مع الإدارة الأمريكيّة، لم تكن تنتظرها لا في الحلم ولا الصّحيان.. ومن جانبها، استقرّت قناعة أصحاب القرار المتابعين للملف السُوداني، ضرورة دعوة حركة العدل والمساواة، بعدما أثبتت الوقائع إنها بمثابة "الحصان الأسود" في سباق الأحداث المتداعية في دارفور.

بناءً على ذلك، تمّ دعوة وفد من حركة العدل والمساواة، ولبّاها وفدٌ تكوّن من: دكتور جبريل إبراهيم نائب رئيس الحركة، وعضوية البروفيسور عبدالله عثمان، والأستاذ أحمد حسين آدم وآخرين، وكان ذلك في يناير من العام ٢٠٠٩، وأقاموا بفندق "أجنحة واشنطون" Washington Suites بولاية فرجينيا، والتقى الوفد عدة مسئولين في الإدارات الأمريكية المختلفة.. البيت الأبيض، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع (البنتاغون) وآخرين. وقد تركزت المحادثات أساساً حول مقترح طرحه على وفد الحركة السيد ريتشارد ولياميسون، المبعوث الرئاسي للسُودان. والذي قال للوفد إن الإدارة الأمريكية تود استنكاه نوايا نظام الخرطوم Test of Will حول أربعة قضايا، وتحديداً هي كالتالي:

- **أولاً:** أثر عملية "الذراع الطويلة" على النظام،
- **ثانياً:** المحكمة الجنائية،
- **ثالثاً:** أبيي وقضية الحرب والسلام،
- **رابعاً:** الديمقراطيون والذين كانوا قد وصلوا للحُكم أثناء الزيارة، وغادره الجمهوريون تحت إدارة الرئيس جورج دبيلو بوش.

وفي ضوء هذه الأجندة، طلب من الوفد تقديم رؤيته حيال القضايا الأساسيّة. لكأنه أراد قطف ثمارها من واشنطن، بعدما عزّ الوصول إليها من الخرطوم.

الوفد الذي أكّد أن السلام هدف إستراتيجي للحركة، قدّم رؤيته فيما أسماه "خطة عمل" Plan Of Action لتعزيز إجراءات بناء الثقة وحُسن النوايا، وكانت كالتالي:
أولاً: عدم التحرُش باللاجئين،
ثانياً: إيقاف القصف العشوائي، وخاصة في الأماكن المأهولة بالسكان المدنيين،

ثالثا: إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين،
رابعا: إطلاق سراح كافة أسرى الحركة المعتقلين في السجون،
خامسا: تسهيل مهمة المنظمات الإنسانية العاملة في مجال الإغاثة للوصول للمعنيين.

وقال وفد الحركة إن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى وضع لبنة في بناء إعلان نوايا Declaration of Intent وهو سيقود تلقائيا إلى اتفاق إطاري يمكن أن يُذيَّل بوقف العدائيات Cease of Hostalites.. وقد وجد المقترح صدىً طيبا لدى الإدارة الأمريكيَّة، ممثلة في الأطراف التي التقاها الوفد، وتمّ التباحُث معهم فيما ورد ذكره. وبناءً عليه، سرت قناعة في أن مقترح حركة العدل والمساواة يمثل إطارا جيدا لبدء محادثات مع نظام الخرطوم.

من جهة ثانية، تمّ تشجيعُ الوفد للمُضي قُدُما في الاشتراك مع النظام في محادثات الدوحة. بالنظر لما ذكرناه سابقا في علاقة لم تكن مرجوة، لم يكن ثمّة اعتراض من الوفد، والذي وضع شرطا واحدا، وهو ضرورة أن يتم التفاوُض مع حكومة الوحدة الوطنيَّة، أي التي تشارك المؤتمر الوطني السلطة وفق اتفاقية السلام، مما يعني صراحة مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان. وهو ما حدث لاحقا بعد أن غادر الوفد العاصمة الأمريكيَّة واشنطن، واتجه بعد أيام قلائل للجلوس مع نظام الخرطوم في محادثات برعاية الحكومة القطريَّة، وفي عاصمتها الدوحة. هذا ما توضّحه الوثيقة التالية التي أرسلها المقدّم حسّان للفريق صلاح قوش، مع ملاحظة أن وكلاء جهاز الأمن والمخابرات في الخارج يقومون بإرسال رسائلهم إلى المقدّم حسّان بابكر في أديس أبابا، ويقوم بدوره بإرسالها لرئيسه في الخرطوم، أي أنهم لحكمة يعلمونها لا يرسلونها مباشرة!

الوثيقة الرابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

<u>الإيجاز اليومي رقم (١)</u> ١١ فبراير ٢٠٠٩م

- وصول د. خليل إبراهيم اليوم سعت ٨٠٠ من أنجمينا .
- إستمرار المشاورات الجانبية بين الوسطاء والوفدين .
- إنعقاد لقاء بين وفدي الحكومة برئاسة د.نافع وحركة العدل برئاسة د.خليل بالإضافة للوسطاء : الشيخ حمد بن جاسم ، جبريل باسولي ، الوزير أحمد بن عبد الله آل محمود من سعت ١٨٢٠ الى سعت ١٩٣٠ .
- استمع اللقاء لكلمة ترحيب وتأكيد على المعاني العامة من الشيخ حمد بن جاسم والذي اتاح الفرصة لدكتور خليل الذي القى مناحة طويلة ركز فيها عاى ما ذكره د.جبريل في الجلسة الاولى مشيرا الى ان النزاع ليس دينيا او عرقيا وانما صراع اقتصادي وان وجود الحركة في الدوحة دليل على ايمانها بالسلام وانها تثق في دولة

قطر والوسيط المشترك واعترف ان الحرب مريرة وانهم لو وجدوا ما يطلبونه دون حرب فذلك الافضل لكنهم لن يضعوا دون السلاح دون سلام حقيقي وليس سلام رخيص وطالب باستصحاب قضية تشاد والمعارضة التشادية . واشار الى ان المدن الرئيسية في دارفور تؤمنها المعارضة التشادية وانهم لا يحاربوا من اجل الكراسي وانه لا يوجد متر ظلط في دارفور.

• ثم اعطيت الفرصة للدكتور نافع والذي اكد على ما ذكره سابقا مشيرا الى ان الحرب بالفعل ليست دينية او عرقية وأن الانقاذ هي الحكومة الوحيدة في تاريخ السودان التي خطت خطوات جادة نحو تنزيل السلطة والثروة وقسمتها وتطبيق الحكم الفيدرالي ودفع عجلة التنمية.

• اختم الجلسة الشيخ حمد بن جاسم بالتأكيد على ضرورة الصبر والجدية وانهم سيكونون محايدين وعلى بعد واحد من كل طرف وان قطر ستسهم في التنمية ما بعد السلام وستفتح لذلك مكتبا بالخرطوم . واكد ان الثلاثة اشهر التي ذكرها دكتور خليل كفترة للوصول لسلام والتي أمن عليها د.نافع هي مدة طويلة وهو اول اعتراض من الوسيط .

ثم دعا لجلسة مصغرة للدخول في العمل الحقيقي بعد انتهاء مرحلة الخطب الطويلة .

انعقدت الجلسة المصغرة مباشرة بمكان آخر بالفندق (غرفة مغلقة) بحضور كل من الشيخ حمد ، الوزير آل محمود ، باسولي .

د. نافع، د.امين. فريق عصمت

د. خليل، د.جبريل، احمد حسين

ناقشت الجلسة مسودة الورقة الاطارية المقدمة من الوسيط المشترك .

رفضت حركة العدل الورقة واشارت الى انه لديها ورقة جاهزة ستسلمها غدا سعت ١٠٠٠ للوسطاء

الحكومة ستبدئ ملاحظاتها على ورقة الوسيط وتنتظر استلام ورقة الحركة لابداء الرأي حولها .

• تم الاتفاق على جلسة مشتركة غدا سعت ١٣٠٠ .

(انتهى)

صورة طبق الأصل

تعليق المؤلف:

لن يجد الجنرال الألماني الشهير "كارل فون كلاوزوفينتر" قوما طبّقوا مقولته الذائعة الصيت «**الحرب استمرار للسياسية بوسائل أخرى**» مثل الفرقاء السودانيين، مع فارق أن وسائلهم تأتي دائما وسط غبار كثيف يُثيره هذا الطرف أو ذاك. من شاهد كيف عامل نظام الخرطوم أسرى حركة العدل والمساواة بعد "غزوة" أمدرمان، بل كيف عومل الكثيرين ممّن لا يمتون لها بصلة، وفيهم أطفال، وكيف كانت تُشيّعهم لعنات وشتائم بذيئة يعف المرء عن ذكرها، وكيف كانت السياط تُلهب ظهورهم الغضّة

بلا رحمة، وهم يتلوون ويبكون ويستجدون جلاديهم بصورة قطّعت نياط القلوب.. وفوق كل ذلك، تستخدم السلطة أبواقها الإعلاميّة لبثّ الحقد والكراهيّة بين مواطنيها، ثمّ تصدر أحكاماً بالإعدام لدرجة يكاد يجزم المرء أن المشانق سوف تنصب في قارعة الطرق.. ثمّ ينام الناس ويصحون لبرهة من الزمن، فإذا بكلام الليل يمحوه النهار.. النظام يطلق سراح بعض الذين بُشّروا بالموت تعذيراً، وآخرين ممّن كان نصيبهم السجن نذيراً.. ثم يمتطي الجلاد والضحيّة ظهور الطائرات إلى الدوحة، ليجلسوا جنباً إلى جنب.

يقول جبريل باسولي قولاً حكيماً في أن الحرب ليست عرقيّة ولا دينيّة ولا يفسر هويّتها، ويُؤمّن خليل إبراهيم على حديثه، ويؤكد أن الحرب ليست عرقيّة ولا دينيّة، ويُصرُّ على الدوافع الاقتصاديّة. فيلتقط نافع علي نافع العبارة، ويقول إنها بالفعل ليست عرقيّة ولا دينيّة، ولا يُكمِلُ الآية التي أدمت قلوب السوّدانيين.. إنها التراجيكوميديا السودانية التي لا يملك الشعب حيالها سوى الضحك والبكاء في آن معاً!

بالطبع لا تعليق على هذه الوثيقة، ننشرُها فقط إمعاناً في إذلال العُصبة التي كانت تظن أن أسرارها بمأمن عن العيون، وأن الجو خلا لها لتبيض وتُصفر في الأرض اليباب. ومن المحتمل أيضاً ألا يكون للقارئ تعليق، ولكن لابدّ وأن مسألة انتهاء حرب هوى لجحيمها القاصي والداني، وصدرت حولها قرارات دوليّة، القرار تلو القرار في غضون ثلاثة أشهر، بتلك السهولة، لأمر يُعدُّ استخفافاً بضحاياها. وبالرغم من أن الناس باتوا لا يُعيرون الأكاذيب التي يضخها أهل النظام انتباهاً، بما في ذلك حديث نافع علي نافع أعلاه.. لعله ظنّ أن القاعات المغلقة فرصة ليتجمّل فيها للوُسطاء بوداعة الطفل البرئ. ذلك يعني أن النظام الذي يمثله، بل هو شخصياً لم يقتُل نفوساً بريئة في بيوت الأشباح، ولا سَجَنَ سياسيين من قبل لمجرّد أنهم يخالفونه الرأي. ولا عذّب ولا نكّل ولا سحَلَ ولا قطع أرزاق البعض.. يقول بلا حياء «**أياديهم بيضاء لم تخالط الفساد ولا أكلت أموال الدولة بالباطل**». بمعنى أنهم لم يُضيّعوا على البلاد والعباد سنوات عزيزة، هوت فيها عليهم حتى تلطّخت أياديهم بالدماء، ولما دُمغوا بالإرهاب كان ذلك محض افتراء!

المَشْهَدُ الثاني

أبيي.. كشميرُ السُّودان

في الفترة ذاتها، كان تجري في محور آخر مسرحيّة تفاوُض أخرى لا تقل ألما وبؤسا. هذه جاءت في سياق إكمال اتفاقيّة نيفاشا، أو اتفاقيّة السلام الشامل كما تُسمّى افتراءً، لأن البعض في عجلة من أمره كان لابُدّ وأن تترك هذه الاتفاقيّضة من وراءها قنابل موقوته. بدأت تظهر للمراقبين الذين توقعوها وشاهدوها تتفجّضر الواحدة تلو الأخرى، حتى ذهبت ببريق الاتفاقيّة وأودت بها إلى دركٍ سحيق. منها قضيّة أبيي، أو كما سمّاها كثير من المراقبين "كشمير السُّودان" وذلك في إشارة للتماثُل بينها وبين قضيةِ إقليم كشمير، الذي ظلّ يشهد سجالاً بين الهند وباكستان منذ انفصال الثانية عن الأولى منتصف أربعينات القرن الماضي، حيث اقتضت الظروف عمداً من المُستعمر، أو سهواً من المُستعمَر في الإبقاء على قضية إقليم كشمير بتلك الوضعية التي جعلته خنجراً في صدر العلاقات بين البلدين.

كلنا يعلم، بل ذلك ما بحّت به أصوات الحادبين في تعليقهم على اتفاقيّة السلام الشامل، المفارقة أن التسمية نفسها كانت محض افتراء، لأن الواقع كان عكس ذلك.. سواء عند توقيعها، أو بعده، حيث ازداد الوضع سوءً بعد أن توسّعت دوائر الحرب وشملت مناطق جديدة.. عليه، فقد كانت الاتفاقيّة بين طرفين، أحدهما ادّعى تمثيل الشمال زوراً، والثاني ادّعى تمثيل الجنوب بهتاناً.. علاوة على أن الاتفاقيّة عادت بقضيّة السودان الكبرى لتختصرها في قضية الجنوب.. إضافة لسحقها ومسحها قضيّة السودان المركزيّة، وهي الديمقراطيّة.. حيث اختصرتها النصوص وتجاهلتها النفوس. كانت الفترة الانتقاليّة عبارة عن ميدان لتباري الطرفين في تعقيد القضايا وتفريعها، بل وازدارءها. كمثال لكل هذا، تأتي قضية أبيي لرأس القائمة، والتي أصبحت شوكة في حلق الطرفين، كثيراً ما أنذرت بعودة الحرب بين البلدين حتى بعد انقسامهما. حدث ذلك مراراً، وآخره في مايو من العام الماضي ٢٠١٠ حيث اقتحمتها قوات النظام عنوةً، فنزح عنها أكثر من سبعين ألف شخص، ولا تزال المشكلة قائمة بلا حل يتراءى في الأفق!

لن نبحر في قضيّة أبيي بمتشابكاتها المعروفة، فتلك قصة لن تنتهي بعد أن زادها الانفصال تعقيداً. ما يهمّنا هنا في هذا الحيّز، الكشف عن الوثيقة التالية بعد أن

رضي الطرفان، وقرّرا الذهاب معا إلى محكمة لاهاي، والتي فصلت في الأمر وأصدرت حُكمها الذي لم يغادر أروقة المحكمة، ولنقرأ معا هذه الوثيقة التي كانت ضمن ترتيبات النظام وهو يتلمّس خُطاه في دهاليز المحكمة. والوثيقة هذه هي عبارة عن تقرير للسيد الدرديري محمد أحمد، مندوب النظام ومفاوضه الأساسي، وهذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير عن مهمة ايداع اتفاقية تحكيم أبيي واختيار المحكمين والمستشارين

١٠-٢٤ يوليو ٢٠٠٨

مقدمة:-

١. في يوم ٢٠٠٨/٧/١١م تم ايداع اتفاقية التحكيم لدي سكرتارية محكمة التحكيم الدولية بلاهاي وذلك بواسطة الموقع أدناه عن حكومة السودان ود. لوكا بيونق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٢. كذلك أودع الطرفان لدي محكمة التحكيم ما يفيد بتكليف ممثلين عنهما، وجاء ذلك النحو التالي:

حكومة السودان:

– السفير/الدرديري محمد احمد ممثلا

الحركة الشعبية لتحرير السودان:

– مكتب قاري بورن الامريكي ممثلا

– د. رياك مشار نائبا للممثل

– د. لوكا بيونق نائبا للممثل

٣. بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٦م قامت السكرتارية بتسليم ممثلي الطرفين قائمة بأسماء ومؤهلات الأعضاء الحاليين والسابقين لمحكمة التحكيم الدولية وأعضاء هيئات التحكيم التى كانت المحكمة مسجلا لها (حوالي ٥٠٠ عضو ومحكم). وحددت السكرتارية في خطاب الإحالة أن يوم ٢٠٠٨/٨/١٥م هو اليوم الأخير الذي ينبغي تلقي أسماء المحكمين من الطرفين فيه أو قبله.

٤. بعدها افترق الوكيلان وغادر د. لوكا إلى الولايات المتحدة بينما غادرت أنا إلى بريطانيا ثم سويسرا فالنمسا وذلك بغرض إجراء اتصالات ومشاورات لإعداد قائمة أولية بالمحكمين والمستشارين.

٥. شملت اللقاءات التى أجريتها فى البلدان المذكورة الآتية أسماءهم:

(١) البروفسير جميس كروفورد (مكتب ماتريكس البريطاني)

(٢) البروفسير ايان براونلي (مكتب بلاك استون البريطاني)
(٣) القاضي عون الخصاونة (نائب رئيس محكمة العدل الدولية)
(٤) البروفسير جيرهارد هافنر (جامعة فينا)
(٥) المستشار بن ايميرسون (مكتب ماتريكس البريطاني)
(٦) المستشار ميشيل عبد المسيح (مكتب ليقال فلايرز البريطاني)
(٧) د.نويل برهوني (مكتب ميناس البريطاني للحدود)
(٨) وقد بينا في اللقاء ببروفيسور كروفورد وبروفيسور براونلي على مجهودات لجنة الاخوين معاذ سامي. كما يضاف الى هذه اللقاءات لقائي ود. عبد الرحمن ابراهيم سابقا بالدكتور نبيل العربي والدكتور مفيد شهاب.

اختيار المحكمين:

١. هناك إجماع على أهمية اختيار محكمين موثقين بدرجة تصل إلى ١٠٠%، وذلك لسبب حساسية الموضوع وعدم مواتاة الأجواء السياسية .

٢. ليس بالامكان توفر الثقة الكاملة إلا في محكمين عرب أو مسلمين، غير أن العيب الأساسي لاختيار المحكمين الأثنين من العرب أو المسلمين هو سهولة عزلهما بواسطة المحكمين الثلاثة الآخرين الذين سيكونون غالباً من الغربيين، وحيث أن ضمان صوتين لا يكفي فإنه لا بد من مراعاة هذا الاعتبار.

٣. لا بد من أن يكون كلا المحكمين أو أحدهما على الأقل من القادرين على التأثير الواسع والقوي على هيئة التحكيم بقوة الحجة وغزارة العلم واتساع التجربة، وذلك لضمان الصوت الثالث.

٤. يعتبر وجود محكم عربي داخل الهيئة ضروريا لأنه يبعث الطمأنينة لدي الرأي العام وربما يكون قناة للاطلاع على ما يجري داخل الهيئة.

٥. العرب المتاحون لنا هم الآتية أسماءهم:-

(أ) القاضي الدكتور عون الخصاونة – أردني – نائب رئيس محكمة العدل الدولية.

(ب) الدكتور نبيل العربي – مصري – قاضي سابق بمحكمة العدل الدولية وخبير في نزاعات الحدود الدولية.

(ج) الدكتور محمد صادق القشيري – مصري – خبير في نزاعات الحدود الدولية.

(د) هذا إضافة إلى ممثلي السعودية وهم د. عمر باخشب (جامعة الملك عبد العزيز)، الشيخ سليمان الرشيد (رئيس ديوان المظالم)، الشيخ صالح عثمان (رئيس الدائرة الجنائية والتجارية في محكمة النقض السعودية)،

والأمير بندر. وكذلك ممثلي لبنان وممثلي العراق الذين عينهم النظام السابق وهم جميعا ليسوا من المرموقين في ساحات التحكيم الدولي. وقد استبعدنا د.محمد بيجاوي – رئيس محكمة العدل الدولية السابق (الجزائر) بسبب عدم أدراجه ضمن قائمة محكمة التحكيم وقد علمنا ايضا انه لا يجيد الانجليزية.

٦. اقوي خيار من الدول الإسلامية هو د. كمال حسين (بنغلاديش) والذي كان محكما في أكثر من نزاع دولي (نزاع سورينام وغيانا ونزاع ماليزيا وسنغافورة)، لكنه لم تتوفر لنا معلومات كافية عنه ممن استنفرناهم حوله وذلك بسبب إقامته الدائمة في دكا ببنغلاديش. وهناك أعضاء إيرانيين في المحكمة لكننا لم نسمع عنهم ذكراً في المحافل الدولية للتحكيم باستثناء مشاركة من بعضهم في لجنة التحكيم بين إيران وأمريكا في أصول استثمارات البلدين بعد انهيار نظام الشاه.

٧. انحصرت مفاضلتنا من بين العرب على الثلاثة المذكورين في صدر الفقرة (٥) أعلاه (الخصاونة، العربي، والقشيري). وقد استبعدنا العربي والقشيري لأسباب نذكرها شفاهة. وكانت جلستنا مع الخصاونة مطمئنة، ومن ثم فاننا نفضله على غيره لأسباب نذكرها شفاهة والدكتور عون الخصاونة قانوني مقتدر تخرج من جامعات الأردن ولندن والسوريون كان مستشاراً للملك الأردني السابق في شئون القانون الدولي وتولي منصبه قاضيا في محكمة العدل الدولية لدورتين، وهو الان نائب رئيس محكمة العدل الدولية ويحظي باحترام واسع في أوساط القانون والقضاء الدوليين.

٨. بالنسبة للمحكم الثاني، الذي نفضل للأسباب المذكورة سابقاً أن يكون من الدول الغربية فإن خيارتنا انحصرت في الاثنين أدناه:

(أ) البروفسير جميس كروفورد (استرالي)

(ب) البروفسير جيرهادر هافنر (نمساوي)

غير أن البروفسير كروفورد قد اعتذر عن قبول التكليف كمحكم بسبب أنه قدم فى السابق رأيا قانونيا للحكومة السودانية حول ضرب مصنع الشفاء، فقال إن ذلك يمكن أن يكون سبباً للطعن فى استقلاليته وفضل أن يعمل كمستشار وقد زكى البروفسير جيرهارد هانر بقوة وقال انه رجل ذكي ومستقل. كما زكاه البروفسير ايان براونلي الذي قال عنه بالحرف الواحد ***He is in the pocket (of no body)*** والمعروف عن البروفسير جيرهارد هافنر أنه كان نائباً لرئيس لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة لفترة طويلة وكان له دور كبير أثناء توليه ذلك المنصب. وقد عرف بمواقفه غير المجاملة للولايات المتحدة ولإسرائيل من بين ذلك دعمه للاقتراح المصري السوري بتوسيع تحريم استيطان السكان فى الدول المحتلة. وقد قاومت إسرائيل ذلك بشدة لأسباب معروفة ولديه مواقف في عدم قانونية حصار كوبا.

كما عُرف بقيادته لوفد النمسا أثناء التفاوض حول ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية وكان قد قاد إجماعاً أوربيا برفض تبعية المحكمة لمجلس الأمن الدولي ورفض استثناء جنود الولايات المتحدة من حصانة المحكمة الأمر الذي أدي إلى انسحاب الولايات المتحدة من المحكمة الجنائية الدولية وقد دارت مساجلات قانونية وفقهية كثيفة بينه وبين رئيس الوفد الأمريكي محفوظة فى مضابط القانون الجنائي الدولي.

وقد عرف هافنر بحياده ونزاهته وليس أول على ذلك من اختياره بواسطة بريطانيا وايرلندا رئيساً لهيئة التحكيم فى حدودهما البحرية قبل أعوام قليلة. وقد كان لقائي معه فى فيينا باعثا للطمأنينة.

٩. عليه فإننا نوصي باختيار القاضي الدكتور عون الخصاونة (الأردن) والبروفسير جيرهارد هافنر (النمسا) كمحكمين مختارين من قبل حكومة السودان.

اختيار المحامين:

استقر رأينا على الاتية اسماؤهم:

١. البروفسير جميس كروفورد كمستشار، البروفسير كروفورد قانوني ضليع يشار له بالبنان فى كافة نزاعات الحدود. وقد أفادنا بعد اتفاقنا النهائي معه بأن مكتب المحاماة الذي كلفته الحركة الشعبية قد اتصل به لقبول العمل معهم كمحكم وقد أفادهم برفضه بسبب ارتباطه مسبقاً مع حكومة السودان.

وقد ابدي البروفسير كروفورد حماساً شديداً لموقف الحكومة السودانية وجزم أكثر من مرة بأن الخبراء قد تجاوزوا تفويضهم بما لايدع مجالا لأدني شك.

مثل البروفسير كروفورد بريطانيا وفرنسا ونيجيريا وغيرها فى الكثير من النزاعات الحدودية أمام محكمة العدل الدولية وأمام هيئات التحكيم الدولية وشهد له الجميع بالكفاءة وقوة المنطق والجرأة الشديدة. وقد عرف بموقف قوي فى قضية الجدار الإسرائيلي حيث كان احد محامي فلسطين فيها. حالياً هو رئيس قسم القانون الدولي بجامعة كمبردج.

٢. الخيار الثاني هو البروفسير ايان براونلي أستاذ القانون الدولي المشهور باكسفورد وصاحب أهم وأشهر مؤلف فى القانون الدولي. كما أنه صاحب أطول سجل فى الظهور أمام محكمة العدل الدولية والعمل كمحكم وهو حالياً رئيس لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة ويعتبر حصولنا على موافقته للعمل مع فريقنا فى حد ذاته كسبا كبيرا. علما بأن مسغولياته الاخري لن تسمح له بالتفرغ لنا قبل آخر أغسطس الجاري.

٣. الدكتور نبيل العربي الدبلوماسي والقانوني المصري المعروف. نري أنه لابد من إضافة محام أمريكي مقتدر وموصول بالمؤسسة الأمريكية وذلك للعب دور سياسي داخل الولايات المتحدة. وهناك مرشحان لدينا لهذه الغاية. فى حالة

اختيار فرنسي كرئيس لهيئة التحكيم لا بد من أن نضيف لفريقنا محام فرنسي.

المساحون والجغرافيون:

١. اتصلنا بشركة مساحة بريطانية لا يزال التباحث معها مستمراً .

٢. هناك شركة مساحة أمريكية سبق أن عملت مع الحكومة السودانية لا نزال نحاول الاتصال بها .

مجهودات الحركة الشعبية:-

١. اختارت الحركة الشعبية شركة جاري بورن الأمريكية ممثلا لها، وليس ذلك من التقاليد المتبعة فى هذه المسائل حيث عادة ما يتم تكليف احد المسئولين فى الدولة أو الحكومة المعنية بتولي التمثيل، حيث ان ممثل الطرف المعني ليس هو محاميه وأحياناً كثيرة لا يكون الممثل قانونياً وان كان ذلك مما يفضل. بعدها قامت الحركة بتكليف د. رياك مشار كنائب للممثل وذلك بغرض إشراك الحركة الشعبية على اعلي مستوي ممكن وإضافة بعد آخر خلاف بعد أبناء أبيي لتمثيلها. ثم جاء تكليف د. لوكا بيونق نائباً ثانياً للممثل رغم أنه من الناحية العملية هو الذي يتولي حالياً مهام الممثل.

٢. كلفت الحركة الشعبية ذات المكتب لتولي أعمال المستشار القانوني، وقد كلف مكتبا تابعا له بأن يكون أيضا مستشاراً قانونياً ثانياً ربما للحصول على المزيد من الإتعاب المالية .

٣. لم تكلف الحركة حتى ألان اى قانوني بارز ولا يضم مكتبي المحاماة المذكورين قانونيين من الصف الأول فى مجال القانون الدولي. بل عرف مكتب جاري بورن بتبني مواقف سياسية فى العديد من الدول التى تسود فيها النزاعات. ومن ثم فهو اقرب ما يكون إلى منظمة قانونية غير حكومية تسدي النصح والمساندة القانونية للإطراف الموالية لأمريكا فى مناطق النزاعات. لكنه لا ينبغي لنا الاستهانة بهذا المكتب وربما تكون خطورته فى قدرته على التغلغل فى الأوساط السياسية الأمريكي بشكل خاص.

٤. لم يرشح لنا شئ عن مجهود الحركة الشعبية بشأن اختيار المحكمين سوي ما أشرنا إليه سابقا مما ذكره لنا البروفسير كروفورد. وقد اعتبرنا ذلك مؤشرا مشجعا حيث أن وجود عناصر قانونية حقيقية داخل هيئة التحكيم يعد احدي الضمانات التى سعينا لتوفرها حين اشترطنا أن يكون المحكمين من بين المنسوبين لمحكمة التحكيم الدولية.

سوف نوافيكم بتقرير آخر حول تصورنا لتكوين هيئة المستشارين الوطنية من القانونيين وغيرهم.

مع فائق الشكر والتقدير،،،

الدرديري محمد أحمد
ممثل حكومة السودان للتحكيم في أبيي
٢٨-٧-٢٠٠٨

صورة طبق الأصل

نخلصُ فيما خَلصَت إليه الاتفاقيَّة التي وقَّع عليها الطرفان، واتضح فيما بعد أنه مجرَّد اتفاقٍ احتفائي. فقد أقرَّت دولة جنوب السودان بعد إعلان الاستقلال في ٢٠١١/٧/٩ إقرار دستور نقتبس منه مادته الأولى المثيرة للجدل في الباب الأوَّل حول جمهوريَة جنوب السودان وحدودها في الفقرة الثانية، أن: «**حدود جمهوريَة جنوب السودان هي الأرض والفضاء لمحافظات الاستوائيَّة الكبرى وبحر الغزال الكبرى وأعالي النيل الكبرى وفق حدودها في الأول من يناير ١٩٥٦ ومنطقة أبيي بحدود مشيخات دينكا نقوك التسع والتي تمَّ نقلها من بحر الغزال إلى كردفان عام ١٩٠٥، كما عرفها قرار لجنة التحكيم الدولية لأبيي الصادر في يوليو ٢٠٠٩**».. وعلى الفور علق على ذلك السيد الدرديري محمد أحمد: «**المؤتمر الوطني يعلن بأنه لن يقبل هذا النص، ولن يعترف بهذا التجاوز وسيعيد النظر في الاعتراف بدولة الجنوب المتوقع إعلانها في التاسع من يوليو ٢٠١١ في حال إصرار الجنوب على تضمين هذا النص في الدستور**»[٩٧]!

نعم، النار بالعودين تُزكَّى والحرب أولها كلام.. التقط القفاز الرئيس الذي يحلو له تأجيج نيران الحرب حتى يُشبعَ رغبته في الرقص على أنغام أزيز الرصاص وهدير المدافع.. مضى في ذات الطريق الذي مشى فيه سلفه، إذ كرَّر حديث عدم الاعتراف نفسه، وذلك في لقاء جماهيري بمنطقة الفولة يوم الأربعاء ٢٠١١/٤/٢٧.. حذَّر أولاً من خطورة ممارسات الحركة الشعبية بجنوب كردفان، وقال: «**إذا شعرت الحركة بأنها مستعدة للحرب فنحن مستعدون "بندقية وحصان"**»، وزاد: «**ستجدنا قبلها في الميدان**»، وأضاف: «**إذا بدأت الحركة الحرب في جنوب كردفان فستخسر الانتخابات والحرب**»، وأردف قائلاً: «**البولع النار بدّقى بيها**».. وأضاف: «**إن ولعت العمم والجلاليب بتروح وبرجع الكاكي، وتاني اتفاقية مافي**»[٩٨]... بالطبع ذلك كله حدث، وله أن يفخر بنبوءة مبكرة، بعد أن أصبح جنوب كردفان ساحة لحربٍ ضروس، تدور وقائعها في صمتٍ، وقد بدأت في التهام الزرع والضرع، ولن يهدأ لها بال إلا بعد أن تحيل المنطقة برُمَّتها لصعيد جرز!!

Date: Tuesday, July 22, 2008, 3:48 AM

٩٧ فرانس برس يوم ٢٠١١/٤/٢٧.
٩٨ الانتباهة ٢٠١١/٤/٢٨.

Dear Sir,

I met in London with Ben Emmerson and talked in Geneva to Michel Abdelmasih, who both bear the highly recognized law title Queen Counsel (QC). They represnted high profile clients before the ICC and at Hariri inquiry.We identified the following issues for the informed legal opinion of Michel,

1.What are the legal steps that might be taken to block or drop the indictment in the ICC?

2.If the Prosecutor refuses to drop the indictment are there any steps that might be taken to challenge his decision?

3.What are the legal steps needed to prepare for a resolution by the security council to freeze the indictment under Article 16 of the Rome Statute?

4.How can we invoke the issue of immunity under our constitution having in mind that the ICC role is complimentary and should first give room for the domestic jurisdiction, which cant be triggered before the Parliament waives the immunity .(The case of Curt Waldhiem is considered).

5. If some countries mebers to the Rome Statute,eg France,Luxembourg and Blegium ,exempted themselves from Article 27 which waives presidential immunities, can the security council impose that article on a non-member state? Where can we challenge this?

6.How can the legal handling be linked up or meshed in the diplomatic efforts at the Arab League, AU and UN?

7. Any thing to be done regarding the Ahmed Harun case?

Mr. Michel emphasizes that no official stand shall be taken untill we finish drawing a road map for the whole case. He also needs a full account of all former efforts on the case . He didnt talk about his fees as of yet but if he is to advice on those questions we should expect a big quote.

Please confirm that we shall continue.

Thank you.

صورة طبق الأصل

وترجمة الرسالة:

عزيزي السيد...

إلتقيت بن أميرسون في لندن وتحادثنا معا مع ميشيل عبد المسيح في جنيفا، وكلاهما من المشهود لهما في حقل القانون، وسبق لهما الترافع في قضايا هامة أمام المحكمة الجنائية، وقضية الحريري (رفيق الحريري، رئيس وزراء لبنان السابق، والذي اغتيل غدرا بتفجير سيارته، وقد وُجِّهت أصابع الاتهام للنظام السوري) وتداولنا حول قضايا قانونية، منها:

١- ما هي الخطوات القانونية التي يحتمل اتخاذها لرفع أو اسقاط اتهام المحكمة الجنائية؟

٢- إذا رفض المدّعي (أوكامبو) اسقاط الاتهام هل ثمة خطوات يمكن اتخاذها لمجابهة قراره؟

٣- ما هي الخطوات القانونية التي ينبغي تحضيرها لقرار مجلس الأمن الذي سيقضي بتجميد الاتهام تحت المادة ١٦ من وثيقة روما.

٤- كيف يمكن توسل العفو في ظل دستورنا الحالي، آخذين في الاعتبار أن دور المحكمة الجنائية مكمل، ويجب اعطاء الفرصة أولاً للقضاء المحلي، والتي لا يمكن ان تقدح في طرح العفو من قبل البرلمان.

٥- إذا حدث أن استثنت بعض الدول الأعضاء (الموقعة على ميثاق روما) مثل فرنسا والسويد والنرويج نفسها من المادة ٢٧ التي تطرح العفو الرئاسي، هل يمكن لمجلس الأمن أن يفرض تلك المادة على غير الأعضاء، وكيف يمكن مجابهة ذلك؟ آخذين في الاعتبار قضية كورت فالدهايم. (الأمين العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة ٧٢-١٩٨١ والرئيس التاسع للنمسا ٨٦-١٩٩٢ وقبيل خوضه الانتخابات الرئاسية، أثير موضوع خدمته كضابط أمن أثناء الحرب العالمية الثانية، وأصبح ما يعرف في العرف الدولي بقضية فالدهايم/ قوقل)

٦- كيف يمكن إقران أو مزج الجهود القانونية في المجهودات الدبلوماسية لجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن؟

٧- هل ثمة ما يمكن أن يُعمل إزاء قضية أحمد هارون؟

أوضح السيد ميشيل أنه ليست هناك أي خطوات رسمية يمكن أن تتخذ حتى نفرغ من رسم خارطة طريق للقضية برمتها. كما أنه لم يتحدث عن أتعابه بعد. ولكن علينا أن نتوقع ما هو أكثر إذا ما تولى هذه الاستشارة.

للعلم والمتابعة

مع الشكر

ملحوظة من المؤلف:

كُتبت على الرسالة الأصلية باللغة الإنجليزية اسم: "sami goda" (سامي جوده)... ولا ندري من هو؟!



الفَصْلُ السَّادِس



المَشْهَدُ الأَوَّل

عَمَلِيَّات خارج الحُدُود

لن يستقيم قراءة هذه الوثيقة إلا بمتابعة القصَّة المثيرة التالية. في أوائل فبراير من العام ٢٠١٠، تابع المراقبون من على منبر وسائل الإعلام تحرُّكات شخصيَّة تظهر لأوَّل مرَّة في مسرح الأحداث، رغم أنها كانت تصول وتجول في الكواليس بتحرُّكات مثيرة لحُب الاستطلاع، وفق ما سنكشف عنه فيما بعد. وفي يوم ٢٠١٠/٢/٤ تحديدا، دُعيت وسائل الإعلام المحليَة لمؤتمر صحافي في فندق "السلام روتانا" عقده السيد البينو أوج.[٩٩] وحتى لحظة انعقاد ذلك المؤتمر، كان شخصية مبهمة بالنسبة لكل الإعلاميين الذين حضروا. وكل المعلومات التي رَشَحَت عنه هو ما نقلته ذات الصُحُف وهو: لا تدري شيئاً. ذلك في التغطية المكثفة لتحرُّكاته، إذ ذكرت إنه قابل رئيس الجمهورية المُشير عُمَر حسن البشير، ونائبه علي عثمان طه، ومساعده في الرئاسة والحزب نافع علي نافع، ورابعهم الفريق أول مسئول جهاز الأمن والاستخبارت صلاح قوش، وآخرين لم يكشف النقاب عنهم.

في المؤتمر المذكور، أدلى البينو بتصريحات تُعَدُّ في عُرف الإعلاميين ذات عيار ثقيل، زادته غموضاً على غموض في أذهانهم، وبالطبع منهم من تابع تحرُّكاته الماكوكية قبل المؤتمر في دهاليز الحكومة ولم يفقه شيئاً. قال البينو إنه يتوسَّط لتطبيع العلاقات بين الخرطوم وواشنطن، وهذا حديث يجعل سامعه يتحسَّس عقله، بخاصة عندما يتوارد لذهنه أن قائله لم يكُ من قبل شيئاً مذكورا. ونفي تماما ما سبق وتناولته وسائل الإعلام المحليَّة والأجنبيَّة في العام الذي سبق عقد المؤتمر الصحافي عن تورُّطه في صفقة إلى جانب مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق روبرت ماكفرلين، وكانت بغرض تحسين العلاقات بين السودان وأمريكا. لكن أحداً لم يسأله: لماذا يتبرأ من هذا الهدف الوطني النبيل؟ في الوقت الذي قال فيه في صدر مؤتمره أنه قادم لذات المهمَّة الوطنيَّة المقدَّسة. بل وقابل من أجلها أركان الدولة السُنيَّة، بدءً برأسها، مرورا بأجنحتها وإنتهاءً بذيلها، أي رئيس جهاز الأمن، حارسها والذي دبَّر كل تلك المسرحيَّة!

---

٩٩ نقلته معظم صحف الخرطوم في اليوم التالي ٢٠١٠/٢/٥.

حتّى يكتمل ذر الرماد في العيون، قال البينو أنه أسّس شـركة مـع ماكفيـل بواشنطن، وأشار إلى عدم وجود علاقة لها بالسودان. ولكنه قطع بتعاونه مع ماكفرلين فيما يتعلق بمشكلة السُودان، وأيضا كشفت عدم الخبرة والتمرُّس عن تلعثم واضطراب، فإذا كانت هناك علاقة مع ماكفيل، ففيمَ التبرؤ السابق؟! وللمرّة الثالثة، لم يلتفت أحـد أيضا لخطأ إجرائي وقع فيه بعد حين، وذلك في قوله إن صلته بماكفيل انقطعت منـذ ٢٩ يناير الماضي وذلك التاريخ شهد آخر لقاء بينهما، ولكنه أكد أن ماكفرلين لا يزال يعمل مع الحكومة، نافيا علمه باستلامه أموال بحسب ما راج وانتشر. واقع الأمر لـم ينتبه أحد من الصحافيين والإعلاميين الذي أمُوا تلك المناسبة لتلك التناقضات التي لـم يُحسن البينو تلقينها، لسبب واحد، هو ألاّ أحد بينهم كان يعـرف روبـرت مـاكفرلين مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق. لكن واقع الأمر، كثيرون كانوا لا يعرفـون من هو ماكفرلين، بل لم تستطع صحيفة واحدة أن تكتب اسمه صحيحا، ولعله جميعها عَمِلت بالمقولة السائدة وسط اللغويين "عجمي فالعب به"!

ولنترُك التساؤلات جانبا، ونمضي في وقائع المؤتمر الصحافي الذي جَحَظـت فيه عيون كثير من الصحافيين أمام الأسماء والأحداث الكبيرة التـي يتحـدَّث عنهـا المذكور. وأكد أنه التقى معظم الرؤوس الكبيرة في جهاز الدولة. بالإضافة لقوله إنـه التقى كذلك كل القوى السياسية المعارضة، عدا رئيس الحزب الاتحادي الـديمقراطي الأصل، السيد محمد عثمان الميرغني، ولا ندري لماذا؟! وقال أن تلك اللقاءات كانت في إطار مساعيه لإيجاد حلٍ للمشكلة السودانية. وكإضافة لدُرره التـي نثرهـا علـى الجميع، لم ينس الدكتور حسن عبدالله الترابي، فأوضح أنه كان طرفا في لقاء تمَّ ترتيبه في جنيف بينه وبين روبرت ماكفرلين، واستدرك بأنه هو الذي أشار لماكفرلين بمقابلته باعتباره كان جزءً من حكومة الإنقاذ ولديه خبرة، ويوده أن يتأكد من المعلومات التي تتعاون بها الحكومة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة. وبالطبع لن يسأله أحد: لماذا هـذا الحرص على حكومة الولايات المتحدة الأمريكيّة، طالما أنه يحمل جنسيتّها؟

ليس التعاطف وحده، ولكن ممارسة ما هو أكثر من واجباته، إذ قال إنه طالب الإدارة الأمريكيّة بفتح ملف السودان من جديد، باعتبار أن أزمة السودان لـن تُحـلّ بالتركيز على حزبٍ واحد. ولكنه كاد أن يقول "خُذوني"، وذلك حينمـا اسـتتبع هـذا الحديث المنمّق بتوجيه انتقادات حادة لرئيس حكومة الجنوب الفريق أوّل سـيلفا كيـر ميارديت، بسبب ما أسماه تناقضات في تصريحاته فيما يخص الوحـدة والانفصـال، وطالبه مثل أي جنرال يوجّه جيشه في معركـة ضارية بتـرجيح أحـد الخيـارين المذكورين بوضوح، وبلا مواربة. أما هو، فقد أبدى - بلا خوف أو وجل من انهيـار مهمته التي ذكرها في ردهات الفندق الفخيم - أبدى تأييده الكامـل للانفصـال، لأنـه بحسب وجهة نظره التي لا لبس فيها ولا غموض: **«إن أي وحدة ستكون غير حقيقيّة وستقود البلاد إلى مصير اليمن»**. ليس هذا فحسب، فقد أعلن للحضور الكـريم إنـه سيفتح مكتبا في الخرطوم في أبريل المقبل (أي أبريل ٢٠١٠) للتبشير بالانفصال، ولم ينس أن يحث الجنوبيين بالتصويت لصالح الانفصال.. عندئذٍ مدّ العـالمون بمـا وراء

الاكثر أو عليهم كما فعل الإمام أبو حنيفة النعمان، في حين أنه لـم يفـتح الله علـى الحاضرين في قاعة المؤتمر أن يمدوا أعناقهم حيث يجلس الفريق أول صـلاح قـوش، الراعي الرسمي لهذه المسرحيّة!

لكن لم لا يفعل كل هذا؟ فلننظر معاً في هذه الوثيقة، ونقرأ محتواها، لتؤكد لنا بمنتهى كيف أن جهاز الأمن والاستخبارات بعثر أموال البلاد، حتى استباحها البينـو، ونهلت ينهم منها كما ينهم "العاملون عليها" بأموال الزكاة!

من واقع ما لدينا من معلومات موثقة في الوثائق التي بحوزتنا، دعونا ندلف لصلب الموضوع، ونحاول ان نستجلي أسراره.. فكما ذكرنا، أن النظام الذي كان يدّعي معاداة الولايات المتحدة الأمريكيّة، وفي هذا الخصوص، نظّم شيعته الأهزوجة تلو الأخرى، مرّة بالهمز "يا الأمريكان ليكم تسلحنا"، وثانية باللمز "أمريكيا وروسيا قد دنا عذابها"، وثالثة بالغمز "رئيسنا ما نوريغا".. كان في واقع الأمر يبحث عن ما يمكن أن يقرّب بينه وبين حكومته، وفي ذلك بذل جهداً كبيراً. وبالرغم من فقر البلاد وحكومتها القائمة انذاك، فقد كان المال ايضا الوسيلة الوحيدة. ومن ضمن الذين سعى لهم النظام للعب هذا الدور، "روبرت ماكفرلين"، وهو كما ذكرنا كان أحد المستشارين البارزين للأمن القومي، وله بصمات واضحة في السياسة الخارجية الأمريكيّة في إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريغان، وقد ارتبط اسمه بقضيّة كبرى ظللتها فضيحة ملأت ريحها الآفاق، تلك هي فضيحة "إيران كونترا"، وقد أدينَ في عام ١٩٨٨ بتُهم تتعلق بحجب معلومات عن الكونجرس، ولكنه حصل لاحقاً على عفو من الرئيس جورج بوش، ثم عمل مستشارا في العام ٢٠٠٨ للمرشّح الرئاسي الجمهوري جون ماكين عن ولاية أريزونا. كذلك أسّس مجموعة استشارية باسمه.

إلى جانب تحسين العلاقات بين واشنطن والخرطوم، كان لماكفرلين مهمّة أخرى سامية، تتعلق بدارفور، وهي المهمّة التي نتج عنها تعاونٌ في الظلام بين الحكومة السّنيّة وروبرت ماكفرلين، ولكن بثمنٍ باهظ، اقتضى توقيع عقد بقيمة ١،٣ مليون دولار. ذلك من أجل دارفور التي مزّقتها النزاعات، وطالت الاتهامات الرئيس المُشير البشير، وحظى فيها بتوجيه الثلاث اتهامات الشهيرة: الإبادة الجماعيّة، جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية، وهذا كل ما يتضمنه قاموس المحكمة الجنائية من جرائم. ثمّ استوجبت العلاقة تحرُّكات بين ماكفرلين وجهاز الأمن والمخابرات، أي حاميها وراعيها. وشمل ذلك اجتماعات في عواصم محايدة. كانت صحيفة رصينة[100] قد وجّهت أسئلة مكتوبة لماكفرلين بحسب ما ذكرت، حول الدور الذي ذكرنا، فأكّده بالإيجاب **(ولكنه نفى تسلم أي أموال أو توقيع اتفاقات مع نظام الخرطوم)...** وأضاف موضحا أكثر: **«بمقتضى ذلك العمل، وبحكم الضرورة، كان لديّ اتصال بالمسئولين السودانيين. وعلى أية حال. أنا لا أرتبط حالياً، كما أنني لم أرتبط قبل ذلك بأي أعمال مع أي مكان تابع لحكومة السودان».**

---

١٠٠ صحيفة الواشنطن بوست يوم ٢٠٠٩/٩/٣٠.

المفارقة في الموضوع أن الحكومة التي ملأت فضيحتها الآفاق، لم يفتح الله عليها بكلمة تُثبت أو تنفي التعاون، بمثلما فعل ماكفرلين نفسه، وإن حاول التجمّل، عدا حديثٍ مقتضب أدلى به دكتور غازي صلاح الدين للصحيفة التي سألته عن ملابسات الموضوع، فنفى أن يكون ماكفرلين يعمل لصالح حكومته، وقال إن أي احتماليّة لمشاركته لنا تُعَدُّ تضليلاً، ولكنه عاد واعترف بأنه – أي ماكفرلين – تحدث مع "محمد بابكر" الذي وصفه أنه مسئول حكومي، ولم يقل أنه رجل الأمن المكلف بمهام غامضة ومُبهمة، منها صِلة الوصل بين جهاز المخابرات وعُملائه، إلى جانب أنه عرّاب العلاقة بين النظام وماكفرلين من جهة، وبين ماكفرلين والحكومة القطريّة من جهة أخرى.

ولكن هل كان ماكفرلين يحاول بالفعل إنكار ضوء الحقيقة من عمىً؟! الإجابة ببساطة: نعم.. ولكن نتيجة تعامي وليس عمىً، ذلك لأنه يعلم أن تلك العلاقة ستضعه تحت طائلة القانون الأمريكي، والذي يفرض الإعلان عن أي تعاون أو عمل أو أي نشاط مع الحكومات الأجنبيّة. بما يعني أنه يمنع تلقائياً التعاون مع حكومة السودان بمقتضى العقوبات المفروضة عليها منذ العام ١٩٩٣.. وفي هذا الصدد، نفى ماكفرلين لـ"الواشنطن بوست" أن يكون قد قام بأي شيء غير لائق. وقال أنه ملتزم بالقوانين الأمريكيّة. ومثلما يفعل هواة عمل الخير، قال ماكفرلين أنه يُركز جهوده: «**في العمل على توحيد قادة الفصائل المتصارعة، والمساعدة في توفير فرص عمل لسكان دارفور**»، وبالطبع إن سألت: كيف؟! فلسوف تتوه في دهاليز إجابة مماثلة.

لكن المهم أن علاقته تلك إضافة لخرقها القانون الأمريكي، كانت قد وضعت إدارة الرئيس باراك أوباما الحديثة في محكٍ صعب، وذلك في ضوء اهتمامها الذي لم تُخفه بمشكلة دارفور، والتي جاء ذكرها في الانتخابات صريحاً، وأصبحوا يُعيِّنون لها مسئول رئاسي تلو الآخر، بدءً بـ"سكوت غرايشن" وانتهاءً بـ"برنستون ليمان". وسنرى كيف سعى ماكفرلين للتأثير على غرايشن، بعد كشف الصحيفة أنه التقاه وجيمس جونز مستشار الأمن القومي في مطلع العام ٢٠٠٩ بخصوص النزاع في السُّودان. الأمر الذي تطلب نفياً من تومي فيتور، المتحدث باسم البيت الأبيض، والذي لم ينفِ اللقاء ولكن برَّره للصحيفة نفسها بقوله: «**إن المحادثات التي أجراها ماكفرلين مع كلاً من جونز وغرايشن، تركزت حول الحاجة العاجلة لتحسين الوضع الأمني في السُّودان. والحاجة إلى تنمية جنوب السودان**».. وحتى يزيح ظلالاً زادها حديثه قتامة، قال: «**إن وصف تلك المحادثات بأنها تتعلق بسعي ماكفرلين لمباركة جهوده، أو حتى سعي جونز أو غرايشن المبعوث الخاص للولايات المتحدة لمنحه تلك الموافقة، هو أمر غير دقيق**»، ولمزيد من الدقة التي تعثرت خُطاها بين فكي المتحدث الرسمي، قال فيتور: «**لم يتلق ماكفرلين أو مكتبه الاستشاري تصريحاً من وزارة الخارجية للقيام بأية أعمال مع السُّودان، وهو لم يعلن عن ذلك**».

الأحاديث التي لم تزد الموضوع إلا غموضاً حاولت الصحيفة إضفاء مزيد من الضوء عليه، فأخذت آراء خبراء من ذوي الخبرة الكبيرة في القضيَّة السودانيَّة، وسألتهم عن موقف ماكفرلين، فقال جيري فاولر رئيس تحالف إنقاذ دارفور: «إن **أنشطة ماكفرلين تعُد نموذجاً لإستراتيجية العلاقات العامة المفتوحة لنظام البشير، إن تلك العلاقة مع ماكفرلين تُظهر إلى أي حدٍ هُم مستعدون للذهاب في محاولة لشراء التأثير خاصة على الولايات المتحدة**».. لكن آخر حاول تأجيج ألسنة النار، وذلك عبر فتح ملف إضافي، إذ قال جون برندرجاست، الناشط الحقوقي الذي تولى منصباً استشارياً في إدارة الرئيس بيل كلينتون، ومسئول منظمة كفاية الأمريكية "إناف" Enough: «**إن الدور الغامض لماكفرلين عطل مباحثات السلام في إثيوبيا خلال الصيف، عندما طلب أحد القادة القبليين الذين يدعمهم ماكفرلين تمويلاً بقيمة ٦ ملايين دولار من مكتب غرايشن، وهو العرض الذي أثار غضب قادة دارفور الآخرين، وجعلهم يوشكون على الانسحاب من الاجتماع**»، وأضاف برندرجاست: «**عندما يُشارك مستشار يتقاضى أجراً بشكل مباشر في العملية لصالح أحد الجهات المتصارعة، يبرُز سؤال رئيسي يتعلق بالأجندة التي يدافع عنها، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار**».

في الرسالة التي أرسلها ماكفرلين، دلف إلى نقطة ننتظرها جميعاً، وهي تلك المتعلقة بعلاقة نفاها البينو في صدارة هذه الرواية، وقال ماكفرلين إنه اتّجه: «**للعمل الاستشاري الخاص بالسودان في العام ٢٠٠٧ عندما زاره ضمن وفد من الكونجرس، وأن البينو أبوج شريكه في العمل قد اتصل به نيابة عن الحكومة السودانيَّة، وقد سألني حول ما إذا كنتُ مرحباً بمناقشة تعزيز المفاوضات بين الخرطوم والمجموعات المتمرِّدة في دارفور مع ممثلين بارزين عن حكومة الخرطوم، بالإضافة إلى مناقشة كيفيَّة تجديد المفاوضات الدبلوماسيَّة بين الخرطوم وواشنطن، وقد وافقتُ على القيام بذلك الدور**». بناءً على ذلك أكدت الصحيفة أن: «**أبوج التقى ماكفرلين في دبي، وبينهما محمد حسَّان بابكر، وليس مؤكداً ما إذا كان هناك ممثل عن قطر حضر ذلك اللقاء أم لا، وقد رفض ماكفرلين أن يدلي بتفاصيل حول اللقاء. كما لم تجب سفارة قطر في واشنطن على الرسائل الهاتفية**». لكن يبدو أن ذلك حدث يفر فيه المرء من حليفه كما فعل أبوج، وسفارته التي تأويه، كما صمتت السفارة القطريَّة عن النُطق المباح!

في ظلِّ تبادُل الرسائل بين ماكفرلين وحسَّان، كما هو بين أيدينا، ولفترة قصيرة هدفت لوضع اللمسات الأخيرة للعقد الذي ستُبرمه الحكومة القطريَّة مع ماكفرلين، "وزيادة الخير خيرين" كما يُقال في المثل السوداني الدارج، إذ لم يكن ثمَّة طلب إضافي لنظام الخرطوم غير سؤال ماكفرلين إمكانية أن يضيف لفريقه آخرين، بل حدَّدوا له أربعة دبلوماسيين سابقين يُرجى منهم تحريك السَّاكن في البركة الراكدة، إن كانوا من المهتمين بمثل هاتيك الجهود، مع إغراءٍ يقول أن هناك ميزانيَّة مفتوحة بتكلفة ١٠٠ ألف دولار أمريكي شهرياً لدفع رواتبهم.. عندئذٍ يمكن لنا أن نلتقط أنفاسنا

قليلا، ولعلّ الذين كانوا يتساءلون مثلنا عن النبأ العظيم الذي يقول: لماذا الدوحة؟! أي لماذا انتقل ملف قضية دارفور من دول أفريقيّة إلى دولة عربية؟ للذين أرهقهم مثل هذا التساؤل، سيجدون في التعاوُن بين النظام وماكفرلين الإجابة التي تريح الأنفس القلقة. منها أنها سلّمته الملف، وسعى بدوره إلى أن وضعه في يد الحكومة القطريّة، وذلك لأمرٍ سيظهر لنا بعد حين!

لسوء حظ، أو سوء تقديرات ماكفرلين، فإن المُقترَحين جميعاً من قبل نظام الخرطوم، رفضوا التكليف بتبريرات لا تخفى على السامعين. منهم جون دانفورث، القس والسيناتور الجمهوري عن ولاية ميسوري، والذي قُلنا من قبل إنه كان مبعوثاً للرئيس جورج بوش، وللتذكير أيضاً فقد كان عرّاب اتفاقيّة نيفاشا أو اتفاقية السلام الشامل. ونظراً لهذا الإنجاز الكبير والخطير معاً، نقول على هامش ما نحن بصدده: إنه سيكون لنا معه رواية داخل الرواية، لا تقل إثارة ودهشة. المهم أنه قال عن المهمة الجديدة التي عُرضت عليه أنه يشعرُ بأن: «**تعاونه سوف يخلق خلطاً بين الأطراف**». وقال ريتشارد وليامسون، وهو أيضاً مبعوث سابق للرئيس جورج بوش باقتضاب شديد: «**لم أقتنع بالمشاركة**».. أما روبرت أوكيلي، المبعوث الرئاسي السابق في الصومال وزائير، والذي عمل مع دانفورث وشارك أيضاً في محاولات إيجاد حلٍ في النزاع الأثيوبي الإريتري، والذي تطوَّر لحرب دامية بين عامي ١٩٩٨- ٢٠٠٠ كان هذا أكثر حدة لظروف لا ندري ما وراءها، فقد قال: «**أخبرني ماكفرلين أنه يحاول التوسُّط في بعض الترتيبات بين حكومة السُّودان وإدارة الرئيس أوباما، إنه شخص انتهازي، أتذكّره في قضية كونترا إيران وغيرها، لم أشأ التورُّط، فبصراحة لم أكن أرغب في ذلك**»... وهل بعد ذك قسم لمتشكك، إن قُلنا ذلك عملٌ كمرض الجدري، لن يرغب فيه أحد سوى المشبوهين أنفسهم؟!

صفوة القول، دعونا نتأمَّل في الخاتمة، كان المقدّم محمد حسَّان بابكر، وفق الرسائل التي جرت بينه وماكفرلين (تشير إلى ضرورة توفير الأموال الضروريّة لأنشطة المجموعة) وبعدها بأسبوع تقريباً أرسل ماكفرلين رسالة إلكترونيّة من العقد المقترح للتعاوُن مع قطر إلى المقدّم حسَّان ليوقعه. كما كتب ماكفرلين كذلك خطاباً من قطر يدعو فيها نفسه لتوقيع العقد. ثم أرسله لحسَّان لكي يُمرِّره إلى السُّلطات القطريّة للحصول على موافقتها.

وعليه تمَّ التوقيع على النسخة النهائيّة في العاصمة القطريّة الدوحة في يوم ٩ فبراير، بحضور مسئولين سودانيين، وفقاً للوثائق التي نقرأها أدناه. ومن جهته، قال ماكفرلين الذي يتقاضى أجراً بموجب ذلك العقد يبلغ ٤١٠٤٠٠ دولار وفقاً لجدول بالرواتب أرسل لحسَّان: «**إنه ليس لديه سبب يجعله يعتقد أن السودان يسهم في تمويل عقده**»، لكن الصحيفة التي سبقتني بمحاولة "انتزاع" اعترافات من حسَّان في هذا الصدد وفي كثير مما ورد، قالت: «**إنه أكد مباحثاته مع ماكفرلين من خلال**

رسالة إلكترونية، ولكنه لم يرُد على عدد كبير من الأسئلة التي أرسلت له لاحقا»... فمن ذا الذي يمكن أن يرد بعد أن انكسر الإناء واندلق اللبن؟!

من باب الترويح عن النفس، نطلب من القرّاء الكرام مفارقة حديث السياسة مؤقتا، وليُمعنوا النظر في العقد مثار حديثنا، وأيضا في وثيقة تضجُّ بأرقام يفتر من حملها الورق، وتتعب من ثقلها النفوس. تحرُكات مكوكيّة بين ثلاث عواصم، لا يهم محتواها بقدر ما يهُم في هذا المقام الذي نرصد فيه تبديد ثروة أهل السُودان، إنها تمخَضت عن أرقام ستطالعون فيها أثمان سيّارات فارهة بعشرات الآلاف من الدولارات، ويتبعها سكنٌ فاخر تحفه حدائق غلبا وفاكهة وأبا. ما يقارب النصف مليون دولار، للتمتع ببضعة اشهر فقط لساكنه وراكبها.. لعلكم أدركتم الآن مثلي لماذا خصَصت العُصبة ذوي الباس ما يزيد على ٧٠% من ميزانية الدولة للأمن والدفاع!

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

١٣ يناير ٢٠٠٩م

السيد/ المدير العام

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع : إنشاء المكتب بنيروبي

١. إشارة لتوجيهات سيادتكم على هامش اللقاء الذي تم في دبي يوم ٢٠٠٩/١/١٠م الخاصة بمتابعة إنشاء مكتب نيروبي ، فقد قام السيد ألبينو بعمل مسح في السوق المحلي في دبي لشراء ٢ عربة BMW موديل ٢٠٠٩ الفئة السابعة وأفادني بأن ثمن العربة الواحدة من الوكيل أربعمائة خمسة وثمانون ألف درهم ما يعادل (١٣٣ألف دولا تقريبا) دون قيمة الترحيل وغيره الى نيروبي. وعليه تكون قيمة العربتين مائتين وستة وستون ألف دولا (٢٦٦٠٠٠دولار).

٢. بالنسبة لإيجار المنزل فقد اختار منزلا يمتلكه رئيس الوزراء الكيني رايلا أودنقا ويبلغ ثمن ايجار المنزل في الشهر ٢٤ ألف دولار تشمل فاتورة المياه والكهرباء والحراسة والتأمين الخارجي.

٣. بناءً على توجيهات سيادتكم فجر يوم ١٢ يناير ٢٠٠٩م فقد تم الاتفاق مع السيد ألبينو بان يتم استئجار المنزل لمدة ٦ أشهر في هذه المرحلة بحيث يصبح المبلغ ٦ × ٢٤٠٠٠ دولار =١٤٤٠٠٠ دولار. فقط مائه أربعه وأربعون ألف دولار.

٤. جملة المبلغ المطلوب أربعمائة وعشرة ألف دولا (٤١٠٠٠٠) دولار.

٥. من جانب أخر فقد أفادني المذكور بأنه تم الاتفاق مع سيادتكم ليلة يوم ٢٠٠٩/١/١١م على أن يحضر الى الدوحة يوم الخميس ١٥ يناير ٢٠٠٩م للقاء سيادتكم. سيتحرك الي الدوحة يوم الأربعاء ١٤ يناير وطلب أن يحدد له شخص هناك لكي يربطه بسيادتكم.

٦. للتكرم سيادتكم بالإحاطة مع الشكر.

المقدم محمد حسان بابكر
المندوب أديس أبابا
١٣ يناير ٢٠٠٩م

صورة طبق الأصل

ملحوظات المؤلف:

هذا بلا شك سفهٌ واستهتار.. يحدثُ هذا في البلد الذي يموت الناس فيه من الجوع والفقر، ويعيشون في معسكرات الذل والهوان.

إن عبارة سري للغاية وشخصي في الوثيقة أعلاه، كُتبت باللون الأحمر، تماما كبقية الوثائق التي سبقت. ومثلما أشرنا عرضا، لعلَّ الكثيرون مثلي، احتاروا في كيفيَّة انتقال ملف قضية دارفور من عواصم أفريقيَّة إلى عاصمة عربيَّة، وتحديدا من غرب أفريقيا حيث ظروف كثيرة يمكن أن تساهم في الحل، إلى العاصمة القطريَّة الدوحة، حيث لا شيء غير المال، لهذا بدا كل شيء عصيًا كالمشي في حقل من الألغام، وتطاول التفاوض حتى بلغ سنين عددا، وفي خواتيمها تمخض الجبل فولد فأرا.. حيث غاب عنه الفاعلون في الملف الدارفوري. وجيئ بالدكتور التيجاني السيسي ليُكمل المشهد.

بمنطق مصالح الكواليس، كان لابد وأن هناك مصلحة فيما ذكرنا بصورة عامة، وتطاول المفاوضات بصورة خاصة.. فلا يظنن أحدا أن الدوحة كانت عملا خالصا من أجل عيون السودانيين أو حتى لوجه الله.. ولمعرفة ذلك، نطلب من القرّاء الكرام متابعة هذه القضية المثيرة في الأسطر التالية، ولنبدأها بتلخيص أهم بنود هذا العقد الذي كان ماكفرلين أحد طرفيه وحكومة قطر الطرف الثاني، مع أنه بحسب وجهة خبراء قانونيين لا يحمل جديدا، لأن أهم ما تمَّ بين الطرف الأول ونظام العُصبة ممثلا في جهاز الأمن والمخابرات تضمّن المراسلات الخاصة، أي لم يتضمن العقد نفسه، ونعتقد أن تلك إحدى حيل المكر التي تنم عن دهاء.. على كلٍ، فإن المؤسّسة المذكورة كانت تدير المفاوضات من وراء ستار! ودعما لما نقول، فلنقرأ معا الجزء التالي من المكاتبات المتبادلة بين جهاز الأمن والمخابرات في أعلى سلطته، وماكفرلين، وما بينهما ممثل العُصبة في الهضبة الإثيوبية:

Re: Fw: Decision?
From: "Mohammed Babiker" mhbabekir@yahoo.com
To: nisshq@yahoo.com

Thursday, February 12, 2009 6:29 AM

Your Excellency

On behalf of Mr. Salah I would like to confirm his willingness to go forward. He instructed me to convey this message. He was already talked to the Qatari officials and they emphasized their willingness to sponsor this process. They assured an invitation letter will be extended to you and your colleagues to come and sign the contrat.

He and other colleagues will be there to witness and discuss further the details of the wayforward.

Best regards,
Mohammed

— On Wed, 2/11/09, Ahmed Abdallah <nisshq@yahoo.com> wrote:

From: Ahmed Abdallah nisshq@yahoo.com
Subject: Fw: Decision?
To: mhbabekir@yahoo.com
Date: Wednesday, February 11, 2009, 9:08 PM

— On Wed, 2/11/09, Robert McFarlane <RCM@McFarlaneAssociatesInc.com> wrote:

From: Robert McFarlane RCM@McFarlaneAssociatesInc.com
Subject: Decision?
To: "Salah Abdalla Mohamed GOSH" nisshq@yahoo.com
Date: Wednesday, February 11, 2009, 9:39 AM

Your Excellency,

I hope that this message finds you well. Since our meeting a month ago, I believe I've fulfilled the requests you made, thus enabling your decision as to whether you wish to go forward as planned toward a process designed to achieve peace in Darfur and normalization of our bilateral relations.

Due to pending requests from others that I engage on other missions in the months ahead, I would appreciate knowing whether you have made a decision either to go forward or not.

Sincerely

Robert C. McFarlane
Chairman
McFarlane Associates Inc.

2300 Clarendon Blvd (Suite 306)
Arlington, VA 22201
Tel: 703 522 8211
Fax: 703 243 9382

صورة طبق الأصل

وعن تمّ بنود العقد المُبرم مع راعي المفاوضات:

AGREEMENT
BY AND BETWEEN
MCFARLANE ASSOCIATES INC.
AND
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR
WITNESSETH

WHEREAS the GOVERNMENT OF QATAR, operating from its capital, Doha, (hereinafter "GOQ" or a "Party"), seeks advisory services in its initiative to sponsor and organize a peace process to resolve the conflict in Darfur and secure peace throughout Sudan.

WHEREAS MCFARLANE ASSOCIATES INC., is a corporation organized under the laws of the District of Columbia, with its principal place of business at 2300 Clarendon Boulevard (Suite 306), Arlington, Virginia, in the United States of America (hereinafter "MAI" or a "Party"), declares that it is qualified to provide professional consulting services regarding measures that will contribute to achievement of a peace agreement between the people of the Darfur region and the Government of Sudan and will enhance the security and political and economic well-being of the people of Sudan;

NOW THEREFORE, in consideration of the promises and the mutual covenants, conditions, stipulations and agreements hereinafter contained, the parties hereto, intending to be legally bound, do mutually covenant and agree as follows:

1. Services to be Provided by MAI

A. To assist GOQ in its effort to broker a peaceful settlement between the Government of Sudan in Khartoum and the people of Darfur to include securing the assistance of respected U.S. third-parties towards this objective.

B. To assist GOQ in facilitating additional agreements between the

Government of Sudan in Khartoum and all marginalized ethnic groups in Sudan and to secure the assistance of respected U.S. third-parties towards this objective.

2. Standard of Services – MAI will provide the Services on a best efforts basis:

A. in a proper, thorough, skillful and professional manner with due expedition;

B. in such place or places as GOQ may from time to time direct

3. Responsibilities of GOQ

A. GOQ will keep MAI fully informed of its goals, purposes, and priorities and of any restrictions that apply to MAI's activities on behalf of GOQ;

B. GOQ Principals will make themselves available for such meetings with government officials and commercial representatives as may be considered essential and will prepare such correspondence as may be considered useful by MAI to advance GOQ interests and will advise MAI of any changes that it may make in its plans and policies which may affect the tasking of MAI.

4. Compensation

A. Compensation will be in accordance with the enclosed budget which provides for staff of MAI and for consultants engaged in advisory roles. There is also a budgetary allocation for expenses to support activities of consultants and advisors who play an advisory role.

5. TERM

The term of this Agreement shall be from 9 February, 2009 through 8 February, 2010 or until earlier termination of this Agreement. This Agreement can be renewed by mutual consent for six month periods thereafter until terminated by one of the parties.

6. WARRANTIES

MAI warrants that:

(a) all information supplied by MAI is and will be complete, truthful and accurate, to the best of MAI's knowledge;

(b) in providing Services to GOQ, MAI is fully qualified to assist GOQ under the laws, regulations, and administrative requirements of the United States;

(c) in performing this Agreement, MAI will:

  (i) comply with all applicable laws, regulations and administrative requirements and will not make or permit to be made or knowingly allow a third party to make any improper payments, or to perform an unlawful act; and

  (ii) furnish such further certificates as may be required by GOQ from time to time to evidence compliance with such laws;

(d) MAI is familiar with, and will comply in all respects with United States laws, regulations, and administrative requirements applicable to GOQ;

(e) at all times MAI will act in the best interests of GOQ and will take no actions which are or may be detrimental to GOQ;

7. RESTRAINT

MAI agrees that during the term of this Agreement it shall not enter into any competing arrangement for or otherwise engage, directly or indirectly, in consulting or other services which could adversely affect GOQ's interests.

8. TERMINATION

This Agreement may be terminated by either party for cause at any time by notice in writing on the following grounds:

(a) insolvency or bankruptcy;

(b) material breach of this Agreement.

In the event of termination of this Agreement, the parties hereto shall have no further duties, obligations or liabilities to each other, except as otherwise expressly stated in this Agreement.

9. INDEPENDENT CONTRACTOR

MAI is, and shall be considered for all purposes to be, an independent contractor in relation to GOQ under this Agreement. This Agreement does not make either party the agent or legal representative of the other for any

purpose, or grant any right or authority to assume or create, directly or indirectly, any obligation or responsibility expressed or implied, on behalf or in the name of the other, or to bind the other in any manner.

10. AMENDMENT

This Agreement may only be amended or supplemented in writing, signed by the parties.

11. ENTIRE AGREEMENT

This Agreement is the entire agreement of the parties on the subject matter. The only enforceable obligations and liabilities of the parties in relation to the subject matter are those that arise out of the provisions contained in this Agreement. All representations, communications and prior agreements in relation to the subject matter are merged in and superseded by this Agreement.

12. DISPUTES

12.1 Mediation

If there is any dispute or difference arising out of or in connection with this Agreement or the breach, termination or invalidity thereof, then such dispute shall be submitted for mediation through the application, by either party, to the Center for Dispute Resolution in New York ("CDR") seeking the appointment of a mediator (the "Mediator") with a view to such mediation being conducted in accordance with the relevant CDR model mediation procedure.

12.2 Mediation Meeting

The parties shall, within fourteen (14) days of the appointment of the Mediator, meet with the Mediator in order to agree a program for the exchange of any relevant information and the procedure to be adopted for the mediation. All dealings connected with the mediation shall be conducted in confidence and without prejudice to the rights of the parties in any future arbitral or other proceedings. If considered appropriate, the parties may at any stage jointly or independently seek assistance from CDR to provide guidance on the procedure for mediation.

12.3 Mediation Agreement

If through the process of mediation, the parties achieve a written agreement signed by all parties to this Agreement, such agreement shall be binding on the parties and shall be implemented in full within ten (10) days of signature.

12.4 Arbitration

Unless resolved pursuant to clauses 12.1 to 12.3 within forty five (45) days of submission of such dispute to the Mediator, all disputes or differences arising out of or in connection with this Agreement or the breach, termination or invalidity thereof shall be finally settled by arbitration in accordance with the American Arbitration Association in New York, New York. The arbitrators shall be appointed in accordance with the American Arbitration Association.

13. CHOICE OF LAW

13.1 Governing Law

The Agreement shall be governed by, subject to, and interpreted according to the laws of the State of Qatar.

For GOQ ______________________ ___February, 2009

For MAI ______________________ ___February, 2009

صورة طبق الأصل للعقد بين مكفرلين والحكومة الراعية

في تلخيص بتصرُّف، نشير إلى أن معظم بنود الاتفاقيّة عبارة عن أحكام عامة كسائر الاتفاقيات المعروفة.

- فالمادة السادسة تتحدَّث عن الالتزامات والضمانات التي يقدّمها كل متعاقد إلى الطرف الأخر.
- والمادة السابعة كان الغرض منها لإلزام الطرف الثاني بعدم الدخول في أية التزامات تعاقديّة قد تخلق تعارضا مع التزامات العقد.
- والمادة الثامنة تتحدث عن مسببات انهاء الاتفاقيّة.
- والتاسعة عن وضعيّة الطرف الثاني كمتعاقد مستقل وليس وكيلا للطرف الأول.
- أما العاشرة فهي عن تعجيل الاتفاقيّة.
- والحادية عشر عن إلزاميّة الاتفاقيّة كاتفاقيّة متكاملة.
- والمادة الثانية عشر عن الوساطة في حالة نشوب خلاف حول بنود الاتفاقيّة.
- والمادة الثالثة عشر عن التحكيم لحل الخلافات في حال فشل الوساطة.

- أما المادة الرابعة عشر فهي عن القانون الذي يحكم الاتفاقية، في أن الأجر المتفق عليه ليس له أي ذكر في العقد كما ذكرنا، وكذلك أسماء المستشارين الذين سيعملون لتسهيل مهمّة التفاوض. بيْد أنه هناك ذكر عام للخدمات التي ستُقدّم بموجب العقد للحكومة في هذا التفاوض.

ايضا، فيما يلي صورة أصليّة لميزانيّة مهمّة مكفرلين برُمّتها، محتوية على أدق تفاصيل المسائل المالية، وإن كنتُ شخصيا غير مؤهّل من الناحية المحاسـبيّة لسـبر أغوارها، إلا أن هناك أرقاما لا تخفى حتى على من فقد نعمة البصـر أو البصـيرة، ومنها أن مبلغ الميزانيّة السنويّة المرصود لهـا هـو ٢,٤٧٣,٦٥٠ دولارا (مليونـان أربعمائة ثلاثة وسبعون ألفاً وستمائة وخمسون دولارا).

Projected Budget 2009

	February	March	April	May	June	July	August	September	October	November	December	January	
McFarlane Associates Inc. Monthly Retainer	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
Senior Advisors													
Advisor 1	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	
Advisor 2	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	
Advisor 3	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	
Advisor 4	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	
Travel													
Airfare	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
Hotels	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
Transportation (Rental Car and Taxi)	$1,200.00	$200.00	$1,200.00	$200.00	$1,200.00	$200.00	$1,200.00	$200.00	$1,200.00	$200.00	$1,200.00	$200.00	
Meals	[illegible]	$500.00	[illegible]	$500.00	[illegible]	$500.00	[illegible]	$500.00	[illegible]	$500.00	[illegible]	$500.00	
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
Contract Services													
[illegible]	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	
Projected Budget on a Monthly Basis	$237,950.00	$172,525.00	$243,350.00	$172,525.00	$237,950.00	$172,525.00	$237,950.00	$172,525.00	$243,350.00	$172,525.00	$237,950.00	$172,525.00	$2,473,650.00

Projected Average Monthly Budget	$206,137.50
Projected Annual Budget	$2,473,650.00

Assumptions

Travel Expenses

[illegible]

صورة أصلية لكشف الميزانية المعتمدة لمهمة مكفرلين

كانت تلك فترة تكاثرت فيها الفضائح على العُصبة ذوي البأس، ولكن لا حياة لمن تُنادي. إذ تراءت في الأفق فضيحة أخرى بعد نحو شهر من إطلالة قضيّة ماكفراين على الملأ. ونورد الفضيحة الثانية لأن بينها وبين سابقتها تلك، تماثل لدرجة التشابُه، وإن كان نسبيا في الوقائع. ذلك مما تقع عليه عين المراقب الحصيف منذ الوهلة الأولى. كما يمكن القول أيضا أن انتهاك القانون الأمريكي، كان بمثابة القاسم المشترك بين الاثنين.

بعد نحو شهر من القضيّة الأولى، أوردت وكالة أنباء "رويترز" Routers تحديدا في يوم ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩ خبرا فحواه أن وزارة العدل الأمريكيّة، وجّهت اتهاما من العيار الثقيل لعضو في منظمة ضغط أمريكي Pressure Group بانتهاك العقوبات المفروضة على الحكومة السُودانية، بالتظاهُر بأنه عمل غير مسجّل لقوى أجنبية، ويقوم بغسل أموال، وتزوير جواز سفر، وإصدار بيانات كاذبة. وأشارت الوكالة إلى أن اسمه "روبرت كابيللي" (٦١ سنة) وهو موظف سابق بالخارجية الأمريكيّة (عمل خلال إدارتي جورج بوش وكلنتون) وأيضاً فهو العضو المنتدب لشركة استشاريّة تعمل في العاصمة واشنطن دي سي.

ثمّ فصلّت الوكالة التُهم التي وردت في قرار يضم ثمانية اتهامات. جـاء فـي صدارته أن المذكور قام في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ ومنتصف العام ٢٠٠٧ بأعمـال لصالح الحكومة السُودانية، بالرغم من أنها مُدرجة في قائمة الدول الراعية للإرهـاب، ودون علم الحكومة الأمريكيّة. ذلك باعتبار أن الأخيرة موافقتها مطلوبة بموجب قرار المقاطعة المفروض على الحكومة السُودانية. وأضافت أنه توقف بعـد ذلـك نتيجـة انتقادات مُكثّفة من الكونجرس للحكومة السُودانية. وقال ديفيد كريس، مسـاعد وزيـر العدل الأمريكي لشؤون الأمن القومي للوكالة: «**إن الأعمال الواردة في قرار الاتهـام واسعة النطاق وخطيرة جداً، وسنواصل تعقُب أي شخص يواصـل انتهـاك قـوانين العقوبات الأمريكية**». وقالت وزارة العدل، «**إن كابيللي في سعيه لجمع المال توسـط في عقود للأعمال وتحويلات لصالح السودان كما زوّد الحكومة بمعلومات حكوميـة أمريكيّة حساسة**».

وقالت الوزارة أيضا: «**إن كابيللي متهم بالمشاركة في علاقة تجاريـة غيـر مشروعة في صناعة النفط في السودان، والعمل كوسيط بـين مسـؤولي الحكومـة السودانية ومديري شركة نفطية سودانية وبين شركة نفط أجنبية**». الجدير بالـذكر أن: «**أورد القرار أنه وجّه شركة نفطية حجب اسمها بتوريد مبلغ ١٨٠ ألـف دولار في حسابه بجزر كوك Cook Islands إلى جانب مبلغ ٤٠٠ ألف دولار دفعتهـا لـه شركة نفطية في العام ٢٠٠٦ وذلك للقيام بلوبي "ضغط" في إدارة الرئيس الأسـبق**

كلنتون، من قبل ديكتاتور نيجيريا الأسبق ساني أباشا».. ووفقاً لقرار الاتهام، فإن كابيللي أعطى صورة خاطئة لمسئولين أمريكيين، عن طبيعة علاقته مع السودان ومع الشركات الأجنبيَّة التي تقوم بأعمال في السُودان. وقالت الوزارة: **«إن كابيللي زوَّد مسئولين سودانيين بنصائح استراتيجيَّة تشمل مجالات التجارة والتنمية الاقتصاديَّة، خاصة بشأن تطوير موارد النفط الطبيعيَّة وتطوير صناعة الطيران التي تسيطر عليها الحكومة السودانية».**

مضى روبرت كابيللي في طريق العدالة الأمريكيَّة التي لا يُظلم عندها أحد، ولا تنحاز لأحد بسبب وضعه الوظيفي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، فالكل سواسية أمام القانون وبحسب الدستور الذي وضعه "الأباء المؤسيين" Founding Fathers كما يُسمَّون في الثقافة الأمريكيَّة. يبقى القول إن كانت قضية ماكفرلين قد خلقت ضجَّة حينما أطلت، ولم تمض لنهايتها المنطقيَّة لأنها غابت فيها الدلائل والبراهين، وهو ما نجحنا في توفيره بتواضع، وقد أصبح مبذولاً للقرَّاء الكرام ومن يرغب من أهل الشأن. تبعاً لهذا، يمكن القول بإمكانية وضع الموضوع في دائرة الضوء مجددا، بإعادة فتح ملفاته المفخخة في الدوائر العدليَّة الأمريكيَّة. وهو أمر إن حدث أو لم يحدث فلا نظن أنه سيعنينا كثيراً أو قليلاً. اللهُمَّ إلأ إن رَشَحَت تداعياته على القضيَّة السُودانية. فما بالك يا عزيزي القارئ لو أن هذا التداعي نتجت عنه تسوية شكليَّة لقضيَّة حيويَّة كقضيَّة دارفور؟! حيث تصعُبُ المقارنة من الناحية الأخلاقيَّة. ففي هذه القضيَّة دفع كثير من الأبرياء ضريبة قاسية، وصلت حد إزهاق الروح، علاوةً عن النزوح الذي لم يتوقف يوماً، فضلاً عن حياة الذلّ والمهانة في المعسكرات، وما خفي كان أسوأ. من هذا المنطلق، ما الذي يمكن أن يتوقعه المرء لو أنَّ المعنيين عَمَدوا إلى فتح ملفات هذه القضيَّة مجددًا، وفي ظهرها كل هذه الحمولة الإنسانيَّة؟!

المَشهَدُ الثاني

سُكّر.. سُكّر.. سُكّر..

من باب ترويح القلوب ساعة بعد ساعة، دعونا نتأمّل قليلا في سلعة "السُكّر" في ثقافتنا السودانيّة. ذلك لأننا نخشى أن تملّ وتكلّ قلوبنا، فتعميها الوثائق التي بين أيدينا. يُهيّأ لي، والله أعلم، إننا أكثر شعوب الله قاطبة ممن يحتفون بالسُكّر بطريقة مبالغ فيها. ولعلّ الكثيرون اجتهدوا في توضيح هذه العلاقة الحميمة، ومع ذلك لم يصل أحد إلى ما يروى ظمأ النفوس العطشى بخبّ الاستطلاع. وفي التقدير، لو أننا أخضعنا هذه الظاهرة لدراسة علميّة لربّما ظهرت لنا نتائج مذهلة. ولكن ليس منظوراً في بلدٍ تُعدُّ فيه المعايير العلميّة ترفا بالنظر لقضاياه المتكاثرة. مع ذلك يبقى السؤال قائما: كيف يتأتى هذا دون جدل يتبعه؟! لا سيّما، وقد أصبح ضرورة في ظلّ ما لوحظ في السنين الأخيرة، من أن الظاهرة انعكست سلباً على صحة الإنسان السوداني، حيث إزدادت أمراض السُكّر المعروفة. وهي للمفارقة غير معروف لدينا - على الأقل - ما إذا كانت نتاج الإفراط أو الشُحّ في تناوله، أم أنها جرّاء الديكتاتوريات التي نخرت عظام الشعب السوداني، وناءت بكلكيها على صدره السنين الطوال؟!

دخل السُكّر الحياة السُودانية من أوسع أبوابها. ثقافيا، أشعر له شعراء وتغنى به مُغنّون. واجتماعيا، أصبح مرتكزا يضعضع علاقة ويقوّي أخرى. وسياسيا، كاد أن يُسقط حكومة، وكثيراً ما وضع أخريات على صفيح ساخن، أما من الناحية الاقتصاديّة، فقد حبا الله أهل السودان بمقوّمات صناعته. وتمثل ذلك في الأراضي الشاسعة والمناخ الذي يصلح لزراعته، إلى جانب وفرة الأيدي العاملة. بناءً على ذلك أنشئت المصانع، بل إن شئت فقل، المصنع تلو الآخر. بحيث أصبحنا نرى مع تعدُّد الأنظمة التي حكمت السودان، إنه كلما وصل أحدهم للسلطة - بأي من الوسيلتين - تصدّر تشييد مصنع للسكر همومه الوطنية.. إلى أن بلغت عددها الآن خمسة مصانع (الجنيد، عسلاية، سنار، حلفا الجديدة، كنانة، وسادسهم في الطريق (النيل الأبيض والأزرق والرماش).. ويُعتبرُ كنانة أكبرهم، بل بحسب إفادة العضو المنتدب لشركة سُكّر كنانة محمد

المرضي التيجاني محمود الذي قال: «**يُعدُ أكبر مصنع لإنتاج السكر في العالم تحت إدارة موحَدة**».[101] وجميع هذه المصانع تنتج ما يربو على الـ ٨٠٠ ألف طن سنوي!

لكن أين السُكر؟ أي بعد كل هذا، أليس من المُضحك المُبكي أن السُودانيين ظلوا يشكون على الدوام من نقص السُكر تارة، ومَن ازدياد أسعاره تارة أخرى؟! أليس غريبا ومُفجعا ألا أحد يعلم ما إذا كان أكله "النمل" أم أنه تبخر في الهواء؟! بل ثمّة ثلاثة مفارقات متعلقة بهذا الأمر، أصبحت تثير الضحك لا الرثاء. الأولى، أن حكومة العُصبة الرشيدة تستورد سُكر أيضا.. والثانية، أن سُكرهُم نفسه حينما يعبر الحدود يُباعُ بأسعار أقل من أسعاره في الداخل.. والثالثة، أنه يعود أحيانا من حيث أتى ليُباعَ مرّةَ أخرى بأسعار أكثر من سعره الحقيقي!! من أجل هذا وذاك، أصبح السُكر بالفعل عبارة عن "فزورة" في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي السوداني.

دعك من هذا، فذات مرّة اصبح مصدرا لتقريع وإهانة الشعب بأكمله. حدث ذلك في السفارة السُودانية بالعاصمة السُعودية الرياض، حيث عقد الدكتور مصطفى عثمان مؤتمراً صحافيا وصف فيه الشعب السوداني قبل مقدمهم الميمون بأسوأ النعوت: «**هذه الحكومة عندما جاءت إلى السلطة، الشعب السوداني كان مثل الشحاتين، حينما جاءت هذه الحكومة لم يكن هناك سُكر. الشعب السوداني كان يشرب الشاي بالجكة**»،[102] أي التمر.. وبعد أن فاحت رائحة حديثه المأفون، حاول التبرُؤ، فدَعَمَت الصحيفة نشرها بتسجيل صوتي، حيث أصبح التبرُؤ مستحيلا.. فقد أساء لشعبٍ كاملٍ من حيث أراد أن يمدح عُصبته!

لكن ما لنا وكل هذا؟ أي ما صلة كل هذا بموضوعنا؟ بالطبع مما يؤكد جبروت هذه السلعة، فللأمر صلة لا تخلو من إثارة، تخطت فيها الحدود وأصبحت محط أنظار قوم طمعوا في تذوق حلاوة طعمه.. كان ذلك مدعاة لأن تخضع العُصبة لرغبة الطالب، خاصة أنه ممَن لا يُعصى له أمرا.. على كلٍ، دعونا نتابع تفاصيل أخطر وثيقة على الإطلاق، لا لشيء سوى أن طرفها الثاني هو من قاد أهم مفاوضات في تاريخ السُودان، ليس منذ أن بدأ صراع السلطة بين سياسييه، ولكن منذ أن تكوّن بحدوده الإداريّة والجغرافية المعروفة وضم بين جنباته الصالح والطالح من البشر. مضمون الوثيقة التي بين أيدينا يشير إلى صفقة غير أخلاقيّة، وإن كانت العُصبة ممَن يُعرفون بعدم اكتراثها، لا بالقيم ولا الأخلاق، فالمُفارقة أن الطرف الآخر حذا حذوها، على الرغم من أنه بغير صفته السياسيّة فهو أيضا "قس" ممَن يعظون الناس برعاية القيم والأخلاق.

الوثيقة أدناه، والتي نحن بصدد تشريحها، طرفها الأول، جهاز الأمن والمخابرات ممثلاً في مديره صلاح قوش، ومرؤوسه الجالس في الهضبة الأثيوبيّة

١٠١ صحيفة الوسط البحرينية ٢٠٠٩/٦/٣.
١٠٢ صحيفة الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٣/١٧.

يستمتع بربيعها الدائم.. أما طرفها الثاني، فهو "القس جون دانفورث" المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، وأيضا هو عرّاب اتفاقيّة نيفاشا، أو اتفاقيّة السلام الشامل كما يعرف المتابعين، والتي انتهت في خواتيمها بانفصال الجنوب، أو كما اشتهي وتمنى - بل عمل لذلك - السيد البينو أوج، والذي يُطلُ علينا مجدّدا في هذه الوثيقة!

تعالوا نقرأ تفاصيل بنودها معا:

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام

١٤ يناير ٢٠٠٩م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: شراء سكر من كنانة

١. اتصل علي السيد ألبينو عدة مرات وأفاد بأن السيد جون دانفورث المبعوث الأمريكي السابق للسلام في السودان يريد أن يشتري عدد مائتان وخمسون ألف جوال سكر (٢٥٠٠٠٠) جوال سكر من شركة سكر كنانة وذلك لاستثمارها لصالحه. وقد بعث جون دانفورث بابنه براين المتواجد حاليا في دبي لإكمال هذه الصفقة.

٢. أفاد بأن دانفورث يريد أن يُعطى هذه الكمية بسعر مناسب وسيقوم بشحنها الى خارج السودان. ونظراً للحظر الأمريكي فأن المبلغ سيتم توريده في حساب في دبي وسيتم التعاقد باسم غير أمريكي لإكمالها.

٣. أفاد كذلك بأنه إذا تمت الموافقة على إكمال الصفقة فأن المبالغ سيتم تحويلها مباشرة إلى دبي ومنها إلى السودان. يتحدث عن مبلغ مليون دولار ستورد في الحساب.

٤. أشار إلى أن دانفورث يتواجد حالياً في لاهاي في المهمة المتعلقة بالمحكمة الجنائية التي تمت الإشارة إليها سابقاً.

٥. أرى إذا بالإمكان أن تتولى إحدى شركات الجهاز هذه المهمة وأن يوظف ريعها للعملية الجارية حاليا. وذلك لأن اتمام الصفقة يمكن أن يقوي من عزيمة هذه المجموعة في إنجاح العملية الجارية حالياً؛ خاصة وأن دارنفورث هو ضمن المجموعة التي يترأسها روبرت مكفارلن والأمر في نهاية المطاف تجاري يريد أن يتكسب من وراءه ويمكننا أن نكسبه ونربطه أكثر إذا تحقق له ذلك.

٦. للتكرم بالإحاطة مع الشكر.

المقدم محمد حسان بابكر

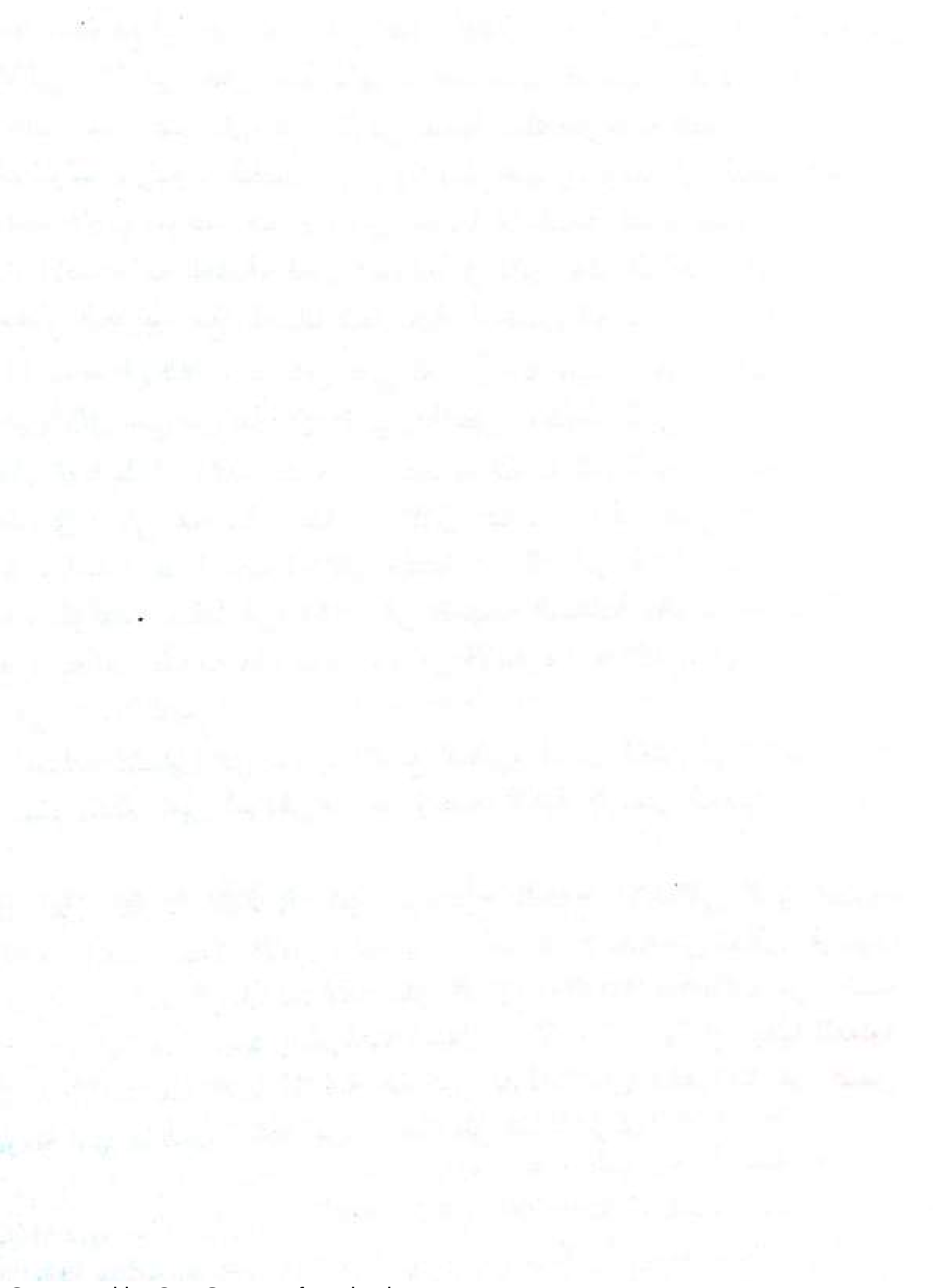
المندوب أديس أبابا

١٤ يناير ٢٠٠٩م

تعليق المؤلف:

- **أولاً:** نعيد ما كرَّرناه سابقا في أن كل الوثائق تحتوي على عبارة «سري وشخصي للغاية» وجميعها مخطوطة في الوثيقة الأصلية باللون الأحمر. وتأتي الإشارة مرارا لهذا الأمر، من باب التذكير بأهمية وخطورة هذه الوثائق والتي لها ما بعدها كما نظن ونعتقد!
- **ثانياً:** بالنظر لما تساءلنا عنه في حديث المقدّمة حول السُكّر، والذي طرحناه قبل هذه الوثيقة، أو ما يمكن أن نقول عنه "لزوم ما لايلزم": هل السيد البينو العارف بعُقدتنا الأزليَّة في سلعة السُكّر، وفق ما ذكرنا، هل هو من طرح الفكرة للسيد دانفورث، أم السيد نفسه عرف من أين تؤكل الكتف بعملٍ يريد التكسُب من ورائه، كما ذكر كاتبها؟! ذلك مجرَّد تساؤلٍ بالرغم من أنه لا يُضيف ولا يُنقص من الأمر شيئاً.. فالمهم أن سلعة السُكّر دخلت مزاد السياسة، وعلى يد من؟! على يد مَن كان عرَّاب اتفاقيَّة السلام التي شطرت السُّودان إلى قسمين. ذلك ما يعني أن مترتبات هذه الصفقة الخطيرة، لا تتعلق بفردٍ، وإنما بأمّة رَهَنَت مصيرها لاتفاقيَّة شطرتها إلى جزأين.
- **ثالثاً:** الوثيقة تؤكد فساداً كبيراً لهذا الرجُل الذي اضطلع بأكبر قضيَّة متعلقة بالسُّودان الحديث، وأفرزت مالآتها التي ذكرنا. لكن الأمر يتعلق بشيء آخر، فطرفها الأساسي وهو السيد دانفورث، ليس سياسيا فحسب، وإنما خلفيَّته المعروفة إنه "قس"، أي من فئة الناس الذي يعظون الناس عن الحلال والحرام، بغض النظر عن ديانته، فالحلال والحرام دينه واحد، وإن اختلفت ديانات المتعاطين معه!
- **رابعاً:** سواءً من الناحية السياسيَّة أو الأخلاقيَّة، فالسيد دانفورث انتهك قوانين بلاده، وهو المُفترض في أنه حاميها وراعيها، ذلك ممَّا يسلط الضوء على الكيفيَّة التي تسبح فيها قضايا العالم الثالث في البلد الذي لم يُخفِ رأسماليته، بل هو رائدها، وهي كما نعلم تجعل من الإنسان نفسه بكل مشاعره وأحاسيسه وعواطفه مجرَّد سلعة، شأنه شأن اي سلعة أخرى.. وبالطبع، ليس العيب في هذا الوضوح، إنما العيب في من انساق وراء هذا الوضوح وهو من الغافلين.
- **خامساً:** هل يمكن القول وفق ما تقوله الثقافة الأمريكية الشعبية "ليست هناك وجبة مجانية" There is no free lunch بمعنى أن لكل شيء مقابل. وهذه قضيَّة جدليَّة، بمعني أن العيب ليس في البلد الواضحة سياساته، اتفق الناس حولها أم اختلفوا، وإنما العيب في الذين عجزوا عن حلّ قضاياهم في عقر دارهم، وأضحوا يبحثون عنها خارج الحدود.. وهو خيارٌ كما نعلم ضريبته باهظة، لا تراعي حقاً ولا باطلا، وليست لها خطوط حمراء تنبئ بعدم تجاوُزها، فلونُها واحدٌ، وهو الرمادي.

- **سادساً:** هذه الوثيقة تتعلق في الأساس لا عن أبطالها. والبلدان أحدهما يُحكَمُ ديمقراطياً (أمريكا)، بغضِّ النظر عن الرأي حوله، والآخر يُحكَمُ ديكتاتوريا (السودان)، وأيضاً بغضِّ النظر عن الاتفاق حول شموليَّته. طبقاً لذلك، ليس منظوراً أن تكون ردود الفعل حول هذه الوثائق أو هذه الوثيقة تحديدا بذات القدر. فمن المتوقع أن تثير جدلاً في القطر الأول، وقد لا يكون بذات الزخم في القطر الثاني، إلاَّ في حال امتدَّ تأثيرها لقطاعات الشعب لتتفاعل مع الحدث وتتمرَّد عليه. لكن على كلٍ، في الأولى نفسها، فالديمقراطيَّة تتقاسمها إداريا في الحكم المتناوب حزبان، الجمهوريون والديمقراطيون، وبما أن السيد دانفورث ينتمي للفئة الأولى، وهم "الجمهوررون"، وبما أن البلاد نفسها مقبلة على جولة هامَّة من الانتخابات العامة، فمن المتوقع أن تثير هذه الوثيقة ردود فعل في سياق تعاطي الحزبين مع القضايا الخارجيَّة، أو فلنقل العالم الثالث.
- **سابعاً:** الملاحظ أن دانفورث كان على ثقةٍ من أنه سينال بغيته، بدليل أنه بعث ابنه "براين" إلى دبي من قبل أن يتلقى رداً عبر الوسيط "البينو"!
- **ثامناً:** قال الوسيط إن دانفورث طلب إعطاءه الكمية المطلوبة بـــ"سعر مناسب" وهذا لعمري أنني ما يُقالُ عنه إنه قولٌ عجيب، وهو يعني في مضمونه ضرورة مراعاته نظراً لخدماته التي قدَّمها، أو تلك التي يُنتظر منه أن يُقدِّمها، مثل «.....**تواجُده حالياً في لاهاي في المهمَّة المتعلقة بالمحكمة الجنائيَّة**»، وبالطبع لا نعرف طبيعة هذه المهمَّة، ولكن الإشارة إليها تكفي، فهي أوضح من الشمس في رابعة النهار!
- **تاسعاً:** إضافة للتحايُل في توريد المبلغ المالي، فتأمَّل الغش في التعاقُد الذي «.....**سيتم باسم غير أمريكي**»، هذه وحدها كافية لإرسال المعني إلى العالم السُفلي!
- **عاشراً:** لعلَّ الفقرة الخامسة تشير بوضوح للمنهج الأخلاقي الذي تنتهجه العُصبة، وبالأخص جهاز الأمن والمخابرات فيما دَرَجَ عليه من تعامُل. فرسوله المقيم في أديس أبابا يُرسِلُ نصائحه عبر السهول والوديان، ويطلب من رئيسه أن تتولى العمليَّة «.....**إحدى شركات الجهاز**»، ثمَّ: «.....**يوزع ريعها للعملية الجارية**»، ثمَّ يكشف عنها بتزكية المذكور بقوله: «**إن دانفورث هو ضمن المجموعة التي يرأسها ماكفارلين**»، مما يعني فساداً مركبا!



الفَصْلُ السَّابع

المَشْهَدُ الأوَّل

العلاقة مع إسرائيل

هذه أمُّ الوثائق، على غرار "أم المعارك"، ذلك الوصف الذي أطلقه بمكابرة فريدة الرئيس المخلوع صدَّام حسين على حربٍ كان يعلم سلفاً إنه فيها من الخاسرين، وهذا هو أيضاً حال العُصبة ذوي البأس، سواء في حروبها الواقعية أو "الدونكيشوتية"، فهي أيضاً تدَّعي النصر الذي ما يلبث أن يذوب كما يذوب الثلج في الماء. فلنبدأ على كلٍ قصتنا هنا باستعراض تفاصيل الوثيقة أولاً، ومن ثمَّ التعليق عليها لاحقاً. وقبل ذلك يمكن القول إنها الوثيقة التي ستُقضُّ مضاجع العُصبة ذوي البأس. ذلك لأنه من المؤكد أنه سوف تتسهَّد لها عيون وتتأرَّق لها قلوب. وهي الوثيقة التي لا يُرجى منها أن تحسم جدلاً، بل يُنتظرُ منها كشف الزيف والخداع وفضح ذوو اللسانين. نسبة لأنها الوثيقة الدامغة التي لا يأتيها الشك من بين يديها ولا من خلفها، وتأتي في خِضَمِّ سيلٍ من الأكاذيب والنكران المستمر والتنطُّع والمُزايدات والادِّعاءات الجوفاء!

لنقرأ معاً:

<u>لقاء الاصدقاء الجدد</u>

التقيت اليوم ٢/٢٣ مندوب الاصدقاء الجدد وقال أنه عاد أمس ولديه رسالة لكم تتلخص في الاتى:

١. أفاد أن هنالك معلومات مؤكدة لديهم بأن هنالك عمليات تهريب أسلحة تتم من اليمن وأريتريا الى السودان وعبره الى مصر ومنها الى قطاع غزة .

٢. هذه المعلومات أكدتها ما نشر بأحدى الصحف السودانية فى يناير الماضى عن حدوث أنفجار بمنطقة صحراوية نائية على الحدود السودانية المصرية كما أكدها أحد عناصر حماس الذين تم القبض عليهم مؤخرا وقال أن هنالك شحنة كانت من المفترض أن تصلهم الا أنها تفجرت .

٣. لديهم معلومات بأجتماعات عقدت فى الفترة السابقة بين عناصر من حماس حضرت من سوريا مع ضباط أيرانيين بالخرطوم وتم فيها أكمال الترتيبات لشحنات تهريب الاسلحة .

٤. ذكر أن عمليات تهريب الاسلحة أمّا أن تكون تمت بعلم السلطات وغضت

الطرف عنها أو تمت بواسطة دفع الاموال لاحد المسئولين للمساعدة فى هذه العمليات أو تكون تمت بدون علم السلطات.

٥. اذا كانت هنالك رغبة أكيدة فى أيقاف هذه العمليات فأنهم مستعدين لتسليمنا كل المعلومات طرفهم ويمكن أن تتم بلقاء مباشر بين القيادتين .

٦. اذا لم تكن هنالك رغبة من طرفكم وأخترتم الجانب الأخر فهذا سوف يدفع العالم للوقوف ضدكم .

٧. أشار الى أن أسرائيل وجدت دعم من السعودية ومصر ودول الخليج بالاضافة الى أوربا وأمريكا أبان حربها على غزة للقضاء على حركة حماس وأن الاوربيين سمحوا الآن فقط لاسرائيل بعبور الغذاء والوقود الى قطاع غزة .

وبالله التوفيق,,,,,,,,,,,,

أزهرى كمال – لندن

صورة طبق الأصل

ملحوظة:

الرسالة في عنوان البريد الإكتروني (الإيميل) كُتب عليها باللغـة الإنجليزيـة: لقـاء أصدقاء جُدُد – عثمان حسين – بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠٩...

Meeting with new friends – Osman Hussein – Feb 23/2009

FW: FW: material
From: **Elfatih Erwa** (elfatih@ewa.net)
Sent: 04 May 2008 23:37:12
To: 'ahmeddin hagos' (leena0987@yahoo.com)
Cc: 'rabie mhmd' (alrbi00@yahoo.com); mhbabiker@hotmail.com
200805040...pdf (93.0 KB)

Selam

This is the latest. Pls clear it tomorrow. Greetings to Isyas.

-----Original Message-----
From: Ari
Sent: Sunday, May 04, 2008 9:41 AM
To: Elfatih M Erwa (elfatih@ewa.net)
Cc: ahmeddin hagos
Subject: Re: FW: material

Dear Mr. Erwa,

Please find attached updated airway bill....please check and see if it is now correct. I am changing planes in Tokyo and will be back online in the US late Sunday evening.

Kind regards,
Ari

--- Elfatih M Erwa <elfatih@erwa.net> wrote: >

Yes and Also inform the DHL office to alter all these changes..

----- Original Message -----
From: Ari
To: Elfatih M Erwa elfatih@erwa.net
Cc:
Date: Saturday, May 3 2008 5:06 PM
Subject: Re: FW: material

It appears that only the "name" is different...here

FW: FW: material
From: **Elfatih Erwa** (elfatih@ewa.net)
Sent: 04 May 2008 23:37:12
To: 'ahmeddin hagos' (leena0987@yahoo.com)
Cc: 'rabie mhmd' (alrbi00@yahoo.com); mhbabiker@hotmail.com
200805040...pdf (93.0 KB)

you want us to use AHMEDDIN HAGOS (MR.) WHERAS BEFORE WE USED TAMRAT JACKI. AHMEDDIN HAGOS (Mr.)
Company: NISS
Tel: +251-11-5538682
Mob: +251-911-508720
Email: leena0987@yahoo.com
Addis-Ababa/Ethiopia

WE WILL CONTACT THE FREIGHT FORWARDER ON SUNDAY AND HAVE THE NEW AIRWAY BILLED ISSUED.

ARI
Ari Covitz

Dear Mr. Erwa,

Please see the attached Airway bill that was revised and sent to you as well as ET Airlines more than 10 days ago.

Please take a look and tell me exactly what needs to be changed.

Regards,
Ari

-----Elfatih M Erwa <elfatih@erwa.net> wrote:-----

Selam Ahmedin

Attached is a new airway bill, your name is mentioned in it. Pls do your bes to clear it tomorrow Monday... Pls confirm action..

Selam ti Isayas..
Elfatih

Ari..

still problem.. pls solve ASAP..
thanks

----- Original Message -----

From: ahmeddin hagos <leena0987@yahoo.com
To: elfatih <elfatih@erwa.net
Cc:
Date: Saturday, May 3 2008 11:55 AM
Subject: material

Selam Amb. Elfatih,

I just would like to inform you that our reperesentative could not recieve the material which is shipped to us through DHL this week as the company didn't use the right shipping address. So would you please tell the company to give the right our address which is "National Intelligence and Security Service or NISS" to the local agent of DHL so that our reperesentative will able to receive the material.

Regards,
AHMEDDIN HAGOS (Mr.)
Company: NISS
Tel: +251-11-5538682
Mob: +251-911-508720
Email: leena0987@yahoo.com
Addis-Ababa/Ethiopia

Airway bill

From: Elfatih M Erwa (elfatih@erwa.net)
Sent: 02 May 2008 23:12:29
To: mhbabiker@hotmail.com
quad Inv.pdf (24.0 KB), quad Away...pdf (91.8 KB)

If you're having problems downloading attachments, please sign in again and select "Remember me on this computer".

Salam For our friends..

صورة طبق الأصل

071-1470 5946

071 TLV 1470 5946

Shipper's Name and Address

ALMENTA TRADIN LIMITED.
15 THEMISTOCLES DERVIS STREET
MARGARITA HOUSE, 1ST FLOOR
P.O. BOX 27142-1642
NICOSIA, CYPRUS

Air Waybill — Ethiopian Airlines, Addis Ababa Airport, Member of I.A.T.A

Consignee's Name and Address

NISS - NATIONAL INTELLIBENCE
SECURITY SERVICE ADDIS ABABA
ADDIS-ABABA/ETHIOPIA
TEL:251-11-5538682 ATTN:AHMEDDIN
HAGOS MOB-251 911 508720

Accounting Information: E-MAIL - LEENA0587@YAHOO.COM

Issuing Carrier's Agent Name and City

MAYAN LTD.
INT'L
FORWARDERS, TEL AVIV

Agent's IATA Code: 37-4-7637

Airport of Departure (Addr. of First Carrier) and Requested Routing: Tel-Aviv

To	By First Carrier	Currency	WT/VAL	Other	Declared Value for Carriage	Declared Value for Customs
ADD	Ethiopian Airlines	USD	PPX	X	N V D	N C V

Airport of Destination: Addis Ababa — 405/20.04

Amount of Insurance: XXX

Handling Information: ENVELOPE ATTACHED MARKS AND NUMBERS — SCI

No. of Pieces RCP	Gross Weight	kg	Rate Class	Chargeable Weight	Rate / Charge	Total	Nature and Quantity of Goods (incl. Dimensions or Volume)
1	82.0	K	Q	100.0	3.20	320.00	QUAD -I PAYLOAD DIM: 1193X65190)CMS AG VOL 90.7 KGS .5441 CBM Inv.No:0023
1	82.0					320.00	

Prepaid — Weight Charge: 320.00

Other Charges:
Inland Transport 128.21 AW 10
Fuel Fee 73.60 SE 8.2

Total Other Charges Due Agent: 138.21

Total Other Charges Due Carrier: 82.00

Shipper certifies that the particulars on the face hereof are correct and that insofar as any part of the consignment contains dangerous goods, such part is properly described by name and is in proper condition for carriage by air according to the applicable Dangerous Goods Regulations.

MAYAN LTD. INT'L FORWARDERS /RONI ZION
REF:20615 JOB:5584

Signature of Shipper or his Agent

Total Prepaid: 540.21

20.04.08 Tel-Aviv MAYAN LTD. INT'L FORWARDERS

Executed on (date) at (place) Signature of Issuing Carrier or its Agent

For Carrier's Use only at Destination — Charges at Destination — Total Collect Charges

071-1470 5946

ORIGINAL 3 (FOR SHIPPER)

صورة اصلية لبوليصة الشحن الجوي



ALMENTA TRADIN LIMITED.
15 THEMISTOCLI DERVIS STREET
MARGARITA HOUSE, 1st FLOOR
P.O. BOX 21347 - 1647
NICOSIA, CYPRUS

INVOICE # 0023

DATE: APRIL 14, 2008
INVOICE: 0023
FOR: "ETHIOPIA"

SHIP TO,
NISS NATIONAL INTELLIGENCE SECURITY SERVICE ADDIS ABABA, ADDIS ABABA, ETHOPIA
TEL-251 [illegible]
ATTN- [illegible]

[illegible] INTERNATIONAL, SHARJAH, UAE

DESCRIPTION	QUANTITY	UNIT	TOTAL
[illegible] PAYLOAD	[illegible]	$ [illegible]	$900,000.00
[illegible]			
[illegible]		$ [illegible]	$[illegible]
TRAINING		0	0

TOTAL $[illegible]

Comments: ________

Signature: ________

صورة أصلية للفاتورة

تعليق المؤلف:

من الأشياء التي يكاد العالمون ببطون الأمور يضحكون منها حتى "يستلقوا على قفاهم" - كما تقول الأمثولة الشعبية السائدة - هي أن العُصبة تظن أنها من الذكاء بحيث يتثنى لها اللعب بـ"البيضة والحجر" - كما تقول الثقافة الشعبية المعروفة - أيضا.. منها على سبيل المثال، أنهم جاءوا ليُنذروا قوما حادوا عن جادّة الحق وهُم من الغافلين. ومنها ادّعائهم أنهم يحكمون بالإسلام ويُطبّقون شريعته، سواءً اتفق الناس معهم أو اختلفوا.. ومنها أنهم تجرّدوا لوجه الله، وتصدّوا لحمل أمانة أبت السموات والأرض والجبال أن يحملنها.. وهكذا سرت الأباطيل بين الناس، وظلّوا هُم في غيِّهم سادرون، وكأنهم لا يعلمون أن الأيام ستُبدي للناس ما كانوا يجهلون!

لقد أدرك أهل السُّودان بشواهد عمليَّة، أن ما يسمعونه مجرّد شعارات غبراء لخداع البُسطاء، هدفت لدغدغة مشاعرهم الدينيَّة، وضعضعت ميولهم السياسيَّة، وهتك انتماءاتهم الوطنيَّة. لهذا لا غُرْوَ أن أدرك أهل السُّودان بعد سنوات عجاف، أن الحاكمين مجرّد عُصبة ماسونيَّة تدير شئون البلاد في الظلام، وشاهدَهُم أنهم ينطقون بغير ما يضمرون، ويدّعون ما لا يملكون. قومٌ غايتهم السُلطة، ووسيلتهم لها التسلط. يحبون المال حُباً جما، ويأكلون التراث أكلاً لما. وفي سبيل ذلك، حلّلوا الحَرام وحرّموا الحَلال. عُصبة تجرّدت من الأخلاق وتبرّأت من القيَم الوطنيَّة. ساموا الناس سوء العذاب وقتلوا ابناءهم، ولم يتورّعوا من السير في جنائزهم ذارفين دموع التماسيح. قومٌ لاذوا بـ"فقه الضرورة"، ولكن لسوء تقديراتهم، فقد جاءوا زمن أصبحت فيه للضرورة لسان وشفتين، وقال بلسان وطني مبين: الدين لله والوطن للجميع!

مع ذلك، تجلّت سيناريوهات الاستخفاف في قضيَّة محوريَّة ثانية، وهي المُزايدة بالعُروبة في وطن حباه خالقه وخالق أهله، بتعدُّدٍ إثني وثقافي وديني متميّز. وضعوا يدهم فوق يد "منظمة حماس" بزعم أنهم إخوة برباط الدم والعقيدة، بدوا كُرماء فيما لا يملكون، سخيُّون مع من لا يستحقون.. إذ صار "خالد مشعل"، و"إسماعيل هنيَّة"، و"موسى أبو مرزوق"، ومعظم ملالي حماس يقصدون الخرطوم، كلما خلا الجراب وجفّ المشروع، يجيئونها بجيوب خاوية على عروشها، ويخرجون منها مُحمّلين بالدولار والذهب والشعارات الغبراء.. وتكتمل المسرحية حينما يقيمون للأخيرة المؤتمرات، ويُدبّجون لها الندوات، ويتدرّعون بـ"الكوفية الفلسطينية"[١٠٣] فتزعق الألسُن، وترتعد الحناجر وتنبجس دموع التماسيح، كلما جاءت سيرة القدس.. والمراقبون حائرون، أمثل هذا من أجل تحرير المدينة الأسيرة، أم لتكريس احتلالها؟! وعندما ينفض السّامر ويخلوا المرابون إلى شياطينهم، لن يجدوا في انفسهم ذرّة حياء، وهُم يجالسون "العدو الإسرائيلي" من وراء ظهورهم. والأخيرة هذه ليس اتهاما يا

---

١٠٣ وشاح باللونين الأبيض والأسود يُعبّر عن الهوية الفلسطينية ويرمز لنضالها.

عزيزي القارئ، ولكن هذا ما أكدته الوثيقة التي نضعها بين يديك ونُصب عينيك لتكون شاهداً. فالمفضوحون كانوا يظنون أن مؤامرات الظلام ستظل حبيسة الجدران والصدور!

ربما يندهش القرّاء الذي لا يعلمون ميكافيلليّة العُصبة الفاسدة، ليس في اللقاءات مع "العدو الصهيوني" كما يسمونه، إمعاناً في التظاهُر بمشاعر قوميّة متأجّجة، ولكن في تاريخ اللقاء الذي تمّ مباشرة بعد الغارة التي قامت بها إسرائيل في المناطق الشرقيّة للبلاد، والتي راح ضحيّتها نحو أكثر من مائة شخص، أكلت السباع جثثهم وتحللت بقاياهم، ولم يعرف أحد حتى الآن من هم؟! ولا كيف ولماذا ومتى حدث ما حدث؟! الواقع كان أمرهم قد انكشف قليلاً بعد أن وصل الخبر للإعلام الخارجي، ذلك حينما قامت صحيفة "الشروق" المصرية ٢٠٠٩/٣/٢٥ بنشر خبر صغير عن الواقعة، مقروناً بإفادة لصاحبها "مبروك مبارك سليم". بدأت بعدئذ المهازل تترى لتوضح بؤس الحاكمين وجهل المحكومين في عدد الضحايا، الذي أخذ يزداد وينقص طبقاً لظرف قائله.

صحيفة النيويورك تايمز ٢٠٠٩/٣/٢٨ قالت: «**إن الغارة تمّت في يناير لمنع وصول ما يُشتبه أنها شحنة عسكرية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" ونقلاً عن مسئولين أمريكيين ذكرت أن عدد الضحايا ثلاثون شخصاً**»، أما رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت فقد صرّح متجاهلاً العدد والبلد وقال: «**إن إسرائيل تعمل حيثما تستطيع لضرب اعدائها**».. لكن من المُفارقات أن ذلك المزاد استدعى أن يُدلي أحد "الكومبارس" الذين ألحقوا بالسُلطة جُزافاً للقيام بأدوار وهميّة. ذلك ما فعله تحديداً السيد مبروك مبارك سليم، وزير الدولة للنقل، والعليم بطُرُق ودروب ومسالك مسرح الحدث، لشيء في نفسه، قبل أن يعتلي سنام الوزارة.. قال: «**إن عدد الضحايا الغارة في يناير وفبراير بلغ نحو ٨٠٠ شخص**»،[١٠٤] مع ملاحظة أنه يتحدّث عن أكثر من غارة! وهو ما أكده الناطق الرسمي لوزارة الخارجيّة علي الصادق، الذي قال: «**"الضربة الأولى" حدثت في آخر شهر يناير الماضي ولم يكن هناك أي علم لا للسلطات المركزية ولا للسلطات الولائيّة، وعرفت الضربة الأولى بعد وقوع "الضربة الثانية"، خلال شهر فبراير، وبعد أن وصل عدد من المصابين للعلاج، والمنطقة التي وقع فيها الهجوم صحراوية وصخرية، وليس فيها أي قرى أو اتصالات**»[١٠٥]!

مبروك هذا نفسه هو من استندت عليه صحيفة "الشروق" في تأكيد الغارة للمرّة الأولى، وقد تضاربت أقواله، ففي المرة الأولى اعترف بوجود تهريب سلاح يتم عن طريق شرق السودان، ولكن حينما أصبحت رواية الحكومة تسبح في بحور النفي بحسب بيان وزير الدفاع عبدالرحيم محمد حسين أمام المجلس الوطني بعد أربعة أشهر من حدوثها، فعل مبروك الشيء نفسه في حديثه المُشار إليه لقناة "الجزيرة" ونفى أن

---

١٠٤ قناة الجزيرة يوم ٢٠٠٩/٣/٢٦.

١٠٥ صحيفة أخبار اليوم السودانية ٢٠٠٩/٣/٢٨.

تكون القافلة لتهريب سلاح، إنما لتهريب البضائع والمهاجرين غير الشرعيين. لكن آخرا في تنظيم مبروك "الأسود الحرة"، ووظيفته مدير الإعلام "الفاتح محمود"، الذي أكد أنهم مهرّبو أسلحة، وسمّى جنسياتهم: «**المجموعة تضم سودانيين من أبناء الرشايدة وإريتريين وصوماليين وأثيوبيين**»، ومضى إلى تحديد أماكن الغارات وقال إنها ثلاثة: «**الهجوم الأول بالطيران وقع بمنطقة "جبل أولاد صلاح" قبل شهرين، والضربة الثانية كانت بالطيران شمال "جبل شانون" قبل شهر، أما العملية الثالثة فهي كانت هجوم على السنابك ووقعت بعد الهجوم الأول بيومين**».[١٠٦]

أما صحيفة الصنداي تايمز Sunday Times ذهبت في اتجاه إفادة أخرى[١٠٧]: «**وقال مسؤولان أميركيان مُطلعان على تقييمات استخباراتيّة سريّة، أن إيران تورّطت في تهريب الأسلحة إلى غزة، ولفتوا إلى وجود تقارير استخباراتيّة تفيد بأن عميلاً في الحرس الثوري الإيراني زار السُودان لتنسيق الجهود في هذا الصدد**».. هذه الرائحة غير الطيّبة مضت صحيفة من "آل البيت" في نشرها، وقالت: «**إن مسئولاً أمريكيّاً –لم تذكر اسمه– اتصل بالخرطوم قبل الهجوم الذي وقع في يناير بأيام قليلةٍ، وقال للمسئولين السودانيين: إنّ عمليات تهريب السلاح عبر الأراضي السودانية، يتم رصدها عن طريق طرفٍ ثالثٍ لم يحدد الأمريكيون هويته**»، وأفادت ذات الصحيفة وضمن ذات الخبر أن: «**المسئولين السودانيين وعدوا واشنطن ببحث هذه المسألة**»،[١٠٨] يومذاك كثُرت الأحاديث وغابت الحقيقة!

دعونا نعود للوثيقة، ونستوقف أنفسنا في بضع نقاط مفصليّة، ربما ألقت بظلالها على ما هم فيه مختلفون:

- **أولاً:** إن تسمية "الأصدقاء الجُدُد" ليس من وصفنا، وإنما وصف العُصبة التي تُعاديهم في العلن، وتسمّيهم "أصدقاء" في السر. وهي تدلُّ على نمط العلاقة التي لم يتحرّج سدنة النظام الأمنيين في وصفها بصفة حميمة، على عكس الإدعاءات والأكاذيب المنثورة في الهواء الطلق.
- **ثانياً:** المعلومات التي أدلى بها مندوب "الأصدقاء الجُدُد" بعد يوم واحدٍ من عودته من إسرائيل تكشف عن نفسها بلا توضيح. لكن نلفت نظر القارئ الكريم أنه حتى ذاك الوقت لم يكشف نظام العُصبة عن الغارة الإسرائيليّة في شرق البلاد، وبمثلما سردنا، كانت أركانه قد اضطربت حينما تسرّبت للإعلام الخارجي. ولم يفتح الله عليه بكلمة، إلا بعد أن أعادت إحدى الصُحُف المحلية ما نُشر في الخارج. وآنئذٍ فقط، بدأت التصريحات والتفسيرات والتبريرات، ومع ذلك لم توضح الحقيقة للشعب المكلوم الذي انتهكت سيادة بلاده ونظام يدّعي بأنه سيسود العالم أجمع.

---

١٠٦ نفس المصدر السابق ٢٠٠٩/٣/٢٨.
١٠٧ استناداً إلى نشرة محيط - عدد ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩.
١٠٨ يديعوت أحرونوت الإسرائيلية ٢٠٠٩/٣/٣٠.

- **ثالثاً:** من الأشياء التي لن تخفى على قارئ هذه الوثيقة، أن "العدو الإسرائيلي" لا يستقي معلوماته بجهاز التحكم من على البُعد "ريموت كنترول"، وإنما مصادره داخل السودان، إن لم تكُن من بين العُصبة نفسها!
- **رابعاً:** لابد وأن متابعة "العدو الإسرائيلي" للصحافة السُودانية مع تواضُعها في حريَّة النشر، إلى جانب رصدهم اجتماعات لغرباء داخل السودان يوحي للقارئ شيئاً مما ذكرنا في ثالثاً.
- **خامساً:** بالكشف عن الاجتماعات السريَّة في الخرطوم، عادت المدينة الوديعة سيرتها الأولى، لتكون مأوى لشُذّاذ الآفاق والمتطرِّفين والمتنطعين. وذلك للتخطيط لتهريب أسلحة مثلما تفعل منظمات المافيا.
- **سادساً:** فلننظر ملياً في الفقرة التي توجِّه أصابع الاتهام للمتورِّطين، وذلك بذكر الاحتمالات حول التهريب، فهو يقول صراحة إما أنها (أ) بعلم السلطات وغضَّت الطرف عنها، (ب) بواسطة أحد المسئولين ممَّن دُفعت لهم أموال للمساعدة(ات) بدون علم السُلطات.. والواقع أن هذه اتهامات مفخَّخة، كل واحدة أفظع من الأخرى.. فإن كانت بعلم السُلطات وغضَّت الطرف عنها، فتلك مصيبة، وإن كانت بواسطة أحد مسئوليها الفاسدين فالمصيبة أعظم.. أما إن كانت بدون علم السلطات، فتلك ما يقال عنها "ثالثة الأثافي". هل رأى القرّاء الكرام كيف يصبح الضبع هرا حينما يواجه من يخشى بطشه بثلاثة احتمالات، جميعها تنعي الجبهة الوطنية وتشيِّعها لمثواها الأخير؟!
- **سابعاً:** لعلكم لاحظتم بعد الاحتمالات جنوح المسئول الإسرائيلي لاستخدام سياسة الترغيب والترهيب.
- **ثامناً:** ففي باب الترغيب، بعدها كان ميسوراً عليه أن يقترح لقاء بين القيادتين.. أي قيادتين يا رعاك الله؟! فالقيادة معروفة بغضّ النظر عن شرعيَّتها.. الغريب في الأمر أن الفكرة برغم هولها، طُرحت بسهولة، كأن طارحها يدلق في جوفه جرعة ماء بارد! لكن ألا يعني ذلك لكم شيئاً؟! أما أنا ولله الحمد، فقد عنيت لي ببساطة أيضا أن الفكرة ليست جديدة، أي اللقاء.. فالطريقة التي تم طرح المقترح بها توحي كأنه حدث مراراً وتكراراً!
- **تاسعاً:** ذلك يقودنا لما نريد التوصُّل له.. صحيح أن المسئول الإسرائيلي وضع ثلاثة احتمالات لتفسير الكيفيَّة التي تمَّت بها العمليَّة. لكن ما لم يقُله لا تصريحاً ولا تلميحاً أن المسئول الوحيد في أركان دولة الصحابة، والذي كان يعلم بالغارة الجوية قبل أن تحدُث، ومن ثمَّ تكتم عليها بعد حدوثها، كان سعادة الفريق أول صلاح عبدالله قوش، الذي يتمتع بعلاقة مباشرة مع جهاز الموساد، ضمن جوقة الأجهزة التي يعتز بالعلاقة معها، كما ذكر من قبل!! وهذا ما لن نألوَ جهداً في توضيحه، ولن يجد القارئ عُسراً في اكتشافه. لكن إلى أن يتم ذلك، ندعوك يا عزيزي القارئ للتأمّل في النقطتين الثالثة والرابعة.

- **عاشراً:** كما يلاحظ القرّاء، ظهر أحد عرّابي الفلاشا السابقين، وهو اللواء الفاتح عروة، ضمن المراسلات أعلاه، وفيما يبدو أنه استخدم علاقاته السابقة سواء تلك التي كانت (عملية موسى) طرفها، أو علاقاته مع أصدقائه في الهضبة الأثيوبية وذلك بالتمهيد لعلاقاتٍ جديدة، إذ تشير المكاتبات وبوليصة الشحن الجوي إلى أن (الشحنة) المُبهمة كان هو وسيطها.
- **إحدى عشر:** وهي النقطة المهمّة والوثيقة الدامغة في أن ثمّة تبادل أشياء لا ندري كنهها كما توضح الشحنة القادمة من مطار تل أبيب إلى جهاز الأمن الأثيوبي وذلك بعكس المتبع في توضيح وصف محتوى الشحنات في بوالص الشحن.

بالعودة إلى ما مضى، واقع الأمر أن الملابسات أعلاه كانت خاصة بالعملية الأولى التي نفذتها إسرائيل في جُنح الدُّجى. لكنها بعد نحو أقل من عام، نفذت عمليتها الثانية والشمس في كبد السماء.. الأمر الذي يكشف جزئيا عن ما ذكرناه في النقطة الأخيرة، مسار اهتمامنا في الوصول لخلاصة نستند عليها في توجيه أصابع الاتهام.

يقولون: "من يهُن يسهُلُ الهوان عليه".. كانت إسرائيل تعلم أن"العنتريات" التي صاحبت العملية الأولى لن تقتل ذبابة. لهذا لم يكن عصياً عليها أن تستبيح حُرمة الأرض السودانيَّة عياناً بياناً هذه المرَّة. ففي أوائل أبريل من العام المنصرم ٢٠١١، فوجيء بعض الذين قُدّرَ لهم أن يكونوا مرورا بطريق الخرطوم بورتسودان، على بُعد كليومترات معدودة من الميناء البحري الشهير، بطائرة من طراز "شوفال" تسير بدون طيَّار، وحلقت على مستوى منخفض بحيث يمكن للعين المجرَّدة أن تتمعَّن في تفاصيلها. وكما يحدثُ في أفلام الإثارة "الهوليووديَّة" اتَّضح أنها تتابع سيارة "سوناتا"، صغيرة، ما أن وصلتها، حتى قامت بقصفها بمن فيها وما فيها، فأحالتها في ثوانٍ لهشيم لا يُعرف حديدها من لحم راكبيها!

كما هو متوقع، فقد أصبح الميدان جاهزا للفريق أوّل مهندس عبدالرحيم محمد حسين، وزير الدفاع، الرجُل الذي تظهر مواهبه العسكريَّة عند المُلمَّات، ولكن بعد وقوعها.. ومن باب الذكري التي تنفع المؤمنين، كنا قد استعرضنا بعضاً منها في حدثين جللين.. الأول، قصف مصنع الشفاء في العام ١٩٩٨.. والثاني، غزو مدينة أمدرمان، أو ما أسمتها حركة العدل والمساواة بـ"عملية الذراع الطويلة" العام ٢٠٠٨، ثم جاءته الفرصة الثالثة وهي تمشي الهوينا، كفتاةٍ في خدرها. فلم تخذله عبقريته الفذة في استعراض ملكاته في الغزل شعرا ونثرا!

ففي يوم ٢٠١١/٤/١٢ وقف أمام المجلس الوطني ليحدثهم عن الواقعة، وبريق النجوم على كتفه يُزيغ الأبصار، وتكاثر الأوسمة والنياشين على صدره يخلب الألباب.. قال لهم، فيما وصفه بمعلومات جديدة: **«إن تحقيقات تجري حول تورُط عناصر داخليَّة في الأمر»**، وفسّر الماء بعد الجهد بالماء، وقال: **«إن الهجوم لم يكن**

لينجح ما لم تكُن هناك عناصر داخليّة شاركت في تزويد المهاجمين بمعلومات كاملة عن تحرُّك الضحايا وعن هواتفهم»، ثمّ شرح لهم اللغز، وقال: «**إن القصف تمّ عبر تتبُّع شريحة أحد ضحايا العربة**»[١٠٩] وأوضح أن: «**التحقيقات كشفت عن إجراء أحد "الشهيدين" لعدد من المكالمات الخارجية**»، كما رجّح: «**تورُّط بعض العناصر الأجنبيّة العاملة في المنطقة**»، ولفت الانتباه لما يمكن أن يجهلونه، وقال: «**هناك أساطيل ١٧ دولة أجنبية قرب شواطئ بورتسودان تحت مسمّى القضاء على القرصنة البحرية بالبحر الأحمر**»، ثمّ نزل من المنصّة بعد أن أدّى واجبه العسكري كاملا!

من المؤكد إنه إزاء عرض عسكري كهذا، كان لابدّ للأعضاء الذين يسمعون مثل هذا الحديث أن يمنحوه تفويضا كاملاً للردّ على الغارة الإسرائيليّة بالطريقة التي يراها وزير الدفاع، فهل هُم أنفسهم يملكون أكثر من ذلك؟! ضعف الطالب والمطلوب، فكليهما خالي الوفاض.. فقد منحوه التفويض رغم أنه أقرّ أمامهم وهو بكامل بزّته العسكريّة، بضعف الدفاعات بساحل البحر الأحمر، وقال إن ذلك بسبب طوله (٧٥٠ كلم) ومع ذلك لم ينس أيضا أن يطلب من المجلس الموقر الدعم في ختام حديثه، وذلك بمساعدته في استجلاب أجهزة حديثه لتقوية أنظمة الاتصالات.. وخلاصة، بعد أن سمع وعقب الوزير على ما تيسّر من ملاحظات من السادة الأعضاء، غادر المبنى كجندي أدّى واجبه بضمير يقظ، وطمأنهم بأن "الجهات المسئولة" اتخذت كافة التحوُّطات التي تمنع تكرار ما حدث مستقبلا.. بل إن وزير الإعلام الدكتور كمال عبيد، تولى إكمال المشهد المثير وهدّد إسرائيل: «**بالرد في الوقت المناسب**».[١١٠]

عبدالرحيم الذي طمأن الجهات المسئولة، ورفيقه الذي توعَّد بالرد في الوقت المناسب سكتا عن الكلام المُباح عندما أقدمت إسرائيل للمرة الثالثة على استباحة الأراضي السودانية منتصف ديسمبر ٢٠١١ بأن حطّت إحدى "أبابيلها" الأباتشي في جزيرة "مقرسم" شرق محمد قول، لدرجة أن شهد مواطنون طيّاريها وهم يتجولون باطمئنان، كما يتجوّل السوّاح للمتعة والتسرية عن النفس... ليس غريبا إذن أن يقول أهل الإنقاذ ما لا يعون، ولكن الغريب أن هناك من يسمع، وهناك من يفترض فيهم غير ما سمع، وهناك من يحدّق في الفضاء في انتظار وعدٍ لن يأتي، ووعيدا لن يتأتى!

للحقيقة أكثر من وجهٍ في قاموس العُصبة ذوي البأس، لهذا لم يكن مثيرا أن يكشف الدكتور قطبي المهدي رئيس جهاز الأمن والمخابرات السابق، ومسئول المنظمات في الحزب الحاكم عن: «**محاولات اختراق إسرائيليّة تستهدف الأمن**

---

١٠٩ سبقته في ذلك صحيفة الأخبار السودانية ٢٠١١/٤/٧ وذكرت بحسب مصادر مطلعة أن السلطات الأمنية عثرت على شريحة إلكترونية مثبتة أسفل السيارة التي تحمل لوحة مسجلة في الخرطوم رقم ٢١٩٣؛ مما يعزز فرضية الضربة بواسطة طائرات لا قصف صاروخي، وليس كما ذكر المذكور.

١١٠ صحيفة القدس العربي ٢٠١١/٤/٦.

السوداني».[111] بالطبع لم يخترع قطبي "الأسطرلاب" كالسلف الصالح ليرى الواقع جيدا، ولكن الغريب في الأمر أن مدير الجهاز نفسه أعلمنا فيما سبق، أن تلك تسمى علاقات عامة، وليس اختراقات، وقد تباهى بذلك مع أجهزة مثيله. وهذا ما قاله بطريقة مباشرة أكاديمي خبير في مجال الدراسات الإستراتيجيّة، إذ اعتبر الدكتور الحاج حمد أن: «**هناك كثيراً من الضبابيّة التي تحول دون الإطلاع على الحقائق المجرّدة، ورجّح أن تكون هناك تفاهمات سودانيّة غير مباشرة مع الموساد، طالما كان هناك تواصُل مع المخابرات الأميركيّة حول محاربة الإرهاب**».[112] لمثل هذا التحليل، يقول أهل الخليج والجزيرة العربية لقائله: "صح لسانك"!

أما صلاح قوش، فقد حمل نفسه واجتمع إلى المبعوث الأمريكي سكوت غرايشن، وأدلى له باعترافات مثيرة لا يمكن أن يُفصحَ عنها للشعب الذي يتحمّل مسئولياته الأمنيّة، كما أنه برغم خبرته الأمنيّة لم يخطر على باله أن ما قاله سيجد طريقه لعامة الناس من أمثالنا.. وحتى لا نظلمه وحده، الواقع أن غرايشن نفسه أو البرتو فيرنانديز الذي صاغ المحضر لم يخطر ببالهما أن يُصبح ذلك وثيقه تُنشَرْ ضمن وثائق "ويكيليكس" الشهير.. وفقاً لمحضر الاجتماع الذي التأم بين الطرفين في الثاني من أبريل عام ٢٠٠٩، قال قوش لغرايشن: «**لدي رسالة إلى واشنطن، الضربات الجويّة التي قامت بها إسرائيل في وقتٍ سابق هذا العام قرب بورتسوان، على الرغم من أن تهريب الأسلحة ليس شيئاً جديداً.. لدينا معلومات استخباراتيّة تؤكد بأن إسرائيل كانت وراء الهجمات الأخيرة على الأراضي السّودانية. حينما لم تقُم إسرائيل بتبني الهجوم علينا في العلن.. لذنا بالصمت، لأننا في السودان لا نستطيع الرد على إسرائيل الآن.. وليس لدينا ما يمكن عمله على أيّة حال.. ولا نسعى إلى مواجهة مع إسرائيل.. لكن أولادنا في المستقبل بإمكانهم الرد عليها**»... ثمّ بحسب المحضر المنشور، قدّم قوش لغرايشن نصحا: «**على إسرائيل إذا أرادت وقف تهريب الأسلحة أن لا تقتل المهرّبين، بل القبض عليهم أحياء لاستجوابهم، حتي تتمكن من وقف التهريب**»، على حدّ ذكر البرقية المعنية.. وأردف: «**قبيلة الرشايدة هي التي تقوم بعمليات التهريب هذه.. وبما أننا ليس لدينا علاقة مع إسرائيل فنحن نتعاون مع مصر لوقف هذه العمليات.. لانها خطر على أمننا القومي**».

في ملاحظة لا علاقة لها بالموضوع، ولكن لها علاقة وطيدة بطموحات قوش التي ذكرناها في فصل سابق، وقلنا إنها أودت به للتهلكة بمنظور العُصبة، حيث أعربت السفارة على لسان ممثلها عن استغرابها: «**من كون قوش يحتل موقعا مهنيا يتعلق بالمخابرات، ولكنه فضل الحديث عن قضايا سياسيّة عوضا عن تناوُل مواضيع تتعلق بالمخابرات**».. أما نحن، فلن نستغرب شيئاً من فاقده، وسنظل ننتظر أشبال العُصبة ليتولوا عن شعب السودان مهمّة الردّ على إسرائيل!

---

١١١ اليوم السابع القاهرية ٢٠/٤/٢٠١٠.

١١٢ موقع الجزيرة نت ٢٠/٤/٢٠١١.

من جهة أخرى، وفي سياق توابع الحدث، كشفت صحيفة إسرائيليّة أن الغارة استهدفت المواطن السوداني "عيسى هدّاب"، هكذا بالاسم، وكذلك سائقه الشخصي "أحمد جبريل"، وأيضاً بالاسم، وذلك بدعوى «**تورّطه في تهريب الأسلحة إلى قطاع غزّة**». وبمزيدٍ من التقنية التي تعرف الأسرار في الصدور، قالت الصحيفة إنه: «**نجا من قَبل أثناء الغارة الأولى، التي راح ضحيتها أكثر من مائة شخص**»[١١٣] ولأن العُصبة تتعاضد أحياناً على قول الباطل، كان لابدّ أن يؤازر هُدهُد العُصبة الدكتور قطبي المهدي، أمين المنظمات بالمؤتمر الوطني، أخيه وزير الدفاع في ترهاته التي سبق ذكرها، وها هو يقول لنا "جئتكم بنبأ عظيم"، إذ كشف عن: «**امتلاك الأجهزة الأمنيّة قوائم لشبكات التجسُّس الإسرائيلي في السودان، داعياً إلى القبض عليها**».[١١٤] ولعلك مثلي يا عزيزي القارئ قلت: وفيمَ الانتظار إذن؟!

ضمن تسريباته المستمرّة أيضاً، أفرج موقع "ويكيليكس"[١١٥] عن وثيقة كارثيّة، وإن لن تعني شيئاً لقائلها. ذكرت الوثيقة أن: «**حكومة السودان أبلغت الولايات المتحدة رغبتها عام ٢٠٠٨ في تطبيع العلاقات مع إسرائيل**»، وأشارت الوثيقة المُسرَّبة والمُصنفة بـ"السريّة" إلى أن ذلك تمّ في اجتماع بين مستشار الرئيس د. مصطفى عثمان إسماعيل والقائم بالأعمال الأمريكي حينها البرتو فيرنانديز، في التاسع والعشرين من يوليو ٢٠٠٨، واتهم إسماعيل في محادثته مع فيرنانديز، مساعد وزير الخارجيّة الأمريكي للشئون الأفريقيّة حينها، بتوجيه المبعوث الخاص للسودان ريتشارد ويليامسون في شهر يونيو ٢٠٠٨، بإنهاء المحادثات الثنائيّة التي كانت جارية بين الخرطوم وواشنطن. وقال مستشار الرئيس المُشير البشير إنه قبل المحادثات الثنائية كان من الصعب اقناع المتشدّدين في الحكومة مثل مساعد الرئيس نافع علي نافع بالعمل مع الولايات المتحدة. وبحسب الوثيقة، أصبح إسماعيل أكثر حماساً وقتها لإمكانية حدوث اختراق. وقال إسماعيل إنه: «**بفشل المحادثات أصبح المتشدّدون أكثر نفوذاً في النظام**»، بل وقال أيضاً: «**إن توقف المحادثات أحدث تأثيراً كبيراً على سياستنا الخارجية**». وأضاف أن: «**الخرطوم كانت قد صاغت سياسة للتعامُل مع الولايات المتحدة على المدى القريب والمتوسط والبعيد**». وزاد أن: «**أحد جوانب تلك الإستراتيجيّة، على سبيل المثال، يتضمَّن تطبيع العلاقات مع إسرائيل**»، لأنه حسب

---

١١٣ صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية ٢٠١١/٤/٢٠.

١١٤ اليوم السابع - مصدر سابق - ٢٠١١/٤/٢٠.

115 C O N F I D E N T I A L KHARTOUM 001133
SIPDIS
DEPT FOR AF A/S FRAZER, AF/SPG, AF/SE WILLIAMSON
E.O. 12958: DECL: 07/28/2018
TAGS: PGOV PREL PREF PHUM UN SU
SUBJECT: PRESIDENTIAL ADVISOR ISMAIL REFLECTS ON BILATERAL DISCUSSIONS IN LIGHT OF ICC
REF: KHARTOUM 1130
Classified By: CDA Alberto M. Fernandez, Reason: Section 1.4 (b) and (d).

تعبيره: «**لو سارت الأمور جيداً مع الولايات المتحدة، يمكنكم مساعدتنا مع إسرائيل، لأنها (أي إسرائيل) حليفتكم الأقرب في المنطقة**».

هل بعد الكُفر ذنبٌ؟! كأنّ تلك الوثيقة تريد أن تعرّي عُصبته أكثر بالحديث عن الحلال والحرام في العلاقة مع إسرائيل. لهذا لم يكن غريبا أن يُسارع المذكور بالنفي في ردٍ مكتوب لصحيفة "الأخبار"[116] حول ما ذكره الموقع على لسانه، والقاضي برغبة حكومة السودان في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل في اللقاء المذكور بينه والبيرتو فيرنانديز، وقال: «**إن ما ذكر على لسانه في موقع ويكيليكس "الأفاك"، بحسب وصفه، مجرّد افتراء صريح على شخصه وحكومة السُودان المجاهدة**»، وقال: «**إننا تعودنا على مثل هذه الاتهامات الشائنة خصوصاً من هذا الموقع**»، وأشار إلى أن الاتهام الذي ساقه الموقع بحق رئيس الجمهورية بامتلاكه رصيداً ماليا يُقدّر بـ ٩ مليارات دولار في أحد البنوك البريطانية ما هو إلا دليلٌ على ذلك، ونوّه إلى رغبته ببعث رسالة إلى أعداء السودان: «**إننا ماضون في عملنا من أجل رفعة السودان وحماية أرضه ورفاهية شعبه**»، وأنهم لا يتأثرون بمثل هذه الشائعات المغرضة. وأكد أن موقف السودان الرسمي والشعبي من "العدو الإسرائيلي" معروف سلفا، وهو موقف يرفض التعاون مع الكيان الصهيوني جملة وتفصيلاً.. يعني هذا أن البرتو فرنانديز افترى على المستشار، أو أنه كذّابٌ أشر. وأيا كان، كذلك فالمفارقة أنه "كتب لنفسه شقي" وفي يده القلم، على عكس المثل السوداني الدارج!

---

١١٦ صحيفة الأخبار السودانية ٢٠١١/٩/٩.

المَشْهَدُ الثاني

أطلبُوا الوَثائِق وَلَوْ في الصِّين!

فيما يلي مجموعة من الوثائق التي تتناول مواضيع متفرّقة، ننشُرُها لمزيدٍ من الفضح. إما لأنها في حاجة لمزيدٍ من التوضيح، مع وثائق مرفقة لم نحصُل عليها بعد، أو لأنها مواضيع مبهمة لا يعرف كنهها أو خفاياها إلا أصحابها البصّاصين!

فيما يلي وثيقتان توضحان أن الصّين التي برعت في لعبة الأكروبات، تمارس ذات اللعبة دبلوماسيا. بالنظر لمصالحها النفطيّة تحديدا، فقد دأبت السير على حبلين منذ ظهور قضيّة الرئيس المطلوب أمام العدالة الدوليّة. على هامش ذلك، تُرى هل يستمر هذا النهج بعد أن ذهب النفط جلّه إلى دولة جنوب السودان؟!

وثيقة أولى:

السيد / الشريف

١- تم استدعاء السيد / القائم بالأعمال بالإنابة الوزير المفوض إبراهيم احمد عبد الكريم الساعة العاشرة من مساء اليوم ١١/٢٧ بصورة عاجلة إلى وزارة الخارجية الصينية من قبل مساعد وزير الخارجية السيد جاى جون بحضور السيد السفير Song Ai Guo مدير عام غرب آسيا وشمال أفريقيا بالخارجية الصينية وأعضاء إدارته.

٢- أفاد السيد مساعد وزير الخارجية بأنه قد تم اتصال هاتفي قبل ساعة بين الرئيس هو جنتاو والرئيس الأمريكي جورج بوش تناول فيه الرئيسان القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك قضية دار فور.

٣- أعرب الرئيس الأمريكي للرئيس الصيني عن أمله في استمرار الحوار بين السودان والمنظمة الدولية بما يفضي إلى النجاح والاتفاق حول المشروع الأممي الذي طرح في أديس أبابا.

٤- أكد الرئيس الصيني هو جنتاو للرئيس الأمريكي أنه قد حدثت تطورات إيجابية في الفترة الأخيرة بشأن قضية دار فور وقد بذلت حكومة السودان سلسلة من الجهود الإيجابية أدت إلى انضمام فصيل جديد إلى اتفاقية أبوجا، كما اتخذت عدة خطوات إيجابية تجاه تسوية القضية حيث حرصت على الحوار الإيجابي

في اجتماع أديس أبابا يوم ١٩/١١/٢٠٠٦م.

٥- أفاد الرئيس هو جنتاو الرئيس الأمريكي جورج بوش بأن الصين تعبر عن تقديرها للموقف السودان إزاء قضية دار فور وتثني على ما اتخذته من إجراء تجاه تسوية المشكلة.

٦- ذكر السيد مساعد وزير الخارجية أن الصين تدعو إلى التسوية المبكرة للقضية وتقف إلى جانب المصالح الأساسية للشعب السوداني.

٧- ترى الصين ايضاً أن المشروع الأممي الذي تقدم به الأمين العام للمنظمة السيد كوفي عنان حاول الأخذ في الاعتبار باهتمامات الحكومة السودانية وبقية الأطراف المعنية وتوجد فيه بعض النقاط التي تطابق التصور السوداني لحل المشكلة.

٨- وزارة الخارجية الصينية أشارت مجدداً إلى المراحل الثلاث التي عبر عنها الرئيس الصيني في لقائه مع الرئيس عمر حسن أحمد البشير في بكين ، مطلع هذا الشهر ، خلال زيارة العمل التي قام بها للصين. ودعت السودان إلى مضاعفة الإيجابيات وتجنب السلبيات.

٩- ذكر السيد مساعد وزير الخارجية أن الرئيس الصيني هو جنتاو قد أشار إلى أنه لا بد أن يغتنم السودان فرصة اجتماع أديس أبابا المقبل يوم ٢٩/١١/٢٠٠٦م الجاري ليحقق المزيد من المساندة من الرؤساء الأفارقة حتى يفوت الفرصة على المغرضين الذين يحاولون استغلال التوتر لتحقيق أجندتهم.

١٠- أوصى الرئيس الصيني السودان بالاستمرار في مواقفه الموضوعية حتى يظل ماسكاً بزمام المبادرة في هذه القضية.

١١- ذكر الرئيس الصيني انه كصديق مخلص أن الصين ستواصل جهودها لصالح السودان في كافة المحافل الدولية وهى باقية على موقفها الثابت فى مساندة السودان.

١٢- أشار السيد مساعد وزير الخارجية إلى حاجة القضية للروية ، والتقليل من (سخونة) الحوار حتى يظل الطريق سهلاً لتحقيق المزيد من الإيجابيات.

١٣- طلب مساعد وزير الخارجية أن تنقل السفارة فحوى ما دار فى المكالمة الهاتفية بين الرئيسين بصورة فورية للخرطوم حرصاً من الصين على موافاة الحكومة السودانية بأخر المستجدات.

١٤- تجدر الإشارة إلى أن السيد مساعد وزير الخارجية لم يتطرق إلى تفاصيل ما ذكره الرئيس الأمريكي للرئيس الصيني في هذا الخصوص.

تعليق:

١- من المحتمل أن يكون الرئيس الأمريكي قد أفاد الصينيين بان الولايات المتحدة قد تتخذ اجراء منفرد في قضية دار فور إذا لم يخرج اجتماع السلم والأمن الأفريقي القادم بقرار واضح حول الوضع في دار فور بذريعة تأثير الأزمة المتزايد على منطقة غرب أفريقيا وما يمكن أن تحدثه من فوضى في تلك

المنطقة خاصة بعد التطورات الأخيرة في تشـاد وأفريقيـا الوسـطى ويريـد الصينيون قطع الطريق أمام الأمريكان بإيصال رسالة للسودان بإبداء قدر مـن المرونة في الاجتماع المقبل للخروج بحل وسط يفوت الفرصة على الأمريكان ويجعل الصينيين في وضع افضل للوقوف بجانب السودان خاصة فـي ظـل الاتهامات الأمريكية لهم بدعم مواقف السودان وعرقلة المسـاعي الأمريكيـة المتشددة تجاه السودان أو العمل على تخفيفها.

٢- هذه المرة الأولى أتى يتم استدعاء مسئول السفارة شفى هذا الوقت المتأخر من الليل والذي قصد به التدليل على أهمية الرسالة المـراد توصـيلها للحكومـة السودانية.

٣- للتكرم بالإطلاع مع وافر الشكر والتقديـــــر ،،،

أبو أيوب
بكين

صورة طبق الأصل

وثيقة ثانية:

بسم الله الرحمن الرحيم

من: ابوجابرة
الى :السيد الشريف

التاريخ: ٢٠٠٨/٧/١٤

حضور السيد/رئيس الجمهورية افتتاح اولمبياد بكين

١. اتصل السيد /فنق مساعد وزير الخارجية الصينية للشئون الإفريقيـة بالسـيد / السفير في الرابعة والنصف مساء اليوم وأفاده بان السيد وزير الثقافـة اتصـل بالقائم بالأعمال الصيني بالخرطوم طالبا لقاء معه بغرض توجيه دعـوة للسـيد رئيس الجمهورية لحضور افتتاح دورة الألعاب الاولمبية ببكـين وان الجانـب الصيني يرى أن هذه الزيارة تحرج الجانب الصيني في ظل الظروف الحاليـة إضافة لعامل الزمن إذ يفترض إن يتم التنسيق قبل زمن كافي وطلبـوا منـه التدخل لإرجاء الزيارة في الوقت الحالي .
٢. ذكر السفير إن رأى كل من د. عوض الجاز والسيد الفريق بكرى حسن صالح يدعو إلى عدم حضور السيد الرئيس الآن وان السيد وزير الثقافة يتحرك خارج هذا الإطار .
٣. الجدير بالذكر إن هنالك وفد وزاري سيحضر هذه المناسبة .
٤. للتكرم بالعلم وشكرا

أبو أيوب

صورة طبق الأصل

تعليق المؤلف:

- **أولاً:** إنّ تذييل ممثّل جهاز الأمن والمخابرات في العاصمة الصينيّة بكين اسمه باسم مستعار أو "كودي" كما في الوثيقتين، يعني أنه متمرّس في المهنة التي تحتم عليه إخفاء اسمه. ولكن جواده كبَا عندما منح العاصمة المقيم فيها لقب "أبو جابرة" كما في الوثيقة الثانية، ويعني بها بكين. فذلك تخفٍ لا معنى له، ولا يحتاج لكبير ذكاء مع موضوع الوثيقة التي وضع لها عنوانا واضحا لكأنها مراسلات مكتبيّة.
- **ثانياً:** تأكيداً لما سبق ذكره بأن رسائل كوادر جهاز الأمن في الخارج لا تذهب مباشرة لرئاسة جهاز الأمن والمخابرات، فإنها تمر أولا للمقدّم محمد حسّان بابكر في أديس أبابا، وبدوره يرسلها لرئيسه صلاح قوش، وهو ما لا ندري له سببا، فإن كان لمزيد من التأمين فيكفي أننا دحضنا هذه الفرضية في زمان الشفافية!
- **ثالثاً:** أنظر الخطأ في التواريخ التي أشارت لحدثٍ واحد، كما في الوثيقة الأولى، ودونك أيضاً الأخطاء الطباعيّة ولا نقول الإملائية فذاك مطلب صعب المنال، وعموماً فإن هذا وذاك يشي بشخصية مُرسلْ الرسالتين الذي يفتقر لأبسط قواعد الدقة، وهي ما يُفترضُ أن يتسلح بها رجل الأمن المهني بداهة!
- **رابعاً:** موضوع الوثيقة الأولى بالتفاصيل المذكورة تغني عن التعليق، وتؤكد عُمق المأزق الذي تعيشه الحكومة الصينيّة في مساندتها حكومة لا تريد أن تساعد نفسها بخطوات واضحة المعالم، وكأني بالحكومة الصينيّة تلعن البترول الذي جلب لها كل تلك المصائب، وجعلها تتحالف مع عدو ما من صداقته بُدّاً!
- **خامساً:** من باب الفكاهة، ومن واقع الوثيقة، نقول لا شكّ أن ممثل العُصبة تنفس الصعداء، وهو يشير للاتصال المتأخر للمسئولين الصّينين، الذين سهروا حتى ذاك الوقت وهُم يتحاورون ويُخططون، ولم يجدوا مسئول السفارة يغط في نوم عميق.. أي ملء جفونه عن شواردها!
- **سادساً:** الوثيقة الثانية بقدر ما تبعث على الضحك فهي تثير الرثاء أيضاً، وزير "الثقافة" يتصل بسفارة دولة لترتيب زيارة لرئيس الجمهوريّة، وهو ما يفترَضْ أنه أعلى قمّة في هرم جهاز الدولة، ومع ذلك يتضح بحسب ما أكد ممثل جهاز الأمن "الصابر" في العاصمة الصينيّة "بكين" إنه يتحرّك على هواه، وأن ثمّة جهابذة آخرين سبقوه في التحرّك بصورة تناقض تصوُره. ما الذي يمكن أن يحمله السفير من انطباعات عن هذه الدولة وقد وقع في فخ تناقضات فريقين من الغُصبة؟! عموماً، هذا نموذج للتخبُط الذي يديرون به شئون البلاد. ويتحرّك وكأنه الحاكم بأمره!
بوسع الواحد منهم أن يكون معتمد محلية،
- **سابعاً:** بالنظر لتاريخ الوثيقة الثانية، ندرك أن المحكمة الجنائيّة ليست وحدها التي وضعت القيود على تحرُكات الرئيس المُشير عُمَر البشير، فتحرُكاته كانت عبئا ثقيلا قبل ذلك. أي الفترة التي بدأت فيها قضيّة دارفور تأخذ موقعها في

أجندة التعاطف الدولي. وكلنا يذكر التصريح الذي قاد لما بعده من تداعيات خطيرة. ذلك الذي نطق به الجنرال كولن باول عندما كان وزير خارجية في إدارة الرئيس جورج بوش، وزار وقتها (أي سبتمبر ٢٠٠٤) دارفور ووصف ما رأى بقوله: «**إن ما يجري يُعَدُّ أخطر إبادة جماعية في العالم**». وبعدئذ، بدأ الحصار والضغط على النظام، ومن ثمّ العُزلة، إلى أن افضت في نهاية المطاف إلى توجيه اتهامات تحت أقصى وأقسى بنود دولية (جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية) لأول رئيس في الدُنيا وهو على سُدة الحكم. ومصداقاً لما أشرنا، ها هي الصين الحليف الإستراتيجي تقول بلا حرج إن حضوره مناسبة أعدّت لها إعداداً جيداً سيُحرجها. وبالطبع فإن وطأة الحرج مردُها حضور الرئيس الأمريكي جورج بوش، وهي خطوة لم تحلم بها الصين منذ دبلوماسية "تنس الطاولة" Ping Pong، وعرّابها الشهير وزير خارجيتها يومذاك، هنري كيسنجر. فذلك بالطبع مما لا يحتمل المغامرة، لذا طلبوا من السفير التدخُّل ليُثني رئيسه عن الحضور!

المَشْهَدُ الثالث

وَثائِق مُتَفَرِّقَة

أولها وثيقة متعلقة بشأن مع مخابرات أخرى، ونَحْسَبُ أنها كانت أشدُّ بطشا وشراسة كذلك، بالرغم من أن الوثيقة التي أمامنا تتناول موضوعاً إنسانيا. لكن يجب أن نضع في الاعتبار أن الجهة المعنيَّة، لم تفعل ذلك طلبا للأجر والمغفرة، بقدر ما هو من أجل مآرب أخرى.. والمفارقة أن بعض هذه المآرب انكشف سرُّها وذاع صيتها، بعد سقوط النظام الذي كانت تحميه.. ومنذاك اليوم، بدأت الأشياء الغامضة تظهر بسُفورٍ شديدٍ بعد سقوط العقيد مُعمَّر القذافي. ذلك ما سنُعلق عليه بعد الإطلاع على الوثيقتين التاليتين:

وثيقة أولى:

الأخ خالد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- مرفق نسخة من خطاب مؤسسة القذافي للتنمية للسيد السفير حول مسعى المؤسسة للتدخل لإطلاق سراح الأسرى وتطلب موافقة مكتوبة من السفارة.
- أرجو عرض النسخة للسيد المدير والإشارة للآتي:

أ- المرجع المشار إليه في الخطاب سبق أن وجه سيادته السيد السفير بتحرير خطاب للمؤسسة للتدخل في إطلاق الأسرى.

ب- كميات الأنواع من المواد الغذائية: أوضح مسئول المؤسسة (ما شاء الله) بأنه سيوافينا به قبيل الشحن وأبدى إمكانية حضور مبعوث من السفارة عمليات الشحن.

ج- قام السيد السفير بإرسال برقية للسيد وكيل وزارة الخارجية بغرض التشاور مع السيد المدير ومن ثم الرد لمخاطبة المؤسسة بالموافقة المكتوبة.

د- منذ استلامنا الخطاب وتسليمه للسيد السفير يستعجلنا المكنف بالمؤسسة (إن شاء الله) بالرد للبدء في إجراءاتهم.

ه- أمل في حالة موافقة سيادته الإيعاز للسيد وكيل وزارة الخارجية بإعطاء الضوء الأخضر للسيد السفير بالموافقة.

و- مع فائق الشكر

أخوك

عز الدين

صورة طبق الأصل

وثيقة ثانية:



مؤسسة القذافي للتنمية
GADDAFI DEVELOPMENT FOUNDATION

إشاري 133/2007 ف
التاريخ 4/2/2007 ف

الاخ /سعادة سفير جمهورية السودان - طرابلس

بعد التحية،،،

تهدي مؤسسة القذافي للتنمية أسمى وأطيب تحياتها لسفارة جمهورية السودان بطرابلس.

بناءً على رسالتكم رقم إشاري(20/1/أ) المؤرخة في 2006/11/15 المتعلقة ببذل المساعي لإطلاق سراح الأسرى المحتجزين لدى حركة الخلاص.

نفيدكم بأن المؤسسة باشرت التفاوض مع جماعة الحركة للوصول إلى نقاط إتفاق لإطلاق سراح كافة الأسرى حيث تم مبدئيا الإتفاق على إستلام المجموعة الأولى من المحتجزين لدى الحركة ويكون إستلامهم داخل الأراضي السودانية .

كما قررت المؤسسة إرسال قافلة مساعدات للمناطق الحارة، دراشقه، الباعاشيم، الهمراء، بئر مزده، هوش،كرباري وبعض المناطق الأخرى كمرحلة أولى وإستلام المجموعة الأولى من الأسرى كمرحلة ثانية.

لذا نأمل منكم السماح بدخول القافلة للأراضي السودانيه التي تحمل هذه المساعدات والمتمثلة في أرز ودقيق وسكر وملابس أطفال ونساء وخيام واغطية .

سنوافيكم بعد إستلامنا المجموعة الأولى عن موعد إستلام المجموعة الثانية.

وتقبلوا فائق تقديرنا واحترامنا..

صالح عبدالسلام صالح
المدير التنفيذي 4/2/2007
لمؤسسة القذافي للتنمية

El Fatah Tower 27 / 8 برج الفاتح
P.O. Box ... ص.ب

صورة أصلية

تعليق المؤلف:

الوثيقة الأولى تتحدث عن الأسرى مقابل الطعام، وفي الوثيقة الأولى أيضا لم يكن واضحاً من هم الأسرى هؤلاء؟ وفي أي حرب أسروا؟ وإلى أي دولة ينتمون؟ وهي أسئلة تجيب عليها الوثيقة الثانية بوضوح. أما بالنسبة للطرف الثالث، وهو نظام الخرطوم، فـ"معدته" هي أقصر الطرق للوصول إليه، لذا كان الطعام إغراءً. كذلك - إلى حدٍ ما- قد تجيب الوثيقة الثانية على بعض تلك التساؤلات تصريحا. فهي تكشف عن نشاط آخر في ميدان آخر. وفي محاولة منّا لكشف ما وراء خطوطها، يتأكد أن نظام الخرطوم كان يتمتع بعلاقة وطيدة مع "حركة الخلاص الليبي"، ويقدّم لها دعما لوجستيا. بل إن الخطوة أساسا تمّت بناءً على وساطة من نظام الخرطوم. وكانت الأولى تقوم بعمليات سريّة لا يعلن عنها نظام القذافي، وكانت حصيلتها بمثلما ذكر أعداداً كبيرة من الأسرى الليبيين، والذين قسّمتهم الوثيقة إلى مجموعتين. ولعلّ هذا ما يفسر التوتر الخفي الذي كان ينشأ تحت السطح من حين لآخر بين نظام الخرطوم والقذافي، ممّا دعا الأخير للعب على الحبلين في مواقف كثيرة!

في واقع الأمر إن ما ذكرناه وكان سراً يومذاك، فقد أصبح جهراً أثناء مخاض الثورة الليبيّة. حيث أضحى نظام الخرطوم يتباهى بتقديمه دعماً عسكرياً للثوار الليبيين. بادر بذلك الرئيس المُشير في كلمته بمدينة كسلا بمناسبة افتتاح الطريق القاري بين إريتريا والسودان، وذلك في حضور أمير دولة قطر الشيخ حمد آل ثان، والرئيس الإريتري أسياس أفورقي، حيث قال: «**دعمنا الثوّار الليبيين ضد نظام القذافي لرد الصاع صاعين لنظام القذافي الذي كان يدعم التمرد في إقليم دارفور**»، وأضاف: «**دعم الشعب السوداني سواءً كان الإنساني أو بالسلاح وصل إلى كل الثوار الليبيين في مصراتة والجبل الأخضر والزاوية وكل مكان في ليبيا**».[١١٧] تلك برغم علاّتها تُعدُّ مباهاة بجاه الآخرين. فالذي لن يستطع الرئيس المُشير أن يقوله، هو أن السلاح الذي تحدّث عنه، كان أمير قطر الجالس أمامه هو من أرسله للثوار الليبيين: «**القياديِ في تنظيم "الإخوان المسلمين" بليبيا د. علي الصلابي هو من نسّق مع قطر وغادر للسودان، حيث اجتمع بالرئيس عُمَر البشير، واتفق معه على تهريب أوّل وأكبر صفقة سلاح للثوار الليبيين وقامت قطر بدفع ثمنها**».[١١٨]

واقع الأمر، كان ذلك "مُولد وصاحبه غائب"، على حدّ تعبير المثل السوداني الدارج. فقد دخل شقيق الرئيس اللواء طبيب عبدالله حسن أحمد البشير، طرفا في السّجال. والمذكور كما نعلم يفترض ألا ناقة له ولا جمل في جهاز الدولة التنفيذي. مع ذلك فقد أدلى برأيه في قضايا كثيرة، من بينها سألته الصحيفة عن صحّة قول أخيه الرئيس سالف الذكر، فقال: «**لم يكُن كل السلاح الذي دخل ليبيا سودانياً، ولكن السودان شارك بخبراء وفنيين عسكريين، أما السلاح فادخلناه إلى جنوب ليبيا**

---

١١٧ وكالة الأنباء الكويتية (كونا) ٢٠١١/١٠/٢٦.

١١٨ صحيفة السوداني ٢٠١١/١١/١ في تقرير لها نقلا عن صحيفة الكفاح.

وتحديداً إلى الكُفرة»[119] كان السيد مصطفى عبدالجليل رئيس المجلس الانتقالي الليبي، قد ذكر صراحة عند زيارته الخرطوم ومخاطبته المؤتمر العام للمؤتمر الوطني يوم ٢٠١١/١١/٢٥: **«لولا الدعم العسكري السوداني، لما أمكن تحرير مدينة الكُفرة الليبية من أيدي قوات القذافي، وأن الأسلحة والذخائر التي قدّمها السودان للثوّار وصلت حتى الجبل الغربي عبر الأراضي التونسيّة»**.. لعلّ فرحة النصر، أو قلّة الخبرة في إدارة شأن دولة رغم خلفيّته القانونيّة، هو ما حدا بالمستشار أن يُفصح عن أشياءٍ أن تبدو له ستسوءه مستقبلا!

المفارقة أنه عندما بادرت صحيفة الـ"ديلي تلغراف البريطانية" Daily Telegraph بكشف ذلك الدور أوائل يوليو ٢٠١١، وقالت إن الجيش السوداني سيطر على مدينة الكُفرة، استنادا على مصادر من الضباط العاملين على تنفيذ حظر الطيران من قبل حلف شمال الأطلسي "الناتو"، قام العقيد الصوارمي خالد الناطق الرسمي باسم القوّات المسلحة على الفور، بنفي وجود أية علاقة للجيش السوداني في العمليات العسكريّة الجارية جنوب ليبيا. والحقيقة، سواء ما جاء على لسان القيادي الليبي أو ما افتخرت به العُصبة، وعلى رأسها الرئيس المُشير، فإن ذلك يُعدُّ تدخُّلا سافرا في شئون دولة أخرى، وانتهاكا صريحا لقواعد القانون الدولي، بغضّ النظر عن طبيعة النظام القائم فيها. الغريب في الأمر أنه حينما فعلت ثلاثة أنظمة في بلدان مجاورة (إريتريا، إثيوبيا، أوغندا) الشيء نفسه العام ١٩٩٧، وقامت بدعم المعارضة السودانيّة، ملأ نظام الخرطوم الدُنيا زعيقا وضجيجا، بالرغم من أن تلك الأنظمة لم تعترف صراحة بدعمها. فما الذي يمكن أن يفعله النظام بعد اعترافه المُشار إليه، إذا دارت الدوائر وأعادت تلك الأنظمة الكرّة مرة أخرى؟!

لكن ما يهمنا هنا تناقضٌ آخر، لا يقلُّ عجباً عن سابقه في نهج العُصبة ذوي البأس.. ففي الوقت الذي كانت تتمتع فيه بعلاقة جيّدة وصلت حدَّ الدَّعم مع الجماعة الإسلاميّة الليبيّة، وكان ذلك منذ فترة طويلة كما أشرنا، ظهرت في بدايات فترة التسعينيات حينما فتح النظام الحدود للمتطرّفين الإسلامويين بذريعة "فقه الاستجارة"، وجاء الليبيون ضمن من جاء من كل حدبٍ وصوب. وبعضهم طاب له المقام، فدرس وتزوّج وصاهر عائلات سودانيّة. بل خلّفوا البنين والبنات بصورة قد توحي لناظرها لكأنما القادمين الجُدُد، قنطوا من سقوط نظام العقيد واستبدلوا وطناً بوطن. لكن جاءت المفاجأة الصاعقة حينما كشف أحد هؤلاء أن النظام الذي استجاروا به وتزاوجوا مع أهله وهو منهم، قام بتسليم عشر كوادر من جماعتهم لنظام العقيد القذافي.. وبالتالي لا أظن أن القارئ في حاجة لمعرفة ما آل إليه مصيرهم. وبالطبع كانت تلك مسألة مدفوعة الثمن. وتكشف بوضوح شديد عن أخلاق وسلوك العُصبة، فهُم على استعداد بالتضحية بأي شيء في سبيل الحصول على شيء. ولعلّ أبأس ما سمعتُ في هذا

---

[119] صحيفة الخبر اليومية الجزائرية ٢٠١١/١٢/٤.

الصدد أن الرئيس البشير قال لأحد مجالسيه من الإسلاميين أن: «**العقيد القذافي هدد بطرد كل السودانيين من ليبيا**» والله أعلم!

كشفَ المستور هذا قام به السيد عبدالحكيم بلحاج، رئيس المجلس العسكري بطرابلس في حوار صحافي، نقتطف منه هذا الجزء الذي تضمَّن اعترافا خطيرا:[١٢٠]

- **حادثة مثل تسليم كارلوس هل تقلق الإسلاميين من اللجوء إلى السودان؟**

= مقلقة بالطبع، ونحن تعرَّضنا لتسليم بعض الشباب للأسف.

- **أريد تفصيلاً أكثر، كيف تمَّ التسليم؟**

= الحكومة السُّودانية سلمت بعض زملائنا إلى القذافي.

- **كم بلغت أعدادهم؟**

= تقريباً في حدود العشرة أشخاص.

- **هل كانوا من ذات التنظيم الذي تنتمي إليه؟**

= نعم، كانوا من التنظيم.

- **وماذا كان المقابل؟**

= القذافي كان يضغط على الحكومة السودانيَّة، وكانت تأتيه إشارات من قبل النظام الليبي السابق بوجود معارضين إسلاميين للقذافي بالسُّودان، ما جعله يضغط على الجانب السُّوداني بعدة طرق، وهذا ما دفع الحكومة السودانيَّة للاستجابة لطلب القذافي لتسليم بعض الناس.

- **هل لك أن تذكر لنا بعضهم، وما كان مصيرهم بعد ذلك؟**

= الأسماء عديدة، أبلغتك أنهم عشرة تقريبا، منهم من تمَّ تسليمهم مؤخرا تقريبا في عام ٢٠٠٢، حوالي خمسة أشخاص وكانوا جميعا بأسرهم، زوجاتهم وأولادهم يعيشون في السُّودان. كانوا متزوِّجين من السودان، ورغم ذلك تمَّ تسليمهم للقذافي.

- **ثم ماذا بعد التسليم؟ ماذا جرى لهم؟**

= عانوا جداً في الحقيقة، منهم من مات في السجن بسبب التعذيب الذي تعرَّضوا له في سجون القذافين، ومنهم من خرج بعاهة.

لا حول ولا قوة إلا بالله.. أي دين وأي أخلاق تسمح بهذا؟! لكن ما حيَّرني حقيقة في هذه المقاصَّة الدامية ليس الفعل الذي يشبه أخلاقهم، وإنما الفترة الزمنيَّة، أي التاريخ الذي تمَّ فيه تسليم الذين كانوا مجاهدين بالأمس وأصبحوا منبوذين اليوم!

---

١٢٠ صحيفة السوداني ٢٠١١/١١/١٧.

نعود للوثيقتين المذكورتين أعلاه. إن المدن والمناطق المذكورة في الوثيقة تبدو لنا بمثابة المسرح الذي تنشط فيها قوات حركة الخلاص الليبي. لكن المفارقة أن بعض تلك المناطق، يقع داخل الأراضي الليبية، وبعضها يقع على الحدود المشتركة بين البلدين. وبعض آخر يقع داخل الأراضي السودانية. فظلت هذه المناطق تشهد سجالاً في الحرب الدائرة بين نظام الخرطوم والحركات الدارفورية من حين لآخر، مثل "كربارتي". ولعلّ الوثيقة كشفت بوضوح الثمن البخس ممثلاً في المواد الغذائية المشار إليها، بجانب الملابس والأغطية والخيام، وهو ما أشار له مُرسِلُ المذكرة من طرابلس "عزالدين" لأخيه في المهنة "خالد" بابتهاج يكاد ينطق من بين السطور.. فما أبخس الثمن!

وثيقة ثالثة:

وهذه وثيقة تضم قوماً آخرين، بعضهم فطاحلة خرجت مصاريف سفريتهم من جهاز الأمن لأمر يخصه بعنوان: "مشروع أكاديمية الأمن العليا"، ابتعث فيها أخصائيون لجهات عديدة من أقصى شمال الكرة الأرضية إلى أقصى جنوبها.

Higher Security Academy Project
<u>TRAVEL PLAN</u>

1. King's College London
Monday 22-Friday 26 / 10

<u>Team:</u>
Dr Mansour Khalid, Dr Martin Rupiya, Dr Hassan Abdin.

<u>Tickets:</u>
(Martin Rupiya) Johannesburg / London / Johannesburg. (BA)
(Mansour Khalid & Hassan Abdin) Khartoum / London / Khartoum. (KLM)
Per diem 5 days x 3 x 500 English Pounds =7500 English Pounds.

2. ISS (South Africa)

<u>Team:</u>
Dr Mansour Khalid / Dr Salah Mandil / Dr Safwat Fanous / Martin Rupiya.

<u>Tickets:</u>
(Dr Mansour Khalid& Dr Safwat Fanous) Khartoum / Johannesburg / Khartoum. (KQ)

• (Dr Salah Mandil) Geneva / Johannesburg /Khartoum / Geneva
Per diem 5 days x 3 x $500=$7500
No ticket or per diem for Martin Rupyia.

3. **Khartoum Meeting:** (Mid November)

Team: All members of the Panel.
(Martin Rubyia) Johannesburg / Khartoum / Johannesburg. (KQ)
(Salah Mandil) Khartoum stop on way from Johannesburg to Geneva (see above) (KLM).
Coverage as usual for the two (hotel and local transport).
No per diem for them or others.

*** To ensure a stop in Khartoum on return to Geneva KLM may be the most appropriate carrier.**

صورة طبق الأصل

تعليق المؤلف:

في هذه الوثيقة الأمنيّة، يبدو للناظر أن وجود الدكتور منصور خالد كعُضو مشترك بين الفريقين أمرا يثير غرائز حب الاستطلاع. فما الذي يمكن أن يفعله في مهمة وضوحها يكمُنُ في غموضها؟

الوثيقة تتحدّث عن تكاليف المهمة فيما أسمته بـ"خطة سفر" الخاصة بـ"مشروع أكاديمية الأمن العليا" حيث يتحرّك الفريق العامل في رحلة قصيرة من جزأين: الأولى، تبدأ يوم ٢٢ أكتوبر وتنتهي يوم ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠ وتتجه نحو الكلية الملكية بلندن، ويضم الوفد: الدكتور منصور خالد، مارتن روبيا، دكتور حسن عابدين، وذلك على متن خطوط طيران مختلفة، ففي حين يتجه الأول والثالث مباشرة من الخرطوم إلى لندن وبالعكس، يلتحق بهم الأوسط من جوهانسبرج إلى لندن وبالعكس، والرحلة التي ستستغرق خمسة أيام، يدفع فيها للفرد الواحد ٥٠٠ جنيه إسترليني.

الثاني، ويقصد فيها وفد مكون من: دكتور منصور خالد، دكتور صلاح منديل، دكتور صفوت فانوس، مارتن روبيا، معهد الدراسات الأمنيّة Institute for Security Studies (ISS) بجنوب أفريقيا، بخطوط طيران مختلفة. الأول والثالث من الخرطوم إلى جوهانسبرج والعكس، والثاني من جنيفا لجوهانسبرج، ثم يعرج على الخرطوم في طريق عودته لجنيفا. أما مارتن روبيا، فيتضح أنه مقيم في عاصمة الجنوب الأفريقي جوهانسبرج، وتمتد هذه المهمة لخمسة أيام، بواقع ٥٠٠ جنيه استرليني في اليوم للشخص الواحد. على أن يلتقوا جميعاً في الخرطوم منتصف شهر نوفمبر للتقييم فيما يبدو!

مهمة لمدة عشر أيام يا سادة يا كرام، جنى الفرد الواحد فيها خمسة آلاف جنيه إسترليني، أي الخمسة حصدوا نحو خمسة وعشرين ألف جنيه إسترليني، ونزيد بتكاليف بطاقات السفر "التذاكر"، وبالطبع ليس على القرّاء حرج إن أراد البعض منهم استخدام الآلات الحاسبة.. قد يكون هذا طبيعياً في بلدان الخليج المرفهة على سبيل المثال، ولكن ماذا نقول عنه في ظلّ نظام لم يُطعمْ أهله من جوع، وأن المهمة الأمنيّة لن تأمنهم من خوف؟!

بالطبع ليس لمثل هذه المهمّات يُستشارُ العُلماء والمفكّرين، فإن كانت المهمّة الأمنيّة متسقة مع شخصيات البعض ممّن ينتمون للنظام بالأصالة أو الانتساب، فماذا نقول عن "الزوّار الجُدُد" الذين كنا نحسبهم من مناهضيه، وهُم الذين قالوا فيهم ما لم يقله مالك في الخمر. فأضاعوا عمراً للكرى، وأهرقوا مداداً يمكن أن يُسوّد مياه نهر النيل!

المَشْهَدُ الرَّابِع

ولله في خلقه فاسدون!!

هذه وثائق لضيفِ حلَّ العُصبة بعد أن غادر وكره فشرع بهمَّـة بالغـة في مجاراة فسادهم الذي نورد نماذج في كيف يمكن أن تكون وزيراً وفي نفـس الوقـت سمساراً، ناهيك عما يمكن أن يجلبه لك مثل ذلك العمل الإضافي مـن أربـاح تمكـن جانيها من شراء عقارات وسيارات، وأشياء أخر بمئات الآلاف من الدولارات.. فالسيد السماني الوسيلة ومعه بعض الرفاق الأبرار انسلخوا من حزبٍ وأدخلوا الكيان الجديـد الذي أسسوه في جوف الحزب الحاكم.. ثم شرعوا في كيفية إظهار الولاء مقابل الفساد والإفساد.. مع الإشارة إلى أن هنالك وثائق أخرى لفاسدين ومُفسدين من العُصبة ستأتي تباعا في جزءٍ ثانٍ للكتاب...



Reservation Form

Reference Number: Unit No. 307

INSTRUCTIONS

1. Please read the terms & conditions carefully before filling in the Reservation Form.
2. Fill out the Reservation Form using **block letters**. All details must be clearly legible
3. Details * in red are Mandatory
4. Please attach:
   For individuals – Photocopy of Passport
   For Corporations – Photocopies of Trade license & Passport of authorized signatory.

A. DETAILS OF THE PARTIES

1. **Details of Seller:**

Name	:	KHUYOOL INVESTMENTS LLC
Address	:	UAE – DUBAI – SHEIKH ZAYED ROAD
Telephone No	:	+971 4 -321 8444
Fax No	:	+971 4 -321 8448

2. **Bank Details of Stallion Tower Escrow Account**

BENIFICERY	:	KHUYOOL INVESTMENTS L.L.C. STALLION TOWER UNIT # _____
BANK	:	EMIRATES ISLAMIC BANK
ACCOUNT NUMBER	:	0020-450701-080

3. **Details of the Purchaser :**

First Applicant

- Name : Mohamed Elsamani Elwasila El Shiekh
- Nationality : Sudanese
- Passport No. : N 48850

Contact Details

- Address : Corner 9, House # 46, Al Khurtom, Sudan
- Phone numbers : 00249912391075
- Fax : 00249183793351
- Email : melwasila@yahoo.co.uk

B. PROPERTY

Plot No.	JVC11NHRAOO2
Project Name	Stallion Tower-Residential
Floor No.	3
Unit Type	Studio - Type A2
Unit No.	307
Area Sq ft	536 sq.ft

C. PURCHASE PRICE

Price per Sq ft	AED 1031
Unit Total Price	AED 552,769.00
Total price in words	Five hundred fifty two thousand seven hundred and sixty nine dirhams only -
No. of Parking	1 (one)

D. RESERVATION DEPOSIT

Mode of payment	
Cheque No.	
Cheque Date	
Bank Name	

(Please mention your Reservation Number and Property details in the transfer request)

- The amount will be considered as paid only after realization.

E. ANTICIPATED COMPLETION DATE:

36 months from the date of possession of the plot.

F. TERMS AND CONDITIONS

The Seller has purchased or is the owner of Plot No. **JVC11NHRA002**, Jumeirah Village South by virtue of an Agreement dated 16-04-07 between the Seller and Limitless LLC, a subsidiary of Nakheel duly incorporated and registered in Dubai, United Arab Emirates or its nominees, assigns, successors or successors-in-title (**the Master Developer**), and is constructing thereon a tower consisting of residential units, parking bays and common areas. The Purchaser wishes to purchase the Property as defined herein before on the terms and conditions appearing herein under:

a) A completed Reservation Form is required for each property. Only fully completed, legible Reservation Forms will be accepted.

b) The Purchaser will pay to the Seller the purchase price in terms of the payment plan contained herein. The first three installments shall be non refundable.

c) All cheques should be made payable to **Al Khuyool Investments** with the name of the Purchaser and **the Reservation Number** {hereinafter meant to be the unit number (s)} written on the reverse of the cheque.

d) The Reservation Form is personal to the Purchaser and is not transferable to any third party except with the prior written consent of the Seller.

e) The Seller will provide the Unit Sale and Purchase Agreement to the Purchaser upon receiving approval of the same from the Master Developer and the purchaser having paid twenty percentage points (25%) of the purchase price. Full terms and conditions of the sale, purchase, unit, ownership, rights and liabilities shall be contained in the said Unit Sale and Purchase Agreement. The Purchaser shall execute the Unit Sale and Purchase Agreement within seven (7) days from the date of receipt of the same by the Purchaser. In the event that the Purchaser fails to execute the Unit Sale and Purchase Agreement within seven (7) days from the date of receipt thereof the Reservation Form shall be cancelled and the Seller shall

refund to the Purchaser all moneys paid by the Purchaser less a sum equal to twenty percentage points (20%) of the Purchase Price which shall be forfeited to the Seller. The Purchaser hereby confirms that the forfeiture and the amount forfeited is not unconscionable and is reasonable compensation to the Seller.

f) If the Purchaser fails to timely remit any payment due to the Seller and if such breach of payment is not cured by the Purchaser within 30 days of receipt of a written notice from the Seller in this respect, the Purchaser shall be liable to pay interest @ 12 % p.a. from the date of the sum falling due till payment thereof. The Purchaser agrees that the rate of interest in this clause is not hard or unconscionable and he accepts that this is reasonable with the financial cost the Seller may incur as a result of the default by the Purchaser.

g) If the Purchaser fails to make the payment of the sum due despite notice as referred to in clause (f) above or if the Purchaser opts out of the transaction after the execution hereof but before the execution of Unit Sale and Purchase Agreement, the Seller may, in its sole discretion, terminate the agreement between the parties hereto without any further notice. In case of such termination, all payments, up to a maximum of 20% of total price of the unit made by the Purchaser to the Seller, shall be absolutely forfeited to the Seller as liquidated damages. The parties hereto agree that the agreed amount constitutes a genuine and reasonable pre-estimate of the damages that will be suffered by the Seller as a result of the default by the Purchaser.

h) The Purchaser shall not be entitled to sell, transfer or in any way alienate the property or his rights and liabilities thereto unless the following conditions have been fulfilled:

   a. Payment of at least twenty five percentage points (25%) of the purchase price has been made by the Purchaser to the Seller

   b. Consent of the Seller has been sought and obtained in writing

   c. A transfer fee of two percentage points (2%) of the original purchase price has been paid by the Purchaser to the seller (applicable for the second and subsequent transfers).

In the event of any transfer of the Purchaser's interest in the property to a third party after due consent of the Seller having been received, the Seller hereby confirms that it shall not charge the Purchaser or the third party any transfer fee and for all intents and purposes deem the purchase of the property by the third party as a purchase directly by the Seller.

i) The terms and conditions contained herein relate only to the reservation of the Property. The terms and conditions and the Property's specifications are subject to change and/or final determination by the Seller at any time prior to signing the Unit Sale and Purchase Agreement.

j) The parties hereto agree that notwithstanding clause (j) above, the sale price of the

unit and the payment plan as contained hereinbefore shall not be subject to change unless the area of the property of the property changes by more than 10% of the area contained herein.

k) This Reservation Form and the rights of the parties hereunder shall be governed by the Laws of the United Arab Emirates and the Laws of Dubai and the parties agree that any legal action or proceedings with respect to this Reservation Form shall be subject to the exclusive jurisdiction of the Courts of Dubai, United Arab Emirates.

l) This Reservation Form shall only come into effect after the cleared funds with respect to the Reservation Deposit have been received into the Seller's account. Unless the Seller receives the cleared funds with respect to the Reservation Deposit, this Reservation Form shall not come into effect.

ACKNOWLEDGEMENT

I/We acknowledge that I/We have read terms and conditions as stated above and agree to be bound by them. The details provided in the Reservation Form are true and accurate to the best of my/our knowledge and I/We bear full responsibility if such information proves to be untrue or incorrect.

Signed Date: ____________________

Purchaser	Joint Purchaser/s
Name : Mohamed Elsamani Elwasila El Shiekh	**Name:**
Date : ____________________	**Date:**

KHUYOOL INVESTMENTS LLC
Hussein Ezzddine
Sales Manager
Seller

Agent: ALP Real Estate **Agent Stamp**

Name: Khaled Mirza

Consultant Name: Khaled Mirza

PAYMENT SCHEDULE		
AED 552,769.00	Installment Due	Amount (AED)

5%	at the time of booking	AED 27,638
7.5%	May 2008	AED 41,458
7.5%	August 2008	AED 41,458
5%	November 2008	AED 27,638
10%	February 2009	AED 55,277
5%	May 2009	AED 27,638
5%	August 2009	AED 27,638
5%	November 2009	AED 27,638
7.5%	February 2010	AED 41,458
7.5%	May 2010	AED 41,458
7.5%	August 2010	AED 41,458
7.5%	November 2010	AED 41,458
7.5%	February 2011	AED 41,458
12.5%	at the time of completion (Expected in May 2011)	AED 69,096
100%		AED 552,769.00

صورة طبق الأصل لعقد تمليك عقار في دولة الإمارات العربية بما يفوق نصف مليون دولار!



سند قبض
RECEIPT VOUCHER

No.

Dhs. درهم Fils فلس

Date التاريخ

Received from Mr. / Mrs:

The Sum of Dhs

By Cash / Cheque No — Bank — Date

Being

Cashier/Accountant أمين الصندوق/المحاسب

Receiver's Signature توقيع المستلم

صورة أصلية لأحد إيصالات سداد أقساط العقار المذكور

From: "alokkaura" <alokkaura@isgec.com>
To: melwasila@yahoo.co.uk
Attachments: elsamani.pdf (168KB)
Date: Wednesday, 19 March, 2008 1:45 PM

Dear Mr. Elsamani,

Greetings.

01. Please refer your mail dated 16th March, 2008 under which you had informed the SWIFT Code of your Natioinal Bank of Dubai as NBDUAEAD.

02. Accordingly, I have arranged remittance of USD 250,000 directly to your Bank Account with National Bank of Dubai as per the details furnished by you in your Invoice.

03. Scanned copy of the SWIFT Message of our Bank, State Bank of Patiala, Commercial Branch, Janpath, New Delhi, India in respect of above remittance is enclosed. Please confirm once you have receivbed the above payment.

Thanks and regards,

Alok Kaura
Vice President (Commercial)
Isgec John Thompson Noida
Cell: + 91 9810893847

صورة طبق الأصل توضح تأكيد تحويل بنكي بربع مليون دولار مقابل صفقة في الظلام!

STATE BANK OF PATIALA COMMERCIAL BRANCH NEW DELHI

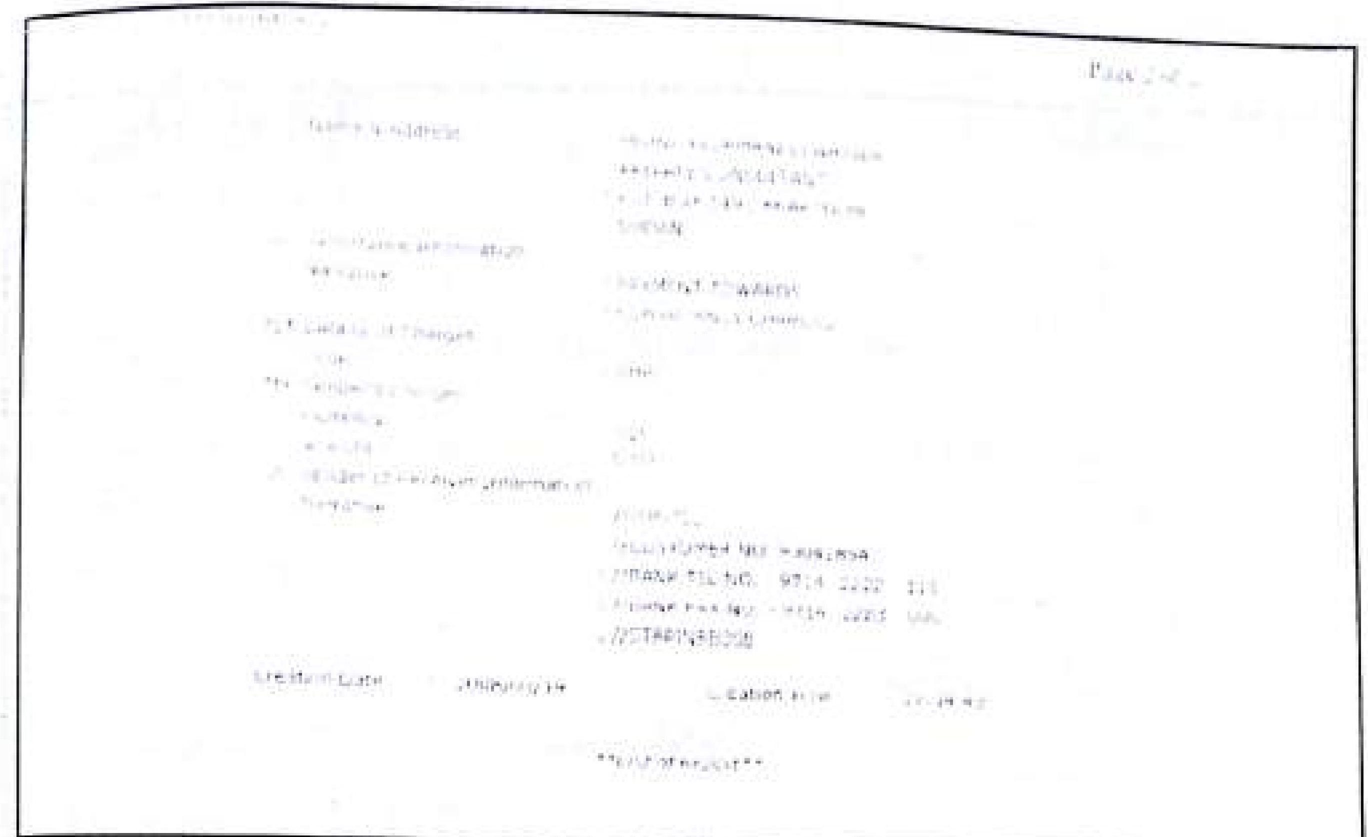
User Id : CYL Date : [illegible]
Report Id : 20080319173513 IFSC : STBP0000733

Message Report

OUTGOING MESSAGE

Message Sender Reference	:
Sender Sequence Number	: 13556
Message Type	: MT 103 (Single Customer Credit Transfer)
Receiver Address	: AEIBUS33 (AMERICAN EXPRESS BANK, LTD. NEW YORK,NY)
Messages User Reference (MUR)	: STBPINBB00813556
Non-Delivery Warning Requested	: NO
Delivery Notification Requested	: NO
Obsolescence Period (hh:mm)	:
Message Status	: TO BE VERIFIED
Creator's UserId	: CYL
Verifier's UserId	:
Authorizer's UserId	:

20 Transaction Reference Number
Sender's Reference : 1007320536
23B Bank Operation Code
Bank Operation Code : CRED
32A Value Date/Currency Code/Interbank Settled Amount
Date : 20080319
Currency : USD
Amount : 2,50,000.00
33B Currency/Instructed Amount
Currency : USD
Amount : 2,50,000.00
50K Ordering Customer
Account : /55055197850
Name & Address : ISGEC JOHN THOMPSON
: A-4 , SECTOR - 24 , NOIDA 201 301
: U.P, INDIA
52A Ordering Institution
BIC : STBPINBBC08
STATE BANK OF PATIALA COMMERCIAL BRANCH
NEW DELHI
57A Account With Institution
BIC : NBDUAEAD
NATIONAL BANK OF DUBAI PUBLIC JOINT STOCK
COMPANY, THE DUBAI
59 Beneficiary Customer
Account : /1250693963



صورة أصلية لسويفت التحويل لمبلغ الـ ٢٥٠٠٠٠ دولار أمريكي!

From: "Morten Stegemejer" <mst@Bukkehave.com>
To: melwasila@yahoo.co.uk
Attachments: **Sudan Bus tender Coaster.doc (271KB)**
Date: Wednesday, 13 November, 2002 1:03 PM

Dear Mr. Samani!

Here is a copy of my offer to the tender to GNPOC.
There is 3% included in the prices to you as a fee.

The DHL number is: 9975865421
I have just been giving the quote to the DHL currier.
Please do confirm that you have recieved this mail.
Kind regards, Morten Stegemejer
<<Sudan Bus tender Coaster.doc>>

صورة طبق الأصل لوثيقة تثبت حفظ عمولة ٣% مقابل صفقة عطاء بصات!

RE: Greetings
Tuesday, 1 April, 2008 4:10 AM
From: "Peter Post" <ppo@Bukkehave.com>
To: melwasila@yahoo.co.uk

Message contains attachments: winmail.dat (8KB)

Hi Elsamani,

Thanks, will do and you will receive a copy of the quote when finished.

Best rgds and thanks a lot for remebering me. Any time in Dubai, pls give me a call.

Best rgds
Peter
Bukkehave Ltd. Middle East
Jumeirah Lakes Towers
Saba Tower 1
Office 906
Dubai
United Arab Emirates

Tel: +971 4375 6412
Mobile: +971 50 5071081
Fax: +971 4427 0106
ppo@bukkehave.com
www.bukkehave.com

From: Mohd. Elsamani Elwasila [mailto:melwasila@yahoo.co.uk]
Sent: Tue 4/1/2008 00:46
To: Peter Post
Subject: RE: Greetings

Dear Peter

Tks. **Pls include 5% in the total price**. The most important thing will be the delivery.

Rgds

Samani

--- On Mon, 31/3/08, Peter Post <ppo@Bukkehave.com> wrote:

From: Peter Post <ppo@Bukkehave.com>
Subject: RE: Greetings

To: melwasila@yahoo.co.uk
Date: Monday, 31 March, 2008, 5:36 PM

Dear Elsamani,

In order for us to do the best possible quotation, pls let me know how much I should included totaly for you and your friends..

Thanks and best rgds
Peter

Bukkehave Ltd. Middle East
Jumeirah Lakes Towers
Saba Tower 1
Office 906
Dubai
United Arab Emirates

Tel: +971 4375 6412
Mobile: +971 50 5071081
Fax: +971 4427 0106
ppo@bukkehave.com
www.bukkehave.com

From: Mohd. Elsamani Elwasila [mailto:melwasila@yahoo.co.uk]
Sent: Mon 3/31/2008 00:37
To: Peter Post
Subject: RE: Greetings

Dear Friend

Tks. Yes I do know them and we as Orion International (my company) we qualify Bukkehave . It is one of the largest international oil companies in the Sudan.

You need to make all coresspondent and addresses from Dubai. Also pls let me know what percentage you are going to add as I need also to look after some people here.

Rgds

Samani

--- On Sun, 30/3/08, Peter Post <ppo@Bukkehave.com> wrote:

From: Peter Post <ppo@Bukkehave.com>
Subject: RE: Greetings
To: "Mohd. Elsamani Elwasila" <melwasila@yahoo.co.uk>
Date: Sunday, 30 March, 2008, 5:16 PM

Dear Elsamani,

Thank you very much. Well received, and I will revert with confirmation of bid.

Is this people that you know ???

Best rgds
Peter

Bukkehave Ltd. Middle East
Jumeirah Lakes Towers
Saba Tower 1
Office 906
Dubai
United Arab Emirates

Tel: +971 4375 6412
Mobile: +971 50 5071081
Fax: +971 4427 0106
ppo@bukkehave.com
www.bukkehave.com

***--- On Sun, 23/3/08, Peter Post** <ppo@Bukkehave.com> wrote:*

From: Peter Post <ppo@Bukkehave.com>
Subject: RE: Greetings
To: melwasila@yahoo.co.uk
Date: Sunday, 23 March, 2008, 3:20 AM

Dear Elsamani,

Thank you for your mail. Yes everything fine here in Dubai. A lot of work and especially with Iraq.
Yes, we are evry much interested in the contract for 44 nos 4x4 vehicles

Do you have some specification of the vehicles needed??

I can do a quotation as soon as I have some more info.

Thanks and very best rgds

Your friend
Peter
Bukkehave Ltd. Middle East
Jumeirah Lakes Towers
Saba Tower 1
Office 906
Dubai
United Arab Emirates
Tel: +971 4375 6412
Mobile: +971 50 5071081
Fax: +971 4427 0106
ppo@bukkehave.com
www.bukkehave.com

From: Mohd. Elsamani Elwasila [mailto:melwasila@yahoo.co.uk]
Sent: Fri 3/21/2008 02:13
To: Peter Post
Subject: RE: Greetings

Hi Peter

Long time, hope all is well with you.

There is a tender for supply of 44 4 well cars, R U interested? They prefare Toyota.

Pls let me know if interested.

Rgds
Elsamani

--- On Sun, 10/9/06, Peter Post <ppo@Bukkehave.com> wrote:
From: Peter Post <ppo@Bukkehave.com>

Subject: RE: Greetings
To: "Mohd. Elsamani Elwasila" <melwasila@yahoo.co.uk>
Date: Sunday, 10 September, 2006, 4:37 AM

Dear Mohammed Elsamani,
Thank you very much for your e-mail and nice to talk to you on the phone.

I am now based in Dubai and in charge of the whole Middle East and to some extend East Africa. Please contact me if you see any business oportunities in your Region and I will assist at once.

My comtact details are as below mentioned.

I really look forward to meet you again soon, and if you plan a visit in Dubai, please let me know in advance.

Very best regards
Peter
Bukkehave Ltd
Dubai
Tel: +971 4 3606 152
Mobile: +971 50 5071081
E-mail: ppo@bukkehave.com

-----Original Message-----
From: Mohd. Elsamani Elwasila [mailto:melwasila@yahoo.co.uk]
Sent: Fri 08-09-2006 11:37
To: Peter Post
Cc:
Subject: Greetings

Hi Peter
Hope that you remember the name. It is good that you are back joining the team.
I am now in Sudan. My contacts are as follows:
Cell +249912391075 & +249912393230.
I need to speak to you.
Rgds
Elsamani Elwasila

صورة طبق الأصل لمجموعة مراسلات متبادلة يطلب فيها الوزير بشفافية عمولة ٥%!!

المَلاَحِق

ملحق (١)

صورة أصلية لوثيقة توضح العلاقة مع (ذوي القربي واليتامى والمساكين) الذي هوت أفئدتهم وانفتحت جيوبهم لتستقبل العون والمدد من دولة الخلافة الراشدة.

Africa and the Middle East Literacy Foundation

1220 L Street NW- Suite 100-424-Washington, DC-20005, USA

A. Akbar Muhammad, Founder

Africanliteracy@msn.com

202-986-3863 Office 202-986-3864 Fax

August 4, 2008

IN THE NAME OF ALLAH, THE BENEIFCENT, THE MERCIFUL

AsSalaamAlaikum

Your Excellency, President Omar al-Bashir,

I pray this letter finds you, your family and the people of Sudan in the best of spirit. This letter is written to express my continued support for your leadership and my love for the people of Sudan.

I have seen on TV and read in the newspapers that an envoy of Sudanese Government Officials is traveling to countries throughout Africa to galvanize support. Today I read in the newspaper that the African Union Secretary General is in Sudan. I know about this because I am in Ghana, this news is not being reported in American newspapers or television.

Public Relation is the way to win this battle because public opinion is formed by what people read in the newspapers and see on television. To successful defeat the International Courts we must galvanize the people to cry out against these charges.

Over the past 8 months, I have tried to convince several members of your staff the importance of placing more emphasis on good public relations. I submitted a proposal to them that outlined the need to invite a group of prominent Muslim Imams, Muslim women and a select group of press to the Sudan. There are over **10 million Muslims in America** who know very little about what is going on in Sudan. I also recommended that they hold a Muslim Journalist Conference in Sudan

This delegation of Imams and Muslim Women will represent Muslim communities across America and the Caribbean. Some of them have never traveled to Africa. The **main purpose** for organizing this visit is to provide an opportunity for **Muslims** to become better informed about The Sudan, to encourage humanitarian support for the people in the IDP Camps in Darfur, experience Sudanese cultural and to build a coalition of American Imams and Muslim Women to return home to share their findings with their communities and constituents.

Your Excellency, I have proven my loyalty. I have always spoken out in support of your leadership and been a friend to the Sudanese people for over a decade. I am still here to support your leadership during this crisis.

When we last spoke in Sudan at the Women's meeting, I tried to meet with you but I was unable to get anyone to arrange the meeting. I am in Ghana and I am requesting a meeting with you. I can leave Ghana on August 6 for Sudan if your time will permit.

Your Brother and Friend, Akbar Muhammad
+249912395898 Ghana Cell Phone
+2029863863 American Cell Phone

صورة أصلية

ملحق (٢)

وثيقة توضّح جزء من محضر زهدنا في نشره كاملاً لأنه طويل دون مضمون حقيقي، ولا يهمنا محتواه كثيراً بقدر ما يهمنا فضحه، إمعاناً في إذلال العُصبة ذوي البأس.

بسم الله الرحمن الرحيم

سفارة
جمهورية السودان
لندن



EMBASSY OF
THE REPUBLIC OF THE SUDAN
3 CLEVELAND ROW ST JAMES'S
LONDON SW1A 1DD

التاريخ : ٨/٥/٢٠٠٨

الرقم : س/ل/٥٠/٢/١٦

السيد / وكيل وزارة الخارجية

لعناية السيد / مدير مكتب السيد الوزير
مكرر السيد / مدير إدارة لجنة الأزمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

الموضوع : محضر اجتماع الوفد الحكومي بأعضاء لجنة السودان في البرلمان البريطاني

١- في إطار الزيارة التي قام بها السيدان مستشار رئيس الجمهورية د. مصطفى عثمان اسماعيل ووزير الخارجية دينق ألور إلى لندن ، انعقد بمقر البعثة يوم الاثنين ٢٨ أبريل ٢٠٠٨ ، اجتماع مع المجموعة المختصة بالسودان في البرلمان البريطاني ، وقد حضر اللقاء إلى جانبهما السفير الخضر هارون مدير إدارة الشئون الأوروبية والسفير محمود حسن الأمين مدير مكتب الوزير ، كما حضر من جانب البعثة السفير عمر محمد أحمد صديق وموقع هذا التقرير والسكرتير الأول أحمد عمر تبول ونائب الملحق الفني أوغستينو مارك .

٢- ابتدر اللقاء – بعد التعارف – رئيس المجموعة (فيليب ورد) متسائلاً عن حقيقة المبادرة التي أعلنها رئيس الوزراء البريطاني بشأن استضافة لندن

صورة أصلية

ملحق (٣)

الوثيقة التالية للوزير الخارق "مصطفى عثمان إسماعيل" الذي يهوى تعدُّد المناصب والمهام، وها هو هنا يذكر نذراً منها، ويستعين بمَدَدٍ مكتبي من بشرٍ ومعدَّات لتسهيل تصريف مهام يعجز طاقم كامل عن أدائها.

التاريخ:
السيد الفريق ركن/ بكرى حسن صالح
وزير رئاسة الجمهورية

الموضوع: مهام المكتب وضرورة دعم الكادر الوظيفي ومعينات العمل

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، أرجو أن أوضح بان المكتب يضطلع بالعديد من المهام الداخلية والخارجية حيث اننى، على سبيل المثال، مسئول عن متابعة تنفيذ اتفاقية شرق السودان، راعى التعليم بالولاية الشمالية، رئيس اللجنة العليا للدورة المدرسية. أما خارجيا فهنالك العديد من الملفات والمتمثلة في الاستثمار مع دولة قطر، لجنة الحدود السودانية الاثيوبية، ملف اللاجئين الفلسطينيين، متابعة توصيات المؤتمر العربي لدعم الأوضاع الإنسانية في دار فور، ملف مؤسسة القيادة العالمية، بالإضافة إلى مشاركتي في عضوية العديد من اللجان في الداخل والخارج والتكاليف التي تردني من السيد رئيس الجمهورية.

بناءا على ما سبق فان الكادر الوظيفي بالمكتب والمكون من مدير للمكتب ومدير ادارى غير كافي لتسيير عمل هذه المهام وعليه فان الأداء الجيد والفعال لعمل مكتبي بالمستشارية يتطلب دعم الكادر الوظيفي وتوفير معينات عمل إضافية ونقترح في هذا الصدد أن يكون هيكل المكتب بالمستشارية كما يلى:

١. مدير للمكتب بدرجة سفير يعاونه دبلوماسيين من درجة الوزير المفوض والمستشار (حاليا هنالك دبلوماسي واحد بدرجة مستشار يعمل كمدير للمكتب)
٢. ادرايين (حاليا هنالك ادراى منتدب من الخارجية وطلبنا انتداب آخر)
٣. سكرتيرة للمكتب

ونقترح توفير ما يلى:

١- عربتين إضافيتين، حيث هنالك عربة واحدة الان للمكتب التنفيذى
٢- موتر لتوزيع المكاتبات
٣- ٣ اجهزة كمبيوتر بملحقاتها
٤- تاثيث لمكتبين
٥- زيادة النثرية المقررة للمكتب

ولكم منى فائق التقدير والاحترام

د. مصطفى عثمان إسماعيل
مستشار السيد رئيس الجمهورية

نسخة طبق الأصل

ملحق (٤)
أليكس دي وال

RE: Debate on the SSRC blog
From: **mohammad Hassan** (mhbabiker@hotmail.com)
Sent: 02 July 2008 14:45:41
To: Alex DeWaal (dewaal@ssrc.org)

Dear Alex

I have no problem to publish my contribution in my name as long as personal ideas.
Still my point is that this move by the prosecutor is far dangerous especially when he said to Nastios that he isn't dealing with diplomacy.

It seems he is going ahead despite the ideas of respected posters in your blog which specify the consequences of this step .

Best regards,
Mohammed

Subject: RE: Debate on the SSRC blog
Date: Mon, 30 Jun 2008 10:55:53 -0400
From: dewaal@ssrc.org
To: mhbabiker@hotmail.com

Dear Mohammad
thanks for your comment. It doesn't appear immediately because an administrator (or me) has to approve it; it's up now.

How would you like to be identified?

best regards
Alex

From: mohammad Hassan [mailto:mhbabiker@hotmail.com]
Sent: Fri 6/13/2008 7:15 AM
To: Alex DeWaal <dewaal@ssrc.org>

Subject: RE: Debate on the SSRC blog

Dear Alex

Thank you very much for keeping me on board. I will go through the article and I will share my personal inputs.

I think such kind of debate is essential at this critical juncture giving in mind the huge pressure Sudan is facing now. As you well know there is unfair campaign against the country right now on the issue of accountability although there were efforts had been made on the ground against some members of the armed forces and police in the past years shouldn't be excluded.

We all know pressures and the influence of rights groups on the ICC and the Prosecutor given his erratic personality. In his last report before the Security Council he has hinted to declare new names higher than Ahmed Haroun. This move clearly have indicated to many ordinary citizens how the ICC is biased against the government because this declaration came immediately after the JEM attack on Omdurman and still the wounds have not yet healed. It clearly enhance the feeling of being targeted only given the rebels free movement with impunity in some western countries.

In my view if such move surfaced again in line with your hypothetical question then no one can predict the consequences of the situation in the Sudan. I'm quite sure the country will enter in a dark tunnel and Ocampo will be responsible of that.

With best regards,
Mohammed

Subject: Debate on the SSRC blog
Date: Thu, 12 Jun 2008 15:20:09 -0400
From: dewaal@ssrc.org
To: mhbabiker@hotmail.com

Dear Mohammed

Please keep me posted about your progress with your PhD programme. Yesterday I had lunch with Nick McDonell, my student who was with us in

Addis, and he is passing his regards.

I will be running a debate on the SSRC blog, www.ssrc.org/blogs/darfur on the question, "What if Ocampo Indicts Bashir?" starting very soon. This is obviously a hypothetical question, but I want to be able to air some reasoned discussion around the issue. The consequences of such an unprecedented move are unknowable, and should Ocampo decide to undertake such a step, it is important that at least those who are thoughtful will have had the opportunity to reflect. If you feel like contributing, especially in a personal capacity, it would be most welcome.

with best regards
Alex

صورة طبق الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الهادي

السلام عليكم ورحمة الله

الموضوع: **هل يستطيع السودان البقاء**

1. أرجو توصيل المرفق للدكتور وهو ثمرة اللقاءات التي تمت من قبل مع البروفسير أليكس دى وال.
2. حيث كتب المذكور هذه المقالة وهي ملخص لمحاضرة قدمها لمعهد الدراسات الأفريقية في لندن على المرصد الخاص به الذي يتابع التطورات في دارفور والسودان عامة وما يمكن أن تسفر عنه الانتخابات القادمة.
3. حاول في مقاله أن يكون موضوعيا ولكن خلص إلى أن السودان في ظل المؤتمر الوطني لستطاع البقاء في ظروف أحلك من هذه السنوات في أواسط التسعينات عندما كانت ميزانية الدولة لم تصل المليار دولار وهي الأن تتجاوز الأحد عشر وكان يواجه بعدوان ثلاثي من إرتريا وأثيوبيا ويوغندا الآن علاقاته الإقليمية متحسنة.
4. أعتقد أن اللقاء السابق مع المذكور قد أثمر في هذه الموضوعية خاصة وأنه يعتبر من المراجع الغربية المهمة في شأن تقييم الأوضاع في السودان.
5. لدي مقترح أن يدعى الرجل للسودان مرة ثانية ويطلب منه إعداد دراسة تقييمه لمسيرة الإنقاذ/المؤتمر الوطني خلال العشرين عاماً التي خلت باعتباره مراقبا خارجيا ليكون ذلك مدخلا لتحفيز المذكور وكسب جانبه وتسخيره علي الحملات الدعائية التي تستهدف البلاد من قبل بعض الدوائر المغرضة.
6. سيأتيني المذكور الشهر المقبل فى أديس وإذا تمت الموافقة يمكن ترتيب زيارة له للخرطوم مماثلة لسابقتها ويناقش الأمر معه بالتفصيل هناك.
7. مع وافر التقدير.

محمد حسان بابكر شحم البل

أديس أبابا

في 2 يونيو 2008

صورة أصلية

ملحوظة:

أليكس دي وال، الناشط الحقوقي البريطاني، والذي كان دائما ما يحاول الظهور بمظهر المُناصر لقضايا المُهمّشين والمضطهدين، في حين تُظهر المكاتبات التوثيقية أعلاه النقيض تماما، حيث يعرض تقديم يد المساعدة لتفادي كارثة مقبلة على العُصبة عن طريق المقدّم محمد حسّان بابكر في موضوع المحكمة الجنائيّة الدوليّة.. والوثيقة الثانية تُظهر محاولاتهم لاحتوائه أكثر بدعوته مجدداً.. ولدينا المزيد مما يمكن نشره مستقبلاً.

ملحق (٥)

فيما يلي أكثر من وثيقة تشير إلى نوعية الاختراقات التي تتم للجاليات السودانية في الخارج، ولا أخالك يا عزيزي القارئ أنك بُهتّ لكيفية ترصُّد الأجهزة المفترض فيها أن تُعنى بـ"أمن وأمان" المواطن للصحافة الإليكترونيّة المعنيّة بالشأن السوداني والتي تُنشر وتُدار من الخارج... ناهيك عن ترصُّدها للصحفيين والعاملين بمهنة البحث عن المتاعب، حتى وهم خارج بلادهم الطاردة!!

هنا أحد أذرع صلاح قوش (محمد تبيدي) يتبادل الرأي والرؤى مع أحد عملاء جهاز الأمن حول كيفيّة اختراق جمعية الصحفيين بالمملكة العربية السعودية، كما يُبدون مجتمعين اهتماما بالغا بالموقع الشهير المسمّى "سودانيز أون لاين" sudaneseonline وهو موقع يجمع بين النخبوية والشعبوية - إن جاز التعبير - قام بتأسيسه ويُشرف عليه المهندس بكري أبوبكر منذ بداية التسعينات من القرن الماضي. ويتناول الموقع القضايا السودانية المتعددة، لا سيّما القضايا السياسية. كما ظلّ الموقع مستهدفا من قِبَل القائمين على جهاز الأمن السوداني، وتمّ تهكيره أكثر من مرّة.

Wednesday, June 11, 2008 9:18 PM
From: "salah hassan" salahaobkor@hotmail.com
To: "Mohammad Tabidi" tabidist@yahoo.com
RE: هلا ومرحبا

السلام عليكم ورحمة الله
لدينا في الرياض جمعية اسميا جمعية الصحفيين وفيها لجنة تنفيذية مكونة من ٦١ عضو لدينا فيها ٥ أعضاء فقط وتقوم بأعمال معارضة متعددة وهي ثغرة حقيقية وننوي في دورتها القادمة اما الاستيلاء عليها أو القضاء عليها والمطلوب منكم في الوقت الحالي أن تفيدونا حول امكانية استجلاب بطاقات عضوية في مجلس الصحفيين السودانيين أو أي من الكيانات الصحفية أو الاعلامية بالسودان لعدد من أخواننا الاعلاميين بالرياض تمهيدا لتسجيلهم ضمن عوضية هذه الجمعية.
شاكرين لكم تعاونكم
أخوكم صلاح - مسئول مكتب الاعلاميين بالرياض
بأمانة الاعلام بالمؤتمر الوطني بالمنطقة الوسطى

Date: Wed, 4 Jun 2008 08:27:43 -0700
From: tabidist@yahoo.com
Subject: هلا ومرحبا
To: salahaobkor@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم
الاخ صلاح
تحياتي لك وللأولاد والجميع
جاهزين لإعانتكم ومدكم بكل ما يتيسر لنا مما تحتاجونه من معلومات وملفات وتقارير

وافر الشكر
تبيدي

صورة طبق الأصل

[No Subject]
From: "صلاح علي" salahmohd2008@hotmail.com
To: tabidist@yahoo.com
Friday, July 25, 2008

الأخ: محمد
السلام عليكم ورحمة الله ارجو أن تكون والأسرة الكريمة بخير
أنا غيرت ايميلي - أرجو حفظه لديك
ونرجو منك التكرم بمدنا عاجلا بامكانية جلب حسابات في سودانيز اون لاين ولا يخفى عليك أهمية الموقع،، ونحن هنا في امانة الاعلام لدينا مكتب خاص لهذا الموقع وهو مكتب انشأ حديثا ونسعى بقدر الامكان للتأثير على هذا الموقع كما نسعى لتوحيد جهود الاخوة الذين لديهم حسابات فيه نرجو مدنا بأسماء من تعلمون في مختلف أنحاء العالم من الذين يمتلكون حسابات في الموقع ، وهم ينتمون أو يخدمون الخط حتى يتم التنسيق معهم
شاكرين ومقدرين جهودكم
أخوكم: صلاح محمد علي الحسن – الرياض

FROM TABIDI
From: "Mohammad Tabidi" tabidist@yahoo.com
To: "صلاح علي" salahmohd2008@hotmail.com
Saturday, July 26, 2008 2:56 PM

بسم الله الرحمن الرحيم
الاخ الكريم صلاح محمد علي
السلام عليكم ورحمة الله
وتحياتي لكل اخواننا هناك وأحملك طلبا خاصا بأن تطلب من كل منهم الدعاء لنا شخصيا بأن يهدنا الله ويوفقنا ويصلح حالنا
بخصوص سودانيز اون لاين فيدو ان همنا واحد وتفكيرنا واحد لدينا قسم خاص بإدارة الاعلام يهتم بهذا الشأن ويمكن ان تنسق معه بلا تحفظ وهو سيجيبك على كل اسئلتك وعلى رأسه اخ كريم اسمه عبدالعليم محمد عطي
تلفونه ٠٩١٢٤٧٦٥٠٧
وايميله atia10@hotmail.com
وقد تحدثت معه وقرأته عليه رسالتك واعطيته ايميلك وسيراسلك
لك تقديري
تبيدي

صورة طبق الأصل



سري للغاية

جهاز الأمن والمخابرات الوطني
اللجنة الإعلامية لقانون الأمن الوطني
التاريخ : سبتمبر ٢٠٠٩م

الحملة الإعلامية لتمرير قانون الأمن الوطني

١. المقدمة :

- المهمة الاساسية لهذه الحملة تتمثل في الدعم الاعلامي القوى للقانون حتى اجازته ، وبالإضافة للتوقيتات التى تمر بها الحملة ومن ثم مقومات الحملة الإعلامية والمتمثلة في مضامين الرسالة الإعلامية .

٢. جمهور الحملة :

- عامة الشعب – كسب رأيه العام ومساندته للقانون .
- النخب السياسية – كسب او تحييد او مواجهة اعلامية.
- نواب المجلس الوطني – بيان الصورة كاملة

لكل وسط من هذه الوساط أنشطة اعلامية محددة لمخاطبته .

٣. مضامين الرسالة الاعلامية :

تستند الرسالة الاعلامية لهذه الحملة على عدد من المقومات تشكل مضامينها ومحتواها وهي :

أ. الواقع السوداني :

القراءة السليمة لقانون الامن الوطني لابد وأن تستند الى الواقع السوداني بكل تفاصيله ، وهذا ما يميزه عن غيره من البلدان ولا يمكن ابداً أن نعقد مقارنة بين السودان كدولة من الدول النامية وتلك البلدان المتقدمة حيث الفوارق في بناء الدولة ونظام الحكم وتراجع المهددات لديها واتساع دائرة الوعي وارتفاع معدلات التعليم التى تصل الى ١٠٠% بها اضافة لاستقرار الاوضاع السياسية والامنية ورسوخ مدنية الحياة لديهم بعيداً عن العصبيات والجهويات والقبلية .

١

ب.المهددات :

البلاد ما زالت تواجه عدداً مقدراً من المهددات التي يتصاعد الخطر لبعضها لدرجة تهدد كيان الدولة والمجتمع على حد سواء وهذا ما يستوجب قيام أجهزة أمن ومخابرات قوية كاملة السلطات والصلاحيات ومن أبرز المهددات مشكلة جنوب السودان وما يستتبعها من مشاكل تتصل باستحقاقات السلام .. مشكلة أبيي ، النيل الازرق وجبال النوبة بالاضافة لمشكلة دارفور والقبلية والجهوية والاستهداف الخارجي والاختراق المخابراتي والجاسوسية والمهددات والعقبات التي تواجه المشروعات الاستراتيجية والتطرف والارهاب ويضاف الى ذلك الوجود العسكري الأممي والتهديد الدولي بالتدخل العسكري .

ج. مفاهيم الأمن القومي واهمية اجهزة المخابرات :

الناس في دول العالم الثالث يجهلون أهمية أجهزة المخابرات ودورها في صون الامن القومي لبلدانهم ومرتكز هذا الجهل أنهم يرون في هذه الاجهزة حجر لحرياتهم وأنها تتوجه بسلطاتها تجاههم ولكن في البلدان المتقدمة يحدث عكس ذلك والناس هنالك يعولون عليها كثيراً في صون أمنهم وكشف كل مايحاك ضد بلدانهم والأمثلة كثيرة في ذلك وهي تحسب لصالح أجهزة المخابرات ولهذا فان الرسالة الاعلامية لهذه الحملة لابد أن تتعمق في هذا الجانب وتعمل علي إبراز أهمية أجهزة المخابرات وأنها تأتي لصالح المواطن وليس خصماً عليه والعمل علي إبراز إنجازات الجهاز في هذا الجانب علي مر تاريخه في بلادنا .

د. السمات العامة للقانون :

لقانون جهاز الامن الوطني سمات عامة موفقة جداً في الطرح ومقنعة جداً لكل من يبحث عن الحقيقة ولنهضة الأمة وتمام

أمنها وإستقرارها ولهذا فإن السمات العامة لقانون الأمن الوطني تشكل أحد المضامين الاساسية لرسالة الحملة الاعلامية لاسيما وأنها تسمي التطورات التي حدثت في قانون الجهاز وتناقش المواد التي يتوقع أن تثير جدلاً مثل الاعتقال والتفتيش والعمليات والحصانة كما أن السمات العامة تعدد عدداً من المهددات .

هـ. مفهوم الحرية والمسؤولية :

في كل دول العالم هنالك بدايات ونهايات للحرية لايمكن بأي حال من الأحوال تجاوزها وهذا ماتفرضه المسؤولية الملقاة علي عاتق أي أنسان وعلي عاتق الدولة بمؤسساتها المختلفة وقد تعارفت الدول علي مفاهيم الحرية والمسؤولية ومن ثم أصدرت القوانين التي تنظم كل ذلك إستناداً علي المصلحة العليا للأمة والأمثلة في هذا الجانب عديدة علي مستوي الدول المتقدمة ومثالاً لذلك قضية اليمامة في بريطانيا حيث منع النشر فيها لأسباب تتعلق بالمصلحة العليا لبريطانيا وغير ذلك الكثير وهذا مانعمل علي جمعه وتزويد الإعلام به في كافة أنشطتنا المطروحة في هذه الخطة .

و.الجهاز والمجتمع :

للجهاز علاقة وطيدة وطويلة عامرة بالعديد من الانشطة التي جمعته بقطاعات واسعة داخل المجتمع من أوساط رياضية وثقافية وإعلامية ودينية وأجتماعية وسياسية حيث أجريت لقاءات موسعة وأنشطة مثل أسبوع الصفاء والحوار مع طلاب الجامعات وإصدارات مثل مجلة المرصد وكذلك كتيبات تأصيل العمل الأمني كما أن مكتب الاستعلامات وخدمات المواطنين يشكل بوابة تواصل مع المجتمع وله من الاحصاءات الجيدة في هذا الجانب كل ذلك في تقرير موحد يمكن أن يشكل مدخلاً لدعم خطابنا الاعلامي في هذه الحملة .

ز. الاجراءات الداخلية لضبط أستخدام السلطات :

من التقارير المهمة التي يمكن أن ترفد حملتنا بمنطق قوي تلك الجراءات المعمول بها داخل إدارة الشؤون القانونية لضبط أستخدام السلطات من قبل منسوبي الجهاز وللجهاز في ذلك تقاليد راسخة وأجراءات مشددة نحصل عليها في تقرير من الادارة القانونية لاسيما وأن هناك إعدامات حدثت لأعضاء في الجهاز كما أن لسلطات النيابة والسلطات القضائية دور في هذا الجانب الرقابي .

ح. حل جهاز أمن الدولة .. الخطأ الفادح :

من الاخطاء الكبيرة على مر تاريخنا السياسي هو ذاك المتصل بحل جهاز أمن الدولة في العام ١٩٨٥م وما تسبب فيه من إحداث فراغ أمني واسع وقد اعترفت كافة القوى السياسية بفداحة ذلك الخطأ وقد دفع ثمنه متخذوه .. نحاول في هذا الجانب الاستفادة القصوى من الملخصات المولد التى تناولت ذلك من كتب ومقالات وتصريحات أبرزها للصادق المهدي ودكتور الجزولي دفع الله ..

ط. التطورات الاقتصادية :

البلاد تشهد تطورات اقتصادية متسارعة في مجالات الصناعة والزراعة والنفط والخدمات وقد أفرز هذا التطور بعض المظاهر السالبة من عمليات غسل الاموال والوجود الاجنبي الكثيف والجرائم المالية التى لم تكن معروفة لبلادنا من قبل وكذلك الجرائم عابرة القارات والمخدرات وجرائم الانترنت وسرقة المعلومات وتدمير أنظمة الجواسيس والتخريب التقني لا سيما وأن حوسبة العمل المصرفي قد قطعت شوطاً مقدراً .. لذلك نسعى لاعداد دراسة متكاملة تبرز هذه التحديات الاقتصادية التى تحتاج لجهاز أمن ومخابرات قوى ليضطلع بها .

٤. تحديات الحملة :

بالتأكيد ستواجه الحملة الاعلامية بعض الصعوبات التى تتصل بالحملة المضادة بذات الوسائل التى نعمل بها ولهذا فان حملة من التدابير سوف تضطلع بها حملتنا لافساد التدابير المضادة التى تتحصر في الاتي :

أ. الانشطة الاعلامية السالبة والمتوقعة :

أ. الاعمدة والمقالات والاخبار السالبة فى حق الجهاز والقانون .

ب. استغلال الانترنت وبالذات بعض المواقع مثل سودانيز اون لاين .

ج. الشائعات والرأى العام .. حيث نتوقع أن تنشط دوائرهم لصناعة بعض الشائعات التى تستهدف القانون والجهاز .

د. الندوات الصحفية واللقاءات التى قد تتناول بعض القضايا ذات الصلة بالقانون والجهاز وتفرز وضعاً سالباً .

ب. العمل الوقائي :

نطلق عندنا من الاجراءات الوقائية لافساد الحملة المضادة للقانون والجهاز عبر الوسائل الاتية :ـ

أ. تعطيل المواقع التى تحاول ادارة حملة مضادة تجاه القانون بعملية هكرز تقوم بها دائرة التقانة أو بقفل الموقع عبر الهيئة القومية للاتصالات لفترة محددة .

ب. رصد الرأي العام والشائعات والتعامل معها أول بأول عبر فرع الرأى العام .

ج. رصد تحركات الكتاب والصحف المعادية طيلة فترة الحملة واتخاذ العديد من التدابير تجاههم عبر فرع الصحافة .

د. الإذاعة والتلفزيون والإذاعات الخاصة سوف يتم تنوير قياداتها بالبعد عن كل ما من شأنه السباحة عكس تيار القانون وسيتم بإذن الله اجراء متابعة دقيقة لتغطية جلسات المداولات بالمجلس الوطني .

هـ. التنسيق الجيد حيال القيادات السياسية ونواب الكتل البرلمانية مع الادارة السياسية للاستفادة من الموالين وحجب المناوئين .

ج. **تحديات القانون :**

هنالك عدد من المواد تشكل تحدياً جوهرياً وعقبة أمام اجازته بالاجماع المطلوب وذلك لحسابات سياسية واخرى تتصل بضعف الحس الامني وتراجع الثقافة الامنية لقطاعات واسعة من امتنا بالقدر الذي فتح الباب لحملات مضللة حول القانون والحريات تستهدف البلاد عبر أجهزة الأمن والمخابرات وفي اطار ذلك فان التحدي والمشكلة الاساسية التى تواجه القانون تتمثل في المواد الاتية :-

أ. الإعتقال .

ب. التفتيش .

ج. السلطات الممنوحة بموجب القانون .

د. الحصانة .

هـ. بالاضافة لاطلاقات عامة تتصل بدور الجهاز المعلوماتي كما يشاع مما يفتح الباب للحديث عن العمليات التى يضطلع بها الجهاز وغير ذلك من حديث يدور في هذا الجانب .

د. **منطق القانون :**

لقانون الأمن الوطني منطقه القوى في مواجهة كافة تلك التحديات فهناك وسائل داخل الجهاز لضبط ممارسة السلطات الممنوحة وبالذات تلك التى تتصل

بسلطة الاعتقال ومعاملة المعتقلين وهناك ما يطمئن القوى السياسية فيما يتعلق بالحريات والممارسة السياسية لا سيما وان هناك تقاليد راسخة في كل دول العالم تفصل بين الحرية و المسؤولية .

٨. **محاور الحملة :**

أ. الاذاعة : وتشمل البرامج والحملات الاعلامية الأتية :

١. مؤتمر إذاعي – اذاعة امدرمان – صباح الجمعة .
٢. الصفحة الاولى – اذاعة امدرمان – ظهيرة كل يوم .
٣. دكان ود البصير – اذاعة امدرمان – عصر الجمعة .
٤. النيل يبدأمن هنا – اذاعة ولاية الخرطوم – صباح كل يوم .
٥. الاذاعة الرياضية – تغطيات مختلفة .
٦. البيت السوداني – تغطيات مختلفة – اف ام ١٠٠ .
٧. اذاعة الشرطة – تغطيات مختلفة .
٨. الاذاعة الاقتصادية – تغطيات مختلفة .
٩. الاذاعة الطبية – تغطيات مختلفة .
١٠. اذاعة مانجو – تغطيات مختلفة اف ام ٩٦ .
١١. اذاعة الرابعة تغطيات مختلفة – اف ام ٩٤ .
١٢. انتاج فيلم اذاعي عن القانون فيما يتصل بمهددات الأمن القومي .
١٣. تغطية جلسات مداولات القانون بالمجلس الوطني .

المشرف الاذاعي : **الاستاذ عبد العظيم عوض .**

ب. التلفزيون :

١. **برنامج بلا قيود – التلفزيون القومي – مساء الخميس .**
٢. **المنتدى السياسي – التلفزيون القومي – مساء الثلاثاء .**
٣. **برنامج مرافعات قانونية – ثنائية اسماعيل الحاج موسى** وغازي سليمان يتم استعراض للقانون والحديث عن سماته العامة .

٤. ملفات داخل العروض الاخبارية العرض المسائي – أحداث اليوم (اخبار العاشرة .

٥. انتاج فيلم تلفزيوني ٥٢ ق عن القانون وأجهزة الأمن والمخابرات وما يتصل بمهددات الأمن القومي والحريات المتاحة .

٦. تغطية جلسات المداولات بالمجلس الوطني .

٧. المشرف التلفزيوني : الاستاذ ابراهيم صديق .

ج. **الصحافة والنشر :**

تشمل القوالب الصحفية الاتية :

١. المقالات .

٢. الأعمدة الصحفية .

٣. الندوات الصحفية .

٤. اللقاء الصحفي .

٥. المؤتمر الصحفي .

٦. الإستطلاعات والتحقيقات .

التفصيل :

– المقالات الصحفية : استكتاب عدد من القانونيين والسياسيين والخبراء لمقالات داعمه للقانون وهم :

١. تومي مادوت .

٢. د. حسن مكي .

٣. جوزيف أودهو .

٤. د. اسماعيل الحاج موسى .

٥. د. والي تومبي .

٦. الاستاذة هويدا عتباني .

٧. الاستاذ السر سيد أحمد .

٨. د. أمين حسن عمر .

٩. الاستاذ هاشم ابو بكر الجعلي .

١٠. د. محمد محجوب هارون .

١١. الاستاذ غازي سليمان .

١٢. الدكتور عبد الرحمن ابراهيم الخليفة .

١٣. دكتورة رحاب مبارك .

١٤. اللواء ساتي محمد سوركتي .

١٥. حاج ماجد سوار .

المقالات والعناوين الكبيرة :

مهددات الأمن القومي السوداني ... شواهد ماثلة :

يرمي هذا العنوان لابراز خطورة عدد من المهددات استناداً على حقائق تهدد الامن القومي السوداني مثل مشكلة دارفور .. الأطماع الصهيونية .. الانفصال وتداعياته .. دول الجوار والأدوار التى تلعبها .. القبلية والجهوية .. وغيرها .. ذلك يستدعي وجود جهاز أمن ومخابرات قوي يحفظ البلاد بعون الله وتوفيقه .

تاريخ أجهزة الأمن والمخابرات في العالم :

يرمي هذا المقال للتعريف باجهزة الأمن والمخابرات واهميتها لدى الامم والشعوب وبالتالي اهتمام الدول بها وانتاج عشرات الافلام والمسلسلات التى تعبر عن انتصاراتها وانها تحمي ظهر الأمة وتكشف مؤامرات اعداءها .

دور جهاز الأمن والمخابرات في صون الأمن القومي السوداني :

يتناول المقال الادوار الوطنية التى يلعبها الجهاز لاجل صون الامن القومي السوداني وذلك بالتركيز على المهددات الوافدة من الخارج وحسن تعامله معها وما يلعبه من دور لحفظ مقدرات البلاد الاقتصادية ونسيجها الاجتماعي بالاضافة لدورة في القارة السمراء ومحيطنا العربي .

جهاز الأمن والمخابرات والمجتمع :

للجهاز مسيرة طويلة مع المجتمع عامرة بالاشراقات التى تناولتها بعض أجهزة الاعلام العالمية مثل قناة الجزيرة في برنامج (فنجان الصباح) لا سيما وان الجهاز أقام عدداً من المناشط الرياضية والثقافية والاجتماعية والاعلامية جمعته بقطاعات واسعة من المجتمع كما أن الجهاز اقام مكتباً للاستعلامات وخدمات المواطنين .

تجارب وقوانين أجهزة الأمن والمخابرات في العالم دراسة مقارنة بينها وجهاز الامن والمخابرات السوداني :

قانون أجهزة الامن والمخابرات في بلادنا شهد تطورات كبيرة على مر تاريخ الاجهزة في السودان بالمقارنة مع القوانين للاجهزة النظيرة فان كفة القانون السوداني لا شك مرجحة وهذا ما لمسناه في ورقة السمات العامة للقانون ولهذا فان مقالة مطولة في هذا الجانب تبرز الصورة بشكل واضح .

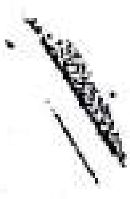
حل جهاز أمن الدولة .. خطوة من خارج الاسوار :

مقالة نحاول فيها جاهدين ابراز النتائج الوخيمة التى عادت على البلاد اثر حل جهاز امن الدولة والفراغ الامني الذي تركه حل الجهاز محاولين ابراز الدور الخارجي لهذه الخطوة وأن ذلك يصب في مصلحة اعداء أمتنا السودانية وحرماننا من قرني استشعارها .

<u>الاعمدة الصحفية :</u>

ويشمل كتاب الاعمدة بالصحف اليومية ، نقترح في هذا الجانب :

م	الإسم	الصحيفة
١	سيد أحمد خليفة	الوطن
٢	مصطفى ابو العزائم	اخر لحظة
٣	عبد المحمود نور الدائم الكرنكي	الرائد
٤	د. ياسر محجوب الحسن	الرائد



٥	على اسماعيل عتباني	
٦	كمال حسن بخيت	الرأى العام
٧	راشد عبد الرحيم	الرأى العام
٨	الهندى عز الدين	الرأى العام
٩	يوسف عبد المنان	اخر لحظة
١٠	موسى يعقوب	اخر لحظة
١١	محمد المصطفى المأمون	أخبار اليوم
١٢	اسحق أحمد فضل الله	أخبار اليوم
١٣	رحاب طه محمد	الوفاق
١٤	الشيخ يوسف	الوفاق
١٥	عبد الرحمن ابراهيم حامد	الوفاق
١٦	عبد الرحمن الزومة	الوفاق
١٧	محمد حامد جمعة	السوداني
١٨	العبيد أحمد مروح	العاصمة
١٩	الطاهر ساتي	الصحافة
٢٠	أحمد الشريف عثمان	الصحافة
٢١	الصادق الرزيقي	الوطن
٢٢	عابد سيد أحمد	الانتباهة
٢٣	سيف الدين البشير	المستقلة
٢٤	أحمد عبد الله التوم	الوطن
٢٥	عبد الله محمد علي الاردب	الوسط الاقتصادي
٢٦	د. كمال حنفى	اخر لحظة
٢٧	سمية سيد	الرأي العام
٢٨	عادل سيد أحمد	العاصمة
٢٩	الطيب مصطفى	الوطن
٣٠	محمد عبد القادر	الانتباهة
		الرأي العام

١١

٣١	أبو عبيدة عبد الله	
٣٢	د. ياسر محجوب	
٣٣	خالد كسلا	الانتباهة
٣٤	عبد العظيم صالح	الصحافة
٣٥	أحمد عبد الوهاب	الحُرة
٣٦	رحاب طه	الوفاق
٣٧	عثمان ميرغني	التيار
٣٨	عبد اللطيف البوني	التيار
٣٩	عبد الجليل ريفا	
٤٠	حسن بيومي	آخر لحظة

الندوات الصحفية :

ويشمل الندوات الصحفية الاتية :

الحرية والفوضى .. نحو فض الاشتباك .

يتحدث فيها :

أ. الباقر محمد عبد الله .

ب. الاستاذ موسى يعقوب .

ج. الدكتور محمد محي الدين تيتاوي .

د. د. محمد محجوب هارون .

تقام بصحيفة اخر لحظة .

الاعلام ومفهوم الأمن القومي السوداني يتحدث فيها :

أ. اللواء حسب الله عمر .

ب. الدكتور عبد المحسن بدوي .

ج. الاستاذ فضل الله محمد .

تقام بمنبر صحيفة اخبار اليوم .

الجاسوسية وصراع المصالح والتوجهات يتحدث فيها :

ت. دكتور قطبي المهدي .

ث. دكتور مضوي الترابي .

ج. العميد أمن (م) حسن بيومي .

تقام بصحيفة الرائد .

صفحات متخصصة :

يتم إبتدار الحملة بصفحات متخصصة مثل (زيارة) للأستاذ كمال حسن بخيت وصفحة صباح الخير للأستاذ سيد أحمد خليفة وموضوعيهما حل جهاز أمن الدولة مع اللواء (م) الهادي بشرى والمشير عبد الرحمن سوار الدهب أو أى خيار آخر .

الاستطلاعات :

تنشر في عدد من الصحف اليومية وتشمل فئتين هما :

أ. النخب السياسية والاقتصادية والصحفية والثقافية .

ب. عامة المواطنين .

د. الانترنت :

تقوم الحملة الاعلامية في جانب الانترنت على الخطوات الاتية :ـ

أ. استهداف قوائم بريد لشخصيات موالية (اعلامية – اجتماعية – الخ) برسائل عبر البريد الالكتروني لهم لتعريفهم بأهمية هذا القانون واهمية اجازته بصورته الحالية والقيام بدورهم الايجابي في ذلك حسب مواقعه .

ب. التداخل بالمنتديات الالكترونية بمواضيع (عربي- انجليزي) ذات فاعل والهدف منها مساندة اعلامية من أجل اجازة القانون المقترح ولفت النظر الراى العام ان المعرضين لهذا القانون لا يستندون على أسس قانونية أو منطقية .

ج. التركيز على نشر مقالات وتحاليل عبر المواقع الالكتونية (عربي -انجليزي) تتناول أهمية جهاز الامن وقانونيه وانها تصب في صالح المواطن مع اقرار بعض

الشواهد في التلاح ما بين الجهاز والمواطنين في الفترة الاخيرة والتنبيه للتغيير الذي حدث في مفهوم المواطن حول جهاز الامن وعضويته .

د. مهاجمة المعارضين الذين يقفون ضد القانون عبر المواقع ىالالكترونية بنفس النهج الذي يتبعونه في ذلك ونوضح للمتصفحين للموقع أنهم يعملون لخدمة ججهات معادية للوطن ، والتركيز سوف يكون على المنتدى العام بموقع سودانيز اون لاين لانه أكثر المواقع المعادية لخطنا .

ه. العمل علي طمس المواضيع المطروحة بالمنتديات الإلكترونية ضد القانون من المعارضين له حتي لا تحقق مواضيعهم أي نجاح كان يخططون له.

و. في حالة وجود حملة قوية ضد القانون عبر موقع سودانيز أون لاين ، يمكننا أن نقوم بعمل فني لتعطيل الموقع مؤقتاً بعملية هاكرز، تقوم بها دائرة التقانة أو بقفل الموقع عبر الهيئة القومية للإتصالات لفترة محدودة .

د. لقاء السيد المدير العام بالوسط الاعلامي : (حسب الحاجة) مقترح تنوير للبعض :

يؤمه رؤساء تحرير الصحف وابرز كتاب الاعمدة وقيادات الوسط الاعلامي بمختلف وسائله ويخاطبه السيد المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات الوطني.

و. <u>المؤتمر الصحفي :</u>

يشمل كافة وسائل الاعلام ويقام بوكالة السودان للانباء (سونا) ويتم فيه الحديث عن القانون وأهميته وسماته وأبرز التعديلات بالإضافة للنقاط التى يمكن أن تثير جدلاً **مثل الاعتقال والتفتيش** والحصانة والعمليات ونقترح للحديث في هذا المؤتمر كل من:

١. اللــواء عبـد القــادر يوسـف ويركــز فــي حديثــه علــى دور الجهــاز وعلاقاتــه بــالمجتمع ودوره الــسياسي والاقتــصادى والامني (المحفزات) .

٢. اللواء عبد الـرحمن كفيـل رئـيس لجنـة إعـداد القـانون (يركـز على السمات والتعديلات) .

٣. مـدير الادارة القانونيــة .. يركــز فــي حديثــه علــى إلتـزام الجهاز بالقـانون وحـسن معاملـة النـاس فـي ظـل الاجـراءات التــي يتخــذها الجهــاز ومكتــب الاســتعلامات وخــدمات المواطنين .

ز. **المطبوعات :**

كتيـب يحـوي الـسمات العامــة للقـانون وحجـج وأسـانيد الجهـاز لــدعم القــانون يــوزع علــى نــواب المجلـس الــوطني والنخـب السياسية ووسائل الاعلام المختلفة .

نقترح طباعة ٢٠٠٠ نسخة .

ح. **أنشطة الرأى العام :**

يقــوم فــرع الــرأى العــام بــاجراء لستطلاعات ورصـد للــرأى الـسائد حـول قـانون الأمــن الــوطني وتزويـد غرفــة عمليــات الحملــة بتقــارير يوميــة وخاصــة كمــا يعمــل فــي جانـب رصـد الـشائعات ورصـد اتجاهاتها وتزويـد [illegible] القـسم المعني [illegible] الداعمــة للقانون .

٦. **توقيتات الحملة : هي ثلاث توقيتات :**

أ. التمهيد يسبق طـرح القـانون للمـداولات بـالمجلس الـوطني ويـشمل التمهيـد مـن البـرلماني والأنـشطة الاذاعيـة والتلفزيونيـة والـصحفية [illegible]

الاذاعية والتلفزيونية .

ب. التـزامن : وتتـزامن مـع طـرح القـانون للمـداولات بـالمجلس الـوطني ومـن أبـرز البـرامج والانـشطة الاعمـدة الـصحفية وتغطيـات المداولات بالصحف والاذاعة والتلفزيون وتوزيع الكتيب .

ج. التتـابع : تعقـب لجـازة القـانون وتتـسم بالثنـاء علـى القـانون ودوره فـي صـيانة الأمـن القـومي والاشـارة الـى صـيانة الحريـات وأبرز ذلك مقالات وأعمدة صحفية وتناولات اذاعية وتلفزيونية

٧. المشاركون بالحديث في الحملة من داخل الجهاز لوسائل الاعلام :

١. اللواء عبد القادر يوسف .

٢. اللواء عبد الرحمن كنيل .

٣. مدير الادارة القانونية .

٤. العقيد عمرو الطاهر .

٨.سمات وتوقيتات الحملة:

أ. سمات الحملة :

- حملة هادئـة : تنعقـد فـي ظـل أجـواء عاديـة والا تـم التـدارك لاى تطورات لا سيما وأن الخطة مرنة تحتمل كل جديد
- غيـر مباشـرة : فـي الكثيـر مـن انـشطتها ولا تنعقـد باسـم الجهـاز مطلقاً الا تلك المقصودة لذاتها .
- وسطية في فترتها وخطابها ومحسوبة بتأثيراتها .
- تستند الى المنطق والحقائق والمعلومات والصراحة والطرح .
- المهنية والموضوعية .

ب.توقيتات الحملة :الفترات ثلاثة هي :ـ

- التمهيـد : ومدتـه (١٥) يـوم قبـل إيـداع القـانون إلـى المجلـس الوطني .
- التـزامن : فتـرة المـداولات بـالمجلس الـوطني وتتوقـع لهـا مـن ٧ إلى ١٠ أيام .
- التتـابع : عقـب الاجـازة ولا تتجـاوز الـثلاث أيـام فـي حـدها الاقصى .

- ولهذا فإن فترة الحملة ١٥ + ٨ + ٣ = ٢٦ يوم تقريباً .

ج.توقيتات الانشطة :

- أنشطة التمهيد :

أ. صفحتي (زيارة) للاستاذ كمال حسن بخيت وصباح الخير للاستاذ سيد أحمد خليفة .

ب.جانب من المقالات الكبيرة .

ج. الفيلم الاذاعي والتلفزيوني .

د. الندوات الصحفية .

ه. اللقاء التنويري لرؤسا تحرير الصحف والقيادات الاعلامية الذي يشرفه السيد المدير العام.

و. جانب من الاعمدة الصحفية .

ز. برامج اذاعية وتلفزيونية .

ح. المؤتمر الصحفي .

ط. جانب من انشطة النشر الالكتروني .

ي. جانب من أنشطة الرأى العام .

ك. الاستطلاعات الصحفية .

ل. توزيع جزء من كتيب السمات العامة على وسائل الاعلام .

م. الرقابة القبلية للصحف .

أنشطة التزامن :

أ. جانب من الاعمدة والمقالات الصحفية .

ب. جانب من البرامج الاذاعية والتلفزيونية .

ج. التغطيات الصحفية و الاذاعية والتلفزيونية لمداولات القانون بالمجلس الوطني .

د. الرقابة القبلية .



هـ. توزيـــع كتيـــب الـــسمات العامـــة علـــى نـــواب المجلـــس الـــوطني والقيادات [illegible] .

و. جانب من أنشطة [illegible] .

ز. جانب من أنشطة الرأي العام .

د. أنشطة التتابع :

أ. مقالات وأعمدة

ب. تغطيات اخبارية .

ج. برامج اذاعية وتلفزيونية .

٩.خارطة التنفيذ :

عقب اجازة الخطة واعتمادهـــا مـــن رئاســـة الجهـــاز فـــإن اللجنـــة [illegible] [illegible] [illegible] الوطني .

١٠. تجهيزات الحملة :

هنـــاك بعـــض الانـــشطة تحتـــاج لتجهيـــزات مبكـــرة مثـــل الأفـــلام والكتيـــب بالاضـــافة للاتـــصالات والترتيبـــات [illegible] [illegible] وتجويد العمل .

١١.غرفة عمليات الحملة:

فـــي فترتـــي التمهيـــد والتـــزامن تكـــون هنالـــك غرفـــة عمليـــات [illegible] الأمـــن [illegible]

١٢.ميزانية الحملة الاعلامية :

١. انتاج برامج الاذاعة	١٥٠٠٠
٢. انتاج فيلم اذاعي ٥٢ ق	٣٥٠٠
٣. انتاج برامج تلفزيونية	٢٠٠،٠٠٠
٤. انتاج فيلم تلفزيوني	٥٠٠٠

المقالات الصحفية (حوافز) ٢٠ كاتب مقال في ٥٠٠	١٠،٠٠٠
الاعمدة الصحفية في ٣٠٠ في ٢٥.	٧٥٠٠
الندوات الصحفية ٣٠٠٠ في ٤	١٢٠٠٠
مستبرعات (تشويش)	٤٠٠٠
ميزانية smc لانشطته	١٥٠٠
أنشطة الأنترنت	٢٠٠٠
أنشطة فرع الراى العام (رصد + صناعة + تقارير)	٢٥٠٠
احتياطي غرفة عمليات	٣٠٠٠
الجملة	٨٨،٠٠٠

فقط ثمانية وثمانين ألف جنيه لا غير .

والله الموفق

سرى للغاية

ملحق (٧)

هذه ليست وثيقة، وإنما "الفرَمَان" الذي أصدره "قراقوش" السُّودان بتعيين صهره "أسامة عبدالله" حتى يستطيع ممارسة هوايته الفطرية في الفساد والإفساد، ويبدو أنه أصدره مكافأة له على القيام بدور العرّاب في زيجته الثانية، نورده هنا للتوثيق كأغرب نموذج لقرار جمهوري يُصدره حاكم لأحد أعوانه، يُحِلُّهُ فيه من أي محاسبة كانت، ويبدو أنه استحى أن يضم في قائمة المستثنين من محاسبته ربُّ العباد القادر على كل شيء!

قرار جمهوري رقم (٢١٧) لسنة ٢٠٠٥

بإنشاء وحدة تنفيذ السدود

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع علي القرارين الجمهوريين رقم (٦١) لسنة١٩٩١، ورقم (٣٦٢) لسنة ٢٠٠١م والاطلاع علي توصية وزير الري والموارد المائية.. وعملا بأحكام المادة ٥٨ (١) من دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م اصدر القرار الآتي نصه:

اسم القرار وبدء العمل به:

(١) يسمي هذا القرار "قرار بإنشاء وحدة تنفيذ السدود لسنة ٢٠٠٥" ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه.

إلغاء واستثناء

(٢) تلغي القرارات الجمهورية رقم (٦١) لسنة ١٩٩٩ ورقم (٣٦٢) لسنة ٢٠٠١ علي أن تظل جميع الهياكل واللوائح والقرارات والأوامر الصادرة بموجبها سارية إلى أن تلغي أو تعدل.

إنشـــــاء

(٣) تنشأ وحدة بديلة لوحدة تنفيذ سد مروي تسمى "وحدة تنفيذ السدود" تكون لها الاختصاصات الواردة في المادة ٨ على أن تستمر في تنفيذ مشروع سد مروي والمشروعات المصاحبة له.

تبعية الوحدة:

(٤) تتبع وحدة تنفيذ السدود لرئاسة الجمهورية.

أيلـــولة

٥-١ تؤول لوحدة تنفيذ السدود جميع الممتلكات الثابتة والمنقولة وحقوق والتزامات وحدة تنفيذ سد مروي.

٥-٢ تؤول للوحدة كل الكادر والعاملين بوحدة تنفيذ سد مروي وحقوقهم.

الإشراف علي الوحدة:

(٦) تشرف علي وحدة تنفيذ السدود لجنة سياسية عُليا برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية كل من:

أ- النائب الأول رئيسا مناوبا
ب- وزير الري والمصادر المائية عضوا
ج- وزير المالية والاقتصاد الوطني عضوا
د- وزير العدل عضوا
ه- وزير الخارجية عضوا
و- وزير الزراعة والغابات عضوا
ز- وزير الطاقة والتعدين عضوا
ح- ممثل لحكومة الجنوب عضوا
ط- محافظ بنك السودان المركزي عضوا
ي- والي الولاية التي يقع فيها السد المراد إنشاؤه عضوا
ك- المدير التنفيذي للوحدة عضوا
ل- اثنان من أصحاب الخبرة والتجربة يعينهما رئيس الجمهورية عضوين.

اختصاصات اللجنة السياسية

(٧) تكون للجنة السياسية الاختصاصات التالية:

أ- إجازة الخطط العامة للوحدة والمتابعة الدورية لأدائها.
ب- إجازة الميزانية العامة للوحدة.
ج- إجازة خطط وبرامج السدود الخاصة بالاستثمار واقتصاديات أي سد.
د- إجازة اللوائح الإدارية والمالية والهياكل التنظيمية وشروط خدمة العاملين بالوحدة.
ه- الموافقة علي اختيار المراجع القانوني.
و- الموافقة على اختيار الاستشاريين والمقاولين الأجانب.
ز- الموافقة علي قروض التمويل.

اختصاصات الوحدة

(٨) تختص وحدة تنفيذ السدود بالآتي:

أ- مباشرة كافة الإجراءات والقيام بكل الجوانب الفنية والإدارية والمالية والتمويلية ذات الصلة بتنفيذ السدود وإعادة توطين المتأثرين بقيام ذلك السد.

ب- وضع الخطط العامة والإشراف علي برامج عمل تنفيذ السدود القومية وبرامج أعمال المشروعات المتصلة بترحيل وإعادة توطين السكان والمتأثرين بقيام أي سد وما يتصل بذلك السد من عمل شعبي بالتنسيق

مع الجهات المختصة.

ج- القيام بأعمال المسوحات والدراسات والتصاميم الفنية بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة أو التعاقد مع بيوت خبرة أجنبية لتنفيذ ذلك.

د- إعداد وتنفيذ خطط وبرامج السدود الخاصة بالاستثمار واقتصاديات أي سد، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاختيار الاستشاريين والمقاولين المقتدرين لتنفيذ أي سد وتوقيع العقود معهم.

ه- استقطاب التمويل اللازم لأي سد بضمان وزارة المالية والاقتصاد الوطني و/أو بنك السودان المركزي.

و- الدخول في مشاريع مشتركة مع دول الجوار لإنتاج الكهرباء من المشاريع الكهرومائية بحسب ما تقرره الدولة.

ز- إنشاء شبكات خطوط نقل الكهرباء حسبما تقرره الدولة.

ح- جواز تكوين أو المساهمة في شركات لإنتاج و/أو نقل وبيع الكهرباء المنتجة من السدود التي تنفذها الدولة داخل السودان وخارجه بما لا يتعارض مع خطط الدولة.

ط- إنشاء المشاريع الزراعية وغيرها من المشروعات المصاحبة للسدود بالتنسيق مع الجهات المختصة.

ي- التصرف في عائدات المشروعات التي تنفذها الوحدة وفق الخطة المجازة.

ك- أي مهمة أخرى تقع في إطار تنفيذ السدود تصدرها الدولة.

الاتفاقات والعقود والممتلكات الخاصة بسد مروي

٩-١ تظل جميع اتفاقات التمويل وعقود الاستشاريين والمقاولين والموردين التي وقعتها وحدة تنفيذ سد مروي قائمة وملزمة لوحدة تنفيذ السدود وحكومة جمهورية السودان إلى أن يتم تنفيذها.

٩-٢ لا يجوز لوحدة تنفيذ السدود بيع أو التنازل عن ممتلكات وحدة تنفيذ سد مروي اللازمة لإكمال المشروع أو مجرد الاتفاق علي ذلك قبل إكمال تنفيذ سد مروي بالكامل.

الإدارة التنفيذية للوحدة

(١٠) يعين رئيس الجمهورية المدير التنفيذي للوحدة ويحدد درجته اختصاصات المدير التنفيذي.

١١-١ يكون المدير التنفيذي هو الرئيس التنفيذي الأعلى ويختص بالإشراف الكامل علي جميع الأعمال الفنية والإدارية والمالية للوحدة واقتراح سياستها.

١١-٢ دون الإخلال بعموم ما ورد في البند (١) أعلاه، يختص المدير

التنفيذي بالآتي:

أ- تعيين نوابه والمفوضين ومدراء الإدارات العامة وفق الهيكل المجاز للوحدة.

ب- وضع هيكل تنظيمي ووظيفي للوحدة واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاستيعاب الكوادر المطلوبة.

ج- وضع التصور اللازم لطريقة قيام المشروع من حيث التمويل والترويج لجذب المستثمرين وتخطيط طرق الاستثمار ومراحل تنفيذ المشروع والعمل على تنفيذ الخطة المنبثقة من ذلك التصور.

د- اقتراح شروط الخدمة واللوائح والقواعد والنظم الإدارية والمالية والفنية للوحدة.

ه- تنسيق الجهود ومساهمات ومشاركة الأجهزة الحكومية والشعبية المختلفة ذات الصلة بمشروعات وأعمال الوحدة.

و- مراجعة الأداء من وقت لأخر بغرض التطوير وبلوغ الهدف المنشود.

ز- تنفيذ أي مهام أخرى توجه بها اللجنة السياسية العليا النظام المالي للوحدة.

١٢-١ يجب علي الوحدة أن تحتفظ بنظام مالي منضبط، وتحتفظ بحسابات مشروع سد مروي منفصلة إلى أن يكتمل تنفيذه.

١٢-٢ تبدأ السنة المالية للوحدة في اليوم الأول من يناير وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من ديسمبر من كل عام.

١٢-٣ تتبع الوحدة في إجراءاتها المالية لائحة تكون مرنة ومنضبطة.

١٢-٤ يجب أن تراجع حسابات الوحدة سنويا بواسطة ديوان المراجعة القومي أو بواسطة أي مراجع قانوني توافق عليه اللجنة السياسية ليعرض عليها تقرير المراجعة خلال فترة لا تتعدى الثلاثين من يونيو من كل سنة.

(١٣) استثنـــــاء

تستثنى الوحدة من القوانين واللوائح الآتية:

أ- قانون الخدمة العامة.

ب- قانون معاشات الخدمة.

ج- قانون الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي.

د- قانون محاسبة العاملين.

ه- قانون الإجراءات المالية والمحاسبية.

تنفيذ القرار

(١٤) على جميع جهات الاختصاص في وزارة الري والمصادر المائية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الطاقة والتعدين ووزارة الزراعة والغابات وأي جهات أخرى ذات صله ووضع هذا القرار موضع التنفيذ.

صدر تحت توقيعي في اليوم الخامس عشر من شهر شعبان لسنة ١٤٢٦هـ الموافق التاسع عشر من شهر سبتمبر لسنة ٢٠٠٥م.

المشير عمر حسن احمد البشير
رئيس الجمهورية

فهرس المحتويات

الفصل السادس

الفصل السابع

الملاحـــق

هذا الكتاب ...

سيُدركُ القرّاء الكرام حال الفراغ من قراءة هذا السِّفر، إن هدفنا ابتداءً فضح هيبة مصطنعة وقوة زائفة. ولم يتطلب الأمر شيئاً سوى هز منسأة سليمان التي يستند عليها النظام. فالمادة التي بين أيديكم تتضمّن وقائع مثيرة، وقد انطوت على وثائق خطيرة. شئنا أن تكون دليلاً دامغاً في فضح الأجندة الباطنيّة للدولة السلطويّة التي قامت بتأسيسها العُصبة الحاكمة في السُّودان منذ العام 1989، أي عقب الانقلاب العسكري الذي أجهض النظام البرلماني المنتخب. وفي إطار الحيثيات التي بات يعرفها القاصي والداني، كانت الغرابة سيّدة الموقف آنذاك، والتي تمثلت في أن تنظيم الجبهة الإسلاميّة القوميّة، الذي خرج الانقلاب من عباءته، كان مشاركاً في ذات النظام الموءود، وذلك ضمن منظومة ما سُمّي بـ"حكومة الوفاق الوطني" (1987- 1988)، فبغضّ النظر عن الدوافع السياسيّة، فإن المشاركة المذكورة لم تعصمه أخلاقياً من تدبير الانقلاب بمكيدة لا يقوى على صنعها إلاّ الذين بلغوا شأواً عظيماً في المُكر والدّهاء.

